



١١٠٨

نُورُ الْإِفْهَامِ

فِي

عِلْمِ الْكَلَامِ

لِسَمَاحَةِ الْعَلَامَةِ الْبَارِعِ وَالْفَقِيرِ الْجَامِعِ
آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الْحَاجِّ السَّيِّدِ حَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ الْوَلَّاسَانِيِّ

قُدْسُهُ الشَّرِيفُ

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ عَلَيْهِ خَبِيرُ الْمَوْلُفِ

السَّيِّدُ إِبْرَاهِيمُ الْوَلَّاسَانِيُّ

الْحِزْبُ الثَّقَاتِيُّ

مَوْسَسَةُ النِّشْرَةِ الْأَسَاسِيَّةِ

الَّتِي تَتَبَعُ لِمَجْلِسِ الدَّرَسَاتِ بِمَكَّةِ الْمُشْرِفَةِ



١١٠٨

نُورُ الْإِفْهَامِ

في

عِلْمِ الْكَلَامِ

لِسَمَاحَةِ الْعَلَامَةِ الْبَارِعِ وَالْفَقِيرِ الْجَامِعِ
آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الْحَاجِّ السَّيِّدِ حَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ الْوَلَوَّاسَانِيِّ
قُدْسِ شَرَفِهِ الشَّرِيفِ

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ عَلَيْهِ حَبِيبُ الْمُؤَلَّفِ
السَّيِّدُ إِبْرَاهِيمُ الْوَلَوَّاسَانِيُّ

الْجُرْءُ الثَّانِي



مُؤَسَّسَةُ النَّشْرِ الْإِسْلَامِيِّ
الَّتَابِعَةُ لِمَجْمَعَةِ الْمَلِكَةِ رَمْلَانَ يَفْعُمُ الْمُقَدِّسَةِ

شابك الدورة ٥ - ١٢٧ - ٤٧٠ - ٩٦٤

ISBN 964 - 470 - 127 - 5

شابك (ج ٢) ١ - ١٢٩ - ٤٧٠ - ٩٦٤

ISBN 964 - 470 - 129 - 1



نور الأفهام في علم الكلام (ج ٢)

- | | |
|---|-----------------|
| العالم الربّاني السيّد الحسن الحسيني اللواساني رَحِمَهُ اللهُ | ■ تأليف : |
| حفيد المؤلف السيّد إبراهيم اللواساني | ■ تحقيق : |
| الكلام | ■ الموضوع : |
| مؤسسة النشر الإسلامي | ■ طبع و نشر : |
| ٤٢٨ | ■ عدد الصفحات : |
| الأولى | ■ الطبعة : |
| ١٠٠٠ نسخة | ■ المطبوع : |
| ١٤٢٥ هـ. ق. | ■ التاريخ : |

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقصد الثاني *

في بيان صحابة النبي ﷺ وانقسامهم إلى مؤمن ومنافق
اعلم أنّ الجمهور ذهبوا إلى وجوب تعظيم عامّتهم، وقالوا: إنّ القدح في
أحدهم إثم وفسق^(١).

وقال بعضهم: إنّهُ يوجب الكفر، ويجوز القتل^(٢).
واستدلّوا على ذلك بظواهر آياتٍ دلّت على عظم شأنهم، الموجب للثناء
عليهم كقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ والسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار والذين
اتَّبَعُوهُمْ بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه^(٣).

وقوله سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ أولئك المقرَّبون^(٤).
وقوله جلّ وعزّ: ﴿يَوْمَ لَا يَخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾^(٥).
وقوله عزّ من قائل في آيتين: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى
الْكُفَّارِ﴾^(٦).

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾^(٧).
ثمّ لفّقوا في ذلك أحاديث موضوعة، نسبوها إلى النبي ﷺ كروايتهم عنه:

(*) من الباب الرابع (في الإمامة) وقد جعلنا المقصد الأوّل منه في المجلّد الأوّل، وذلك لما
تحرّينا إخراج هذا الأثر القيم في مجلّدين، بعد أن كان طبعته السابقة في ثلاثة مجلّدات.
(١) انظر الصواعق المحرقة: ٢٥٧. (٢) التوبة: ١٠٠. (٣) الواقعة: ١٠ و ١١.
(٤) الفتح: ٢٩ و ١٨. (٥) التحريم: ٨.

«خير القرون قرني، ثمّ الذين يلونهم»^(١).

«لا تسبوا أصحابي، فلو أنّ أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم، ولا نصيفه»^(٢).

«أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله [ومن آذى الله] فيوشك أن يأخذه»^(٣).

«أصحابي أمتة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون»^(٤).

«أكرموا أصحابي فإنهم خياركم، ثمّ الذين يلونهم، ثمّ يظهر الكذب»^(٥).

«لا تمسّ النار مسلماً رأيي ورأى من رأيي»^(٦).

«مثل أصحابي في أمتي كالملح في الطعام ولا يصلح الطعام إلّا بالملح»^(٧).

«ما من أحدٍ من أصحابي يموت بأرضٍ إلّا بعث قائداً ونوراً لهم يوم القيامة»^(٨).

«أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(٩).

(١) صحيح البخاري ٥: ٣ باب فضائل أصحاب النبي، صحيح مسلم ٤: ٢٥٣٣/١٩٦٣.

(٢) مسند أحمد ٣: ١١ و ٥٤ و ٦٣، صحيح البخاري ٥: ١٠ باب فضائل أصحاب النبي، صحيح مسلم ٤: ١٩٦٧/٢٥٤٠ و ٢٥٤١، سنن ابن ماجه ١: ٥٧/١٦١ و ١٦٢، سنن أبي داود ٤: ٢١٤/٤٦٥٨.

(٣) مسند أحمد ٤: ٨٧ و ٥٤ و ٥٧، سنن الترمذي ٥: ٣٥٨/٣٩٥٤، الجامع الصغير ١: ٢١٤/١٤٤٢، كنز العمال ١١: ٥٣٢/٣٢٤٨٣ و ٣٢٥٣٠.

(٤) المصنّف (ابن أبي شيبة) ٦: ٤٠٧/٣٢٣٩٦، مسند أبي يعلى ٦: ٢٢٠/٧٢٣٩، المعجم الصغير (الطبراني) ٢: ٧٣، كنز العمال ٧: ٣٩٨/١٩٤٨٠.

(٥) مسند الحميدي ١: ١٩/٣٢، كنز العمال ١٢: ٤٨٣/٣٥٥٨٥.

(٦) سنن الترمذي ٥: ٣٥٦/٤٩٤٩، تحفة الأحوذى ١٠: ٢٤٣، الجامع الصغير (السيوطي) ٢: ٧٤٥/٩٨٦٧، كنز العمال ١١: ٥٣١/٣٢٤٨٠.

(٧) مجمع الزوائد ١٠: ١٨، كنز العمال ١١: ٥٣٧/٣٢٥١٠، كشف الخفاء (العجلوني) ٢: ١٩٧/٢٢٦٤.

(٨) سنن الترمذي ٥: ٣٥٩/٣٩٥٧، الجامع الصغير (السيوطي) ٢: ٥٠٧/٧٩٩٤، كنز العمال ١١: ٥٣٠/٣٢٤٧٥.

(٩) تحفة الأحوذى ١٠: ١٥٥، كشف الخفاء (العجلوني) ١: ١٣٢/٣٨١.

إلى غير ذلك ممّا ورد في أساطيرهم عن أبي هريرة، وأبي بريدة، وأنس بن مالك، وعبدالله بن عمر، وعائشة، وحفصة، وأضرابهم...
وبذلك أخذوا يقدّسون كلّ من انتمى إلى صحبة النبي ﷺ ولو في أيام قليلة، وأزمنة يسيرة.

ثمّ لمّا عثروا على ما تواتر لدى الفريقين، وتحقّق لدى الأمة عامّة من صدور كثيرٍ من المنكرات الشرعية من كثيرٍ منهم، ولم يمكن القوم إنكارها ولا تكذيبها، لم يجدوا بُدّاً من تأويلها بوجوهٍ خرافية زعموها دافعة للذمّ عن مرتكبيها^(١) وإذا أعيتهم التأويلات أيضاً فيما صدر عن بعضهم التجأوا إلى الدفاع عنهم بدعوى اجتهدهم فيما وقع منهم من عظام المحرّمات وكبائر المنكرات الموجبة لغاية الفسق أو الكفر، فزعموا لهم الأجر والثوبة على ارتكابهم تلك الكبائر.
وذلك لما روي عن النبي ﷺ في المجتهدين: «إنّ المصيب منهم له أجران والمخطئ منهم له أجر واحد»^(٢).

ولكنّه غير خفيّ على أدنى عاقل فساد تلك الدعوى والتأويلات، وكذب تلك التلفيقات التي نسبوها إلى النبي ﷺ على ما استعرف ذلك إن شاء الله تعالى.
وأما ما روي عنه في المجتهد، فلا شبهة عقلاً ونقلاً في أنّ المراد منه هو المجتهد في الفروع الشرعيّة، الباذل جهده في استخراج الأحكام الفرعيّة من الكتاب والسنة، فإنّها هي التي لا يوجب الخطأ فيها كفراً ولا زندقه، ولا مخالفة محكمات الكتاب ومتواترات السنة، ولا معارضة الحكم الباتّ من العقل، ولا محذور في الخطأ فيها، أو في العمل بها عند عدم إدراك الواقع، وعدم إصابة الصحيح من حكم الله الواقعي في المسألة.

(١) انظر تأويل ابن روزبهان مع ردّها في إحقاق الحقّ (الحجري): ٢٦٦ فما بعد.

(٢) سنن الترمذي ٢: ١٣٤١/٣٩٣، فيه وكذا في الباقي: الحاكم أو الوالي، تحفة الأحوذى ٤: ٤٦٣، الجامع الصغير ١: ٥٨٨/٥٦٥، كنز العمال ٥: ٦٣٠/١٤١١٠.

ولا مانع من كون مثله مأجوراً على بذل جهده واستفراغ وسعه في طلب الحكم الفرعي الحقيقي الثابت من الشرع المقدس في الموضوع الكذائي، فإنّ العقل لا يحكم بقبح إثابته على تعبّه ذلك وإن أخطأ في إصابة الواقع، ولم يدركه بعد السعي وبذل الجهد في تحصيله.

وأين ذلك من ارتكاب أكبر المحرمات الشرعيّة، وأفزع المنهيات الدينيّة الإلهيّة، الموجبة فعلها غاية الفسق أو الكفر، والخروج عن الدين بنصّ الكتاب وآياته المحكمة والسنة المتواترة وإجماع الأمة، وتصديق العقل وحكمه القطعي بالقبح؟ وكيف يجوز الاجتهاد في أصول الدين والمذهب، فضلاً عن المثوبة على الخطأ فيها، مع وضوح أنّ تجويز ذلك يفتح باباً واسعاً من العذر لجميع فرق الكفار والمشرّكين وسائر الملحدين والمنافقين في انحرافهم عن الدين القويم؟ وتتمّ لهم الحجّة بذلك على ربّهم في عدولهم عن الصراط المستقيم بدعوى الاجتهاد.

وهل يتفوّه بذلك مسلم؟ أو هل يقول بذلك أدنى عاقل؟ ولا سيّما من يدعي الإيمان بالكتاب الكريم؟ فأين إذاً قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾^(١) ﴿فلله الحجة البالغة﴾^(٢) وأمثالهما من الآيات المحكمة المثبتة لانقطاع أعداء العبيد في مخالفتهم الكتاب والسنة والعقل؟

أم كيف يستتر أو يرمّم ما وقع من عائشة في وقعة الجمل وغيرها؟ وما صدر من معاوية في وقعة صفين، وما هو أفزع منها من إثارة الفتنة، وإيقاد نيران الحروب على عليّ أمير المؤمنين عليه السلام، وهو إمام زمانها وخليفة نبيّها بالعقل والنقل، وإجماع الأمة عامّة. ثمّ تظاهرها بتكفير ذلك الإمام المطلق عليه السلام وعداوته، وإباحة دماء كلّ من ينتمي إليه أو يحبّه ولو بالتهمة ودعوى الزور، وشهادة الباطل والكذب والافتراء.

ثمّ نشر سبّه ولعنه في جميع أقطار الأرض في المعابد والمساجد^(٣) وعلى

(٢) الأنعام: ١٤٩.

(١) النساء: ١٦٥.

(٣) انظر صحيح مسلم ٤: ١٨٧١/٢٤٠٤، العقد الفريد ٥: ١١٤، فلك النجاة: ٣٤٤ فما بعد.

المنابر والمآذن، وفي المدارس والمجامع، وإلزام أفراد الأمة بذلك في دبر كل فريضة ألف مرة، حتى رُبِّي عليه الصغير، وهُرِّم عليه الكبير، واستمرَّ ذلك في البلاد بين العباد عادةً جاريةً كفريضةٍ واجبةٍ، أو طبيعةٍ خامسةٍ بما ينوف على ثمانين سنة، مضافاً إلى ما سبق منهما في عصر النبي ﷺ، من إيذانهما لشخصه المقدَّس بأَنْحاء شتى:

أحدها: بذاة اللسان والإهانة به والافتراء عليه، كما صدر من المرأة وصاحبتهما^(١) حتى نزل فيهما آيات التهديد والتشبيه بالمرأتين الكافرتين تحت نبئين مكرمين، وهما زوجتا نوح ولوط عليهما السلام، كقوله تعالى: ﴿يا نساء النبي من يأت منكنّ بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين﴾^(٢).

﴿يا نساء النبي لستنّ كأحدٍ من النساء إن اتقيتنّ فلا تخضعن بالقول﴾^(٣).
﴿يا أيّها النبي قل لأزواجك إن كنتنّ تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعنّ وأسرحكنّ سراحاً جميلاً﴾^(٤).

﴿إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما وإن تظاهرا عليه فإنّ الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين﴾^(٥).

﴿ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما﴾^(٦).

إلى غير ذلك ممّا نزل فيها، وفي أمثالها على ما هو مذكور في تفاسير الفريقين، وتواريخهما، وأحاديثهما، فراجع مظانّها وابتغ شرح كلّ ذلك من مواقعها وصحفها.

ثانيها: إعلان الحرب عليه ﷺ، وقصد قتله، وإطفاء نوره، وإراقة دمه، وإخماد ذكره، كما كان ذلك مراراً عديدة من معاوية وأبي سفيان الذي اختلف مع ثلاثة أخرى من المشركين في إيوتهم لمعاوية، فهما اللذان كانا حاملي لواء فرق

الكفار والمشركين المحاربين لرسول الله ﷺ في جميع غزواته.

فهل يمكن رتق ما فتقه أولئك المنافقون وأشباههم من المتظاهرين بالإسلام حقناً لدمائهم، أو طمعاً في إمارتهم، مع إبطانهم الكفر بشهادة انتقامهم من رسول الله ﷺ بظلمهم لعترته، وخصوصاً معاوية، وما فعل بالإمام الثاني، وهو الحسن السبط الأكبر عليه السلام بعد شهادة أبيه عليه السلام، من أنواع المظالم والهتك والسب، وغصب الحق، إلى أن دس إليه السم الناقع وقتله به^(١). ثم أبدع في الدين ما أبدع، وبذل من أحكامه ما بذل، وغير ما غير، وحلل وحرّم على حسب هواه وشهوته. أفهل مثله ومثل أبيه ومن حذا حذوهم من سائر المنافقين الذين تظاهروا بالإسلام ولو في أيام قليلة من عصر النبي ﷺ واجتمعوا حوله في أواخر أيام حياته خوفاً من بطشه أو طمعاً في الجاه بعده مع ما علم فيهم من إبطانهم الكفر والعداوة والحسد له ولأهل بيته عليه السلام.

فهل مثلهم يُترحم عليهم، ويُحكم بتزكيتهم وعدالتهم ووثاقتهم، ويستوجبون الثناء الجميل والأجر العظيم برويتهم النبي ﷺ ووجودهم في عصره؟ على ما صرح به بعض القوم بقوله: إنّ كلّ من أدرك النبي ﷺ وتظاهر بالإسلام، فهو صاحبّي عدل ثقة مستوجبٌ للثناء والأجر^(٢) وكذا التابعين لهم في العصر الثاني بعد النبي ﷺ، ويجب تزكية جميعهم، وهيهات هيهات من ذلك.

فأين إذاً ما ورد في محكمات الكتاب، ومتواترات السنّة، الدالة على انقسام الصحابة إلى قسمين، مع ذمّ المنافقين منهم، مع التنصيص بكذبهم، أو إيدائهم النبي ﷺ أو كونهم جواسيس للكفار، نحو قوله تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنّك لرسول الله والله يعلم إنّك لرسوله والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون﴾^(٣).

(١) تقدّم تخريج مصادره ص ١٤، لكن لتسهيل الخطب انظر المعارف (لابن قتيبة): ٢١٢، مروج الذهب ٢: ٤٢٧، أنساب الأشراف (البلاذري) ٣: ٢٩٥، الاستيعاب (بهاشم الإصابة): ٣٧٥.
(٢) انظر تدريب الراوي ٢: ٢١٢.
(٣) المنافقون: ١.

وقوله سبحانه: ﴿ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن﴾^(١). مع قوله جلّ وعلا: ﴿الذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم﴾^(٢).
ثمّ قوله عزّ من قائل: ﴿وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرّتين﴾^(٣).
﴿وفيكم سمّاعون لهم﴾^(٤).

إلى غير ذلك ممّا ورد في محكمات الكتاب، فضلاً عن متواترات السنّة من التقسيم المذكور للمتشرّفين برويته المباركة الفائزين بشريف محضره، فضلاً عن التابعين لهم، من أهل العصر الثاني بعده ﷺ، وفيهم جرو معاوية، وهو اللعين: يزيد، المحلّل نكاح المحارم^(٥) والمجاهر بارتكاب الفواحش والمنكرات، كشرب الخمر^(٦) واللعب بالقروء، وإنكار رسالة النبي ﷺ، والاستهزاء بالوحي السماوي، وقتل أفلاذ الرسول ﷺ، وسبي عترته، وهتك حرّماته، على ما تقدّمت الإشارة إلى بعض مناكيره^(٧).

فكيف ينسب إليه الإسلام، أو إلى أتباعه وأمثاله، أو إلى من يحكم بوثاقة ذاك الرجس الزنيم وعدالته، وصحّة رواياته وأحاديثه المنقولة بلسانه؟ على ما قدّمنا نقله عن الغزالي وتصريحه بكلّ ذلك^(٨).

أم كيف يجوز الترحّم عليه وعليهم لمجرّد كونهم في عصره، أو رؤيتهم له، أو تسميتهم بالصحابة والتابعين؟ ولعمر الحقّ إنّ كلّ ذلك اجترأ على الله تعالى ورسوله ﷺ، بل خروجٌ عن الدين، وتكذيب للكتاب والسنّة، ومعارضة لقوله تعالى: ﴿ما كان للنبيّ والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنّهم أصحاب الجحيم﴾^(٩).

وذلك مع تسميته تعالى المنافقين إخوان الكفّار في آيات عديدة كقوله تعالى:

(١ و ٢) التوبة: ٦١. (٣ و ٤) التوبة ١٠١ و ٤٧.

(٥ و ٦) انظر تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٢٠٩، مروج الذهب ٣: ٦٧، أنساب الأشراف (البلاذري)

٥: ٢٩٩. (٧) راجع ج ١ ص ٣٩٧. (٨) راجع ج ١ ص ٤٠٠. (٩) التوبة: ١١٣.

رقى ذرى المجد بسيد البشر أصحابه من بهم الدين اعتمر
وقد أتى في محكم الكتاب ما يقتضي فضيلة الأصحاب

﴿ألم تر إلى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم الذين كفروا من أهل الكتاب﴾ (١).
أليس قد نهى الله تعالى نبيه ﷺ عن الصلاة على جنائزهم، والقيام على قبورهم، ثم ساءهم فسقة كفاراً بمجرد تخلفهم عن الجهاد معه ﷺ، كما قال تعالى: ﴿فرح المخلفون (المخالفون - خ ل) بمقعدهم خلاف رسول الله﴾ (٢) إلى قوله سبحانه: ﴿ولا تصل على أحدٍ منهم مات أبداً ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون﴾ (٣).
وذلك بعد قوله تعالى فيهم: ﴿استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾ (٤).

وبالجملة، فالحكم بتزكية جميعهم ولا سيما ممن يدعي أدنى مراتب الإسلام فضلاً عن يزعم كونه عالماً من علمائهم لمن الغرائب، وأغرب من ذلك افتراء الكذاب المفترى على الفرقة الإمامية بأنهم يكفرون جميع صحابة النبي ﷺ، ويتبرؤون منهم أجمع ﴿سبحانك هذا بهتان عظيم﴾ (٥).

فإن ذلك أشنع وأفطع من سابقه، ومن الواضح أن كلا المذهبين غي وضلال، وهما بين إفراطٍ وتفريط، وأن مذهب الحق والقول الفصل هو القول الأوسط، وهو ما أفاده السيد الناظم بقوله: «رقى ذرى المجد» أي: سنامه وعلوه «بسيد البشر» أي: بسببه ﷺ «أصحابه» لكن لا جميعهم، بل بعضهم، وهم «من بهم الدين اعتمر» بنيانه، وبسيوفهم وبذلهم مهجهم شيدت أركانه «وقد أتى في محكم الكتاب» - على ما تقدمت الإشارة إلى بعض نصوصه في ذلك ذكر - «ما يقتضي فضيلة» بعض «الأصحاب» المتصفين بالفضائل والفواضل من الصفات، والمنعوتين بمحاسن الآداب وكرم الذات، كقوله تعالى في سورة التوبة بعد ذكر المنافقين:

تَقَلَّدُوا دِينَ النَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ وَبَايَعُوا اللَّهَ عَلَى يَدِ النَّبِيِّ

﴿لَكِنَّ الرُّسُولَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ * أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿^(١)﴾.

وقوله سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ ^(٢).

إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنَ الْآيَاتِ الشَّرِيفَةِ، وَنَظَائِرِهَا الْكَثِيرَةِ، فَإِنَّهُ هُمُ الَّذِينَ «تَقَلَّدُوا دِينَ النَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ» وَاتَّخَذُوهُ كَالْقَلَادَةِ فِي الْعُنُقِ، مَلَازِمِينَ لَهُ «وَبَايَعُوا اللَّهَ» عَلَى تَضْحِيَةِ نَفْسِهِمْ، وَبَذْلِ مَهْجِهِمْ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْبَيْعَةُ مِنْهُمْ «عَلَى يَدِ النَّبِيِّ» بَيْعَةً مَعَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ ^(٣).

وَلَكِنْ كَانَ هُنَاكَ مِنْ صَحَابَتِهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ، وَنَزَلَ فِيهِمْ مِنَ الذَّمِّ وَالتَّهْدِيدِ أَيْضاً مُحْكَمَاتُ الْآيَاتِ عَلَى مَا أَشْرْنَا إِلَى بَعْضِهَا، وَسَنَشِيرُ أَيْضاً إِلَى بَعْضِهَا الْآخِرِ عِنْدَ تَعَرُّضِ السَّيِّدِ النَّازِمِ ﷺ لَهَا، وَبِذَلِكَ يَتَّضِحُ لَكَ صَحَّةُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ انْقِسَامِهِمْ إِلَى قَسَمَيْنِ.

بَلْ وَسَيَتَّضِحُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا ثَبَتَ كِتَاباً وَسَنَّةً مِنْ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ فِي عَصَرِهِ أَيْضاً انْقَسَمُوا بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ إِلَى قَسَمَيْنِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ ثَبَتَ وَاسْتَقَامَ عَلَى إِيْمَانِهِ وَإِطَاعَةِ أَمْرِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَوَفَّى بِعَهْدِهِ مَعَهُ فِي اتِّبَاعِ وَصِيِّهِ وَالْإِقْتِدَاءِ بِخَلِيفَتِهِ الْمَنْصُوبِ مِنْ قَبْلِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ ارْتَدَّ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ نَبِيِّهِ ﷺ، وَنَكَثَ بَيْعَتَهُ لَهُ، وَنَقَضَ عَهْدَهُ مَعَهُ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ نَزَلَ فِي كُلِّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ أَيْضاً آيَاتُ فِي الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، فَقَالَ تَعَالَى فِي

فمن وفى بعهده نال المُنَى ومن حفا ضلّ ضلالاً بيّنا
فصُحبة النبيّ أعلى رتبه لكلّ من قام بحقّ الصّحبه

الفريق الموفين بعهدهم: ﴿الَّذِينَ يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق﴾^(١).

﴿والموفون بعهدهم إذا عاهدوا﴾^(٢).

﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم﴾^(٣) ﴿ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتیه أجراً عظيماً﴾^(٤).

وقال عزّ وعلا في الفريق الآخر: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾^(٥).
﴿من يرتدّ منكم عن دينه﴾^(٦).

﴿فمن نكث فإنما ينكث على نفسه﴾^(٧).

﴿أو كلّمّا عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون﴾^(٨)

﴿الَّذِينَ ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون﴾^(٩).

إلى غير ذلك من محكمات الكتاب في شأن الفريقين فضلاً عما ورد في ذلك في السنّة المتواترة بين الفريقين، وستأتيك الإشارة إلى بعضها إن شاء الله تعالى.
وعليه «فمن وفى» بعد وفاة النبيّ ﷺ «بعهده» الذي عاهد به في عصره وأيام حياته، ولم يرتدّ عن دينه «نال المُنَى» من الأجر العظيم، وهو المستوجب للثناء الجميل، والترحم عليه، والمدح له، جيلاً بعد جيل.

«و» أمّا «من حفا» ونقض العهد، ونبذه وراء ظهره، فإنّه ليس له شيء من ذلك كله، وأنّه قد «ضلّ» عن الحقّ «ضلالاً بيّناً».

وكيف كان «فصُحبة النبيّ أعلى رتبة» من حيث الفخر والشرف، ولكن ذلك إنّما

(٣) النحل: ٩١.

(٢ و ٨ و ٩) البقرة: ١٧٧ و ١٠٠ و ٢٧.

(١) الرعد: ٢٠.

(٦) المائدة: ٥٤.

(٥) آل عمران: ١٤٤.

(٤ و ٧) الفتح: ١٠.

وهي لمن بها تحلّى حليه وبغية ومُنية وغنية
ولا ينال المرؤ فضل الصُحبه إن يكن الشيطان أعمى قلبه
وما على المدح من الكتاب دلّ لا يقتضي صونهم من الزلل
فإنّ مدحهم على الإيمان لا يمنع الذمّ على العصيان

يفيد «لكلّ من قام بحقّ الصُحبة» ولم يضيّعها بالنفاق أو الارتداد «وهي لمن» فاز «بها» و «تحلّى» بحلّيها «حلية» وزينة «وبغية» لمبتغي الحقّ والرشاد «ومُنية» لمؤمل الجنة والأجر والساداد «وغنية» وخلاص من شدائد يوم المعاد.

«ولا ينال المرؤ فضل» تلك «الصُحبة» القيمة الشريفة «إن يكن الشيطان أعمى قلبه» بحبّ الجاه والمال، والانغمار في الشهوات، وإنّ من الواضح أنّ ما نزل من تلك الآيات في فضلهم «وما على المدح» لهم «من الكتاب دلّ» فإنّما هو من جهة إيمانهم، فإنّ تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعلية على ما اشتهر عند الكل^(١).

وإنّ ما أخبر به لهم فيها من الفلاح، وإعداد الجنّات والخيرات، وثبوت الرضا منه تعالى والقرب وأمثالها، لم يرتّب شيء منها على مجرد الصُحبة فقط مطلقاً، بل على اتّصافهم بالإيمان والمساقة إليه، كما هو واضح، كوضوح أنّ إيمانهم المسبّب للمدح «لا يقتضي صونهم» وعصمتهم أبد الدهر «من الزلل» والعصيان، حتّى في عصر النبي ﷺ وأيّام حياته، فضلاً عن صونهم بذلك عن الارتداد بعد وفاته.

«فإنّ مدحهم على الإيمان» بما هو هو «لا يمنع الذمّ على العصيان» لعدم التمانع بين وجوديهما بدواً وختماً، وسيّما مع مهاجم الشهوات. ويتحصّل من ذلك كلّ أنّ المدح والثناء منه تعالى معلول للإيمان، يدوم بدوامه، ويفنى بفنائه، وليس حدوث الإيمان علّة لبقائه، ولا للعصمة عن الذنوب، وعليه فلا تراحم بين الإيمان وبين ارتكاب بعض الذنوب، كما لا تلازم بين حدوثه وبقائه، ولا تنافي بين المدح على أحدهما والذمّ على الآخر منهما، فلا وحشة من القول بارتكاب بعضهم المعاصي

(١) انظر حقائق الأصول (للسيد محسن الحكيم) ١: ٤٧٠، أجود التقريرات (الخوئي) ١: ٤٣٥.

وبيعة الرضوان تقتضي الرضا لمن وفى بما به الله قضى

المسيبة للذم في حياة النبي ﷺ، فضلاً عن الوحشة من القول بارتداد بعضهم، وكفر كثير منهم بعد وفاته ﷺ.

ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾^(١).

وبذلك كله يتضح لك الجواب عما استدلل به الخصم: من آية الرضا عن أهل البيعة تحت الشجرة «و» هي «بيعة الرضوان» فإنها أيضاً لا «تقتضي الرضا» إلا «لمن وفى بما» حكم «به الله» و «قضى» من الائتمام بخليفته المنسوب من قبله بعد نبوته ﷺ.

ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ﴾^(٢) كما تقدّم ذكره. وأما ما لّفقه الخصم من الأحاديث الظاهر عليها أثر الوضع، فمع اختصاصها برواتهم، وعدم استشمام مضامينها من شيء من روايات أهل البيت - الذين هم أدري بما في البيت - : لا اعتبار بها أصلاً بعد معارضتها لمحكمات الكتاب، ومتواترات السنة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^(٣) «ولكن البرّ من آمن بالله واليوم الآخر»^(٤).

ونظائرهما ممّا لم يفرّق فيه بين عصرٍ دون عصر، ولم يختصّ المدح فيه للموجودين في زمانٍ دون زمان.

وممّا يؤيد كون تلك الموضوعات مفتريات على النبي ﷺ قوله في الحديث المجمع عليه: «لقد كثرت عليّ الكذّابة»^(٥).

(١) النساء: ١٣٧. (٢) الفتح: ١٠.

(٣) الحجرات: ١٣. (٤) البقرة: ١٧٧.

(٥) الكافي (الكليني) ١: ١/٦٢، الخصال (الصدوق): ٢٥٥، الوسائل (الحر العاملي) ٢٧: ٢٠٦.

وما جرى مجراه^(١) ممّا دلّ على نفوره واشمئزازه من كثيرٍ من صحابته، ومن إيذاهم له حتّى نزل فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾^(٢).

إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثِ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ﴾^(٣).

إلى قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾^(٤).
إلى قوله عزّ من قائل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾^(٥).

﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾^(٦).
إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالّة على إيذاء كثيرٍ منهم له. وعليه كيف يمكن مدحه لجميعهم، وتزكيته لكافّتهم، حتّى الذين لعنهم الله تعالى بكذبهم عليه، أو نفاقهم، أو إيذاهم له، أو عصيانهم لأوامره ونواهيه، كما أُشير إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾^(٧).

ثمّ كيف يمكن أمره ﷺ بالاعتداء بكلّ منهم مع ما كان بينهم من الاختلافات والبغضاء والشحناء، حتّى أعقبت فتنة السقيفة، ووقعة الجمل، وصفين، والخوارج، وغيرها من الحروب الدامية؟

أم كيف يُعقل أن يأمر الأمة أجمع إلى آخر الأبد بحبّهم بعد محكمات الكتاب ونصوصه المتسالم عليها بين الفريقين المصرّحة بنفاق كثيرٍ منهم، وارتداد بعض المؤمنين منهم بعد وفاته، مردفاً كلّها باللّعن عليهم والبراءة منهم، على ما ستأتيك الإشارة إلى بعضها عند تعرّض السيّد الناظم لها.

هذا، مع ما ثبت في رواية تلك الملفّقات من الفسق، وتعتمد الوضع للأحاديث

(١) مثل قوله ﷺ: «ستكثر بعدي القالة عليّ» انظر المعتبر (المحقّق الحلّي) ١: ٢٩، الرواشح

السماوية (المحقّق الداماد): ١٩٣. (٢ - ٤ و ٥) الأحزاب: ٥٣ و ٥٧.

(٦) التوبة: ٦١. (٧) الأحزاب: ٣٦.

المكذوبة، وقد اعترف بذلك بعض أعظمهم، فراجع تاريخ رواة تلك التلفيقات (*)

(*) فإنَّ أحدهم: أبو هريرة، الذي أكثر البخاري وأهل نحلته من رواياتهم عنه، وقد روى البخاري نفسه فيه في الجزء الأول من صحيحه ص ٢٢: أنه قد ضجَّ الناس من كثرة أحاديثه، وأنهموه بالوضع^(١).

وقال مسلم في صحيحه في الجزء الأول ص ٨٦: أنَّ أبا هريرة أثبت التجسيم والضحك لله تعالى في ما رواه من رواية طويلة ذكر فيها أنَّ الناس يرونه كرؤيتهم للشمس والقمر. وروى عنه في الجزء الثاني من صحيحه ص ٣٠٨ خرافات تصكَّ الأسماع، من قبيل ضرب الكليم ملك الموت حتَّى فقأ عينيه عند ما نزل لقبض روحه^(٢) وأمثال ذلك.

وقال سراج الدين البلقيني: إنَّ كلَّ ما تفرد به أبو هريرة من الأحاديث فهو باطل لا يقبل، ثمَّ ضبط بمقتضى التاريخ والحديث جميع أوقات النبي ﷺ ليله ونهاره، ثمَّ قال: فهذا ليله وذاك نهاره، ففي أيِّ وقتٍ تفرد به أبو هريرة مع بعده عنه في الحسب والنسب حتَّى روى عنه هذه الأخبار المتكثرة؟ انتهى^(٣).

ولقد عدَّت رواياته في صحاح القوم وغيرها فبلغت خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين، مع أنَّه قد أسلم في السنة السابعة من الهجرة، وكان أمياً في الكتابة على ما رواه البخاري في الجزء الأول من صحيحه ص ٢٠، فنقل عنه أنَّه قال: ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً عنه منِّي إلَّا ما كان من عبدالله بن عمر، فإنَّه يكتب وأنا لا أكتب^(٤). انتهى. وأنَّه كان يقول: لولا أنَّ الناس رموني بالكذب لحدَّثتهم عن رسول الله ﷺ أكثر ممَّا حدَّثت^(٥).

وقد ألف سيّدنا الحجّة المعاصر العالمي المولى شرف الدين - دامت بركاته - في تاريخ حياة الرجل كتاباً مستقلاًّ وسماه باسم الرجل: أبو هريرة، فراجعه وأعجب من مناكير أحاديثه وأكاذيبه^(٦).

فمنها: حديث نزول الربِّ تعالى في كلِّ ليلة إلى السماء الدنيا^(٧).

(١) صحيح البخاري ١: ٤٠ باب حفظ العلم. (٢) صحيح مسلم ٤: ١٨٤٢/٢٣٧٢.

(٣) لم نعثر عليه بهذه العبارة، وانظر ما حكاه عنه في الروض النظير (فارس حسون): ١٨٥.

(٤) صحيح البخاري ١: ٣٩ باب كتابة العلم وفيه: عبدالله بن عمرو.

(٥) انظر صحيح مسلم ٣: ٢٠٩٨/١٦٦٠، وكتاب شيخ المضيرة أبو هريرة (أبو ريّة): ١٢١.

(٦) أبو هريرة: ٨٣ فما بعد.

(٧) صحيح البخاري ٨: ٨٨ باب الدعاء نصف الليل كتاب الدعوات.

وسائر من روى البخاري وأضرابه أحاديثهم في صحاحهم عنهم تزداد يقيناً بكذب تلك الموضوعات، وكونها مفتريات.

ومنها: أن جهنم لا تمتلي حتى يضع الله رجله فيها^(١).
ومنها: أن الله خلق آدم على صورته وطوله ستون ذراعاً^(٢).
ومنها: أنه تعالى يأتي هذه الأمة يوم القيامة في غير صورته التي يعرفونه، ويقول لهم: «أنا ربكم» فيكذبونه ويستعبدون بالله منه، ثم يأتيهم بصورة يعرفون فيعيد قوله، فيصدقوه^(٣).
ومنها: خرافات نسبها إلى المعصومين من الأنبياء^(٤) وأدعى غضب الله تعالى عليهم بها مما ينزه عنه أدنى مسلم، فضلاً عن عصمهم الله تعالى من كل شين ومعصية.
ومنها: ما تزلف به إلى بني أمية وملوك عصره وأعوانهم^(٥) مما تضحك به الشكلى.
ومنها: ما لا يسع المقام الإشارة إليها، فضلاً عن ذكرها، وإنما يجلّ الحبر والورق والعمر عن التحديث بها، فعليه كذبه عامله الله بعدله.

هذا، مع ما ذكره في الاستيعاب وغيره من دناءة حسبه، ولثامة نسبه، وشدة جهله وغباوته ونسيانه، فكان يحدث يوماً بحديث وينكره يوماً آخر، ويحدث بما يناقضه^(٦).
ولم يعرف له اسم في الجاهلية ولا في الإسلام، وإنما كُني بأبي هريرة لما كان عنده من هرة صغيرة يلعب بها على ما ذكره ابن قتيبة وغيره^(٧) وكذا الفيروزآبادي في قاموسه^(٨) ولم يكن تظاهره بالإسلام عصر النبي ﷺ إلا ثلاث سنين، فكيف حاوى تلك الأحاديث الجمة، مع أن عائشة على شدة اتصالها بالنبي وملازمتها له في السفر والحضر والخلا والملا وطول معاشرتها له لم يزد جميع ما عدّ من أحاديثها عنه على ٢١٠^(٩).
وكذا سائر الصحابة: كالشيخين، وابن عمر، وأنس، وأمثالهم، مع كونهم أسبق منه إسلاماً ←

(١) صحيح البخاري ٦: ١٧٣ تفسير سورة «ق».

(٢) صحيح البخاري ٨: ٦٢ كتاب الاستئذان باب بدو السلام.

(٣) صحيح البخاري ٨: ١٤٧ كتاب الرقاق باب الصراط جسر جهنم.

(٤) صحيح البخاري ٧: ٥٠ كتاب النكاح باب قول الرجل: لأطوفن الليلة ...

(٥) انظر شيخ المضيرة أبوهريرة الدوسي: ٢٠٦ وأبوهريرة (شرف الدين الموسوي): ١٢٢ فما بعد.

(٦) الاستيعاب ٤: ٢٠٥.

(٧) المعارف (لابن قتيبة): ٢٧٨، والاستيعاب ٤: ٢٠٥، أسد الغابة ٦: ٣١٤.

(٨) القاموس ٢: ١٦٦ (هره).

(٩) تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٨٦، الملل والنحل (لابن حزم): ٦٠: ٣، وتهذيب الأسماء: ٣٥١: ٢.

وأيضاً أن العقل والاعتبار لا يساعدان على صحة مضامين تلك المذكورات، حيث إنه لا شبهة بحكم العقلاء في أفضلية من آمن بالله تعالى ورسوله ﷺ وخلفائه في عصر الانقطاع عنهم، وعن مشاهدة معاجزهم وكراماتهم، فتراهم موقناً بهم، خاضعاً لهم، مطيعاً لأوامرهم ونواهيهم، ساعياً في معرفة أحكامهم، مهاجراً من وطنه، مفارقاً أهله وعشيرته، منقطعاً في بلاد الغرباء النائية بكل شوق ورغبة، مفادياً بنفسه ونفيسه لتعلم شريعتهم، واتباع طريقتهم بعد تكثر المذاهب السخيفة، وانتشار الأكاذيب المفتريات على النبي ﷺ وأهل بيته، لطول مدة الانقطاع عنهم، وامتداد الغيبة.

وأكثر منه ملازمة للنبي. فإن جميع ما روي عن أبي بكر على مائة وأثنان وأربعون حديثاً^(١) وكل ما أسند إلى عمر خمسمائة وتسعة وثلاثون^(٢) وكل ما لعثمان مائة وستة وأربعون^(٣) وكل ما روي عن علي عليه السلام خمسمائة وستة وثمانون^(٤) ومجموعها ألف وأربعمائة وأحد عشر حديثاً. وذلك كله يقرب من خمس ما رواه أبو هريرة.

ثانيهم: ابن عمر، الذي بايع يزيد بن معاوية طوعاً ورغبة بعد ارتكابه قتل أفلاذ الرسول، وسببه عترته، وكان يحرض أولاده وأتباعه على الاعتصام بحبل يزيد على ما في مسند أحمد ص ١٢١^(٥). وروى عنه البخاري في الجزء الأول من صحيحه ص ١١٧ أنه قال: رأيت النبي في بيت حفصة على الغائط مستدبر القبلة^(٦) بعد ما روى في نفس صحيحه ص ٢٦ عن النبي حرمة استقبالها واستدبارها عند الغائط^(٧) وقد اتفقت الأمة على ذلك أيضاً^(٨).
ثالثهم: عائشة، وسيأتي بيان بعض أحوالها عند تعرض السيد له إن شاء الله تعالى. ❦

- (١) تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٨٦، الملل والنحل (لابن حزم) ٦٠: ٣، وتهذيب الأسماء ٣٥١: ٢.
(٢) تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٠٩، الملل والنحل (لابن حزم) ٣: ٦١، أبو هريرة (شرف الدين الموسوي): ٥١.

(٣) تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٤٨، تهذيب الأسماء ٣٢٢: ١.

(٤) أبو هريرة (شرف الدين الموسوي): ٥١، تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٦٧.

(٥) مسند أحمد ٤٨: ٢ والطبقات الكبرى (ابن سعد) ٤: ١٨٣.

(٦) صحيح البخاري ٤٩: ١ باب التبرز في البيوت، وج ٤: ١٠٠ باب ماجاء في بيوت أزواج النبي.

(٧) صحيح البخاري ٤٨: ١ باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء جدار أو ..

(٨) انظر موطأ مالك ١: ١٩٣، نيل الأوطار ١: ٩٤، تحفة الأحوذى ١: ٥٦، ومن الشيعة الشيخ

في الخلاف ١: ١٠١.

فأين فضل أولئك المجاهدين في سبيل الدين، والمتحمّلين المشاقّ الصعبة للمحافظة على شريعة سيّد المرسلين ﷺ، والباذلين جهدهم في نشر أحكامه وتعليمها للمساكين من المسلمين عن فضل أولئك الأولين وإن كانوا مغبوطين بالتشرف بمحاضرته ومجالسه الشريفة، والفوز بمشاهدة أنواره النيرة؟

رابعهم: أبو موسى الأشعري، الذي كان مشتهراً بانحرافه عن عليّ أمير المؤمنين ﷺ وكرهته له، وشماتته بالحسن السبط ﷺ في مرضه عند عبادة الأشعري له^(١).
خامسهم: أنس بن مالك، الذي كتم الشهادة بوقعة الغدير، ودعا عليه عليّ، فأصيب بالبرص والعماء^(٢).

سادسهم: عمران بن حطان الخارجي، الذي مدح قاتل عليّ بقوله:

يا ضربة من تقيّ ما أراد بها
إني لأذكره يوماً فأحسبه
أوفى البرية عند الله ميزانا
كفاه مهجة شرّ الخلق إنسانا
أمسى عشية غشاه بضربته
مما جناه عن الآثام عريانا^(٣)

إلى غير ذلك من كفرياته، لعنه الله تعالى.

سابعهم: عكرمة مولى ابن عباس، وكان أيضاً خارجياً كذوباً، يضرب به المثل على ما حكاه ابن خلّكان في تاريخه^(٤) والشهرستاني في ملله ونحله^(٥) وقد كذب أحاديثه العطاء^(٦) ويحيى ابن سعيد^(٧) ومالك^(٨) وابن سعد^(٩).

←

(١) مسند أحمد ١: ٨١، وصدر من مركز المصطفى تحقيق حول أبي موسى الأشعري فلاحظ.
(٢) انظر تعليقتنا عليه في ج ١ ص ٣٩٢ الهامش ١. وزيادة على ما ذكرنا هناك انظر المناقب (ابن مردويه): ١٧٦.

(٣) انظر الكامل (المبرد) ٢: ١٤٤، ديوان شعر الخوارج: ١٦٤، تاريخ مدينة دمشق ٤٣: ٤٩٦.

(٤) انظر وفيات الأعيان ٣: ٢٦٥ بتفاوت. (٥) الملل والنحل ١: ٢١٨ عدّه من الخوارج.

(٦) حكاه عنه ابن حجر في مقدّمة فتح الباري: ٤٢٥.

(٧) الضعفاء الكبير ٣: ٣٧٣، تهذيب الكمال ٢٠: ٢٨٢، ميزان الاعتدال ٣: ٩٤.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال ٥: ١٩٠٥، تهذيب الكمال ٢٠: ٢٨٧ و٢٨٨، سير أعلام النبلاء ٥: ٣٠، تهذيب التهذيب ٧: ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٩) محمّد بن سعد صاحب كتاب المعروف: الطبقات الكبرى ٥: ٢٩٣.

لكنهم لم يتجرعوا الفصص، ولم يتحملوا المشاق في معرفة الأحكام عشر معشار الآخرين المنقطعين، وذلك لسهولة الأمر على أولئك السابقين بالاستسلام منه ﷺ، أو من خلفائه الموجودين بين أظهرهم، ومن الواضح أن أفضل الأعمال أحزمها وأصعبها^(١).

كيف يقاس فضلهم على فضل الآخرين الذين آمنوا بسوادٍ على بياض،

وروى ابن حجر كذبه على ابن عباس^(٢).

وقال قاسم: إن عكرمة كذاب يحدث غدوة بحديث يخالفه عشية^(٣).

وقال الحافظ في تهذيب التهذيب: إن أيوب أنكر صلاته، وأنه لما مات تركت جنازته على باب المسجد، لم يصل عليها أحد من الناس، ولم يشهدا إلا السودان^(٤).

ثامنهم: سمرة بن جندب الخارجي، أحد ولاية معاوية، وقد قتل ثمانية آلاف من المسلمين، فيهم أربعون رجلاً قد جمع كل منهم القرآن كله، وأن أمره في سفك الدماء لمشهور^(٥).

وروى ابن حنبل في الجزء الأول من مسنده ص ٢٥ أنه كان يبيع الخمر أيام خلافة عمر^(٦) إلى غير ذلك مما ورد في طعنه.

تاسعهم: المغيرة بن شعبة المشتهر لدى العموم بالكذب والفسق والفجور^(٧) هؤلاء وأضرابهم رواة أحاديث صحاح القوم، وخصوصاً البخاري المعاند المبغض لأمر المؤمنين علي^{عليه السلام}، وصحيحه أوثق لدى القوم من سائر صحاحهم، وأولئك رواة ما في مجلداته الأربعة من كتابه، وهم المعول عليهم لديه في أحاديثه، وهم أصدق وأوثق عنده من أحاديث الصادقين، عترة رسول الله ﷺ وذريته المعصومين.

ولذلك لم يذكر في شيء من مجلدات تأليفه ما يستشتم منه أدنى فضل ومنقبة لأمر المؤمنين ﷺ وأبنائه الطاهرين خلفاء الرسول، وأفلاذ كبد البتول ... فحشره الله تعالى ←

(١) مأخوذ من حديث نبوي، انظر النهاية الأثرية ١: ٤٤٠، مجمع البحرين ٤: ١٦ (حمز) بحار الأنوار ٦٧: ١٩١، شرح المواقف (الجرجاني) ٨: ٢٨٥، كشف الخفاء (المجلوني) ١: ٤٥٩/١٥٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٧: ٢٦٩/٤٧٥.

(٣) حكاه عنه ابن حجر في مقدمة فتح الباري: ٢٥. (٤) تهذيب التهذيب ٧: ٢٧١/٤٧٥.

(٥) انظر الغدير ١١: ٢٩، تاريخ الطبري ٤: ١٧٦، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٤: ٧٧ - ٧٩.

(٦) مسند أحمد ١: ٢٥، وانظر سنن الدارمي ٢: ١١٥.

(٧) انظر شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٤: ٦٩ و ٧١ و ٢٠: ٢٣، أسد الغابة ٢: ٦٠٨/٢٣٧٩، تاريخ يعقوبي ٢: ١٤٦، المجموع (النووي) ٢٠: ٢٢٣، الغدير ٦: ١٣٨.

وهل ترى البيعة منهم علّه تعصمهم مدى المدى عن خله

وخضعوا لما سطر من الأحاديث بالحبر على الورق، من غير تشرفٍ بشرف
لنبيهم ﷺ وخلفائه الطاهرين، ولا مشاهدة معاجزهم وكراماتهم؟
أم كيف يُفضل أولئك المتقدمون عليهم لمجرد تقدّم عصرهم هذا، مع أنّ التقدّم
أو التأخر في الزمان خارجٌ عن قدرة الفريقين، وأجنبي عن إرادتهما؟ فكيف
يُفضل أحدهما على الآخر بما هو كذلك وإن فرض كونه أمراً عبادياً، فضلاً عما
ليس كذلك؟ فإنّه لا فخر ولا فضل لمن يقوم به الأمر القهري الخارج عن إرادته
كما هو واضح لدى العقلاء.

وبالجملة، لا عبرة بتقدّم المتقدمين في العصر لولا إيمانهم وبيعتهم، كما لا عبرة
بإيمانهم به ﷺ وبيعتهم له إن لم يتثبتوا عليه «وهل ترى البيعة منهم» له ﷺ
«علّة» موجبة لعصمتهم بعدها عن كلّ ذنبٍ وخطيئة؟ أو تراها موجدة فيهم إرادةً
قويّة، أو قوّة قهرية «تعصمهم مدى المدى» أي: مدّة العمر «عن» كلّ «خلّة»

مع مواليه، وعامله بعدله يوم يلاقيه.

ولقد أنصف وأجاد أحد أعلامهم، وهو أبو بكر بن شهاب الدين حيث أنشد فيه:

قضيّة أشبه بالمرزئه	هذا البخاري إمام الفئه
بالصادق الصديق ما احتجّ في	صحيحه واحتجّ بالمرجنه
ومثل عمران بن حطان أو	مروان وابن المرأة المخطئه
مشكلة ذات عوار إلى	حيرة أرباب النّهي ملجنه
وحقّ بيت يمتّته الوري	مغذّة ^(١) في السير أو مبطنه
إنّ الإمام الصادق المجتبي	بفضله الآي أت مننبه
أجلّ من في عصره رتبة	لم يقترف في عمره من سيئه
قلامة من ظفر إبهامه	تعدل من مثل البخاري مثه ^(٢)

اللهم والي من والى عليّاً، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، كما دعا له
بذلك نبيّك المصطفى ﷺ.

كيف ومنهم من تعاطى المنكرا وفي الوغى فرّ وولّى الدبرا
وآية حوت من التمثيل ما جاء في التوراة والإنجيل
حوت صفات من بها تحلّى فاق الأنام شرفاً وفضلاً

دنيّة، وعن كلّ صفةٍ رذيلة، كي يستحيل بذلك صدور منكر منهم بعد ذلك، وبذلك يستوجبون كلّ الثناء؟ هيهات، ثمّ هيهات من ذلك.

«كيف» يتفوّه بذلك ذو مسكة؟ «و» من الواضح لدى العموم أنّ بعضاً «منهم من تعاطى المنكرا» وإنّ كثيراً منهم ارتكب بعد تلك البيعة أقبح القبائح، وأكبر الكبائر «وفي الوغى» والغزوات مع النبيّ ﷺ «فرّ» منهزماً عنه «وولّى الدبرا» نحوه، وتركه بين الأعداء غير مبالٍ بقتل نبيّه مع سلامة نفسه، كما قال تعالى في غزوة حنين: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مَدْيَنَ﴾^(١) «إذ تصعدون ولا تلون على أحد والرسول يدعوكم في أخراكم»^(٢).

ثمّ قال تعالى فيهم: ﴿ومن يولّهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيّزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنّم وبئس المصير﴾^(٣).

وكذا في غزوة أحد وغيرها من غزواته، ولا ينافي ذلك كلّ ما في آخر نفس السورة الحاوية لذكر البيعة.

وكذا ما في سورة الفتح وهو قوله تعالى: ﴿محمّد رسول الله والذين معه أشدّاء على الكفّار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجدّاً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود﴾^(٤).

فإنّه «و» إن كانت «آية حوت من التمثيل» وتشبيه الصحابة بالزرع المونق المعجب للزرّاع والمغيظ للكفّار على «ما جاء» ونزل «في التوراة والإنجيل» وكانت بظاهرها عامّة لجميعهم وقد «حوت صفات» شريفة عالية أثبتتها لهم، ومن

لكنّما الموصول للعهد وقد عدّ كأن لم يك من لها فقد

الواضح أنّ «من» اتّصف «بها» و «تحلّى» بحلّيّها قد «فاق الأنام شرفاً وفضلاً» مع ما صرّح به أيضاً في ذيل الآية الشريفة من المغفرة والأجر العظيم لهم. فإنّ تمام الآية قوله سبحانه: ﴿ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره﴾.

أي: أخرج فراخه، أو ورقه، فأعانه وقوّاه حتّى صار غليظاً بعدما كان رقيقاً. ﴿فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيمًا﴾^(١).

وذلك لأنّ صدرها وإن كان يفيد ظهورها في التعميم لجميع من كان مع النبي ﷺ من الصحابة «لكنّما» غير خفيّ على الفطن المنصف أنّ «الموصول» في قوله تعالى: ﴿والذين آمنوا معه﴾ إنّما هو «للعهد» والإشارة إلى من كان حاوياً لتلك الصفات السامية، بقرينة صلته الواقعة عقيبها، وهي جملة: ﴿آمنوا معه﴾.

فإنّ تقييده بتلك الصلة يفيد اختصاص تلك المناقب الموجبة للمدح والثناء الدنيوي والمغفرة والأجر الأخروي بخصوص المؤمنين المتّصفين بتلك الصفات، وبذلك يُعلم عدم إرادة التعميم من صدرها لجميعهم؛ حذراً من التهافت، ولا يمكن العكس؛ لكون الذيل أخصّ من الصدر، ويجب حمل العامّ على الخاصّ ولا عكس كما هو واضح.

«و» عليه فكأنّه تعالى «قد» أعرض عن غيرهم في الذكر، و «عدّ» من لم يكن حاوياً لتلك الصفات عدماً صرفاً «كأن لم يك» من الصحابة «من» خلا منها، و «لها فقد».

ولا يتوهّم أيضاً شمول وصف الإيمان لجميعهم كي يقال: إنّّه بظهوره في العموم يعارض ظهور الموصول في العهد، أو يقدّم عليه، وذلك لوضوح أنّ عموم الصلة

ظاهره ولطفه غير خفي	فالوصف قد جرى على ماعمّ في
للصالحين منهم لا مطلقاً	والوعد في الآية منه سبقاً
ما قد حوى من الصفات جمعه	وهل ترى جميع مَنْ كان معه
وفاسق به الكتاب ناطق	كيف وفي أصحابه منافق

يتبع عموم الموصول، ولا تكون دائرة عمومه أوسع من دائرة عموم الموصول، فإنّ عموم التابع في طول عموم المتبوع متفرّع عليه لا في عرضه كي يعارضه، وبعد تسليم كون «اللام» في الموصول في المقام للعهد الذكري، ومخصوصاً بخصوص الحاوي لتلك الصفات، لا موقع للتوهم المذكور.

وعليه «فالوصف قد جرى على ماعمّ» له الموصول «في» مقام الإرادة منه حسب «ظاهره» المتّبع لدى العقلاء، دون الزائد ممّا أريد منه.

«و» بذلك تعرف أنّ «لطفه غير خفي» على غير الغبي على ما أُشير إليه، فإنّ فيه إشارةً إلى أنّ غير الحاوي لها لم يتشرّفوا حقيقةً بشرف الصُّحبة، ولم يفوزوا باستحقاق التبجيل والتعظيم، ولم يستوجبوا المغفرة والأجر العظيم، وإن أُطلق عليهم لفظ: الصحابة بظاهر الحال لدى بعض الأنعام.

«و» يشهد لما ذكر من إرادة العهد من الموصول وتبعية الصلة له في العموم ما ترى، من أنّ «الوعد» بالمغفرة والأجر العظيم المذكور «في الآية» الشريفة «منه» تعالى «سبقاً» وثبت «للصالحين منهم» خاصّة بقوله تعالى: ﴿وعملوا الصالحات منهم﴾^(١) «لا» لجميعهم «مطلقاً» بصراحة كلمة «منهم» في التبعية.

فهل تعتقد «وهل ترى جميع مَنْ كان معه» ﷺ من الصحابة حاوياً لكلّ «ما قد حوى» قوله تعالى في الآية المذكورة «من الصفات» الحميدة و «جمعه» بأسره؟ «كيف» يكون ذلك «و» قد اتّفق الكتاب والسنة بل وإجماع الأمة أيضاً على أنّه كان «في أصحابه منافق» غير مؤمن في الباطن وإنّ تظاهر بالإسلام؟

ومن زنى وللخمور شرباً منهمكاً وللفجور ارتكبا

«و» كان فيهم أيضاً «فاسق» بعمله مع كونه مسلماً؟
 ألم يكن فيهم: الوليد بن عتبة، الذي نزل فيه باعتراف البيضاوي بذلك في
 تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (٢)(١).
 وكذا أبو سفيان، وجروه معاوية، وأبي بن كعب، وأضرابهم الكثيرة، الذين ثبت
 في تواريخ الفريقين وأحاديثهم أنه كان فيهم من استهزأ بالنبي ﷺ (٣).
 «ومن زنى» ونزل فيه: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ (٤) وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا
 نَادَيْتُم إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا﴾ (٥).

ومنها من كان غير مبال بالنهي عن السكر، وخصوصاً في حال الصلاة
 «ولللخمور شرباً» واشتغل بالصلاة وهو سكران بعد نزول قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا
 الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ (٦)(٧) وهجر في صلاته وأنشد أبياتاً كفرية حتى أن
 الزمخشري* عالم القوم نسب ذلك إلى الخليفة الثاني.

* فإنه روى في كتابه ربيع الأبرار: أنه بعد نزول الآية شرب الخمر من شربه من المسلمين،
 وشربه عمر، ثم أخذ لحى يعير، وضرب به رأس عبد الرحمن وشجّه، ثم قعد ينوح على قتلى بدر قوله:
 كَأَنِّي بِالْقَلْبِ قَلْبٌ بَدْرٍ من القنيت والشرب الكرام
 أيوعدا ابن كبشة أن سنجي وكيف حياة أصدقاء وهام
 أبعجز أن يرّد الموت عني وينشروني إذا بليت عظامي
 ألا من مبلغ الرحمن عني بأنني تارك شهر الصيام
 فقل لله يمنعي شرابي وقل لله يمنعي طعامي
 وبلغ ذلك رسول الله ﷺ فخرج مغضباً يجرّ رداءه حتى انتهى إليه، ورفع شيئاً كان في يده
 ليضربه، فقال عمر: أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، إلى آخر ما ذكره الزمخشري (٨).

(١) الحجرات: ٦. (٢) تفسير البيضاوي ٥: ٨٧. (٣) انظر نهج الحق: ٣١٤.

(٤) النور: ٢. (٥) المائدة: ٥٨. (٦) النساء: ٤٣.

(٧) وروى ابن مردويه في تفسيره خبر أنص بن حجر على نفاقة سنده أنه شرب جماعة من الصحابة
 وأن أبا بكر وعمر كانا فيهم، انظر فتح الباري ١٠: ٣٠. (٨) ربيع الأبرار ٤: ٥١.

وفيه من كان «منهمكاً» في المنكرات، أي: مجدداً فيها، متمادياً بها «وللفجور» والفواحش «ارتكبا» وقد ملئت كتب الفريقين من ذكر ما صح من مناكير كثير منهم.

فقد روى مسلم في صحيحه: أنه افترى بعضهم على عائشة، وهي عرض النبي ﷺ الفاحشة والإفك^(١) ونزل فيهم قوله جلّ وعلا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾^(٢).

وروى البخاري في صحيحه: أن كثيراً منهم كانوا يقطعون على النبي ﷺ خطبته في نهار الجمعة، ويتفرقون عنه، كأنهم الجراد المنتشر، لحضور مجامع الطبل والصفق^(٣) ونزل فيهم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾^(٤).

وذكر مثله النيشابوري في تفسيره^(٥) وغيره في غيره^(٦).

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين: أنه تضجر من كثير من أصحابه في مواقع شتى، وغضب على خالد بن الوليد وفعله ببني خزيمة بقتله رجالهم غدراً، وسببه نساءهم جوراً، وتبرأ النبي ﷺ من فعله ثلاثاً بقوله ﷺ: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد»^(٧).

وفيه أيضاً في حديث أنه أخبر ابن عوف ببعض ما يحدث بعد وفاته إلى أن قال ﷺ: «ثم تنافسون، ثم تتحاسدون، ثم تتبادرون، ثم تتباغضون»^(٨). إلى غير ذلك مما رواه القوم واعترفوا بنفاق كثير من أصحابه، وارتكابهم الكبائر في حياته وبعد وفاته، وإخباره بما يجري منهم على عترته ووصيه وأهل بيته من الظلم، والغدر، والقتل، والأسر.

(١) صحيح مسلم ٤: ٢١٢٩/٢٧٧٠.

(٢) صحيح البخاري ٦: ١٨٩ كتاب التفسير.

(٣) تفسير النيشابوري (تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٦: ٣٠٢.

(٤) انظر التفسير الكبير ٣٠: ١٠، وتفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) ٣: ٣٣٦.

(٥) والجمع بين الصحيحين ٢: ٢٧٠/١٤١٣ و ٣: ٤٤٦/٢٩٦٠.

فليست الصُّحبة من حيث هيه عاصمة عن ارتكاب المعصية
ولا سبيلها سبيل التوبة بحيث لا يقدح فيها الحوبه
أليس منهم من أتاهم ﴿أفان﴾ ويلمزون وينادونك من

وعليه «فليست الصُّحبة» له «من حيث هي» هي بنفسها وإن طالت «عاصمة» قهرية «عن ارتكاب المعصية» واقتراف الذنوب الموبقة.

«ولا سبيلها سبيل التوبة» الماحية للكبائر الماضية، أو المانعة عن الآثام المستقبلية «بحيث لا يقدح فيها الحوبه» المتقدّمة، أو المقارنة، أو اللاحقة، بحكم العقل والكتاب والسنة، ولا يمكن إنكار ذلك كما لا يمكن إنكار وقوع المنكرات من بعضهم في عصره، بل بمحضره الشريف برأى منه ومسمع، فضلاً عما بعد رحلته ﷺ.

«أليس منهم من أتاهم» التعريض بقوله تعالى: ﴿أفان﴾ مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ﴿^(١)﴾.

أم أو ليس منهم من كانوا يتهمونهم في أخذ الصدقات «ويلمزون» أي: يعيبونه وينالونه باللسان والعين والإشارة، ويطالبونه منها أكثر من سهامهم ^(٢) حتى نزل فيهم قوله تعالى: ﴿ومنهم من يلزمك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون﴾ ^(٣).

ثم أو ليس منهم من كان يناديه برفيع الصوت من وراء حجراته مصرحاً باسمه المقدّس بكلّ وقاحة وقلة آداب ^(٤)؟ «و» نزل فيهم قوله تعالى: ﴿إنّ الذين ينادونك من» وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون﴾ ^(٥) حتى نهاهم الله تعالى عن التصريح باسمه الشريف عند الخطاب بقوله تعالى: ﴿لا تجعلوا دعاء الرسول

(١) آل عمران: ١٤٤. (٢) انظر مجمع البيان ٣: ٤٠. (٣) التوبة: ٥٨.

(٤) انظر مجمع البيان ٥: ١٢٩، وتفسير النيسابوري ٦: ١٥٩. (٥) الحجرات: ٤.

ألم يكن ولّى عن الزحف وفّر أكثرهم وغادروا خير البشر
 وهل نسيت عصبه الإفك ومن في عصمة النبيّ بالإفك طعن

بينكم كدعاء بعضكم بعضاً^(١) حيث إنّ ربّه تعالى وهو الخالق له ﷺ لم يصّر باسمه السامي عند مخاطبته ولم يذكره في محكم كتابه كلّ عند ندائه إلّا بألقابه الشريفة تفخيماً له بقوله سبحانه: ﴿يا أيّها النبيّ﴾^(٢) ﴿يا أيّها الرسول﴾^(٣) ﴿يا أيّها المرّمّل﴾^(٤) ﴿يا أيّها المدّثر﴾^(٥) ﴿طه﴾^(٦) ﴿يس﴾^(٧) ﴿حم﴾^(٨) ﴿ن﴾^(٩).

وأمثال ذلك على خلاف سائر الأنبياء على ما تقدّمت إليه الإشارة.

ثمّ نهاهم أيضاً عن رفعهم الأصوات بمحضره وعن الجهر بالكلام لديه بقوله عزّ من قائل: ﴿يا أيّها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبيّ ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون﴾^(١٠).

«ألم يكن ولّى» كثير منهم الدبر «عن الزحف» في الغزوات معه «وفّر» عن الجهاد بين يديه «أكثرهم، وغادروا خير البشر» وتركوه بين جموع المشركين، ونقضوا عهده، وخانوا بيعته، على ما اتّفقت عليه تواريخ الفريقين وأحاديثهم.

«وهل نسيت عصبه الإفك و» هم «من» نسبوا الزنا - والعياذ بالله - إلى عائشة - على ما أشرنا إليه - و «في عصمة النبيّ ﷺ» وعرضه «بالإفك» والقول الكذب البالغ نهاية السوء «طعن» حتّى أبهته وحيّره بين الغصّ عن ذلك، والسكوت الكاشف عن قلة الغيرة، وعدم المبالاة بذلك وبين الإفشاء الموجب للعار والفضيحة.

(١) النور: ٦٣.

(٢) الأنفال: ٦٤ و ٦٥ و ٧٠ والتوبة: ٧٣ والأحزاب: ١ و ٢٨ و ٤٥.

(٣) المائدة: ٤١ و ٦٧. (٤) المرّمّل: ١. (٥) المدّثر: ١.

(٦) طه: ١. (٧) يس: ١. (٨) غافر: ١ وفصلت: ١ والشورى: ١.

(٩) القلم: ١. (١٠) الحجرات: ١٥.

وفي حديث حوضه شهادة تثبت ردّ البعض وارتداده

وقصة ذلك (*) مشهورة متسالم عليها بين العامة والخاصة.

«و» كذا ما ثبت من طرق الفريقين، وورد «في حديث حوضه» فإنه أيضاً متفق عليه لدى العموم، وفيه «شهادة» صريحة «تثبت ردّ البعض» من أصحابه يوم القيامة عن حوضه «و» تخبر بكلّ وضوح عن «ارتداده» بعد رحلة النبي ﷺ ووفاته.

فقد روى ذلك البخاري (**) في صحيحه بطرقٍ عديدة عن أبي هريرة، وعن

* أما العامة، فقد روت أنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ﴾ (١) نزل في عائشة ومارية في غزوة بني المصطلق. وقال أبو علي: إنّ عائشة ضاع عقدها في الغزوة، وكانت قد خرجت من هودجها لقضاء الحاجة، فرجعت طالبة له، وحمل القوم هودجها على بغيرها، ومضوا ظناً منهم أنّها فيه، ولما رجعت عائشة وجدتهم قد رحلوا، فجلست مكانها حائرة في أمرها، وكان صفوان من وراء الجيش، ولما انتهى إليها عرفها، وأناخ لها بغيره، فركبته، وجعل الرجل يسوقه حتّى انتهى بها إلى الجيش، وكانوا قد نزلوا، فقام أحد المنافقين يشيع في الناس أنّها باتت مع الرجل حتّى أصبحت، ثم جاء يقودها، والله ما نجت منه، ولا نجا منها (٢).

وروى الخاصة عن الباقر عليه السلام أنّه لما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ حزن عليه النبي ﷺ حزناً شديداً، فقالت له عائشة: ما الذي يحزنك عليه؟ فما هو إلا ابن جريح، فغضب النبي ﷺ، وبعث عليّاً عليه السلام وأمره بقتل جريح، ولما انتهى إليه عرف جريح في وجهه الشرّ، وهرب منه، وصعد على نخلة، وصعد عليٌّ عليه السلام في إثره، فرمى جريح بنفسه إلى الأرض، وبدت عورته، فإذا ليس له ما للرجال ولا ما للنساء... (٣) الحديث.

** فإنه روى في الجزء الثالث من صحيحه عن النبي ﷺ أنّه قال: «يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي، ويحلّون عن الحوض، فأقول: يا ربّ أصحابي، فيقول: إنّك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنّهم ارتدّوا على أعقابهم القهقرى» (٤).

وروى بطريق آخر قوله ﷺ: «بينما أنا قائم فإذا زمرة حتّى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم يأمر بهم إلى النار، وأنا أسأله عن شأنهم، فيقول: إنّهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم»

(١) النور: ١١. (٢) مجمع البيان ٤: ١٣٠. (٣) تفسير القمّي ٢: ٣١٨ وتفسير الصافي ٣: ٤٢٣.

(٤) صحيح البخاري ٨: ١٥٠ باب في الحوض.

وما ادّعوه أنّهم هم الأولى عن الزكاة امتنعوا دعوى بلا

أنس، وعن سهل بن سعد، وعن أسماء بنت أبي بكر، وعن العلاء بن المسيّب. ورواه أيضاً الثعلبي في تفسيره^(١) والحميدي في الجمع بين الصحيحين^(٢) فضلاً عما روته الخاصة بطرقٍ وثيقة.

ثم إنَّ بعض النصاب حيث لم يجدوا طريقاً لتكذيب أحاديث الردّة التجأوا إلى تأويلها^(٣) وادّعى بعضهم - كابن روزبهان - اتفاق أهل نحلته على أنّ المراد منها ليس إلاّ القبائل التي كانوا من صحابته عليهم السلام في حياته، ثمّ امتنعوا بعد رحلته عن دفع الزكاة إلى أبي بكر، وبذلك سمّوا مرتدّين^(٤).

ومعنى ذلك إثبات سلامة جميع من كان حوله من صحابته عن الارتداد، ووجوب تعظيمهم وتركيتهم بأجمعهم.

«و» أنت خير بفساد ذلك من وجوه:

أحدها: أنّ «ما ادّعوه» في معنى الارتداد، و «أنّهم هم الأولى» أي: أولئك

القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلاّ مثل هَمَلِ النَّعَمِ^(٥). وروى مثله أيضاً في الجزء الرابع من صحيحه^(٦) ومثله ما رواه الثعلبي، والحميدي، بزيادة قوله عليهم السلام: «سُحِقاً سُحِقاً لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي»^(٧). وروتها الإمامية أيضاً بطرقٍ شتّى^(٨) فراجع.

(١) تفسير الثعلبي ٤: ٧٩ ذيل تفسير الآية ٥٤ من سورة المائدة.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٣: ٢٤٣٤/١٩٤.

(٣) كما في فتح الباري ١١: ٣٣٣، وتحفة الأحوذى ٩: ٦.

(٤) حكاه عنه في إحقاق الحقّ: ٢٦٦.

(٥) صحيح البخاري ٨: ١٥١ باب في الحوض، لا يخفى أنّ المصنّف ذكر ملخّص الحديث.

(٦) صحيح البخاري ٩: ٥٨ و ٥٩ كتاب الفتن.

(٧) تفسير الثعلبي ٣: ١٢٦، الجمع بين الصحيحين ١: ٩٢٣/٥٥٦.

(٨) انظر نهج الحقّ وكشف الصدق: ٣١٤، الطرائف (ابن طاووس): ٣٧٦، بحار الأنوار ٢٨: ٢٦،

الغيبة (النعماني): ٤٧.

الَّذِينَ «عَنِ الزَّكَاةِ اٰمَنُوا» ولم يدفعوها لأبي بكر «دَعَاىَ بِلَا» برهان، وأنها تخرّص بالغيب، ولا قيمة لمثلها في سوق الاعتبار لدى العقلاء.

وثانيها: أنّه اشترط بعضهم في الصحابي وصحة إطلاق اللفظ عليه: إقامته مع النبي ﷺ مؤمناً به مدة لا تقلّ عن سنة أو سنتين، مع حضوره في غزواته بما لا يقلّ عن مرّة أو مرّتين، ومن المعلوم المثبت في التواريخ الصحيحة - على ما ذكره صاحب الفتوح - أنّ القبائل الكثيرة من بني حنيف وبني كندة وغيرهم الذين امتنعوا عن دفعها للرجل لعدم إذعانهم بخلافته^(١) لم يحصل فيهم الشرط، ولم يحضروا بأجمعهم شيئاً من غزوات النبي. فلم يصح إطلاق الصحابة عليهم، ولا يمكن إرادتهم من المرتدّين من الصحابة.

وثالثها: بعد الغضّ عن ذلك أنّ القوم اشتراطوا أيضاً في الصحابي ثباته على الإيمان مدة حياته بحيث لو ارتدّ عن ذلك انتزع عنه الاسم. وعليه، فبعد تسليم إنكار تلك القبائل للزكاة لا يصح إطلاق الصحابة عليهم، وذلك لخروجهم عن الدين، فلا يصحّ حمل ما في تلك الأحاديث من المرتدّين عليهم.

ورابعها: أنّه يُكذّب تلك الدعوى من ذاك الناصب العنيد ما ذكره ابن حزم - وهو من أبناء نحلته - في أحكام المرتدّين من كتابه: المحلّي، فإنّه قال: أهل الردّة على قسمين: فمنهم: من لم يؤمن قطّ، كأصحاب مسيلمة وسجاح، إلى أن قال:

والثاني: قومٌ أسلموا ولم يكفروا بعد إسلامهم، لكن منعوا الزكاة أن يدفعوها إلى أبي بكر، فعلى هذا قوتلوا، ولم يختلف الحنفيّون والشافعيّون في أنّ هؤلاء ليس لهم حكم المرتدّ أصلاً، وهم قد خالفوا فعل أبي بكر فيهم، ولا نسّيهم أهل الردّة.

(١) انظر الفتوح (لابن أعثم): ٤٧ - ٧٠.

ويشهد لذلك قول شاعرهم، ثم ذكر بعض أشعارهم^(*) في ذلك، إلى آخر كلامه في الردّ على من سمّاهم مرتدّين^(١).

خامسها: أنّه نصّ في بعض تلك الأحاديث في تفسير المرتدّين منهم بأنّهم الذين أحدثوا وأبدعوا بعد رحلة النبي ﷺ، ولا شبهة في ظهور الكلمتين في إيداع منكر يكون من سنخ الأفعال الوجودية، كالبيعة المنكرة، وما تفرّع عليها من التغير والتحريف والتقديم والتأخير ونظائرها، فلا يشمل ذلك ما هو من سنخ الترك والعدم، كالامتناع من الواجب.

كما أنّها وقع التصريح في بعضها بأنّ المرتدّين منهم هم الذين لم يزالوا كذلك مدّة حياتهم.

وذلك أيضاً ظاهر في أمرين: أحدهما: طول مدّة ارتدادهم.

وثانيهما: استمرارهم على ذلك، وعدم رجوعهم إلى الحقّ مدى أعمارهم. ولا شبهة في أنّ أولئك الممتنعين لم تطل مدّة امتناعهم من دفع الزكاة، فإنّ منهم من رجع عن الامتناع، ودفعها إلى الرجل في أوّل سنة خلافته بعد استقرار أمره، وسلّمها إليه خوفاً، أو طوعاً، أو كرهاً، ومنهم من قتله جند الرجل، ونهب ما عنده، نظير مالك بن نويرة شيخ قبيلته، الذي قتله خالد بن الوليد غدرًا لغضاضة كانت بينهما في الجاهلية، وقطع رأسه، وشرب الخمر في قحف رأسه، ونكح زوجته في ليلته، وأمر بقتل جنوده بأجمعهم بليّة واحدة غدرًا، بعد أن أكرمه

※ منها قول بعضهم:

فيا لهفنا ما بال دين أبي بكر
فتلك لعمر الله قاصمة الظهر
لك التمر أو أحلى لديّ من التمر
عشية نجد بالرماح أبوبكر^(٢)

أطعنا رسول الله ما كان بيننا
أيورثها بكراً إذا مات بعده
وأبىن التي طالبتكم فمنعتم
فيا ليتني دوران رحلي وناقتي
إلى آخر أبياته، وكلماتهم في ذلك.

(١) المحلّى ١١: ١٩٣.

(٢) انظر المحلّى (ابن حزم) ١١: ١٩٣. تاريخ الطبري ٢: ٤٧٧، الصوارم المهرقة: ٨٢.

فهل ترى أمر الوري يُلقي إلى أمثالهم فينصبون الأولاً

وأكرم جنوده شيخ القبيلة بالطعام والشراب وغيرهما.

ولذلك لما رجع خالد بجنوده إلى الخليفة الأول استشاط الخليفة الثاني غضباً عليه، وهمّ بقتله قصاصاً عن جنايته بأولئك المسلمين، وسائر منكراته بأعراضهم وأموالهم، ومنعه الخليفة الأول عن القصاص، معتذراً بأنّ خالداً ناصره، وسيفه، وعضده، ومشيداً خلافته^(١).

وبالجملة، فلا شبهة في أنّ الذين امتنعوا عن دفع الزكاة إلى الرجل في بدء أمره لم يكونوا مرتدين، وكانوا من أهل الشهادتين، قائمين بوظائف الدين من الصوم والصلاة وغيرهما، وأنهم لم ينكروا وجوبها كي تصدق عليهم الردة، ولذلك فرّقها بنو حنيف في فقرائهم^(٢) ثم بعد الامتناع لم يستمرّوا عليه، وإنّما أخرجوا دفعها إلى حين استقرار الأمر كما ذكرنا.

ويشهد لذلك اعتذار الخليفة عن قتل رجالهم، وسبي نساءهم، وهتك أعراضهم، ونهب أموالهم، ترميماً لعمل ناصره وعضده بأنهم لم يدفعوها له، فقال: والله لو منعوني عقلاً لقاتلتهم بالارتداد^(٣).

وبذلك يعلم أنّ تهمّة أذنبه لهم بذلك ليس إلّا كذباً محضاً، ورجماً بالغيب، بهتاناً وزوراً، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤).

ثم إذ قد ثبت لك كلّ ما ذكرنا كثرة وجود المنافقين في أصحاب النبي ﷺ «فهل ترى» أنّه ﷺ يترك «أمر الوري» أبد الدهر، و «يُلقي» زمامهم «إلى» أولئك الفسقة و «أمثالهم، فينصبون الأولاً» بأرائهم السخيفة، وشهواتهم المردية، ثم

(١) انظر الغدير ٧: ١٦١، والتعجب (الكراجكي): ٤٠.

(٢) انظر تاريخ ابن أعثم (الفتوح) ١: ٤٠ فما بعد.

(٣) انظر صحيح مسلم ١: ٢٠/٥١، سنن أبي داود ٢: ٩٣/١٥٥٦، سنن الترمذي ٤:

١١٧/٢٧٣٤، وفي الكلّ: لقاتلتهم على منعه.

(٤) النحل: ١٠٥.

ويتركون مَنْ هو الأحقَّ مَنْ أينما دار يدور الحقَّ

يلحقهم الهمج الرعاع، أتباع كلِّ ناعق، تارةً بدعوى كون المنصب بأهوائهم أصلح للأمة، وأخرى بدعوى الإجماع، وثالثة بأولوية الأول لانتصابه في محراب النبي ﷺ إماماً في مرضه، وأولوية الآخرين بالنص من سابقتهما، وبذلك المختلقات يجعلون الثلاثة أئمةً واجب الاتباع «ويتركون مَنْ هو الأحقَّ» بها، بعد اعترافهم بذلك، وتواتر أحاديثهم بأنه عليه السلام «مَنْ أينما دار يدور الحقَّ» معه.

فقد روى في ذلك علماء الجمهور خمس عشرة حديثاً، ورواه أيضاً علماء الإمامية بأحد عشر طريقاً، وإنَّ من علماء القوم ومحدثيهم: إبراهيم الحموي^(١) ورزين وإمام الحرمين في الجمع بين الصحاح الستة في الجزء الثالث منه عن صحيح البخاري^(٢) وموفق بن أحمد^(٣) والزمخشري في ربيع الأبرار^(٤) وعامر الشعبي الناصبي المنحرف عن أمير المؤمنين عليه السلام.

ومن علماء الخاصة: الشيخ الطوسي في أماليه^(٥) وابن بابويه بطرُق شتى^(٦) ومضامين أحاديث الفريقين متقاربة، مروية عن أم سلمة، وعن عبدالله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي ليلى، وأبي أيوب الأنصاري، وأبي ثابت مولى أبي ذر، وحذيفة، وعن أبي بكر، وعن عليّ نفسه، وجابر بن عبدالله، وأبي ذر، وميمونة بنت الحارث زوجة النبي ﷺ، كلهم عن رسول الله.

وملخص الكلِّ بإسقاط المكررات، ومقدمات تلك الأحاديث، أنّه قال: «عليّ مع الحقِّ والقرآن، والحقُّ والقرآن مع عليّ، ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض، ورحم الله عليّاً، والحقُّ معه حيث دار، اللهم أدرك الحقَّ معه حيث دار».

(١) فرائد السمطين ١: ١٣٨/١٧٦ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢.

(٢) حكاة عن الجمع بين الصحاح الستة في نهج الحقّ: ٢٢٤.

(٣) المناقب: ٢١٤/١٧٦.

(٤) ربيع الأبرار ١: ٥٢٨.

(٥) أمالي الطوسي: ٥١٨ الجزء الثامن عشر. (٦) أمالي الصدوق: ٨١ المجلس العشرون.

وقال: «ستكون من بعدي فتنة، فإذا كان ذلك، فالزموا عليّ بن أبي طالب، فإنه الفاروق الأكبر، الفاصل بين الحقّ والباطل».

وقال لعمّار: «ستكون بعدي في أمتي هنة، حتّى يختلف السيف فيما بينهم، وحتّى يقتل بعضهم بعضاً، فإذا رأيت ذلك، فعليك بهذا الأصلح» وأشار إلى عليّ «فإن سلك الناس كلّهم وادياً، وسلك عليّ وادياً، فاسلك وادي عليّ، وخلّ عن الناس».

يا عمّار: «إنّ عليّاً لا يردّك عن هدى، ولا يدلك على ردى. يا عمّار: طاعة عليّ طاعتي وطاعتي طاعة الله عزّ وجلّ».

يا عمّار: «تقتلك الفئة الباغية، وأنت مع الحقّ، والحقّ معك».

يا عمّار: «من تقلّد سيفاً أعان به عليّاً على عدوّه قلّده الله يوم القيامة وشاحاً من درّ، ومن تقلّد سيفاً أعان به عدوّ عليّ قلّده الله يوم القيامة وشاحاً من نار»^(١).

«عليّ أمير البرّة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله إلى يوم القيامة، وهو الإمام والخليفة بعدي، فمن تمسك به فاز ونجا، ومن تخلف عنه ضلّ وغوى، يلي تكفيني، وتغسيلي، ويقضي ديني، وأبو سبطيّ».

«عليّ مع القرآن، والقرآن مع عليّ، خليفتان نصيران، لا يفترقان حتّى يردا عليّ الحوض، فأسألهما ماذا خلفت فيهما».

«عليّ قسيم الجنّة والنار، من فارق عليّاً فقد فارقني، ومن فارقني فقد فارق الله عزّ وجلّ».

«عليّ آية الحقّ، وراية الهدى، عليّ سيف الله يسله على الكفّار والمنافقين».

إلى آخر ما ذكر، من أمثال ذلك، وأضعافها، وأعظم منها بما يضيق المقام عن الإشارة إلى فهرستها، فضلاً عن ذكر كلّ منها بطولها.

(١) انظر تاريخ بغداد ١٣: ٧١٦٥/١٨٧، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٧٢، البداية والنهاية ٧:

٣٤٠، نهج الإيمان: ١٩١، الطرائف (ابن طاووس): ١٠٤، بحار الأنوار ٣٨: ٣٨.

عَلِيّ الْأَعْلَى تُقَى وَفَضْلاً آيَةُ رَبِّهِ الْعَلِيِّ الْأَعْلَى
فَأَخْرُوه فِي وَفُورِ فَضْلِهِ وَعِلْمِهِ وَنُسْكَه وَنَبْلِهِ

ولعمرك الله هو «عليّ الأعلى» من جميع المخلوقات بعد النبيّ الأعظم، في مكارم الصفات بأجمعها، ومحامد الخصال بتمامها، ولا سيّما «تُقَى وَفَضْلاً» على ما تسالم عليه الفريقان، واتّفتت عليه كلمة الأُمَّة عامّة، بحيث لا يقدح في ذلك نباح بعض النصاب المعادين له.

وأَنَّهُ «آيَةُ» من «رَبِّهِ الْعَلِيِّ الْأَعْلَى» أنزله، لتميّز الحقّ عن الباطل، وبه يُعرف الخبيث من الطيّب، كما قال له النبيّ في الحديث المثبت المشهور: «يا عليّ أنت أخي ووصيّ ووارثي، لحكمك من لحمي، ودمك من دمي، وسلمك سلمي، وحربك حربي، والإيمان مخالط لحكمك ودمك، كما خالط لحمي ودمي، وأنت غداً على الحوض خليفتي، وأنت تقضي ديني، وتُنجز عداتي، وشيعتك على منابر من نور مبيضة وجوههم حولي في الجنة، وهم جيرانني، ولولا أنت يا عليّ لم يُعرف المؤمنون بعدي» إلى آخر الحديث الشريف^(١).

وبعد كلّ ذلك أعرض عنه أكثر المتظاهرين بالإسلام، وأبرزوا ما في قلوبهم من الأحقاد عليه بسبب قتل أقاربهم المشركين، وهلاك الكافرين بسيفه في غزوات النبيّ ببدر، وحنين، وخيبر، وغيرها، بأمرٍ من الله ورسوله.

«فَأَخْرُوه فِي وَفُورِ فَضْلِهِ» المتسالم عليه لدى عموم المسلمين، بل وغيرهم «و» كثرة «علمه» الَّذِي تلقّاه من ريق النبيّ، ومصّ لسانه المقدّس، وقد تعلّم منه ألف بابٍ من العلم، يفتح من كلّ بابٍ ألف باب، حتّى صار باب مدينة علومه

(١) تقدّم تخريج مصادره في ج ١ ص ٦٠٤، وانظر - مضافاً على ما مرّ هناك - المزار (محمّد بن المشهدي): ٥٧٧، إقبال الأعمال (ابن طاووس) ١: ٥٠٧.

وقدّموا المفضول والعقل استقلّ بقبّحه والذكر بالمنع نزل
أليس أوحى الله فيما نزلنا على النبيّ أفمن يهدي إلى

المتلقّاة من ربّه تعالى^(١) ثمّ ما أشبهه به في كثرة عبادته «وئسكه» وزهده، بل وكذا في حذاقته «ونبله».

وستعرف بعض اعترافات كثير من خصمائه المنحرفين عنه بكلّ ذلك إن شاء الله تعالى^(٢) فضلاً عن إجماع الموالين له، وتواتر أحاديثهم بكلّ ذلك، فانتظر.

ثمّ لم يقنع أولئك المناققين التابعين للشهوات، والمتكالبين على حطام الدنيا، والمتفانين في طلب الجاه والمال بالإعراض عنه بعد النبيّ، حتّى تجرّؤوا على الله تعالى ورسوله «وقدّموا» عليه من هو «المفضول» لأقلّ خُدّامه، وبالغ بعضهم في الوقاحة ونسب ذلك إلى الله تعالى، فقال: الحمد لله الذي قدّم المفضول على الفاضل^(٣) مشيراً إلى تقدّم الثلاثة عليه «و» من الواضح لدى كلّ ذي دراية أنّ «العقل» قد «استقلّ» في الحكم «بقبّحه» بل «والذكر» الحكيم أيضاً «بالمنع نزل» وحكم على طبق العقل بقبّحه، بل حكم أيضاً بقبّح التساوي بين الفاضل والمفضول في قوله سبحانه: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنّما يتذكّر أولوا الألباب﴾^(٤) فضلاً عن تقديم المفضول على الفاضل.

وقد تقدّم في المقصد الأوّل ما ينتفع به في المقام، فراجع.

ثمّ راجع الآيات القرآنية الدالّة على وجوب تقديم الفاضل على المفضول، ولزوم اختيار الراجح على المرجوح «أليس أوحى الله فيما نزلنا» في كتابه الكريم «على النبيّ» العظيم من قوله عزّ وجلّ: ﴿«أفمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يتبع أمّن لا يهدي إلّا أن يهدي فمالكم كيف تحكمون﴾^(٥).

(١) تقدّم تخريج مصادره في ج ١ ص ٥٠٤، وانظر - مضافاً على ما مرّ هناك - الكافي

(الكليني) ١: ٢٣٩، الخصال (الصدوق) ٢: ٢٢/٦٤٣، الإرشاد (المفيد) ١: ٣٤.

(٢) في ج ١ ص ٥٠٦. (٣) وهو ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١: ٣.

(٤) الزمر: ٩. (٥) يونس: ٣٥.

والسرّ فيما اقتحموه بيّن الحقّ مُرّ وعليّ خشن
 يبغي رضاء الله لا رضاهم فالأمر لا يجري على هواهم

وأَيّ طريقٍ تسلكون؟ وفي أَيّ واد تهيمون؟ وأَيّ حكمٍ عقلي أو شرعي أو عرفي أو غيرها تتّبعون في تقديم الجهّال البحت على باب مدينة علم النبي ﷺ، وصنوه، وصهره المتعلّم في حجره جميع علومه، والمدافع عنه في جميع غزواته، والباث في فراشه، والقائم على كتفه لكسر أصنام المشركين أعدائه، وهو خامس أهل بيته تحت كسائه، ومغسله ومكفّنه بيده، والمواري له في لحده، وقاضي ديونه، ومنجز عداته، وأبو ذرّيته، ووارثه، ولحمته، وأخوه في الشرف والحسب، وابن عمّه من الأبوين في النسب.

إلى غير ذلك ممّا اختصّ به، دون الأوّلين والآخرين وسائر الخلائق أجمعين. «والسرّ فيما» ارتكبه القوم و «اقتحموه» خلافاً لله تعالى ورسوله ﷺ ونقضاً لحكم العقل «بيّن» واضح لدى التأمل فيما أشرنا إليه، من أحقادهم عليه، وما في ضمايرهم وقلوبهم من حميّة الجاهلية، وعصبيّة الكفر لقتلاهم ببدر وحنين، مضافاً إلى ما كان هو عليّاً عليه من التمسك التامّ في الأحكام والأموال وغيرها بالحقّ الحقيقي من غير زيغ ولا ميلٍ لحميم ولا قريب.

و «الحقّ مُرّ» على أهل الباطل «وعليّ خشن» في ذات الله تعالى على ما وصفه النبي ﷺ بذلك ^(١) لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يردّه عن الحقّ عذل عاذل، يعدل في الرعية، ويقسّم بالسويّة، القريب والبعيد عنده سواء، والظالم عنده مهان ذليل، حتّى يأخذ منه الحقّ، والمظلوم عنده عزيز، حتّى يأخذ له بحقه. وأنّه في كلّ ذلك وفي جميع تقلّباته وسائر حركاته وسكناته «يبغي رضاء الله، لا رضاهم» كما أخبر الله تعالى بذلك في سورة «هل أتى» النازلة فيه وفي أهل

بيته ﷺ اتفاقاً من الفريقين، وذلك بعدما طوا جياً صائمين ثلاثة أيام، وأطعموا فطورهم للمسكين واليتيم والأسير^(١) فأخبر سبحانه عن نواياهم وضمايرهم في عملهم ذلك بعد حكايته قصتهم بقوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً﴾.

فقال عز من قائل حكاية عنهم: ﴿إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ لَوْجِهَ اللَّهِ لَا نَرِيدُ مِنْكُمْ جِزَاءً وَلَا شُكُوراً إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً﴾^(٢).

وإن القوم حيث عرفوه كذلك، وعلموا أنه إن انتهت إليه الرئاسة لا يجيبهم إلى ما يطلبون، ولا يتعدى حدود الله تعالى ورسوله ﷺ إلى ما يطمعون «فالأمر لا يجري» عندئذ «على هواهم» وإنه لا يتبع شهواتهم ورغبتهم.

انحرفوا عنه، ومالوا إلى غيره ممن لم يكن كذلك، ونعم الحكم الله، والزعيم محمد ﷺ، والموعد القيامة.

وإن قصة ذلك الحجة الكبرى ﷺ مع أخيه عقیل، وخشونته في ذات الله تعالى مشهورة، مذكورة في نهج البلاغة^(*) على ما ذكره هو ﷺ بنفسه، فراجع.

(*) فإنه قال في بعض خطبه: «ولقد رأيت عقیلاً أخى، وقد أملق^(٣) حتى استماحني^(٤) من برکم صاعاً» إلى قوله ﷺ: «ورأيت أطفاله شعث^(٥) الألوان من ضرهم، وكأنما اشمازت وجوههم من قُرهم^(٦)»^(٧) إلى قوله ﷺ: «فأحميت له حديدة، ثم أدنيتها من جسمه، فضج من ألمها، فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقیل: أتئن من حديدة أحماها إنسانها للعبه، وتجرني إلى نار سجرها جبارها لغضبه، أتئن من الأذى ولا أتئن من لظى»^(٨) إلى آخر كلامه ﷺ.

(١) انظر الكشف ٤: ٦٧٠، الوسيط (الواحدى) ٤: ٤٠١، تفسير النيسابوري ٦: ٤١٢، مجمع البيان ٥: ٤٠٤. (٢) الإنسان: ٩ - ١٠. (٣) أملق: افتقر أشد الفقر.

(٤) استماحني: استعطاني. (٥) شعث: جمع أشعث وهو من الشعر المتلبّد بالوسخ.

(٦) قرّ اليوم قرّاً: برد، المصباح المنير: ٤٩٦ (قرراً).

(٧) بدل ما بين القوسين في نهج البلاغة: غبر الألوان من فقرهم.

(٨) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٢٢٤/٣٤٦ من كلام له ﷺ، المناقب لابن شهر آشوب ٢: ١٠٩ في المسابقة بالعدل والأمانة.

لكنّه كالمصطفى في الخُلُقِ يحظى بلينه المطيع المتّقي
ألم يكن من حسنه أصابه سهم الذي رماه بالدعابه

و «لكنّه» عليه السلام مع تلك الخشونة في ذات الله ابتغاء مرضاته كان عليه السلام في مكارم الأخلاق، واللين، والرأفة بالعباد «كالمصطفى في الخُلُقِ» الحسن، والحلم العظيم، بحيث كان «يحظى بلينه» أي: يدنو منه، ويحبّه ويسعد به ويبلغ مرامه منه عليه السلام بسبب لينه وبشاشته «المطيع» لله «المتّقي» المتحدّر من عذابه وغضبه. ويشهد لذلك افتراء عدوّه عليه بكثرة المزح كذباً وزوراً «ألم يكن من حسنه» في العشرة مع الناس، وخلقته العظيم في احتمال المكاره منهم «أصابه» من قوس الحسد «سهم الذي رماه بالدعابه؟» بضمّ الدال، بمعنى: المزاح وما يستملح. فإنّ الخليفة الثاني عند رحلته حار في تعيين الخليفة من بعده، وكان كلّ ما عرض عليه أحد من الصحابة، رماه بشيء يوجب انحطاطه وعدم لياقته لذلك، حتّى عرض عليه تعيين ذلك الحجّة الكبرى، فرماه بذلك^(١) حيث لم يجد فيه من النواقص شيئاً يمكن إلصاقه به، وذلك ممّا يبرهن خلوه عليه السلام عن كلّ نقصٍ وشين، حتّى عند من نظر إليه بعين الحقد والحسد، فضلاً عن غيره. فإنّه قد صحّ قول الشاعر:

وعين الرضا عن كلّ عيب كليله ولكنّ عين السخط تبدي المساويا^(٢)
وأعظم من ذلك مدح معاوية له عليه السلام وهو أعدى عدوّه وألدّ خصمائه، وهو المنشد أبياتاً يزكّيه فيها^(٣) ومنها ما نسب إليه:

(١) أي: أنّ عمر بن الخطاب ذكر - بنظره - من يصلح للإمامة في الشورى، ولما ذكر عليّاً عليه السلام وصفه بالدعابة، انظر تفصيل الكلام فيه في شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٢: ٢٧٨ والفصول المختارة (مصنّفات الشيخ المفيد) ٢: ٣٤٢.
(٢) البيت لعبدالله بن معاوية بن عبدالله الجعفري، انظر الأغاني ١٢: ٢١٤.
(٣) انظر الغدير ١: ٣٣٠ و ٢: ١٥٧.

فكان للورد شراباً عذبا وللطواغيت عذاباً صَباً
وهل ترى إجماعهم لو انعقد والمرضى بمعزل إلا فند

الفضل ما شهدت به الأعداء والحسن ما شهدت به الضراء^(١)
وبالجملة «فكان للورد» بكسر الواو، وهو الوارد على الماء عطشاناً: «شراباً
عذباً» أي: حلواً طيباً، لا ملوحة فيه، بحيث ساغ مشربه لكلّ وارد عليه،
ولا يستوحش منه الضعيف، بل يستأنس بمجالسه كلّ بعيد وقريب.
«و» لكنّه ﷺ كان «للطواغيت» الفجرة، والفراغة الفسقة «عذاباً صَباً» أي:
مصبوباً منهدراً عليهم، كالصاعقة النازلة المحرقة لهم.

إلى غير ذلك من فضائله وفواضله التي لا يجمعها ولا يستقصيها الكتب
الضخمة، ولا يُحصيها الصحف الجمة، كيف لا؟ وقد قال في ذلك ابن أبي الحديد
الشافعي المعتزلي: ما أقول فيمن كتم فضائله أعداؤه كمدأ وحسداً، وأخفى مناقبه
أولياؤه خوفاً ووجلاً، وقد ظهر بين الكتمانين من فضائله ﷺ ما ملأ الخافقين^(٢).
أفهل يجوز في حكم العدل والإنصاف - يا للمسلمين - أن يؤخّر مثله بعد
النبي ﷺ عن الخلافة والإمامة، ويحرم عن ميراثه، ويقدم عليه غيره الذي كان
أجنباً عن النبي ﷺ في حسبه ونسبه، وبعيداً عنه في جميع كمالاته ومحامد
صفاته بدعوى إجماع الأمة؟ مع كونها دعوى فاسدة، وقولاً زوراً، وكذباً محضاً.
ثمّ «وهل ترى إجماعهم لو انعقد» يوم السقيفة، وسلّمنا ذلك، أفهل يفيد ذلك
شيئاً «والمرضى بمعزل» عنهم على ما تصافق عليه الأمة ولم يختلف في انزاله
وإعراضه اثنان؟ وهل يكون ذلك «إلا فند» وخرافة فاسدة، وجهل ونقصان

(١) نسبه في مودّة القربى إلى عمرو بن العاص، انظر التحصيل في أيام التعطيل: ٣٥٦.

(٢) هذه العبارة منسوبة إلى الشافعي كما نسبه إليه المصنّف في ج ١ ص ٤٩٠ من الكتاب وإلى
الخليل ابن أحمد الفراهيدي كما في الرواشح السماوية (المحقّق الداماد): ٢٠٣، وسفينة
البحار ٢: ١٢٧ (خلل).

كيف ومن قام به الإجماع من دون كرهٍ همج رعاع
أو غالبٍ عليه حبّ المال أو طالب لخفقة النعال

عقل، وكذب وضعف رأي، يوجب اللؤم والندامة.

«كيف» لا؟ وقد صحَّ أنَّ وجوه الصحابة، كعبي هاشم أجمع، وسلمان، وأبي ذرٍّ، ومقداد، وعثمَار، [و] رئيس قبيلة الخزرج سعد بن عبادَة وأضرابهم، لم يبايعوا الرجل إلَّا كرهاً، وذلك بعد مدَّةٍ مديدةٍ من تصدّيه للأمر^(١).

وأما السواد «و» هم «من قام به الإجماع» على زعم القوم، وبايعوه «من دون كرهٍ» ولا إجبارٍ، فهم «همج رعاع» والهمج: ذباب صغير كالبعوضة يسقط على وجوه الغنم والحمير، وعلى أعينهما، ويستعار للجَهْلَة والأسقاط من الناس، ومثله الهيج بمعنى: البقّ.

والرعاع بفتح الراء: العوام والسفلة، ومنه كلام أمير المؤمنين عليه السلام في أمثاله: «همج رعاع، أتباع كلّ ناعقٍ يميلون مع كلّ ريعٍ»^(٢).

فإنّ الذين بايعوا الخليفة الأوّل بسعي من الثاني، ومن سالم مولى أبي حذيفة، وعبيدة بن الجراح... كان جلّهم بل كلّهم على أصناف ثلاثة: فمنهم: السواد بمنزلة وحوش البرّ الذين لم يكونوا من أهل الحلّ والعقد، ولم يميّزوا الصحيح عن السقيم، ولم يعرفوا شرائط الخلافة.

ومنهم: الطامعون في الزخارف الدنيويّة «أو» من هو «غالبٌ عليه حبّ المال» نظير أبي سفيان وأتباعه من الأمويّين وغيرهم، فأطعمهم المؤسسون الثلاثة في ذلك بشرط البيعة.

ومنهم: من هو حريصٌ على تحصيل الرئاسة والجاه «أو طالبٌ لخفقة النعال» وتبعية الناس له وسيرهم وراءه، نظير بشير بن سعد وأمثاله من وجوه الخزرج،

(١) انظر الإمامة والسياسة ١: ٢٨، العقد الفريد ٥: ١٣، الأوائل (العسكري): ١٠٣.

(٢) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ١٤٧/٤٩٥ من كلام له عليه السلام.

فضعوا ركن الهدى واغتصبوا إمرته وارتكبوا ما ارتكبوا
وآذوا البتول فيما صنعوا كأنهم نصّ الأذى لم يسمعو

فإنّه حذراً من انتهاء الرئاسة لسعد بن عُبادة سيّد الخزرج - وكان بينهما غضاضة -
ثم اتّقاء من تقدّم أمير المؤمنين عليّ عليه السلام وبيعة الناس له، مع انحرافه عن ذلك الحجة
الكبرى، وما كان في قلبه من الحسد والعداوة له بادر إلى بيعة الرجل، وأمر أتباعه
بذلك أيضاً، وبذلك نالوا الأكثرية.

ثم ادّعوا الإجماع على خلافته كذبا وزوراً «فضعوا ركن الهدى» بأكثرية
الآراء، وقد قال تعالى في آيات كثيرة: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(١) ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ
لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢) ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣) ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ
مُشْرِكُونَ﴾^(٤).

ثم اتّفق أولئك الأصناف الثلاثة على ظلم حجة الله الكبرى عليّ المنصوب
خليفة عنه تعالى وعن نبيه ﷺ، والمجول أميراً بالحقّ على كافّة المؤمنين إلى
يوم القيامة «واغتصبوا» مقامه المكين و«إمرته» المخصوصة به «وارتكبوا ما
ارتكبوا» من البدع، وأنواع التحريف والتغيير، واقتراف عظام الآثام.

«وآذوا البتول» وهي الصديقة الطاهرة «فيما صنعوا» بها من انتزاع فدكها،
وكانت نحلة أبيها لها، وأخذهم ميراثها منه ﷺ، وعزمهم على إحراق مسكنها
بمن فيه، وهم أفلاذ كبد الرسول ﷺ، وأخرجوا الوصيّ عليّاً عليه السلام بردائه إلى
المسجد، ليباع الرجل كرهاً، وهذّوه بالقتل إن امتنع عن ذلك.

ثم لما لم يمكنهم ذلك جهاراً أمروا خالد بن الوليد بقتله غدرًا وغيلة، إلى غير
ذلك ممّا فعلوا من الظلم به عليه السلام وبأهل بيته، على ما ذكر في كُتب الفريقين.

فقد روي كلّ ذلك من طريق الجمهور في أحاديث كثيرة فضلاً عمّا روي ذلك

من طريق الإمامية.

أما حديث إخراجهم من بيته ملبياً، وامتناعه عن البيعة لأبي بكر، وهمهم قتله: فقد روي في واحد وثلاثين حديثاً من طريق القوم^(١) وفي خمسة أحاديث من طرق الخاصة^(٢).

وأما أمرهم خالداً بقتله غدرًا، فقد روي في حديثين من رواة الجمهور^(٣) ومثل ذلك في حديثين أيضاً من رواة الخاصة^(٤).

وأن رواة أحاديث إخراجهم عليه السلام كرهاً بعد مهاجمتهم على بيته عليه السلام يقدمهم الخليفة الثاني، وخالد بن الوليد، وعبد الرحمن بن عوف، وثابت بن قيس، وأسيد ابن حصين، وسلامة بن سلامة، وأضرابهم لكثيرة^(٥).

وفي طليعتهم الخليفة الأول بنفسه، حيث قال في مرض وفاته في كلام طويل له: أما إني لا آسف إلا على ثلاث فعلتهنّ، وددت أني لم أفعلنّ - إلى قوله -: وددت أني لم أكن كشفت عن بيت فاطمة وتركته، ولو أغلق على حرب، وددت أني يوم سقيفة بني ساعدة كنت قذفت الأمر في عنق أحد الرجلين: عمر، أو أبي عبيدة - إلى قوله -: وددت أني سألت رسول الله فيمن هذا الأمر؟ فكنا لا تنازعه أهله.

وروى ذلك محمد بن جرير الطبري^(٦) ونصر بن مزاحم في كتاب الصّفين^(٧) والمبرّد في الكامل عن عبد الرحمن بن عوف^(٨) ورواه أيضاً أحمد بن عبد العزيز

(١) انظر تفصيل النصوص والآثار في الهجوم على بيت فاطمة عن علماء الفريقين في غاية المرام ٥: ٣٢٢ ومأساة الزهراء (السيد جعفر مرتضى) ١: ٣١٥، وكتاب الهجوم على بيت فاطمة (عبد الزهراء مهدي) الفصل الرابع.

(٢) الأول رواه في الصراط المستقيم ١: ٣٢٣ عن جماعة من العامة، الثاني: رواه ابن جرير الطبري في المسترشد: ٤٥١.

(٣) الأول: تفسير القمي ٢: ١٥٨ - ١٥٩، الثاني: كتاب سليم بن قيس: ٢٢٧.

(٤) انظر الاختصاص (مصنّفات الشيخ المفيد) ١٢: ١٨٦، الاحتجاج (الطبرسي) ١: ٨٣، بحار الأنوار ٢٨: ٢٠٤. (٦) تاريخ الطبري ٢: ٦١٩. (٧) الصّفين: ٨٧ و ١٢٠ و ١٢٦.

(٨) حكاة عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٢: ٤٥.

بطريق عن أبي الأسود، وبطريق آخر عن مسلمة بن عبد الرحمن وسعد بن أبي وقاص، وعن الشعبي، وعن عاصم بن عمر بن قتادة، وأبي بكر الخليفة، وعن ابن شهاب، وعن عمر بن شبيبة، وعن النضر بن سهيل، وعن إسماعيل بن مجالد، وعن عائشة، وعن الليث بن سعد، وعن يعقوب عن رجاله^(١).

ورواه أيضاً إبراهيم الثقفي الذي هو من أعظم القوم بطريقه، إلى أحمد العاملي مرة، وإلى الزهري أخرى، وإلى بريدة ثالثة، وإلى موسى بن عبد الله رابعة، وإلى عدي بن حاتم خامسة^(٢).

ورواه البلاذري أيضاً بطرقه أولاً إلى عون، وثانياً إلى ابن عباس، وثالثاً إلى عائشة، ورابعاً إلى عقبة بن سنان^(٣).

وروى ذلك كثير من المحدثين، ورواة السير، فيهم: الجوهري^(٤) ومصنف كتاب أنفاس الجواهر^(٥) وكتاب الصراط المستقيم^(٦) وابن قتيبة^(٧) وغيرهم، فراجع في ذلك شرح المعتزلي على النهج^(٨) وكتاب الشافي للسيد المرتضى^(٩) وصحيح البخاري^(١٠) ومسلم^(١١) وغيرها، فضلاً ذكره الإمام بنفسه عليه السلام في بعض خطبه في نهج البلاغة^(*).

* منها قوله عليه السلام: «ولقد تَمَّصَهَا»^(١٢) - أي الخلافة - ابن أبي قحافة، وهو يعلم أن محلّي منها محلّ القطب من الرحا، فنظرت فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي، فظننت بهم عن الموت ←

(١) و (٤) السقيفة وفدك: ٤٣. (٢) لم نعر عليه في الغارات.

(٣) أنساب الأشراف ٢: ٢٦٨ و ٢٦٩ بتفاوت فيهما، و ١٠: ٣٤٦ وفيه عن عبد الرحمن بن عوف.

(٥) حكاه عنه النباطي العاملي في الصراط المستقيم ٢: ٣٠١.

(٦) الصراط المستقيم ٢: ٢٩٦ و ٣٠١. (٧) الإمامة والسياسة: ١٧ - ٢٠.

(٨) شرح نهج البلاغة ٢: ٤٦ و ٢: ٢٦٣ و ١٧: ١٦٤. (٩) الشافي ٣: ١٩٣.

(١٠) صحيح البخاري ٨: ١٨٥ كتاب الفرائض باب قول النبي: لا نورث، وفيه: طلب فاطمة

والعباس ميراثهما من رسول الله ﷺ.

(١١) صحيح مسلم ٣: ١٣٨٠/١٧٥٩، وفيه سؤال فاطمة عليها السلام ميراثها، ومنعه من إعطائه إياها.

(١٢) تَمَّصَهَا: لبسها كالقميص.

وما رواه علماء الإمامية ومحدثوهم، والكلّ متقاربة (*) المضامين، ومتّفة

وأغضيت^(١) على القذى، وشربت على الشجا^(٢) فصبرت على أخذ الكظم^(٣) وعلى أمر من طعم العلقم» إلى آخر الخطبة، وسائر خطبه^(٤).

* وحاصل تلك الأحاديث، وملخصها على ما رواه الشافعي المعتزلي، عن جماعات كثيرة من أرباب السير بعد إسقاط المكررات مضافاً إلى ما تقدّم منّا في المقصد الأوّل من الإمامة في هامش شرح قول الناظم: «فإنّه مثار إيقاع الفتن»^(٥).

هو أنّه بعدما تصدّى أبو بكر الخلافة امتنع عليّ عليه السلام وكثير من وجوه الصحابة عن البيعة له، وفيهم سلمان، وأبو ذر، والمقداد، وعمّار، والزبير، وأبو سفيان، وخالد بن سعيد، والعبّاس بن عبدالمطلب، وجميع بني هاشم، وجعلوا يتردّدون إلى عليّ عليه السلام.

فقام عمر مع خالد بن الوليد بأمر من أبي بكر، وانصرفا في عصابة إلى دار عليّ عليه السلام، ونادى عمر على باب الدار، فقال: والذي نفسي بيده لتخرجنّ إلى البيعة أو لأحرقنّ عليكم البيت.

فخرج إليه الزبير مصلاً بالسيف، فاعتقه زياد بن لبيد، ورجل آخر، فبدر السيف من يده، فأخذه عمر، وضرب به الحجر، فكسره، وخرجت فاطمة، فصرخت، وولولت، وجعلت تبكي وتصيح، ثم قبض القوم على الزبير.

ثم دخل عمر على عليّ عليه السلام، وقال له: قم فبايع، فتلكأ عليّ عليه السلام واحتبس وأبى أن يقوم، فجعل عمر يدفعه حتّى أخرجه، وأخرج سائر من كان هناك من الرجال، وأحاط بهم القوم، وأخذوهم بتلابيبهم، وأخرجوهم من الدار عنفاً، وساقوهم سوقاً عنيفاً.

فاجتمع الناس، وامتألت شوارع المدينة بالرجال، حتّى أدخلوا عليّاً عليه السلام ومن معه من المهاجرين والأنصار وسائر بني هاشم على أبي بكر، وهدّدوا عليّاً بالقتل إن لم يبايع، وهو يقول: «معاشر المسلمين علامَ تضرب عنق رجلٍ من المسلمين لم يتخلّف لخلاف» ثم رفع رأسه إلى السماء وهو يقول: «اللهم اشهد».

ثمّ توجه باكياً إلى قبر النبي ﷺ وقال: «يا ابن أمّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني» وجعل يكرّر ذلك.

ثمّ قال عليه السلام: «احلب حلباً لك شطره، والله ما حرّضك على إمارته اليوم إلا ليؤمرك غداً».

(١) أغضيت: أصلها من غض الطرف، والمراد: سكت على مضمض.

(٢) الشجا: ما يعترض في الحلق من عظم ونحوه.

(٣) الكظم بالتحريك أو بضمّ، فسكون: مخرج النّفس، والمراد: أنّه صبر على الاختناق.

(٤) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٨ خ ٣، و٦٨ خ ٢٦ من خطبة له عليه السلام.

(٥) في ج ١ ص ٣٨٨.

المعنى، على أن جمهور الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ آذوا ابنته وصهره عليه السلام وسبويه، «كأنهم نصّ الأذى» من الكتاب والسنة «لم يسمعوا».

أوليس قد صحّ وتواتر لدى الفريقين قول رسول الله ﷺ في ابنته الصديقة: «إنّ فاطمة بضعة منّي، وهي روعي التي بين جنبي، من آذاها فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن أحبّها فقد أحبّني، ومن أبغضها فقد أبغضني، ومن أسخطها فقد أسخطني، ومن أرضاها فقد أرضاني»^(١)؟ إلى غير ذلك ممّا ثبت عنه ﷺ في شأنها، وشأن بعلها وولديها، وسائر أهل بيته.

أولم يسمعوا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾^(٢).

﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٣) [و] في سورة الأحزاب ﴿وما

﴿وقامت فاطمة عليها السلام في لمة من نساء بني هاشم حتّى دخلت على أبي بكر، وقالت له: «يا أبا بكر ما أسرع ما أغرمت على أهل بيت رسول الله ﷺ؟ والله لا أكلم عمر حتّى ألقى الله تعالى».

وقام أبو بكر فخطب الناس، واعتذر إليهم، وقال: إنّ بيعتي كانت فلتة، وقى الله شرّها وخشيت الفتنة، وأيم الله ما حرصت عليها يوماً قطّ، ولو قلّدت أمراً عظيماً مالي به طاقة، ولا يدان»^(٤)... إلى آخر كلامه.

وقال الشارح المعتزلي: وحقّ لأبي بكر أن يندم ويتأسّف على كشف بيت فاطمة^(٥). وروى إبراهيم الثقفي عن رجاله: أنّه والله ما بايع عليّ حتّى رأى الدخان قد دخل بيته^(٦). وروى المعتزلي عن جماعة أنّ عمر ضرب فاطمة بالسوط، وضرب الزبير بالسيف، وعن الزهري: أنّه ما بايع عليّ إلّا بعد ستّة أشهر، وما اجترأ عليه إلّا بعد موت فاطمة^(٥).

(١) مسند أحمد ٤: ٥ و ٣٢٦ و ٣٢٨، صحيح البخاري ٥: ٢٦ باب مناقب قرابة رسول الله و ٣٦ باب مناقب فاطمة، صحيح مسلم ٤: ٤٤٩/١٩٠٢، الصراط المستقيم ٢: ٢٩٣.

(٢) الأحزاب: ٥٧.

(٣) التوبة: ٦١.

(٤) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٢: ٥٠.

(٥) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٧: ١٦٨.

(٦) قاله في كتابه أخبار السقيفة، وهذا الكتاب لم يصلنا، حكاه عنه السيّد المرتضى في

الشافعي ٢: ٢٤١. (٥) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٦: ٤٦ و ١٦: ٢٧١.

بل سمعوه ووعوا وانقلبوا
فانقلبوا به على أعقابهم
ولا تكن في ريبة ممّا ظهر
لكي يتمّ أمر من قد نصبوا
والذكر قد أخبر بانقلابهم
منهم وهم أصحاب سيّد البشر

كان لكم أن تؤذوا رسول الله ﴿١﴾.

فراجع صحاح القوم ومسنداتهم، وسائر مؤلفاتهم، فضلاً عن صحف الإمامية تجد فوق حدّ التواتر ممّا ورد عن النبي ﷺ في ذلك، أترى أن أولئك المهاجمين بيّتها، والغاصبين حقّها، والهاتكين حرمتها، والمبیین بعلمها، والساعين في إيذائها، لم يسمعوا كلّ تلك الأحاديث؟

هيّئات ثمّ هيّئات «بل سمعوه، ووعوا» ذلك كلّ «و» لكن «انقلبوا» على أعقابهم مرتدّين راجعين إلى عصر الجاهلية، كما أخبر الله تعالى عنهم سلفاً بقوله سبحانه: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم﴾ ﴿٢﴾.

وتناسوا تلك النصوص المؤكّدة من النبي الأعظم ﷺ «لكي يتمّ أمر من قد نصبوا» وجعلوه خليفة عن نبيّهم «فانقلبوا» بذلك، وارتدّوا «به على أعقابهم» ناكثين عهد الله تعالى ورسوله ﷺ بيوم الغدير وغيره «والذكر» الحكيم - كما عرفت في الآية المذكورة - «قد أخبر بانقلابهم» قبل وقوعه.

«ولا تكن في ريبة» وشكّ أو عجبٍ «ممّا ظهر» ووقع «منهم، وهم أصحاب سيّد البشر» وكانوا قد سمعوا منه وصاياه المؤكّدة في بضعته الطاهرة، وفي بعلمها وأولادها.

مضافاً إلى ما صكّ أسماعهم من الآيات القرآنية في شأنهم المثبتة كون مودّتهم وحبّهم أجر الرسالة، كقوله تعالى: ﴿قل لأسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾ ﴿٣﴾.

أليس أصحاب الكليم من فدوا أنفسهم في الدين بعدما اهتدوا
واتَّبَعُوا موسى على برهانه وخاصموا فرعون في سلطانه

أو الميِّنة لكونهم نفس النبي ﷺ وابنيه ونساءه، كما في آية المباهلة: ﴿فقل
تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم﴾^(١).

أو الحاكمة بولايتهم، على ما تقدّم بيانه من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ
ورسوله﴾^(٢).

أو المظهرة لطهارتهم من قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ
الرَّجْسَ﴾^(٣).

وغيرها ممّا يأتي بيانه عند تعرّض الناظم لها إن شاء الله تعالى.

فلا غرو ولا وحشة من ارتداد بعض الصحابة بعد كلّ ذلك، فقد تبعوا في ذلك
الأُمم الماضية «أليس أصحاب الكليم» ﷺ، وهم «مَنْ» كانوا متفانين في حُبِّ
نبيّهم، وكانوا في غاية التمسك بشريعته، بحيث «فدوا» وقتلوا «أنفسهم في» سبيل
«الدين» وكان ذلك «بعدما اهتدوا» وتابوا عن كفرهم ومعاصيهم السالفة، وبلغ
تمسّكهم بالدين إلى أن استسلم العصاة منهم للقتل، وباشرت آبائهم وأبنائهم
وإخوانهم وعشيرتهم قتلهم، رغبةً في إطاعة نبيّهم، وتوبةً إلى ربّهم، وطلباً
لمرضاته، وامتثالاً لأمره بقوله: ﴿فاقتلوا أنفسكم﴾^(٤).

كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ
العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم﴾^(٥).

فأجلوا عن سبعين ألف قتيل، وكان القتل شهادةً لمن قُتل وتوبةً له، كما كان
ذلك كفّارةً لذنوب من بقي منهم «واتَّبَعُوا» بعد ذلك «موسى على» إثر «برهانه»
ومعاجزهِ، اتِّباعاً تامّاً «وخاصموا فرعون» وجادلوه بكلّ شدة وجرأة، على شدة

للسامري اتّبعوا وشيّدوا واتّخذوا العجل إلهاً يُعبد
واستضعفوا من قد تولّى أمره ومن به شدّ الإله أزره
أخاه هارون وكادوا مذ أمر بأمره أن يقتلوه فاصطبر

بأسه وسطوته «في سلطانه» واحتملوا من أذاياه المكاره العظيمة، وعرجوا المدارج الصعبة.

وبعد كلّ تلك الأمور، ومع رسوخ الإيمان القوي في ضمائرهم وشرائيرهم، تراههم كيف ارتدّوا عن الدين؟ و «للسامري اتبعوا، و» ضلاله «شيّدوا» وتسويله عاضدوا، ودعوته إلى الشرك أجابوا «واتّخذوا العجل إلهاً يعبد» من دون الله تعالى، وذلك لغيبة نبيهم ﷺ عنهم أياماً قليلة، للاختلاء بربه تعالى ومناجاته، مع عدم انقطاعه الأبدي عنهم «واستضعفوا» خليفته، وهو «مَن قد تولّى أمره» في غيبته «و» كان «مَن به شدّ الإله أزره» أي: قوّى به ظهر موسى ﷺ إجابة لسؤاله بقوله: ﴿أشدد به أزمري﴾ وأشركه في أمري ﴿^(١) أعني: «أخاه هارون» فاجتمعوا عليه، وآذوه بما أمكنهم من الإهانة، والسبّ، والضرب المؤلم، حتّى أشرف على الهلاك «وكادوا مذ أمر» عليهم «بأمره» أي: بما أمر به أخوه الكليم «أن يقتلوه» طغياناً وارتداداً «فاصطبر» على ما ناله منهم، وذلك قوله لأخيه بعد رجوعه: ﴿قال ابن أمّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني﴾ ^(٢).

فما ظنّك بأولئك المنافقين من الصحابة، وقد انقطع عنهم النبي ﷺ أبدياً، مع ما هم عليه من التجبّر والتكبر، خصوصاً على مثل الحجّة الكبرى، والوصيّ بالحقّ، الذي يرونه بظاهر الحال فقيراً في المال، غير متمائل معهم حسب أهوائهم، وقد ملئت قلوبهم عليه غيظاً وغضباً، لكثرة من قُتل من أشياخهم المشركين بسيفه في غزواته مع النبي الأعظم ﷺ، ولم يكونوا كأصحاب

وكم هُم من ذينك النورين رأوا من الآيات رأي العين
وجاء حذو النعل بالنعل يقع في هذه الأمة ما قبل وقع

الكليم ﷺ متمسكين بالدين، ولا مفادين لنبيهم النفس والنفيس، على ما تقدّم بيان كل ذلك.

فإن أمة الكليم ﷺ كم خاطروا بأنفسهم حباً فيه، وامتنالاً له، واتباعاً لشريعته في بدو أمرهم، وكيف كانوا منقادين له ولأخيه هارون ﷺ «وكم هم من ذينك النورين» النيرين «رأوا من الآيات» الباهرات والمعجزات والكرامات «رأي العين»؟ حتى أحبّوهما جدّاً، وأطاعوهما في كلّ شيء حقّاً، وخالفوا العدوّ القاهر المسيطر عليهم، وجادلوه، ثم هاجروا أوطانهم تبعاً لذينك النبيّين المعظمين، واقتحموا البحر معهما، واحتملوا أشدّ المكاره وأمرّ المصائب في سبيلهما، وصبروا على كلّ ما نالهم من فرعون وقومه: ﴿يذبح أبنائهم ويستحي نساءهم﴾^(١).

وبعد كلّ ذلك غووا وضلّوا على يد السامري من غير طمع فيه، ولا خوف ولا وجل منه، فكيف لو غلب عليهم أحد الأمرين كما غلب على أولئك المتعقّبين لهم من هذه الأمة المقتفين آثارهم، وهم المتلقّيون بلقب الصحابة ﴿ولقد صدّق عليهم إبليس ظنّه فاتبعوه إلّا فريقاً من المؤمنين﴾^(٢).

وصدق الله تعالى ورسوله ﷺ فيما صحّ «وجاء» عنه ﷺ مشبّهاً من السنّة المستفيضة، أو المتواترة في كتب الفريقين: أن كلّ ما وقع في الأمم السابقة مطلقاً، أو في أمة الكليم ﷺ لا بدّ مثله «حذو النعل بالنعل» والقذّة بالقذّة «يقع» ويكون «في هذه الأمة» مثل «ما» كان «قبل» ذلك ونظير ما «وقع» في سالف الأيام. كما قال تعالى في سورة «الانشقاق» بعد الحلف والأيمان الأربعة ﴿لتركنّ طبقاً عن طبق﴾ على ما صحّ تفسيره عن أهل البيت، أي: «لتسلكنّ سبيلاً من كان

قبلكم في الغدر بالأوصياء بعد الأنبياء حذو النعل بالنعل، والقذّة بالقذّة، لا تخطئون طريقهم، ولا يخطئ شبر بشبر، وذراع بذراع، وباع بباع، حتّى أن لو كان من قبلكم دخل جُحر ضبّ لدخلتموه»^(١).

وروى مثله البخاري في صحيحه^(٢) والحميدي في الجمع بين الصحيحين بطُرُقٍ شتّى عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ^(٣).

ورواه أيضاً الشارح المعتزلي في شرح النهج بطُرُقٍ مختلفة عنه ﷺ^(٤). والقذّة بالضمّ والتشديد: ريش السهم، أو أنّها الطريقة يضرب بها المثل لكلّ شيئين متساويين استواء القذّة بمثلها، وقطعها لهدفها الواقعة عليه المصيبة له.

وكيف كان فيشهد لتلك الأحاديث ما صحّ أيضاً وتواتر في كتب الفريقين عنه ﷺ أنّه قال: «ستختلف أُمّتي من بعدي على ثلاث وسبعين فرقة، كما اختلفت أُمّة الكليم من بعده على إحدى وسبعين فرقة، واختلفت أُمّة المسيح عليه السلام على اثنين وسبعين فرقة»^(٥).

وقد روى ذلك كثير من علماء القوم كموفق بن أحمد^(٦) وابن مردويه^(٧) وغيرهما في عدّة كتب بطُرُقٍ شتّى، مزيلاً جلّها بل كلّها بقوله ﷺ: «واحدة منها في الجنّة، وهم أتباع عليّ وشيعته، والبقية في النار، وهم الغالون فيه، والمعادون له، والمنحرفون عنه، وهم أعداء الله ورسوله»^(٨).

فإنّ ذلك وما بمعناه من أحاديث الاختلاف يُثبت بكلّ وضوح ارتداد كثير من الأُمّة من الصحابة أو التابعين أو غيرهم، بل يثبت كفرهم بانحرافهم فقط عن

(١) تفسير القمّي ٢: ٤١٣، مجمع البيان ٥: ٤٦٢، تفسير البرهان ٤: ٤٤٤، عوالي اللآلي ١:

٣٣/٣١٤ (٢) صحيح البخاري ٩: ١٢٦ باب قول النبي: لتبْعُنَّ سُنَنَ ...

(٣) الجمع بين الصحيحين ٢: ١٠٩٩. (٤) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٩: ٢٨٦.

(٥) سنن البيهقي ١٠: ٢٠٨.

(٦) المناقب: ٣١٧/٣١٨ و٣٥١/٣١٧. (٧) مناقب عليّ بن أبي طالب: ١٥٧/١٢٤.

(٨) انظر الصراط المستقيم ٢: ١٢٦، كفاية الأثر (الخرّاز): ١٥٥ بتفاوت.

حرب عليّ حرب من ولّاه فالخصم الله ومصطفاه
وقد روينا ورووا عن النبي حرك حربي في صحاح الكتب

الولي المطلق عليه السلام، فضلاً عن كفر المعادي له، وأعظم من ذلك، وأثبت منهما كفر من يتجاهر بسبّه عليه السلام، أو البراءة منه، ولا شبهة في شيء من ذلك، وأعظم من ذلك أيضاً الحرب معه، بأن يشهر عليه السيف أو على أصحابه وأعوانه، من غير فرق بين أن يقتل أو يقتل، حيث إنّه لا ريب عقلاً ونقلاً وكتاباً وسنة في أن: «حرب عليّ حرب من ولّاه» الأمر، وجعله أميراً بعده، وخليفة عنه، وهو رسول الله ﷺ على ما تقدّم بيانه مفصلاً.

«فالخصم» لهم «الله و» رسوله الذي هو «مصطفاه» ومنتجبه. ولا يذهب عليك أن في الشطر شبهة الوقفة إن قرئ الخصم بسكون «الصاد» بمعنى: الخصيم، إلا أن يُقرأ بالكسر، بمعنى: شديد الخصام.

ولو قيل بدل الشطر: «فالله خصمهم ومصطفاه» زالت الشبهة، والأمر هيّن. وكيف كان فالسنة المتفق عليها بين الفريقين صرّحت بذلك «وقد روينا» بطريق أهل البيت، «و» هكذا الجمهور بطرقهم «رووا عن النبي ﷺ» أنه خاطب علياً عليه السلام بقوله ﷺ: ««حرك حربي» وسلمك سلمي».

وقد صحّ ذلك «في صحاح الكتب» للفريقين، فراجع في ذلك تاسع البحار^(١) وغاية المرام^(٢) وغيرهما من الكتب المطوّلة المعدة لذلك^(٣) تجد المتواترات في ذلك من الفريقين، بعد ما عرفت فيما تقدّم من الآيات الدالة على اقتران ولايته بولاية الله تعالى ورسوله ﷺ، ووجوب طاعته على سبيل طاعتها، كقوله

(١) بحار الأنوار ٢٤: ٢٦١ و ٣٤٩ و ٢٧: ٢٠٣ و ٣٢: ٩٣ و ٢١٧ و ٣٢١ و ٣٦: ٣٣٥.

(٢) غاية المرام ٢: ٧٤ و ١١٧.

(٣) بشارة المصطفى (الطبري): ٢٤٦، المناقب (للخوارزمي): ١٢٩/١٤٣، شرح نهج البلاغة

(ابن أبي الحديد) ٢: ٢٩٧.

وهل ترى حرب الأمير إلّا حرب الذي أمره وولّى
فنسبة الحرب إلى السلطان ومن يلي إمرته سيّان
فمن بغى على عليّ كفرا لكفر من بغى على خير الورى

تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١) على ما تقدّم شرحه^(٢).

وقوله سبحانه: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٣).
وقوله جلّ وعلا: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾^(٤).

فالذكر هو رسول الله ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ * رسولاً يتلو عليكم آيات الله^(٥) وعليّ^(٦) من جملة أهل بيته، بل هو أكبرهم وأفضلهم، ولا شبهة بحكم العقل أيضاً بعد النقل أنّ حربه حرب رسول الله ﷺ. «وهل ترى» في حكم العقلاء والعرف أن يكون «حرب الأمير» على الجيش «إلّا» بمنزلة «حرب» الملك «الذي أمره» عليهم «وولّى» القيادة له، وفوّض الأمر إليه؟ «فنسبة الحرب إلى السلطان» الذي هو القائد الأعلى، وهو مؤمّر الأمير «و» نسبته إلى «من يلي إمرته» وقيادة جيشه «سيّان» وأنّ عدوّ كلّ منهما عدوّ الآخر منهما.

وعليه «فمن بغى على عليّ» بالحرب أو السبّ وأمثالهما، لا شك أنّه قد «كفر» بمن أمره، وهو النبيّ الأعظم ﷺ وذلك «لكفر من بغى على خير الورى» إجماعاً من المسلمين عامّة، بعد ثبوت التلازم بين الأمرين عقلاً ونقلاً. وبذلك ينقذ حكم الناكثين للبيعة مع إمام الحقّ^(٧)، وهم: طلحة، والزبير، ومن تبعهما من أصحاب الجمل. والقاسطين الجائرين، وهم أهل صفّين.

(٣) النساء: ٥٩.

(٢) تقدّم في ج ١ ص ٤٤٢.

(١) المائدة: ٥٥.

(٥) الطلاق: ١٠ - ١١.

(٤) النحل: ٤٣.

ويستحقّ اللعن فاعنه بلا تأمل وضلّ من تأملا

والمارقين الخارجين عن الدين، وهم: أهل نهروان، فإنّ كلّهم بغوا على الوصي عليه السلام، وحاربوه، وسبّوه، وتبرّؤوا منه، فكلّ منهم كافر باغ على رسول الله ﷺ، «و» لا شبهة أنّ الباغي عليه «يستحقّ اللعن» من الله تعالى ورسوله ﷺ وأوليائه.

«فاعنه» أيّها المسلم تبعاً لهم إن كنت مؤمناً بهم «بلا» وحشة ولا «تأمل» في ذلك «وضلّ من تأملا» فيه بعد قوله تعالى: ﴿فلعنة الله على الكافرين﴾^(١) ﴿ألا لعنة الله على الظالمين﴾^(٢) ﴿إنّ الله لا يهدي القوم الفاسقين﴾^(٣) ﴿ولا تحسبنّ الله غافلاً عما يعمل الظالمون﴾^(٤) ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون﴾^(٥) وأمثالها الكثيرة.

مضافاً إلى دعاء النبي ﷺ له يوم الغدير: «اللهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه» على ما تقدّم ذكره^(٦).

وقوله ﷺ في متواترات أحاديث الفريقين: «يا عليّ وليّك وليّي، وعدوك عدويّ»^(٧).

وسائر ما ورد في ذلك عنه ﷺ، وكيف يجوز التأمل في ذلك؟ أم كيف يجوز الترحّم على أولئك الفسقة الكفرة، على ما هو دأب كثير من الجمهور بعد قوله تعالى: ﴿ما كان للنبيّ والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنّهم أصحاب الجحيم﴾^(٨)؟

(١) البقرة: ٨٩. (٢) هود: ١٨.

(٣) المنافقون: ٦. (٤) إبراهيم: ٤٢. (٥) الشعراء: ٢٢٧.

(٦) تقدّم في ج ١ ص ٥٦٧. (٧) الخصال (الصدوق) ٢: ٢٩٤/٦، أمالي الصدوق: ٨/٧٢، أمالي الطوسي: ١٣٦ الجزء

الخامس، بشارة المصطفى (الطبري): ٢٠٥.

(٨) التوبة: ١١٣.

وإن تسل عن عائش فهي امرأه وليتني استطعت فيها التبرئه

«وإن تسل عن عائش» زوجة رسول الله ﷺ وخروجها إلى حرب وصيه عليه في سبعين ألفاً من بني أمية وغيرهم، وقتالها الشديد في البصرة من العراق مع أمير المؤمنين عليه حتى قُتل من المسلمين ستّة عشر ألف نسمة.

«فهي» حيث إنها «امرأة» ناقصة العقل والإيمان وحظّ الميراث على سبيل سائر النساء، ولكنها حرم النبي ﷺ وعرضه، قد جفّ اليراع عن التعرّض لها، أو المتكلّم فيها «وليتني استطعت فيها التبرئة» والاعتذار عنها، أو الستر على شنائع أفعالها يومئذٍ، وما صدر منها من المنكرات:

أحدها: تبرّجها بين أجناب الرجال، ووحوش الأعراب الأنذال، وهي حرم النبي ﷺ وعرضه.

ثانيها: اصطحابها ألوف العسكر الجرّار من الحجاز إلى العراق، لحرب إمامها ووليّ أمرها، ووصي النبي ﷺ بعلمها، وهي يومئذٍ فتية شابّة بنت اثنين وأربعين سنة، ولم تكن عجوزة هرمة لا يلتفت إليها.

ثالثها: رفع صوتها بين الجيوش تدور عليهم تحرّضهم على القتال، وفي مسامعها نداؤه تعالى: ﴿يا نساء النبيّ لستنّ كأحد من النساء إن اتّقيتنّ فلا تخضعنّ بالقول﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿وقرن في بيوتكنّ ولا تبرّجن تبرّج الجاهليّة الأولى﴾^(١).

﴿يا أيّها النبيّ قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهنّ من جلابيبهنّ ذلك أدنى أن يعرفنّ﴾^(٢).

﴿وليضربنّ بخمرهنّ على جيوبهنّ ولا يبدين زينتهنّ﴾^(٣).

﴿ولا يضربنّ بأرجلهنّ ليعلم ما يخفين من زينتهنّ﴾^(٤).

وقوله عزّ وجلّ في العجائز الهرمة: ﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهنّ جناح أن يضعن ثيابهنّ غير متبرّجات بزينة وأن يستعففن خير لهنّ﴾^(١).

فكيف بالشابّة الجميلة؟

رابعها: عصيانها لله تعالى ورسوله بمباشرة القتال، وقيادتها للعساكر، وقد أسقط الله تعالى الجهاد عن النساء حتّى البوادي منهنّ، وحرّم عليهنّ القتال حتّى مع الكفّار والمشرّكين، فكيف بخروجهنّ إلى حرب المسلمين، والقتال مع خليفة الله ورسوله أمير المؤمنين عليه السلام، من غير موجب، ولا علّة، ولا شبهة، ولا حجة، سوى الدعوى الكاذبة، وهي الطلب بدم عثمان؟ مع أنّها لم تزل تحرّض الناس على قتله، وتنادي في القبائل: أقتلوا نعثلاً، قتل الله نعثلاً، لقد أبلى سنّة رسول الله، وهذا قميصه لم يبل بعد^(٢).

وكان لفظ «نعثل» اسماً ليهودي أعرج، فكانت عائشة تسمّي عثمان باسمه، وتشبّه به، لعرجه، ولم تزل تجاهر بكفره والبغض والمعاداة له، حيث إنّ قطع عنها ما كان الشيخان - أبوها وصاحبه - افترضاً لها من القطائع في كلّ سنة، وميّزاًها عن سائر المسلمين، وعن نساء النبيّ بأموال كثيرة عيّنا لها في كلّ موسم ممّا كان يُجبي إليهما من أموال المسلمين.

ولمّا قُتل عثمان بأيدي المسلمين وإجماعهم، وبتحريض عائشة وأمرها، فرحت بذلك كثيراً، واستبشرت طويلاً، ثمّ سألت عن الخليفة بعده، ولمّا أخبروها بقيام عليّ عليه السلام بالأمر، واختيار المسلمين له انتفخت أوداجها، وارتجت، وولولت غيظاً وغضباً عليه عليه السلام، وكرهاً فيه، واستعدت لحربه، إلى أن جمعت الجموع، وخرجت بهم إلى قتاله، ولم تزل تعاديه إلى الغاية، وتعبس عند ذكره، وتنفّر عن

(١) النور: ٦٠.

(٢) انظر زيادةً على مرّ سابقاً تذكرة الخواصّ: ٦٦، المحصول (للرازي) ٣: ٩٨٣.

التصريح باسمه، وكانت تنفي عنه إمرة المؤمنين، ولم تكن غايتها القصاص والانتقام من قَتْلَة عثمان، وإلا لكان ينبغي أن تتوجّه بعسكرها نحو مدينة الرسول التي كانت مجمعاً لقاتليه، دون البصرة والعراق التي خرجت إليها.

مضافاً إلى أنها لم تكن وليّة الدم، ولم يكن بينها وبين المقتول نسب، ولا قرابة، ولا الشركة في العشيرة، فإنّها كانت تيميةً، والمقتول أموي.

وبالجملة، فمن الواضح أنّه لم يكن خروجها ذلك لحُبِّ في المقتول، ولا انتقاماً له، كرهاً في أمير المؤمنين عليه السلام وعداوة له، وعصياناً لله تعالى، ومخالفةً له ولرسوله في تأكيدهما عليها بالاختفاء في بيتها، واحتجابها وراء أستارها، وإخفائها صوتها عن أجنب آبائها، أمةً بعلمها.

فقد أخرج أبو نعيم في كتاب الفتن^(١) وابن مسكويه في تجارب الأمم^(٢) وابن قتيبة في الإمامة والسياسة^(٣) وغيرهم في غيرها من كتب الفريقين: أنّها لما انتهت بعسكرها الجرار إلى ماء الحوآب في طريقها إلى البصرة للحرب، نبجها كلاب الحوآب، فسألت محمد بن طلحة عن الموضع، فقال: ماء الحوآب، فقالت: ما أراني إلا راجعة، فإنّي سمعت رسول الله يقول لنسائه: «كأنّي بإحدكنّ قد نبجها كلاب الحوآب» ثمّ توجّه إليّ، وقال: «فأيّاك أن تكوني أنت يا حميراء»^(٤).

وقد صحّ أنّ طلحة والزبير وابنيهما أقاموا أربعين شاهد زور شهدوا عندها: أنّه ليس الموضع ماء حوآب^(٥) فسارت بجنودها إلى أن دخلوا البصرة، وقتلوا جمعاً من عمّال أمير المؤمنين عليه السلام وأخرجوا منها الحاكم نائبه: عثمان بن حنيف،

(١) حكاه عنه في الصراط المستقيم ٣: ١٦٢.

(٢) حكاه عنه في إحقاق الحقّ: ٣٠٥.

(٣) الإمامة والسياسة ١: ٨٢.

(٤) مسند أحمد ٦: ٩٧، المستدرک (الحاكم) ٣: ١٢٠، مجمع الزوائد ٧: ٢٣٤، فتح الباري ١٣: ٤٥، المعيار والموازنة: ٥٥، البداية والنهاية ٧: ٢٥٨.

(٥) انظر رسائل المرتضى (الشريف المرتضى) ٤: ٦٤، معجم البلدان ٢: ٣١٤، الجمل (ضامر

بن شدقم): ١٠٩، مروج الذهب ٢: ٣٥٨.

وليت مُذ عوت كلابها وعت أو ورعت في إلف طاها ورعت
أو وقرت في بيتها ألم تكن سامعة ﴿وقرن في بيوتكن﴾
أو حفظت أبناءها من العمى أو حقنت ما سفكت من الدما

بعد أن أوجعه ضرباً، واتفوا لحيته، ثم نهبوا بيت مال المسلمين، وعملوا ما عملوا، فليتها ماتت قبل أن يصدر منها شيء من ذلك.

«وليت مذ عوت» وصاحت «كلابها» عند ماء الحوآب «وعت» أي: عقلت عن غفلتها، وفاقت من سكرتها، وذكرت ما سمعته من النبي ﷺ في ذلك تحذيراً لها.

«أو» ليتها «ورعت» أي: كفت عن القتال رغبة «في إلف» النبي «طاها» ومداراته «ورعت» خواطره الشريف في حبه ﷺ لوصيه.

«أو» ليتها صانت عزها، و «وقرت في بيتها» حفظاً للهدوء، وإن كانت خالفت خليفة عصرها ونقضت بيعته.

«ألم تكن» هي من نساء النبي ﷺ؟ أو لم تكن «سامعة» ما نزل فيها خطاباً لهن من قوله تعالى: ﴿وقرن في بيوتكن﴾؟ على ما تقدمت إليه الإشارة. ولا ريب أن الأمر فيه للوجوب، وأن مخالفته إثم عظيم، ومعصية كبيرة.

«أو» ليتها اكتفت بمعصية نفسها بنقض بيعة الخليفة بالحق، والخروج عن طاعته، ولم تحتمل أوزار غيرها و«حفظت أبناءها» المسلمين «من العمى» والضلال، بل الكفر والهلاك الأبدى بالقتال اللولّي المطلق وإمامهم بالحق، ولم تخرج بهم إلى حرب رسول الله ﷺ بحرب وصيه وخليفته عليه السلام «أو» أنها إذا لم تراعى شيئاً من ذلك كله فيا ليتها كانت تراعي حفظ النفوس المحترمة عن القتل والهلاك الدنيوي، فكانت «حقنت ما سفكت من الدماء» التي حرّم الله تعالى ورسوله سفكها، حتى قُتل بسبب خروجها من الصحابة والتابعين في تلك الواقعة ما ينوف على اثنين وثلاثين ألفاً.

أو سترت ما صدرت من السلف ولا تسلني عنه، فاليراع جفّ

«أو» ليتها بعد الغضّ عن كلّ ذلك كانت باختفائها في بيتها «ستر» على «ما صدرت من» قدامها «السلف» من قبائح المنكرات المنبئة عن غاية بُغضهم وعداوتهم لمن كان نفس الرسول، وضجيع البتول، ولا ينبغي لنا في المقام شرح ما صدر منها، ومن أسلافها زائداً على ما ذكر على نحو الإشارة.

«ولا تسلني عنه، فاليراع» أي: القلم «جفّ» عن التعرّض لشرح كلّ من منكراتهم، حتّى المتفق عليها بين الفريقين، فضلاً عن غيرها. كلّ ذلك حفظاً على الهدوء، ورغبةً في السلم لأبنائها وأتباعها إن جنحوا لذلك، امتثالاً لأمره تعالى: ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله﴾^(١).

ويكفي من ذلك ما رواه الغزالي^(٢) والحميدي في الجمع بين الصحيحين^(٣) وغيرهما من أبناء نحلته^(٤) من أنّه بلغ الأمر بها وبشريكتها حفصة بنت الخليفة الثاني من سوء صحبتها لرسول الله إلى حدّ ضرب الله تعالى لهما مثلاً بامرأة نوح وامرأة لوط، اللتين كانتا كافرتين مع كونهما زوجتي نبيّين معصومين، وذلك قوله تعالى: ﴿ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً وقيل ادخلا النار مع الداخلين﴾^(٥). فلا غرو ولا عجب في كفر المرأتين مع عصمة بعلمهما، وإن أعظم منها صفراء بنت شعيب النبي ﷺ وكانت زوجة الكليم موسى ﷺ وحرمة، فإنّها بعد وفاة بعلمها خرجت في جندٍ كثيف، وحاربت وصيّيه يوشع النبيّ ابن نون^(٦) ولقد أجاد الفاضل

(١) الأنفال: ٦١. (٢) حكاه عنه في نهج الحق: ٣٧٠.

(٣) انظر الجمع بين الصحيحين ٤: ١٣٢/٣٢٤٥، وحكاه عنه في نهج الحق: ٣٧١.

(٤) انظر صحيح البخاري ٦: ١٩٥ كتاب التفسير. (٥) التحريم: ١٠.

(٦) انظر كمال الدين وتمام النعمة ١: ١٥٤/١٧، قصص الأنبياء (الراوندي): ١٧٥، بحار

الأزري في ديوانه بقوله في زوجة النبي ﷺ :

يوم جاءت تقود بالجمال العسكر
وألحت كلاب حوئب نبهاً
يا ترى أي أمة لنبيي
أي أم للمؤمنين أساءت
شتتهم في كل شعب ووادٍ
نسيت آية التبرج أم لم
حفظت أربعين ألف حديثٍ
ذكرتنا بفعلها زوج موسى
قاتلت يوشعاً كما قاتلته
واستمرت تجرّ أودية اللهـ

لا تتقي ركوب خطاها
فاستدلت به على حوباها
جاز في شرعه قتال نساها
ببنيتها ففرقتهم سواها
بئس أم عتت على أبناها
تدر أن الرحمن عنه نهاها
ومن الذكر آية تنساها
إذ سعت بعد فقده مسعاها
لم تخالف حمراؤها صفراها
والذي عن إلهها ألهاها^(١)

والظاهر أن مراده من البيت الأخير: أنها لم تندم بعد انتهاء الحرب، وبعد رجوعها إلى مكة مخدولة منكوبة، قد تناولتها الألسن من كل جانب باللوم والعتب على خروجها وفعلها الشنيع، فلم يحصل منها استغفار ولا توبة عمّا وقع منها من منكراتها، ولم ترجع عن غيها وضلالها، ولم تعدل عن عدواة وليها وإمامها، وإن ادّعى ذلك بعض^(٢) أتباعها ومحبيها؛ ترميماً لمناكيرها؛ وسترّاً على شنائعها، بل إنها استمرت على ما كانت عليه من البغض والعداوة لأمير المؤمنين عليه السلام وسائر العترة الطاهرة بعد رجوعها عن حرب البصرة خائبة خاسرة.

والدليل على ذلك خروجها مرة ثانية يوم شهادة الحسن المجتبي عليه السلام وهو السبط الأكبر، فركبت البغل، وأقبلت بجندها الجرار من بني أمية، ومنعت عن طواف الجنازة المقدسة بقبر جدّه رسول الله ﷺ وجعلت تنادي برفيع صوتها:

(١) قصيدة معروفة مشهورة وقد طبعت وحدها مراراً.

(٢) انظر كلام الناصب ابن روزبهان المنقول في إحقاق الحق: ٣٠٣.

بابني هاشم نحوا جنازتك من بيتي هذا^(١) مع أن مقبرة النبي ﷺ لم تكن إلا حجرته المختصة به، لم يشاركه فيها أحد، لا عائشة ولا غيرها، وقد نبشتها من قبل، وأمرت بضرب المعاول عند مدفنه الشريف لدفن أبيها وصاحبه، من غير أن تستأذن لذلك ورثته^(٢) وهم أهل بيته الطاهرون، أو سائر المسلمين، على اختلاف المذاهبين، وأنها لم تكن لها دار ولا بيت ملك في المدينة، وكان النبي ﷺ قد أسكنها في إحدى حجراته التسع غير حجرته المختصة به، وأشار ذات يوم إلى حجرتها وقال: «إن ثلثي الفتنة تخرج من هنا، من حيث يطلع قرن الشيطان»^(٣) ولما اعترضت جنازة السبط تقدّم إليها ابن عباس لينصحبها ويردعها عن ذلك، وقال فيما قال لها:

تَجَمَّلْتَ تَبَعَلْتَ وَإِنْ عَشْتَ تَفْقِلْتَ

لِكَ الثُّعْنُ مِنَ الثُّمَنِ وَفِي الْكُلِّ تَصَرَّفْتَ^(٤)
فغضبت من ذلك، وأمرت جنودها برمي الجنازة وحاملها بالسهم، فأقبلت سهامهم كالليل المظلم، وأصابت الجثة المقدسة منها سبعة أسهم، وأصاب النعش سبعين، وعند ذلك رجع بنو هاشم بجنازة سيدهم ﷺ نحو البقيع، ودفنوه فيها من غير حرب ولا مقاتلة؛ إطاعة لإمامهم الحسين عليه السلام^(٥).

راجع في ذلك صحيح البخاري^(٦) وسائر كتب الفريقين، تجد صحة ما ذكرنا بأجمعه، بل تجد في التواريخ، وكتب الأحاديث من منكراتها أكثر ممّا ذكر

(١) الإرشاد (المفيد) ٢: ١٨، كشف الغمّة ١: ٥٨٥، إعلام الوری ١: ٤١٤.

(٢) انظر شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٧: ٢١٨ - ٢١٩.

(٣) مسند أحمد ٢: ١٨، صحيح البخاري ٤: ١٠٠ باب ما جاء في بيوت أزواج النبي، صحيح مسلم ٤: ٢٢٢٩/٢٩٠٥، العمدة (ابن البطريق) ٤٥٦/٩٥٣.

(٤) تقدّم تخريج مصادره في ج ١ ص ٤٤٠، زيادة على ما مرّ انظر الاحتجاج (للطبرسي) ٢: ١٤٢.

(٥) الهداية الكبرى (الخصيبي) ١٨٧، عيون المعجزات (ابن عبد الوهاب) ٥٨، المناقب (ابن شهر آشوب) ٤: ٤٤ في وفاته وزيارته، بحار الأنوار ٤٤: ١٤١ و٩٩ و١٦٦ بتفاوت في الكل.

(٦) صحيح البخاري ٤: ١٠٠ باب ما جاء في بيوت أزواج النبي.

وغشَّها طلحتهم فالخير بمعزل عنه كذا الزبير
هما اللذان هتكا في الدين وأججا نار وغى صفين
كلُّ بغى في هتك إلف طاها يوم طوت في السير ما طواها

بكثير^(١) ولا حول ولا قوَّة إلا بالله العليَّ العظيم.

«و» لا ريب أنَّ الذي «غشَّها» وأوردها مورد الفضيحة والهلاك إنما هو طالع القوم، وهو المزكَّى لديهم، والمعدود عندهم في العشرة المبشِّرة، وحاشا رسول الله ﷺ أن يبشِّر مثله بالجنة، وهو «طلحتهم» الشهير لديهم: بطلحة الخير «فالخير» المنتسب إليه «بمعزل عنه».

و «كذا الزبير» ابن عمَّة النبي ﷺ، وهو الذي صرفه ابنه عبدالله عن أهل البيت بعد ما كان منهم، وطال ما ذبَّ بسيفه عن وجه رسول الله^(٢) فشارك صاحبه طلحة في الارتداد بعد النبيِّ بِنُقض الوصيِّ عليٍّ وحربه.

وكانا في مقدِّمة جيش عائشة يوم حرب البصرة، فهما اللذان سبَّبا تلك الحروب الدامية العظمى، وأسسا إهراق ألوف الدماء في تلك الداهية الكبرى، و«هما اللذان هتكا في الدين» بإخراج حرم النبيِّ من بيتها في مكَّة المكرمة، وبقيادة الجيش لها إلى البصرة، وإيقاع تلك الفتنة والبلية.

بل وهما اللذان سبَّبا أيضاً اجتراء معاوية على حرب أمير المؤمنين عليٍّ «وأججا نار وغى صفين» أي: أوقدا وألها نار الحرب في تلك الواقعة أيضاً، فإنَّها وما تعقبها من حرب النهروان، وشهادة أمير المؤمنين عليٍّ وما أُصيب به هو وولده من بعده من أنواع الظلم والطغيان والقتل والأسر لم تكن إلا من آثار مساوئهما، وفروع اجترائهما على خليفة الله تعالى ورسوله.

و «كلُّ» من الرجلين «بغى» في نقض بيعه وليَّ الله تعالى، وجاوز الحدَّ «في

(١) انظر الخرائج والجرائح (الراوندي) ١: ٢٤١ - ٢٤٤، كشف الغمَّة ١: ٥٨٤ - ٥٨٧.

(٢) انظر تفصيل الكلام في كتاب الاقتصاد (الطوسي): ٢٢٧، ومروج الذهب ٢: ٣٦٤.

فليتها عَقَّتْهما ولم تُلَمْ ولم تنزل عن سبيلها قدم

هتك « حرمة «إلف طاهها» وحببيه وأنيسه، وهو ابن عمّه وصهره ووصيّه الذي كان النبي يألف به، ولا يألف بغيره مثل ما يألف ويستأنس به، ولا يكرم أحداً مثل ما كان يكرمه ويحترمه، وذلك «يوم طوت» المرأة المراحل «في السير» وتبعت «ما طواها» الرسلان.

«فليتها عَقَّتْهما» أي: قطعتهما عن كونهما ابنين لها، وأبعدتهما عن الصلة بهما «ولم» تطعهما في ذلك، فلم تك «تُلم» على البناء للمفعول، أي: لم تصر بإطاعتها لهما مورداً للذمّ والعتاب، ولا نصباً للسوء والعقاب.

«و» ليتها «لم تنزل» منها «عن سبيلها» وطريقها للخير «قدم» ولكنه يا للأسف والحسرة على ما صدر منها، من كبائر المعاصي التي قد اتفق على كثير منها الفريقان، وإن أدب الفرقة الإماميّة، وحسن مكارم الشيعة الاثني عشرية، وإكرامهم للنبي الأعظم، واحترامهم له يقتضي السكوت عن عرضه وحرمه، وتري الكلّ يلهجون بلسان الحال بقولهم:

فيا حميرا! سبّك محرّم لأجل عينٍ ألف عينٍ تُكرم^(١)
وأمرها إلى الله تعالى، ونعم الحكم الله، ونعم الزعيم محمد ﷺ، ونعم
الموعد القيامة.

(١) مثلُ تمثّلت به العرب، ولعلّه مأخوذ ممّا أشده سعد بن محمّد الأزدي لنفسه، أوّله:

لا يوحشّناك من جميل تصبر
خطب فإنّ الصبر فيه أحزم
العسر أكرمه ليسرّ بعده
ولأجل عينٍ ألف عينٍ تُكرم

انظر الفرج بعد الشدة (للقاضي التنوخي) ٢: ٤٦٦.

بعد عليّ آية الرحمن أول شبلية إمام ثان

المقصد الثالث

في بيان سائر خلفاء النبي «بعد عليّ» عليه السلام
الذي هو «آية» الله «الرحمن» العظمى، وحقته الكبرى، وهم أحد عشر
إماماً، واحداً بعد واحد، وهم أولاده المعصومون:

[إمامة السبطين الحسن والحسين عليهما السلام]

أولهم: «أول شبلية» وهو السبط الأكبر، المسمّى بالحسن، والملقب بالمجتبى،
وهو «إمام ثان» وقد انتقلت إليه الخلافة عن جدّه رسول الله ﷺ، وكان عمره
يومئذ سبعاً وثلاثين سنة، منها سبعة سنين كان مع جدّه، ومنها ثلاثون سنة أيام
خلافة أبيه عليه السلام بعد النبي، ومنها أيام خلافته عشر سنين بعد أبيه، فكانت مدّة
حياته سبعاً وأربعين سنة.

ومضى شهيداً بسمّ نافع على يد زوجته جعدة، وقد دسّ السمّ إليها معاوية
ابن أبي سفيان، ووعدّها على قتل الإمام أن يزوّجها لابنه يزيد، ولم يف لها به^(١).

والثان ثالث شهيد الأمّة أبو الكرام الحجج الأئمّة
هما إمامان بنصّ أحما قاما بأعباء الهدى أو قعدا

ثمّ قام بالخلافة من بعده أخوه الحسين «و» هو الشبل «الثان» والسبط الأصغر لرسول الله.

والشبل بالكسر: ولد الأسد، وهو «ثالث» الأئمّة الطاهرين الذي صار «شهيد الأئمّة» الملعونة، وهو «أبو الكرام» التسعة، و «الحجج الأئمّة» المعصومة صلوات الله عليهم أجمعين.

وقد انتقلت إليه الخلافة بعد أخيه، وعمره يومئذٍ سبع وأربعون سنة، وقام بالأمر أيضاً عشر سنين، فكانت مدّة حياته سبعاً وخمسين سنة، ومضى شهيداً مع جماعة من إخوته وأولاده وأقاربه وأصحابه بأرض الطفّ من العراق في سنة إحدى وستين من الهجرة المباركة، وهم عطاشا، وقطّعوا بالسيوف إرباً بإيدي آل زياد وآل مروان وبني أميّة، بأمرٍ من يزيد بن معاوية.

ثمّ لا ريب لدى الفرقة المحقّة الإماميّة في أنّ «هما إمامان» معصومان من كلّ زلل وخطأ، وخليفتان من الله تعالى ورسوله على الخليقة جمعاء «بنصّ» النبيّ «أحمدا» في الحديث المتفق عليه بين الفريقين^(١)؛ سواء «قاما بأعباء الهدى» أي: بحمل أثقال الهداية ومشاق الحرب بالسيف، كما قام به الحسين عليه السلام «أو قعدا» عن ذلك بالصلح مع العدو، كما فعله الحسن بالصلح مع معاوية؛ حقناً لدماء أقاربه وشيعته القليلين، ومصالح كثيرة أخرى، فإنّ كلّاً منهما لم يأت بما أتى به إلّا بأمرٍ من الله تعالى، وأسوة بجدّهما رسول الله.

فإنّه كان أحياناً يصلح العدو - كما في غزوة الحديبية التي صالح فيها

(١) ورد هذا الحديث بعبارات مختلفة، انظر على سبيل المثال: دعائم الإسلام (المغربي) ١: ٣٧، علل الشرائع (الصدوق) ١: ٢/٢١١، كفاية الأثر (القمي): ١١٧، روضة الواعظين (النيسابوري): ١٥٦، الفصول المختارة (مصنّفات الشيخ المفيد) ٢: ٣٠٣.

المشركين يقدمهم أبو سفيان - وأحياناً يحاربهم كما في سائر غزواته - وربما اختفى عنهم في الغار ثلاثة أيام، وربما تحصّن في شعب أبي طالب أربع سنين. كل ذلك لمصالح وقيّة اقتضاها أمر إحياء الدين، ولعلّ منها انتظار توبة بعض الكفّار أو المنافقين، ورجاء رجوعهم إلى الحقّ واليقين؛ أو انتظار خروج من في أصلابهم من المؤمنين؛ أو تماميّة الحجّة عليهم وعلى غيرهم، أو أمثال ذلك، فإنّ كلّاً منها يوجب الصبر والصلح، كما أنّ اليأس عن كلّ ذلك والعلم بعدم وجود شيء من تلك المصالح يوجب الحرب والقتال؛ إقامة للمعروف، وإزالة للمنكر. ولذلك كلّهُ تأسّى أيضاً أبوهما أمير المؤمنين عليه السلام قبلهما برسول الله في صبره وسكوته يوم السقيفة، وفي مواضع أخرى، ثمّ في قيامه بالحرب يوم الجمل ويوم صفّين، ثمّ في صلحه مع أصحاب النهروان في بدو الأمر، ثمّ قتاله معهم في السنة الثانية، فإنّ كلّ ذلك لم يكن منه عليه السلام إلّا بأمر من الله تعالى ورسوله، وعلمه بمصالح الأوقات المختلفة، ومقتضيات الأسرار المكنونة التي أخبره النبي ﷺ بها، وعلمه إيّاها.

وهكذا الأمر في سكوت الأئمّة من ولده المعصومين وصبرهم على مكاره الدهر، واحتمالهم المصائب والمظالم من سلاطين عصرهم، وسائر الظالمين، مع قدرتهم الكاملة على دفعها عن أنفسهم وعن شيعتهم وأهاليهم بإذن الله تعالى، حيث إنّهم بأجمعهم خلفاء عن سلفٍ أخذوا علم المنايا والبلايا عن جدّهم رسول الله، وتادّبوا بآدابه الجميلة، وتعلّموا منه مكارم أخلاقه الفاضلة الشريفة، وكان هو عالماً بما كان وما يكون إلى يوم القيامة بتعليمٍ له من ربّه تعالى، وهو المصطفى المرّبي بيد قدرته جلّ وعلا.

وبالجملة: لم يكن سكوت أحدهم عن العدو، أو صلحه معه، جُبناً أو عجزاً، كما أنّ قتالهم عند الاقتضاء لم يكن توخّشاً ولا ظلماً ولا طلباً للجاء، ولا حرصاً على الملك، كما يظنّه بعض الجهّال المنحرف عنهم، أو المعادي لهم، وحاشاهم عن كلا الأمرين، ثمّ حاشاهم، وأنّ لهم بأجمعهم الشرف الأقصى، وغاية المجد والعلا.

أُمُّهُمَا بِنْتُ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ بِنْتُ أَبِيهَا حَكَمَةٌ وَعَصْمَةُ
أُمُّ أَبِيهَا قَدْ عُلْتُ بِهِ كَمَا عَلَا بِهَا مِنْ فَاقٍ أَمْلَاكَ السَّمَاءِ

وَلَا سَيِّمًا السُّبُطِينَ، فَإِنَّهُمَا سَبَقَا الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ حَسَبًا وَنَسَبًا.

أَمَّا حَسَبًا؛ فَلَكُونَهُمَا سَيِّدِي شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَجْمَعِينَ بِتَنْصِيصِ الرَّسُولِ ﷺ (١)
إِجْمَاعًا مِنَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا.

وَأَمَّا نَسَبًا؛ فَلَأَنَّ جَدَّهُمَا سَيِّدَ النَّبِيِّينَ، وَأَبُوهُمَا سَيِّدَ الْوَصِيِّينَ، وَ«أُمُّهُمَا» سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَهِيَ «بِنْتُ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ» مِنْ صُلْبِهِ الْمُقَدَّسِ، مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ وَلَا وَاسِطَةٍ، مَعَ كَوْنِهَا أَيْضًا «بِنْتُ أَبِيهَا حَكَمَةٌ وَعَصْمَةُ» حَيْثُ إِنَّهَا بَضْعَةٌ لِحَمِهِ، وَفَلِذَلِكَ كَبَدَهُ وَرَوْحَهُ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْهِ، عَلَى مَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ فِي صَحَاحِ الْفَرِيقَيْنِ (٢) وَوَرِثَتْ مِنْهُ جَمِيعَ كِمَالَاتِهِ الْمَرْضِيَّةِ، وَأَنْوَاعِ مَكَارِمِهِ الْحَمِيدَةِ، وَتَمَامِ عَصْمَتِهِ الْبَاطِنِيَّةِ.

بَلْ هِيَ «أُمُّ أَبِيهَا» كُنْيَةً عَلَى مَا خَصَّهَا بِهِ النَّبِيُّ أَبُوهَا ﷺ (٣) إِمَّا لِشِدَّةِ رَأْفَتِهَا بِهِ وَحَنُوحِهَا عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ رَأْفَةِ الْأُمِّ الْحَنُونَةِ عَلَى أَعَزِّ أَوْلَادِهَا، أَوْ لِعَظَمِ قَدْرِهَا وَعُلُوِّ مَقَامِهَا لَدَيْهِ، عَلَى نَحْوِ عَظَمِ مَقَامِ الْأُمِّ الْجَلِيلَةِ لَدَى وَلَدِهَا الْبَرِّ الْعُطُوفِ.

وَلَا شَبَهَةَ أَنَّهَا «قَدْ عُلْتُ بِهِ» شَأْنًا وَمَقَامًا، مُضَافًا إِلَى شَخْصِيَّاتِهَا وَرَفْعَةِ ذَاتِهَا «كَمَا» أَنَّهُ «عَلَا بِهَا» فَخْرًا وَشَرَفًا أَبْنَاؤُهَا الْمَعْصُومُونَ، وَذَرِّيَّتُهَا الْأُمَّةُ الطَّاهِرُونَ. وَهُمْ «مَنْ فَاقٍ» كُلٌّ مِنْهُمْ «أَمْلَاكَ السَّمَاءِ» وَارْتَفَعُوا فِي الشَّأْنِ وَالْمَنْزِلَةِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَوْقَ الرُّوحَانِيِّينَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، وَالْكَرُوبِيِّينَ، وَالرُّوحِ الْأَمِينِ، وَحَمَلَةِ الْعَرْشِ، وَسَائِرِ الصَّدِيقِينَ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَكَافَّةِ الْخَلَائِقِ أَجْمَعِينَ.

(١) مسند أحمد ٣: ٣ و ٦٢ و ٨٢ و ٣٩١، سنن ابن ماجه ١: ٤٤/١١٨، سنن الترمذي ٥: ٣٨٥٦/٣٢٢١ و ٣٨٧٠، المستدرک (الحاکم) ٣: ١٦٧.

(٢) راجع ج ١ ص ٤٢٨.

(٣) مقاتل الطالبين: ٢٩، المعجم الكبير ٢٢: ٣٩٧، أسد الغابة ٧: ٢١٦/٧١٨٣، تاريخ مدينة دمشق ٣: ١٥٨.

وآية التطهير والمباهلة برغم أنف الخصم فيهم نازله

فإنّ الكلّ ما سوى الله تعالى دون أولئك الأئمة المهديّة، والهداة المرضيّة، وأنّهم على ما هم عليه من الفخر والشرف الذاتي كان دأبهم الافتخار بانتسابهم إلى تلك الصديقة العلياء^(١) وولادتهم من تلك البتولة العذراء، ولها جلال ليس فوق جلالها إلّا جلال الله جلّ جلاله.

وعليه فلا غرو في مباهاة «لعيّا» سيّدة حور الجنان بكونها قابلة لها عند ولادتها^(٢) ولا مباهاة جبرئيل وميكائيل وإسرافيل وسائر الملائكة العلويّين بكونهم خدماً لها، قائمين ببعض أمورها قيام العبيد الأذلاء بخدمات ساداتها ومواليها. ولا وحشة ولا عجب ممّا تواتر مضمونه في صحاح الأحاديث المأثورة عنهم: من أنّ الأمين جبرئيل افتخر بإدارة مطحنتها عند تعبها^(٣). وأنّ ميكائيل قد نال الدرجة السامية بهزّ سرير رضيعها، ومناغاته له حين غلبة النوم عليها^(٤).

إلى كثير من أمثال ذلك، ممّا صحّ وثبت في الموثّقات من الأخبار، فراجع مظانّها^(٥).

كيف لا؟ «و» قد اتّفقت الأئمة على اختصاص «آية التطهير» بهم دون غيرهم^(٦) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(٧).

(١) على سبيل المثال انظر الاحتجاج (الطبرسي) ١: ١٧١ و ١٩٥، وكتاب فاطمة الزهراء بهجة قلب المصطفى: ١١٩.

(٢) انظر مدينة المعاجز ٣: ٤٢٦ - ٤٣٠، الأربعين (الماحوزي): ٣٦٨ - ٣٧٠، شجرة طوبى ٢: ٢٥٩.

(٣) انظر مدينة المعاجز ٤: ٤٦ / ١٠٧٦ و ١٠٧٧، بحار الأنوار ٣٧: ٩٧ - ٩٨.

(٥) انظر المناقب (ابن المغازلي): ٣٦٥، كفاية الطالب: ٣٠٨ باب ٨٣.

(٦) انظر تفسير الطبري ٢: ٥، شواهد التنزيل ٢: ٧٦٩ / ٩٠، تفسير ابن كثير ٣: ٧٩٩، الدرّ

المنثور ٥: ١٩٨.

(٧) الأحزاب: ٣٣.

«و» كذا آية «المباهلة» في سورة آل عمران^(١) وهي قوله تعالى: ﴿فمن حاجك فيه من بعد ما جائك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونسائكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين﴾^(٢).
 فإنّ كلّاً منهما - على ما فيه من مزايا رفيعة سامية «برغم أنف الخصم» الألدّ المنحرف عنهم، أو الجاحد العدوّ لهم - بإجماع ثقات الفريقين «فيهم نازلة».
 فراجع في ذلك مسند ابن حنبل^(٣) وتفسيري الثعلبي والبيضاوي^(٤) وتأليف محمّد بن عمران المرزباني^(٥) وصواعق ابن حجر على شدّة نضبه وعداوته لهم^(٦).
 وقد رووا ذلك عن أكثر المفسّرين.

وملخصه: أنّ النبي ﷺ لموعد الملاعة مع نصارى نجران لم يطلب أحداً للمشاركة معه في الدعاء عليهم، ولم يستعن في ذلك برجل ولا امرأة من أكابر عشيرته، ووجوه صحابته، وفيهم الشيوخ، وعمّه العباس، وبنوه، وأجلاء قريش من المهاجرين والأنصار، وقد اجتمعوا حوله، ومدّ كلّ منهم عنقه يتسابقون للدنوّ منه، ينظرون إلى عينيه وشفتيه ﷺ رجاء دعوته لهم في المشاركة معه، والدخول تحت عبائه المنشرة على الشجرة، وهو ﷺ لا يرفع طرفه نحو أحدٍ منهم، ولم يطلب معه إلّا أولئك الأئمة الأربعة المعصومين، وهم الصديقة الزهراء، وبعلاها، وابناها، على صغر سنّهما - صلوات الله عليهم أجمعين -.

فخصّهم بذلك الفخر والشرف دون غيرهم، ولولا مشاركتهم له في العصمة وسائر محامد صفاته ومكارم أخلاقه ومناقبه الجمة واختصاصهم بها دون سائر

(١) تفسير الطبري ٣: ٢١١ و ٢١٢، المستدرک (الحاكم) ٣: ١٥٠، شواهد التنزيل ١:

١٢٥/١٧٣، الدر المنثور ٢: ٣٩، سنن الترمذي ٥: ٣٨٠٨/٣٠١.

(٢) آل عمران: ٦١. (٣) مسند أحمد ١: ٣٣١ و ٢٥٩ و ٢٨٥ و ١٠٧ و ٦: ٢٩٢.

(٤) تفسير الثعلبي ٣: ٨٥، تفسير البيضاوي ٢: ٢٢.

(٥) أبو عبد الله محمّد بن عمران المرزباني صحبه السيّد المرتضى وتلمذ عليه في الشعر والأدب، فأكثر عنه السيّد المرتضى والشيخ الطوسي في أماليهما، لم نثر على كتابه.

(٦) الصواعق المحرقة ١٤٣.

والآية الأولى لمن أنصف في عصمة أصحاب العبا نصّ وفي
فإنّها قاضية بأنّ ما أَراده ماضٍ لسبق إنّما

الصحابة، لكان تخصيصهم بذلك لغواً قبيحاً، وحاشا مقام النبي الأعظم صلّى الله عليه وآله عن مثل ذلك.

«و» أظهر منها في الدلالة على عصمتهم هو «الآية الأولى» فإنّها «لمن أنصف في» نفسه صريحة في إثبات «عصمة أصحاب العبا» وهي «نصّ وفي» في ذلك، يغني عن التماس غيرها «فإنّها قاضية بأنّ» المقصود من كلمة «يريد» فيها هو الإرادة التكوينية قطعاً؛ لمكان التخصيص بهم، حيث إنّ التشريعية منها غير مختصة بهم، بل عامّة لجميع المكلفين.

ولا شبهة في أنّ «ما» تعلّقت به المشيئة الأزليّة، و «أَراده» الخالق تعالى تكوينياً لا يعقل التخلف عنه، وأنّ أمره التكويني «ماضٍ» نافذ غير قابل للتغيير والتبديل؛ لاستحالة تخلف المعلول عن علّته، بعد التسالم على كون إرادته تعالى هي العلّة الوحيدة لوجود الأشياء.

هذا مع ما في الآية الشريفة من الحصر الظاهر المشهود فيها «لسبق» كلمة «إنّما» الدالة عليه، فإنّ ذلك لا يناسب إلّا الإرادة التكوينية المختصة بهم، دون التشريعية منها العامّة للجميع، بل ويُعلم أيضاً من تخصيص ذلك بهم: أنّ الرجس المنفيّ فيها ليس المراد منه خصوص الشرك وكبائر الفواحش، بعد وضوح مشاركة كثير من الناس معهم في طهارتهم منها، وتنزّههم عنها، فلم يبق وجه لا اختصاصها بهم إلّا ما ذكرنا.

هذا، مضافاً إلى ما رواه الطبرسي عن ابن عباس من أنّ الرجس فيها كلّ ما لم يكن لله فيها رضا^(١).

كيف وقد مَنَّ عليهم وكفى
ومنهما بان عموم الرجس
فالامتان يمنع التخلفا
فلا مجال لحديث النفس

ويتحصّل من كلّ ذلك ثبوت تعلّق إرادته التكوينيّة الأزليّة النافذة بطهارة أولئك الأطهار عن كلّ ما يخالف إرادته تعالى، أو ينافي رضاه، وذلك معنى العصمة، وأنها بعد تعلّقها بشيء لا يعقل التخلف عنها، ولا سيّما في مثل المقام، وهو مقام بيان منّته تعالى عليهم بذلك قطعاً، و«كيف» يمكن عدوله تعالى عن وعده الجزمي «وقد مَنَّ عليهم» بتلك الإرادة لهم، وأخبر صريحاً بتلك العطية والإحسان إليهم، ووعدهم بها؟

«وكفى» ذلك برهاناً على استحالة الخلف والرجوع في الموهبة «فالامتان» الثابت لهم «يمنع التخلفا» فإنّ قبحه أوضح وأضح، وخصوصاً من الكريم بالذات العالم بالعواقب والذوات، وهو الغنيّ المقتدر على تنفيذ أمره وإرادته، من غير تصوّر مانع ولا رادع.

ثمّ إذ قد عرفت ذلك «و» ثبت لك دلالة الآية على الحصر، ثمّ التخصيص بهم، انقذ لك «منهما» و «بان عموم الرجس» المنفيّ فيها لجميع الخبائث، والردائل في الأفعال والصفات، وغيرها «فلا مجال لحديث النفس» الشيطاني.

ولا موقع للمناقشات الخرافية في ذلك من الناصب الملحد ابن روزبهان العجمي، بأن المراد فيها هو الطهارة من الزنا^(١) فإنّ دعوى ذلك - مضافاً إلى خلوها عن الشاهد والقرينة وكونها رجماً بالغيب - فاسدة جداً، حيث إنّ إرادة فرد خاص من المطلق المساوق للعموم مع عدم البيان إغراء قبيح يجلّ الربّ تعالى عن مثله. ونظير ذلك في الفساد استشاده لذلك بقوله تعالى قبل ذلك: ﴿فيطمع الذي في قلبه مرض﴾^(٢).

كيف! وبالتطهير قد تأكّدا بما أتى بمصدر مؤكّدا

فإنّ الإشعار المستفاد منه على تقدير تسليمه لا يعارض ما عرفت من التخصيص بهم أولاً، ثمّ الحصر بكلمة «إنّما» ثانياً، فإنها - كما عرفت - لا تناسب إلّا التكوين الذي لم يحصل لعامة المكلفين بالضرورة.

ثمّ «كيف» يمكن دعوى إشعاره بإرادة الشرك والزنا خاصّة من الرجس في الآية بعد الغضّ عمّا ذكر من تفسير حبر الأئمة ابن عباس بما عرفت. «و» من الواضح المصرّح به في ذيل الآية الشريفة أنّه تعالى لم يكنف في بيان عصمتهم بذكر إذهاب الرجس فقط عنهم، بل صرّح أيضاً «بالتطهير» الواقعي لهم بقوله سبحانه: ﴿ويطهّركم﴾؟

وهو عامّ أو مطلق، يفيد الطهارة عن جميع أنواع الرجس وأصنافه وأفراده، ولا يجامع ذلك مع ارتكابهم - والعياذ بالله - لأدنى ردّي وخبيث، بل ولا يصدق ذلك مع إتيان أقلّ شيء لا يكون لله فيه رضى، حتّى المكروه والمباح المشاركون للحرام في عدم الرجحان، وعدم رضاه تعالى به، إمّا لكونه لغواً عبثاً، وإمّا لكونه أعظم من ذلك، بحيث يوجب انحطاط درجاتهم لدى سيّدهم، على ما هم عليه من القرب منه وعلوّ المقام لديه تعالى، فهم طاهرون منزّهون عن جميعها.

ويشهد لذلك ما عرفت، من أنّه «قد تأكّدا» ما ذكر، من إذهاب الرجس عنهم «بما أتى» بعده من الفعل المصرّح بالطهارة، مع عدم الاكتفاء به أيضاً، حتّى أكّد الفعل ثانياً «بمصدر» منه، وهو قوله سبحانه: ﴿تطهّراً﴾ حتّى يكون «مؤكّداً» لما سبقه من الأفعال كلّها، لكونه مفعولاً مطلقاً للفعل الأخير منها.

كلّ ذلك دفعاً لتلك المناقشات من أولئك المنحرفين عن الأئمة المعصومين، والمعادين لهم، الذين تعلّق العلم الأزلي بخرافاتهم وهذياناتهم.

وعليه فلا يصغى لنهيق ذاك الناصب العجمي فيما ذكره، كما لا ينبغي أن يعبأ بنباحه وتشكيكه في اختصاص الآية المباركة بأولئك المعصومين، فإنّه ادّعى أولاً

وهي لدى الجمهور منهم نازله فيمن حوتهم آية المباهلة

اختصاصها بزوجات النبي، وأخرج الأربعة المعصومين: عليّ، وفاطمة، ولديهما عنها، بدعوى قرينة السياق بينها وبين الآيات المقترنة معها المختصة بهن، ثم احتمل ثانياً عمومها لكافة من في بيته من الزوجات وغيرهنّ، بقرينة تذكير الضمير في «عنكم»^(١).

وبذلك احتمل شمولها لأولئك الأربعة المعصومين حال كونهم مشاركين مع سائر من في البيت.

وأنت خير بأنّ تلك الوسوس الواهية، والتشكيكات الفاسدة، لم تنشأ إلا من الحقد والعداوة والانحراف عن الوليّ المطلق، وإلا فقد اعترف جمع كثير من أبناء نحلته في تواريخهم وتفسيرهم وأحاديثهم باختصاص الآية الشريفة بأولئك الحجج الأربعة فقط^(٢) من دون اشتراك غيرهم معهم، إلا سائر الأئمة الطاهرين من ذرّيتهم اللاحقة بهم، بدليل الاشتراك، وإجماع الإماميّة على ذلك، بل «وهي لدى الجمهور» وهو الأكثر «منهم نازلة» بالخصوص «فيمن حوتهم آية المباهلة» المختصة بهم إجماعاً من الفريقين، من دون مشاركة الزوجات ولا غيرهنّ معهم. فراجع في ذلك صواعق ابن حجر^(*) على شدة نصبه وعداوته لأولئك المعصومين.

(*) فإنّه قال في صواعقه: إنّ أكثر المفسّرين على أنّها نزلت في عليّ وفاطمة والحسن والحسين؛ لتذكير ضمير «عنكم»^(٣).

وروي عن زيد بن أرقم أنّ النبي ﷺ قال: «أذكركم الله في أهل بيتي» فقيل لزيد: من أهل بيته؟ هل هم نساؤه؟ قال: لا، وأيم الله إنّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر، ثمّ يطلّهما، فترجع إلى أبيها وقومها، وإنّما أهل بيته هاهنا أهله وعصبته الذين حرّموا الصدقة بعده^(٤).

(١) حكاه عنه في إحقاق الحق: ١٤١.

(٢) الصواعق المحرقة: ١٤٣.

(٤) صحيح مسلم ٤: ١٨٧٣/ ٢٤٠٨، مصابيح السنّة (البغوي) ٤: ١٨٥/ ٤٨٠٠ فيه صدر الحديث.

(٢) راجع ص ٦٩.

ثمّ راجع جامع الترمذي^(١) ومصابيح الإسفرائيني^(٢) وتفسير الثعلبي^(٣) وغيرها من كتب القوم^(٤) فإنهم رَوَوْا ذلك عن زيد بن أرقم، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، ووائل بن الأسقع، وعائشة، وأمّ سلمة، وغيرهم، كلّهم عن رسول الله ﷺ.

هذا كلّهُ، مضافاً إلى اختلاف التعبيرين بين تلك الآية، وبين حاقّتها من الآيات المخاطبة للأزواج، فإنّ الضمائر الخطائية فيها بأجمعها - كما تراها - ضمائر جمع المؤنث بقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَرُدْنَ الدُّنْيَا﴾ ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعَنَّ وَأُسَرِّحَنَّ﴾ ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ تَرُدْنَ الدُّنْيَا﴾ ﴿أَعِدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ﴾ ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ﴾ ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْكُنَّ﴾ ﴿لَسْتَنْ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقْتِينَ﴾ ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ﴾ ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٥).

ثمّ قال تعالى بعد آية التطهير: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(٦).

→ وروى الطبرسي عن كثير من الصحابة اختصاص الآية بأهل الكساء^(٧).
وروى عن أمّ سلمة أنّ فاطمة جاءت إلى النبي ﷺ، فقال لها: «أدعي لي زوجك وابنيك» ولما جاءت بهم وطعموا ألقى النبي ﷺ عليهم كساءً خبيرياً، وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وعترتي، فأذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً» فقلت: يا رسول الله: وأنا معهم؟ قال: «أنت إلى خير» فانزل الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ﴾^(٨).
ومثلها عن عائشة حينما سألتها أمّ مجمع عن خروجها يوم الجمل؟ فأجابتها: أنّه كان قدراً من الله، ثمّ سألتها عن عليّ (عليه السلام)؟ فقالت عائشة: تسأليني عن أحبّ الناس إلى رسول الله، ثمّ سأقت حديث الكساء مثل حديث أمّ سلمة^(٩)... الخ.

(١) صحيح الترمذي ٥: ٣٢٨/٣٨٧٥.

(٢) لم نعثر على مصابيح الاسفرائيني.

(٣) تفسير الثعلبي ٨: ٤٤.

(٤) انظر تحفة الأحوذى ٩: ٤٨، المعجم الكبير ٣: ٥٤، نظم درر السمطين: ٢٣٨.

(٥) الأحزاب ٢٩ - ٣٣. (٦) الأحزاب: ٣٤. (٧ - ٩) مجمع البيان ٤: ٣٥٦ و ٣٥٧.

بذاك تذكير الضمير شهدا ولا اعتبار بالسياق أبدا

وذلك بخلاف الضميرين في تلك الآية الشريفة، وهما كلمتا «عنكم» و «يطهركم».

و «بذاك» علم عدم إرادة الأزواج منهما، وإلا فلا موقع للاختلاف المذكور، وإنّ «تذكير الضمير» فيهما قد «شهدا» بذلك أيضاً «ولا اعتبار بالسياق» وتقارنها مع صويحباتها في الذكر، فإنّ ذلك إنّما يعتبر مع عدم قيام قرينة على خلافه، وأمّا مع قيام أدنى قرينة على الخلاف، فلا يعبأ به «أبدأ» فكيف مع وجود الشاهد القوي أو الصراحة باختلاف المراد منهما مع المراد من قرنائهما، كما عرفت في المقام.

بل يمكن أن يقال: إنّهُ يستفاد أيضاً من اختلاف التعبير بينهما وبين قرنائهما معنىً دقيقاً آخر، أو لطيفة أخرى، دالة على أفضلية المعصومين الأربعة المخاطبين بها على سائر من حوته الدار من الأقارب، والأزواج، وغيرهم، وذلك باعتبار قطع الكلام في خطاب الأزواج والإعراض عنهم، ثمّ توجيه الخطاب بمحضرهم نحو أولئك المطهّرين، وتخصيصهم بشرف خطاب خاص، مع وحدة الآية المشتملة على كلا الخطابين، واتّصال بعضها ببعض.

ثمّ أضف إلى ذلك، ما تجده من الاختلاف بين الخطابين في اللهجة والكيفية، فترى خطابه تعالى للأزواج لم يكن إلّا بالأمر والنهي، مع ما يفوح منهما من رائحة التهديد الملازم غالباً للتحقير، وذلك على خلاف الخطاب لأولئك الحجج المعصومين، فإنّه لم يحوّ إلّا التكريم والتعظيم والتبشير بإرادة تكوينيّة من غير أمرٍ ولا نهْي، ولا شائبةٍ من التحقير أصلاً.

وفي ذلك تلميحٌ إلى نزاهتهم عن كلّ ما يوجب الردع، وطهارتهم عن كلّ شين أو رديّة تقتضي التحقير أو التهديد أو النهي أو الأمر أو النهي، وذلك هو معنى العصمة.

هذا، مضافاً إلى أنّ الرجس المنفي عنهم في الآية قد فسّر بلطخ الشيطان ووسوسته^(١) وذلك عامّ لجميع أنحاء حياته ووساوسه وخدعه، من حيث كونه معرّفاً باللام، فإذا هابه التكوين في ذلك عنهم يدلّ صريحاً على امتناع تعرّض اللعين لهم بشيء من مكائده أصلاً، وذلك كافٍ في إثبات عصمتهم، وإن ذكر للرجس معانٍ أخر أيضاً: كاللعنة، والعذاب، والتنن، وقول الزور، وعمل الغناء، والقدر، والغضب، وكلّ فعل قبيح أو حرام، وغير ذلك، ولكن مآل الكلّ إلى ما ذكرنا، ويثبت به المطلوب.

ثمّ لا يذهب عليك أنّ التلميح المذكور فيه نوع نصيحة وتأديب للأزواج المخاطبين بآيات قبلها وبعدها، وفيه إشارة خفيفة إلى لزوم اتباعهنّ لأولئك المطهّرين عن كلّ رجس وخبث، وفيه من التنويه بفضلهم ما لا يخفى.

ثمّ لا يخفى عليك أيضاً أنّ البيت المذكور في الآية الشريفة ليس المراد منه البيت المبني بالطين والخشب، كما صرّح به الطبرسي، وجزم به^(٢) بل المراد منه: البيت المعهود، بشهادة «لام» العهد، وهو بيت النبوة والعصمة، ومخفر الرسالة والطهارة، فإنّه ملجأ كلّ هارب، ومأمن كلّ آثم خائف، حيث إنّ العرب تسمي كلّ ما يُلْتَجأ إليه: بيتاً، وبذلك سمّوا الأنساب: بيوتاً في قولهم بيوتات العرب، أي: أنسابهم^(٣).

ومن ذلك قول قائلهم:

ولولا حبّ أهلك ما أتيت

كأني كلّ ذنبهم جنيت

أيا بيت بالعلياء^(٤) بيت

أيا بيت أهلك أوعدوني

والمراد منه: بيت النسب^(٥).

(١) انظر الكشف ٣: ٥٣٨ وفيه: الرجس: الطهر؛ لأنّ عرض المقترف للمقبحات يتلوّث بها ويتدنّس، كما يتلوّث بدنه بالأرجاس.

(٢) مجمع البيان: ٤: ٣٥٦.

(٣) العلياء: رأس الجبل، المكان العالي.

(٤) انظر أقرب الموارد ١: ٦٩ (بيت).

(٥) انظر لسان العرب ٢: ١٥ (بيت).

ونظيره قوله الفرزدق:

بيتاً زرارةً محتب بفنائه ومجاشعُ وأبو الفوارس نهشل
لا يحتبي بفناء بيتك مثلهم أبداً إذا عدّ الفعال الأكمل^(١)

وعليه، فالبيت المذكور في الآية المباركة بنفسه بعد إرادة المعهود منه يدلّ على عصمة أهله المنتسبين إليه، من غير حاجةٍ إلى التماس دليل آخر.

ولا شك أنّهم هم الخمسة الطاهرة أهل الكساء، وهم: فاطمة، وأبوها، وبعليها، وبنوها، صلوات الله عليهم أجمعين حيث إنّ المتسالم عليه بين الفريقين عدم عصمة غيرهم في عصرهم، فلا تكون الآية نازلةً إلّا فيهم خاصّة؛ لعدم كون غيرهم يومئذٍ من أهل بيت العصمة إجماعاً من الكلّ.

وعليه، ففي ذكره غنى وكفاية لإثبات عصمة أولئك الطاهرين، فإنّ نسبتهم إلى بيت العصمة إنّما هي على نحو نسبة الحالّ إلى المحلّ، كما يقال: أهل الدار، وأهل البيت، وأهل البلد، ولا بدّ من التناسب بينهما، كما أنّ البيت من الخشب والطين حاوٍ لأهله، ومانع عن دخول الأغيار، وحافظٌ لسكنته غالباً من الأشرار، فكذلك العصمة حاويةٌ لأهلها، ومحيطةٌ بهم من جوانبهم، حافظةٌ لهم عن دنس الأقدار مانعةٌ عنهم الوسوس والأهواء.

وهذا هو الاستعارة اللطيفة.

ويشهد لذلك أنّه لا ريب في أنّ نسبتهم إليه لم يكن إلّا تكريماً لهم، وتفخيماً لشأنهم، وتعظيماً لمقامهم على سبيل قول النبي ﷺ مثلاً: «سلمان مثلاً أهل البيت»^(٢). أو قول العرف في شأن الصلحاء: هم أهل الله، أو أهل القرآن مثلاً، وأنّ التكريم المذكور لا يكون مع إرادة بيت الخشب والطين في الآية الشريفة، فلا جرم يكون المراد منه بيت النبوة الملازمة للعصمة على ما تقدّم بيانه في باب النبوة.

(١) ديوان الفرزدق: ١٥٥.

(٢) المستدرک (الحاكم) ٣: ٥٩٨، مجمع الزوائد ٦: ١٣٠، المعجم الكبير ٦: ٢١٣، الجامع

الصغير ٢: ٤٦٩٦/٥٢، كنز العمال ١١: ٦٩٠/٣٣٣٤٠.

ولذلك أنكر النبي صلى الله عليه وآله على أم سلمة كونها مع أولئك الأربعة المطهرة من أهل هذا البيت، ووعدّها بخير، وهي على ما هي عليه من شرف المقام^(١) وعظم المنزلة عند الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله، فكيف بغيرها ممن هو دونها في علو القدر والمنزلة. ثم بعد الغصّ عن كلّ ذلك لو عاند الخصم وأبى إلّا الجحود بدعوى ظهور البيت في المبنيّ منه بالخشب والطين وأمثالهما، فلا بدّ من كون المراد في الآية هو الغرفة الواحدة المختصّة به التي هي أشرف من غرف نساءه، حيث إنّ شرف المكان بالمكين، وإنّ البيت إنّما يطلق على الغرفة الواحدة فقط.

وعليه، فلا ينسب إلى تلك الغرفة المباركة إلّا من يكون أمسّ الناس به، حتّى يكون كنفسه المقدّسة، وكفى لهم بذلك فخراً وشرفاً، وكفى به دليلاً للمطلوب المدعى، فإنّه لا يكون أحد نازلاً منزلة تلك النفس القدسية، ولا مميّزاً عن سائر الناس بالاختصاص بغرفته المباركة، ولا أمسّ به من سائر الخلائق إلّا من يكون حاوياً لصفاته الجميلة، وخصاله الشريفة، ومنها ما رمنا إثباته لهم، وهو العصمة، وأنّهم لم يشاركهم في ذلك أحد غيرهم.

أمّا في العصمة: فبإجماع الفريقين، كما ذكرنا^(٢).
وأمّا في كونهم أمسّ بالنبي صلى الله عليه وآله وأقرب إليه، وأحبّ لديه من سائر الناس أجمعين؛ فلتظافر أحاديث المخالفين المنحرفين عنهم بذلك، فضلاً عن أحاديث الموالين لهم.

راجع في ذلك مسند ابن حنبل^(٣) وكتاب المرزباني، وصواعق ابن حجر^(٤) وغيرها، من موثقات القوم^(٥) تجد تواتر أحاديثهم بذلك.
ومنها: ما رواه ابن حجر: أنّ عليّاً احتج على أهل الشورى يوم السقيفة بقوله: «أنشدكم الله هل فيكم أحد أقرب إلى رسول الله في الرحم منّي، ومن جعله نفسه،

(١) انظر المستدرک (الحاكم) ٤: ١٦ ذكر أم المؤمنين أم سلمة. (٢) انظر ج ١ ص ٣٨١.

(٣) مسند أحمد ٤: ١٠٧ و٦: ٢٩٢. (٤) الصواعق المحرقة: ١٤١ فما بعد.

(٥) انظر صحيح مسلم ٤: ١٨٨٣ باب فضائل أهل البيت عليهم السلام.

وفي عليّ آية المباهلة أبدت على رغم العدى فضائله
نزّله منزلة النفس النبيّ فويل من آخره في الرتب

وابنيه ابنيه، ونساءه نساءه، غيري؟» قالوا: اللهم لا^(١).

وبالجملة، إنّ الآية المباركة المذكورة قد أشارت من وجوه شتى إلى فضائلهم وعصمتهم، بل بيّنت ذلك بكلّ وضوح: ﴿لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾^(٢).

بل «و» مثلها الآية الشريفة الثانية، فقد أجمع المفسّرون من الفريقين على أنّها نزلت «في عليّ» وزوجته ولديه عليّ^{عليه السلام} وهي «آية المباهلة» التي «أبدت على رغم العدى فضائله» على ما أشرنا إليه^(٣).

فترى أنّ سيّد الكائنات قد «نزّله منزلة النفس» منه، وهو «النبيّ» الأعظم^{عليه السلام}، بل وفي الصحاح من الأحاديث أنّه^{عليه السلام} جعله من نفسه كراسه من بدنه، وروحه التي بين جنبيه^(٤).

فكما أنّ كلّاً من الرأس والبدن لا يستقيم منفرداً، وكذا الروح والجسد، فكذا ذاك النوران النيران، فإنّهما من شجرة طيبة، أصلها ثابت وفرعها في السماء، وسائر الناس من شجر شتى، كما ورد ذلك أيضاً عنه^{عليه السلام} في موثّقات الأحاديث^(٥).

وهل يقاس بتلك الشجرة الميمونة المباركة الطيبة شيء؟ أو هل تضاهي نفس تلك النفس القدسيّة التي هي مرآة الربوبيّة؟

هيئات! ثمّ هيئات! أو هل يشكّ بعد ذلك في عصمة النفس الولويّة بعد اتّحادها مع النفس النبويّة^{عليه السلام} إلّا الجاهل الأعمى أو الجاحد الأطغى؟
«فويل» ثمّ ويل لكلّ من انحرف عن أحدهما، أو أنكر عصمة النبيّ^{عليه السلام}

(١) الصواعق المحرقة: ١٥٦. (٢) ق: ٣٧. (٣) راجع ص ٦٩.

(٤) العمدة (ابن البطريق): ٤٩٢/٢٩٦، المناقب (ابن شهر آشوب) ٢: ٢١٧ في الاختصاص

(٥) تقدّم تخريج مصادره في ج ١ ص ٦٠٣. بر رسول الله^{عليه السلام}.

بإنكار عصمة «من» هو نفسه وروحه، أو قدّم عليه بعد النبيّ أولئك الثلاثة الأجانب، و «آخره» عنهم في منصب الخلافة، ومسند الولاية والرعاية، و «في الرتب» السامية المقررة لمقام الرسالة والإمامة، ويا ويحكم! في اجترائهم بذلك على الله تعالى ورسوله ﷺ ﴿وسيعلم الذين ظلموا﴾ آل محمد ﷺ حقهم، وغضبوا ميراثهم، وهتكوا حجابهم، وأزالوهم عن مقام نبيّهم، وعن مراتبهم الذي ربّهم الله فيها ﴿أيّ منقلب ينقلبون﴾^(١).

﴿ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون﴾^(٢) و ﴿إنّا لله وإنا إليه راجعون﴾^(٣).

وقد ثبت لك بكلّ ما ذكر عصمة ذلك الوليّ المطلق، والوصيّ بالحقّ ﷺ وإمامته وخلافته بلا فصل عن النبيّ الأعظم ﷺ ووجوب الاقتداء به، دون غيره بعد النبيّ على ما رواه الرازي الحنفي في تفسيره عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «من اقتدى بعليّ بن أبي طالب فقد اهتدى»^(٤).

وكذا الشيخ الآلوسي في كتابه روح المعاني روى عنه ﷺ: «من اقتدى في دينه بعليّ فقد اهتدى»^(٥).

ثمّ لا شبهة ولا خلاف عندنا أنّه قد انتقلت الإمامة من بعده بجميع شؤونها وشرائطها الرفيعة إلى ولديه السبطين الشهيدين، سيّدي شباب أهل الجنّة، كما لا شبهة في خلافتهم عن جدّهما بعد أبيهما.

وقد وُلد المجتبي عليه السلام في مدينة النبيّ ﷺ منتصف شهر الصيام^(٦) من السنة الثالثة من الهجرة المباركة، وهي سنة وقعة بدر الكبرى، وانتقلت إليه الإمامة وهو ابن خمس وثلاثين سنة بعد شهادة أبيه.

وقُبض شهيداً بالسّم، على يد زوجته الملعونة، جعدة بنت الأشعث، وكانت

(١) الشعراء: ٢٢٧. (٢) إبراهيم: ٤٢. (٣) البقرة: ١٥٦.

(٤) التفسير الكبير ١: ٢٠٥. (٥) تفسير روح المعاني ١: ٤٦ مباحث تتعلّق بالبسملة.

(٦) انظر الإرشاد (المفيد) ٢: ٥.

ورابع الأئمة الكرام نجل الحسين أزهد الأنام

أُمّها أخت الخليفة أبي بكر بن أبي قحافة، وكان السّم من معاوية بن أبي سفيان، وكانت شهادة الإمام في ثامن وعشرين صفر من سنة خمسين من الهجرة، عن عمر سبع وخمسين سنة، أو ثمان وخمسين سنة في المدينة المنورة، ودُفن في البقيع الغرقد^(١).

وأما الحسين عليه السلام فكانت ولادته أيضاً في المدينة النبوية بعد أخيه الحسن عليه السلام بأشهر يسيرة، وكانت مدّة حملها ستّة أشهر^(٢) كعيسى المسيح، ويحيى بن زكريّا. وكان ذلك في ثالث شعبان، أو في الخامس منه، من السنة الرابعة من الهجرة المباركة، وفيها وقعت غزوة الخندق، وكان رضاعه من ريق جدّه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وبذلك صارت الإمامة في ذريّته دون ذريّة أخيه الحسن عليه السلام.

ثمّ استشهد عليه السلام مع ولده وأقاربه وأصحابه، بأرض كربلاء من العراق في سنة ستّين من الهجرة، في العاشر من محرّم، على أيدي بني أميّة جنود يزيد بن معاوية وابن زياد.

وكان له من العمر عند شهادته ستّاً وخمسين سنة وأشهرًا.

[إمامة زين العابدين عليّ بن الحسين عليه السلام]

ثمّ اعلم أنّ الخليفة بالحقّ من بعدهم هو سادس الحجج المعصومين «ورابع الأئمة الكرام» المسمّى باسم جدّه عليّ عليه السلام والملقّب بالسّجاد وزين العابدين. وهو «نجل الحسين» وابنه من صلبه، وقد اعترف المؤالف والمخالف بمراتب فضله^(٣) ونسكه، وعباداته، وزهده، حتّى أقرّ الكلّ أنّه «أزهد الأنام» طرّاً، لا يُقاس

(١) انظر تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٩٤، الإرشاد (المفيد): ٢: ١٩.

(٢) انظر مثير الأحزان (ابن نما): ٧، بحار الأنوار ٤٤: ٢٠٢.

(٣) الفصول المهمة (ابن الصباغ): ٢٠٣ فما بعد، الإرشاد (المفيد): ٢: ١٤٠ - ١٥٤.

من نسخت فضل الورى فضيلته وعلمه وهذه صحيفته

به أحد في كثرة بكائه، وخضوعه في صلاته وطاعاته، في ليله ونهاره، وشدة اجتهاده في مناجاة ربه، صائماً نهاره، قائماً ليله مدة حياته، حتى أنه لم يفرش له فراش لنومه في الليل^(١) ولم يُقدّم له طعام في النهار أصلاً، وربما كان يظلّ في سجدة واحدة من الغداة إلى الزوال^(٢) ويبل موضع سجوده من دموع عينيه، كالطين، ولسعت حية إصبع رجله في سجده، فلم يلتفت إليها، ولم ينصرف عما هو عليه، وعندئذٍ سمع نداءً من السماء: أنت زين العابدين حقاً، وسيّد الساجدين صدقاً^(٣). وقد ورد كلّ ذلك في الأحاديث الصحيحة.

وبالجملة، فهو «مَنْ» قد «نسخت فضل الورى» بأجمعهم «فضيلته» بحيث أنسى ذكر الأولين، وأتعب الآخرين في مكارم أخلاقه، ومحامد صفاته. «و» فيما برز من «علمه» في أجوبة معضلات المسائل، وحلّ صعاب المشاكل، ودفع شبهات المنافقين، ونقض حجج الملحدين، على ما هو مسطور في الكتب المطوّلة من المتقدّمين والمتأخّرين بما يضيّق المقام عن الإشارة إليها^(٤) فضلاً عن ذكر تفاصيلها. وكذا ما ظهر من معاجزه وكراماته، وما وجد في كلماته وأدعيته وصنوف مناجاته من الفصاحة والبلاغة، وعلوّ المضامين، وسلاسة العبارة التي أخرجت البلغاء، وأبهرت الفصحاء، ووضعت تيّر المذلة على أعناق الأدباء.

فراجع كلماته وبياناته في الحكمة والأدب المتمسك بها بين الطوائف والملل، وخاصة وجوه أكارم العرب «وهذه صحيفته» المنتشرة بينهم، المشهورة بالصحيفة

(١) المناقب (ابن شهر آشوب) ٤: ١٥٥ في صومه وحجّه ﷺ، بحار الأنوار ٤٦: ٦٣.

(٢) لم نعر بهذا النصّ ولكن انظر الفصول المهمة: ٢٠٢.

(٣) كشف الغمّة ٢: ٢٨٦، بحار الأنوار ٤٦: ٥.

(٤) انظر بعض ما ورد في فضائله ومكارم أخلاقه في الصواعق المحرقة: ٢٠٠، حلية الأولياء

٣: ١٣٢ فمابعد، تذكرة الخواص: ٣٢٥، كشف الغمّة ٢: ٨٣، المناقب (ابن شهر آشوب) ٤: ١٣٢.

نصّ على الأمر له من سبقه والحنفي ارتاب ثم صدّقه

السجّادية، والملقبة بزبور أهل البيت، وإذا راجعتها وجدتها على نهج كلمات جدّه أمير المؤمنين عليه السلام وأدعيته في كونها دون كلام الخالق تعالى، ولكنها فوق كلام المخلوقين، فصلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين وذريّته وأبنائه المعصومين. وأنه قد ثبتت خلافته وإمامته بعد أبيه الحسين، السبط الشهيد عليه السلام بالنصوص الجليّة عليه، من الأئمّة الطاهرين قبله خلفاً عن سلف، تنتهي إلى جدّه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، عن اللوح، عن القلم، عن الله تعالى.

فإنّه قد «نصّ على الأمر له من سبقه» من أولئك الكرام، على ما في صحاح الأحاديث، وموثّقات الأخبار.

فراجع في ذلك أواخر كتاب غاية المرام^(١) والجزء الحادي عشر من بحار الأنوار^(٢) وغير ذلك من كتب الأحاديث الكثيرة^(٣) تجد فيها روايات شتّى من علماء الجمهور بطرقهم العديدة، فضلاً عن علماء الإماميّة، ورواياتهم الصحيحة، أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «إنّ خلفائي من بعدي اثنا عشر، وكلّهم من قریش، أولهم عليّ بن أبي طالب، وبعده ابنه الحسان، وبعدهم عليّ بن الحسين عليه السلام»^(٤) ثم عدّ الآخرين منهم إلى الحجّة المهدي عليه السلام.

«و» يشهد لذلك ما صحّ أيضاً في كتب الفريقين، من أن «الحنفي» وهو عمّه من أبيه، واسمه: محمّد بن الحنفية «ارتاب» في إمامته، وعارضه في ذلك مدّعياً لنفسه الإمامة، إلى أن رضي بالمحاكمة إلى الحجر الأسود، والتسليم عليه، فأثبما أجابه الحجر وردّ عليه التحية، يكون هو الإمام، فسبق الحنفي إلى الحجر وتقدّم إليه بالتحية الكاملة، ولم يسمع منه شيئاً.

«ثم» لما تقدّم إليه السجّاد، وسأله عن الإمام بعد أبيه الحسين عليه السلام، اهتزّ

(٢) بحار الأنوار ٤٦: ١٧ - ٢٠.

(١) غاية المرام ١٥٥ - ١٨٧.

(٤) انظر كشف الغمّة ٢: ٥٠٥ - ٥١١.

(٣) كشف الغمّة ٢: ٨٣ - ٨٥.

الحجر بحيث كاد أن ينقلع من موضعه، وسمع الحاضرون منه كلاماً طلقاً ذلقاً بلسان عربي مبين، ينادي مخاطباً له: أشهد أنّ الوصاية والإمامة بعد الحسين بن فاطمة بنت محمد ﷺ مختصة بك، فدهش السامعون بذلك، وخَرَّ ابن الحنفية على الأرض، وقَبَّل رجل ابن أخيه، وخضع له، و«صدّقه» في دعوى الإمامة^(١). وقد روى كثير من علماء الجمهور عن رسول الله ﷺ النصّ على إمامة الأئمة التسعة من ذرية الحسين عليه السلام واحداً بعد واحد، إلى الحجة المهدي عليه السلام الذي هو خاتم الأوصياء.

وفي بعض تلك الأحاديث أنّه ﷺ سَمَّاهم واحداً بعد واحد: فقد روى ذلك صدر أئمة القوم، وأخطب خطبائهم، وهو خطيب خوارزم، أبو المؤيد موفق بن أحمد المكي، من أعيان علمائهم في كتاب الفضائل، بإسناده عن أبي سلمى، عن رسول الله ﷺ في حديثٍ طويلٍ أنّه ﷺ قال: «رأيت ليلة المعراج عن يمين العرش أشباح عليّ، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعليّ بن الحسين، ومحمد بن عليّ، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعليّ بن موسى، ومحمد بن عليّ، وعليّ بن محمد، والحسن بن عليّ، والمهديّ بن الحسن في ضحاح^(٢) من نور، وقيام يصلّون، وأنّ الله تعالى أوحى إليه ﷺ أنّه خلقهم من نوره، وعرض ولايتهم على أهل السموات والأرض، فمن قبلها كان من المؤمنين، ومن جحدها كان من الكافرين»^(٣) الحديث.

وروى ما يقرب منه أيضاً بطريقٍ آخر، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام^(٤). وروى أيضاً إبراهيم بن محمد الحمويني، وهو أيضاً من أعيان علمائهم في

(١) الكافي (الكليني) ١: ٥/٣٤٨، دلائل الإمامة (محمد بن جرير الطبري): ٢٠٧، الهداية الكبرى (الخصيبي): ٢٢٠.

(٢) الضحاح في الأصل: ما رقّ من الماء على وجه الأرض ما يبلغ الكعبين، فاستعاره للنار، النهاية (ابن الأثير) ٣: ٧٥ (صحح).

(٣ و٤) مقتل الحسين (الخوارزمي) ١: ٩٦ و٩٢ و٩٤.

كتابه: فرائد السمطين، مضمون ذلك بطرقٍ عديدة، عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وعن عبدالله بن عباس، وعن أبي سلمى، وغيرهم، عن رسول الله ﷺ^(١).

وروى الزهري عن ابن عتبة نصّ الحسين السبط عليه السلام على ابنه هذا بالإمامة والخلافة من بعده، وأنه أبو الأئمة^(٢).

مضافاً إلى متواترات أحاديث الإمامية في ذلك^(٣) وإجماعهم عليه. وأنه وُلد بالمدينة في تاسع شعبان سنة ثمان وثلاثين من الهجرة، بأيام خلافة جدّه أمير المؤمنين عليه السلام، وأقام معه سنتين، ثم مع عمّه المجتبي عليه السلام عشر سنين، ثم مع أبيه الحسين عليه السلام أيضاً عشر سنين، وأقام بعد شهادة أبيه إماماً على المشهور أربعاً وثلاثين سنة، فكانت مدّة حياته عليه السلام ستّاً وخمسين سنة أو سبعاً وخمسين. ثم استشهد في المدينة في خامس وعشرين محرّم، سنة خمس وتسعين بالسّمّ الناقع بأمرٍ من عبدالملك بن مروان، لعنه الله^(٤) وكانت أمّه الكريمة، جهان شاه، بنت يزدجرد، آخر ملوك الفرس، وهو حفيد هُرْمُز بن كسرى، أنوشيروان، فإنّها لما جيء بها من بلاد الفرس إلى مدينة النبي ﷺ أسيرة في أيّام عمر، وأتوا بها إلى المسجد بين الجموع، وعرضوا عليها الزواج بمن شاءت، قامت وجالت بينهم حتّى وقفت على الحسين عليه السلام، ووضعت يدها على منكبه، فزوّجها أمير المؤمنين عليه السلام منه، وقال له: «احتفظ بها، وأحسن إليها، فستلد لك خير أهل الأرض في زمانه بعدك، وهي أمّ الأوصياء الذرية الطيبة» فولدت عليّاً زين العابدين عليه السلام^(٥).

(١) فرائد السمطين ٢: ٣١٢/٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٧١/٣١٩ و ٥٧٢/٣٢١.

(٢) لم نعر على هذا النصّ.

(٣) الإرشاد (المفيد) ٢: ١٣٨، الكافي (الكليني) ١: ٢٤٢/٣، إعلام الوري ١: ٤٨٢ - ٤٨٤.

(٤) الفصول المهمة (ابن الصباغ): ٢٠٨، تذكرة الخواص: ١٨٧، بحار الأنوار ٤٦: ١٥٣ وفي

الكل: سمّه الوليد بن عبدالملك وفي مصباح الكفعمي: سمّه هشام بن عبدالملك.

(٥) الخرائج والجرائح ٢: ٧٥١، بحار الأنوار ٤٦: ١٠.

والخامس ابنه الذي بالباقر لقّبه طاهها كما عن جابر

ولقّب بابن الخيرتين لقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ خَيْرَتَيْنِ، فَخَيْرَتَهُ مِنَ الْعَرَبِ قَرِيشٌ، وَمِنْ الْعَجَمِ الْفَرَسُ»^(١). وإليه الإشارة في قصيدة الفرزدق فيه عليه السلام: وَإِنْ غَلَاماً بَيْنَ كَسْرَى وَهَاشِمٍ لِأَكْرَمَ مَنْ نِيطَتْ^(٢) عَلَيْهِ التَّمَائِمُ^(٣) (٤)

[إمامة محمد بن عليّ الباقر عليه السلام]

ثمّ بعد شهادته عليه السلام انتقل الأمر إلى سابع المعصومين «و» هو «الخامس» من خلفاء رسول الله ﷺ، وهو نجل السجّاد عليه السلام، و «ابنه الذي» اشتهر لدى العامّ والخاصّ «بالباقر» وذلك لقب «لقّبه» به النبي «طاهها» جدّه ﷺ قبل ولادته. «كما» روي ذلك «عن جابر» الأنصاري الذي قال له النبي ﷺ: «إِنَّكَ تَعِيشُ حَتَّى تَدْرِكَ خَامِسَ خُلَفَائِي ابْنَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، اسْمُهُ اسْمِي، وَهُوَ الْبَاقِرُ، يَبْقِرُ الْعِلْمَ بَقْرًا» أي: يشقّ بحار العلم شقاً، ثمّ قال ﷺ: «فَإِذَا لَقِيتَهُ فَاقْرَأْهُ مِنْي السَّلَامَ»^(٥).

وعاش جابر هذا على ما أخبره النبي ﷺ حَتَّى لَقِيَ هَذَا الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَلَغَهُ سَلَامُ جَدِّهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَدَّ التَّحِيَّةَ وَالسَّلَامَ عَلَى جَدِّهِ الْأَعْظَمِ ﷺ^(٦).

-
- (١) أسد الغابة ٣: ٢٣٤/٢٩٤ ففيه الرواية فقط، بحار الأنوار ٤٦: ٨.
 (٢) ناط الشيء ينوط نوطاً: علّقه، مجمع البحرين (الطريحي) ٤: ٢٧٧.
 (٣) التمايم: جمع التميمة: خرزات كانت العرب تعلّقها على أولادهم يتّقون بها العين على زعمهم، مجمع البحرين (الطريحي) ٦: ٢٢.
 (٤) نسبه إلى أبي الأسود الدئلي في مجمع البحرين (الطريحي) ٦: ٢٢.
 (٥) علل الشرائع ١: ٢٣٣/باب ١٦٨، أمالي الصدوق: ٩/٢٨٩ المجلس السادس والخمسون، الإرشاد (المفيد) ٢: ١٥٩، ينابيع المودة (القندوزي) ٣: ٣٩٩، كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) ١: ٢٥٣/٣، بحار الأنوار ٣٦: ٢٥٠.

محمّد فاق الورى في فضله مَن عقت أمّ الورى من مثله
نصّ عليه مَن عليه سبقا وقد كفّك فعله مصدّقا

وكان اسمه على اسمه «محمّد» وخصاله كخصاله الحميدة حرفاً بحرف، ولذا «فاق الورى» بأجمعهم بعصره وزمانه «في فضله» ومكارمه، وعلومه، ومعاجزه، كما فاق جدّه الخاتم عليه السلام في كلّ ذلك جميع العالمين، وبذلك صحّ أن يقال: **إنّه عليه السلام** «مَن عقت أمّ الورى من» توليد «مثله» في أيّامه، كما عقت من توليد مثل ذلك النبيّ الأكرم جدّه عليه السلام.

وقد برز منه عليه السلام من أنواع العلوم في الفقه، والحكمة، والكلام، وغيرها، ما ملأ الخافقين، ولذلك انتشرت جُلّ الأحكام الشرعية - لو لم نقل كلّها - منه عليه السلام ومن ابنه الصادق عليه السلام وذلك لما صادف لهما في عصرهما من الفسحة عن التقيّة، من جهة اشتغال الفريقين المعادين لأهل البيت - وهم بنو أميّة وبنو العبّاس - بالحرب بينهم على المُلْك والسلطنة.

ولذلك خصّ عليه السلام باللقب المذكور دون آبائه وأبنائه المعصومين، مع استوائهم في العلم والفضل وسائر المكارم، واشتراك جميعهم في النور والروح والطينة، وقد انتقلت إليه الخلافة بعد أبيه عليه السلام بالنصوص الكثيرة من جدّه النبيّ عليه السلام ومن آبائه الطاهرين، على ما في أحاديث الفريقين.

منها: ما أشرنا إليه من الأحاديث المأثورة عن رسول الله عليه السلام في شأن أبيه عليه السلام فإنّه مشتملة على ذكره وذكر أبنائه الطيّبين إلى المهديّ الخاتم من طرق الإماميّة. ومنها: ما «نصّ عليه» خاصّة «مَن عليه سبقا» وهو الإمام الرابع السجّاد عليه السلام في أحاديث كثيرة (*) «وقد كفّك» برهاناً على إمامته بعد النصوص والأحاديث

* منها: رواية أبي خالد عن السجّاد عليه السلام أنّه قال: «محمّد ابني، يبقّر العلم بقرّاً» (١).

ما برز منه من معاجزه المبطورة في الكتب المطولة مما لا يسعها المقام، فإنّ ما «فعله» منها بعد ثبوتها بالشهرة المستفيضة بل بالتواتر المعنوي يكفي لذي العينين «مصدّقاً» لخلافته وإمامته، وإن فرض إنكار تواتر أحاديثه.

فراجع في كلا الأمرين الجزء الحادي عشر من البحار^(١) وكتاب مدينة المعاجز^(٢) وأواخر غاية المرام^(٣) وغيرها^(٤) من كتب الأحاديث والتواريخ. وقد انتقلت إليه الإمامة بعد أبيه وهو ابن ثمان وثلاثين سنة، وكانت مدة إمامته تسع عشرة سنة.

ثمّ استشهد في المدينة المنورة عن عمر سبع وخمسين سنة بسمّ دسّه إليه إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان على ما قيل^(٥) في أيام سلطنة هشام ابن عبد الملك وبأمره، وذلك في سابع ذي الحجة الحرام سنة أربع عشرة ومائة،

ومنها: رواية عثمان بن خالد عنه أيضاً، أنّه جمع أولاده في مرض الموت، وأوصى إلى ابنه محمّد، ولقّبهُ بالباقر، وجعل أمرهم إليه^(٦).

ومنها: رواية مالك بن أعين، أنّه قال لابنه محمّد: «بُنِيَ إني جعلتك خليفتي من بعدي» إلى قوله: «فاحمد الله على ذلك واشكره»^(٧).

ومنها: رواية الزهري، أنّه سأل السجّاد وقال له فيما قال: «فإلى من نخلف بعدك؟» فأشار إلى ابنه محمّد، وقال: «إلى ابني هذا، إنّه وصيّ ووارثي، وعيبة علمي، معدن العلم، وباقر العلم». فقال الزهري: يا بن رسول الله هلاً أوصيت إلى أكبر أولادك؟ فقال: «يا أبا عبد الله ليست الإمامة بالصغر والكبر، هكذا عهد إلينا رسول الله، وهكذا وجدناه في الصحيفة واللوح، اثني عشر أسامي مكتوبة بإمامتهم، وأسامي آبائهم وأمّهاتهم، ويخرج من صلب ابني محمّد سبعة من الأوصياء، فيهم المهدي»^(٨).

إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة الموثقة المأثورة في ذلك، فراجع مظانّها.

(١) بحار الأنوار ٤٦: ٢٢١ - ٢٨٦.

(٢) غاية المرام ٧: ١٧٥ الباب الثالث والأربعون والمائة.

(٣) كشف الغمّة ٢: ١٢٥، المناقب (ابن شهر آشوب) ٢: ٢٠٦ فما بعد.

(٤) الاعتقادات (للصديق المطبوع مع مصنّفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٨.

(٥) ٦ - ٨ كفاية الأثر (الخزاز): ٢٣٩ - ٢٤٢، بحار الأنوار ٤٦: ٢٣٠ - ٢٣٢.

(٢) مدينة المعاجز ٥: ٥ فما بعد.

وسادس الأئمة الأكابر جعفر الصادق نجل الباقر

ودفن في البقيع بظهر أبيه زين العابدين، وإن اختلف في تاريخ شهادته.
وكان له من الأولاد سبعة، والذكور منهم خمسة: جعفر الصادق وعبدالله من أم فروة بنت قاسم بن محمد بن أبي بكر وإبراهيم وعبيدالله من أم أخرى وعليّ وزينب وأم سلمة من أمّ ثالثة^(١).

[إمامة جعفر بن محمد الصادق عليه السلام]

ثم انتقلت الإمامة منه بعد شهادته إلى نجله الكريم، وهو ثامن الحجج الطاهرين «وسادس الأئمة الأكابر» المعصومين، واسمه الشريف: «جعفر» ولقبه المبارك «الصادق» وهو كما ذكرنا «نجل الباقر» وابنه من صلبه.

وقد اختصّ باللقب المذكور تمييزاً له عن ابن الإمام العاشر الهادي، وهو جعفر بن عليّ، المشتهر بالكذب، أو إشارة إلى كذب المخترعين للمذاهب الفاسدة المتسعين باسم الأئمة، وفي مقدّماتهم: نعمان، المعاصر له، المكتى بأبي حنيفة. وكيف كان فهذا الإمام الصادق قد انتقلت إليه الإمامة بعد شهادة أبيه وهو ابن واحد وثلاثين سنة، وكانت مدة إمامته أربعاً وثلاثين سنة.

ثم استشهد أيضاً في المدينة المنورة بسمّ دسّه إليه المنصور الملك العبّاسي في سنة ثمان وأربعين ومائة في ٢٥ شوال على ما قيل^(٢) أو في ١٥ رجب، عن عمر خمس وستين.

وكان له عشرة أولاد، والذكور منهم سبعة، أكبرهم: إسماعيل، ثم عبدالله وموسى وإسحاق ومحمد وعبّاس وعليّ.

(١) الفصول المهمة (ابن الصباغ): ٢٢١.

(٢) الاعتقادات (للصدوق المطبوع مع مصنفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٨.

والإناث أمّ فروة، وفاطمة، وأسماء.

وقد وردت نصوص على إمامته بطرقٍ شتى من أبيه الباقر عليه السلام، مضافاً إلى ما تقدّمت الإشارة إليه من نصوص جدّه رسول الله عليه.

منها: ما عن محمد بن مسلم في حديثٍ له، أنّ الباقر عليه السلام قال له: «يا محمد هذا» وأشار إلى ابنه الصادق «إمامك بعدي، فاقتد به، واقتبس من علمه، والله إنّه لهُو الصادق الذي وصفه لنا رسول الله، أنّ شيعة منصورون في الدنيا والآخرة، وأعداءه ملعونون على لسان كلّ نبيٍّ»^(١).

وقريب منه روايات صحيحة أخرى عن ثقات، كهمام^(٢) وأبي الصباح الكناني^(٣) وأبان بن تغلب^(٤) وغيرهم
فراجع كتب الأحاديث، كالبحار^(٥) وغيره^(٦).

وبالجملة، فهو الذي ينتسب إليه مذهب الإماميّة الاثني عشرية. حيث إنّ المذاهب المخترعة المخالفة ابتدعت في عصره، وازدادت شيئاً فشيئاً إلى ما ينوف على سبعين، وتفرّقت المذاهب مختلفين، حتّى أشرف أصل الشرع على الاضمحلال والاندراس، وكاد دين النبي ﷺ ومذهب الحقّ أن ينقلع من أصله وأساسه، وطالت ألسنة الأغيار بالاستهزاء به، فالتجأ بعض ملوك العبّاسيين يومئذٍ إلى إيقافهم على المذاهب الأربعة المعروفة، وأجبر المسلمين في أقطار الأرض باتّباعها، ورفض غيرها، وبذلك سمّوا غيرهم روافض.

وعندئذٍ انحاز الفرقة المحقّة الإماميّة إلى إمامهم الصادق، وسمّوا أنفسهم جعفرية، في قبال تلك المذاهب الأربعة.

(١) (٢) كفاية الأثر (القمي): ٢٥٣ و ٢٥٤، بحار الأنوار ٤٧: ١٥.

(٣) الإرشاد (المفيد) ٢: ١٨٠، بحار الأنوار ٤٧: ١٢.

(٤) لم نعر عليه عن أبان بن تغلب وروى عن أبان في بحار الأنوار ٤٧: ١٣.

(٥) بحار الأنوار ٤٧: ١٢ باب ٣.

(٦) الكافي (الكليني) ١: ٣٠٦، إعلام الوری (الطبرسي) ١: ١٧٥.

بَثَّ العلوم فرعها وأصلها وكم وكم من شبهات حلّها

ولا شبهة أنّ مذهب ذلك الإمام الصادق هو بعينه مذهب آبائه الطاهرين، وطريقته طريقة جدّه سيّد المرسلين، من غير فرقٍ ولا اختلافٍ بينهم وبين المعصومين ذرّيّتهم في شيء من الأحكام والفتاوى والمذهب والطريقة والقضايا وغيرها أصلاً، ولا بمقدار شعرة، بل كلّهم نور واحد، وكلامهم واحد، ورأيهم واحد، كما أنّ الحقّ الواقعي عند الله في جميعها واحد، والربّ واحد، والدين واحد.

ولا يعقل في شيء منها التعدّد والزيادة إلى الاثنين، فضلاً عن الأربعة، خصوصاً مع كونها مبتدعة مخترعة، وأنّ هذا الإمام الحقّ المبين، والمبين للحقّ اليقين من المذهب والدين، هو الذي فسح له الدهر نشر الفضائل، وتعليم الفواضل، ومكارم الأخلاق، ومحاسن الآداب لعامة البرايا، فعلم الناس الأحكام، و«بَثَّ العلوم» بأصنافها «فرعها وأصلها» بين الأنام.

وذلك لما أشرنا إليه من اشتغال ملوك عصره من العباسيّين والأمويّين بأنفسهم، وقيام الحروب الدامية بينهم، والتهالؤهم بذلك عن التعرّض للإمامين الباقرين الصادقين، ولذلك بذل هذا الإمام الناطق بالحقّ جهده في تعليم الناس، وتربيتهم، ولقّب بينهم بشيخ الأئمة.

والمعروف أنّه كان يحضر مجلس تدريسه وتحت منبر تعليمه أربعمئة نسمة من فحول العلماء^(١) وفيهم أبو حنيفة، أوّل أئمة مذاهب القوم، ولم يزل يتلمذ عنده ويتعلّم لديه حتّى غلب عليه الطمع، وحُبّ الجاه والرئاسة، واغترّ بمواعيد بعض ملوك المخالفين في عصره، وانحرف عن الإمام، وابتدع مذهباً لنفسه، معارضاً لمذهب الحقّ.

(١) قال المفيد في الإرشاد ٢: ١٧٩: قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجلٍ. وكذا قال ابن شهر آشوب في مناقبه ٤: ٢٤٧ في علمه عليه السلام.

ناهيك منها ما روى المفضل فانظر وأمعن نظراً لو تعقل

وإن شئت أن تشم رائحةً من عبقرية ذلك الإمام الصادق فراجع كتب الأحاديث والتفسير^(١) تجد العجب العجيب من بياناته الشريفة في علوم شتى، ثم احتجاجاته المفحمة للخصماء الألداء، وأصحاب الأديان، فترى كم من علوم غامضة قد بينتها «وكم» من قضايا مشككة عويصة قد أوضح الحكم فيها «وكم من شبهات» مضلة ذات عقد صعبة الانحلال قد «حلّها» حتى أبهر الكلّ، وحيّر العقول، وأدهش أولي الألباب، واعترف بفضله المخالف والمؤالف، وخضع له القريب والبعيد، وأرغم بذلك أنف الحسود العنيد.

وقال في شأنه أبو حنيفة: والله ما رأت عيني ولا عين بصير، ولا سمعت أذني ولا أذن سامع بأفقه ولا أعلم من جعفر بن محمد^(٢).

راجع في ذلك كله ما رواه العلامة المجلسي^(٣) وغيره من فطاحل العلماء، من طرق الفريقين، ويكفيك من المعرفة ببعض علومه، و«ناهيك منها» ومن إطالة الكلام في بيان فضائله وفواضله والغوص في بحار علومه «ما روى المفضل» بن عمر أحد تلاميذه عنه، في الحديث الطويل المشتهر بتوحيد المفضل في عجائب خلقه الموجودات بأنواعها وأصنافها من الحيوانات والنباتات والجمادات. وقد تقدّم ذكر بعضها في الباب الأول من الكتاب.

«فانظر» في تمام الحديث المذكور في كثير من الكتب المطوّلة، ومنها البحار^(٤) «وأمعن» فيه «نظراً» وأعجب وتأمل في دقائق معانيه، وفصاحة بيانه،

(١) انظر كشف الغمّة ٢: ١٥٧ - ١٧٩، الإرشاد (المفيد) ٢: ١٨٣ - ٢٠٨، بحار الأنوار ٤٧: ١٣٦. فما بعد، الفصول المهمة (ابن الصباغ): ٢٢٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ١: ١٦٦ بتفاوت، سير أعلام النبلاء ٦: ٢٥٧.

(٣) بحار الأنوار ٤٧: ١٦٢ فما بعد، الفصول المهمة (ابن الصباغ) ٢٢٤.

(٤) بحار الأنوار ٣: ٥٧.

والسابع الكاظم من فيه بدا لله ما جاز له من البدا

وبلاغة جُملته، وسلاسة عباراته، ولطافة كلماته، وسائر رموزه وإشارات «لو» كنت «تعقل» شيئاً من ذلك، ومن المعارف والحكم والأخلاق والشمس. ثم أضف إلى ذلك كله ما ظهر منه من معجزاته وكراماته الكثيرة التي لا يسع المقام الإشارة إليها، فضلاً عن إحصائها وبيان كل منها، فراجع فيها كتب الأحاديث والتواريخ المطوّلة^(١).

[إمامة موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام]

ثم إنّهُ انتقلت الإمامة عنه بعد شهادته إلى ابنه موسى عليه السلام، وهو تاسع المعصومين «والسابع» من خلفاء جدّه خاتم النبيين ﷺ، ولقبه «الكاظم» وكنيته أبو الحسن الثاني، وأبو إبراهيم.

وهو «من فيه بدا» ما كان مكنوناً «لله» تعالى، وكان مخزوناً في علمه القديم الأزلي، ولم يعلم به الناس، وهو انتقال الإمامة إليه دون أخيه الأكبر الثقة إسماعيل، الذي كان المتعين لديهم أنّه سينتقل إليه الأمر بعد أبيه الصادق، وذلك لشدة ورعه وتّقاه وعلمه وفضله وقرب منزلته من أبيه، إلى أن توقّاه الله تعالى في حياة أبيه، دفعاً للتوهم، وأظهر للخلق ما كان مخزوناً لديه تعالى من إمامة هذا الإمام الكاظم.

وهذا هو «ما جاز له» تعالى لدى الإماميّة «من» قسمي «البدا»^(٢) لا ما توهمه بعض المخالفين، ونسب القول به إلى الشيعة الإماميّة، وطعن عليهم بذلك أشدّ الطعن، بل نسبهم بذلك إلى الكفر، وهو أولى منهم بذلك، فزعم المخالف الأعمى أنّهم يقولون بتبدّل ما جرى في علمه الأزلي، وعدوله عنه إلى غيره،

(١) الإرشاد (المفيد) ٢: ١٩٣، بحار الأنوار ٤٧: ٦٣ - ١٦١.

(٢) كنز الفوائد (الكرجكي) ١: ٢٢٧، وأصل الشيعة وأصولها (كاشف الغطاء): ٣١٣.

وندامتة عما قدّره أولاً لظهور الخطأ له في ذلك، والعياذ بالله أو لانكشاف مصلحة مزاحمة لمصلحة ما رآه وقدّره قديماً، بحيث حصل العلم له بالمصلحة المتأخرة المعادلة للأولى، أو الأقوى منها بعد خفائها عليه.

وإنّ من الواضح أنّ كلّ ذلك كفر لا ينسب إلى أدنى مسلم، فضلاً عن الفرقة المحقّة الإماميّة؛ لاستلزامه نسبة الجهل أو الغفلة أو العتب إليه تعالى، أو ما هو أعظم من ذلك، وهو نسبة تغيير الذات المقدّسة بتغيير علمه المتّحدة لها، ونعوذ بالله من القول بشيء منها.

وقد تقدّم نظير ذلك اعتراضاً وجواباً في النسخ في باب النبوة، فراجع^(١) وكلاهما من وادٍ واحد، غير أنّ النسخ إنّما هو في التشريعات، والبداء يكون في التكوينيّات.

وبالجملة، فلا وحشة في نسبة البداء إليه تعالى بالمعنى الذي ذكرنا، وهو إيدأؤه تعالى لخليقته ما علمه أولاً، وكتمه عنهم لمصالح شتّى، منها: امتحان العباد، وتميّز الخبيث من الطيّب كما في وعده تعالى لكليمه ﷺ ثلاثين ليلة؛ لاختلافه بالمناجاة معه في جبل طور، ثمّ إتمامها بعشر ليالٍ آخر، كما قال تعالى: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتمّ ميقات ربّه أربعين ليلة﴾^(٢).

وبذلك ارتدّ جمع كثير من أمته، ورجع الخبيث منهم إلى الكفر؛ لما علم تعالى فيهم من كون إيمانهم مستعاراً يزول بأدنى توهّم وزلّة، وتثبت الآخرون المستقرّ إيمانهم.

وكذا الأمر فيما نحن فيه، فإنّه بعد ما وهب إسماعيل للإمام الصادق ﷺ، وهو أكبر ولده، وجمع له فضيلتي العلم والتقوى، وشدة حبّ الإمام ﷺ له أرخى العنان لأصحاب الإمام، حتّى ظنّوا وأيقنوا بكونه الخليفة عن أبيه بعده، وأخفى الله تعالى علمه بعدم ذلك عنهم إلى أن أظهر ذلك لهم بموت إسماعيل أيام أبيه، وعرفهم بأنّ

علمه القديم كان متعلّقاً بخلافة موسى عن أبيه، فعدل المؤمنون المطيعون عمّا كانوا يعتقدون إلى الاعتقاد بموسى، وأقام بعضهم على النقيض والضلّال والاعتقاد بإمامة إسماعيل.

وربما تكون هناك مصالح مهمّة أخرى في كتمان التكوينيّات الواقعيّة، خيراً كانت أو شراً، ولعلّ منها التحريض والحثّ على الدعاء، والصدقة، وصلة الرحم، وسائر الطاعات؛ دفعاً لما هو قابل للمحو، وتبديله بما هو قابل للإثبات بعد العدم، على ما أشار تعالى إليه بقوله سبحانه: ﴿يُمَحِّوْهُمَا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾^(١).

ويؤيّد ذلك ما تواتر كتاباً^(٢) وسنة من الأمر بالدعاء والصدقة وأمثالهما لدفع البلايا والمكاره^(٣) وطلب الرزق، وطول العمر، وأمثالها، كقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً﴾^(٤) ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^(٥) ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(٦) ﴿قُلْ مَا يَعْبُودُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ﴾^(٧) وأمثالها.

وكذا ما تظاfer في الأحاديث الكثيرة، من أنّ الصدقة تدفع كلّ بليّة، وميعة السوء، ونظائرها^(٨) أو أنّ الحسنّة الكذائيّة تستجلب النعمة الكذائيّة، والمعصية الكذائيّة توجب النقمة الكذائيّة^(٩).

لا يقال: إنّ المقدّر التكويني الواقعي الذي قد تعلّق به العلم الأزلي إنّما هو أحد الأمرين لا محالة، وهو غير قابل للتغيير، لاستحالة تبدّل علمه تعالى، فما معنى المحو والتبديل؟ وكيف يؤثّر الدعاء والصدقة وأمثالهما في ذلك؟

فإنّه يقال: إنّ التكوينيّات المكتومة عن الخلائق على قسمين: فقسم منها ما هو مخزون علمه في نفسه المقدّسة، واستأثر به لذاته العليا خاصّة فقط، لمصالح

(١) الرعد: ٤٠. (٢) البقرة: ١٨٦، والمؤمن: ٦٠.

(٣) الكافي (الكليني) ٢: ٤٦٩ باب أن الدعاء يرد البلاء والقضاء. (٤) الأعراف: ٥٥.

(٥) المؤمن: ٦٠. (٦) البقرة: ١٨٦. (٧) الفرقان: ٧٧.

(٨) الكافي (الكليني) ٤: ١/٢ وص ٥ باب أن الصدقة تدفع البلاء، دعائم الإسلام ٢: ١٢٥٢/٣٣١.

(٩) انظر مستدرك الوسائل ١٢: ٨٧/١٣٥٩٢.

خفية في ذلك، ولم يعرف به أحداً من خليقته، ولم يطلع عليه مخلوق من بريته، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، نظير علمه بالساعة، بمعنى قيام القيامة الكبرى، والبعث والنشور يوم الطامة العظمى أو بمعنى قيام القيامة الصغرى في الدنيا، بظهور الحجة العليا الذي هو خاتم الأوصياء، والثاني عشر من خلفاء خاتم الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين، وذلك قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربّي لا يجلبها لوقتها إلاّ هو﴾ إلى قوله سبحانه ﴿يسألونك كأنك حفيّ عنها قل إنّما علمها عند الله﴾^(١).

وكذا قوله جلّ وعلا في النازعات: ﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها فيم أنت من ذكراها﴾ إلى ربك منتهاها^(٢).

ونظير ذلك علمه عزّ وجلّ بأربعة أمور أخر قد قرنها بعلمه بالساعة في قوله عزّ من قائل في سورة لقمان: ﴿إنّ الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأيّ أرض تموت﴾^(٣). وكذا قوله عزّ وجلّ في سورة الرعد: ﴿الله يعلم ما تحمل كلّ أنثى وما تغيض الأرحام وما تزداد﴾^(٤).

وأمثالها ممّا تعلّق به العلم الأزلي القديم، المتّحد مع الذات المقدّسة بنحو العينية الحقيقية، والدقة التامة العقلية، وهو الذي لا يعقل فيه التغيّر والتبدّل أبداً، ولا يؤثّر فيه شيء من الدعاء والصدقة وأمثالهما من الطاعات، أو المعاصي أصلاً. وذلك نظير علمه سبحانه بالآجال الحتمية على ما صرّح به في آيات عديدة كقوله سبحانه: ﴿إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾^(٥) وإنّ أجل الله إذا جاء لا يؤخّر^(٦) وأمثالهما.

وبالجملة، فهذا القسم من العلم المختصّ بذاته المقدّسة هو المشار إليه في آيات كثيرة، نحو قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلاّ هو﴾^(٧).

(١) الأعراف: ١٨٧. (٢) النازعات: ٤٢ - ٤٤. (٣) لقمان: ٣٤.

(٤) الرعد: ٨. (٥) يونس: ٤٩. (٦) نوح: ٤. (٧) الأنعام: ٥٩.

وفي سورة الكهف: ﴿لَهُ غِيبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١).
 وفي سورتي النحل وهود: ﴿وَلَهُ غِيبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢).
 وفي سورة النمل: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٣).
 إلى غير ذلك من نظائرها، وأنّ المثبت فيه هذا القسم من علمه سبحانه وهو
 الذات المقدسة، هو المعبر عنه باللوح المحفوظ أو بأُمّ الكتاب في قوله عزّ وعلا
 في سورة البروج: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾^(٤).
 وفي سورة الرعد: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(٥) بعد قوله العزيز: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا

يشاء ويثبت﴾^(٦).
 وأمّا القسم الآخر من العلم المكتوم الذي اقتضت المصالح الواقعية إبداءه
 لبعض الخواصّ من الأنبياء والأولياء وإخبارهم به بالوحي أو بالإلهام: فهو أيضاً
 على قسمين:

فإنّ منها ما هو موافق لما في اللوح المحفوظ، ويُسمّى بالأمر الحتمي المنجز،
 وربما يوحى إلى النبي ﷺ، وأنّه يلهم الوصيَّ عليّاً بكونه كذلك، وهم يخبرون
 غيرهم بإذن من الله أنّ الأمر الكذائي الذي أخبر بوقوعه أمر حتمي منجز لا بدّ من
 وقوعه، من غير تبديل ولا تغيير.

نظير ما أخبروا عن فتنة الدجال^(٧) وخروج السفيناني^(٨) وظهور المهديّ عليّاً،
 وأمثالها بطريق الحتم والتنجز، وكذا بعض فتن آخر الزمان بحيث لا يغيّرُها شيء
 من الدعاء وأمثاله من المعيّرات.

ومنها ما ليس كذلك، بمعنى أنّ الموحى إليهم ربما يكون وقوعه القطعي
 مشروطاً بشرطٍ مستور معلوم عنده تعالى، وغير معلوم لدى النبي ﷺ
 أو الوصي، وعندئذٍ يُخبر النبي ﷺ مثلاً غيره بما علمه، وهو غير عالم

(١) الكهف: ٢٦. (٢) النحل: ٧٧، هود: ١٢٣. (٣) النمل: ٦٥. (٤) البروج: ٢١ - ٢٢.

(٥) الرعد: ٢٩. (٦) انظر بحار الأنوار ٨٥: ٩٢ وصحيح مسلم ٤: ٢٢٤٧ باب ٢٠.

(٨) كمال الدين وتمام النعمة ٢: ٤٤/٥١٦ و١٤/٦٥٢، الغيبة (النعمان): ٢٥٥.

بالاشتراط، ولا بالشرط وقوعاً أو عدماً، ولذلك يعقّب إخباره ذلك غالباً بقوله مثلاً: والله فيه المشيئة.

وعليه، فالنبي ﷺ أو الوصي يعلمان شيئاً من الغيب بإخبار من الله تعالى، وإظهار منه سبحانه لهما وحيّاً أو إلهاماً، كما قال عزّ من قائل: ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول﴾^(١).

ولكنهما غير عالمين بمطابقة ما علّماه لما هو المخزون في علمه تعالى في اللوح المحفوظ، من حيث الاشتراط وعدمه، أو من حيث حصول الشرط وعدم حصوله، وبذلك ربما يقع الاختلاف بين ما أخبرا عنه سلفاً وبين المخبر عنه، من حيث الوقوع وعدمه، وأنّ إمكان ذلك أو جب تعقيب ما يخبرون به بمشيئته تعالى، وتعليق ذلك عليها، كما أمر سبحانه بذلك ونهى عن تركه بقوله جلّ وعزّ: ﴿ولا تقولنّ لشيءٍ إنيّ فاعل ذلك غداً * إلا أن يشاء الله﴾^(٢).

وبذلك سُمّي ما أخبروا به أموراً معلّقة، وسُمّي أيضاً نفوسهم الزكية الملهمة بتلك المغيبات بلوح المحو والإثبات.

وبذلك كلّ ينقدح لك حكمة كتمان ما في اللوح المحفوظ عن كلّ أحد، وإظهار ما في اللوح الثاني لبعض الخواصّ من العباد، وإخبارهم لغيرهم بذلك، مع بيان كون المخبر عنه - من شقاوة زيد أو سعادته، أو صحّته ومرضه، أو غناه وفقره، وأمثالها - قابلاً للمحو والإثبات، باعتبار إمكان اشتراط كلّ منها بالدعاء مثلاً وعدمه، أو بالصدقة وعدمها في اللوح المحفوظ، حتّى يرغب الناس، ويبدلوا جهدهم في تلك المبرّات والأعمال الحسنة؛ رجاء التعليق المخفيّ عنهم وعن النبي والوصيّ اللذين أخبرا بذلك، ثمّ يجتهدوا في عمل الخير والإلحاح في الدعاء والتضرّع، مؤمّلين محو السوء عنهم، وإثبات الخير لهم، على تقدير اشتراط ذلك بحصول الأدعية أو الأعمال الحسنة.

وهذا هو الوجه فيما ورد في الكتاب والسنة وغيرهما من الحث على الدعاء، والصدقة، وصلة الرحم، وأمثالها: لدفع البلايا والأسواء الدنيوية المقدرة، مضافاً إلى كونها عبادات مقربة إليه تعالى؛ جالبة للحسنات، والأجور الأخروية؛ ودافعة لمكارهاها الوخيمة الشديدة.

وكذا ما ورد عنهم في بعض أدعيتهم بقولهم مثلاً في ليلة القدر: «اللهم إن كان اسمي مكتوباً في ديوان الأشقياء فامحني من ديوان الأشقياء، واكتبني في ديوان السعداء»^(١).

وبذلك كله اتضح لك أيضاً وجه الجمع بين ما ورد كتاباً وسنة من عدم إمكان تقدّم الآجال وتأخرها عن الوقت المقدّر لها، على ما صرح به في الآيتين المتقدّمتين وأمثالهما، وبين ما ورد فيهما من إمكان ذلك، كما في قوله تعالى في سورة نوح: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخّركم إلى أجل مسمى﴾^(٢).

وقوله سبحانه في سورة الأنعام: ﴿ثمّ قضى أجلاً وأجل مسمى﴾^(٣).

وفي سورة العنكبوت: ﴿ولولا أجل مسمى لجاءهم العذاب﴾^(٤).

وأمثال ذلك في الآيات أيضاً كثيرة، فإنّ المحتوم المسمى منهما هو ما علّمه تعالى أولاً، وهو محفوظ عن التغيّر والتبدّل، وأمّا المعلق منهما فهو ما في اللوح الثاني، ولا تهافت بين الصنفين أصلاً كما ربما يتوهّمه بعض الجهلة.

وبذلك كله يتّضح لك أيضاً اندفاع ما ربما يعترضه بعض حمقاء المخالفين على مبيت الوصي عليه السلام على فراش النبي ﷺ ليلة فراره من مكة المكرمة، وإنكارهم كون ذلك فخراً له على ما تدّعيه الإمامية^(٥) بأنّه فادى بنفسه النفيسة لنفس النبي ﷺ المقدّسة، وخاطر بمهجته للقتل حفظاً له ﷺ وذلك لأنّ

(١) إقبال الأعمال (ابن طاووس): ٣٧٨، بحار الأنوار ٩٤: ٣٧٤ بتفاوت يسير.

(٤) العنكبوت: ٥٣.

(٣) الأنعام: ٢.

(٢) نوح: ٤.

(٥) قد تقدّم مفصلاً مع تخريج مصادره في ج ١ ص ٥١٥، وص ٥٥٥.

الفخر له إنّما يكون مع جهله بالغيب وعدم علمه بما قدّر له من السلامة، وذلك لا يجامع دعواه أنّ الإمام يعلم الغيب، وذلك واضح^(١).

والجواب ما عرفت، من أنّه كان عالماً ببعض الغيب، وهو المسطور في لوح المحو والإثبات، وهو سلامته من القتل في تلك الليلة، ولكنّه مع ذلك كان الجائر في نفسه مغائرة ما علّمه لما هو المقدّر أزلاً، بإمكان كون سلامته تلك معلّقاً ومشروطة بشرط مستور عنه، ولم يعلمه، فيكون المقدّر له في ليلته القتل والهلاك بالبدء الصحيح منه تعالى، فوطّن نفسه على ذلك، ولم يبال بهلاكه نفسه الشريفة مع سلامة النفس المقدّسة النبويّة ﷺ.

وهذا هو غاية الجود والشهامة والمفاداة الحقيقية، وله بذلك أقصى مراتب الفخر والنبالة، والجود بالنفس أقصى غاية الجود.

وبذلك باهى الله تعالى ملائكته، وبمؤاساته اعتجبت الروحانيون، وبمفاداته أدهشت الكروبيون، وفي شأنه نزل يومئذٍ قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله﴾^(٢).

وحاصل الكلام: أنّ البدء بالمعنى المذكور أمرٌ صحيحٌ معقولٌ واضح، لا وحشة في نسبته إليه تعالى، ولا محذور فيه أصلاً؛ لكونه بمعنى إظهاره ما هو المكنون في علمه، بعد إخفائه ذلك مدّةً لمصالح هناك، وحكم كثيرة، على ما أشرنا إليه، وأنّ ذلك من غاية لطفه تعالى بعبده، وشفقته عليهم.

نعم، إنّ الممتنع الذي يُجلّ عنه ربّ تعالى هو ظهور الشيء له بعد الخفاء عليه، وحصول العلم له به بعد الجهل به، على ما هو المعنى الآخر للبدء، كما عرفت، وتعالى ربّنا عن ذلك علوّاً كبيراً، وأنّ الشيعة الإماميّة يريثون إليه تعالى من القول بذلك، وأنّهم منزّهون عن الافتراء عليهم به، وحسبهم الله تعالى، وهو سبحانه لهم نعم الكفيل، ونعم المولى، ونعم النصير.

أبدى الهدى وأوضح السبيل فيه يسبق موت إسماعيل
مات ووارى لحده أبوه شخصاً فما يقول تابعه؟

وأَنَّهُ جَلَّ وعلا بذلك المعنى الصحيح من البداء «أبدى» وأظهر «الهدى» وهو الإمام السابع «وأوضح السبيل» للناس إلى معرفته، ومعرفة ما «فيه» من اللياقة للخلافة، ويَبَيِّن لهم ماله من الميز والقابلية، وأزال عنهم الشبهة فيه «يسبق موت إسماعيل» حيث توفاه بعصر أبيه الصادق عليه السلام.

ولذلك أشهد عليه الصادق عليه السلام كافة أصحابه مراراً عديدة - عند زهوق روحه، وعند تجهيزه وتغسيله وتكفينه - أَنَّهُ قد «مات» ^(١).

ثم لم يكنف بذلك كله حتَّى تقدَّم بنفسه المقدَّسة، وأنزل ابنه إسماعيل في قبره «ووارى» أي: ستر «لحده أبوه» بالتراب، بعد أن كشف وجهه وأراهه أَنَّهُ ميّت لا حراك به ^(٢).

وتولَّى كلَّ ذلك «شخصاً» بنفسه النفيسة؛ تثبيتاً لموته وعدم إمامته بعد أبيه عليه السلام. «فما يقول تابعه» المتسالمون على موته قبل أبيه؟ وهم المعروفون بالإسماعيلية ^(٣) الضالَّة المضلَّة الباقية منهم شرذمة قليلة إلى عصرنا الحاضر، وكيف أقاموا بعد ذلك كله على الغيِّ، وأصرُّوا على الضلال؟

أفهل يعتقدون بحياته الظاهرية، وكونه على وجه الأرض حيّاً يرزق من طعام الدنيا؟ فذاك - بعد كونه دعوى فارغة بلا دليل ولا برهان - تكذيب لإخبارات أبيه عليه السلام بموته، مع أَنَّ التواريخ والأحاديث والأئمة كلُّها متصافقة على موته، وما قول أولئك الفرقة جواباً عن قوله تعالى: ﴿كُلَّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ^(٤) ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ ^(٥) وأمثال ذلك.

(١ و ٢) انظر الغيبة (النعمانى): ٣٢٧، المناقب (ابن شهر آشوب) ١: ٢٦٦ في الرد على الفرق الباطلة، بحار الأنوار ٤٧: ٢٥٤. (٣) انظر المقالات والفرق (الأشعري): ٨٠. (٤) آل عمران: ١٨٥. (٥) الزمر: ٣٠.

أم هل يقولون بجواز إمامته وهو ميت؟ فذلك أيضاً بعد كونه دعوى بلا بَيِّنَة، وكونه مستلزماً لانتزاع الإمامة عن أبيه عليه السلام وهو حيّ حتّى ينتقل إليه من أبيه؛ لعدم جواز اجتماع إمامين بعصر واحد، ولا سيّما في بلد واحد، وفي ذلك من النقص والإزراء بأبيه ما لا يخفى.

دعوى فاسدة، فإنّه لو قيل بجواز إمامة الميت فأبوه الصادق عليه السلام وسائر آبائه الطاهرين أولى منه بذلك كما هو واضح. ثم إنّ الإمام الصادق عليه السلام بعد وفاة إسماعيل عليه السلام كان يبالغ في إكرام الإمام الكاظم عليه السلام وتعظيمه، وربما يخاطبه بقوله: بنفسي أنت قد بدا لله فيك^(١).

وربما يشير إليه ويخاطب أصحابه بقوله عليه السلام: «هذا سيّد ولدي، وفيه علم الحكم، والفهم، والسخاء، والمعرفة بما يحتاج إليه الناس فيما اختلفوا فيه من أمر دينهم، وفيه حسن الخلق، وحسن الجوار، وهو باب من أبواب الله عزّ وجلّ، وفيه أخرى، هي خير من هذا كلّها، وهي خروج خمسة من الأئمة المعصومين إلى القائم المهديّ من صلبه، أولهم عليّ الرضا، وفضائله كذا وكذا، وهو الإمام بعد أبيه موسى»^(٢).

وقد روى كلّ ذلك جمع كثير من أصحابه الثقات، منهم: داود بن كثير، والمفضّل ابن عمر، وإبراهيم الكرخي، وعيسى بن عبدالله، ويزيد بن سليل^(٣) وأمثالهم.

وإنّه عليه السلام كان يكرّر النصّ على ابنه الكاظم عليه السلام وإمامته، حتّى ارتدع جمع منهم عن القول بإمامة إسماعيل ورجعوا إلى الحقّ^(٤) كما ذكرنا.

ثمّ أضف إلى تلك النصوص عليه من أبيه وسائر آبائه الطاهرين - على ما تقدّمت الإشارة إلى بعضها، وسيأتي ذكر بعضها الآخر أيضاً إن شاء الله تعالى - ما تواتر حديثاً وتاريخاً ونقلّاً في الأعصار المتعاقبة إلى العصر الحاضر، من معاجزه

(١) انظر الإرشاد (المفيد): ٢/ ٣١٩، بحار الأنوار: ٥٠: ٢٤١ بتفاوت.

(٢) الإمامة والتبصرة (ابن بابويه القمي): ٧٨، الكافي (الكليني): ١/ ١٤/ ٣١٤، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/ ٢٠/ ٩ بتفاوت في ذيل الحديث.

(٣) انظر تفصيل الكلام في فرق الشيعة (النوبختي): ٧٨. (٤) راجع ص ٩٤ فما بعد.

كم معجزات ظهرت على يده وكم كرامات بدت لمرقده
ما أمه الوافد إلّا نالا ما كاد أن يحسبه محالا
وإن تكن فيه على شكّ فسل وفاده أو سله حاجة تنل
فإنّه في طلب الحاجات يشفع عند منجز العادات

الشريفة التي ظهرت منه في حياته، وبعد شهادته^(١).

فكم و «كم» من «معجزات ظهرت على يده» المباركة؟ «وكم» من «كرامات» عجيبة «بدت لمرقده» الشريف بعد دفنه فيه؟ ولعمر الحقّ «ما أمه الوافد» لحرمة المنور في حاجة أو مهمّة «إلّا» أنّه «نالا» بغيته، وقضيت له حاجته بشرط الانقطاع إليه مع قصد التقرب إلى الله تعالى بزيارته، وعندئذ يجد من سرعة الإجابة في توسّله «ما كاد أن يحسبه محالاً» نجاحه فيه، ولو بعد مدّة طويلة، وبذل الجهود الشاقّة.

«وإن تكن فيه على شكّ» من صدق ذلك وحقيقته «فسل» الذين قصدوه لمطالبهم، واستخبر «وفاده» الذين توسّلوا به لآربهم، وشفاء أمراضهم المزمّنة، وقضاء حوائجهم المهمّة، وهم عشرات الألوف من طبقات الخلق، وأصناف العباد الذين توجّهوا إليه، وأتوه حبواً من البلاد النائية في العصور المتتالية.

وراجع حكاياتهم وقصصهم المتواترة المثبتة في التواريخ الموثّقة، والكتب الصحيحة المفصّلة^(٢) وإن كنت في ريبٍ من كلّ ذلك أيضاً فاسع بنفسك إلى حرمة الشريف إن قدرت على ذلك «أو سله حاجة» ولو من مكانٍ بعيدٍ إن عجزت عن التشرّف بمرقده، والشخوص بين يديه، فترك كيف «تنل» ما تحبّ وتطلب بإذن الله تعالى، وشفاعة ذلك الوليّ المقرب لديه، والمخصوص بلقب باب الحوائج إليه تعالى. «فإنّه في طلب الحاجات» للبعيد المتوسّلين به، وكشف الكرب عنهم، وكفاية المهمّات لهم: «يشفع عند» من وعد إجابة الدعاء، وهو «منجز العادات» ولا يخلف الميعاد.

(٢) بحار الأنوار ٥٢: ١٥١ فما بعد.

(١) انظر الإرشاد (المفيد) ٢: ٢٢١ - ٢٣٠.

وعليه فليس ذلك الحجة البالغة، ولا أمثاله من الحجج المعصومين إلا شُفَعَاء للخلائق، ووسائط بينهم وبين الخالق تعالى، من غير استقلالٍ لهم في قضاء حاجة، أو كشف ملّة، ولا مشاركة معه تعالى في ذلك أصلاً، فإنّ القول فيهم بأحد الأمرين كفرٌ وضلال، والإماميّة منزّهون عن ذلك.

ونسبة ذلك إليهم من بعض المخالفين كذب وافتراء، والمسلم لا يفترى الكذب: ﴿إنّما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون﴾^(١). وكذلك ما نسبوا إلى تلك الفرقة المحقّة من عبادتهم - والعياذ بالله - لأولئك الأئمّة الأطهار، بزيارة قبورهم الشريفة، والخضوع لمراقدهم المطهّرة، وتقبيل ضرائحهم المقدّسة، والصلاة والدعاء والتضرّع إلى الله تعالى في مشاهدتهم المباركة، وهي البيوت التي: ﴿أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه﴾^(٢).

فإنّ المنافقين تزلّفوا إلى شياطينهم برمي أهل الحقّ بتلك الأكاذيب الباطلة، والافتراءات الباهتة ليشوّهوا سمعتهم لدى المسلمين، ويسمّوهم مشركين، وإنّه تعالى: ﴿أحكم الحاكمين﴾^(٣) وهو ﴿عليم بالظالمين﴾^(٤) عاملهم بعدله يوم الدين. وبالجملة، فالشيعة الإماميّة إنّما يستشفعون بالنبي ﷺ وأهل بيته الطاهرين وخلفائه المعصومين - الذين هم أفلاذ كبده، وطينتهم من طينته، وأنوارهم من نوره، وهم لُحمتَه وذريّته الذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهّرهم تطهيراً - لا عبادة لهم، ولا سجوداً لمراقدهم.

بل إنّما يعبدون الله تعالى وحده حول تلك المقابر بتلك العبادات؛ لكونها أشرف البقاع، حيث إنّ شرف المكان بالمكين، وإنّ تلك النفوس المقدّسة المكيّنة في تلك البقاع المطهّرة الرفيعة أشرف من نفوس الخلائق أجمعين، بعد ثبوت كونهم ثمرة من شجرة النبوّة، وفروعاً لذلك الأصل الطيّب، وأوراقاً لذلك الغصن الطاهر، وهم روحه التي بين جنبيه ﷺ على ما صحّ عنه ﷺ في الأحاديث

المستفيضة، والأخبار الموثقة المتظافرة.

ثم بعد تلك العبادات الخالصة لله تعالى في تلك الأمكنة المتبركة التي هي مهابط الملائكة المقربين، ومطاف الكرويين المقدسين يتوسلون بتلك الذوات القدسية الراقدين فيها الذين هم: ﴿أحياء عند ربهم يرزقون﴾^(١) رجاء شفاعتهم، وسؤالهم المغفرة من الله تعالى لزوآرهم وخدامهم، المتوسلين بهم، المستغفرين من ذنوبهم على ما وعدهم الله تعالى به، وخاطب نبيه ﷺ بذلك بقوله سبحانه: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾^(٢). وورد في السنة أيضاً خطابه تعالى له بقوله جلّ وعزّ: اشفع تُشفع^(٣) أنت أول شافع^(٤) وأول من تُقبل شفاعته^(٥).

وإنه ﷺ ومن ذكر من خلفائه وإن كانوا بظاهر الحال خرجوا من الدنيا، ودفنوا في مراقدهم المتبركة، ولكنهم كما ذكر في قوله تعالى: ﴿أحياء عند ربهم﴾ أي: بحواسهم ومشاعرهم وتصرفاتهم في عالم الإمكان بإذن ربهم، وهم باقون على ما كانوا عليه في دار الدنيا من القدرة بإذن الله تعالى على إيداء الكرامات، وفعل المعاجز، وإعانة المضطرّ والعاجز، من غير أن يحدث الموت فيهم نقصاً في إحاطتهم بالعوالم، وهم قطب دائرتها أحياء وأمواتاً، وبهم تُدفع البلايا عن العباد، كما قال تعالى: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾^(٦).

ولا فرق في ذلك بين حيّهم وميتهم، وأنهم يطلعون على أعمال العباد، ويسمعون كلامهم، ويردّون عليهم سلامهم، ويشفعون إلى ربهم تعالى لكشف كربهم، وإنجاح مطالبهم، وإعطائه تعالى حوائجهم، واستجابته دعواتهم، وغفرانه

(١) آل عمران: ١٦٩.

(٢) بحار الأنوار ٨: ٤٦، مسند أحمد ٢: ٤٣٦، صحيح مسلم ١: ١٨١/٣٢٢.

(٣) انظر مجمع الزوائد ٩: ٣٠، المعجم الكبير (الطبراني) ٣: ٦٣.

(٤) قال في مجمع البحرين ٤: ٣٥٤ وفي الخبر: «أنت أول شافع وأول مشفع» أي: أنت أول من

يشفع وأول من تقبل شفاعته.

(٦) الأنفال: ٣٣.

والثامن الرضا وفيه اجتمعا نصّ أبيه وصفاته معا

ذنوبهم، وكفايته مهمّاتهم، كما قال تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾^(١) ولم يخصّ ذلك بأيّام حياتهم.

ولا شبهة في عدم إرادة عموم المؤمنين ورؤيتهم لأعمال العباد؛ فإنّه لا يصحّ في الآية المباركة، ولا معنى لرؤية أعمال أنفسهم وأعمال غيرهم، ولا محيص عن إرادة البعض منهم، وحيث إنّ أولئك المقرّبين أقرب الخلاق إليه تعالى، فلا بدّ من كونهم هم المعنيّون من ذلك في الآية، دون غيرهم، كما ورد في التفسير^(٢) وصحاح الأحاديث^(٣).

وعليه، فهذا أحد الفوارق بين الميّت منهم، وبين الميّت من غيرهم، فإنّ سائر الناس بالموت تزول عنهم مشاعرهم الدنيويّة، وتصرّفاتهم الحيوانيّة، مع بقاء نفوسهم المجرّدة في عالم البرزخ إلى يوم القيامة، ومشاركتهم في ذلك لأولئك المعصومين لنيل الثواب، أو ذوق العذاب.

وبالجملة، فهذا الإمام السابع قد اختصّ بما ذكرنا من لقب: باب الحوائج؛ لمزايا كانت فيه بعد مشاركته لآبائه الطاهرين، وأبنائه المعصومين في ذلك.

وقد انتقلت إليه الإمامة بعد أبيه عليه السلام وهو ابن عشرين سنة، وذلك في سنة ثمان وأربعون ومائة من الهجرة المباركة، وكانت مدّة إمامته خمساً وثلاثين سنة، ومدّة حياته خمساً وخمسين سنة.

ثمّ استشهد في بغداد من العراق بسّم دسّ إليه هارون الرشيد العبّاسي، بعد ما حبسه في السجون أربع، أو سبع سنين.

[إمامة عليّ بن موسى الرضا عليه السلام]

ثمّ انتقلت الإمامة منه بعد شهادته إلى ابنه المعصوم، وهو الحجّة البالغة «و»

الخليفة «الثامن» عن جدّه الرسول ﷺ، ولقبه: «الرضا» واسمه: عليّ، وكنيته: أبو الحسن «وفيه اجتماع» جميع شروط الإمامة والميز عن أهل عصره أجمع، في محامد الصفات، وسائر الكمالات، وفعل المعجزات و «نصّ أبيه» عليه بالخلافة والإمامة من بعده في أحاديث كثيرة، تنوف على خمس عشر ومائة حديثاً^(١) وكان فيه مكارم أخلاق أبيه «وصفاته معاً».

وقد روى ذلك كلّ خمس وثلاثون رجلاً من أصحاب أبيه بعبارات شتّى، ملخصها أنّ أباه الكاظم عليه السلام قد أشهد عامّة أقاربه وأصحابه في مواقع شتّى على إمامة ابنه الرضا من بعده، وهو يقول: «إنّ عليّاً هذا ابني، وكتابه كتابي، وهو وصيّ وخليفتي من بعدي، وهو سيّد ولدي، وأكبرهم، وأفقههم، وأسمعهم لقولي، وأطوعهم لأمرّي، وقد نحلته كنيّتي، وهو صاحبكم، والحجّة على الناس بعدي، ووكلني في حياتي، ووصّي بعد موتي، والقيّم بأمرّي، وكلامه كلامي، ورسوله رسولي، وما قال فالقول قوله، ينظر معي في كتاب الجفر، وليس ينظر فيه إلّا نبيّ أو وصيّ نبيّ، وهو منّي بمنزلة من أبي»^(٢).

إلى غير ذلك ممّا كان يشي عليه، وربما كان يحمله على عاتقه ويقول له: «بأبي أنت، ما أطيب ريحك، وأطهر خلقك، وأبين فضلك»^(٣).

وكان أحياناً يضعه في حجره ويقبّل وجهه، ويمصّ لسانه^(٤). وبالجملّة، قد انتقلت إليه الإمامة وهو ابن خمس وثلاثين سنة، وكانت مدّة إمامته عشرين سنة، ومدّة حياته خمس وخمسون سنة.

ثمّ استشهد في نواحي أرض طوس، من بلاد الفرس في سنة ثلاث ومائتين بسّم من الخليفة العبّاسي، وهو المأمون بن هارون.

(١) انظر إعلام الوري ٢: ٤٣-٥٢، كشف الغمّة ٢: ٢٩٩-٣١٦، بحار الأنوار ٤٩: ١١-٢٨.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٥/٢٨-٢٨، الإرشاد (المفيد) ٢: ٢٥٠ وفيه صدر الحديث.

(٣ و ٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٦/٢٨، الوسائل ٢٨: ٣٤٠ أبواب حدّ المرتدّ، باب ١٠ ح ٢.

والتاسع ابنه محمّد قضي به خلاله وتنصيب الرضا

[إمامة محمّد بن عليّ الجواد عليه السلام]

وبعد شهادته انتقلت الإمامة منه إلى الحجّة الحادي عشر «و» هو «التاسع» من خلفاء رسول الله ﷺ، وهو قرة عين الرضا عليه السلام «ابنه» واسمه الزكيّ: «محمّد» ولقبه: الجواد، والتقيّ، وكنيته الشريفة: أبو جعفر الثاني، وكان عمره الشريف يومئذٍ سبع أو تسع سنين، ومدة إمامته ستّة عشر أو ثمانية عشر سنة، ومدة حياته خمساً وعشرين سنة.

وقد «قضى» وحكم «به» وإمامته أمران: أحدهما: ما وجد فيه، وشاهده الناس، وشهد به خصماؤه، وهو «خلاله» الكريمة، وخصاله الحميدة، من العلوم الغامضة، وفعل المعاجز الباهرة، وإيداء الكرامات الخارقة التي لا تبدو من غير الخلفاء، والأئمة المعصومين.

«و» ثانيهما «تنصيب الرضا» أبوه عليه بذلك، وقد روى كلّ من الأمرين بطرقٍ مختلفة في التواريخ والأحاديث الموثوقة المعتبرة الكثيرة التي يضيّق المقام عن تعدادها وإحصائها، فضلاً عن ذكرها بطولها.

فراجع في ذلك مجلّدات البحار^(١) وكتاب مدينة المعاجز^(٢) وأمثالها من الكتب المفصلة^(٣).

وقد روى كثير من أصحاب الرضا عليه السلام أنّه لما وُلد له ابنه هذا نظر إليه وقال: «قد وُلد لي شبيه موسى بن عمران فالق البحار، وشبيه عيسى بن مريم قدّست أمّ ولدته، وهو وصيّيّ، وخليفتي في أهلي من بعدي، وأنّه لم يولد في الإسلام أعظم بركة منه، وقد أجلسه مجلسي، وصيّرته مكاني، إنّ أهل بيت يتوارث أصاغرنا

(٢) مدينة المعاجز ٧: ٣٩٩/٢٤٠٨.

(١) بحار الأنوار ٥٠: ١٨ - ٣٦.

(٣) الإرشاد (المفيد) ٢: ٢٧٥ - ٢٧٩.

والعاشر الهادي عليّ اكتمل فيه الصفات وعليه النصّ دلّ

أكابرنا القدّة بالقدّة»^(١) وأنّ الله سبحانه بعث عيسى رسولاً نبياً صاحب شريعة مبتدئة في أصغر من السنّ الذي فيه أبو جعفر. وبالجملة، كان الرضا عليه السلام يكرم ابنه هذا كثيراً، وكان يناغيه^(٢) في مهده أيتام رضاعه، ولا يذكره ولا يخاطبه إلّا بكنيته؛ تعظيماً له. ثمّ لما استشهد أبوه ودارت الأيتام حتّى ترعرع هذا الإمام، طلبه مأمون الخليفة من المدينة إلى بغداد، وزوّجه ابنته: أمّ الفضل، وأقامت البنت معه مدّة، إلى أن سقته السمّ بأمرٍ من معتصم الخليفة، أو الواثق العبّاسي في سنة تسع عشر ومائتين أو واحد وعشرين ومائتين.

[إمامة عليّ بن محمّد النقيّ عليه السلام]

ثمّ انتقل الأمر منه إلى ابنه الحجة المعصوم الثاني عشر «و» هو «العاشر» من خلفاء الرسول ﷺ، والتاسع من أفلاذ كبد البتول، ولقبه: «الهادي» والنقيّ، واسمه الشريف: «عليّ» وكنيته الزكيّة: أبو الحسن عليه السلام، وقد «اكتمل» وتمّ «فيه الصفات» المرضيّة المخصوصة بالأئمة المعصومين، من فعل المعجزات، وإبداء الكرامات، وخوارق العادات «وعليه النصّ دلّ» تصريحاً من أبيه، مضافاً إلى ما تقدّمت إليه الإشارة من نصوص سائر آبائه الطاهرين، وأحاديث جدّه سيّد المرسلين ﷺ.

فقد روى جمعٌ كثير من أصحاب الجواد عليه السلام فيهم: صقر بن دلف، وإسماعيل ابن مهران، وأحمد بن أبي خالد، والخيراني، في الأحاديث المعتبرة أنّه كان يقول:

(١) عيون المعجزات (حسين بن عبد الوهّاب): ١٠٨، الكافي (الكليني): ١: ٢/٢٢٠ و٩، الإرشاد (المفيد): ٢: ٢٧٦ و٢٧٩، بحار الأنوار ٥٠: ١٥ و٢١.
(٢) المرأة تناغي الصبيّ، أي: تكلمه بما يعجبه ويسرّه، الصحاح ٦: ٢٥١٣.

والحسن ابنه هو الحادي عشر كم معجز في عهده منه ظهر

«أنا ماضٍ، والأمر صائرٌ إلى ابني عليٍّ، وله عليكم بعدي ما كان لي عليكم بعد أبي، وهو الإمام بعدي، أمره أمري، وقوله قولي، وطاعته طاعتي، والإمامة بعده في ابنه الحسن»^(١).

وكان عمره الشريف يوم شهادة أبيه قريباً من ثماني سنين، ومدة إمامته ثلاثاً وثلاثين سنة، ومدة حياته قريباً من واحد وأربعين سنة، واستشهد في بلدة سامراء بسمّ دسّ إليه المعتز^(٢) الخليفة العبّاسي في سنة أربع وخمسين ومائتين.

[إمامة الحسن بن عليّ العسكري عليه السلام]

وانتقلت الإمامة منه ﷺ إلى الحجة الثالث عشر «و» هو: «الحسن» الزكيّ العسكري «ابنه» و «هو الحادي عشر» من خلفاء جدّه النبيّ الأعظم ﷺ، وغصن من تلك الشجرة الميمونة الطيبة التي: «أصلها ثابت وفرعها في السماء»^(٣). وكان ﷺ على وتيرته ووتيرة آبائه المعصومين في محاسن الآداب، ومكارم الأخلاق، وفي العصمة والطهارة، وحلّ المعضلات، وكشف الكربان، وإيداء الكرامات، وفعل المعجزات، فكم و «كم» من «معجز في عهده منه ظهر» على ما أثبتته الصحف والتواريخ المعتمدة؟ ولا يسعنا ذكرها، وبسط الكلام فيها. ومن أراد شرحها وتفصيلها فليراجع الكتب المطوّلة المعدة لذكرها، من الأحاديث والتواريخ والتفاسير، حتّى يطلّع على بعض أحواله ﷺ ومعاجزه^(٤).

(١) بحار الأنوار ٥٠: ١/١١٨ و ٢ و ٣ و ٤، كمال الدين وتام النعمة ٢: ٣٧٨/٣.

(٢) مصباح (الكفعمي): ٥٢٣ الفصل الثاني والأربعون، بحار الأنوار ٥٠: ١١٧.

(٣) إبراهيم: ٢٤.

(٤) المناقب (ابن شهر آشوب) ٤: ٤٢٧ - ٤٤١، إعلام الوري ٢: ١٣٣، الفصول المهمة: ٢٨٥ -

٢٩٠، بحار الأنوار ٥٠: ٢٤٧ - ٣٠٥.

والنص فيه ثابت كما اتفق جمع الصفات فيه مثل من سبق

«و» على ما ورد بطرقٍ عديدةٍ وثيقةٍ من «النص فيه» من أبيه، وسائر آبائه المعصومين.

فإن كل ذلك «ثابت» على نحو ثبوتها لهم «كما» أنه «اتفق» مع تلك النصوص «جمع الصفات» المخصوصة بالمعصومين، الدالة على عصمتهم وإمامتهم، ووجودها بأجمعها «فيه مثل من سبق» عليه من آبائه الطاهرين، وكان أبوه الهادي عليه السلام يقول له: «يا بُنَيَّ أحدث لله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً»^(١).

وقال عليه السلام لأبي هاشم: «نعم، يا أبا هاشم بدا لله في أبي جعفر» يعني: السيد محمد ابنه، وهو أخو الحسن العسكري، «وصير مكانه أبا محمد» يعني الحسن عليه السلام «كما بدا له في إسماعيل» ابن الصادق عليه السلام «بعد ما دلّ عليه أبو عبد الله ونصبه وهو كما حدثتك أنه بعينك وإن كره المبطلون»^(٢).

وبالجملة، كان مثل هذا الإمام الزكي مثل جدّه موسى بن جعفر، فإن الناس كانوا يظنون الإمامة لأخيه الجليل محمد بن علي الهادي عليه السلام؛ لبلوغه الغاية في الورع والفضل والنهي، مع شدة حبّ أبيه عليه السلام له، وإنه لما توفي في حياة أبيه - نظير إسماعيل بن الصادق - جهّزه أبوه، وأشهد على موته كافة أصحابه وأقاربه، ووصّاهم بابنه الحسن العسكري عليه السلام، وهو يقول: «إن الإمام وصاحبكم من بعدي ابني أبو محمد الحسن، فكيف للناس بالخلف من بعده؟ يقدم الله ما يشاء ويؤخر ما يشاء» ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها^(٣)»^(٤).

وكانت مدة إمامة هذا الإمام بعد أبيه ست سنين، ثم استشهد أيضاً في سامراء بسمّ دسّ إليه المعتمد، الخليفة العبّاسي في سنة ستين ومائتين، وهو ابن ثمان

(١) الكافي (الكليني) ١: ٣٢٦، الغيبة (الطوسي): ٢٠٣/١٧٠، بحار الأنوار ٥٠: ٢٤٣.

(٢) الغيبة (الطوسي) ٨١/٨٤، بحار الأنوار ٥٠: ٢٤١، وبتفاوت يسير في الإرشاد (المفيد) ٢: ٣١٩.

(٣) البقرة: ١٠٦. (٤) الغيبة (الطوسي): ٢٠١/١٦٨، الصراط المستقيم ٢: ١٦٩.

وخاتم الأئمة الاثني عشر سميّ جدّه الإمام المنتظر
كم قد أتى في أمره من أثر من جدّه ومن أبيه العسكري

وعشرين أو تسع وعشرين سنة، وكان قد سلّم ودائع الإمامة قبل وفاته بسنةٍ لابنه الحجة المنتظر المهديّ عليه السلام، وبعد شهادته قام جعفر الكذاب الفاسق، وادّعى الإمامة لنفسه كذباً وزوراً، وهو أخوه، وعمّ الحجة المهديّ عليه السلام، وبالع في إنكار وجود المهديّ عليه السلام ابن أخيه^(١) ولم يأل جهداً في إيذاء جوارى أخيه العسكري عليه السلام وضربهم وهتكهم إلى أن هلك.

[إمامة خاتم الأئمة المعصومين عجل الله تعالى فرجه]

ثمّ لما استشهد الإمام العسكري ودفن بظهر أبيه الهادي عليه السلام في سامراء انتقلت الإمامة منه عليه السلام إلى ابنه الوحيد الحيّ الموجود إلى العصر الحاضر، وكان ابن أربع سنين، وتاريخ سنة ولادته كلمة: نور، ٢٥٦ «و» إنّه «خاتم الأئمة الاثني عشر» وآخر الأوصياء الزهر، ونهاية الدرر، وتكملة الغرر.

وهو «سميّ جدّه» النبيّ الأعظم ﷺ، والمكنى بكنتيته، ومراة جماله، ومظهر كماله، وقرة عينه، ونور بصره، وفلذة كبده، وقطعة لحمه، والمخلوق من طينته، وفيه مهابته، وعليه آثاره، بل هو دُرّ من ذاك العقد، ونهر من ذاك البحر.

وهو «الإمام» الحيّ «المنتظر» قدومه الشريف، وظهوره الزاهر، ولا يزال حياً برغم المنافقين والكافرين حتّى يأذن الله تعالى له في الخروج، ويملا الأرض قسطاً وعدلاً.

فكم جاء في شأنه، وبيان غيبته، وطول عمره، من أحاديث متظافرة، وأخبار متواترة من طرق الفريقين؟ و «كم قد أتى في أمره» وذكر إمامته بعد أبيه «من أثر»

(١) انظر كمال الدين وتمام النعمة: ٢/٣١٩ و١٥/٤٤٢، ودلائل الإمامة (الطبري): ٢٤٨، الخرائج والجرائح ٢: ٩٣٩، بحار الأنوار ٥٠: ٢٢٨.

مستفيض مروي «من جدّه» النبي الأعظم ﷺ «ومن أبيه العسكري» وسائر آباءه المعصومين ممّا يضيق المقام عن الإشارة إليها، فضلاً عن ذكرها واستقصائها.

فإنّ ما ورد في ذكره وذكر آباءه الطاهرين إجمالاً أو تفصيلاً عن النبي ﷺ خاصّة من طريق الفريقين لهو على أصناف، وفي كلّ صنفٍ منه أحاديث كثيرة:

أحدها: ما ورد من أنّ رسول الله ﷺ والأئمّة الاثني عشر حجج الله تعالى على خلقه، وفيه من طريق العامّة تسعة أحاديث، ومن طريق الخاصّة تسعة عشر حديثاً.

وثانيها: ما ورد عنه ﷺ أيضاً من أنّ الخلفاء بعده عليّ عليه السلام ثمّ بنوه الأئمّة الأحد عشر، وفيه من طريق العامّة تسعة وعشرون حديثاً، ومن طريق الخاصّة اثنان وثلاثون حديثاً.

وثالثها: ما ورد عنه ﷺ أيضاً أنّ عليّاً عليه السلام وبنيه الأحد عشر هم الأوصياء له ﷺ، وفيه من طريق العامّة سبعون حديثاً، ومن طريق الخاصّة مائة حديث.

رابعها: ما ورد عنه ﷺ أيضاً أنّ الأئمّة من بعده اثنا عشر، مع ذكر أسمائهم في بعضها تفصيلاً واحداً فواحداً، وفيه من طريق العامّة ثمانية وخمسون حديثاً، ومن طريق الخاصّة خمسون حديثاً.

خامسها: ما ورد أيضاً عنه ﷺ أنّ الولاية في آية الولاية لعلّي وبنيه الأحد عشر من بعده، وفيه من طريق الخاصّة تسعة عشر حديثاً.

سادسها: ما ورد من طريق الخاصّة من أمره ﷺ بالاقْداء بعلّي وبالأئمّة من ولده، ثمّ التمسك بولايتهم، وفيه ثمانية وعشرون حديثاً.

وهذا كلّهُ سوى ما ورد عنه ﷺ بذكر أهل البيت على نحو الإجمال، من غير ذكر عددهم من الفريقين أيضاً. وسوى ما ثبت لدى الفريقين كذلك من تفسير الآيات القرآنية التي تنوف على ثلاثمائة آية التي اتّفق الكلّ على نزولها فيهم، وفي بيان شأنهم وجلالتهم، وأنّها بنصّ رسول الله ﷺ مؤوّلَةٌ بهم. وسوى ما ورد

وكم وكم جرت له من آية في غيبته، فاتبع الدراية

خاصّة من نصوص أبيه عليه السلام عليه بالوصاية والإمامة من بعده، وكذا من سائر الأئمة المعصومين على ما أشرنا إليه. وسوى ما تواترت عنه من الكرامات الزاهرة، والمعجزات الباهرة.

فكم من معجزة عظيمة هي من خصائص أهل بيت العصمة برزت منه من بدء انتقاله إلى رحم أمّه إلى حين ولادته، إلى زمان غيبته واستتاره^(١). «وكم وكم جرت» أي: استمرت «له من آية» متّصلة غير منقطعة بعد شهادة أبيه عليه السلام، من إغائته للملوفين «في غيبته» وكشف الكرب عن المضطّرين من أحبّته وشيعته.

فإنّ الحكايات المنقولة في ذلك التي أثبتتها المؤرّخون، وسطرها الثقات من العلماء، وغيرهم، وصحّحها الآخرون حتّى المخالفون: قد بلغت فوق حدّ التواتر، بل وكذا ما وقع ونُقل من ذلك في العصر الحاضر، أو ما يقرب منه، وقد جمع شيخنا العلامة النوري كثيراً منها في كتابه دار السلام^(٢) وغيره من مؤلّفاته^(٣) وغيره في غيرها من الكتب المعدّة لذلك، فراجعها.

ثمّ راجع غاية المرام^(٤) ومدينة المعاجز^(٥) والجزء الثالث عشر من بحار الأنوار^(٦) وأمثالها من الكتب المفصّلة، لمعرفة ما أشرنا إليه من نصوص النبي ﷺ في خلفائه، وأحاديث كلّ من الأئمة الطاهرين في شأن هذا الإمام المنتظر، والآيات القرآنية النازلة فيه، وفيهم، ليطمئنّ قلبك بذلك كلّ، ويحصل لك

(١) انظر مدينة المعاجز ٨: ٩٠-١١٢.

(٢) دار السلام ١: ٣٢٥-٣٣٠ و٢: ٤١-٤٤ و١٣٤-١٤٠ فما بعد.

(٣) كما في جنة المأوى المطبوع في ذيل بحار الأنوار ٥٣.

(٤) غاية المرام ٧: ٧٧-١٦٣.

(٥) مدينة المعاجز ٨: ١٠ و٩٠-١١٢.

(٦) بحار الأنوار ٥١: ٢٩٣-٣٤٣ و٥٣: ٢٠٠ فما بعد.

فالخلفاء بعد سيّد الورى خير قريش وهم اثنا عشرا
كما رووا مضمونه عن النبي وأثبتوه في صحاح الكتب
رواه في صحيحه البخاري ومسلم عن جابر الأنصاري

عين اليقين المساوق للدراية، بعد حصول علم اليقين بالرواية، وعندئذٍ «فاتبع الدراية» والقطع الذي لا ريب فيه، ولا شبهة تعتريه، ولا شك أنّ الأعمى الذي لا يحصل له بذلك كلّ لا القطع ولا اليقين لهو شكّاك لا يعبأ به، وأمره إلى الله.

«فالخلفاء» عن الله تعالى ورسوله ﷺ بالحقّ واليقين «بعد سيّد الورى» ﷺ هم أولئك الأبرار الطيّبون المشار إليهم، الذين هم «خير» قبيلة من «قريش» الذين هم صفوة العرب، والعرب صفوة القبائل كلّها، فهم خيرة الخيرة «وهم» كما عرفت «اثنا عشرا» على عدد نُقِباء بني إسرائيل، وعدد حوارى المسيح عليه السلام، وعدد بروج الفلك، وعدد شهور السنة المشار إليهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(١) وعدد حروف: لا إله إلا الله، وعدد حروف محمّد رسول الله ﷺ، لا يزدون ولا ينقصون أبداً «كما» ورد كلّ ذلك أو ما يقرب منه في أحاديث الجمهور، فإنهم قد «رووا مضمونه عن النبي» ﷺ في الموثّقات من أساطيرهم، بطرقٍ شتّى، وعبارات مختلفة، تفيد التواتر المعنوي على ما ذكرنا «وأثبتوه في صحاح الكتب» المعتمدة لديهم.

فقد «رواه في صحيحه البخاري» على ما هو عليه من شدّة الانحراف عن أهل البيت «و» رواه «مسلم» أيضاً في صحيحه «عن جابر الأنصاري» وكذا ابن عيّينة، فإنّ كلّاً منهما روى في كتابه عن النبي ﷺ بطريقين أنّه قال: «لا يزال أمر الناس ماضياً ما ولّاهم اثنا عشر خليفة، كلّهم من قريش»^(٢).

(١) التوبة: ٣٦.

(٢) صحيح البخاري ٩: ١٠١ باب الاستخلاف، وفيه عن جابر بن سمرة، وباختلاف لم نعثر على رواية ابن عيّينة فيه.

فعدنا هم هم، ومن أبى فمن لديه الخلفاء النقباء؟

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، كلهم من قريش»^(١).

وفي صحيح مسلم أيضاً: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، ويكون عليهم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش»^(٢).

وفي الجمع بين الصحاح الستة في موضعين، وفي الجمع بين الصحيحين، وصحيح أبي داود عنه عليه السلام: «إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش»^(٣).

وفي تفسير السدي: «أوحى الله إلى الخليل أن انطلق بإسماعيل وأمه حتى تنزله بيت التهامي، فأبى ناسر ذريته، وجاعلهم ثقلاً على من كفر بي، وجاعل منهم نبياً عظيماً، ومظهره على الأديان، وجاعل من ذريته اثني عشر عظيماً، وجاعل ذريته عدد نجوم السماء»^(٤).

وبمضمونها أحاديث كثيرة في كتب القوم، فضلاً عن صُحف الإمامية وأئمة لا قائل بحصر خلفائه عليه السلام في العدد المذكور، ولا من يقول في جميع فرق الإسلام بأنّ خلفاءه كلهم من أهل بيته وذريته، على ما روي عنه عليه السلام في التفسير المذكور^(٥) سوى الفرقة الإمامية، ولذلك اشتهروا بالاثني عشرية.

وعليه، فلم يتبع غيرهم كلامه عليه السلام، ولم يصدّق خبره من جميع المذاهب إلّا أولئك الفرقة المحقّة «فعدنا» معشر الإمامية هؤلاء الأئمة المذكورون الاثنا عشر:

(١) صحيح مسلم ٣: ١٤٥٣/١٨٢١، سنن أبي داود ٤: ١٠٦/٤٢٨٠، مسند أحمد ٥: ٩٠.

(٢) صحيح مسلم ٣: ١٤٥٣/١٨٢٢ وفيه عن جابر بن سُمرة.

(٣) حكاه عنه العلامة في نهج الحق: ٢٣٠.

(٤) حكاه عنه ابن طاووس في الطرائف: ١٧٢/٢٦٩.

(٥) حكاه عنه العلامة الحلّي في نهج الحق: ٢١١ و ٢٣٠.

واضطربوا في عدّ تلك العدة وقد تعدّوا في الخطاء حدّه
فعدّ بعض منهم ابنَ هند من ادّعى الأمر بغير رُشد

أتمتْنَا، و«هم» المشار إليهم في تلك الأحاديث في اعتقادنا ومذهبنا، و«هم» من عرفت، وعرف الخافقان فضلهم ومناقبهم.

ونقول: إنّه لا خليفة للنبيّ الأعظم ﷺ غيرهم، ولا نصّ له بذلك على سواهم «ومن أبى» ذلك جهلاً أو جحوداً، وأنكر كون تلك الأحاديث إشارة إليهم خاصّة «فمن» يكون «لديه الخلفاء النقباء» المعنيّون في تلك المرويّات المتظافرة؟

وأنّ القوم بعد انحرافهم عن أهل البيت وشدة تعصّبهم عليهم، وحرصهم على الإعراض عنهم، وإصرارهم على إخماد ذكرهم، وجدّهم في إطفاء نورهم: حاروا في تعيين ذلك العدد من غيرهم، بعد اليأس عن إمكان المناقشة في تلك الأحاديث متناً أو سنداً «واضطربوا في عدّ تلك العدة» اضطراباً شديداً، واختلفوا كثيراً^(١) «وقد تعدّوا في الخطاء حدّه» وبلغت القحّة بهم غاية الوقاحة.

«فعدّ بعض منهم: ابنَ هند» وهو معاوية ابن آكلة الأكباد التي مثلت بحمزة عليّ عم النبيّ ﷺ وشقّت بطنه بعد شهادته، وأخرجت كبده، ولا كتبه بأسنانها، وكانت في مكّة المكرّمة من ذوات الأعلام الشهيرة بالمباح فرجها للعموم. ولما خلفت جروها تلك الشجرة الخبيثة اختلف فيه أربعة، يدّعي كلّ منهم أبوتّه له^(٢) إلى أن ألحق بأبي سفيان، حامل لواء المشركين في مهاجماتهم على النبيّ ﷺ وعلى المسلمين.

فقام بعض أولئك المخالفين وعدّ مثل ذلك الرجس الزنيم في عداد الخلفاء

(١) فتح الباري ١٣: ١٨٠، تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٠، الصواعق المحرقة: ٢٠.

(٢) ربيع الأبرار ٣: ٥٥١، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١: ٣٣٦، أسد الغابة ٧:

وجروه الفاتك يوم الحرّة وهاتك الدين بهتك العترة
ويحك هل هما وليّا الأمر من وجبت طاعته في الذكر
مقرونة بطاعة الله ومَن قام بتبليغ الفروض والسُنن

الطاهرين، وهو «مَن» قد عرفه الجميع أنّه «ادّعى الأمر» والخلافة لنفسه «بغير رُشد» ولا صلاحية ولا استحقاق ولا أهلية، لا في الحسب، ولا في النسب، ولا حيازة علم، ولا ورع، مع ما تقدّم بيانه من حربه لأُمير المؤمنين ﷺ، وسقيه السّم للحسن السبط الأكبر ﷺ، وسائر مناكيره وبدعه في الإسلام.

ثمّ بالغ بعض آخر في الوقاحة «و» قال بخلافة «جروه» الزنيم ابن الزنيم: يزيد^(١) الطاغي «الفاتك» بأهل المدينة، والمبيح لعسكره ثلاثة أيّام قتل رجالها، وذبح أطفالها، وهتك أعراض نساءها عامّة.

ثمّ هدم عمرانها، ونهب جميع ما فيها سنة ثلاث وستين من الهجرة «يوم» وقعة «الحرّة» وقد قُتل فيها خلق كثير من المهاجرين والأنصار، وافتضّت أبكارهم، ونكحت نساؤهم، وأحرقت مساكنهم بأيدي جيوشه في شهر ذي الحجة.

وكان قائدهم: مسلم بن عقبة لعنهم الله^(٢) وذلك في السنة الثانية من سلطنة ذلك الرّجس الخبيث المستهزئ بالنبيّ الأمين ﷺ، ومنكر وحيه ورسالته «وهاتك الدين بهتك العترة» من أهل بيته وذريته ﷺ، على ما تقدّمت الإشارة إليه.

«ويحك» أيّها الخصم العنيد «هل هما» يكونان في مذهبك «وليّا الأمر» وخليفتان عن النبيّ ﷺ؟

أم هل تقول: إنهما وأمثالهما هم المعنّون في تلك الأحاديث؟ أم هل تقول: إنهما «مَن وجبت طاعته في الذكر» الحكيم؟ «مقرونةً بطاعة الله» الواجبة «و»

(١) انظر تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٢٠٩، نقلاً عن نوفل بن أبي الفرات عن رجل.

(٢) انظر مروج الذهب ٣: ٦٩، والكامل في التاريخ ٤: ١١٢.

والفضل في إبطال نهج الحقّ أذعن بالرغم بنهج الحقّ

طاعة «من» جعله الله تعالى ورسوله، وقَرَن طاعته بطاعته في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾^(١).

وهو الذي «قام بتبليغ الفروض والسُنن» ثمّ قرن طاعة أولئك الأولياء بطاعته وطاعة رسوله ﷺ بقوله تعالى عقيب ذلك: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٢).

أفهل يمكن لدى أهل الدين، أو لدى العقلاء عامّة أن يكون مثل ذينك اللعينين النجسين، والكافرين الرجسين، مقصودين من تلك الآية الشريفة؟ وخليفتين نائبين عن ذلك النبيّ الأطهر ﷺ، بحيث تجب طاعتها كطاعته، ويحرم عصيانهما كعصيانه؟

هيئات! ثمّ هيئات! فيا ذلّة الإسلام من بعد عزّه إذا كان والي المسلمين يزيد «و» أنّ «الفضل» بن روزبهان على شدّة نصبه وعداوته لأهل البيت، وانحرافه عنهم بعد عيائه أيضاً عن الاعتراض على أسانيد تلك الأحاديث التجأ أولاً إلى تأويل متونها، بأنّ المراد من الخُلفاء فيها: هم الخلفاء بعد رسول الله، أي: كلّ من جلس على سرير الملك من ملوك بني أميّة وملوك بني العبّاس.

ثمّ قال: وكان اثنا عشر منهم ولاة الأمر إلى ثلاثمائة سنة، وبعدها وقع الفتن والحوادث، فيكون المعنى: أنّ أمر الدين عزيز في مدّة خلافة اثني عشر، كلّهم من قريش، وقال بعضهم: إنّ عدد صلحاء الخلفاء من قريش اثنا عشر، وهم الخلفاء الراشدون، وهم خمسة، وعبدالله بن الزبير، وعمر بن عبدالعزيز، وخمسة أخرى من خلفاء بني العبّاس^(٣) انتهى محلّ الحاجة من خرافاته «في» كتاب ضلاله الذي ردّ بزعمه على تأليف العلامة الموسوم بنهج الحقّ، وسماه الناصب: نهج الباطل، وسمّى تأليف نفسه: إبطال نهج الباطل، وهو في الحقيقة كما سمّاه السيّد

وهم متمّو منصب النبوة برأيه لكنّه بالقوة

الناظم: «إبطال نهج الحق» ولطفه غير خفيّ. وأنّه بعد تلك التأويلات الواهية لم يجد بُدّاً من الاعتراف بما تقوله الإماميّة، و «أذعن بالرغم» منه «بنهج الحق» والمذهب الأحقّ.

فقال: وأما حملة على الأئمّة الاثني عشر، فإن أريد بالخلافة وراثية العلم والمعرفة، وإيضاح الحجّة، والقيام بإتمام منصب النبوة: فلا مانع من الصّحة، ويجوز هذا الحمل، بل يحسّن.

وإن أريد به الزعامة الكبرى، والآيالة العظمى، فهذا أمر لا يصحّ؛ لأنّ من اثني عشر اثنين كانا صاحب الزعامة الكبرى، وهما: عليّ، والحسن، والباقون لم يتصدّوا للزعامة الكبرى.

ولو قال الخصم: إنهم كانوا خلفاء، لكن منعهم الناس عن حقّهم. قلنا: سلّمّت أنّهم لم يكونوا خلفاء بالفعل، بل بالقوة والاستحقاق، وظاهر أنّ مراد الحديث أن يكونوا خلفاء قائمين بالزعامة والولاية، وإلّا فما الفائدة في خلافتهم في إقامة الدين، وهذا ظاهر، والله أعلم^(١) انتهى أكله...

وأنت ترى كيف يخطب خطب العشواء، ويطيّر من غصن إلى غصن، لصرف تلك الأحاديث الواضحة بل الصريحة عن حقائقها الظاهرة إلى ما يرومه من ترويج باطله، ودحض الحقّ، وإخماد نوره، مع اعترافه بأنّ المعصومين الاثني عشر هم ورثة العلم والمعرفة، وهم سبب إيضاح الحجّة «وهم متمّو منصب النبوة» وهم القائمون بإتمام أمر الرسالة، وأنّ ثبوت كلّ ذلك فيهم ممّا لا ينكر، ولا يشوبه شكّ. ولا ريب بإقرار هذا الناصب الخصم الألدّ، و «برأيه» أي: بعلمه وبقينته، و«لكنّه» مع ذلك كلّ تراه كالهيم العطاش، حريصاً على شرب الأجاج، بل على أكل القذرات من الفجاج، بدعوى أنّ الخلافة الإلهيّة منوطّة بالقيام بالسيف،

زِعْمًا بِأَنَّ أَكْثَرَ الْأُئِمَّةِ لَمْ يَمْلِكُوا زِمَامَ أَمْرِ الْأُمَّةِ

وبالسيطرة على الأمة، وبالقهر والغلبة، ولذلك رأى أَنَّ خلافة أولئك الأئمة المعصومين لم تكن بالفعل، بل «بالقوة» والشأن والاستحقاق، دون التحقق الخارجي، والوقوع والفعلية «زِعْمًا» منه «بأنَّ أكثر» أولئك «الأئمة» الأبرار عليهم صلوات الله الملك الجبَّار «لم يملكوا زمام أمر الأمة» فلم يصلحوا بزعم هذا الحمار للخلافة والإمامة، فجعل هذا الملحد العنيد يرجِّح عليهم سائر أعداء الدين، من أبناء العواهر، ووجوه المنافقين، بل الكافرين، كابن الزبير الخبيث المخبث المشتهر بين الفريقين بالردالة والدنائة وعداوة أهل البيت.

حتَّى قال فيه صاحب الاستيعاب - وهو من أبناء نحلته - : كانت فيه خلال لا يصلح معها للخلافة؛ لأنَّه كان بخيلاً ضيق العطن، سيئ الخلق، حسوداً، كثير الخلاف، وأخرج محمَّد بن الحنفية من مكَّة، ونفى عبدالله بن عباس إلى الطائف، وقال عليّ ابن أبي طالب: «ما زال الزبير يعدّ ممّا أهل البيت حتَّى نشأ عبدالله»^(١) انتهى.

وذكر صاحب كتاب كشف الغمّة وغيره: أنّه في أيام خلافته الباطلة كان يخطب ولا يصلي على النبيّ ﷺ فقليل له في ذلك، فقال: إنَّ له أهيل سوء إذا ذكرته اشراً بوا^(٢) وشمخوا^(٣) بأنوفهم^(٤) انتهى.

ومثله بل أنجس منه ابن النابغة معاوية، الذي قد عرفت حسبه ونسبه ومناكيره وبدعه، على ما أشرنا إليه، فجعله هذا الناصب الغاشم خليفة خامساً عن الرسول الأطهر ﷺ، ثمَّ أردف بعده عمر بن عبدالعزيز، ثمَّ أعقب ذلك باختياره خمسة أخرى مجاهيل من ملوك بني العباس، من غير تعيينهم، ولا ذكر أسمائهم،

(١) الاستيعاب (بهامش الإصابة) ٢: ٣٠٢.

(٢) إشرب الشيء وإليه: مدّ عنقه لينظر، أو ارتفع. أقرب الموارد ١: ٥٧٩ (شرب).

(٣) شمخ الرجل بأنفه وأنفه: رفع أنفه عزّاً وتكبّراً، فهو شامخ، أقرب الموارد ١: ٦٠٩ (شمخ).

(٤) كشف الغمّة ١: ٤٤ وفيه: وكان بعض من يدّعي الخلافة ...

ولا وجه ميزهم ممّن قام بالسيف، وتسيطر بالقوّة، وادّعى لنفسه الخلافة من أولئك الظلمة من بني العبّاس، أو من غيرهم.

ثمّ آل أمر القوم من أبناء نحلة الناصب إلى أن سمّوا سائر ملوكهم في سائر الأعصار وجميع الأقطار خلفاء عن النبي ﷺ، ولقبوا كلّ من ركب رقاب المسلمين بالسيف، وملك أمرهم قهراً وظلماً بلقب أمير المؤمنين، وأوجبوا طاعته على الصغير والكبير، بدعوى كونه أولي الأمر المشار إليه في قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ المقرّون وجوب طاعته بوجوب طاعة الله تعالى، وطاعة رسوله ﷺ.

ومقتضى ذلك وجوب معرفة ذلك المسيطر على المسلمين أيضاً، على حسب الحديث المثبت المتقدّم ذكره: «من مات ولم يعرف إمام زمانه»^(١).

فمن مات بزعمهم ولم يعرف الملوك الظلمة الفسقة وإن بلغوا النهاية في الفسق والفجور: مات ميتة الجاهلية، كلّ ذلك تشبيهاً لخلافة خلفائهم، ودحساً لخلافة الخلفاء المعصومين، والأئمة الطاهرين، أبناء الرسول ﷺ، وأفلاذ كبد البتول صلوات الله عليهم أجمعين، ثمّ تحقيراً لما خصّ به عليّ عليه السلام من إمرة المؤمنين بتخصيص من الله تعالى ورسوله ﷺ على ما عرفت فيما تقدّم، وعرفت أيضاً الحديث الشريف عنه أنّ «من تسمّى بذلك غير عليّ عليه السلام فهو مأبون»^(٢).

وهيهات! أن يطفأ نور الله تعالى بتلك الدعاوي الفاسدة والأوهام الخرافية، ثمّ هيهات! يريد الكافرون ليطفئوه، ويأبى الله، إلّا أن يتمّه ولو كره الكافرون، وأرغم الحاسدون.

هذا مع أنّ الناصب المذكور تنميماً لعدد الاثني عشر لم يذكر من ملوك بني أميّة وبني العبّاس إلّا القدر المذكور، كما لم يذكر وجه ميزهم عن قرنائهم من أولئك الملوك الظلمة.

وليت شعري هل بمن يجور عليهم يخمد هذا النور

ومن الواضح أنَّ المسيطر من بني العبَّاس فقط قد بلغ عددهم إلى ما يقرب من ثلاثين نسمة، والكل كانوا سواء في الدعوى والسيطرة والقوَّة، فضلاً عن سائر ملوك الإسلام في الأعصار الماضي والحاضرة والمستقبل.

فكيف يحصر الكلّ في عدد الاتني عشر؟ وكيف يؤوّل بهم تلك الأحاديث الزَّهر؟ وأيضاً كيف خلت أيام الفترة وأزمنة الفصل بين هلاك خليفة، وقيام آخر؟ مع ما كان بين بعض وبعض آخر منهم من الفصل بالسنين والأزمنة المتتالية؟ كما كان بين معاوية وبين عمر بن عبد العزيز.

وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «لا تخلو الأرض عن قائم لله بحجّة، إمّا ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مضموراً، لأن لا تبطل حجج الله وبيّاناته»^(١). ثمّ كيف كان حال أهل الفترة من غير وجود إمام بينهم، ولا معرفتهم لإمام زمانهم، وقد صحّ لدى الفريقين ما عرفت من قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهلية»^(٢).

ثمّ هل من مسائل يسأل الناصب الشقي عن البرهان العقلي، أو الدليل النقلي على اشتراط القوَّة والسيطرة، وجريان الحكم، وشيوع التصرف، والقيام بالسيف في أمر الخلافة الإلهيّة، والزعامة الدينيّة؟

«وليت شعري هل» يمكن أن يحكم بال عزل على خلفاء الله تعالى المنصوبين لذلك بأمره تعالى، وإرادته، وتعيينه، واختياره، نبياً كان، أو وصياً، وخليفة؟ وهل يتوهم فيهم أن يسقطوا عن مرتبة النيابة والخلافة عنه سبحانه بظلم من يظلمهم؟ و«بمن يجور عليهم» بغياً وحسداً؟ وهل بذلك «يخمد هذا النور»؟

وهل يمكن أن يسيطر حكمهم على حكم الله تعالى، وتغلب إرادتهم على

(٢) راجع ج ١ ص ٤١٨.

(١) راجع تخريجه في ص ١٣٤.

وهل ترى صدّ الأولى ضلّوا يخل بمن من الله خليفة جعل

إرادته، والعباذ بالله، وقد قال سبحانه في ذلك: ﴿يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتمّ نوره ولو كره الكافرون﴾^(١) ﴿ولو كره المشركون﴾^(٢).
﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة﴾^(٣).
﴿وربّك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة﴾^(٤).

«وهل ترى» أنّ «صدّ الأولى» أي: منع أولئك الذين «ضلّوا» عن الحقّ، وظلموا أهل الحقّ بمنعهم عن إظهار الحقّ: يوجب سقوط المناصب الإلهيّة، و«يخلّ» أو يضّرّ «بمن» كان «من الله خليفة» في خليقته؟ و«جعل» منه تعالى نبياً أو إماماً، ولو صحّ ذلك لزم عدم ثبوت النسبة للأنبياء، أو الولاية والوصاية للأوصياء، إلّا بعد سيطرتهم وجريان أحكامهم بين رعاياهم ولزم أيضاً اختصاص نبوتهم وولايتهم بالمطيعين لهم، دون المخالفين لهم المتمرّدين عنهم. وعليه، فلا يكون أبو بكر إماماً على الذين امتنعوا عن البيعة له، أو عن دفع الزكاة إليه، وعندئذٍ كيف جاز له قتالهم وإلزامهم بالبيعة له، أو بدفع الزكاة إليه؟ على ما تقدّم شرح ذلك^(٥).

وكذا لزم سقوط عثمان عن إمامته للمسلمين عند سقوط سيطرته عليهم، واجتماعهم على قتله بعد محاصرتهم داره ثلاثة أيّام، وحينئذٍ كيف يحكم بفسق مخالفه، أو بكفر قاتليه؟

بل لزم بناءً على الشرط المذكور ما هو أعظم من كلّ ذلك، وهو نسبة العبث أو الخطأ إلى الله تعالى - والعباذ بالله - في إرساله رُسلًا قد علم أزلّاب عدم حصول السيطرة والقوّة لهم، وعدم جريان حكمهم في أممهم، كنوح ولوط وسائر الأنبياء. بل لزم بناءً على الشرط المذكور سقوط ما تصافق عليه الكلّ من كلام

(٣) الأحزاب: ٣٦.

(١) التوبة: ٣٢ - ٣٣.

(٥) تقدّم في ص ٣٢.

(٤) القصص: ٦٨.

كيف وهل يجري حديث القوّة إن أعرّض الناس عن النبوة

النبي ﷺ في شأن سبطيه - على ما تقدّمت الإشارة إليه - من قوله ﷺ: «إبناي هذان إمامان قاما أو قعدا»^(١) ونعوذ بالله تعالى من تلك الخرافات والكفريات. وقد عرفت فيما تقدّم أنّ النبوة والإمامة كليهما من وادٍ واحد، ولا بدّ عقلاً ونقلاً وكتاباً وسنة من كون جعلهما وتعيينهما بأمر من الله تعالى، وتعيين منه، دون غيره، وذلك لكون كلّ من المنصبين خلافة عنه سبحانه، غاية الأمر أنّ أحدهما الخلافة عنه بلا توسّط بشر، ثانيهما مع توسّط البشر، ولو اشترط ما ذكره الناصب في الزعامة الكبرى لاشترط ذلك أيضاً في النبوة العامة؛ لاشتراكهما في الحكمة وانجعل والجاعل، من غير فرق بينهما أصلاً، إلّا فيما عرفت، ولا يتفوّه بذلك أدنى عاقل، فضلاً عمّن يدّعي الإسلام.

«كيف» لا؟! «وهل يجري» لدى عاقل «حديث» اشتراط «القوّة» والقهر والغلبة في منصب النبوة، وإناطة ثبوتها بثبوت الشرط، وعدمها بعدمه؟ وهل يتفوّه أحد بسقوطه عن اللياقة «إن أعرّض الناس» عنه؟ وهل يقول عاقل بانعزاله بذلك «عن» مقام «النبوة»؟ وهل يعقل ثبوت النبوة لكلّ من يستعمل القوّة، ويسيطر على الناس بالقهر والغلبة؟

قال صاحب كشف الغمّة: ولا يقدح في مرادنا - أي: إمامة الأئمة - كونهم منعوا الخلافة والمنصب الذي اختارهم الله تعالى له، واستبدّ غيرهم به، إذ لم يقدح في نبوة الأنبياء تكذيب من كذبهم، ولا وقع الشكّ فيهم، لانحراف من انحرف عنهم، ولا شوّه وجوه محاسنهم تقييح من قبحها، ولا نقص شرفهم خلاف من عاندتهم، ونصّب لهم العداوة، وجاهرهم بالعصيان، وقد قال عليّ عليه السلام: «وما على

فالصدّ لا يسدّ باب النصب بعد اقتضاء اللطف نصب الرب
فمن بنصبه قضى ما قد ورد كان هو السلطان قام أو قعد
فنصبه لطف ولطف ثاني تصرف السلطان بالعيان

المؤمن من غضاضة^(١) في أن يكون مظلوماً ما لم يكن شاكاً في دينه، ولا مرتاباً بيقينه» وقال عمّار بن ياسر: والله لو ضربونا حتّى يبلغونا سعفات هجر لعلمنا أنّا على الحقّ، وأنّهم على الباطل، وهذا واضح لمن تأمّله^(٢) انتهى.

وعليه «فالصدّ» ومنع الظلمة عن إجراء حكم النبي ﷺ والإمام عليّ عليه السلام، وعن نفوذ أمرهما «لا يسدّ» على الله تعالى «باب النصب» منه نبياً أو إماماً «بعد» ما عرفت في مبحث النبوة من «اقتضاء اللطف» بحكم العقل «نصب الرب» تعالى خلفاء عنه في الأرض بصفة النبوة أو الإمامة من غير فرق بين المنصبين، إلّا في استماع الوحي، فالنبي ﷺ يسمعه رأساً، والوصي عليه السلام يبلغه ذلك بواسطة النبي. «فمن بنصبه» من الله تعالى ورسوله ﷺ دلّ الدليل الصحيح و«قضى» به «ما قد ورد» كتاباً وسنة «كان هو السلطان» الحقيقي المالك زمام الأمة، سواء «قام» بشؤون السلطنة «أو قعد» عن ذلك لوجود الموانع.

«فنصبه» تعالى الخليفة «لطف» منه سبحانه، ورحمة بنفسه للعباد، وهداية لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً، وإتمام للحجة منه عليهم؛ ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حيّ عن بينة؛ ولأن لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، ولا يقول أحد ربّنا لولا أرسلت إلينا رسولا منذراً، وأقمّت لنا علماً هادياً، فنتبّع آياتك من قبل أن نذلّ ونخزى، ولا يشترط شيء من ذلك بنفوذ الحكم، وجريان الأمر، والسيطرة والقوة والغلبة، فإنّ كلّاً منها على تقدير حصولها للخليفة عنه تعالى نعمة أخرى «ولطف ثانٍ» منه سبحانه بهم، باعتبار تقويته للضعيف المظلوم المطيع،

(١) الغضاضة: الذلّة والمنقصة، أقرب الموارد ٢: ٨٧٦ (غضض).

(٢) كشف الغمّة ١: ٥٨.

وليس في القعود غاب أو حضر بأس إذا كان لمانع الضرر

وردع الظالم القوي العاصي عن الظلم، وإيقافه بالقهر والغلبة عن التجاهر بالمعاصي، أو الكفر، وعن جذب غيره إلى مشربه، ونشر فسقه إلى أقرانه، وعندئذ يكون «تصرّف» ذاك «السلطان» الواقعي مرئياً «بالعيان» والشهود، مضافاً إلى ما كان له من التصرفات الباطنية، والبركات الواقعية، الحاصلة لهم بنفس وجوده الدافع عنهم البلية، على ما أشير إليه في قوله تعالى: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾^(١). وقوله سبحانه: ﴿لو تزيّلوا﴾ أي: انحاز الكافرون عن المؤمنين ﴿لعدّبنا الذين كفروا منهم عذاباً أليماً﴾^(٢).

وعليه فنعمة وجود الحجّة بين أظهر الناس بنفسه نعمة عظيمة منه تعالى، تعادل نعمة تمكينه له من التصرف والسيطرة لو لم تكن أعظم منها.

وقد اتّضح لك بكلّ ذلك فساد قول الناصب: إنّ الأئمة المعصومين لم يكونوا خلفاء بالفعل، بل بالقوّة والاستحقاق. بل اتّضح لك أيضاً بما ذكرنا فساد قوله: فما الفائدة في خلافتهم؟ إلى آخر ما أطال به في نهيقه، فإنّ ذلك إنّما يردّ لو لم يكن لأصل وجوده أثر، ولا لاختفائه سبب، بحيث يكون وجوده عبثاً صرفاً.

وأما على ما عرفت، فلا موقع لذلك «وليس في القعود» عن الحرب والسيطرة لوجود المانع عن القيام نقض عليه، ولا نقض لخلافته، وليس عليه قدح ولا اعتراض إن «غاب» عن أعين الناس لمصالح مكنونة يعلمها علّام الغيوب، الذي أمره بالاختفاء «أو حضر» معهم عياناً.

ولا «بأس» في ذلك أصلاً «إذا كان» القعود أو الاختفاء «لمانع» عن القيام أو الظهور، بأن يترتب عليهما «الضرر» على نفسه النفيسة، أو على نفوس رعاياه وشيعته، بحيث إنّ كلّاً من الأمرين يتعقّبهما إمّا غلبة المخالفين وقتلهم له، أو لجماعة من أتباعه. وإمّا غلبته عليهم بقتله لهم، وذلك منافٍ لحسن التروّي والصبر عن الباغي رجاء

والمنع من ثانيهما منّا فلا يوجب في لطف الوجود خلا

اهتدائه أو اهتداء غيره، أو رجاء خروج جماعات كثيرة من المؤمنين من أصلا بهم، كما أشرنا إلى ذلك فيما تقدّم. هذا، مع تمامية الحجّة بذلك على المعاندين.

«و» حيث قد عرفت أنّ كلّاً من النصب والتصرّف حسنٌ برأسه، وموجبٌ مستقلٌّ لمرتبة اللطف: تبين لك أنّ «المنع من ثانيهما» - وهو التصرّف - لم يكن إلّا بسبب نشأ «منّا» وهو خذلاننا له، وقعودنا عن نصرته، وتجاونا عن واجب طاعته، وذلك لا يستلزم المنع، ولا توقيف الواهب تعالى عن أوّل اللطفين «فلا» يلزم من انتفاء التصرّف انتفاء حسن النصب، ولا «يوجب» ذلك «في لطف الوجود خلا» وإلّا لزم الخلل - والعياذ بالله - في نبوة كثير من الأنبياء، الذين أخفوا دعوتهم خوفاً من أممهم، أو هربوا إلى البراري ورؤوس الجبال وظلم المغارات^(١) حذراً من شرهم، على ما هو مذكور في التواريخ والأحاديث من شرح أحوالهم.

وفي طليعتهم نبينا الأعظم ﷺ حين اختفى في شعب أبي طالب عليه السلام أربع سنوات، وفي الغار عند هجرته إلى المدينة ثلاثة أيام، ثم خرج من مكة المكرمة هارباً متمسراً^(٢) بل مقتضى ما صح عنه من قوله ﷺ: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين»^(٣) ثبوت نبوته قبل بعثته، ولكنّه كان متخفياً بذلك إلى أن بلغ الأربعين سنة من عمره الشريف.

وفي ذلك يقول سيّدنا الحجّة المعاصر الأمين السيّد محسن العاملي الدمشقي دامت بركاته جواباً عن اعتراض بعض النصاب على اختفاء الحجّة المنتظر، حيث

(١) انظر كمال الدين وتمام النعمة ١: ١٢٧ - ١٥٩، قصص الأنبياء (الراوندي): ٧٤ و ١٥١ في ذكر إدريس عليه السلام.

(٢) انظر قصص الأنبياء (الراوندي): ٣٣٥، بحار الأنوار ١٩: ١ - ١٠٣.

(٣) المناقب (ابن شهر آشوب) ١: ٢١٤ في اللطائف، المستدرك (الحاكم) ٢: ٦٠٩، تحفة الأحوزي ٧: ١١١، باختلافٍ يسير في الأخيرين.

يقول الناصب في أبياته الاعتراضية التي تتوف على عشرين بيتاً^(١):

وإن قيل من خوف الأداة قد اختفى
فذلك قولٌ عن معايب يفتري
فهللاً بدا بين الوري متحماً
مشقةً نُصح الخلق من دأبه الصبر
ومن عيب هذا القول لا شك أنه
يؤول إلى جُبْن الإمام وينجر
وحاشاه عن جُبْن ولكن هو الذي
غدا يختشيه من حوى البر والبحر
إلى قوله عامله الله بعدله:

وإن قيل إن الاختفاء بأمر من له الأمر في الأكوان والحمد والشكر

* * *

فذلك أدهى الداهيات ولم يقل
أعجز ربّ الخلق عن نصر حزبه
فحتى م هذا الاختفاء وقد مضى
على غيرهم حاشا فهذا هو الكفر
من الدهر آلاف وذاك له ذكر
إلى آخر نباحه في ذلك.

فأجابه كثير من العلماء والشعراء نظماً ونثراً نقضاً وحلاً عقلاً ونقلاً^(٢) وفي طليعتهم سيّدنا المعظم المعاصر المشار إليه حيث أجابه نظماً ونثراً بقوله دام بقاءه^(٣):

(١) هي قصيدة مجهولة المؤلف وردت من بغداد إلى النجف الأشرف، ينكر شاعرها وجود

الإمام صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه، ومطلعها:

أيا علماء العصر يا من لهم خُبر
بكلّ دقيقٍ حارٍ في مثله الفكر

وقيل: إن مرسل هذه القصيدة هو محمود شكري الآلوسي.

(٢) منهم المحدث النوري وأجابه بقصيدة طويلة مطبوعة في كشف الأستار عن وجه الغائب

عن الأبصار: ٢٤٧ فما بعد.

(٣) حين تسطينا هذه الصحيفة أتاناً نعيه - فإنّا لله وإنا إليه راجعون، قدّس الله روحه وطيب

مضجعه - في الخامس من رجب سنة ١٣٧١ هجرية، و ١١ حمل سنة ١٣٣١ شمسية. وأتاناً

أيضاً قبله بأيام قليلة خبر وفاة شيخنا الحجة الشيخ عليّ القمي رحمته في ٢١ جمادى الثانية سنة

٧١، وقبل ذلك أيضاً بأسبوع تقريباً كان وفاة شيخنا العالم الحجة الميرزا محمد العسكري،

قاطن سامراء رحمته.

وفي حديث الثقلين المعتمر ما يكشف الغشوة عن كلّ بصر

زعمتَ بمحضِ القول قُبِحَ اختفائه وقد فشيا في العالم الظلم والغدرُ
إذا جاز عند الظلم تأخير خلقه فقد جاز بعد الخلق في حقّه الستر
وهل كان قبل الأربعين محمّد لدعوته يخفي وقد ظهر الكفر
وكيف أسرّ الرُّسل من قبل دينهم زماناً وهل لله في كتمهم سرّ؟
وقد غاب من قد غاب منهم لخوفه وشردّ حتّى ناله الجهد والضرّ
إلى آخر ما أفاده مفصلاً فيما ينوف على ثلاثمائة بيت، نقضاً لهفوات الناصب
المردود، ولعلّ بعضاً من الصنفين منها يأتي إن شاء الله تعالى قريباً مع زيادة
توضيح لذلك.

«و» بعد كلّ ذلك لا شبهة في أنّه قد ورد «في حديث الثقلين المعتمر» لدى
الفريقين البالغ مضمونه فوق حدّ التواتر، وهو قول النبي ﷺ: «إني مخلف فيكم
الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض» «ما
يكشف الغشوة عن كلّ بصر» ويزيل عنه غطاء الشكّ في إرادة المعصومين
المذكورين من تلك الأحاديث المشيرة إلى خلفائه ﷺ.
فإنّه لا يتطرّق إليه الريب متناً ولا سنداً، ولا يمكن التشكيك في رواته،
ولا في دلالته.

أمّا سنداً؛ فلما ذكرنا من بلوغه أقصى مراتب التواتر من طرق الفريقين، فقد
رواه في غاية المرام باثنين وثمانين طريقاً من الخاصّة^(١) وتسعة وثلاثين طريقاً
من العامة^(٢) مروية في صحيح مسلم، ومسند ابن حنبل، وتفسير الثعلبي، والجمع

(١) غاية المرام ٢: ٣٢١-٣٦٧.

(٢) غاية المرام ٢: ٣٠٤-٣٢٠، انظر صحيح مسلم ٤: ١٨٧٣/٢٤٠٨، فضائل الصحابة
(لأحمد بن حنبل) ٢: ٥٨٥/٩٩٠، مسند أحمد ٣: ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٤: ٣٧١، تفسير الثعلبي
٩: ١٨٦ ذيل تفسير الآية ٣١ من سورة الرحمن حكاه عن الجمع بين الصحاح في العدة

بين الصحاح، وكتب صدر الأئمة موفق بن أحمد، وفضائل السمعاني، وسير الصحابة، وعن خطبة النبي ﷺ يوم الغدير، وعن الحموي بتسعة طرق، وعن أفراد مسلم للحميدي، ورواه أيضاً زيد بن أرقم على انحرافه عن أهل البيت.

وقد أثبت الكل الحديث عنه عبارات متقاربة، ملخصها أنه ﷺ قال: «أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربِّي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به» إلى أن قال: «وثانيهما: أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، ثم أذكركم الله في أهل بيتي، إنِّي تركت الثقلين خليفين إن أخذتم بهما لن تضلّوا بعدي، أحدهما أكبر من الآخر، ألا وإنهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض، فانظروا ماذا تخلفوني فيهما، الأكبر منهما كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلى الأرض، طرف منه بيد الله تعالى، وطرف بأيديكم، فتمسّكوا به، ولا تولّوا، ولا تضلّوا، والأصغر منهما عترتي» إلى أن قال ﷺ: «فلا تقتلوهم، ولا تقهروهم، ولا تقصروا عنهم، فإنّي سألت الله اللطيف الخبير، فأعطاني أن يردا عليّ الحوض كهاتين» وأشار بالمسبحتين منضمتين، ثم قال: «ناصرهما لي ناصر، وخاذلهما لي خاذل، ووليّهما لي وليّ، وعدوّهما لي عدوّ، ألا وهما الخلفتان من بعدي وعترتي أهل بيتي، فلا تسابقوهم فتهلكوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تُعلموهم فإنهم أعلم منكم»^(١) إلى آخر ما أفاده.

قال الفيروزآبادي الشافعي في القاموس: الثَقْل بالتحريك: كلّ شيء نفيس

﴿الابن البطريق﴾: ٧٢/٨٩، المناقب: ١٥٤/١٨٢، فرائد السمطين ٢: ١٤٦/٤٣٩ و ٤٤٠، باب ٣٣ وباب ٤٦ ح ٥١٣ وباب ٤٨ ح ٥٢٠، الجمع بين الصحيحين ١: ٥١٥/٨٤١، المستدرک (للحاكم) ٣: ١٠٩ و ١٤٨، سنن الدارمي ٢: ٤٣٢، سنن البيهقي ٧: ٣٠ و ١١٤، مجمع الزوائد ٩: ١٦٣، السنن الكبرى (للنسائي) ٥: ٤٥/٨١٤٨، مسند أبي يعلى ١: ١٠٢٣/٤٤٣.

(١) زيادة على ما في غاية المرام انظر ملحقات إحقاق الحق ٤: ٤٣٦ - ٤٤٣، ٥: ٧ و ٢٨ و ٣٧ و ٥٢ و ٨٦.

مصون، ومنه الحديث «إني تارك فيكم الثقلين»^(١).

وأما دلالة؛ فلما عرفت من التصريح فيها على كثرتها بكون خلفائه من عترته وأهل بيته، وأين هم من ملوك الجور الفسقة الفجرة؟ هذا، مضافاً إلى أن المستفاد من ظواهرها - بل المنصوص فيها - كون خلفائه قرناء للكتاب في الطهارة والعصمة من الخطأ والنسيان والزيادة والنقصان، فضلاً عن الجور والطغيان، وكونهم المخصوصين بالشرف والكرامة من ربهم، والفائزين بتعيينه واختياره لهم، دون غيرهم، فكأنهم نزلوا من عنده تعالى على حدّ نزول القرآن، وأن لهم من الفضل وجوب التعظيم والطاعة مثل ما له لدى خالقه تعالى، وأن مخالفتهم كمخالفته توجب الضلال والهلاك الأبدي.

ويشهد لذلك كله تنظيره لهما بالمسبحتين المقترنتين المشابهتين في جميع الوجوه، بل المستفاد منها أيضاً - على ما ذكره بعض الأكابر - عدم انقراضهم أبد الدهر، واستحالة انقطاعهم وافتراقهم عن الكتاب الأبدي الذي لا يضمحل ولا ينقطع أبداً إلى يوم القيامة.

ويشهد لذلك كلمة «لن» الدالة على استحالة الافتراق بينهما حتى يرثي عليه الحوض، وعليه فمن الواضح لزوم تتابعهم، وعدم حصول فترة قليلة أو كثيرة بين السابق واللاحق منهم، فأين هم عن ملوك بني أمية وبني العباس؟ مع ما كان بينهم من بعد الأعصار والفترات الطويلة المقترنة بالحروب الدامية، والاختلافات الكثيرة بينهم.

وذلك مضافاً إلى انقراضهم بأجمعهم والله الحمد وله المنة، وعدم بقاء أثر منهم في هذه الأعصار المتدادية، فضلاً عن الأعصار المستقبلية.

وقد ورد التصريح ببقاء دولة خلفائه عليهم السلام إلى آخر الدهر في كثير من أحاديث الجمهور أيضاً، فضلاً عما ورد في أحاديث الإمامية.

ففي صحيح البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والحميدي، بطرق كثيرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، ويكون عليهم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش»^(١).

وبطريق آخر عنه: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان»^(٢). وفي فرائد السمطين للحمويني عنه أنه قال: «يا عليّ أنا مدينة العلم وأنت بابها» إلى أن قال: «مَثَلُكَ وَمَثَلُ الْأُمَّةِ من ولدك بعدي مَثَلُ سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، ومَثَلُكُمْ كَمَثَلِ النجوم، كلما غاب نجم طلع نجم إلى يوم القيامة»^(٣).

ورواه أيضاً ابن شاذان، وفي مسند ابن حنبل عنه أنه قال: «النجوم أمانٌ لأهل السماء إذا ذهب النجوم ذهبوا، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض»^(٤).

وروى مثله الحمويني، والطبري، وأخرجه الحاكم، وأبو عمر، ومسدّد، وابن أبي شيبه، وأبو يعلى، في مسانيدهم، وصحّحوه^(٥).

وقد تقدّم ما روه عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله: «لا تخلو الأرض عن قائم لله بحجّته، إمّا ظاهراً مشهوراً، أو خائفاً مضموراً، لأن لا تبطل حجج الله وبيّناته»^(٦).

(١) صحيح البخاري ٩: ١٢٥ باب قول النبي: لا تزال طائفة من أمتي ... صحيح مسلم ٣: ٥٣١٨٢٢/١٤٥٣، سنن أبي داود ٤: ١٠٦/٤٢٧٩، سنن الترمذي ٣: ٢٣٢٣/٢٤٠ بتفاوت يسير، الجمع بين الصحيحين ١: ٣٣٧/٥٢٠.

(٢) مسند أحمد ٢: ٢٩ و٩٣ و١٢٨، صحيح مسلم ٣: ١٤٥٢/١٨٢٠، سنن البيهقي ٣: ١٢١، و٨: ١٤١.

(٤) الفضائل (شاذان بن جبرائيل): ١٣٤، فضائل الصحابة (أحمد بن حنبل) ٢: ١١٤٥/٦٧١.

(٥) فرائد السمطين ٢: ٥١٥/٢٤١، ذخائر العقبى: ٢٧، المستدرک ٣: ١٤٩، ولم نعر عليه في المصنّف ومسند أبي يعلى وانظر ملحقات إحقاق الحق ٩: ٢٩٤ - ٣٠٧.

(٦) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٧ من كلام له عليه السلام لكميل بن زياد.

وهذا كله مضافاً أيضاً إلى ما أشرنا إليه من رواياتهم المعتبرة في موثقاتهم وأحاديثهم الكثيرة عن النبي ﷺ المصرحة بخلفائه، مع اشتمال بعضها على تسمية كل منهم مفصلاً واحداً بعد واحد.

ففي ينابيع المودة عنه ﷺ أنه قال: «أنا سيّد النبيّن، وعليّ سيّد الوصيّن، وإنّ أوصيائي بعدي اثنا عشر، أولهم: عليّ، وآخهم القائم المهديّ»^(١).

وفيه أيضاً عن سلمان الفارسي أنه قال: دخلت على النبي ﷺ فإذا الحسين على فخذه، وهو يقبل خديّه ويلثم فاه ويقول له: «أنت سيّد ابن سيّد، أخو سيّد، وأنت إمام ابن إمام، أخو إمام، وأنت حجة ابن حجة، أخو حجة، أبو حجج تسعة، تاسعهم القائم المهديّ»^(٢).

وأخرجه الحمويّ، وموفق بن أحمد الخوارزمي^(٣).

وفيه أيضاً عن ابن عباس قال سمعت رسول الله يقول: «أنا وعليّ والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون»^(٤) وأخرجه أيضاً الحمويّ^(٥).

وفيه أيضاً عن ابن عباس في حديثٍ طويلٍ قال: قدم نعل اليهودي على رسول الله ﷺ وقال: يا محمّد أسألك عن أشياء تلجج في صدري، إلى أن قال: فأخبرني عن وصيّك من هو؟ فما من نبيّ إلّا وله وصيّ، فقال ﷺ: «إنّ وصيّ عليّ بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين، تتلوّه تسعة أئمة من صلب الحسين» قال: يا محمّد: فسّمهم لي، قال ﷺ: «إذا مضى الحسين فابنه عليّ، وإذا مضى عليّ فابنه محمّد، وإذا مضى محمّد فابنه جعفر، وإذا مضى جعفر فابنه موسى، وإذا مضى موسى فابنه عليّ، وإذا مضى عليّ فابنه محمّد، وإذا مضى محمّد

(١) ينابيع المودة ٢: ٣١٦/٩١١ و٣: ٢٩١/٧.

(٢) ينابيع المودة ٢: ٤٤/٤٠، مودة القربى: ٢٩.

(٣) لم نعر بهذا النصّ في فرائد السمطين، وانظر ما ورد بهذا المعنى في ج ٢: ٣٢١/٥٧٢ وفي كتابه الآخر مقتل الحسين ١: ١٤٦.

(٤) ينابيع المودة ٢: ٣١٦/٩١٠.

(٥) فرائد السمطين ٢: ٣١٣/٥٦٣ و٥٦٤.

أما رووا حديث من مات ولم بلى وهل يمكنهم قول نعم
فمن يروونه إمام الزمن إن أنكروا القائم نجل الحسن

فابنه عليّ، وإذا مضى عليّ فابنه الحسن، وإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد المهديّ، فهؤلاء اثنا عشر»^(١) الحديث.

إلى غير ذلك ممّا يطول المقام بذكره.

ثمّ بعد الغضّ عن كلّ ذلك «أما رووا» في كتبهم المعتمدة المعتبرة لديهم «حديث «من مات ولم» يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهلية؟ «بلى» فقد رواه كثير من عظمائهم، وأجمعت عليه القدماء من أكابرهم ومشايخهم. فهذا الحميدي قد رواه في الجمع بين الصحيحين، وأخرجه الحاكم، وصحّحه عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنّه قال: «من مات وليس عليه إمام فإنّ موته مorte جاهلية»^(٢).

وأخرج السيوطي في الدرّ المنثور عنه في قوله تعالى: ﴿يوم ندعو كلّ أناس بإمامهم﴾^(٣) قال: «يدعى كلّ قوم بإمام زمانهم، وكتاب ربّهم، وسنة نبيّهم»^(٤). ورواه الثعلبي أيضاً في تفسيره مسنداً^(٥).

إلى غير ذلك من المتفرّقات من ذلك في كتبهم وأساطيرهم، فهل يمكنهم إنكار كلّ ذلك؟ «وهل يمكنهم قول نعم» تصديقاً للنفي، وهيئات من ذلك، ثمّ هيئات! وعليه «فمن يروونه إمام الزمن» الحاضر «إن أنكروا القائم نجل الحسن» وجحدوا وجوده، أو إمامته بعد ظهور الحديث؟ باعتبار إضافة الزمان فيه إلى الضمير العائد إلى الموصول، بل صراحته في أنّ لكلّ زمان إماماً خاصّاً مخصوص به، وقد تقدّم ممّا في ج ١ ص ٤١٥ في ذيل شرح قول الناظم: «ولا تشبّثوا

(١) ينابيع المودة ٣: ٢٨٢/١.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٢: ١٤٩٨/٢٩٦، المستدرک (الحاكم) ١: ١١٧ بتفاوت يسير فيهما.

(٣) الإسراء: ٧١. (٤) الدرّ المنثور ٤: ١٩٤. (٥) تفسير الثعلبي ٦: ١١٥.

وكان من قريش الأئمة أساسهم فمن إمام الأئمة
غير ولي الأمر خير منتظر من في قيامه تواتر الأثر

بما لا ينجع» بيان ذلك.

وذكرنا هناك أنه لا يمكن تأويل الإمام في الحديث بالقرآن، سواء أريد من عدم المعرفة فيه عدم معرفة قراءته بظاهره، أو عدم معرفة بواطنه ومزاياه، وكذا لو أريد بذلك عدم الاعتقاد بالقرآن؛ للزوم كون الكلام لغواً فاسداً، وتوضيحاً للواضح؛ لوضوح كفر المنكر له، وفساد ذلك أيضاً واضح.

«و» أيضاً قد عرفت أنه «كان» النص في الأحاديث المتقدمة على أن خلفاءه كلهم «من قريش» وأنهم هم «الأئمة» المرضييون حسباً ونسباً، وهم القوي المستحكم «أساسهم» بانتسابهم إلى النبي الأعظم، وكونهم من عترته وأهل بيته.

«فمن» يكون في العصر الحاضر موصوفاً بتلك الصفات السامية كي يكون «إمام الأئمة» جمعاء، على سبيل النبوة عليهم جمعاء «غير» ذاك الحجة الكبرى الذي هو «ولي الأمر» وإمام العصر المشارك آباءه المعصومين، وجدهم سيد المرسلين، في وجوب طاعتهم على سبيل وجوب طاعة الله تعالى؛ لاقتранهم به سبحانه في قوله عز وجل: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ فإنه عليه السلام منهم، وهو «خير منتظر» ظهوره، و«من» هو «في قيامه» بالأمر وخروجه لنشر الأمن والعدل قد «تواتر الأثر» والحديث من طرق الفريقين.

فقد روي ذلك من طريق الجمهور بمائة وخمسة وستين طريقاً، غير ما ورد في ذلك من طريق الخاصة بسبع وعشرين طريقاً، فراجع في ذلك غاية المرام^(١) وسائر الكتب المطولة الشارحة لبيان أحوال ذلك الحجة الكبرى^(٢) والآية العظمى، سبط الرسول ﷺ، وفلذة كبد البتول، قرّة عيون الأولياء، وخاتم السادة

وليس في غيبته من بأس إن كان في الغيبة حفظ النفس

الأوصياء، والمسمى باسم جدّه سيّد الأنبياء ﷺ، والمكّنّى بكُنيتِه، والمحيي شريعته، والمقتفي أثره وطريقته.

وأَنّه قد وُلد في بلدة سامراء من العراق، من صلب الإمام الحادي عشر، في ليلة النصف من شعبان، من شهور سنة خمس وخمسين ومائتين أو ستّ وخمسين ومائتين من الهجرة المباركة، وأَنّه المشهود آثاره وخيره، والحاضر في قلوب المؤمنين بهاءه ونوره، والغائب المستور عن الأبصار شخصه وجماله.

«وليس في غيبته من بأس» ولا موقع لاعتراض بعض النصاب على ذلك «إن كان في الغيبة حفظ النفس» المقدّسة التي له، أو النفوس المحترمة التي تخرج في مستقبل الدهور من أصلاب الكفرة والفسقة، وأنّ خروجها منهم متوقّف على صبره وكفّه عن قتل الآباء الكفرة، كما كفّ النبيّ الأعظم ﷺ وسائر الأنبياء والأولياء عن هلاك أعدائهم مع قدرتهم الكاملة على ذلك بإذن الله تعالى، وصبروا على ما نالهم منهم من المكاره، واحتملوا أذاياهم رجاء اعتدائهم ورجوعهم إلى الحقّ، أو لعلمهم بوجود ذرّية مؤمنة في أصلابهم، وأَنّه لا بدّ في حصول الثمرة من إبقاء الشجرة، وعدم التعرّض لها بالقطع أو الإعدام إلى أن يحصل اليأس من ذلك. كما أنّ نبيّ الله نوح عليه السلام لم يدعُ على قومه الكفّار إلّا بعد يأسه من عقب مؤمنة منهم، وعلم عدم وجود ذرّية صالحة في أصلابهم، وعندئذٍ دعا عليهم بقوله عليه السلام: ﴿رَبِّ لَا تَذَر عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا * إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يَفْضَحُوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ (١).

وعليه، فلو لم يكن لعودة النبيّ أو الإمام عن قتال أعدائهم، ولا لصبرهم على مكاره الدهر وأذايا الكفّار، أو لغيبتهم واختفائهم عن الأبصار حكمة ولا مصلحة

ألم يغيب يونس عن أمته وهل أتاه القدح من غيبته

سوى ذلك لكفى به موجباً وسبباً للصبر عن الأعادي، وإمهالهم في الحياة الدنيوية، فضلاً عما لو انضم إلى ذلك مصالح أخرى، وموجبات خفية غيرها مكنونة في علمه تعالى.

ولذلك كله ترى كثيراً من الأنبياء قد اختفوا دهرًا طويلاً عن كفّار قومهم، وهربوا وغابوا مدة متمادية عن أشرار أممهم.

«ألم يغيب يونس» النبي «عن أمته» عشرين سنة^(١) حتى تضايقوا بغيبته في المأكل والمشرب، وأشرفوا على الهلاك؟ «وهل أتاه القدح» أو أصابه النقص في نبوته «من غيبته»؟ أو هل يتوجّه عليه بذلك اعتراض بعد العلم والتسالم على كونهم معصومين من كل خطأ ومعصية؟ وأنهم لا يأتون بحركة ولا سكن إلا بأمر ربهم تعالى، وأنهم ﴿عباد مكرمون﴾ لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون^(٢).

ومن هنا يعلم أنّ اعتراضات بعض النصاب الملحد على الفرقة الإمامية في اعتقادهم، واتفاقهم على وجود هذا الإمام الثاني عشر وغيبته عن الأنظار، وانتقادات أولئك المنافقين على تلك الفرقة المحققة من وجوه شتى لم تنشأ إلا من الجهل والعناد، أو من التعامي والإلحاد، وأن عمدة ما نهقوا به في مقام الاعتراض أمور ثلاثة، استندوا فيها إلى مجرّد الاستبعاد، من غير دليل ولا برهان:

أحدها: طول عمره بما ينوف على ألف سنة إلى العصر الحاضر.

وثانيها: عدم إمكان غيبته عن الأبصار، مع عدم استغنائه عن لوازم البشرية من المأكل والمشرب والسكن وأمثالها.

وثالثها: من جهة عدم الفائدة في وجوده مع استتاره واختفائه عليه السلام.

(١) انظر قصصه في بحار الأنوار ١٤: ٣٧٩ وفيه في رواية أنه عليه السلام غاب عن قومه أربعة أسابيع.

(٢) الأنبياء: ٢٦ - ٢٧.

فنقول: أمّا الاعتراض على فائدة وجوده مع الغيبة، فقد تقدّمت الإشارة إليه، وتقدّم ذكر بعض أبيات قائلهم في ذلك مقروناً بجوابه نقضاً وحلاًّ نظماً ونثراً^(١). ونزيدك في المقام وضوحاً بزيادة ما ألحقه بعض آخر من النصاب لذلك الاعتراض، فقال ما ملخصه: إنّ وجوب اللطف على الله تعالى بعد تسليمه - وتسليم أنّ ذلك لا يتمّ إلاّ بوجود حجة منه تعالى يكون بشراً وكتاباً ناطقاً بين خلقه يبيّن لهم أحكامه، ويعرّفهم حلاله وحرامه - إنّما يتمّ ذلك ويتحصّل المطلوب منه مع ظهوره واشتغاره بينهم، واختلاطه بهم، ومعاشرته معهم، حتّى يتعلّموا منه ما يحتاجون إليه في أمور دينهم ودنياهم.

وأما مع اختفائه وغيبته فلا يتمّ ذلك، ويكون وجوده لغواً صرفاً مع عدم إمكان الوصول إليه، وعدم تمكّن أخذ معالم الدين منه، والمحافظة عليها بتعاليمه وأمره ونهيه، حذراً من اندراسها، وخوفاً من نسيان ما تعلّموا منها.

هذا، مع أنّه إن كان المراد من الأحكام التي يجب تعلّمها والعمل بها لسقوط التكليف بها، وحصول البراءة منها، ويتحذّر عليها من الاندراس والنسيان والتحريف والتبديل: هو خصوص الأحكام الواقعية المجعولة من الله تعالى فقط، التي لا يمكن تحصيلها إلاّ من شخص الحجة نبيّاً كان أو إماماً، بحيث لا ينوب عنها في سقوط التكليف وحصول البراءة منه ما يتحصّل من ظواهر الكتاب والسنة والأصول اللفظية وأدلة الفقاهاة والأصول العملية، ولا يكفي بذلك شرعاً للتخلّص من العقوبة الإلهية.

فواضح أنّ غيبته منافٍ لواجب اللطف، وناقض له، وموجب لعدم تمامية الحجة منه تعالى على خليقته، ويكون وجود الغائب المستور لغواً صرفاً. وإن كان المراد منها ما هو أعمّ من الأحكام الواقعية والظاهرية المستفادة بالظنّ والاجتهاد من الأدلّة الأربعة، بحيث يكفي بكلّ منها في ثبوت اللطف

الواجب، ويندفع بأيّ منها محذور الاندراست والتغيّر والنسيان، فكذلك أيضاً يكون وجوده لغواً صرفاً، وذلك لتمايية الحجّة على الخلق بسبب تمكّنها من تحصيل ما يوجب سقوط العقاب عنهم، من غير حاجة إلى الحجّة الغائب، وتحصيل الأحكام الواقعية منه كما في العصر الحاضر، وانقطاع الخلاق عن الوحي والنبّي والإمام، مع إجماع الأمة على بدليّة الأحكام الظاهرية المستنبطة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل بالظنّ والاجتهاد عن تلك الأحكام الواقعية، وكفايتها عنها وإن فرض خطأ المجتهد فيها، وحصول الاختلاف بينهما.

وعليه، فاللطف منه تعالى بسببها حاصل، والحجّة منه تامّة بلا توقّف شيء منهما على وجود نبّي أو إمام غائب.

والجواب: أنّ كلّ ذلك ليس إلّا مغالطة محضة، فإنّ ذلك إنّما يرد على دعوى وجوب اللطف لو أُريد منه الوجوب التكويني، وحفظ الأحكام الشرعية قهراً على العباد، فعندئذٍ يمكن أن يعترض عليه بذلك التحويل الواهي بما ملخصه: إنّ الغيبة منافٍ بل مناقضٍ له على تقدير إرادة الأحكام الواقعية، أو إنّ وجوده لغو على تقدير إرادة الأعمّ منها.

ولكنّك قد عرفت أنّاً - على ما أشرنا إليه في باب النبوة - أنّ الوجوب المدعى في اللطف هو وجوبه عليه تعالى تشريعاً، بمعنى أنّه يجب عليه سبحانه بحكم العقل نصب خليفة عنه بين خلقه نبياً كان أو إماماً يكون وجوده حجّة منه تعالى عليهم، مع اقتران النصب بإيجاب الرجوع إليه، فإنّ ذلك بنفسه فقط هو وظيفة المولويّة، وبه تتمّ الحجّة، وبه يؤدّى واجب اللطف.

وأما عدم حصول التبليغ خارجاً لمانع خارجي - كعصيان العبيد للمنصوب، أو عدم تمكّنها من الوصول إليه بسبب انتشار الجور والطغيان بينهم بسوء اختيارهم، بحيث لولا ذلك لأمكنهم التشرف بلقيه، ولم يكن يبق موجب آخر لاختفائه، ولكان عندئذٍ ظاهراً مشهوراً وحاضراً مشهوداً - فهو غير منافٍ

وليس في طول الزمان والقصر ما يوجب الفرق فأمعن النظر

لحصول اللطف الواجب، فإنّ ذلك قد حصل منه تعالى كاملاً بنصب الخليفة من غير إخلال بما هو شأنه ووظيفة مولويّته أصلاً.

وبالجملة، عدم نيل العباد للتشرف برؤيته إمّا بسبب تقصيرهم وعصيانهم الموجب لعقوبتهم، أو بسبب قصورهم وعجزهم عن ذلك لغلبة الأشرار الموجبة لاختفاء الإمام عليه السلام عن جميعهم، لا ينافي اللطف الواجب، ولا يناقضه.

ويتحصّل من ذلك كلّ أنّ وجوده عليه السلام ليس إلّا لطفاً محضاً وإن استتر وغاب عن الأبصار، وليس لغواً كما زعمه الأغيار، وأنّه بمحض وجوده ونصبه تتمّ الحجة على الأشرار، وهو خير وسيلة إلى الربّ تعالى للأخيار؛ لتفريج مهمّاتهم بالليل والنهار، مضافاً إلى سائر بركات وجوده وإلهاماته الأحكام للعلماء الأبرار، وإغاثاته للملهوفين في الأقطار، فعليه وعلى آبائه المعصومين صلوات الله الملك الجبار ما تحرّكت الأفلاك ودار الليل والنهار، هذا.

وأما اعتراض القوم على إمكان غيبته مع حاجته إلى لوازم البشريّة، فمعارض باختفاء ذلك النبيّ المعظم المشار إليه ^(١) فهل سقط بذلك عن لياقة النبوة؟ حاشاه عن ذلك، ثمّ حاشاه، ولو كان كذلك لتوجّه الاعتراض - والعياذ بالله - على الله تعالى في إرسال مثله، مع علمه القديم بما يصدر من ذلك الرسول، وإتيانه ما يوجب سقوطه، وتعالى ربّنا عن ذلك علواً كبيراً.

ولا مجال لنقض المعارضة بالفرق بين غيبته وغيبة هذا الإمام عليه السلام بقصر مدّة غيبة يونس عليه السلام وطول زمان غيبة الإمام، بأن يقال بإمكان الأوّل دون الثاني، فإنّ الفرق غير فارق «و» ذلك لوضوح أنّه «ليس في طول الزمان والقصر» فيه من حيث الإمكان وعدمه «ما يوجب الفرق» في قدرته تعالى، فإنّ المولى الذي أدام

حياة ذاك النبي ﷺ في غيبته وحده منفرداً في المغارات والبراري مع حاجته التامة إلى جميع لوازم البشرية قادر أيضاً على إدامة حياة هذا الوصي كذلك، من غير عجزٍ ولا فتور «فأمعن النظر».

ودعوى عدم الفائدة في وجوده كذلك مختفياً، فيكون لغواً قبيحاً قد عرفت فسادها، والجواب عنها حلاً، مضافاً إلى النقض بغيبة يونس وغيره من الأنبياء، فهذا عيسى المسيح ﷺ الذي رفعه الله تعالى إليه وهو حيّ يرزق، وباقي إلى ظهور المهدي، فينزل من السماء ويصلي خلف هذا الإمام، على ما اتفق عليه علماء الإسلام من الفريقين، وجاءت به النصوص المستفيضة في كتب الجميع عن سيّد الأنام ﷺ.

وهذا إلياس النبي الذي روى فيه الطبري والنيشابوري في تفسيريهما: أن ملك زمانه طلبه ليقنتله، فاستخلف اليسع على بني إسرائيل، ورفع الله تعالى من بين أظهرهم، وقطع عنه لذة الطعام والشراب، وكساه الريش، وألبسه النور، فصار إنسياً ملكياً أرضياً سماوياً، وأنه موكل بالفيافي^(١) كما وكل الخضر بالبحار، وهما آخر من يموت من بني آدم^(٢) انتهى.

وهذا إدريس النبي ﷺ الذي رفعه الله تعالى إلى السماء، وقال تعالى فيه: ﴿ورفعناه مكاناً علياً﴾^(٣) وروى في الكشف عن أنس بن مالك، وعن ابن عباس، وعن الحسن، وكذا في مجمع البيان عنهم، وعن أبي سعيد الخدري، وكعب، ومجاهد، والضحاك: أنه رُفِعَ إلى السماء الرابعة، أو السادسة، أو إلى الجنة، كما رُفِعَ عيسى ﷺ وهو حيّ لم يمت^(٤) انتهى.

وهذا خضر النبي ﷺ واسمه خضرون بن قابيل بن آدم ﷺ الذي قال فيه

(١) الفيفاء: الصحراء الملساء، والجمع: الفيافي. الصحاح ٤: ١٤١٣ (فيفاء).

(٢) تفسير الطبري ٢٣: ٦٠، تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٥: ٥٧٥ ذيل تفسير سورة الصافات، الآية: ١٢٣.

(٣) مريم: ٥٧.

(٤) الكشف ٣: ٢٤، مجمع البيان ٣: ٥١٩.

أبو حاتم السجستاني في كتاب المعمرين روايةً عن أبي عبيدة وأبي اليقظان ومحمد بن سلام الجمحي وغيرهم: أنه أطول بني آدم عمراً^(١).

وفي تذكرة الخواصّ لسبط ابن الجوزي: أنه يجتمع مع إلياس عليه السلام في كل سنة، ولا يدرى كم لهما من السنين^(٢).

وفي حاشية قرأ خليل على حاشية الخيالي على شرح التفتازاني للعقائد النسفية: أن أربعة من الأنبياء عليهم السلام في زمرة الأحياء: الخضر وإلياس في الأرض، وعيسى وإدريس في السماء^(٣).

وقال الشعراني في يواقيته حكاية عن الشيخ محيي الدين ابن العربي في فتوحاته: إن الله تعالى أبقى من الرسل الأحياء بأجسادهم في الدنيا أربعة: ثلاثة مشرّعون وهم: إدريس عليه السلام وإلياس عليه السلام وعيسى عليه السلام، وواحد حامل للدني، وهو الخضر عليه السلام، إلى أن قال: فإدريس في السماء الرابعة، وعيسى في السماء الثانية، وإلياس وخضر في الأرض^(٤).

وقال ابن حجر العسقلاني في الإصابة بذهاب الأكثر إلى الأخذ بما ورد من أخبار الخضر في تعميده وبقائه، وحكى عن الثعلبي أنه قال: إن الخضر نبى على جميع الأقوال، معمرٌ محجوبٌ عن الأبصار، وأنه لا يموت إلا في آخر الزمان عند رفع القرآن، وحكى فيه ما يقرب من ذلك عن وهب بن منبه، وعن الدارقطني، وعن تاريخ ابن عساكر، وعن ابن إسحاق، وعن أبي مخنف لوط بن يحيى، وعن الحسن البصري، وعن الحارث بن أسامة، وعن ابن شاهين، وعن تهذيب النووي، وحكايته فيه عن أبي عمرو بن الصلاح اتفاق جماهير العلماء والصالحين والعامّة وأهل المعرفة على حياته، وحكاياتهم في رؤيته، والاجتماع به أكثر من أن

(١) حكاه عنه ابن كثير في البداية والنهاية ١: ٣٨٠.

(٢) لم نثر على هذه الحاشية.

(٣) تذكرة الخواصّ: ٣٢٥ و٣٢٦.

(٤) اليواقيت والجواهر ٢: ١٧٢ المبحث الخامس والأربعون في بيان أكبر الأولياء بعد الصحابة.

تُحصى وأشهر من أن تخفى، ثم روى في الإصابة بطرقه الصحيحة عن ابن عباس، وعن عليٍّ عليه السلام، وعن أنس عدة أحاديث عن النبي ﷺ في حياة الخضر عليه السلام وبقائه بما يطول المقام بذكرها. وروى أيضاً حديث تعزيتة لأهل البيت عليه السلام عند وفاة النبي ﷺ، كما روى أحاديث في بقاءه إلى العصر الآخر من الدنيا^(١).

وبالجملة، فغيبية أولئك الكرام من الأنبياء المذكورين مع حياتهم باتفاق الكلّ أو الأكثر، وكذا غيبية غيرهم من الأنبياء المبين أحوالهم في كتب التواريخ والأحاديث المطولة عن أممهم، أو اختفائهم عن كافة البشر مع عدم استغنائهم عن لوازم البشرية أيام غيبتهم: تزيل الوحشة والاستبعاد الفارغ عن كلّ دليل وبرهان، وتوجب وهن إنكار غيبة الحجة الخاتم الذي هو أفضل من كلّهم، وهو المنتقم لهم من أعدائهم، بل وتوجب أيضاً وهن إنكارهم طول عمره، استناداً إلى الاستبعاد فقط، من غير برهان عقلي ولا تقلي على استحالة ذلك.

مضافاً إلى التسالم من جميع الأمم على قدرة الباري تعالى على ذلك، وعلى كلّ شيء، وأنه بعد إمكان ذلك عقلاً ووقوعه نقلاً واتفاقاً ولو في الجملة بالنسبة إلى بعض العباد لا يكون استبعاد تكرر وقوعه في العصر الحاضر وما بعده إلا عن عنادٍ وجحود، ولا يصدر ذلك إلا من اللئيم الكنود، وأنّ ذلك في الوهن كبيت العنكبوت، وأنه لأوهن البيوت، وأنّ الخصم الناصب لو تفوّه باستحالة ذلك عقلاً أو عادة لزمه الخروج عن مذهبه ومذهب قدمائه وأكابره، بل لزمه الخروج عن الدين أصلاً ورأساً بعد تصريح الكتاب ونصوص السنّة وإجماع الأمة - بل اتفاق الأمم كلّها - على وجود اللعين إبليس وذريته، مع اختفائهم عن الأبصار، وهم أعداء الله تعالى، وأعداء رسوله ﷺ والخلائق أجمعين.

فكيف استحال طول عمر الحجة المهديّ عليه السلام وغيبته؟ وهو من لُحمة النبي ﷺ وعترته ليخرج في آخر الزمان، ويملاً الأرض قسطاً وعدلاً.

وَأَنَّ الْأَعْجَبَ مِنْ أَمْرِ الشَّيَاطِينِ قِصَّةُ أَصْحَابِ الْكَهْفِ الَّذِينَ: ﴿لَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾^(١) أَحْيَاءٌ غَيْرَ أَمْوَاتٍ بِلَا طَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ، وَهُمْ بَشَرٌ لَا يَسْتَغْنُونَ عَنْهُمَا، يَقْلِبُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّتَيْنِ عَلَى أَيْمَانِهِمْ وَعَلَى شِمَائِلِهِمْ، حَذَرًا مِنَ التَّنْتِنِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْكِتَابُ الْكَرِيمُ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَنَقْلِبُهُمْ ذَاتَ الْيَمَنِ وَذَاتَ الشَّمَالِ وَكُلِّهِمْ بِأَسْطٍ ذُرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٢) وَهُوَ أَيْضًا حَيٌّ بَاقٍ بِلَا طَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ.

والوصيد: هو فناء الكهف، أو عتبة بابه، أو التراب، ومثل ذلك^(٣).
أو أعجب منه: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾^(٤) أَي: لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَكَانَ طَعَامُهُ تِينًا وَعَنْبًا، وَشَرَابُهُ عَصِيرًا وَلَبْنًا، فَأَبْقَى اللَّهُ تَعَالَى كُلَّهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِائَةَ عَامٍ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا فُسَادٍ. ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ﴾ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَعَاشَهُ فِي تَمَامِ تِلْكَ الْمُدَّةِ بِلَا عِلْفٍ وَلَا مَاءٍ، وَبَقِيَ وَاقِفًا كَذَلِكَ مِائَةَ سَنَةٍ كَمَا رَبَطَهُ صَاحِبُهُ عَلَى مَا فِي تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ، وَالْكَشَّافِ^(٥).

أفهل بقاء حجة الله الكبرى وآية الله العظمى، وهو قرّة عين الرسول ﷺ، وفلذة كبد البتول، أعجب وأغرب من ذلك كله؟
أو هل يصعب على الله تعالى أن يجعل في هذه الأمة المرحومة آيةً على قدرته، ويطيل عمر أحد أوليائه من ذرية نبيه ﷺ أسوة بأولئك المتقدمين في الأمم الماضية، من الأنبياء العظام والأولياء الكرام؟
أما صحّ لدى الفريقين قول النبي ﷺ: «يَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَلِّمَا وَقَعَ فِي

(١) الكهف: ٢٥. (٢) الكهف: ١٨.

(٣) الوصيد: الفناء وَعَتَبَةُ الْبَابِ، وَأَوْصَدْتُ الْبَابَ: أَطْبَقْتُهُ، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ٦٦١ (وَصَد).

(٤) البقرة: ٢٥٩. (٥) التفسير الكبير ٧: ٣٨، الْكَشَّافُ ١: ٣٠٧.

الأُمم السالفة حذو النعل بالنعل والقذّة بالقذّة»^(١).

أبعد ذلك كلّه يستقيح القول بوجود المنتظر المهديّ الحجّة ابن الحسن، وينسب المعتقد به إلى الجهل، وكون وجوده عاراً على بني آدم كما قاله بعض أولئك النصاب المنافيين؟

وقال آخر منهم: إنّ الوصيّة لأجله الناس تُصرف إلى من ينتظر المهديّ^(٢) فأفّ ثمّ أفّ ثمّ تفّ على القائل بذلك، وأولى له ثمّ أولى.

أو هل يستقيح اختفاؤه بدعوى أنّه بعد علمه القطعي بأنّه لا بدّ من بقائه وظهوره وتملكه الأرض كلّها يملؤها قسطاً وعدلاً كيف يحسن اختفاؤه وقد انتشر الظلم بين العباد وشاع الشرّ في البلاد؟ وأنّ استتاره - والحال كذلك - مساوق لرضاه بما يقع من ذلك، أو لا يكون إلّا عن جبن، وعدم ثقة بما وعده الله تعالى من النصر والظهور والغلبة؟ وكلّ ذلك قبيح لا ينسب مثلها إلى مثله، إلى آخر ما نبجوا به من ذلك.

وتقدّمت الإشارة إلى دفعه وفساده نقضاً وحلاً، ونزידك في المقام وضوحاً بعد الغضّ عن كلّ ما سبق أنّ الاعتراض المذكور لو تمّ فإنّما يتمّ على مذهب الإماميّة العدليّة المثبتين للحسن والقبح العقليّين، والقائلين بأنّ أفعال الله تعالى مبنية على المصالح الواقعيّة، ومعلّلة بالعلل الصحيحة العقليّة.

وأما على مذهب أولئك النصاب الجبريّة المنكرين لكلّ ذلك، والمجوزين عليه تعالى فعل البعث واللغو غير مصلحة واقعيّة ولا موجب عقلي، والقائلين بحسن كلّ ما يصدر منه تعالى وإن كان من أقبح القبائح لدى العقل والعقلاء، فلا موقع للاعتراض المذكور بوجه أصلاً كما هو واضح.

(١) من لا يحضره الفقيه ١: ٦٠٩/١٣٠ باختلاف سير، وورد هذا النصّ بعبارات مختلفة انظر صحيح البخاري ٩: ١٢٦، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبيّ لتبتعن، مسند أحمد ٤: ١٢٥، مجمع الزوائد ٧: ٢٦١، كنز العمال ١١: ٣١٤٢٦/٢٥٣، تفسير القرطبي ٨: ٩٧. (٢) لم نعرش على قائله.

ثمّ نقول أيضاً: هب أنَّهُم لم يقرؤوا القرآن ولم يسمعه، أو لم يتفطنوا لما ذكرنا من نصوصه على إطالة عمر كثير من الأنبياء والأولياء في الأعصار الماضية والأُمم السابقة، فما أحمرهم وما أغفلهم عن صحاحهم الدائرة بينهم، وتواريخهم المعتمدة لديهم، وأحاديث علمائهم وأكابرهم الموثوقة عندهم.

فكم ذكروا في كتبهم مستفيضاً أو متواتراً أو أكثر من ذلك طول العمر لكثير من المتقدمين والمتأخرين من عصر آدم عليه السلام أبي البشر إلى هذه الأعصار القريبة، وعدّوا سني أعمارهم بالمئات أو الألوف.

وها نحن بعونه تعالى نشير إلى بعضهم أخذاً من كتبهم المعتمدة لديهم؛ إتماماً للحجة عليهم؛ وإفحاماً لهم، وأنّ المستند لما ذكره في المقام من أعمار المعمرين هو المنتخب من صحفهم، وهو: الكشف، ثمّ كتاب المعمرين لأبي حاتم سهل بن محمّد بن عثمان السجستاني، وتفسير الطبري وتاريخه، والكمال لابن الأثير، وكمال الدين، وتذكرة الخواصّ لسبط ابن الجوزي، وصحيح مسلم وشرحه من النووي، ومروج الذهب^(١) فراجعها لمعرفة تفصيل ما نشير إليه إجمالاً.

فأول المعمرين: أبو البشر آدم، عاش ٧٣٠ أو ٩٣٦ أو ١٠٠٠.

(٢) ابنه شيث، وعمره ٩١٢.

(٣) نوح النبي، وعمره ١٠٥٠ أو ١٤٠٠ أو ١٤٥٠ أو ١٦٥٠ أو ٢٥٠٠، وقد

تقدّم ذكر الخضر عليه السلام وإدريس وإلياس والمسيح.

(٤) لقمان العادي الكبير، وهو غير لقمان الحكيم، وكان بعد الخضر، وهو من

بقية عاد الأولى، وعاش ٥٠٠ أو ٣٥٠٠.

(١) على سبيل المثال انظر الكشف ١: ٥٨٩ في نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، المعمرّون والوصايا: ٧ و ٨ و ٤٧ و ٧٢ و ٨١... تفسير الطبري (جامع البيان) ١٢: ٢٣، تاريخ الطبري ١: ١٠٧ و ١٤٦، الكامل ١: ٥١ و ٥٤، كمال الدين وتمام النعمة ٢: ٥٥٥ فما بعد، تذكرة الخواصّ: ٣٢٥ - ٣٢٦، صحيح مسلم ٤: ١٨٤٧ باب من فضائل الخضر و ٢٢٤٤ / ٢٩٣٠، شرح صحيح مسلم ١٥: ١٣٦، مروج الذهب ١: ٤٨ و ٤٩، الغيبة (الطوسي): ١١٣ فما بعد.

- (٥) عمرو بن عامر، عاش ٨٠٠.
- (٦) مهلائيل حفيد أنوش بن شيث بن آدم، وهو جدّ إدريس النبيّ، وإليه ينتهي نسب النبيّ الأعظم ﷺ، عاش ٨٠٠.
- (٧) الحارث بن مضاض الجرهمي، عاش ٤٠٠.
- (٨) صيفي بن رياح من بني أسد، عاش ٢٧٠.
- (٩) ابنه أكتّم بن صيفي، عاش ٣٦٠ أو ١٩٠ أو ٣٣٠ وكان حكيماً العرب مشهوراً وأدرك الإسلام.
- (١٠) عبيد بن الأبرص، عاش ٢٢٠ أو ٣٠٠.
- (١١) عمرو بن ربيعة جدّ خزاعة، عاش ٣٤٠. وقيل: إنّهُ كان يقاتل معه من ولده ١٠٠٠ مقاتل.
- (١٢) المستوغر بن ربيعة، عاش ٣٢٠ أو ٣٣٠.
- (١٣) زهير بن عتاب القضاعي، عاش ٤٢٠ أو ٣٠٠ وأوقع ٢٠٠ وقعة، ولعلّ المراد أنّه غزا مائتي غزوة، أو حارب الجموع مائتي مرّة.
- (١٤) ربيع بن ضبع الفزاري، عاش ٢٤٠ أو ٣٤٠.
- (١٥) طي بن أود، عاش ٥٠٠.
- (١٦) حارثة بن عبيد الكلبي، عاش ٥٠٠.
- (١٧) عبدالمسيح بن عمرو بن قيس الغساني عاش ٣٥٠ وأدرك الإسلام ولم يسلم.
- (١٨) كعب بن حمسة الدوسي، عاش ٣٩٠.
- (١٩) قسّ بن ساعدة، عاش ٦٠٠ أو ٣٨٠.
- (٢٠) هبل بن عبدالله الكلبي، عاش ٦٠٠.
- (٢١) الكاهن المشهور سطيح، عاش ٦٠٠.
- (٢٢) عوف بن كنانة، عاش ٣٠٠.
- (٢٣) عدي بن وداع الأزدي، عاش ٣٠٠ وأدرك الإسلام وأسلم وغزا.

- (٢٤) عامر العدواني، عاش ٢٠٠ أو ٣٠٠ أو ٥٠٠.
- (٢٥) سيف بن وهب، عاش ٢٠٠ أو ٣٠٠.
- (٢٦) شرية بن عبدالله الجعفي، عاش ٣٠٠ وقدم المدينة أيام عمر بن الخطاب.
- (٢٧) ثعلبة بن كعب الأوسي، عاش ٢٠٠ أو ٣٠٠.
- (٢٨) عبيد بن شرية الجرهمي، عاش ٢٢٠ أو ٣٠٠.
- (٢٩) كعب بن ردة النخعي، عاش ٣٠٠.
- (٣٠) وداد بن كعب النخعي، عاش ٣٠٠.
- (٣١) جعفر بن قبط، عاش ٣٠٠ وأدرك الإسلام.
- (٣٢) ذو الإصبع حربان بن الحرث العدواني، عاش ٣٠٠.
- (٣٣) عبّاد بن سعيد، عاش ٣٠٠.
- (٣٤) سام بن نوح النبيّ، عاش ٥٠٠.
- (٣٥) تيم الله بن ثعلبة، عاش ٢٠٠ أو ٥٠٠.
- (٣٦) عامر بن تغلب القضاعي، عاش ٥٢٠.
- (٣٧) عوج بن عناق وأبوه سيحان، عاش ٣٦٠٠ ولد في حجر جدّه آدم عليه السلام.
- أبي البشر وقتله الكليم موسى.
- (٣٨) ذو القرنين عاش ١٥٠٠ وفي التوراة أنّه عاش ٣٠٠٠.
- (٣٩) الضحّاك، عاش ١٠٠٠.
- (٤٠) قينان حفيد شيث بن آدم، عاش ٩٠٠.
- (٤١) نفيل بن عبدالله عاش ٧٠٠.
- (٤٢) سليمان بن داود النبيّ عاش ٧١٢.
- (٤٣) دريد بن زيد عاش ٤٥٠.
- إلى غير ذلك ممّا لا يسع المقام ذكرهم.
- وأغرب من الكلّ أمر الدجال الذي روي فيه في كتب الفريقين - ولا سيّما في

صحيح مسلم^(١) ومحكي صحيح البخاري^(٢) وشرح القسطلاني عليه^(٣) وكتاب النووي^(٤) أحاديث كثيرة بطرق شتى أنه كان موجوداً بعصر النبي ﷺ واسمه صائد بن الصيد، وأنه لم يزل بعد موجوداً حياً يخرج في آخر الزمان من بلدة يقال لها: إصهان، من قرية تعرف باليهودية، وعينه اليمنى ممسوحة، والأخرى في جبهته، تضيء كأنها كوكب الصباح، وفيها علة كأنها ممزوجة بالدم، بين عينيه مكتوب: كافر، يقرؤه كل كاتب وأمي، يخوض البحار، وتسير معه الشمس، وبين يديه جبل من دخان، وخلفه جبل أبيض يرى الناس أنه طعام، يخرج في قحط شديد، تحته حمار أقر^(٥) كدر، خطوة حماره ميل، تطوى له الأرض منهلاً^(٦) منهلاً، لا يمر بماء إلا غار إلى يوم القيامة، ينادي بأعلى صوته يسمع ما بين الخافقين من الجن والإنس والشياطين يقول: إني إلي أوليائي، أنا الذي خلق فسوى، وقدّر فهدى، أنا ربكم الأعلى، إلى أن روي أن أكثر أشياعه أولاد الزنا وأصحاب الطيالة الخضر، يقتله الله عز وجل بالشام على عقبة تعرف بعقبة: أفيق، بلد بين دمشق وطبرية، لثلاث ساعات من يوم الجمعة على يدي من يصلي المسيح عليه السلام خلفه^(٧).

وقد روي كل ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام وكذا في متفرقات كتب الجمهور روي متواتراً ما يقرب من ذلك^(٨).

(١) صحيح مسلم ٤: ٢٢٤٧ باب ذكر الدجال وصفته وما معه.

(٢) صحيح البخاري ٢: ١٧١ كتاب الحج باب التلبية إذا انحدر، و٣: ٢٨ باب لا يدخل الدجال المدينة، و٤: ٢٠٢ كتاب بدء الخلق باب واذكر في الكتاب مريم.

(٣) إرشاد الساري ٣: ٣٣٧ - ٣٣٨. (٤) شرح مسلم (النووي) ١٨: ٥٨ فمابعد.

(٥) القمرة بالضم: لون إلى الخضرة، أو بياض فيه كدرة، حمار أقر وأتان قمراء، القاموس (الفيروز آبادي) ٢: ١٢٥ (القمر).

(٧) انظر كمال الدين وتمام النعمة ٢: ٥٢٥، الخرائج والجرائح ٣: ١١٣٥، بحار الأنوار ٥٢: ١٩٣.

(٨) سنن ابن ماجه ٢: ١٣٥٣ باب ٣٣ وفيه: يخرج من خراسان، سنن أبي داود ٤: ١١٥ باب خروج الدجال.

ومن الواضح أنه لا يعزّ على قدرة الله تعالى كلّ ذلك، ولا يصعب عليه إدامة حياة مثل ذلك الكافر على كفره وتمرّده، فكيف بإدامة حياة وليّ من أوليائه دهرًا طويلًا؟ كيف لا؟ وهو القاتل عزّ وعلا في شأن يونس النبيّ: ﴿فلولا أنه كان من المسّبحين﴾ للث في بطنه إلى يوم يبعثون^(١).

أو ليس القادر على إبقاء بشر في بطن الحوت وظلمات البحار حيًّا متحرّكًا بجسده العنصري إلى يوم القيامة بلا طعام ولا شراب، قادرًا على إبقاء حياة حجّته البالغة ونوره الساطع وضيائه اللامع، مدّة طويلة؟

فيا علماء المسلمين، بل ويا عقلاء الدنيا أجمع: بالله أنصفوا بين أهل الحقّ المعتقدين بوجود إمامهم الحجّة المهدّي، المتوقّعين ظهوره وأيّامه؛ تصديقًا لإخبار الله تعالى ورسوله ﷺ وأوليائه.

وبين أولئك النصاب المنكرين لكلّ ذلك، المستهزئين بهم، حتّى قام ناظمهم ونظم خرافاتهم بما أشرنا إليه^(٢) وقدّمنا ذكر بعض آياته التي مطلعها قوله:

أيّا علماء العصر من لهم خُبر	بكلّ دقيّ حارّ في مثله الفكر
لقد حارّ منّي الفكر في القائم الذي	تنازع فيه النّاس واشتبه الأمر
فمن قائل في القشر لبّ وجوده	ومن قائل قد ذبّ عن لبّه القشر
وأول هذين اللّذين تقرّرا	به العقل يقضي والعيان ولا نكر
وكيف وهذا الوقت داع لمثله	ففيه توالى الظلم وانتشر الشرّ
وما هو إلّا ناشر العدل والهدى	فلو كان موجوداً لما وجد الجور
وإن قيل من خوف الطّغاة قد اختفى	فذاك لعمرى لا يجوّزه الحجر
ولا النقل كلّاً إذ تيقّن أنّه	إلى وقت عيسى يستطيل له العمر
وأن ليس بين النّاس من هو قادرٌ	على قتله وهو مؤيّدُهُ النصر
وأنّ جميع الأرض ترجع ملكه	ويملؤها قسّطاً ويرتفع المكر

وقد تقدّم بعض ما نظمه تكملة لذلك، مقترناً بنقضه نظماً ونثراً، وقد أجاد بلغاء العراق وسورية وشعراؤهم في نقض تلك الخرافات نثراً ونظماً على قافيتها، وفي طليعتهم سيّدنا المعاصر المعظم العالمي المتوفّى هذه الأيام، وقد تقدّم أيضاً بعض ما نظمه في ذلك، إلى أن قال - طاب ثراه - نقضاً لهفوات الناصب، مشيراً إلى كثير ممّا ذكرنا في الرّدّ عليه^(١):

<p>وأنكرت أن يخشى الردى بعدما درى فقل لي موسى كيف تؤمر أمّه وقد كان يدري الله أنّ ابنها غداً وكيف اختفى في ليلة الغار أحمد وقد كان يدري أن سيظهر دينه وإن قلت لا يدري النبي وما سوى فقل مثل هذا في الإمام فلا يرى نعم باختفاه قد درى ولأجله وأنكرت أن يخشى الأذى وقد انتهى ونزّه عن جُبْنٍ فحاشا لمثله فهل كان جُبناً حين فرّ محمّد وهل كان يوم الشعب جُبناً سكونه ومن قبل هذا كان يعبد ربّه وكم من نبيّ فرّ من خيفة العدى وكلّهم يَمْضُونَ عن أمر ربّهم وأنكرت أن يخفى بأمرٍ من الذي وقلت إذن ربُّ البريّة عاجزٌ</p>	<p>يقيناً بعيسى أن سيجمعه الدهر بإدخاله التابوت يقذفه الغمر سيغلب فرعوناً وتصفو له مصر وفي غيرها خوف الردى وله الفخر على كلّ دينٍ لا يُخالطه نُكر المُهمين بالآجال شخصٌ له خُبر سبيلاً إلى إنكاره مَنْ له حجر درى أنّه حتماً يطول له العُمر إليه من الله الشجاعة والصبر من الجُبْنِ أما ضمه العسكر المجر إلى الغار مع صديقه أو له عُذر؟ سنيّن وما للدين في كلّها ذكر مُسرّاً فلا يفشو له في الورى سرّ فما ضرّه خوفٌ ولا عابُه فرّ فإن شاءهم فرّوا وإن شاءهم كزّوا قد استويا في علمه السرّ والجهر عن النصر كلّاً ليس يعجزه النصر</p>
---	---

(١) القصيدة مطبوعة في ذيل البرهان في إثبات وجود صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه.

من الله ستر المصطفى أم به قهر؟
وكم قد فشا قدمائها القتلُ والأسر؟
عن النصر والتأييد هذا هو الكفر
عليه من المكروه لم يوجد الشرُّ
ولا قبح فيه عند من دينه الجبر
بمصلحة أفعاله إذ هو الفقر
لعمر أبي هذا التناقض والهجر
الأمر محيطاً غير ربّ له الأمر
يُحيط بما في علمه أبداً فكر

إلى مثل هذا لا يطول به العمر
وعيسى وإلياس وإدريس والخضر
ثمانون عاماً ما يعمره النسر
ثمان مئين، نابها العُسر واليُسْر
على الأمن من طرف الردى نظر شَر
فمدّت إليه للردى أعين خَزَر
ليوم على الباري به وقع الأجر
تعدّ بنات النعش والأنجم الزُهر
وأول من يعزي له الوصلُ والبحر
فكان بصدر الموت من عُمره وغر
طويلاً فغالتهم منايهم الحُمر
وكعبٌ هو الدوسي، أو فاسمه عمرو
كذا هبل ثم استقلّ به القبر

فقل لي يوم الشعب والغار عن رضا
وقل لي كم لاقى النبيون من أذى
أكان إله العرش إذ ذاك عاجزاً
إذا كان يحوكل ما هو قادرٌ
ولم لا يكونُ الله شاء اختفاه
تدينُ بأن الله ليست منوطة
وتسأله عن أمره لوليّه
ومن ذا الذي أمسى بكلّ مصالح
ولا يسأل الرحمن عن فعله ولا
إلى قوله:

وأنكرتم طول الحياة وقلتم
وعمر نوح بعد شيث وآدم
وعاش ابن عادٍ عمر سبعة أنسر
وعمر في الماضين عمرو بن عامر
كذلك مهلائيل ثم بدا له
وذا ابن مضاض حارث عاش نصفها
وعمر صيفي كما عمر ابنه
وعاش عبيدٌ فاغتدت من لداته
وعمر عمرو وهو جدّ خُزاعةٍ
وقد عمر المستوغر بن ربيعةٍ
وعاش زهير مع ربيع وطئ
وحارثة الكلبي وابن بُقيلةٍ
وست مئين عاش قس مع الوري

ومات ولم تغنِ الكَهانة والزجر
ثلاث مئين، لا يُخالطها كسر
جدان، وللأذقان من بعدها خرّوا
عبيد، فمن بالدهر من بعد يغترّ
وذو إصبعٍ فاغتال عُمرُهم هم البتر
ثلاث مئين باقياً مثل مَنْ مرّوا
على الرغم قد واراها المُنزلُ القفر
وكان له من بعدها في الثرى حفر
ثلاثة آلاف فغَيَّبهُ العفر
وللموت فيه بعدها انتشَبَ الظفر
لداعي الردى قد راح يقاتدُهُ الأسر
وقد كان منه خير مَنْ ولدت فَهَر
نفيلٌ، ولم يدفع مُنيته الحذر
وزاد ولم يخلدُهُ مُلكٌ ولا وفر
طويلاً رجالٌ لا يحيط بها الحصر
من الدهر آلاف، وذاك له ذكر؟
على مثل هذا، إنّ هذا هو الهجر
وأثبتته النصّ الصحيح ولا حجر
إلى زمن يعطى لمهديّ النصر
مُضَلٌّ ففي المهدي قد سهل الأمر
على قريةٍ قد مرّ أمرها أمر
كذا بشرابٍ نابِه الحرّ والقرّ
خفياً عن الأبصار ليس به حظر

ومثلها أمسى سطّيح معترّاً
وعمرّ عوفٌ مع عدي وعامرٍ
وسيف بن وهبٍ مع شريةٍ ثمّ ذو
وثعلبة الأوسى وابن شريةٍ
كذلك كعبٌ وابن كعبٍ وجعفرُ
وقد كان عبادٌ على ما رووا لنا
وسام وتيم نصفُ ألفٍ، وبعدها
وزادها عشرين في العُمَر عامر
وستّ مئين عاش عوج، وقبلها
وعمرّ ذو القرنين ألفاً ونصفها
وقد عمرّ الضحّاك ألفاً وبعدها
وتسع مئين عاش قينان في الورى
وسبع مئين كان في الناس باقياً
وعاش سليمان بن داود مثلها
وعاش دُرِيد ما علمت وعمرت
وقلت فحتّى مَ الخفاء وقد مضى
أنكرت من ربِّ البريّة قدرةً
وقل جاء في الدجّال والخضر مثله
وقد بقيا من عهد موسى وأحمد
إذا عمرّ الدجّال وهو معاندٌ
وقصّة أهل الكهف أعجب والذي
فلم يتسنّه بعد قرنٍ طعامه
فقد صحّ ممّا مرّ أنّ وجوده

فهو ودون وجهه حجاب كالشمس حال دونها السحاب

ويثبت بالنص الجلي وجوده وبالعقل لا يعرّوه شك ولا نكر إلى آخر ما أفاده - طاب ثراه - من الإشارة إلى ما تقدّم منا من أحاديث الفريقين المتواترة المثبتة لوجود هذا الخليفة الثاني عشر لرسول الله ﷺ وغيبته. والمحصّل من كلّ ما ذكر في المقام: أنّه بعد التسالم على عدم استحالة وجوده عقلاً، وعدم قصور قدرة الباري تعالى عن إبقائه وإطالة حياته على سبيل غيره ممّن أطال الله تعالى لهم العمر من الصلحاء والطلّحاء من البشر وغيرهم، وبعد ورود النصوص الصحيحة في كتب الفريقين عن النبيّ الأعظم وأهل بيته الطاهرين في وجوده وغيبته: لا ينبغي أن يُصغى إلى نباح المشكّك الملحد، المنكر للعقل والنقل.

وعليه، فنحن وجميع أهل الحقّ، وفاقاً لحكم العقل والنقل، من الكتاب والسنة، وتصديقاً لما ثبت عن الله تعالى ورسوله ﷺ وسائر خلفائه، وخلافاً لأهل الخلاف الذين جعل الرشد في خلافهم^(١): مجمعون بفضله تعالى ومنه سبحانه على وجوده وحياته وطول عمره، إلى أن يظهر بأمره تعالى ويملأ الأرض كلّها قسطاً وعدلاً.

«فهو» حي لا يموت حتّى يبطل الجبّ والطاغوت، ويظهر أكناف الأرض وجميع الآفاق من أرجاس الكافرين، وأنجاس المنافقين، كما وعد الله تعالى بكلّ ذلك عباده المؤمنين في آيات عديدة من كتابه الكريم، كقوله عزّ وجلّ في سورة النور: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكننّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدّلنهم من بعد

(١) كما ورد في الأخبار انظر الكافي (الكليني) ١: ٨، الوسائل (الحر العاملي) ٢٧: ١١٢ أبواب صفات القاضي باب ٩ ح ١٩.

ولا يضّر طول عمره وهل تقصر عنه قدرة الله الأجل

خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً^(١).

وقوله عزّ من قائل في سورة الأنبياء: ﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾^(٢).

وقوله جلّ وعلا في سورة القصص: ﴿ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾^(٣).

إلى غير ذلك من الآيات المفسّرة بذلك في كتب الأحاديث عن أهل البيت، وكتب التفاسير المطوّلة المعدّة لذلك، كالبهار^(٤) وغاية المرام^(٥) وتفسير البرهان^(٦) وأمثالها^(٧) فراجعها، وكلّنا ندين الله تعالى بذلك، رغماً على أنوف المعاندين، المبغضين للعترة الطاهرة.

«و» لكنّا نقول: إنّ الغائب المستور، والحجة المنصور «دون» رؤية «وجهه» الشريف، ومعرفة شخصه المقدّس: «حجاب» مانع عن ذلك، وهو ظلمة معاصي العباد، والظلم الشائع في البلاد، وأنّ غيبته لم تكن إلّا لمصالح واقعيّة، وحكّم كثيرة، لا يحيط بها إلّا المحيط بالكائنات.

وقد تقدّمت الإشارة منّا إلى بعض ما تبلّغه عقولنا القاصرة في ذلك، من كون ذلك رجاء اهتداء بعض العصاة من الكفّار والمنافقين، أو خروج جماعة مؤمنين من أصلاهم على ما تعلّق به العلم القديم، وأنّه قد صبر عنهم وكظم الغيظ عن قتلهم وإفنائهم: أسوة بجده سيّد المرسلين ﷺ، ونوح النبي ﷺ، وسائر الأنبياء المعصومين. وأنّ مثله في الاستتار «كالشمس» التي «حال دونها السحاب» والغيوم المظلمة، وأنّها حين استتارها لا تزال آثارها موجودة في الأرض وفي السماء، وبها يستقيم نظام الكائنات ومعايش العباد «و» قد عرفت أنّه «لا يضّر طول

(١) النور: ٥٥. (٢) الأنبياء: ١٠٦. (٣) القصص: ٥.

(٤) بحار الأنوار ٥١: ٤٤ فما بعد. (٥) غاية المرام ٣: ٥٠ فما بعد.

(٦) تفسير البرهان ٣: ٧٥ و١٤٦ و٢١٧. (٧) انظر الغيبة (الطوسي): ١٨٤ و٢٣٦.

وكيف لا يوجب طول العمر شكك في خضر ومن كخضر
يا ربّ بالنبيّ عجل فرجه وسهل الأمر ويسر مخرجه

عمره» في الاعتقاد بوجوده حيّاً غائباً إن تأملت في قدرة الباري تعالى «وهل» ترى أن «تقصر عنه قدرة الله الأجل» القاهرة كلّ شيء؟

«وكيف لا يوجب» فيك الوحشة والاستبعاد ما سمعته من «طول العمر» لجماعات كثيرة من المتقدّمين والمتأخّرين بمئات أو ألوف من السنين، ولم يستعقب ذلك إنكارك أو «شكك في» حياة من تسالم على حياته الكلّ، وثبت كتاباً وسنة كالنبيّ المعظم «خضر، ومن كخضر» في الحياة والغيبة من عصر الكليم موسى عليه السلام أو قبله إلى العصر الحاضر، وإلى عصر ظهور الإمام، من الصلحاء والأنبياء، كإلياس عليه السلام، وإدريس عليه السلام، وأصحاب الكهف، أو من الطلحاء، كدجال، والأبالسة، وأمثالهم؟

وكيف فرقت في قدرته تعالى بين إدامة حياة أولئك وبين حياة هذا الإمام المعصوم، حتّى أنكرت وجوده دون وجودهم، ونسبت القائل بحياة هذا الحجة البالغة إلى السفه والجهل والحمق والجنون، وكون المعتقد بذلك عاراً على بني آدم دون القائلين بمثل ذلك في أولئك المذكورين؟ فنعم الحكم الله تعالى، ونعم الزعيم محمد ﷺ، ونعم الموعد القيامة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

ونقول: «يا ربّ» نقسم عليك «بالنبيّ» الأعظم ﷺ وأهل بيته المعصومين «عجل» ظهور هذا الإمام و «فرجه» وأرغم به أنوف أعدائه، «وسهل» عليه «الأمر» في إيادة منكريه «ويسر مخرجه» بالمسارعة إلى الإذن في الخروج، وأقرر بذلك عيون الموعودين به من الأنبياء والمرسلين والشهداء والصديقين وسائر عبادك الصالحين، آمين ربّ العالمين.

فضل أئمة الهدى مثل النبيّ يفوق فضل الملك المقرب

المقصد الرابع

في معتقدات الشيعة الإمامية

في أئمتهم المعصومين الاثني عشر

خلفاء النبيّ الأعظم ﷺ وأهل بيته المخلوقين من طينته، والمأخوذ

لحمتهم من لحمته.

وفي بيان حسن ما قالوه فيهم، وفساد ما نسب إليهم من غلوهم فيهم، فإنهم بأجمعهم قد تصافقوا على أنّ «فضل أئمة الهدى» وهم أولئك العظماء المذكورون «مثل» فضل «النبيّ» ﷺ على سائر ما سوى الله تعالى من الكائنات العلوية والسفلية.

وأنّ كلّاً منهم «يفوق» في شرفه وفضله «فضل الملك المقرب» ويزيد شرفهم على شرف كلّ نبيّ مرسل، فضلاً عن سائر البرايا والخلائق.

وأ أنّه لا فرق بينهم وبين جدّهم النبيّ ﷺ في شيء من الطهارة والعصمة، ومكارم الأخلاق ومحاسن الآداب، وسائر محامد الصفات أصلاً إلّا في النبوة والخاتمية لها المختصة بشخصه الشريف والمخصوصة بذاته المقدسة.

وأما جمهور العامة فقد ذهب أكثرهم إلى أفضلية الملائكة عن جميع الأنبياء،

فإنهم بحسن الاختيار ممحّضون في رضا الباري

حتّى عن النبيّ الخاتم ﷺ كما عرفت في باب النبوة، فضلاً عن خلفائه المعصومين.

وقد عرفت فساد ذلك هناك، باعتبار أنّ الملائكة على عصمتهم وعلوّ شأنهم لم تركّب فيهم الشهوات الحيوانية، وأنّهم قد استغنوا بذلك عن مجاهدة النفس ودفع شهواتها، واستراحوا عن مدافعة شياطين الجنّ والإنس، وذلك مع عدم حصول التعب ولا الملل لهم بطول العبادة، وأين هم عن الأنبياء وأولئك الأئمة الطاهرين الذين هم بظاهر البشرية لا يستغنون عن لوازمها؟ وهم مجدّون في جهاد النفس ودفع شهواتها.

«فإنهم بحسن الاختيار» منهم من غير جبرٍ ولا اضطرار في الطاعة أو في حصول العصمة لهم «ممحّضون في» تحصيل «رضا الباري» تعالى في سائر أوقاتهم، في ليلهم ونهارهم، لا يفترون عنه من مبتدأ نشأتهم إلى نهاية حياتهم الدنيوية، وقد نالوا سامي درجة العصمة بكثرة السعي في الطاعة والعبادة وحسن الجهاد مع النفس والأبالسة، فهم وإن شاركوا الملائكة المقرّبين في العصمة والطهارة، ولكن فرق بين من حصل تلك المرتبة الرفيعة بالجهد الجهد والسعي البليغ، وبين من كانت تلك الدرجة العالية فطرته وجبلته، من غير مانع له من القيام بمقتضاها، ولا شهوات نفسانية يتعب في دحضها، وأفضل الأعمال أحزها^(١).

وقد استفاضت بذلك في كتب الفريقين الأحاديث المأثورة عن النبيّ ﷺ وخلفائه المعصومين، وفاقاً لحكم العقل، فراجع في ذلك مسند ابن حنبل^(٢)

(١) انظر البحار ٧٠: ١٩١.

(٢) مسند أحمد ١: ٣٣١ فيما روي في فضائل أهل البيت ﷺ ما يدلّ على المطلوب.

لهم علوم لا يكاد يعلم وإن أرادوا علم شيء علموا

وكتاب ينابيع المودة^(١) وسائر صحف القوم ثم سابع البحار^(٢) وغاية المرام^(٣) وأمثالهما من كتب الإمامية.

وعليه، فأولئك الأئمة الطيبون الذين هم أبناء الرسول ﷺ وعترته، وهم أعدل الكتاب وسادة أهل الحق والصواب، وقدوة أولي الأبواب: أفضل من جميع البرايا السماوية والأرضية، و«لهم علوم» غامضة «لا يكاد يعلم» كنهها، ولا يبلغ أحد حقائقها بعد غورها، ولا يمكن لمخلوق أن يحيط بجميعها، ولا أن يدرك مغازيها لتكثر أصنافها، وازدياد دقائقها، وتعدد معانيها وإن اختلفت الآراء والأقوال في كيفيةها، وأن ملخصها قولان:

أحدهما: أنها حضورية، بمعنى أن الكائنات بما يعرضها من العوارض وبجميع ما يطروها في مستقبل الدهر من الحوادث منكشفة لديهم، حاضر علمها عندهم، محيط بها نفوسهم المقدسة في جميع أحيانهم.

وثانيهما: أنها حصولية، بمعنى أنهم يحصل لهم العلم بها عند إرادتهم لذلك، فهم إن توجهت نفوسهم القدسية إلى شيء عرفوه بحقيقته «وإن أرادوا علم شيء علموا» ذلك بكنهه ودقيقته.

وحيث إننا لسنا مكلفين بمعرفة ذلك، وليس الواجب علينا إلا الاعتقاد بإمامتهم وعصمتهم، والإذعان على نحو الإجمال بأعلميتهم عما سوى الله تعالى ورسوله الخاتم ﷺ، فلا يهمننا بسط المقال في ذلك، ولا ذكر أدلة القولين، ولا بيان الأرجح منهما، وإن ذهب المشهور إلى ثانيهما.

(١) ينابيع المودة ٢: ٢٦٥ فما بعد.

(٢) بحار الأنوار ٢٦: ٢٦٧ - ٣١٩ باب ٦ باب تفضيلهم على الأنبياء و...

(٣) غاية المرام ١: ٣٩ فما بعد و ٧٠ و ٨٥.

هم كلماته وهم أسرارهم بهم تجلّت للورى أنواره
عبيده الخالص للمكارم فاقوا الورى أسّ أساس العالم
لهم سواهم خلقوا وليس في خلق الورى لهم يد التصرف

وكيف كان فهم آيات الله العظمى، وحججه الكبرى، و «هم كلماته» التامة الزاكية «وهم أسرارهم» الخفية التي لا تدرك عقول البشر حقائقها، و «بهم تجلّت» وظهرت «للورى» وعامة الكائنات «أنواره» تعالى بحيث لولاهم لما عرفت الخلاق ربّهم، ولا عرفوا كيفية عبادته، كما ورد عنهم وعن جدّهم سيّد النبيّن صلّى الله عليه وآله وهم أصدق الصادقين «بنا عُرف الله، وبنا عبُد الله، ولولانا لما عُرف الله، ولولانا لما عبُد الله»^(١) «ونحن أوّل خلق من خليفة الله، ونحن سبّحنا فسبّحت الملائكة، وكبّرنا فكبّرت الملائكة»^(٢).

وأثمّهم «عبيده الخالص» المصفّون من كلّ دنس في الحسب والنسب، الحاوون لكلّ فضل وأدب، الجامعون «للمكارم» الحميدة بأجمعها، المبرّؤون من الشين والعيوب والنقائص بأصنافها «فاقوا الورى» من العلويّات والسفليّات في المجد والكرم، وفي علوّ الشأن والشرف، وهم العلة الغائيّة لخلق الأفلاك بما فيها. وهم «أسّ أساس العالم» بل العوالم كلّها من المجرّادات والماديّات، كما ورد في حديث المعراج خطابه تعالى لنبيّه الأَظَم صلّى الله عليه وآله بقوله سبحانه: «لولاك لما خلقت الأفلاك»^(٣).

وإنّما يتمّ ذلك في شأنهم أيضاً بكون نورهم من نوره صلّى الله عليه وآله، وخلقتهم من طينته. وبذلك يُعلم أنّ «لهم» أي لأجلهم «سواهم خلّقا» بإرادته تعالى وإيجاد منه

(١) التوحيد (الصدوق): ٩/١٥٢ فيه صدر الحديث، بحار الأنوار ٢٦: ٢٦٠، نور البراهين (الجزائري) ١: ٢٨٧/٩.

(٢) حلية الأبرار ٢: ١٢، بحار الأنوار ٢٦: ٣٤٥ و٢٩: ٢٩، بتفاوت يسير.

(٣) بحار الأنوار ٥٤: ١٩٩، كشف الخفاء (العجلوني) ٢: ٢١٢٣/١٦٤.

سبحانه، بلا مشارك ولا معين له في ذلك «و» أنه «ليس في خلق الورى لهم يد التصرف» ولا مشاركة لهم معه تعالى في إيجاد شيء من الكائنات، ولا في شيء من أرزاق العباد، فضلاً عن أن يكونوا مستقلين بذلك، والعياذ بالله، على ما ذهب إليه بعض الزنادقة الغلاة.

وهم - فرق مختلفة، ذووا مذاهب فاسدة كفرية، فمنهم المفوضة^(١) وأتباع عبدالله بن سبأ^(٢) وهو الملحد الكفور - فإنهم قالوا بأنه تعالى بعد ما خلق محمداً وعلياً فوّض إليهما خلق سائر العباد وأرزاقهم، فهما خلقا سائر البرايا، وهما يرزقانهما.

ونحن نبرأ إلى الله تعالى منهم، ومن مذهبه وكفرياتهم، وقد قالوا بذلك مع اعترافهم بحدوثهما.

ومنهم من هم أكفر من أولئك الملاحدة، وهم الحلاجية أذئاب حسين بن منصور الحلاج الصوفي^(٣) فإنهم لعنهم الله قالوا بقدوم النبي والوصي، والعياذ بالله، ثم قالوا بالإباحة، بمعنى أن من عرفهما وعرف الأنمة من ذريتهما فقد أُبيح له ترك الفرائض وجميع العبادات، وسمّوا ذلك بالتجلي.

ثم بالغوا في الكفر والغلو، وقالوا بحلوله تعالى في أولئك الأطهار، ثم زعموا لأنفسهم المعرفة بأسماء الله العظمى، ثم زعموا انطباع الحق لهم، ثم قالوا: إن من خلص وعرف كنه مذهبه صار ولياً، وكان أفضل من جميع الأنبياء والمرسلين، ثم ادّعوا - كذباً وزوراً - معرفتهم علم الكيمياء، كما ادّعوا كذلك معاجز وكرامات

(١) وهم الذين يقولون: الله فوّض خلق الدنيا إلى محمد ﷺ أي: الله خلق محمداً ﷺ وفوّض إليه خلق الدنيا فهو الخلاق لها بما فيها، وقيل فوّض ذلك إلى عليّ عليه السلام، شرح المواقف (للجرجاني) ٨: ٣٨٨.

(٢) انظر ترجمته في الملل والنحل (الشهرستاني) ١: ٢٨٩، وكتب العلامة العسكري حول عبدالله بن سبأ ودوره مفصلاً، وسمّاه: عبدالله بن سبأ، فراجع.

(٣) انظر ترجمته في الأنساب (السمعاني) ٢: ٢٩٢.

فَالْخَالِقُ اللَّهُ وَلَمْ يَعْطِ يَدًا لِلْعَبْدِ فِي خَلْقِ الْعَبِيدِ أَبَدًا

للحلاج كبيرهم، نظير دعوى المجوس مثلها لزردهشت نييهم، ودعوى النصارى أمثالها لرهبانهم، ودعوى اليهود والقدريّة والحرويّة وأمثالهم من فِرَقِ الكفّار والمخالفين نظائرهما لكبرائهم.

وبالجملة، فالفرقة المحقّة الاثنا عشرية مبرّؤون من تلك الخرافات، ومنزّهون عن الغلوّ وعن تلك الكفريات، وهم تبعاً لأئمّتهم المعصومين يتقربون إلى الله تعالى ورسوله ﷺ بلعن أولئك الفِرَقَ الكافرة، والبراءة من تلك المذاهب الفاسدة، ويحكمون بنجاسة تلك الغلاة الضالّة المضلّة.

وإنّ نسبة بعض المخالفين بعض تلك الآراء المشومة إلى هؤلاء الفرقة المحقّة ليست إلّا كذباً محضاً، ودعوى فاسدة، والله خير المنتقمين من أولئك المخالفين، عاملهم الربّ تعالى بعدله يوم الدين كيف رموا أهل الحقّ وبهتوهم بما هم براء منه، وهم يتّبعون كلام إمامهم الرضا عليه السلام ثامن أئمة الهدى وقوله عليه السلام في بعض أدعيته: «اللّهمّ إنّّي أعوذ بك وأبرأ إليك من الذين ادّعوا لنا ما ليس لنا بحقّ، اللّهمّ إنّّي أبرأ إليك من الذين قالوا فينا ما لم نقله في أنفسنا، اللّهمّ لك الخلق، ومنك الرزق، وإياك نعبد، وإياك نستعين، اللّهمّ أنت خالقنا وخالق آبائنا الأولين وآبائنا - أبنائنا - الآخرين، اللّهمّ لا تليق الربوبية إلّا بك، ولا تصلح الألوهية إلّا لك» إلى قوله عليه السلام «اللّهمّ من زعم أنّنا أرباب فنحن منه براء، ومن زعم أنّ إلينا الخلق وعلينا الرزق فنحن منه براء»^(١).

إلى غير ذلك من كلماته وكلمات آبائه الطاهرين وأبنائه المعصومين، صلوات الله عليهم أجمعين.

وعليه «فَالْخَالِقُ» في اعتقادنا وبإجماع منّا معشر الإماميّة الاثني عشرية ليس إلّا هو «الله» سبحانه وحده، وهو بذاته المقدّسة وإرادته القاهرة موجد

(١) الاعتقادات (الصدوق) المطبوع مع مصنّفات الشيخ المفيد ٥: ٩٩، بحار الأنوار ٢٥: ٣٤٣.

ومن يراهم لسوى الله عِلَلْ زلّ عن الحقّ وضلّ وأضلّ

لجميع الموجودات، وبنفسه العليا ومشيتته العظمى مكوّن لكافة الكائنات، قديمها وحديثها، صغيرها وكبيرها، من غير مشارك ولا معاون، ولم يشرك في خلقه أحداً «ولم يعط» لمخلوق في ذلك «يداً» ولم يجعل «للعبد» المقهور تحت إرادته «في خلق العبيد» تصرفاً «أبداً».

فياويل للقاتل بغير ذلك، ولا سيّما مع دعواه الإسلام والإيمان لنفسه، قاتله الله كيف يذهب إلى غير ذلك، وبمرئى ومسمع منه قوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله﴾^(١) ﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء﴾^(٢) وأمثال ذلك ممّا دلّ على انحصار الخالق والرازق فيه تعالى دون غيره، لا استقلالاً ولا اشتراكاً معه سبحانه.

وقد انقذ بذلك أنّ من يقول في أولئك المعصومين كونهم خالقين أو رازقين «ومن يراهم لسوى الله» مؤثراً في الخلق ويقول: إنهم «علل» تامة أو ناقصة: فقد «زلّ عن الحقّ» وبعُد عن الطريق القويم «وضلّ» عن الصراط المستقيم «وأضلّ» من يتبعه، وأنّ الحقّ أحقّ أن يتّبع.

ولا يذهب عليك لزوم نصب كلمة «علل» حسب القواعد العربية، ولكن الأمر هين؛ لضرورة الشعر.

ثمّ ليُعلم أيضاً أنّهم على علوّ شأنهم، ورفعة مقامهم، وعظم قدرهم لدى خالقهم تعالى: لا شكّ في كونهم بشراً على سبيل غيرهم، غير مستغنيين عن لوازم البشرية، وأنّهم يصيبهم ما يصيب غيرهم من القتل والضرب والألم، وسائر العوارض الموجبة للحزن والألم، أو المقتضية للفرح والسرور، كما لا شبهة في حدوثهم وإصابتهم الموت أيضاً على ما نطق به الكتاب الكريم خطاباً للنبيّ العظيم ﷺ بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾^(٣) ﴿كلّ نفس ذائقة

أَيَخْلُقُونَ الْخَلْقَ وَالْمَعْبُودَ عَلَيْهِ بَابُ خَلْقِهِ مَسْدُودٌ
أَيَخْلُقُ الْحَادِثَ وَالْقَدِيمَ مِنْ اقْتِضَاءِ ذَاتِهِ مَحْرُومٌ
غَلَّتْ يَدَاهُ هَلْ يَدُ اللَّهِ الْأَحَدَ مَغْلُولَةٌ وَهَلْ لَخَلْقِ اللَّهِ حَدٌّ

الموت ﴿١﴾ ﴿٢﴾ كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَانْ * وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٣﴾.
ودعوى غير ذلك فيهم بأنهم لم يُقتلوا، أو لم يموتوا، ولم يخرجوا من الدنيا،
كدعوى قِدَمِهِمْ، واشتراكهم - والعايا بالله - مع الخالق تعالى في الأزلية أو الأبدية
غلوّ وضلال، بل كفر وإلحاد، فضلاً عن دعوى خالقيتهم، ويأويل! من زعم شيئاً من
ذلك فيهم، ما أكفره؟

«أ» يزعم أنّهم «يخلقون الخلق» ويكوّنون الكائنات وهم حادثون مربوبون؟
«و» أنّ «المعبود» القديم الأزلي الذي خلقهم يكون بمعزل عن الإيجاد بزعم
ذلك الملحد، ومعنى ذلك أنّ «عليه» تعالى «باب خلقه مسدود» قاتل الله الكفر
والإلحاد والجهل والضلال.

«أ» فهل يتفوّه بمثل ذلك من كان له أدنى مساس بالعقل والدين؟ وهل يُعقل
أن «يخلق الحادث» حادثاً مثله؟ «و» يكون «القديم» الفيّاض ذو الفضل الدائم
المتواصل منقطعاً فيضه الذي هو «من اقتضاء ذاته» المقدّسة، ومسبباً عن نفسه
العليا القديمة الأزلية لا عن فعله المنقطع أحياناً.

وبعبارة أخرى بعد التسالم على كونه تعالى بمقتضى غاية كماله، وعدم تطرّق
شيء من النقائص إليه، مفيضاً لكلّ خير، ومنزّهاً عن كلّ شين، على حسب حسنه
الذاتي، كيف يقال فيه: إنّهُ منعزل و «محروم» عمّا اقتضته ذاته المقدّسة؟
وهل يكون القول بذلك إلّا ناشئاً من نسبة القصور إليه تعالى، أو إلى اقتضائه
جلّ وعلا، ونعوذ بالله تعالى من توهم ذلك، ونبرأ إليه سبحانه ممّن يقول به «غَلَّتْ يَدَاهُ».
أ «هل» يزعم أنّ «يد الله الأحد» المتفرد القادر على كلّ شيء «مغلولة»

أشبهة الواحد والتعدد رمته في هذا الضلال الأبعد

وقدرته الكاملة عاجزة عن الخلق والرزق، حتّى يفوّض أمرهما إلى عبده الحادث منه نظير قول اليهود ﴿يَدَ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾^(١) فقاتلهم الله ﴿غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا﴾. و «هل» يُعقل «لخلق الله حدّ» محدود، أو لقدرته قدر مقدور، حاشاه سبحانه عن ذلك كلّ، ثمّ حاشاه، وإلّا لزم كون ذاته المقدّسة أيضاً محدودة لما بينهما من العينيّة الحقيقيّة، على ما عرفت فيما تقدّم، وتعالى ربّنا عن كلّ ذلك علواً كبيراً. وليت شعري ما الذي ألجأ الضالّ القائل بذلك؟ «أشبهة الواحد والتعدد» وهي التي ألقاها بعض الفلاسفة فاعتزّ بها الجاهل الغبي حتّى «رمته في هذا الضلال» البعيد عن الحقّ، بل «الأبعد» المساوق للشرك.

وملخص تلك الشبهة الواهية - على ما أوردوه - أنّه لا شبهة في لزوم السنخية بين العلّة والمعلول، بضرورة حكم العقل، وإلّا لزم تأثير كلّ شيء في كلّ شيء، وفساد ذلك واضح، ولو كانت العلّة بسيطاً في الغاية - كما في المقام باعتبار كون الذات المقدّسة الإلهيّة فرداً متفرداً بسيطاً حقيقةً، لا يشوبه أدنى تركّب - لا يمكن عندئذٍ صدور معلولين متبائنين أو مختلفين منه، حيث إنّّه لا بدّ من كون كلّ منهما مستنداً إلى جهة غير جهة صاحبه، ومعلولاً لعلّة مبائنة لعلّة الآخر منهما، تحقيقاً للمبائنة المفروضة بينهما، مع لزوم السنخية بين كلّ معلول وعلّته.

وعليه، فلا محيص في المقام عن أحد الأمرين: إمّا القول بتعدد الجهات في الذات المقدّسة، حتّى يكون كلّ منها علّة لمعلول خاصّ.

وإمّا القول بكون الصادر منه تعالى ليس إلّا أمراً واحداً بسيطاً حقيقةً؛ تحقيقاً للسنخية تكون الموجودات المختلفة أو المتبائنة بأجمعها معلولة لما صدر منه تعالى، لا معلولة لذاته المقدّسة بنفسها، وحيث لا سبيل إلى الأوّل - للزوم التركّب

فيه سبحانه - تعين الثاني.

ويقال: إنّ الصادر منه تعالى وإن كان بسيطاً بحقيقته وذاته، ولكن ذلك غير منافعٍ لكونه ذا جهتين، وهما: الإمكان الذاتي، والوجوب الغيري، ويتفرّع على ذلك أنّ الصادر من الذات المقدّسة ليس إلّا العقل الأوّل الحاوي للأمرين، وبذلك أمكن صدور المختلفين منه، وجاز سببته كلّ جهةٍ منه لمعلول مبائن لغيره، على ما في ذات العلّة من الوحدة الحقيقيّة، فهو واحد بالذات، وبذلك صار معلولاً للذات المقدّسة المتفرّدة النقيّة عن الجهات، كما أنّه حاوٍ أيضاً للجهات، وبها صارت علّة لسائر الممكنات.

وبعبارة واضحة، بعد معلوميّة أنّه لا يمكن تأثير الشيء في إيجاد ضده، فلا يعقل سببته النور مثلاً لوجود الظلمة، ولا سببته وجود السواد لوجود البياض، وكذا سائر المتبائنات، بل إنّما يكون وجود كلّ ضدّ مسبباً عن عدم ضده، أو عن شيء آخر يكون مناسباً له، ومشاركاً معه في جهة الوجود من حيث الإمكان، وهذا هو معنى السنخية التي لا بدّ منها بين كلّ معلول وعلّته على ما أُشير إليه.

وحينئذٍ فبعد وضوح أنّ الباري تعالى مبائن تامّ لجميع مصنوعاته، ومغائر حقيقي لكافة خلائقه وكائناته. ووضوح أن ليس فيه تعالى من الجهات المتصورة إلّا جهة الوجوب بالذات، وجهة البساطة الحقيقيّة التامة، وكلّ منهما مغائر للجهات الموجودة في كائناته، وهي جهة الإمكان، وجهة التركّب، وجهة الفناء، وجهة عروض العوارض عليها، وأمثال ذلك.

فهو - جلّ وعزّ - منزّه ذاته المقدّسة عن جميع تلك الجهات، ومبرّأ ساحة قدسه عن المشاركة مع شيء من الكائنات في السنخية والتناسب، ولا يدنس شيء من أصناف التركّب، حتّى الموجود منها في الماهيات البسيطة، وهو التركّب العقلي المتصوّر من الجنس والفصل، في مثل النور والظلمة، والعقل والنفس، ونظائرها من البسائط، فضلاً عن التركّب الخارجي من المادّة والصورة الموجود

في الأجسام، أو التركّب الاعتباري الموجود في العقاقير والمعاجين مثلاً، على ما تقدّمت الإشارة إليه في الفصل الثاني من التوحيد، عند بيان سلب الصفات الزائدة عنه تعالى.

وعندئذٍ فلا جرم يستحيل تأثيره تعالى في إيجاد تلك الكائنات الممخّضة في جهة الإمكان، المبائن لجهة الوجوب المحض، كما يستحيل عكسه، فلا يعقل استناد وجوداتها إلى ما يصادّها بكلّ معنى الكلمة، ويخالفها بتمام الجهة، فلا بدّ عقلاً من القول بأنّه تعالى لم يخلق إلّا ما كان ذا وجهين، وحاوياً لجهتين، يناسبه في جهة الوجوب، ويناسب الكائنات في جهة الإمكان، فيكون بالجهة الأولى مسبباً عنه تعالى، وبالجهة الأخرى سبباً وعلّة لوجود الممكنات، وبذلك يحصل تناسب ذاك المخلوق له سبحانه لكلّ من علّته ومعلوله.

وحيث إنّ النبي ﷺ والوصيّ عليّ عليه السلام أشرف الكائنات، وأوّل المخلوقات، على ما هو المتفق عليه بين المسلمين، ولا سيّما النبي ﷺ والمجمع عليه، وفيهما الجهتان كلتاهما، أي: الإمكان الذاتي؛ لكونهما حادثين مخلوقين، والوجوب الغيري الحاصل فيهما بعد خلقه تعالى لهما، حيث إنّ كلّ متّصف بالممكن إنّما يتّصف به قبل تحقّقه ووجوده الخارجي، وأمّا بعد وجوده خارجاً فلا يتّصف إلّا بالواجب بمعنى الثابت الموجود.

غاية الأمر أنّه واجب بالغير قبلاً للواجب بالذات، وهو الخالق تعالى البسيط المنزّه عن شائبة التركّب بجميع معانيه، وليس بينهما إلّا التضادّ والتبائن من جميع الوجوه، وبذلك استحال تأثيره تعالى فيه، فلا محيص على ذلك من القول بكون ذينك المعصومين مفوّضاً إليهما أمر إيجاد الكائنات، وأمر أرزاق العباد من غير مزاحم ولا مشارك لهما في ذلك، وذلك لما عرفت من أولويّتهما بالأمرين، لمكان أشرقيّتهما وأوليّتهما في الوجود.

هذا ملخّص المحصّل لنا من الشبهة التي أضلّت الغلاة، ورمتهم في موارد

الزندقة والهلاك، فقالوا: إنّ الصادر منه تعالى ليس إلّا النور الواحد المتفرد في أصله وحقيقته، ولكّنه تشعّب بعد وجوده إلى حقيقة النبي ﷺ وخلفائه، فهو على بساطته وتفردّه الحقيقي انشعب إلى نورَي النبي ﷺ والوصي، وأنهما صارا ذا جهتين ممكنة وواجبة، وبذلك صارا مخلوقين له تعالى، وخالقين لغيره سبحانه. ولكن لا يذهب عليك أنّ كلّ ذلك كفر وضلال مخالف للعقل والنقل والكتاب والسنة وإجماع المسلمين، بل وسائر العقلاء من الملل أجمعين، فإنّ ما ذكر من الحكم العقلي بلزوم السنخية والتناسب بين العلة والمعلول وعدم إمكان تأثير الشيء في إيجاد ما يضاؤه ويخالفه إنّما يكون في العلل الاضطرابية المجبورة في تأثيرها، غير القادرة على إيجاد ما يباينها، نظير النار والحرارة، أو الماء والرطوبة أو النور والإضاءة، وأمثالها.

وأما الفاعل المختار القادر على إيجاد المتبائنين فلا يتمّ فيه ذلك، بعد ما عرفت فيما تقدّم في باب التوحيد، من أنّ حصول القدرة وصحّتها لا يكون إلّا بالتمكّن من إيجاد طرفي النقيض كليهما، بحيث لو لم يكن متمكناً إلّا من أحدهما لم يصدق عليه القادر، أو المختار، بضرورة حكم العقل والعرف، فهو تعالى بقدرته الكاملة واختياره التام وإرادته النافذة خالق بمشيئته القاهرة جميع الأشياء على ما بينها من التضادّ والاختلاف، ولا شبهة في أنّ القدرة الكاملة متساوية بالإضافة إلى جميعها، وأنّ الكائنات بأجمعها في الخلق والرزق والحياة والممات وسائر العوارض منتهية إليه سبحانه، ومسبّبة منه بلا واسطة أصلاً.

لا يقال: إنّ القدرة الكاملة الذاتية بعد التسالم على بساطتها الحقيقية باعتبار عينيتها للذات المقدّسة المنزهة عن أنحاء التركّب بأجمعها، كيف يمكن تأثيرها في الأشياء المختلفة؟ وهل القول بذلك إلّا موجباً لعود الإشكال، ونقض ما ذكر من حكم العقل البات؟

فإنّه يقال: إنّّه قد تقدّم في الباب الأوّل من الكتاب أنّ اختلاف متعلّق القدرة

أم وحدة الوجود في ضميره فغَيّر العنوان في تعبيره

غير منافٍ لوحدها الحقيقية بذاتها، وأنّ المدعى في المقام هو اختلاف متعلقاتها، لا اختلافها بنفسها، وتعددها بذاتها.

وقد عرفت فيما تقدّم هناك إنّما تؤثر في حصول الإرادة النافذة الجزمية الحادثة التي هي من صفات الأفعال الحادثة شيئاً فشيئاً، المختلفة باختلاف مصالح الموجودات، فلا نقض لحكم العقل ولا إشكال أصلاً، حتّى على قول المشهور من تفسير الإرادة بالعلم وتعدادها في صفات الذات، فإنّ تعدّد متعلقات العلم وهي المعلومات المختلفة غير منافٍ لبساطته ووحدته الحقيقية، نظير أشعة النور الواحد البسيط حقيقة، فإنّها تتّصل بأمر متنوّعة كثيرة مع وحدة منشأها، فتأمل جيّداً.

وبالجملة، إن كان منشأ ضلال الحلاج وأتباعه تلك الشبهة فقد انقح فسادها. «أم» كانت «وحدة الوجود في ضميره» كما قال بها بعض الزنادقة، وبعض ملأحة الصوفيّة، حيث ذهبوا إلى حلول الباري تعالى - والعياذ بالله - في النبي ﷺ والائمة^(١) فتبعهم هذا الضالّ الغويّ، ولكنّه حذراً من الفضيحة بين المسلمين في تكفيرهم له بقوله ذلك تسترّ عن التصريح به «فغَيّر العنوان في تعبيره» وذلك مع كونه كفراً يبيّن لا شبهة في أنّه واضح الفساد عقلاً أيضاً؛ للزوم انقلاب الواجب ممكناً، أو انقلاب الممكن واجباً، واستحالة كلّ منهما واضح كوضوح الملازمة.

وكيف كان فلا شبهة عند الفرقة المحقّة الاثني عشرية في أنّ أولئك الأطهار المعصومين مربوبون للباري تعالى، وأنّهم حادثون لم يكونوا في القديم مع القديم تعالى، ولا هم خالقون ولا هم رازقون: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^(٢)

(١) أشار إلى بعض ما قاله ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٣: ٢٣٢ و٥: ١٦٤ والسمعاني في الأنساب ٢: ٢٤٩.
(٢) الذاريات: ٥٨.

إِنَّ حَقِيقَةَ النَّبِيِّ أَحْمَدَا وَآلَهُ الْغُرِّ مَصَابِيحَ الْهُدَى
أَوَّلَ خَلْقِ رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ وَالصَّفْوَةَ الْخُلَصَّ فِي عِلْمِ الْأَزَلِّ

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾^(١)
﴿هُوَ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمَصَوِّرُ﴾^(٢) وَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقِ الْكَائِنَاتِ غَيْرَهُ تَعَالَى، وَلَمْ يَرْزُقِ
الْمَرْزُوقِينَ سِوَاهُ.

نعم، إِنَّ الْمُعْصومِينَ الْمَذْكُورِينَ مُمَيَّزُونَ عَنْ غَيْرِهِمْ: فَضْلًا وَشَرَفًا وَقُرْبًا مِنْهُ
تَعَالَى، وَنَحْنُ نَعْتَقِدُ قَطْعِيًّا «أَنَّ حَقِيقَةَ النَّبِيِّ أَحْمَدَا» وَنَفْسَهُ الشَّرِيفَةَ «و» كَذَا نَفُوسِ
«آلِهِ الْغُرِّ» الزَّكِيَّةِ الْبَيَاضِ، وَهُمْ: ابْنَتُهُ الصَّدِيقَةُ وَخَلْفَاؤُهُ الْإِثْنَا عَشَرَ كُلَّهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ
«مَصَابِيحُ الْهُدَى» وَأَدَلَّةُ الرِّشَادِ وَوَسِيلَةُ النِّجَاةِ.

وَهُمْ «أَوَّلُ خَلْقِ رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ» عَلَى مَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الْمَأْثُورَةُ عَنْهُمْ
فِي كُتُبِ الْفَرِيقَيْنِ^(٣) وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَدَهُمْ مِنْ نُورِهِ قَبْلَ إِنْشَاءِ الْخَلَائِقِ بِأَرْبَعِمِائَةٍ
وَأَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ أَلْفَ عَامٍ، حِينَ لَمْ يَكُنْ أَرْضٌ وَلَا سَمَاءٌ، وَلَا عَرْشٌ وَلَا كُرْسِيٌّ،
وَلَا جَنَّةٌ وَلَا نَارٌ، وَلَا مَلِكٌ وَلَا إِنْسٌ وَلَا جِنٌّ.

«و» أَتَهُمْ هُمْ «الصَّفْوَةُ» الْمُنْتَخَبَةُ مِنْ جَوَاهِرِ الْمَوْجُودَاتِ، وَهُمْ «الْخُلَصَّ»
الْمَصْفُوعُونَ مِنْ كُلِّ رَذِيلَةٍ، الْمُبَرِّءُونَ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ وَخَسِيْسَةٍ، وَقَدْ ثَبَتَ لَهُمْ كُلُّ
الْصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ وَالْخُصَالِ الْجَمِيلَةِ «فِي عِلْمِ الْأَزَلِّ» الْقَدِيمِ لَهُ تَعَالَى، وَلِذَلِكَ
انْتَجَبَهُمْ وَفَضَّلَهُمْ عَلَى سَائِرِ الْكَائِنَاتِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ الْقَدِيمُ عَلَّةً لِثُبُوتِهَا
فِيهِمْ، كَيْ يَتِمَّ جَبْرُ الْأَشْعَرِيِّ، أَوْ يَتَوَجَّهَ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ تَعَالَى - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - بِقُبْحِ
الْتَّرَجِيحِ بِلَا مَرْجَحٍ، وَذَلِكَ لَمَّا عُرِفَتْ فِي بَابِ الْعَدْلِ، مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ مُطْلَقًا مِنْهُ تَعَالَى
أَوْ مِنْ غَيْرِهِ تَتَبَعَ لِلْمَعْلُومِ، وَمَتَأَخَّرَ عَنْهُ رَتَبَةٌ وَإِنْ تَقَدَّمَ زَمَانًا، وَأَنَّ الْمَتَأَخَّرَ كَذَلِكَ
لَا يَعْقِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَّةً لَمَّا تَقَدَّمَ كَذَلِكَ.

(٢) الْحَشْرِ: ٢٤.

(١) الْعَنْكَبُوت: ١٧.

(٣) انْظُرْ حَلِيَةَ الْأَبْرَارِ ١: ١٦ وَمَدِينَةَ الْمَعَاجِزِ ٢: ٣٧٤.

قرآنه الناطق عن لسانه لسانه المعرب عن قرآنه
كساهم باريهم ما قد كسا من حلة الفضل رجالاً ونسا
يجري على أيديهم الخوارقا وقد أبان لهم الحقائق

وعليه فأولئك الأطهار إنما استأهلوا نبيل تلك الدرجة العليا، وبلغوا في الفضل والشرف الغاية القصوى بحسن اختيارهم، وجهدهم البليغ في استجلاب رضا سيدهم، وبذلك صاروا «قرآنه الناطق عن لسانه» فهم لا ينطقون عن الهوى، وكانوا «لسانه المعرب عن قرآنه» الصامت، ولذلك صاروا أعدال الكتاب وقرناه بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «إني مخلّف فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض» على ما تقدّم بيانه^(١).
ولقد أجاد من أفاد مشيراً إليهم بقوله:

ساووا كتاب الله إلّا أنّه هو صامت وهم الكتاب الناطق

وبذلك «كساهم باريهم ما قد كسا» هم، وألبسهم وزينهم به «من حلة الفضل» والشرف الأقصى «رجالاً ونسا» فرجالهم أولئك الأئمة الراشدون، والخلفاء الاثنا عشر المعصومون، ونساؤهم الصديقة الكبرى البتول فاطمة الزهراء العذراء، أمّ أبيها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ثمّ من يحذو حذوها كابنتها الطاهرة العليا، والصديقة الصغرى زينب الكبرى، سلام الله عليهم أجمعين.

والحلة: الخلعة، ويجوز قراءتها حلية بالياء، بمعنى الزينة، وتكون إضافتها إلى الفضل ببيانّة على سبيل قولهم: خاتم فضّة.

ثمّ بذلك أيضاً استحقّوا من خالقهم تعالى أن «يجري على أيديهم الخوارقا» والكرامات والمعاجز، كما أجزاها على أيدي من قبلهم من خلفائه وأنبيائه، ثمّ زاد عليهم من فضله «و» منّ عليهم بأن «قد» علّمهم ما لم يعلمه أحداً من

إذا دعوا ربهم استجابا أو سألوه حاجة أجابا
لكنهم لم يسألوا خلاف ما أبرمه يد القضا وأحكما
كيف وهم لا يسبقون ربهم بالقول إذ بنفسه هذبهم

السابقين واللاحقين، و «أبان لهم الحقائق» التي خفيت على سائر الخلائق أجمعين، من الأمور الواقعية، والقضايا المدنية، والأحكام الشرعية، وقد علا قدرهم عند خالقهم، وارتفعت لديه منزلتهم، بحيث «إذا دعوا ربهم» لم يؤخر إجابتهم، و «استجابا» دعوتهم بأسرع ما يكون «أو سألوه حاجة أجابا» سؤالهم من غير مهل ولا تأجيل.

«لكنهم» بعد علمهم بما يرضاه ربهم عما لا يرضاه بإلهام منه تعالى لهم «لم يسألوا خلاف ما» يرضاه، ولم يطلبوا منه سبحانه نقض ما «أبرمه يد القضا» ولا تغيير ما جرى في علمه القديم «و» ما «أحكما» وأثبتته في لوحه المحفوظ الأزلي.

«كيف» لا يكونون كذلك؟ «وهم» كما وصفهم خالقهم تعالى في كتابه الكريم بقوله جلّ وعلا: ﴿بل عباد مكرمون * لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون﴾^(١). ولا غرو في ذلك مع انقطاع الوحي عنهم بعد رحلة جدّهم الخاتم سَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «إذ» أنّ ربهم تعالى بيد قدرته ربّاهم، وبإلهاماته الرحمانية المنتقشة في صدورهم، والإدراكات المتصورة بأذنه تعالى في نفوسهم، علّمهم وهداهم، و «بنفسه» المقدّسة «هذبهم» وصفّاهم من رسوخ أوهام الشياطين، ووساوس الأبالسة في أذهانهم وقواهم الخيالية، وأفكارهم القلبية الباطنية، على خلاف غيرهم.

فإنّ المتصورات في أذهان سائر الناس والمنتقشات في نفوسهم قد تكون وساوس فاسدة شيطانية غير مرضية لربهم تعالى، كما ربما تكون في بعض الأحيان أيضاً إلهامات ربّانية مرضية، فبذلك أيضاً امتاز أولئك الأطيبين عن سواهم.

لا يقال: إنَّ دعاءهم وطلبهم الحوائج من ربِّهم تعالى منافٍ لعلمهم بما أبرمه القضاء، وذلك لأنَّ سؤالهم إياه تعالى يستلزم أحد المحذورين: إمَّا لغوية الطلب، إن علموا موافقة المطلوب للمقدَّر المحتوم. وإمَّا طلب تغييره، إن علموا مخالفته له، وهم يجلبون عن كليهما، هذا مع استحالة تغيُّر المبرم المحتوم، الذي جرى في علمه تعالى، وإلَّا لم يكن مبرماً، وهو خلف، مضافاً إلى استلزام ذلك انقلاب علمه الموجب لانقلاب الذات - والعياذ بالله - بسبب انقلاب المعلوم، واستحالة كلِّ منهما بمكان من الوضع، كوضوح التلازم، بعد دعوى الإجابة لهم في جميع أسئلتهم وحوائجهم.

فإنَّه يقال: إنَّه يجوز اختيار الشقِّ الأوَّل في كلِّ من الإشكاليين، بأن يقال: إنَّهم بعد علمهم بموافقة المطلوب للمحتوم يمكن علمهم أيضاً باشتراط تنجِّز المحتوم، ووقوعه بالطلب والسؤال، فهو محتوم واقع مع الطلب ومعلِّق عليه، بحيث لولا السؤال والدعاء لا يتنجَّز ولا يقع، فهم يأتون بما يأتون من الدعاء والابتهاال حتَّى يتسبَّبوا بذلك إلى تحقُّق شرط المحتوم، وينالوا به وقوعه وتنجِّزه، وبذلك يندفع محذور اللغوية عنه.

وكذا القول في المبرم، فإنَّه يجوز أن يكون إبرامه مشروطاً بذلك، بهم بإيجاد الشرط بعد علمهم بالاشتراط وبالشرط يتسبَّبون بالدعاء إلى نيل المطلوب المعلِّق، ووقوع المسؤول المبرم، وذلك واضح لا خفاء فيه ولا ضير ولا إشكال . ويمكن أن يكون هذا هو الوجه فيما ورد كتاباً وسنة من الأوامر المؤكَّدة المكرَّرة على سائر الناس بالدعاء، وطلب الحوائج من الله تعالى، كما في قوله سبحانه: ﴿ادعوني أستجب لكم﴾^(١) ﴿أجيب دعوة الدَّاع إذا دعان﴾^(٢) ﴿قل ما يعبؤ بكم ربِّي لولا دعاؤكم﴾^(٣).

وأمثالها، مضافاً إلى متواترت السنة^(٤) وإلَّا فعلم الداعي إجمالاً بأحد

(٣) الفرقان: ٧٧.

(٢) البقرة: ١٨٦.

(١) المؤمن: ٦٠.

(٤) انظر الدر المنثور ١: ١٩٤، تفسير البرهان ١: ١٨٥.

وربما يدعونه تضرّعا لم يبتغوا فيه سوى حسن الدعا
ولا عتراف بافتقارهم إلى معبودهم ربّ السموات العلّا

الأمرين من الموافقة أو المخالفة للقضاء المحتوم، وأنّ دعاءه غير مؤثّر على كلا التقديرين: يقتضي أن يمنعه عن ذلك، ولا يكون معه أيضاً موقع لتلك الأوامر، ولم يظهر لنا حكمة في كلّ ذلك إلّا ما ذكرنا، من إمكان اشتراط تنجّز المحتوم في اللوح المحفوظ بالدعاء والتضرّع والطلب.

كما يمكن أن يقال: إنّ الحكمة في دعاء أولئك المعصومين وتذلّهم بين يدي الخالق تعالى، وطلبهم الحوائج منه إنّما هي حسن نفس تلك الأقوال والأفعال، فهي بأنفسها مطلوبة محبوبة له تعالى بعد ورود الأمر بها أيضاً في الكتاب والسنة بقوله تعالى: ﴿ادعوا ربّكم تضرّعاً وخفية﴾^(١) ونظائره.

فهم إنّما قاموا بتلك الأعمال الحسنة طلباً لمرضاته تعالى «وربما يدعونه تضرّعاً» وخيفة إطاعة لأوامره سبحانه.

وعليه فهم لم يطلبوا في قولهم ذلك و «لم يبتغوا فيه سوى حسن الدعا» بعد معلومية كونه من أقسام العبادات، بل أفضلها، بشهادة تسميته بذلك، وتسمية تركه استكباراً موجباً لدخول جهنّم داخرين في قوله تعالى: ﴿أدعوني أستجب لكم إنّ الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنّم داخرين﴾^(٢).

بل يمكن أن يقال أيضاً: إنّ ما صدر منهم دعاءً وتضرّعاً إنّما كان دفعاً لشبهة الغلوّ فيهم «و» عملوا من ذلك ما عملوا «لا عتراف» منهم «بافتقارهم» وحاجتهم «إلى» من هو غنيّ بالذات، وهو «معبودهم» الذي هو وحده تعالى «ربّ السموات العلّا».

وبذلك دحضوا كلمة «الغلاة» فيهم، ثمّ أشهدوا بذلك ربّهم تعالى وملائكته

فليس في هذا الدعاء داعي إلا امتثال أمره المطاع
 فآية ﴿ادعوني﴾ لندبه اقتضت وفطرة العقل بحسنه قضت

وسائر الخلائق أجمعين على براءة ساحتهم، وقدس مقامهم عن الرضا بمقالة أولئك الملاحدة الضالّة، وحينئذٍ فبناءً على هذين الوجهين المحتملين يكون العمل والدعاء بنفسه مطلوباً استقلالياً ذا حسن ذاتي.

وبذلك أيضاً يندفع عنه محذور اللغوّة، وشبهة تكلفهم لما لا ينبغي منهم، وهو طلب تغيير المحتوم، وعليه «فليس في هذا الدعاء داعي» ولا مقتضي لهم في ذلك: «إلا امتثال أمره المطاع» المأثور كتاباً وسنةً، والمستحسن اتّباعه عقلاً ونقلاً.

«فآية ﴿ادعوني﴾» على ما أشرنا إليه إن لم تدلّ على الوجوب المؤكّد بظاهر الأمر، ثمّ بما في ذيلها من التهديد على ترك الدعاء، فلا أقلّ من أنّها «لندبه» ورجحانه «اقتضت» وكفى بذلك سبباً لعباديتّه بنفسه، ومحبوبيّته بذاته، مضافاً إلى تصافق العقلاء عليه «و» حُكْمُ «فطرة العقل» بذلك أيضاً، فإنّها بمقتضى وجوب شكر المُنعم بحكمها الاستقلالي قد حكمت «بحسنه» و «قضت» بـرجحانه أو وجوبه.

نعم، يمكن في المقام ورود إشكالٍ آخر، وهو أنّه بعد وعده تعالى إجابة الدعاء من الداعين بأجمعهم، مع التسالم على أنّه سبحانه لا يخلف الميعاد، كيف لا يجب كثيراً من الأدعية على ما هو المشاهد المعلوم؟ وكيف التوفيق؟

ولكن الجواب منه واضح، فإنّه لا شبهة في أنّ إجابته تعالى ووعدّه بذلك إنّما هي فضل منه جلّ وعلا، ومئةً منه على الداعين، وذلك إنّما يكون فيما إذا كان في الإجابة نفع لنفس الداعي أو لغيره من المؤمنين، وأمّا إذا لم يكن فيها فائدة دنيويّة ولا أخرويّة، لا لنفسه ولا لغيره، وإنّما طلب الداعي الجاهل ما طلب منه تعالى وسأل ما سأل جهلاً منه بخلوّ مطلوبه من الفائدتين، أو اشتماله على خسارته في الدارين كليهما أو في إحداهما: فلا فضل في إجابته، ولم يسبق القول منه

ولا يعمّ الوعد بالإجابة	ما يخسر العبد لو استجابة
فإنّه خلاف الامتتان	ولطف هذا الملك المئان
كذاك ما به النظام لو فرض	إجابة الدعوة منه ينتقض
فينجز الوعد إذا دعاه	داع لجـهله بمقتضاه

سبحانه بقبول مثل ذلك الدعاء «ولا يعمّ الوعد» منه جلّ وعلا «بالإجابة» لمثل تلك الدعوة الفارغة عن كلّ فائدة، فضلاً عن عمومها لإجابة «ما يخسر» به «العبد» في دينه أو دنياه، ويحصل الضرر عليه أو على مؤمنٍ آخر «لو استجابة» ربّه تعالى، فإنّ العاقل فضلاً عن واهب العقل لو أجاب الجاهل أو المجنون إلى ما فيه هلاك السائل وضرره أو ضرر غيره كان ملوماً لدى العقل والعقلاء أجمع «فإنّه خلاف الامتتان» المسوق له الوعد بظاھرهِ قطعاً «و» إنّ ذلك ينافي «لُطف هذا الملك المئان» بمعنى: عظيم المنة والرفقة.

و «كذاك» لا تجوز الإجابة ولا يعمّ الوعد بها «ما» يختلّ «به النظام» الكوني في معاش العباد، أو الأمن في البلاد، فإنّه «لو فرض» في مثله «إجابة الدعوة منه» سبحانه ربما أعقب ذلك فساداً عظيماً، كهلاك النفوس المحترمة الموجودة، أو قطع النسل والذرية المؤمنة المستقبلية، وبذلك «ينتقض» حكمه النافذ الناشئ من المصالح الواقعية بمقتضى العدل والحكمة البالغة، ومع ذلك فهو جلّ وعلا حسب رأفته بعباده، وشدة عطفه عليهم: لا يخيب الجاهل في سؤاله ما هو خالٍ من النفع، أو مستتبع للضرر، بل يعوّض عليه في قيامه بوظيفة الدعاء والعبادة بما يجبر به كسره، وتسرّ به نفسه.

«فينجز» له «الوعد» بالإجابة «إذا دعاه» وسأله «داعٍ» يطلب أمراً لإصلاح له فيه «لجهله بمقتضاه» وبما يترتّب على مطلوبه من الفساد، وإنّ ذاك التعويض قد يكون في النشأة الدنيوية، بأن يصله بما تتدارك به خيبته في دعائه، ويعطيه من

ببذل ما يرضى به الداعي غدا فلا يكون مخلفاً ما وعدا
فوعده المقرون بالمانع لا يعقل إلا أن أراد البدلا

الأجور العاجلة مالاً وعزّاً وذريّةً ما تسكن به نفسه، ويفرح به قلبه، وقد يكون «ببذل» أجور أخرويّة له بقدر «ما يرضى به الداعي غداً» يوم القيامة، على ما أشير إليه في بعض الأحاديث المأثورة عن أهل البيت بما ملخصه: إنّ أهل البلاء من المؤمنين يلقون يوم القيامة من الأجور العظيمة، والأعواض الكثيرة، على صبرهم على البلاء والفقر والمرض والفقد والشدة، وعلى عدم نيلهم بما سألوه في الدنيا من الرخاء والصحة واليسر وأمثالها ما يزدادون به شكراً لربهم في عدم استجابته لهم^(١) وعدم إعطائه مطلوبهم في النشأة العاجلة الدنيويّة، بل يتمنّون يومئذ أن ليّتهم لم يستجب لهم دعاء أصلاً، ولم ينفك عنهم بلاء مدّة حياتهم في الدنيا أبداً، حتّى يتعقّب لهم بذلك وصولهم إلى درجات أرفع من درجاتهم، وأجوراً عظيمة وافية أعظم ممّا نالوه من أجورهم.

وعليه «فلا يكون» الربّ تعالى «مخلفاً ما وعدا» إذا كان الفضل والمنة في عدم الإجابة في عاجل الدنيا، و«فوعده» تعالى بالإجابة إنّما هو لدعاء يوجب خيراً للداعي نفسه في إحدى النشأتين، أو لغيره كذلك.

وأما الدعاء «المقرون بالمانع» المهمّ، والمقترن بمزاحم مفسد لمصلحة الإجابة، فلا وعد له بذلك، و«لا» يمكن ذلك، بل لا «يعقل» صدورها منه تعالى؛ لما عرفت من قبح ذلك، وهو جلّ وعزّ منزّه ساحة قدسه عن كلّ قبيح «إلا أن» يقال بتعميم الإجابة، وأنّه تعالى «أراد» بوعده بها في الآيات المشار إليها وفي نظائرها، ما يشمل إعطاء المطلوب الدنيوي وما يعمّ «البدلا» في العالم الأخروي. وبذلك يصحّ تعميم الوعد لجميع أدعية المؤمنين، بل وغيرهم أيضاً، وبه تندفع

(١) انظر الكافي (للكليني) ٢: ٤٨٨ باب من أبطأت عليه الإجابة ح ٩، بحار الأنوار ٩٠: ٣٧٥ و ٣٧٨.

شبهة الخيبة المستلزمة للخلف؛ فإنّها لا تكون إلّا مع الخيبة في كلتا النشأتين،
وتعالى ربّنا عن ذلك علوّاً كبيراً، فتأمّل في المقام فإنّه دقيق لطيف.

هذا تمام الكلام في الإمامة بحذاقها.

وبه تمّ الجزء الثاني^(١) من تأليفنا هذا بمَنّ تعالى وحسن توفيقه تهذيباً وطبعاً في
نهار العيدين السعيدين الميمونين من الشهر المبارك النبويّ، شعبان المعظّم، وهو
نهار الخامس منه يوم إضاءة العالم بميلاد السبط الشهيد الحسين عليه السلام، المصادف
لنهار الجمعة من سنة ١٣٧٣ الموافق ليوم ٢٠ من برج الحمل أوّل سنة ١٣٣٣، على
يد مؤلّفها الراجي غفور ربّه الغنيّ الوفيّ: حسن الحسيني اللواساني النجفي في بلدة
طهران، والحمد لله أوّلاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

ثمّ في الخاتمة بعد الشكر له سبحانه نشكر عن كلّ من ذكرنا ودعا لنا بخير،
وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

في بعض ما أنشده الشيخ الأديب الأزريّ رحمه الله^(٢)

في مولى الموالى أمير المؤمنين عليه السلام

يا بن عمّ النبيّ أنت يد الله	التي عمّ كلّ شيء نداه
أنت قرآنهُ القديم وأوصاف	ك آياته التي أوحاها
أنت بعد النبيّ خير البرايا	والسما خير مما بها قمرها
لك ذات كذاتهِ حيث لولا	أنّها مثلها لما آخاها
أين معنّاك من معاني أناس	كان معبودها اتّباع هواها
يا خليلي إنّ لله خلقاً	حسبها النار في غدّ تصلاها
إن تناسيتُما السقيفة والق	يوم فإني والله لا أنساها
بيعةً أورثت جميع البرايا	فتنةً طال جورها وجفاها

(١) هذا بحسب تجزئة المؤلّف رحمه الله وأما بحسب ما تحرّيناه من إصدار الكتاب في مجلدين فلم يتمّ بعد.

(٢) الأزرية (تخمس الشيخ جابر الكاظمي): ١٣٥.

بل هي الفلئة التي زعموها
زَعَمُوا أَنَّ هَذِهِ الْأَرْضَ مَرَعَى
أَوْ مَا يَنْظُرُونَ مَاذَا دَهَتَهُمْ
إِنْ يَكُنْ مُؤْمِنًا فَكَيْفَ عَدَتُهُ
أَيْنَ هَذَا مِنْ رَاقِدٍ فِي فِرَاشٍ
صَاحٍ مَا هَؤُلَاءِ فِي النَّاسِ إِلَّا
أَهْمٌ خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ؟
أَيُّ مَرْمَىٍّ مِنَ الْفَخَّارِ قَدِيمًا
أَيُّ أَكْرُومَةٍ وَلَوْ أَنَّهَا قَلْدٌ
الزُّهْدُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَمَّا
أَمْ لَذَكَرْنَا نَافٍ أَمْ لِعُهودٍ
إِنْ يَكُونَا كَزَعْمِهِمْ أَسَدِي بَأْ
كَيْفَ لَمْ يَظْفَرُوا وَلَا بِجَرِيحٍ
إِنْ تَكُنْ فِيهِمَا شَجَاعَةٌ قَرْمٌ

كُفِيَ الْمَسْلُومُونَ شَرَّ أَذَاهَا
تُرِكَ النَّاسُ فِيهِ تَرَكَ سُدَاهَا
قَصَّةُ الْغَارِ مِنْ مَسَاوِي دُهَاهَا
يَوْمَ خَوْفٍ سَكْنِيَّةٍ وَعَدَاهَا
الْمَصْطَفَى يَسْمَعُ الْعَدَى وَيَرَاهَا
كَعَيُونٍ دَاءِ الْعَمَى أَعْيَاهَا
هَيْهَاتَ ذَاكَ بَلْ أَشْقَاهَا
أَوْ حَدِيثًا أَصَابَهُ شَيْخَاهَا
تَ وَدَقَّتْ تَرَاهِمَا انْتِمِيَاهَا^(١)
عَهْدَتُهُ الْأَيَّامَ مِنْ جُهَاهَا
فِي ذِمَامِ الْإِسْلَامِ قَدْ حَفَظَاهَا
سِ فَأَيُّ الْفَرَايسِ افْتَرَسَاهَا؟
وَيْدُ اللَّيْثِ جَمَّةٌ جَرَحَاهَا
فَلِمَاذَا فِي الدِّينِ مَا بَذَلَاهَا

في بعض ما نظمه الأكابر في مولى الموالى علي عليه السلام

ذخراها لَمُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ
نَكْثًا بَيْعَةً الَّذِي بَايَعْتُهُ
يَا تُرَى أَيُّ أُمَّةٍ لِنَبِيِّ
يَوْمَ جَاءَتْ تَقُودُ بِالْجَمَلِ
فَالْحَتَّ كِلَابُ حَوَابٍ نَبْحًا
أَيُّ أُمَّةٍ لِلْمُؤْمِنِينَ أَسَاءَتْ

أَمْ لِأَجْنَادٍ مَالِكٍ ذَخْرَاهَا؟
مِنْ مُلُوكِ السَّبْعِ الْعَلَا^(٢) عَظْمَاهَا
جَازَ فِي شَرْعِهِ قِتَالُ نَسَاهَا
الْعَسْكَرُ لَا تَنْتَقِي رُكُوبُ خُطَاهَا
فَاسْتَدَلَّتْ بِهِ عَلَى حَوْبَاهَا
بِبَنِيهَا فَفَرَّقَتْهُمْ سَوَاهَا

شَتَّتْهُمْ فِي كُلِّ شَعْبٍ وَوَادٍ
نَسِيتُ آيَةَ التَّبَرُّجِ أَمْ لَمْ
حَفِظْتَ أَرْبَعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ
ذَكَّرْتَنَا بِفَعْلِهَا زَوْجَ مُوسَى
قَاتَلْتَ يَوْشَعَأَ كَمَا قَاتَلْتَهُ
بِئْسَ أُمٌّ عَتَّتْ عَلَى أَبْنَاهَا
تَدْرُ أَنْ الرَّحْمَنَ عَنْهُ نَهَاها
وَمَنْ الذِّكْرَ آيَةً تَنْسَاهَا
إِذْ سَعَتْ بَعْدَ فَقْدِهِ مَسْعَاهَا
لَمْ تُخَالَفْ حِمْرَاوَهَا صَفْرَاهَا

وأيضاً في مدح مولى الموالى عليه السلام لبعض الأعلام^(١)

المرتضى العليّ قدراً وَسِمَةً
وهو وليّ الأمر بالنصّ الجليّ
بل هو أصل الكُتُب المنزله
كفاه فخراً أَنَّهُ قَدْ ارْتَقَى
ذاك محلُّ وضع الله يده
علا عليّ كَتِفَ النَّبِيِّ فَانْتَهَى
فَبَانَ فِي الْكَعْبَةِ سَرّاً وَبَدَا
وَمَذَّ تَجَلَّى مُشْرِقاً نُورَ الْهَدَى
سَمَاءَ بِاسْمِهِ الْعَلِيِّ الْأَعْلَا
اسْمٌ سَمَا فِي عَالَمِ الْأَسْمَاءِ
يعرب عن أعظم اسم وصفه^(٢)
وعنده علم الكتاب المُنزَل
فإنَّه نقطة بَاءِ الْبِسْمِله
خير محلٍّ وأجلُّ مرتقى
حتَّى أَحَسَّ الْبَرْدَ مِمَّا بَرَدَه
إِلَى جَوَارٍ مِنْ إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى
نورٌ على نورٍ بحيث اتَّحَدَا
خَرَّتْ لَهُ الْأَصْنَامُ طَرّاً سُجَّدَا
تَكْرَماً مِنْهُ لَهُ وَفَضْلَا
كَالشَّمْسِ فِي كَوَاكِبِ السَّمَاءِ

في مناقب الوصي المرتضى والصديقة الزهراء سلام الله عليهما

وقامت السبع الثُّلَا بلا عمد
وباسمه استغاث سنيد الوري
باسم عليّ فهو خير مُعْتَمَد
حين الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ مَا جَرَى

(١) للشيخ محمد حسين الإصفهاني (الغروي) الأنوار القدسيّة: ٢٤ - ٣٠.

(٢) وفيها: فالمرتضى العليّ قدراً وَسِمَةً مولا هم بكلّ معنى الكلمة

وباسمه كلَّ نبيٍّ ووليٍّ	نجا من الشرِّ الذي به ابتلى
كلامه يعرب ^(١) عن مقامه	له التجلّي التامّ في كلامه
وفيه من جوامع الحكمة ما	تقاصرت عنه عقول الحكماء
وفيه من لطائف اللباب	ما لا يناله أولو الأبواب
وسيفه المبيد للكفار	آية قهر الواحد القهار
وبطشه هو العذاب الأكبر	وكادت الأرض به تُدمر
سلَّ خندقاً وخيبراً وبدرا	فإنّها بما أقول أدري
سلَّ أحداً ففيه بالنصّ الجليّ	نادى الأمين لا فتى إلّا عليّ
لله درّ ضربة أفضل من	عبادة الجميع من إنسٍ وجنّ
يا ضربة قاضية على العدى	نفسى وأُمتي وأبي لك الفدا
ومكرماته بحيث لا تُعدّ	وهل لظلّ الأحّد الواحد حدّ

في الإشارة إلى مناقب بقيّة النبوّة سيّد النساء فاطمة عليها السلام^(٢)

واحدة النبيّ أوّل العدد	ثانية الوصيّ نسخة الأحّد
هي البتول الطهر والعذراء	كمريم الطهر ولا سواء
أمّ أئمة العقول الغرل	أمّ أبيها وهو علّة العلل
روح النبيّ في عظيم المنزلة	وفي الكفاء كفو من لا كفوله
وأئنها سيّدة النساء	ومريم الكبرى بلا خفاء
و ^(٣) درّة العصمة والولاية	من صدف الحكمة والعناية
مهجة قلب عالم الإمكان	وبهجة الفردوس في الجنان
أمّ الكتاب وابنة التنزيل	ربّة بيت العلم بالتأويل
بحر الندى ومجمع البحرين	قلب الهدى ومهجة الكونين

ومحور السبع علوّاً وأباً	ومركز الخمسة من أهل العبا
تفرغ بالصدق عن الحقيقة	صدّيقة لا مثلها صدّيقة
ومطلع الشمس والأقمار	بل هي نور عالم الأنوار
معصومة عن وصمة الخطاء	مفطومة من زلل الأهواء
بالبضعة الطاهرة المطهرة	بُشراك يا أبا العقول العشرة
بأعظم المواهب السنيّة	لك الهنا يا سيّد البريّة

في الإشارة إلى بعض مناقب السبط الأكبر المجتبى عليه السلام (١)

مذ أشرق الكون بنور المجتبى	النير الأعظم نوره خبا
زيتونة يكاد زيتها يضيء	وكيف لا ونور وجهه المضيء
وقادة الخلق إلى السعادة	يهنيك يا أبا الولاة السادة
أخاً وأُمّاً وأباً وجداً	بمن تسامى شرفاً ومجداً
بواحد الدهر بغير ثاني	بُشراك يا حقيقة المّثاني
ومن حوى بدايع المعاني	بالحسن المنطق والبيان
سبحان من أبدعه وأتقنه	من اجتباه ربّه وأئتمنه
ياليث غاب عالم الإبداع	لك الهنا بالسيّد المطاع
كفاه فضلاً لو نظرت جيّداً	سمّاه سيّد البرايا سيّداً
سؤدده وعلمه وحلمه	أعطاه جدّه نبّيّ الرحمة
أكرم بهذا الثمر (٢) الجني	زكت ثمار العلم بالزكيّ
قطوفها دانية مدى الزمن	وروضة الدين بوجهه الحسن
قلب الهدى عقل العقول القاهرة	ريحانة الطهر وروح الطاهرة
من ربّه فنال غاية المنى	وارث سيّد الوجود منّ دنا

(٢) في الأنوار القدسيّة: النسر.

(١) الأنوار القدسيّة: ٣٩-٤٥.

فاز وحاز من مقام العظمة كلّ فضيلة وكلّ مكرمة
ومبدأ الخير ومنتهى الكرم ومصدر الوجود من كتم العدم
سرّ الوجود في محياه علن فثمّ وجه الله وجهه الحسن

في الحسين السبط الشهيد عليه السلام (١)

لك الهنا يا سيّد الكونين فغاية الآمال في الحسين
وارث كلّ المجد والعلياء من المحمّدية البيضاء
فإنّه منك وأنت منه في كلّ المعاني يا له من شرف
منك أساس العدل والتوحيد منه بناء قصره المشيد
منك لواء الدين وهو حامله قام بحمله الثقيل كاهله
والمكرّمات والمعالي كلّها أنت لها المبدئ وهو المنتهى
لك الهنا يا صاحب الولاية بنعمة ليس لها نهاية
أنت من الوجود عين العين فكن قرير العين بالحسين
شبلك في القوّة والشجاعة نفسك في العزّة والمناعة
منطقك البليغ في البيان لسانك البديع في المعاني
صفاتك الغرّ له ميراث والمجد ما بين الورى تراث
وهو سفينة النجاة في اللجج وبابها السامي ومن لجّ ولجّ
به استقامت هذه الشريعة به علت أركانها الرفيعة
بنى المعالي بمعالي همّيه ما اخضرّ عود الدين إلّا بدمه
بنفسه اشترى حياة الدين فيا لها من ثمنٍ ثمين
أقعد كلّ قائم بنهضته حتّى أقام الدين بعد كبوته
تعجب من ثباته الأملاك ومن تجولاته الأفلاك (٢)

لا غرو أنّه ابن بجدة اللقا
شبلُ عليّ وهو ليثُ غابه
كّرّاته في ذلك المضمار
قد ارتقى في المجد خير مرتقى
لا بل كأنّ الغاب في إهابه
تكوّر الليل على النهار

في الحجّة السادس وهو الإمام الرابع السيّد السجّاد^(١) عليّ بن الحسين^(عليه السلام)
سبحان من أبدع في الإيجاد
بدر سماء عالم الأسماء
ونفسه اللطيفة الزكيّة
وفي الثناء والدعا لسانه
زبوره نور رواق العظمة
فيه من الإخلاص والتوحيد
ونوره الباهر في المحراب
قيامه في ساعة الضراعه
وقوفه بين يدي معبوده
لسانه في موقع التلاوه
تلاوة تفتّر القلوبا
تمثّل الجحيم في حروره
ومكرماته بلا إحصاء
بسرّه المودع في السجّاد
وزينُ أهل الأرض والسماء
صحيفة المكارم السنيّة
لسان باريه تعالى شأنه
يفوق كلّ الزبر المعظمه
ما لا ترى عليه من مزيد
يذهب بالأبصار والألباب
يذكرّ الناس قيام الساعه
يذكرّ الموقف في رعوده
عين الحياة معدن الحلاوه
بالرعب بل تكاد أن تذوبا
والخلد في حريره وحوره
جلّت عن المديح والثناء

في الحجّة السابع وهو الإمام الخامس محمّد الباقر^(عليه السلام)^(٢)
أضاء وجه العلم والرسوم
قام بحمل راية رساله
بنور وجه باقر العلوم
بمحكم البيان والدلاله

فطَبَّقَ الأرضَ بِلابَتِهَا	بِالْعِلْمِ إِشْفَاقاً بِمَنْ عَلَيْهَا
وَشَيَّدَ الدِّينَ الْحَنِيفَ السَّامِي	حَتَّى عُلَّتْ دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ
قَامَتْ بِهِ قَوَاعِدُ التَّوْحِيدِ	وَاسْتَحْكَمَتْ بِرَأْيِهِ السَّدِيدِ
وَكَانَ كَالنَّبِيِّ فِي شَمَائِلِهِ	وَفِي صِفَاتِهِ وَفِي دَلَائِلِهِ
بِهِ اسْتَبَانَتْ لِأُولَى الْأَفْهَامِ	مَعَالِمُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ
أَحْكَمَهَا بِمَحْكَمِ الْأَسَاسِ	جَلَّتْ عَنِ الرَّأْيِ أَوْ الْقِيَاسِ
وَسَدَّ بَابَ الظَّنِّ وَالتَّخْمِينِ	بِفَتْحِ بَابِ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ
وَبَابِهِ الْمَفْتُوحِ بَابَ الْبَارِي	وَبَابِ عِلْمِ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ
هَلْ يَتْرَكَ الْعَيْنَ وَيَطْلُبُ الْأَثَرَ	فَمَا أَضَلَّ مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ؟
فَاتَّبِعُوا إِبْلِيسَ فِي قِيَاسِهِ	وَاسْتَحْسِنُوا الْبِنَاءَ عَلَى أُسَاسِهِ
وَاتَّخِذُوا سَبِيلَهُ سَبِيلًا	مَا رَاقِبُوا اللَّهَ وَلَا الرَّسُولَا
حَادُوا عَنِ الْعَتَرَةِ وَالْكِتَابِ	بَلْ نَكَسُوا قَدَمًا عَلَى الْأَعْقَابِ

فِي الْحِجَّةِ الثَّامِنِ الْإِمَامِ السَّادِسِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ عليه السلام (١)

شَقَّ ظِلَامَ ^(٢) الْجَهْلِ فَجَرَ الْمَعْرِفَةَ	بَصَبَحَهُ الصَّادِقَ رَسْمًا وَصَفَهُ
وَأَصْبَحَتْ دَائِرَةُ الْحَقَائِقِ	مَشْرِقَةً بِنُورِ عِلْمِ الصَّادِقِ
وَأَصْبَحَتْ دَقَائِقُ الْكِتَابِ	تَلْمَعُ كَالشَّمْسِ بِبَلَا حِجَابِ
وَأَصْبَحَتْ سُنَّةٌ خَيْرُ الْأَنْبِيَا	كَالْقَمَرِ الْبَازِغِ نُورًا وَضِيَا
وَفِيضُ عِلْمِهِ عَلَى الْأَنْبَامِ	مَقْدَسٌ عَنِ دَرَنِ الْأَوْهَامِ
وَإِنَّهُ فِي ذَاتِهِ الْعَلِيَّةِ	سِرُّ الْحَقِيقَةِ الْمُحَدِّثِ
وَعِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلِّهِ	فَكُلٌّ مِنْ سِوَاهُ تَحْتَ ظِلِّهِ
بَتْ لِبَابِ الْعِلْمِ فِي الْأَلْبَابِ	وَمَيَّزَ الْقَشْرَ مِنَ اللَّبَابِ

شَيِّد أركان الهدى بحكمته
فلا وحقّ الصدق لولا الصادق
ويلٌ لمن مال عن الحقّ السوي
واستبدل الصادق مصباح الهدى
أين هدى العلم من القياس
وأين نور السنّة البيضاء
لقد تجلّى الحقّ لكنّ الهوى
وإنّ حبّ الجاه يعمي ويصم
مبدأ كلّ فتنَةٍ وآفه
منه جرى على أئمة الهدى

وشاد قصرها بعالي همّته
لم يك بالحقّ الحقيق ناطق
واتبع الباطل إبليس الغوي
بالمفتري الكاذب مفتاح الردى
والوحي من وساوس الخناس؟
من ظلمة الأهواء والآراء؟
يغوى وكلّ من غوى فقد هوى
عروته وثيقة لا تنفصم
غاية من تقمّص الخلافه
من البلا ما ليس يحصى عدا

في الحجّة التاسع الإمام السابع موسى الكاظم عليه السلام (١)

أشرق نور العلم والعباده
ذلك نور كعبة الأعظم
كرسيّ علمه العظيم أرفع
وهل ترى بغيره يضاها
له الخلافة المحمّديّة
له الخلافة الإلهيّة في
وهو حليف السجدة الطويله
له من المآثر الجليله
وبابه باب شفاء المرضى
بل بابه باب حوائج الورى

في ملكوت الغيب والشهاده
وقبله الحاجات موسى الكاظم
من السماوات العلّا وأوسع
مهجة ياسين وقلب طاهّا
في كلّ مكرماته العليّه
عباده أكرم به من خلف
وصاحب الضراعة الجميله
ما ليس يحصى أحدٌ تفصيله
وكلّ حاجةٍ لديه تقضى
لأجله غدا به مشتهرا

ومن أياديه على العباد معرفة المبدأ والمعاد
فلا وربّ العرش لولا الكاظم لم يك للدين الحنيف ناظم

في الحجّة العاشر الإمام الثامن عليّ الرضا عليه السلام (١)

قد استوى سلطان إقليم الرضا باليمن والعزّ على عرش القضا
عليّ الرضا سليل المرتضى ومن بكفّه مقاليد القضا
لقد تفانى في الرضاء بالقضا حتّى تسامى وتسمّى بالرضا
بل في رضا الباري رضاه فإنّ بل ذاته بذلك العنوان
هو ابن من دنا إلى أدناه ما كذب الفؤاد ما رآه
وهو لذلك الفؤاد ثمره فأين منه الطور أين الشجرة؟
يمثّل النبيّ في أخلاقه فإنّه النبات من أعراقه
له كراماتٌ ومكرمات في صفحات الدهر بيّنا
ترى الملوك سجّداً ببابه فالعزّ كلّ العزّ في أعتابه
تطوف حول قبره الأملاك كأنّه المحور والأفلاك
مفتاح الغيوب في لسانه مصابح الشهود في بيانه
وعينه عين الرضاء بالقضا نفسي لك الفداء يا عين الرضا
عقل العقول في علو المرتبه نفس الرسول في سمو المنقبه
أصل الأصول فهو أسمى شجره فرع البتول فهو أزكى ثمره
في لوح نفسه مقامٌ للرضا عن وصفه تكلّ أقلام القضا

في الحجّة الحادي عشر الإمام التاسع محمّد الجواد عليه السلام (٢)

سبحان من جاد على الذوات بمقتضى الأسماء والصفات
بعنصر النبوّة الختميه بصورة الولاية العليّه

سلیل یاسین وسبط طاها	فقد تعالی شرفاً وجاها
ولا ترى في الأنبياء مكرمه	إلا وفيه كُـلّ معنى الكلمه
وجوده مصباح أنوار الهدى	وجوده مفتاح أبواب الندى
هو الجواد لا إلى نهايه	وجوده غاية كـلّ غايه
هو الجواد بالوجود الساري	وجوده مظهر جود الباري
كلامه هو الكتاب الناطق	آياته الغرّ هي الحقائق
كأنّه أريد ذاك المنطق	هذا كتابنا عليكم ينطق
يمثّل النبيّ في منطق	فإنّ هذا النور من مشرقه
وباب أبواب المراد باب	والحرز من كلّ البلا حجاب
كهف الورى وغوث كلّ ملتجى	في الضيق والشدة باب الفرج
كيف وباب الجود للجواد	واسم الجواد مبدأ الإيجاد
من جاد ساد فله السيادة	في ملكوت الغيب والشهادة
والمكرّمات كلّها في الجود	أكرم به من خلق محمود

في الإمام العاشر الحجّة الثاني عشر عليّ الهادي عليه السلام^(١)

لقد تجلّى مبدأ الإيجاد	في غاية الوجود باسم الهادي
كلتا يديه مبدأ الأيادي	وفيهما نهاية المراد
ففي اليمين قلم العنايه	وفي الشمال علم الهدايه
واليمن والأمان في يمينه	واليسر واليسار في يسراه
وهو يمثّل النبيّ الهادي	في بثّ روح العلم والإرشاد
فإنّه لكـلّ قوم هادي	كـجـدّه المنذر للعباد
هو النقيّ لم يزل نقيّاً	وكان عند ربّه مرضيّاً

<p>ما جاوز الحد من الكمال ما جلّ أن يخطر في الظنون ومستجار الكعبة المعظمه تطوف بالضراح أملاك السما وكيف لا والباب باب الهادي فقد أتى الله فما أعلاه لا مـلـك ولا نـبيّ أو ولي فإنّها في العدّ كالأعداد</p>	<p>حاز من الجلال والجمال له من النعوت والشؤون وبابه باب رواق العظمه وهو مطاف الملاء الأعلى كما ملاذ كلّ حاضرٍ وبادٍ بل هو باب الله من أتاه وليس يدنو من مقامه العليّ ولست أحصي مكرمات الهادي</p>
--	--

في الإمام الحادي العاشر الحجّة الثالث عشر الحسن العسكري عليه السلام (١)

<p>في قائد الحقّ الزكي العسكري ومن يشابهه أبه فما ظلم فإنّه سرّ النبيّ المؤتمن كيف وغيب الذات سرّ ذاته نفسى الفدا لوجهه الوجيه فيه فإنّه ابن من تدلّى معرّف السُّنّة والكتاب في النطق والبيان والدلالة ما جلّ عن توصيف أيّ واصف وصدره مستودع الأحكام فلا أحقّ منه بالإرشاد وصاحب الرفعة والجلاله</p>	<p>لقد بدا سرّ المليك الأكبر سرّ النبيّ في محاسن الشيم بل هو في كلّ معانيه حسن يمثّل الواجب في صفاته أسماءه الحسنى تجلّت فيه بل اسمه الأعظم قد تجلّى لسانه الناطق بالصواب وهو لسان خاتم الرساله له من العلوم والمعارف وهو أمين الله في الأنام وهو أبو المهدي وابن الهادي وهو سليل خاتم الرساله</p>
--	--

وهو أبو الخاتم للولايه
ليس لفضله المبين كاتم
من هو مأمول لكل غايه
مبدؤه ومنتهاه الخاتم

في الحجّة الرابع عشر خاتم الأوصياء بقيّة الله المهدي عليه السلام (١)

بشراك يا فاتحة الوجود
ربّ المعالي وربيب المجد
بقية الله وصفوة الرسل
لك الهنا يا سيّد البرايا
بصاحب الفتح وناشر اللوا
عرش الخلافة المحمّديّة
بشراك يا أبا الأئمة الغرر
ناشر راية الهدى بهمّته
سطوته تقضي على كلّ أحد
وهو معيد الملة البيضاء
بشراك أيّها الزكي العسكري
سلطان إقليم الوجود كلّّه
كهف الوري والغوث عند الالتجا
يا غائباً مثاله عيانه
يا كعبة التوحيد من جور العدى
يا صاحب البيت ومستجاره
يا شرف المشاعر العظام
الغوث أيّها الكتاب الناطق
نهضاً فقد آلت إلى الخراب

بخاتم الولاية الموعود
ووارث المجد أباً عن جدّ
ونخبة الوجود ما شئت فقل
بما حباك واهب العطايا
والملك الذي على العرش استوى
بل مستوى الحقيقة الكلّيّه
بغرة الدهر ودرّة الدرر
كاسر شوكة العدى بصولته
فإنّ هذا الشبل من ذاك الأسد
مجدّد الشريعة الغراء
بالمملك المهيمن المقتدر
وكلّ شيء هو تحت ظلّه
وفي فناء بابه كلّ الرجا
انهض على اسم الله جلّ شأنه
تهدّمت والله أركان الهدى
ألا ترى قد هتكوا أستاره
عطفاً على شعائر الإسلام
فالحرب قد بانّت لها الحقائق
معاهد السنّة والكتاب

نور مصابيح الفروض والسنن	تكاد أن تطفئ ظلمة الفتن
فإنك المؤيد المنصور	أنشر لواءك أيها الموتور
وسطوة تثير في وجه الفضا	وقم بعزيمة تسابق القضا
وصل بها فأنت ليث غايها	ثم املاً البداء من عرابها
فليس للغيور من قرار	أنشر لواءك يا وليّ الثار
وانتشر الباطل في مذاهبه	فقد أزيل الحق عن مراتبه
ولا من القرآن إلا الرسم	لم يبق للإسلام إلا الاسم
فأنت منصورٌ على من اعتدى	يا صاحب الأمر أغث دين الهدى
أما لسيف الله أن يُجرّدا	يا صاحب العصر لقد طال المدى
وجهك للدين الحنيف وانتقم	يا أيها القائم بالقسط أقم
بكفك العادل في قضائه	لدين آبائك من أعدائه
بسطوة تزلزل الرواسي	وطهر الأرض من الأرجاس
كأنه صاعقة العذاب	متى نرى سيفك في الرقاب
تصول كالليث على الثعالب	متى نرى كرامة آل غالب
تبتّر الأعمار بالبتار	متى نراك مدركاً للثار
فإننا في كلّ ضيقٍ وحرّج	يا ربّ عجلّ لوليك الفرج
وعدته من منك أوفى ذمما؟	وانصر به الدين وأهله كما

تمّ ما اخترناه من نظم بعض العلماء العظام - قدس الله أسرارهم - في الحجج المعصومين، خلفاء النبي الأعظم، صلوات الله عليهم أجمعين، ولعن الله أعداءهم أبد الآبدين.

المستدركات

من الأحاديث المسطورة في
صحف الفريقين المأثورة عن
رسول الله في مناقب وصيه عليّ
أمير المؤمنين وسائر خلفائه
المعصومين أبنائهم الطاهرين
صلوات الله عليهم أجمعين.
وفيها أبواب:

الباب الأول

في أنّ عليّاً خير الخلق بعد رسول الله ﷺ، وخير العرب، وخير الأمة، وخير البشر.

وفيه من طريق الجمهور ثلاثة وعشرون حديثاً، ومن طريق الإمامية سبعة عشر حديثاً بزيادة كونه: خير الوصيين، وأنّ الأئمة بعده خير الخلق، أمّا من العامة فقد روى ذلك صدر أئمتهم موقّق بن أحمد تارة في تأليفه كتاب فضائل عليّ بطريقه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، وأخرى بطريقه عن جابر، وثالثة بطريقه عن أنس ابن مالك، ورابعة بطريقه عن أبي أيّوب، وخامسة بطريقه عن عبدالله بن عباس.

وروى ذلك أيضاً من أكابرهم وأعيان علمائهم إبراهيم بن محمّد الحموي في كتابه فرائد السمطين تارة بطريقه عن عبدالله بن عليّ، وأخرى بطريقه عن عليّ بن هلال عن أبيه، وروى ذلك أيضاً ابن المغازلي الشافعي في كتاب المناقب بطريقه عن أبي أيّوب، ثمّ روى أيضاً ذلك عبدالله بن أحمد بن حنبل بإسناده عن عائشة، ورواه أيضاً ابن أبي الحديد الشافعي المعتزلي بسنّة طرق، وكذا ابن بابويه، وابن شاذان، ومؤلف كتاب الصراط المستقيم، فإنّ كلّاً منهم روى مثل ذلك بطريق شتّى عديدة من طرق الجمهور، وكذا أبو نعيم الإصفهاني^(١).

وملخص الملفق المنتخب في المقام: أن رسول الله قال: «عليّ خير البرية، وأنه أول من آمن بي، وأول من يضافحني يوم القيامة» وقال له النبي ﷺ: «أنت الصديق الأكبر، وأنت الفاروق الذي يفرق بين الحق والباطل، وأنت يعسوب المؤمنين، وأنت أخي ووزير وخير من أترك بعدي، تقضي ديني وتنجز موعودي». وقال ﷺ: «أنا سيّد ولد آدم، وعليّ سيّد العرب، من أحبّه وتولّاه أحبّه الله وهده، ومن أبغضه وعاداه أصمّه الله وأعماه، عليّ حقّه كحقيّ وطاعته كطاعتي، غير أنّه لا نبيّ بعدي، من فارقه فارقني ومن فارقني فارق الله تعالى، أنا مدينة الحكمة وهي الجنة وعليّ بابها، فكيف يهتدي المهتدي إلى الجنة إلّا من بابها، عليّ خير البشر من أبي فقد كفر، وهو خير البرية وخير الخليقة، وخير من أخلف، وخير الناس، ولا يشكّ فيه إلّا منافق، فمن قال غير هذا فعليه لعنة الله».

وقال ﷺ لابنته فاطمة: «يا حبيبتي أما علمت أن الله عزّ وجلّ أطلع على الأرض إطلاعة، فاختار منها أباك وبعثه برسالته، ثمّ أطلع إطلاعة فاختار منها بعلك وأوحى إليّ أن أنكحك إياه، يا فاطمة ونحن أهل بيت قد أعطانا الله عزّ وجلّ سبع خصال لم يعطها أحداً قبلنا، ولا يعطي أحداً بعدنا: أنا خاتم النبيّين وأكرم النبيّين على الله عزّ وجلّ، وأحبّ المخلوقين إليه، وأنا أبوك، ووصيّ خير الأوصياء وأحبّهم إلى الله عزّ وجلّ، وهو بعلك، يا فاطمة إنّ لكرامة الله إليك زوجك أعظمهم حلماً، وأقدمهم سلماً، وأعلمهم علماً، شهيدنا خير الشهداء وأحبّهم إلى الله عزّ وجلّ، وهو حمزة بن عبدالمطلب عمّ أبيك وعمّ بعلك، ومنا من له جناحان أخضران يطير بهما في الجنة مع الملائكة حيث يشاء، وهو جعفر، وهو ابن عمّ أبيك وأخو بعلك، ومنا سبطا هذه الأمة، وهما ابنك الحسنان، وهما سيّدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما، والذي بعثني بالحقّ إنّ منّا مهديّ هذه الأمة» الحديث.

وقد روى مضامين كلّ ذلك جمع كثير من علمائنا الأبرار بطرقهم الوثيقة الكثيرة عن رسول الله ﷺ مع زيادات مفصلة، وفيهم ابن بابويه والشيخ المفيد

والشيخ الطوسي رضوان الله عليهم ومن أحب الاطلاع على تفاصيل تلك الأحاديث من طرق الفريقين فليراجع كتاب غاية المرام للسيد العلامة البحراني طاب ثراه^(١).

وأن الملقِّ المختصر من تلك الزيادات قول النبي ﷺ: «إن الله تعالى فضل أنبياء المرسلين على ملائكته المقربين، وفضلني على جميع النبيين والمرسلين، والفضل بعدي لك يا عليّ وللأئمة من بعدك، وأن الملائكة خُدّامنا وخُدّام محبينا، يا عليّ الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون للذين آمنوا بولايتنا، يا عليّ لولا نحن ما خلق الله آدم ولا حوّا ولا الجنة ولا النار ولا السماء ولا الأرض، وكيف لا نكون أفضل من الملائكة وقد سبقناهم إلى معرفة ربنا وتسيّحه وتهليله وتقديسه، وأنّ أوّل ما خلق الله عزّ وجلّ خلق أرواحنا فأنطقنا بتوحيده وتحميده، ثمّ خلق الملائكة، فلمّا شاهدوا أرواحنا وشأنا وكبر محلّنا وما جعله الله لنا من العزّة والقوّة وما أنعم به علينا وأوجبه لنا من فرض الطاعة استعظموا أمرنا فسبحنا وهللنا وكبرنا وحمدنا ربّنا، وقلنا: لا حول ولا قوّة إلّا بالله لتعلم الملائكة أنّا خلق مخلوقون، وعبيد له سبحانه، ولسنا بألهة، ولا نحبّ أن نعبد معه أو دونه، وأنّه جلّ وعلا منزّه عن صفاتنا، ويعلموا أنّ الله أكبر، وأنّه لا حول ولا قوّة إلّا به، وأنّه يحقّ الحمد له على نعمه، فتبعتنا الملائكة في التسبيح وتهليل والتكبير والحوقة والتحميد والتمجيد، وهم بنا اهتموا إلى كلّ ذلك، ثمّ إنّ الله تعالى خلق آدم فأودعنا صلبه، وأمر الملائكة بالسجود له لكوننا في صلبه، وكان سجودهم عبوديّة لله، وتعظيمًا وإكرامًا لآدم» ثمّ ذكر النبي ﷺ الحديث الشريف بطوله قصّة عروجه إلى الملاء الأعلى وبلوغه إلى قاب قوسين أو أدنى، إلى أن قال ﷺ: «فنوديتُ يا محمّد أنت عبدي، وأنا ربّك، فإياي فاعبد، وعليّ فتوكّل، وإنّك نوري في عبادي، ورسولي إلى خلقي، وحجّتي على بريّتي، لك

ولمن اتبعك خلقتُ جنّتي، ولمن خالفك خلقت ناري، ولأوصيائك أوجبْتُ كرامتي، ولشيعتهم أوجبْتُ ثوابي، ونوديت يا محمّد: إنّ أوصياءك هم المكتوبون على ساق عرشي، فنظرت إلى ساق العرش ورأيت اثني عشر نوراً، في كلّ نور سطر أخضر عليه اسم وصيّ من أوصيائي، أولهم: عليّ بن أبي طالب، وآخرهم مهديّ أمّتي، ثمّ نوديتُ يا محمّد: هؤلاء أوليائي وأحبائي وأصفيائي وحججي بعدك على بريّتي، وهم أوصياؤك وخلفاؤك وخير خلقي بعدك، وعزّتي وجلالي لأظهرنّ بهم ديني، ولأعلينّ بهم كلمتي، ولأطهرنّ الأرض بآخرهم من أعدائي، ولأمكننّه مشارق الأرض ومغاربها، ولأسخرنّ له الرياح، ولأدّلنّ له الصعاب، ولأرقيّنّه في الأسباب، ولأنصرنّه بجندي، ولأمدّنّه بملائكتي حتّى تعلو دعوتي، ويجمع الخلق على توحيدِي، ثمّ لأديمنّ ملكه، ولأداولنّ الأيام بين أوليائي إلى يوم القيامة»^(١) ثمّ إنّه أخبر عليّاً بما يجري عليه من الأُمّة بعد وفاة النبي ﷺ من المظالم الكثيرة، وأوصاه بالصبر والسكينة، وقال ﷺ له عليّاً: «يا عليّ إذا اجتمعت الأُمم ووضعت الموازين تدعى - والله - أنت وشيعتك غرّاً محجّلين، رواء مرويين، مبيضة وجوهكم، ويدعى بعدوك مسودة وجوههم أشقياء معذّبين، أما سمعت قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾^(٢) أنت وشيعتك ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾^(٣) عدوك يا عليّ»^(٤) وتوجّه ﷺ إلى أصحابه وقال: «معاشر الناس أنا دار الحكمة وعليّ مفتاحها، ولن يوصل إلى الدار إلّا بالمفتاح، وكذب من زعم أنّه يحبّني ويغض عليّاً، وهو مولاكم، طاعته مفروضة كطاعتي، ومعصيته محرّمة كمعصيتي»^(٥). وقد روى نافع - وهو من الخوارج - عن ابن عمر - وهو ناصبي - أنّ رسول الله

(١) كمال الدين وتمام النعمة ١: ٢٥٤/٤، علل الشرائع: ١/٥ باب ٧، بحار الأنوار ٢٦: ٣٣٥.

(٢) البينة: ٧.

(٤) أمالي الشيخ الطوسي: ٦٨١، مجلس يوم الجمعة سلخ رجب سنة سبع وخمسين وأربعمائة.

(٥) أمالي الصدوق: ٢٨٩/٨ المجلس السادس والخمسون، بحار الأنوار ٣٨: ٢٤/١٠٢.

قال: «من فضل أحداً من أصحابي على عليّ فقد كفر»^(١) إلى غير ذلك ممّا يطول المقام بذكره من تلك الأحاديث الشريفة الصحيحة.

الباب الثاني

فيما ورد عن رسول الله ﷺ من قوله: «عليّ منّي مثل رأسي من بدني»^(٢). وقد ورد في ذلك أو ما يقرب منه كقوله ﷺ فيه عليّ: «إنّه منّي، وإنّه أخي، وإنّه نظيري، وإنّه عدل نفسي، أو إنّهُ كنفي» ثلاثة عشر حديثاً من طرق العامة^(٣) فقد روى ذلك عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، بإسناده عن عبدالله بن حنطب، ورواه موفّق بن أحمد بخمسة طرق، ورواه المغازلي الشافعي بطريقين، ورواه أحمد بن حنبل في مسنده، ورواه أيضاً ابن أبي الحديد المعتزلي بثلاثة طرق، ورواه السمعاني في كتاب فضائل الصحابة.

وروى ما يقرب من ذلك بثلاثة طرق من طرق الإماميّة على ما رواه ابن بابويه بزيادة قول النبي ﷺ: «حرب عليّ حرب الله، وسلم عليّ سلم الله، وعليّ وليّ الله وحجّته وخليفته في عبادته، حبّه إيمان، وبغضه كفر، وحزبه حزب الله، وإنّه مع الحقّ والحقّ معه، لا يفترقان حتّى يردا عليّ الحوض، وهو قسيم الجنة والنار، وعدوّه عدوّ الله، وحزب أعدائه حزب الشيطان»^(٤) وقوله ﷺ: «يا عليّ من قتلك فقد قتلتني، ومن أبغضك فقد أبغضني، ومن سبّك فقد سبّني، ومن أنكر

(١) أمالي الصدوق: ٤/٥٢٢ المجلس الرابع والتسعون، بحار الأنوار ٣٨: ٢٣/١٥.

(٢) المناقب (لابن المغازلي): ١٣٥/١٢٣ و ١٣٦، المناقب (للخوارزمي): ١٧٤/١٤٨، الفردوس بمأثور الخطاب ٣: ٤١٧٤/٦٢.

(٣) فضائل الصحابة ٢: ١٠٠٨/٥٩٣، المناقب: ١٤٩/١٣٤ و ١٦١/١٤٤ و ١٦٧/١٤٤ و ٢٠٥/٢٦٧ - ٢٧٦، مسند أحمد ٤: ١٦٤ و ١٦٥، شرح نهج البلاغة ١: ٢٩٤ و ٩: ١٦٧ و ١٦: ٢٩١، وحكاها عن السمعاني في غاية المرام ٥: ٢٣.

(٤) أمالي الصدوق: ١/٨١ المجلس العشرون، بحار الأنوار ٣٨: ٩٥.

إمامتك فقد أنكر نبوتني»^(١).

وكذلك ورد قوله ﷺ: «عليّ منّي وأنا منه» أو ما يقرب من ذلك بخمسة وثلاثين طريقاً من طرق العامة، فراجع في ذلك مسند أحمد بن حنبل، والجزء الخامس من صحيح البخاري، ومناقب ابن المغازلي الشافعي، والجزء الثاني من الجمع بين الصحاح الستة لرزين العبد، وسنن أبي داود، وصحيح الترمذي، وكتاب موقّق بن أحمد، وكتاب إبراهيم بن محمّد الحموي، وابن شاذان^(٢) تجد صحّة ما ذكرنا بشروح طويلة، في أحاديث مفصلة، فضلاً عن المطولات المأثورة في ذلك من طرق الإمامية في ستّة أحاديث مطوّلة، فراجع في ذلك أمالي ابن بابويه وأمالي الشيخ الطوسي^(٣).

وكذا في عزل أبي بكر عن تبليغ سورة براءة وإرسال النبي ﷺ علياً عليه السلام لذلك بدلاً عنه، وقد ورد في ذلك ثلاثة وعشرون حديثاً من العامة، فراجع الكتب المذكورة للقوم، مضافاً إلى تفسير الثعلبي، وكتاب أبي نعيم الإصفهاني، والجزء الثاني من المغازي لمحمّد بن إسحاق، وكتاب فضائل الصحابة، وكتاب ابن شهر آشوب^(٤) كما ورد ذلك في أحاديث الإمامية بستّة عشر طريقاً، فراجع تفسير

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥٣/٢٦٦، أمالي الصدوق: ٤/٨٦ المجلس العشرون، بحار الأنوار ٤٢: ١٩١.

(٢) فضائل الصحابة (أحمد بن حنبل) ٢: ٥٩٣/١٠٠٨ و ١٠١٠، مسند أحمد ٤: ١٦٤ - ١٦٥، صحيح البخاري ٥: ٢٢ باب مناقب علي عليه السلام، المناقب: ٢٦٧/٢٠٥ - ٢٧٦، حكاة عن الجمع بين الصحاح في العمد: ١٩٧/٢٩٧، سنن الترمذي ٥: ٢٩٩/٣٨٠٣، المناقب: ١٣٤/١٤٩، فرائد السمطين ١: ٥٦/٢١ - ٢٦، مائة منقبة: ١٤٠/٧٢.

(٣) أمالي الصدوق: ٧/١٧ المجلس الثاني ١/٨١ المجلس العشرون، أمالي الشيخ الطوسي: ٢٧٧ الجزء العاشر و ٣٤٤ الجزء الثاني عشر.

(٤) تفسير الثعلبي ٥: ٨ - ٩، أبو نعيم في النور المشتعل: ٢٠/٩٤، حكاة عن المغازي لمحمّد ابن إسحاق في غاية المرام ٥: ٤٥، فضائل الصحابة (لابن حنبل) ٢: ٤٦٠/١٠٨٨، المناقب ٢: ١٢٦ في الاستنابة والولاية.

عليّ بن إبراهيم والعياشي وأمالي ابن بابويه^(١).

الباب الثالث

في ولادته في أشرف بقاع الأرض، وهو جوف الكعبة المعظمة الذي لم يولد فيه قبله أحد من الأوّلين، ولا يولد فيه أحد من الآخرين حتّى الأنبياء والمرسلين. وقد تواترت الأحاديث في ذلك من علماء الفريقين، وقد أحصى شيخنا الحجة الأميني المعاصر دام بقاءه في ج ٦ من غديره ستّة عشر عالماً من علماء الجمهور^(٢). وبذلك اتّفقت كلمة الكلّ، وأجمعوا على صحّة ذلك، فقد رواه الفريقان بأسنادهم الكثيرة عن جمع كثير من الصحابة وغيرهم - ولا يسعنا المقام ذكر فهارسها فضلاً عن متونها - الذين ذكروا مولد الوصيّ في الكعبة وادّعوا تواتر أحاديثه، وخمسين من أعظم الإماميّة.

والملخص الملقّق من روايات الكلّ أنّ جماعة من وجوه قریش كانوا جالسين بإزاء بيت الله الحرام إذ أقبلت فاطمة بنت أسد زوجة أبي طالب، وكانت حاملة بعليّ أمير المؤمنين عليه السلام لتسعة أشهر، فوقفت بإزاء البيت، وقد أخذها الطلق، ورمت بطرفها نحو السماء، وجعلت تبتهل إلى ربّها، إلى أن قالت: أي ربّ فأسألك بحقّ هذا البيت ومن بناه وبهذا المولود الذي في أحشائي الذي يكلمني ويؤنّسني بحديثه وأنا موقنة أنّه أحد آياتك ودلائلك لما يسّرت عليّ ولادتي، قال العباس ويزيد بن قعنب: فرأينا عند ذلك أنّ البيت قد انشقّ من ظهره، ودخلت فاطمة فيه، وغابت عن أبصارنا، ثمّ عادت الشقّة والترقت بإذن الله تعالى، فرمنا أن نفتح الباب وعالجنا ليصل إليها بعض نساءنا فلم يفتح، وعلمنا أنّ ذلك أمر من الله

(١) تفسير القمّي: ٢٨٢ فما بعد، تفسير العياشي ٢: ٧٣ فما بعد، لم نعثر عليه في أمالي الصدوق ولكنّه موجود في علل الشرائع ١: ٢/١٩٠ باب ١٥٠، والخصال ١: ٨٧/٣١١ ومعاني الأخبار: ٢/٢٩٨.

(٢) الغدير ٦: ٣٣٨ - ٣٥٠.

وبقيت فاطمة في البيت ثلاثة أيام، والناس يتحدثون بذلك في أفواه السكك، وكذا المخدّرات في خدورهنّ، ولَمّا كان بعد ثلاثة أيّام انفتح البيت من الموضع الذي دخلت فاطمة، فخرجت وعليّ على يديها، وجعلت تقول: معاشر الناس إنّ الله عزّ وجلّ اختارني من خلقه، وفَضَّلني على آسية بنت مزاحم، وعلى مريم بنت عمران التي ولدت عيسى في فلاة من الأرض، وعلى كلّ من مضى قبلي من نساء العالمين؛ لأنّي ولدت في بيته العتيق، وبقيت فيه ثلاثة أيّام آكل من ثمار الجنة وأرزاقها، ولَمّا أردت أن أخرج ولدي على يدي هتف بي هاتف وقال يا فاطمة: سمّيه عليّاً، فأنا العليّ الأعلى، وإنّي خلقتُه من قدرتي وعزّ جلالتي وقسط عدلي، واشتقت اسمه من اسمي، وأدبته بأدبي، وهو أوّل من يؤدّن فوق بيتي، ويكسر الأصنام، ويرميها على وجهها، وهو الإمام بعد حبيبي ونبيي وخيرتي من خلقي محمّدرسولي، وهو وصيّهُ، فطوبى لمن أحبّه ونصره، والويل لمن عصاه وخذله وجحد حقّه^(١).

وعن النبي ﷺ في ذيل رواية طويلة أنّه قال: «قد نزل عليّ جبرائيل عليه السلام عند ولادة ابن عمّي عليّ، وقال يا محمّد: ربّك يقرّوك السلام ويقول لك: الآن ظهر نبوّتك، وإعلان وحيك، وكشف رسالتك، إذ أيّدك بأخيك ووزيرك وخليفتك من بعدك، والذي أشدّد به أزرّك وأعلن به ذكرك، عليّ أخوك وابن عمّك، فقم إليه واستقبله بيدك اليمنى، فإنّه من أصحاب اليمين، وشيعته الغرّ المحجلون»^(٢) إلى آخر الحديث بطوله.

الباب الرابع

في قلعه الأصنام عن الكعبة المكرّمة.

وقد روى ذلك من علماء العامّة جمع كثير فضلاً عن أحاديث الإماميّة في ذلك، وإجماعهم عليه، وأحاديث الكلّ متقاربة المضامين.

(١) أمالي الشيخ الطوسي: ٧١٦ مجلس يوم الجمعة، الرابع والعشرين من ذي القعدة، بحار الأنوار ٣٥: ٣٧.
(٢) الفضائل (لابن شاذان): ١٢٧، بحار الأنوار ٣٥: ٢١.

وملخصها: أنه لما فتح النبي ﷺ مكة في السنة الثامنة من الهجرة، وفي البيت وحوله ثلاثمائة وستون صنماً، أمر بها فألقيت كلها لوجهاها ما خلا الصنم الأكبر «هبل» وكان على ظهر الكعبة، وكان من النحاس مؤتداً بأوتاد من حديد، وكان طويلاً، فرآه النبي ﷺ ثم توجه إلى عليّ عليه السلام وقال: «أما ترى هذا الصنم بأعلى الكعبة؟ قال: بلى يا رسول الله، فقال ﷺ: فأحملك لتتناوله، قال عليّ: بل أنا أحملك يا رسول الله، فقال ﷺ: لو أن ربيعة ومضر وجميع أمّتي جهدت أن يحملوا مني بضعة وأنا حيّ لما قدروا، ولكن قف يا عليّ، فضرب النبي ﷺ بيديه إلى ساقبي عليّ فوق القرونوس^(١) واقتلعه من الأرض ورفعته حتى تبين بياض إبطيه، ووضع قدمي عليّ على كتفيه، ثم قال له: «ما ترى يا عليّ؟ قال: أرى أن الله عز وجل قد شرفني بك حتى لو أردت أن أمس السماء لمستستها، فذاك أبي وأمي، فقال ﷺ: يا عليّ زادك الله شرفاً إلى شرفك» ثم لم يزل عليّ يعالج الصنم حتى استمكن منه، وقلعه وقذفه، فوقع على الأرض وتكسر قطعاً قطعاً، والنبي ﷺ يقول: «إيه^(٢) إيه جاء الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً» ثم خرج من تحت عليّ، وترك قدميه في الهواء، فسقط عليّ على الأرض وضحك، وسأله النبي ﷺ عن سبب ضحكك؟ فقال: «سقطت من أعلى الكعبة، فما أصابني شيء، فقال ﷺ: كيف يصبك ألم وإنما حملك محمد وأنزلك جبرائيل»^(٣) إلى آخر ما في أحاديث الفريقين في ذلك.

الباب الخامس

في حديث خاصف النعل وأنه على ما رواه عبدالله بن أحمد بن حنبل بإسناده

(١) القرونوس: الخرزة في أعلى الخفّ، لسان العرب ٦: ١٧٣ (قرنس).

(٢) إيه بكسر الهمزة والياء: اسم فعل، للاستزادة من حديث أوفعل، لسان العرب ١٣: ٤٧٤ (أيه).

(٣) المناقب (لابن المغازلي): ١٩٣/٢٤٠، العمدة (لابن البطريق): ٣٦٤/٧١٠، المناقب

(الخوارزمي): ١٢٣/١٣٩، علل الشرائع (الصدوق): ١/١٧٣ باب ١٣٩ بتفاوت، غاية

المرام ٦: ٢٨٥ نقلاً عن مناقب أمير المؤمنين (الكوفي).

عن أبي سعيد الخدري، وأشار إليه الترمذي أيضاً في صحيحه، والخطيب في تاريخه، والسمعاني في الفضائل، وأبو نعيم الإصفهاني، وابن أبي الحديد في شرحه بأسانيدهم إلى الصحابة - مضافاً إلى ما روته الإمامية في ذلك - هو أن رسول الله ﷺ خرج إلى بعض صحابته، وعلي في بيت فاطمة عليها السلام وكان قد انقطع شسع نعل النبي ﷺ فأعطاها علياً يصلحها، ثم قال لهم: «إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله» فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال ﷺ: لا فقال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: «لا ولكنّه خاصف النعل»^(١) الحديث.

الباب السادس

في حديث التفّاحة عن ابن عباس أنّه قال: كنت جالساً بين يدي النبي ذات يوم، وعنده علي وفاطمة والحسان إذ هبط جبرائيل عليه السلام ومعه تفّاحة فحيا بها النبي ﷺ، وأخذها النبي وحيا بها علياً وفاطمة والحسن والحسين، وكلّ منهم يأخذها ويقبلها ويردّها إليه ﷺ، ثمّ حيا النبي بها ثانياً علياً عليه السلام ولما هم علي أن يردها إلى النبي سقطت من أنامله وانفلقت نصفين، فسطع منها نور بلغ عنان السماء، وعليها سطران مكتوبان: بسم الله الرحمن الرحيم، تحية من الله عز وجل إلى محمّد المصطفى وعلي المرتضى وفاطمة الزهراء والحسن والحسين سبطي رسول الله، وأمان لمحبيهم يوم القيامة من النار^(٢).

الباس السابع

في حديث قميص هارون، وهو على ما رواه الفريقان عن بعض الصحابة: أن علياً نزع قميصه عند شاطئ الفرات واغتسل فيه، فجاءت موجة أخذت القميص،

(١) فضائل الصحابة (أحمد بن حنبل ٢/٦٣٧، ١٠٨٣، سنن الترمذي ٥/٢٩٧، ٣٧٩٩، تاريخ بغداد

١٣٤:١ و٤٣٣:٨/٤٥٤٠، حلية الأولياء ١/٦٧، شرح نهج البلاغة ٢/٢٧٧، ٣/٢٠٧، ٦/٢١٨.

(٢) روى من طريق العامة ابن شاذان في مائة منقبة: ٨/٥١، ومن طريق الخاصة الصدوق في

أماله: ٤٧٧/٣ المجلس السادس والثمانون.

فاغتمَ لذلك، فسمع هاتفاً يناديه يا عليّ: انظر إلى يمينك، ولما نظر رأى قميصاً مطويّاً تفوح منه رائحة المسك، فلما تناوله ليلبسه وقعت من جيبه رُقعة مكتوبة فيها: هديّة من الطالب الغالب إلى عليّ بن أبي طالب، وهو قميص هارون^(١). إلى غير ذلك من الأحاديث المتفق عليها لدى العامّة والخاصّة في كراماته ومعاجزه، وقد جمع منها السيّد العلامة البحراني فقط في كتابه مدينة المعاجز خاصّة شيئاً يسيراً أنهاها إلى خمسمائة وخمس وخمسين، مضافاً إلى ما رواه هو وغيره من الأعلام في سائر كتبهم القيّمة.

فصلوات الله على ذلك الخليفة بالحقّ
وعلى أخيه الرسول، وزوجه البتول، وذريّتهم الطاهرين
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين

(١) روى من طريق العامّة ابن شاذان في مائة منقبة: ٤٠/٧٠، ومن طريق الخاصّة الرضيّ في خصائص الأئمّة: ٥٧، وابن شهر آشوب في المناقب ٢: ٢٢٩ فصل في تحف الله عزّ وجلّ له عليه السلام.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لوليّه، والصلاة والسلام على نبيّه، سيّد أصفياه وخاتم رُسله
وعلى آله قادة خلفائه وجداول نهر مكارمه، ودُرر بحر علومه وآدابه
واللعن الدائم على أعدائهم خصمائه في عترته ونوّابه
وبعدُ فهذا هو

الباب الخامس

من أبواب نور الأفهام
في المعاد الجسماني

وبيان رجوع الحلائق بعد الموت في عالمٍ آخر أحياء بعناصرهم
الدينيّة، وأجسامهم البشريّة، مركّبة بأرواحهم ونفوسهم الإنسانيّة على
مثل ما كانوا عليه في هذه النشأة الفانيّة، ولكّنه لا موت لهم ولا فناء أبداً
بعد تلك الحماة الأخرويّة في تلك النشأة الباقيّة.
وإنّ الكلام في ذلك يقع في أركان:

العقلُ والسمعُ تطابقا على إمكان خلق عالم مُماثلا
كيف؟ وهل يختلف المثلان في وصف الامتناع والإمكان؟

الركن الأول

في إمكانه عقلاً وبيان ثبوته شرعاً، ولا شبهة في ذلك؛ لوضوح أنّ «العقل» السليم «والسمع» من الشرع كتاباً وسنّة قد «تطابقا» واتفقا «على» ذلك^(١). ولا شكّ في قدرة القدير تعالى على كلّ شيء، ولا محذور لدى العقلاء في دعوى «إمكان خلق عالم» آخر يكون «مُمثالاً» لهذا العالم الدنيوي المشاهد وقوعه، فضلاً عن إمكانه، فإنّه بعد التسالم على القدرة الكاملة منه تعالى على إيجاد المماثل لهذه النشأة لا محيص عن القول بإمكان النشأة الأخرى؛ تحقيقاً للمماثلة المفروضة، وإلّا لزم الخلف.

فإنّه لو اتّصف العالم الآخر بالامتناع مع تساويه لهذا العالم - بالإضافة إلى القدرة الكاملة، واتّحاد نسبتهما إليها، وتماثلهما في ذلك - لزم اختلافهما في جهة المماثلة، وهل هو إلّا خُلفٌ واضح؟

«كيف» لا؟ «وهل» يجوز أن «يختلف المثلان» لدى العقل والعقلاء «في

وصف الامتناع والإمكان» بأن يكون أحدهما ممكناً والآخر ممتنعاً؟ كلا ثم كلاً. ولا شبهة في امتناع ذلك، وقبحه لدى العقل والعقلاء.

وأما الشرع المقدس، فقد ملأ الصحف والطوامير كتاباً وسنةً من التحديث بوقوعه ووقائعه، وما يحدث فيه من الأهوال والحساب والميزان والصراط والجنة والنار، وما أعد في كلٍّ منهما من أنواع النعم أو صنوف العذاب والنقم، فضلاً عن التحديث بإمكانه، هذا.

مع إجماع كافة أصحاب الشرائع من اليهود والنصارى وسائر المليين، فضلاً عن إجماع المسلمين عامةً على أنه لا بدّ في عدل الحكيم تعالى من وقوعه بعد مصافقة الكلّ على إمكانه، ولم يخالف في ذلك كلاً إلا بعض الملاحدة من متقدمي الفلاسفة، مع اختلافٍ بينهم في ذلك. فهم يبين قائلٌ بالامتناع الذاتي^(١) بمعنى استحالة خلق نشأة أخرى غير هذه النشأة الدنيوية، وعدم إمكان ذلك بنفسه أصلاً ورأساً. ويبين قائلٌ بذلك أيضاً، لكن لا من جهة استحالة بذاته أو من جهة قصور القدرة الكاملة عن ذلك^(٢) والعياذ بالله - كما ربما يستشمّ ذلك من القول الأول - بل من جهة استحالة انتهاء هذا العالم الدنيوي، وقبح إعدامه أو تبديله بعالمٍ آخر، بعد التسالم على استحالة صدور القبيح منه سبحانه.

ثمّ القائلون بهذا القول اختلفوا أيضاً بينهم في هذا العالم^(٣) فقال بعضهم بحدوثه مع استمراره الأبدي ودوامه السرمدى بلا فناء ولا زوال.

وذهب الآخرون منهم إلى قديمه وأزليّته، مضافاً إلى استمراره وأبدّيته. ثمّ اختلفوا بينهم أيضاً في كون استحالة انعدامه ذاتياً، بمعنى أنه بعد وجوده الحادث أو القديم لا يعقل في حدّ نفسه انعدامه وانفكاك الوجود عنه، أو كون ذلك من جهة الامتناع الغيري، بمعنى أنه وإن كان بذاته قابلاً للفناء والانعدام، ولكنّه

(١) حكاة عن قوم من المليين في كشف المراد: ٤٠١.

(٢ و ٣) حكاة عن الكرامية والجاحظ في كشف المراد: ٤٠١.

وليس باللازم كونه كُرةً كما جرى في زعم من قد أنكره
زعماء بأن مقتضاه الخلأ وأنّ هذا الزعم أيضاً خطأ

لا يتصوّر له مُعَدِم، ولا يعقل أن يؤثّر فيه مؤثّر يُحدث فيه الإعدام، وبذلك يقال: إنَّ انعدامه ممتنع بالغير لا بالذات، وقد تشبّث كلّ من أولئك الفِرَق الضالّة لخرافاتهم بشبهات واهية.

أما الفرقة الأولى فقد لَفَّقوا لمذهبهم وجهين:

الأوّل: أنّه لو أمكن وجود عالمٍ آخرٍ خارجٍ عن أفلاك هذا العالم الكروي، لزم كونه أيضاً كروياً بعد التسالم على كروية هذا العالم الحاضر، وذلك تحقيقاً للمماثلة المفروضة، وإلاّ لم يصحّ ذلك على تقدير كون الآخر ذا أركان وزوايا، وعندئذٍ لا محيص عن القول بالخلأ، مع اتفاق أهل الفنّ على استحالة مطلقاً، سواء قيل بتلاقي الكرتين واتّصال إحدهما بالأخرى في بعض الجهات، أو قيل بتباعدهما ووجود الفصل بينهما، وبذلك يشبّث امتناع عالمٍ آخرٍ امتناعاً ذاتياً.

والجواب: أنّ ذلك فاسد من وجهين: أحدهما: منع التلازم بين وجود ذلك العالم وكرويته «وليس باللازم كونه كُرة» على سبيل هذا العالم «كما جرى» الوهم به «في زعم من قد أنكره» حيث إنّه لا يجب في تحقّق المماثلة المشابهة التامة من كلّ وجه، بل إنّما يكفي في ذلك المشابهة في بعض الوجوه، ألا ترى اكتماءهم في تشبيه زيد بعمره مثلاً بمشابهتهما في بعض الأمور، ولولا ذلك لزم عدم صحّة تشبيه شيء بشيء أصلاً، وذلك للزوم التغاير في حصول التعدّد ولو في بعض الأمور، واستحالة الاشتراك التامّ ووحدة الصفات بين شيئين من جميع الوجوه كما هو واضح.

وثانيهما: بعد الغضّ عن ذلك، منع الملازمة بين الكروية والخلأ على ما ادّعاه الضالّ «زعماء» منه «بأنّ» لازم كونه كُرة و «مقتضاه الخلأ» بينه وبين العالم

الحاضر «وأنّ هذا الزعم» منه «أيضاً خطأ» محض، حيث إنّهُ لا مانع بضرورة حكم العقل من كونه كُرّةً محيطةً بهذه الكُرّة الحاضرة الدنيويّة بما فيها من الأفلاك. ومن الواضح أنّ صحّة تلك اندعوى الفاسدة مبتنية على إثبات كون الكُرّتين في عرضٍ واحد، وكون كلّ منهما منحازاً عن الأخرى، وعدم إحاطة إحداهما بصاحبتها، وعدم كونهما في ضمن عالمٍ ثالثٍ محيطٍ بهما، وإلا فلا موقع للدعوى المذكورة بالضرورة، وهيهات له بإثبات شيء من ذلك بعد وضوح إمكان دعوى كلّ منها، مع التسالم على مقدوريّة جميعها للقادر المطلق جلّ وعلا.

وعليه، فلا مانع من القول بكون ذاك العالم في طول هذا العالم، بمعنى أنّه سبحانه يُحدث بعد فناء هذا العالم وطَيّ سمائه وانعدام أرضه وأفلاكه، عالماً ثانياً غيره مماثلاً له على ما أُشير إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾^(١) وقوله سبحانه: ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ بَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾^(٢).

وحينئذٍ فأين لزوم الخلاؤ ولو بعد تسليم كرويّة كلّ منهما، كما لا مانع أيضاً من دعوى كون أحدهما محيطاً بالآخر، أو كونهما محاطين بعالمٍ ثالثٍ، فإنّه لا يلزم حينئذٍ خلاؤ أيضاً، ولا يستلزم ذلك محذوراً أصلاً وإن قيل بكونهما في عرضٍ واحدٍ من غير فناءٍ ولا زوال، فتأمل جيّداً.

الثاني: أنّه لو وجد عالم آخر فيه نعيم وجحيم فلا بدّ من مساواة عناصر نعيمه وجحيمه لعناصر ما في هذا العالم من النعيم والجحيم، ولا محيص عن القول بتطابقهما بقاءً وفناءً، فإنّ الطبائع في الأشياء من حيث الدوام وعدمه أمور ذاتيّة ولوازم قهريّة غير قابلة للاختلاف، حيث إنّها ليست بجعل جاعل بالضرورة، فإنّ طبيعة العمران بنفسها تقتضي البلى والفناء بسبب مرور الدهور عليها، وكذلك طبائع النعم من المأكول والملبوس ونظائرها، وكذا النار، فإنّها بطبيعتها تقتضي الفناء والخمود،

وليس لها بنفسها استمرار، ولا موجب للبقاء والدوام لولا إمدادها بما يبقياها.

وعليه، فالقائل بوجود النشأة الأخرى:

إِذَا أن يقول بتطابقها مع هذه النشأة وتساويهما في طبائع النعيم والجحيم، تشبيهاً للمشابهة المدعاة بينهما، وذلك منافٍ لدعوى استمرارهما في تلك النشأة، وملازم لتسليم فناءهما هناك أيضاً على نحو ما في هذه النشأة، وذلك خلف واضح. وإِذَا أن يقول بانفكاك ما في تلك النشأة الآخرة من النعيم والجحيم عن لوازمه الذاتية، وهي البلى والفناء على ما عرفت، واستحالة ذلك بمكان من الوضوح.

وحينئذٍ فلا محيص عن إنكار وجود نشأة أخرى مستمرة باقية، بل لا بدّ من دعوى استحالتها وإنكار إمكانها، فضلاً عن وقوعها.

والجواب: وضوح فساد كلّ تلك التلفيقات من وجوه شتى:

أحدها: إمكان إنكار لزوم المشابهة بين النشأتين، وإمكان دعوى الاختلاف بينهما كمّاً وكيفاً وبقاءً وفناءً وطبيعةً وذاتاً وإن قصرت عقولنا عن إدراك ما هنالك من الحقائق والطبائع واللوازم والآثار.

وثانيها: ما أشرنا إليه آنفاً بعد تسليم لزوم المشابهة بينهما، من عدم لزوم المشابهة التامة، وعدم اعتبار التساوي في جميع وجوه الشبه؛ لصحة التمثيل، بل إنّما يكفي في صحة ذلك المماثلة في بعض الخواصّ الغالبة، ولا دليل على اعتبار الأكثر من ذلك.

وعليه، فلا مانع من القول بمغايرة طبيعة ما هنالك لطبائع ما هنا، واختلافهما في البقاء والفناء وفي بعض اللوازم والآثار، مع مشابھتهما في أمورٍ أخرى، فإنّ ذلك لا تقصر عنه قدرة التقدير تعالى، ولا يعجز عنه القويّ العزيز جلّ وعلا.

بل ربما يستفاد ذلك من بعض الأدلّة السمعيّة والأحاديث الصحيحة المأثورة^(١) من كون نار جهنّم سوداء مظلمة، أو أنّها ذات ريح منتنة، أو أنّ لها

(١) انظر المحجّة البيضاء ٨: ٣٥٣ القول في صفة جهنّم.

زفيراً وشهيقاً ونطقاً وكلاماً وفوراناً وغليناً وسوقاً وذهاباً وإياباً، كما أُشير إلى ذلك كله في آيات عديدة نحو قوله سبحانه: ﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورٌ * تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾^(١) ﴿يَوْمَ نَقُولُ لَجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتَ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾^(٢) ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ﴾^(٣) ﴿وَإِنَّهَا تَغْلِي كَغَلِي الْحَمِيمِ﴾^(٤).

إلى غير ذلك من آثارها المخالفة لما يشاهد في النار الدنيوي المضئئة الخالية عن كلّ تلك اللوازم والآثار.

ثالثها: وضوح فساد ما تقوله، من كون البلى والفناء في الموجودات الحاضرة من لوازمها الذاتية على سبيل الزوجية للأربعة مثلاً بحيث لم يمكن التفكيك بينهما ذهناً أو خارجاً، فإنّ بطلان ذلك بمكان من الوضوح؛ ضرورة أنّ ذلك ليس إلّا من العوارض الحادثة في الأشياء عند حدوث أسبابها، ولذلك يشاهد كثيراً وقوع التخلف بينهما فضلاً عن إمكانه.

أما ترى بقاء كثير من الأثمار واللحوم وأمثالها مدّة طويلة سالمة عن الفساد والفناء بسبب التحفّظ عليها وكنزها في المواضع المصونة عن موجبات ذلك، بل ربما يشاهد كثيراً - ولا سيّما في الأعصار الحاضرة - بقاء أجساد كثيرة من الموتى غصّة طريّة في دهور طويلة بسبب بعض الأدوية المستحدثة التي تزرّق فيها، وكلّ ذلك واضح لا خفاء فيه كوضوح دلالة ذلك كلّ على صحّة ما ذكرنا من عدم كون الفناء ذاتيّاً في الأشياء، وإلّا لما أمكن التخلف بالضرورة.

وبذلك يتّضح إمكان البقاء والدوام الأبدي لما في ذاك العالم الأخروي من النعيم والجحيم، وإنّه لا وحشة في دعوى ذلك ولا برهان عقلي على استحالتة. هذا.

ويتّبع المذهب المذكور في الخلط والفساد ما تقوله الفرقة الثانية من أهل

الضلال المتسمّين باسم الكَرَامِيَّة - ولا كرامة لهم^(١) - وتبعهم الجاحظ من علماء القوم في قولهم بدوام هذا العالم، وذلك مع اعترافهم بحدوثه^(٢) خلافاً للفرقة الثالثة المنحرفة القائلين بقدومه المردود عليهم مذهبهم الباطل وقولهم السقيم عقلاً ونقلاً وإجماعاً من سائر الملل، من غير حاجةٍ في إثبات فساده إلى مزيد بيان وتطويل كلام، ولذلك تبرأ منهم ومن مذهبهم كافة المذاهب والأديان حتّى الفرقة المشار إليها المشاركة لها في الغي والضلّال وفي دعوى استحالة انعدام النشأة الحاضرة، وقد صاروا إلى ذلك بسبب شبهةٍ واهيةٍ رمتهم في هوة الزندقة والهلاك، مع موافقتهم لغيرهم في القول بحدوثها.

وتقرير ذلك على ما لفقوه: أنّه بعد وضوح كون العالم الموجود جسماً لا شبهة في أنّ كلّ جسمٍ موجودٍ إنّما يقتضي بطبعه الذاتي البقاء والدوام، وأنّه يحتاج فناؤه إلى من يؤثّر فيه الفناء والزوال كما كان يحتاج في بدء وجوده إلى من يوجدّه تحقيقاً لوصف إمكانه، وحينئذٍ فإمكان فناؤه مترتبٌ على إمكان وجوده المفني له، وحيث إنّهُ في المقام يستحيل وجوده المفني فلا جرم يستحيل فيه الفناء.

بيان ذلك: أنّ المفنيّ له بضرورة الحصر العقلي دائر بين الخالق تعالى والمخلوقين، فإنّ المتصور لا يخلو من أحدهما، وإنّ كلّاً منهما يستحيل تأثيره في ذلك، أمّا المخلوقين؛ فلوضوح قصورهم عن أقلّ من ذلك، مع عدم إرادة الخالق تعالى، وأمّا هو جلّ وعلا؛ فلما عرفت فيما تقدّم من تصافق الكلّ على كون العدم بما هو هو شرّاً محضاً، وأنّه لا شيء ولا يعقل فيه وجود الخير، وعليه فبعد تسالم الكلّ على كون البارئ تعالى خيراً محضاً ومنبعاً لكلّ خير وأنّه سبحانه لا يصدر منه ما فيه أدنى رائحة من الشرّ والسوء، فلا يمكن إسناد العدم والفناء الممحض في

(١) الكَرَامِيَّة: أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، كان من أهل سجستان، فنفي عنها وقوع في غرجستان وخرج معه قوم بنيسابور في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله، انظر الملل والنحل (الشهرستاني) مع هامشه ١: ١٥٩. (٢) حكاه عنه العلامة في كشف المراد: ٤٠١.

الشرّ إليه جلّ وعلا، ولا يجوز صدورهما منه تعالى.

وحينئذٍ فلا محيص من القول بدوام هذا العالم الحاضر وبقائه أبدياً؛ لعدم تصوّر مُعَدَم له، ولا وجود مَن يُوَثِّر فيه الفناء.

والجواب: أمّا نقضاً فيما يشاهد بالضرورة، من الموت والفناء المتتابع المتّصل في الخلائق كلّها جتّها وإنسها وحشها وطيرها، سواء قيل بكون ذلك فيها عبارة عن فنائها بموادّها وأصلها، أو قيل: إنّه عبارة عن زوال أعراضها وفناء صورها النوعيّة وانعدام هيئاتها الخارجيّة المريّئة مع بقاء موادّها واستمرار أصولها على الاختلاف في ذلك، فإنّه لا محيص عن الإذعان فيها بالفناء على كلّ من المذهبين جميعاً.

وحينئذٍ يقال: إنّ المفني لتلك الموجودات يكون مفيئاً لعوالم الكائنات الحاضرة من أصلها، وإنّ كلّ مَن ينسب إليه الشرّ والإعدام لتلك الأفراد الواقعة في عالم الإمكان ينسب إليه أيضاً إعدام نفس العالم من أصله حرفاً بحرف.

وأما حلّاً فبأنّ فناء الشيء وانعدامه لا ينحصر سببه في وجود مَن يُوَثِّر فيه ذلك ويستند إليه الأمر، بل إنّما يكون ذلك في الغالب مسبباً عن انتهاء أمد السبب لاستمراره ودوامه، نظير الضوء والسراج مثلاً، الذي يخمد نوره بنفاد سببه وخلاص زيته، من غير عروض حادثٍ وجودي خارجي لخموده وفنائه، كالريح وأمثاله.

وذلك لوضوح أنّ كلّ موجودٍ في عوالم الإمكان كما أنّه يحتاج في أصل وجوده إلى علّة محدثةٍ وسببٍ يظهره من العدم إلى الوجود، فكذلك يحتاج في بقائه أيضاً إلى علّة مبقيةٍ وسببٍ يمدّ له البقاء الحادث شيئاً فشيئاً، وإلّا لزم القول بكون بقائه غنيّاً عن السبب والعلّة، ومعنى ذلك كونه واجباً، وذلك خلف واضح، ومستلزم للانقلاب من الإمكان إلى الوجود، وأنّ استحالة ذلك بمكان من الوجود.

وعندئذٍ يقال: إنّ عالم الإمكان كما أنّه لم يستغن في بدء حدوثه عن إفاضة الباري تعالى، فكذلك لا يستغني أيضاً عن ذلك في بقائه، وعليه فإذا انتهت عنه مدّة الإفاضة وحلّ أجلها لحكم كثيرة ومصالح عظيمة قد أحاط بها علمه تعالى

انقطع حينئذٍ وجوده وأعقبه الفناء، من غير حاجةٍ إلى من يعدمه، ولا انتظار لما يؤثر فيه ذلك، ونظير ذلك ما ينتقش في نفس الإنسان ويتصوّره من الأمور الخياليّة والصّور الذهنيّة، فإنّ وجوداتها في الذهن موقوفة على توجّه النفس وإفاضة الالتفات منها عليها، بحيث لو انقطع عنها توجّه النفس والتفاتها عذمت بنفسها، من غير معدوم وجودي ولا مفني خارجي كما هو واضح.

ولا يتوهم كون قطع الإفاضة شرّاً وإعداماً قبيحاً كي يتحاشى من نسبته إلى الخالق تعالى، وذلك لأنّ قطعها عند اقتضاء المصالح له حسن جدّاً، بل ربما تكون الإفاضة عليه قبيحاً؛ لِمكان انتهاء مصلحة البقاء؛ أو لوجود ما يزاحمه في مصلحته من المفاسد المهمّة الغالبة على مصلحته حسب ما أحاط به العلم الأزلي منه جلّ وعلا. وعليه فليس قطع الإفاضة منه سبحانه عن الموجود إلّا على سبيل عدم إفاضة الوجود منه تعالى على سائر الممكنات المستقبلية المتعاقبة التي لم توجد بعد، فإنّ عدم إفاضة الوجود عليها قبل أوان وجوداتها لم يكن شرّاً ولا قبيحاً، ولا سيّما على المذهب الحقّ الذي عليه الفرقة المحقّقة الإثنا عشرية عليه السلام؛ من كون كافّة أفعاله سبحانه وجميع صنائعه مستنداً إلى المصالح الواقعيّة، ومسبباً عمّا هو مكنون في ذوات الأشياء من المحسّنات أو القبائح الحقيقيّة، فكما أنّ عدم إفاضة الوجود على شيء قبل حلول وقته وقبل حصول مصلحته لا يسمّى إعداماً، ولا يراه العقل والعقلاء قبيحاً، بل يحكمون عليه بغاية الحسن، بل لا يرون تقديم الإفاضة قبل وقت المصلحة إلّا شرّاً قبيحاً، فكذلك قطع الإفاضة بعد انتهاء مصلحة البقاء، أو عند وجود مفسدة مزاحمة لمصلحته لا يكون عندهم إلّا في غاية الحسن والجودة، بشهادة الوجدان والضرورة، ولا يسمّى ذلك لديهم بالإعدام أو الإفناء، ولا يرونه شرّاً ولا قبيحاً.

ثمّ بعد ذلك كلّ لا يكاد ينقضي العجب من المعترف بحدوث العالم كيف يزعم بقاءه أبديّاً، ويدّعي وجوب استمراره سرمدياً، مع استلزام ذلك انقلاب الممكن إلى الواجب؟

ومقتضى إمكانه أن يُمكننا إعدامه والسمع قاضٍ بالفنا

«و» ذلك؛ لأنَّ «مقتضى إمكانه» في مبدأ حدوثه هو «أن يمكننا» أيضاً «إعدامه» في نهاية أمره، فإنَّه لو وجب بقاؤه غنياً عن مؤثر ممدِّ له في ذلك صار بعد الإمكان واجباً، وهل هو إلاّ انقلاب محال، أو خلف واضح؟ كما أشرنا إليه. وعليه، فالعقل حاكم بإمكان فنائه «و» كذا «السمع» المتواتر كتاباً وسنةً أيضاً «قاضٍ» فيه «بالفنا»^(١).

وبذلك كلُّه ينقدح لك اقتضاء العالم الحاضر بذاته وبنفسه الفناء والزوال وإن لم يعرضه أمر خارجي يؤثر فيه ذلك، وأنَّ دعوى امتناع ذلك ممنوعة جداً، بل إنها في غاية البشاعة.

وكذا دعوى وجود المانع عن تأثير المقتضي المذكور أثره بعد الاعتراف بوجوده، فإنَّه لا مانع من ذلك سوى ما توهمه الفرقة الرابعة من أولئك الغواة القائلين بامتناع الفناء امتناعاً غيرياً بعد اعترافهم بإمكان الفناء ذاتاً، وعدم استحالة فيه بما هو هو، فإنَّهم قالوا بامتناع ذلك فيه باعتبار امتناع فناء علته؛ زعماً منهم أنَّ علّة وجوده هي وجود البارئ تعالى بذاته العليا، مع التسالم من الكلّ على استحالة انفكاك المعلول عن علته، واستحالة الفناء في الذات المقدّسة، وعندئذٍ فلا محيص بزعمهم عن القول بدوام العالم واستمراره على أثر دوام العلّة واستمرارها.

وأنت خبير بفساد التوهم المذكور على ما تقدّمت الإشارة إليه فيما سبق، ومجمله: أنَّ ذلك إنّما يتم في العلل المضطّرة المقهورة في تأثيرها من غير حصول اختيار لها في ذلك، نظير علّة الماء للرطوبة، أو النار للحرارة، أو علّة الشمس مثلاً للإضاءة، وأمثالها، على تقدير تماميتها في العلّة.

وأما بالإضافة إلى القادر المختار ولاسيما من أحاط علماً بالمصالح والمفاسد

ولا ترى الفناء ضدًّا مُفنيا ولا البقا للكائنات مُبقيا

الواقعية بأجمعها، وظهرت قدرته ثم حكمته في إيجاد العوالم وإفنائها كلها بما فيها من أجزائها وعناصرها، فلا موقع للتوهم المذكور، وذلك لأنه تعالى بقدرته الكاملة واختياره التام يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ويختار لعباده ما هو الأصح لهم وجوداً وعدمًا وبقاءً وفناءً وتقديماً وتأخيراً، كل ذلك بمشيئته المطلقة، وإرادته القاهرة الحادثة منه تعالى شيئاً فشيئاً على سبيل سائر أفعاله الخارجية، وهي العلة المنحصرة للكائنات إيجاداً وإعداماً، على ما تقدم بيانه، لا الذات المقدسة الدائمة الأبدية بما هي هي من غير إرادة ولا اختيار كي يتوجه الإشكال المذكور.

ثم إذ قد ثبت لك بكل ما ذكر إمكان فناء هذا العالم، فاعلم أنه ليس المراد من ذلك انعدام عناصره وجميع ما فيه من الخلائق بحقائقها وموادها «ولا ترى الفناء ضدًّا» لوجود حقيقة الشيء، ولا «مفنياً» لذاته وماهيته كي تتوهم التنافي بين ذلك وبين ما نحن بصده - من إثبات عالم الآخرة، وعود الخلائق بأجمعهم فيه إحياء بموادهم وصورهم بعد فنائهم وخروجه من هذا العالم - كما توهم ذلك بعض الجهال، وزعم أن الفناء المدعى في المقام هو الانعدام الحقيقي وزوال الموجودات بماهياتها وحقائقها، ولذلك ذهب إلى إنكار إعادة الأجسام في العالم الأخروي؛ بناءً على ما تصافق عليه أهل الفن واتفقوا عليه، من استحالة إعادة المعدوم.

وبذلك ضلّ وأضلّ وادّعى أن المعاد يوم القيامة لا يكون إلا روحانياً، وذهب إلى أنه لا يبعث يومئذ إلا النفوس المجردة التي لم تعدم، ولا تعدم وهي الباقية أبدياً بعد حدوثها، فقال^(١): إنها هي التي تظهر هناك في قوالب أخرى مثالية، وتتركب في صور وهيئات مغايرة للقوالب وهيئات الدنيوية كما في عالم النوم

(١) حكاه عن الفلاسفة في شرح المقاصد (للتفتازاني) ٥: ٨٩ وبحار الأنوار ٧: ٥٢.

المشاهد خروج النفس حينه عن الجسد، وتركبه بقلب غيره، وهي المنعمة أو المعذبة في عالم البرزخ وعالم القيامة بما يسرّها أو يسوؤها، دون الجسد العنصري الدنيوي الذي يبلى ويعدم بعد الموت، ويستحيل إعادته.

وربما يستشهد لذلك بما ورد عن أمير المؤمنين من قوله عليه السلام: «إنّ الموت أخو النوم، وإنّكم لتموتون كما تنامون، وتبعثون كما تفيقون»^(١) وأمثال ذلك، من المأثورات عن المعصومين عليهم السلام كما يؤيد بقاء النفوس المجردة وعدم انعدامها أبدياً بما ورد عنهم أيضاً من قولهم: «خلّقتم للبقاء لا للفناء»^(٢).

وقد لُقّي المتوهم المذكور لتلك الدعوى الفاسدة ما سنشير إليه مقروناً بنقضه إن شاء الله تعالى، ولا بدّ لنا أولاً في المقام بيان ما وقع منه من الخلط في معنى الفناء، فإنّه ليس المراد منه ما توهمه: من انعدام جميع ما في الكون الحاضر بموادّها وحقائقها الأصلية، بل المراد منه في إطلاقات الشرع المقدّس إنّما هو تفرّق الأجزاء العنصرية، وتبدّل صورها اللحمية والعظمية وأمثالهما بالصور الترابية والحجرية وأشباههما، مع بقاء المادّة الحقيقية المتّحدة في جميع تلك الصور المتبادلة، وسريانها على وحدتها وبساطتها الواقعية في جميع تلك الهيئات المختلفة، فإنّ فناء الهيئات وانعدام الصور لا يلزم فناء الموادّ، كما أنّ بقاء الموادّ الأصلية في الإنسان في عالم البرزخ - على ما سنبينه في الركن الثاني إن شاء الله تعالى - لا يلزم بقاء الهيئات، فلا تتوهم ذلك «ولا» تزعم أنّ «البقاء» الثابت في شرع الإسلام وغيره «للكائنات» العلوّية والسفلية بأجمعها في عالم القيامة يكون «مبقياً» لصورها النوعية، أو يكون ملازماً لبقاء هيئاتها الظاهرية، وهيئات من ذلك! ثمّ هيئات!

(١) الاعتقادات (الشيخ الصدوق) المطبوعة مع مصنّفات الشيخ المفيد ٥: ٦٤، تفسير القرطبي ١٥: ٢٦١، تفسير الصافي ٣: ٢٣٧ و٤: ١٨، روضة الواعظين: ٥٣ روه عن النبي صلى الله عليه وآله.

(٢) الاعتقادات (للشيخ الصدوق) المطبوعة مع مصنّفات الشيخ المفيد ٥: ٤٧، بحار الأنوار ٣٧: ١٤٦.

حقيقة الإنسان نفسه وقد تعلقت حال الحياة بالجسد
تعلق الأمر بالمأمور بأمرها ينهض بالأمر

بيان ذلك: أن «حقيقة الإنسان» الذي هو أظهر أفراد الكائنات - بل هو أشرف أنواعها - ليست عبارة عن عضلاته المرئية وجوارحه الظاهرية أو جوانحه الباطنية. بل هي عبارة عن ماهيته الأصلية، وهي «نفسه» الناطقة التي تدرك الكليات المتصورة التي لا تدركها البهائم «و» بها «قد» تميز الإنسان عنها، وهي التي «تعلقت حال الحياة» في الدنيا «بالجسد» العنصري المؤلف من العروق والأعصاب واللحم والعظم والجلد، ولكن لم يكن تعلقها وتركيبها به تعلق الاختلاط والامتزاج به على سبيل تعلق الأعضاء الظاهرية في البدن، وتركب بعضها مع البعض، ولا تعلق التداخل والاختفاء على سبيل تعلق الجوانح الباطنية المتداخلة في الجسد، والمستورة بالجوارح الظاهرية.

بل كان على نحو «تعلق الأمر بالمأمور» والمحيط بالمحاط، والمدبر بالمدبر، والمسخر بالمسخر، فهي جوهر نقيس لطيف ملازم للبدن المرئي، ولكنها ليست بدخلة فيه، ولا خارجة عنه، وأنها لا تشاهد بالأبصار الظاهرية، ولا تعرف بكنهها وماهيتها الحقيقية، ولا تهتدي العقول البشرية إلى حقيقتها الأصلية، وهي خلوة من اللوازم الجسمانية، فلا مكان لها ولا ثقل ولا لون ولا الأبعاد الثلاثة - طولاً وعرضاً وعمقاً - ولا أمثال ذلك، وأنها على غاية اختفائها في شدة الظهور، ولا يمكن إنكارها من كل من فيه رائحة من الشعور.

وبذلك كله يمكن أن يقال: إن الله تعالى خلقها مسطرة عن ذاته المقدسة، ثم جعلها في الإنسان الحاوي لجهتي الروحانية والجسمانية كليهما، دون سائر الخلائق العلوية والسفلية، مع اختصاص كل من العلويين والسفليين بإحدى الجهتين، فالملائك العلويون مخصوصون بجهة الروحانية، والبهائم الصامتة وما دونها من النباتات والجمادات مخصوصون بجهة الجسمانية، وأن الخالق تعالى

يَعْدُ آلَاتُ لَهَا مَا يَحْوِي مِنْ آلَةٍ وَقُوَّةٍ وَعَضْو

خلق أعجوبة الإنسان جامعاً للأمرين، وجعل فيه مسطرة عن جميع صنائعه ومخلوقاته الأرضية والسماوية، والديوية والأخروية، فالعينان مثلاً مسطرتان عن الشمس والقمر، واليدان مسطرتان عن أجنحتي الطيور، ونبات الشعر مسطرة عن نباتات الأرض، والعروق السائلة فيها الدماء مسطرة عن أنهار الأرض الجارية فيها المياه، إلى غير ذلك ممّا تقدّم ذكره في باب التوحيد من الجزء الأول. ثمّ إنّ تعالى بقدرته الكاملة ركّب فيه تلك النفس بتلك الصفات مسطرة عن نفسه المقدّسة، كي لا يشذّ عنه شيء من العوالم، فلعلّه يتبسّر ويهتدي إلى معرفة ربّه، ويقدر ما وهبه له ربّه تعالى من تلك الجوهرة الثمينة، وهي نفسه النفيسة، ويعلم أنّه ليس على سبيل غيره من البهائم الممخّضة في الشهوات الجسميّة العارية من تلك النفوس العاقلة، كما قال مولى الموالى أمير المؤمنين عليه السلام:

أتزعم أنّك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر^(١)

وبالجملة، فالنفس هي التي ميّزت الإنسان عن سائر الكائنات الجسميّة، وفضّلته عليها، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(٢).

وهي المخاطب على لسان الشرع كتاباً وسنةً في جميع التكاليف الإلهيّة، والأوامر والنواهي الشرعيّة كما قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ﴾^(٣). وهي المسيطرة على الجسد وجوارحه بالحكم والأمر والنهي، فهو بما فيه من العضلات «بأمرها ينهض بالأمر» ويقوم بما يصدر منه فعلاً وتركاً بتوسّط تلك العضلات التي هي كالعبيد والخدم المطيعة للنفس الآمرة، فإنّ جميعها «يعدّ آلآت» وأدوات «لها» سواء «ما يحوي» إيّاه في الظاهر المرئي في البدن «من آلة»

(١) ديوان الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: ٢٣٦ الرقم ١٥٨.

(٢) الإسراء: ٧٠.

(٣) الفجر: ٢٧ - ٢٨.

فهي التي لو قلت أنت أو أنا عنيّتها ولست تعني البدنا

جارجيّة، أو ما أودعه الله تعالى في تلك الجوارح من إدراك «وقوة» منبئة فيها، أو ما خلقه في جوفه من جانحة «وعضو» مركّب من العصب والعروق واللحم على سبيل الجوارح الظاهريّة الساترة له.

وعليه «فهي التي» يشار إليها «لو قلت: أنت، أو أنا» أو هو، وأمثالها، من ضمائر الإشارة، فإنّه لا شك أنّك «عنيّتها» بتلك الإشارات قصداً ارتكازياً وإن لم تتفطن لذلك حين التكلّم «ولست تعني البدنا» العنصري الفارغ منها. كلّ ذلك بشهادة الضرورة والوجدان، فضلاً عن سائر الأدلة السمعيّة والمأثورات الشرعيّة، والبراهين العقليّة المذكورة في محالّها، وليس المقام مقام ذكرها مع الاستغناء عن التماسها بعد ظهور الأمر بالوجدان.

أما ترى قبح خطاب البدن المجرد عنها عند ذهولها عنه بسبب الغفلة والنوم، أو عند مفارقتها له وانقطاعها عنه أصلاً ورأساً بسبب الموت. هذا مع صحّة نسبة الأفعال الخارجيّة الواقعة بسبب تلك الجوارح في المحاورات العرفيّة إلى نفس الأمر المسيطر عليها رأساً نسبةً شائعةً حقيقيّة، من غير غلطٍ ولا مجاز، فتراهم ينسبون تلك الأفعال بكلّ صراحةٍ على نحو الحقيقة إلى نفوسهم وإراداتهم، ولا ينسبون شيئاً منها إلى الجسد وعضلاته إلّا على نحو الآليّة ونسبة الصنائع إلى الأدوات الخارجيّة، فترى القائل منهم يقول: رأيت أنا بعيني، وضربت أنا بيدي، وتكلّمت أنا بلساني، وأمثال ذلك.

وكلّ ذلك واضح كوضوح التعاكس بين عوارضها وعوارضه، فترى كثيراً ممّا يوجب الضعف أو التعب في الجسد كالصوم مثلاً، أو الحركة العنيفة في المصارعة وأمثالها لا يوجب في النفس إلّا نشاطاً وقوة، وهكذا الأمر في موجبات السوء في كلّ منهما، فإنّها مختلفة بينهما، وأنّ الذي يجرح النفس - كالكلّام الخشن والهّم الشديد - مغائر لما يجرح الجسد، كالآلات القتّالة أو الجارحة.

وعدها وصفاً من الخراف كيف؟ وكانت معرض الأوصاف
والعلم بالكلّي ممّا شهدا لمن رآها جوهرًا مجرداً

وبالجملة، لا شبهة في أنّ النفس جوهرٌ من الجواهر، بل جوهرَةٌ نفيسةٌ مخزونةٌ في الضمائر، مستورةٌ عن الأبصار، ومكشوفةٌ واضحةٌ لدى أرباب البصائر، وأنها شيءٌ مغائرٌ للجسد العنصري، والبدن المرنّي «و» أنّ «عدها وصفاً» له بزعَم أنّها من أعراضه لهُو «من الخراف» المهمل الذي لا يُصغى إليه، ولا ينبغي أن يعبأ به، و «كيف» يتفوّه بذلك عاقل مع أنّه لا شبهة في اتّصافها بالجواهر؟ «و» أنّها «كانت» أي: ثبت كونها «معرض» جواهر «الأوصاف» كالإدراك المتعلّق بالأُمور المغيبة عن البصر «والعلم» المتعلّق «بالكلّي» الذي لا يمكن أن يُشاهد بنفسه من دون مصاديقه، ولا يعقل تحقّقه خارجاً إلّا في ضمن أفرادهِ، فإنّ ذلك «ممّا شهدا» شهادةً قطعيّةً «لمن رآها جوهرًا مجرداً» فإنّه بعد التّسالم على كون العلم جوهرًا وأنّ مثله لا يمكن عروضه إلّا على جوهرٍ مثله بالضرورة لا يبقى موقع أصلاً لتوهم كونها عرضاً كما هو واضح.

فإنّ العارض إذا كان عرضاً صرفاً جاز عروضه على كلّ من الجوهر والعرض كليهما، نظير الحركة العارضة على الجسم الجوهري والمعروضة للبطء أو السرعة مثلاً، أو نظير الشدّة مثلاً العارضة للأعراض الكثيرة كالفرح والحزن والقوّة والضعف والجبين والشجاعة والبخل والكرم والحلم والغضب والحياء والوقاحة وأمثالها.

وأما إذا كان جوهرًا فلا يعقل عروضه على العرض قولاً واحداً، ثمّ إذ قد تبين لك ذلك واتّضح كون النفس جوهرًا قابلاً للاستقلال بالوجود، وعرفت أنّها هي المادّة الأصليّة في الإنسان: انقذ لك أنّه لا تلازم بينها وبين الجسد بقاءً وفناءً، بمعنى أنّ بقاء المادّة لا تلازم بقاء الصورة، كما أنّ فناء الصورة بمعنى تبدّلها لا تلازم أيضاً فناء المادّة.

ضرورة الدين قَضَتْ بِأَنَّ مَنْ قضى وفاضت روحه من البدن
يعيده ربّ المجازاة غدا عيناً، كما أنشأه في الابتدا

وحينئذٍ فلو قام دليلٌ من الشرع على بقاء الإنسان في عالم البرزخ منعماً أو معذباً، أو أنّه صحّ إخباره بعود الصورة يوم القيامة على مادة كلّ فردٍ من البشر، أو من سائر المخلوقين على ما كانت عليه مركّبة مع مادّته في الدنيا عيناً من غير تغير ولا فرق أصلاً وجب الإذعان به، فإنّه لا وحشة في شيء من ذلك، ولا مانع عقلي يمنع عن صحّته وتعقّله أصلاً.

وعندئذٍ نقول: أمّا أصل المعاد مجملاً فقد تصافقت الأدلّة الأربعة بأجمعها على صحّته، وأنّه لا بدّ من وقوعه، ولم يختلف في ذلك اثنان، ولم يخالف فيه أحد من أرباب الملل والأديان المختلفة، والمذاهب الكثيرة المتباعدة، اللهمّ إلّا بعض الطبيعيّين على ما ينسب إليهم، ولا يعابهم على تقدير صحّة النسبة. نعم، قد انقح بما ذكرنا أنّه لم يكن إنكار أولئك الشرذمة القليلة من غواة الفلاسفة إنكاراً لمطلق المعاد من أصله، بل إنّما هم أنكروا كون ذلك معاداً جسمانيّاً، وقالوا: إنّهُ لا يكون المعاد إلّا للنفوس المجرّدة والموادّ الباقية الأصليّة من غير هيئة ولا صورة على ما أشرنا إليه من مذهبهم.

وحينئذٍ فلا يذهب عليك أنّ «ضرورة الدين» الإسلامي على تكثّر مذاهبه، بل وكذا سائر الأديان: «قضت» وحكمت باتّاءً «بأنّ مَنْ» مات و «قضى» أجله «وفاضت» نفسه، أي خرجت «روحه من البدن» العنصري لا بدّ وأن «يعيده ربّ المجازات غداً» يوم القيامة.

وفي ذكر كلمة «المجازاة» إشارة إلى سبب الإعادة، وأنّها لم تكن عبثاً، بل ليجزي كلّاً من عبيده وإمائه على ما عمّله في الدنيا إن خيراً فخييراً وإن شراً فشرّاً، فهو سبحانه بقدرته الكاملة يعيد كلّ ذي نفس ناطقة «عيناً» بهيئته وصورته الدنيويّة بنفسها، مركّبة بمادّته الأصليّة «كما أنشأه» في رحم أمّه «في الابتداء»

وإن زعم بعض من لا خبرة له بعود المادّة في صورةٍ أخرى غير صورته الدنيويّة، وإنّما ذهب إلى ذلك لشبهةٍ استعرفها مقرونة بنقضها إن شاء الله تعالى.

وأنّ البرهان القطعي لما ذكر من المعاد الجسماني بعد متواترات الكتاب والسنة وإجماع المسلمين وسائر الملل بل ضرورة أديانهم جميعاً^(١)؛ هو حكم العقل الباتّ بذلك على إثر حكمه القطعي بعدل الربّ تعالى، وحكمته البالغة في إنزال الكتب، وإرسال الرسل مبشرين ومنذرين، فإنّ ذلك يستتبع قطعياً وجود الجزاء يوم المعاد، وإلّا لذهبت مظالم العباد، وتساوى أهل الصلاح والفساد.

ومن الواضح أنّ ذلك كلّ منافٍ للعدل المطلق، والحكمة التامّة في بعث أولئك الرسل المكرّمين، ولا سيّما مع ما أصيبوا به من أُمهم من الإيذاء والتكذيب والسبّ والتهديد والقتل والتشريد والطرّد والتبعيد، وخصوصاً مع ما علّم قطعياً من كون أعاديهم في الغالب أولي بطشٍ وشدّة، وذوي جاهٍ وعزّة، وسعةٍ ومنعة، وعددٍ وعُدّة، وغنّى وثروة، ولم يكن أولئك المقرّبون المبعوثون من قبّله تعالى إلّا بعكس ذلك كلّ في الغالب منهم.

بل وكذا من تبعهم من المؤمنين الصالحين، فإنّ الأكثر منهم كانوا كذلك أيضاً على ما سطرته التواريخ، واستفاضت به الأحاديث المأثورة الصحيحة. وقد لخصها قول النبي ﷺ أو أحد خلفائه عليه السلام: «البلاء للأنبياء، ثمّ الأولياء، ثمّ الأمثل فالأمثل»^(٢).

وكذا الآيات الكثيرة من الكتاب، ومنها: ما ذكره تعالى مشيراً إلى عدم اعتبار ما وهب لأعداء الدين من النعم الدنيويّة بقوله جلّ وعلا: ﴿ولولا أن يكون الناس أُمّة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضّة ومعارج عليها يظهرون * ولبيوتهم أبواباً وسرراً عليها يتكئون * وزخرفاً وإن كلّ ذلك لَمّا متاع

(١) انظر مناهج اليقين: ٣٣٧.

(٢) الكافي ٢: ٢٥٢/١، علل الشرائع ١: ١/٤٤، مسكّن الفؤاد: ٤، سنن الترمذي ٤:

٢٨/٢٥٠٩، سنن ابن ماجه ٢: ٢٣٣٤/٢٣٠٤.

الحياة الدنيا والآخرة عند ربك للمتقين ﴿١﴾.

ومنها: ما أشار تعالى به من إصابة الصلحاء في الدنيا بأنواع المصائب والبلاء كقوله عزّ من قائل: ﴿ولنبلوكنم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشّر الصابرين﴾ (٢).

ويؤكد كلّ ذلك ما يشاهد بالعيان ويُرى في الأعصار الحاضرة بالوجدان في الأعداء وسائر الفسقة والفجرة، وكثير من أهل الفساد من السعة والدعة والعزّ والجمال والجاه والجلال، وما يشاهد بعكس ذلك في كثير من الأخيار والصلحاء والأبرار من الفقر والذلّ والمرض وأنواع المصائب.

وبذلك كلّ يعلم قطعياً أنّه ليس شيء من النعم الدنيوية أجراً للمطيع، ولا يمكن أن يكون شيء من المصائب والبلايا الفانية جزاءً للعاصي وانتقاماً منه، وإلاّ لزم كون أولئك المقربين من الأنبياء المعصومين عليهم السلام وأتباعهم أعداءً له تعالى منتقمًا منهم، والعياذ بالله، وكون أولئك الفسقة الأشرار العصاة مقرّبين لديه، واستحالة ذلك كلّ واضح، فلا جرم بمقتضى عدله تعالى وحكمته لا تكون تلك الحوادث الدنيوية للفريقين إلاّ فتنه واختباراً لهم، وإتماماً للحجّة عليهم، صبراً وجزعاً وشكراً وكفراً.

وبذلك يستأهلون الجزاء الأخروي ثواباً أو عقاباً كما قال تعالى: ﴿ليميز الله الخبيث من الطيب﴾ (٣) ﴿إنّما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم﴾ (٤). وعليه، فلا محيص أبداً عن القول بصحّة دار الجزاء، وأنّه لا بدّ من إعادة الأجسام المطيعة والعاصية بأجمعها يوم القيامة مؤلّفة بنفوسها المجردة، لينال كلّ منهم ما يستحقّه بعمله من العقوبة على المعصية أو المثوبة على الطاعة، بمقتضى وعد ربّه تعالى له، الذي لا خُلف فيه وإن كان ذلك فضلاً منه لعبده المطيع من غير استحقاق، على ما تقدّم بيانه.

(٢) البقرة: ١٥٥.

(٤) التغابن: ١٥.

(١) الزخرف: ٣٣ - ٣٥.

(٣) الأنفال: ٣٧.

ثم إذ قد عرفت معنى الفناء وعلمت أنه لا يكون إلّا للصورة دون المادّة الأصليّة: اتّضح لك أنّ القول بعود الأجسام بعينها يوم القيامة ليس من باب إعادة المعدوم كما عرفت، بل إنّ من باب جمع المنتشر وتبديل صورة بصورة، وليس ذلك على الله بعزیز، ولا مطاردة بين ذلك وبين ما اتّفقوا عليه من الاستحالة المذكورة.

لا يقال: إنّ بعد تسليم الفناء ولو كان ذلك في الصورة دون المادّة يعود المحذور، وهو استحالة إعادة المعدوم على ما اتّفقت عليه كلمة الكلّ.

ووجه الاستحالة واضح، حيث إنّ الصورة الّتي هي عبارة عن الهيئة الخارجيّة الموجبة لتشخصّ الماهيّة ووجود المادّة الأصليّة - وهي السبب الوحيد لشيئية الشيء، ولا يكون تعدّد الشيء ووحدته إلّا بتعدّدها ووحدتها بالضرورة - لا يمكن تحقّقها خارجاً إلّا محفوفة بلوازم الوجود من الزمان والمكان والحالات والصفات والأعراض كما هو واضح.

وحيث إنّ لا يعقل إعادة تلك اللوازم بعينها بعد فنائها بواضح الضرورة مع كونها دخيلة في إعادة الصورة المحفوفة بها والملازمة لها، فلا محيص عن القول بالاستحالة المذكورة، ولا بدّ حينئذٍ من القول: إمّا بإعادة النفوس المجردة - على ما ذهب إليه قدماء الفلاسفة - من دون إعادة الصور الخارجيّة^(١). وإمّا القول بكون الصور المعادة مغائرة للصور الدنيويّة الفانيّة.

فإنّه يقال: إنّ إعادة الصورة بنفسها وبحقيقتها غير ملازم لإعادة تلك اللوازم، وذلك لوضوح أنّها مغائرة لذات الصورة، وغير داخلة في حقيقتها قولاً واحداً بعد اعتراف المعارض - كما عرفت - بأنّها من لوازمها الخارجيّة، وعليه فصدق الوحدة بين الصورتين غير متوقّف على وحدة اللوازم الخارجيّة عن ذاتها، ولا يستلزم صدق إعادة الصورة المنعدمة الفانيّة إعادة شيء من تلك الضروريّات

(١) حكاها عنهم في كشف المراد: ٤٠٦ وشرح المقاصد ٥: ٨٨.

ولا ينافيه تخلّل العدم إن كان من مات بموته انعدم
فإنّ كون الشيء في وقتين لا يقتضي القلب إلى شيئين
ولا تُقاسُ قُدرة القدير بقُدرة العاجز في التصوير

الوجوديّة، ولا يضرّ بالصدق المذكور «ولا ينافيه تخلّل العدم» والفناء بين الصورتين و «إن كان من مات» فُنيت صورته، و «بموته انعدم» وجوده الظاهري. ولا يتوهم حينئذٍ لزوم انقلاب الصورة الواحدة بالحقيقة إلى المتعدّد باعتبار تعدّد لوازمه الخارجيّة من الزمان والمكان وأمثالهما «فإنّ كون الشيء» الواحد وتحقّق وجوده المتفرّد «في وقتين» أو في مكانين أو بصفتين «لا يقتضي» الانقلاب المحال، وذلك لوضوح أنّ «القلب» المذكور «إلى شيئين» لا يكون إلّا عند انقلاب الشيء بذاته وبحقيقته من الواحد إلى المتعدّد، لا بتغيّر لوازمه الوجوديّة وعوارضها الخارجيّة كما هو واضح، بشهادة العرف والضرورة.

وعليه، فلا وحشة في القول بإعادة نفس الصورة بعينها، ولا مطاردة بين ذلك وبين استحالة إعادة المعدم بعد فئائه، ولا موقع لدعوى الاستحالة المذكورة إلّا توهم العجز عن ذلك، وأنّه في مثل المقام أوضح فاسد، فإنّ ذلك على تقدير تسليمه إنّما يكون في العبد العاجز القاصر عن الإحاطة بجهات العينيّة والغيريّة، الذي لا يملك إيجاد أقلّ شيءٍ معدوم، وأمّا الربّ القادر على كلّ شيءٍ جلّ شأنه وعظمت قدرته فتوهم العجز فيه كفرٌ محض، بل إنّ ذلك ممّا لا يعقل بالإضافة إليه جلّ وعلا بعد التسالم على العينيّة الحقيقيّة بين قدرته الكاملة وذاته العليا، فإنّ ذلك مساوق لنفي الذات المقدّسة، والعياذ بالله.

وكيف كان فلا موقع في مثل المقام للتوهم المذكور أصلاً «ولا تقاسُ قُدرة القدير» على كلّ شيءٍ المقترن على إعادة الصورة الأولى بعينها بعد فئائها «بقُدرة» العبد «العاجز في التصوير» والذي لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً، سواء أريد بالفناء ما عليه أهل الحقّ من تفسيره في المقام بتفرّق

والنفس من بعد خراب البدن تبقى كما كانت ولمّا يكن
والسمعُ قد دلّ على الأمرين فليس تبقى شبهةً في البين

الأجزاء، وتفسير الإحياء بجمعها والالتيام بينها، أو أريد منه الانعدام الصرف على ما قال به بعض من لا خبرة له، وفسّره به حتّى في مثل ما نحن فيه، وقد عرفت فساده في المقام، وسيأتيك مزيد توضيح لذلك إن شاء الله تعالى.

«و» قد عرفت فيما ذكرنا أنّ «النفس من بعد خراب البدن» وصيرورته تراباً أو غيرها «تبقى» في عالم البرزخ «كما كانت» كذلك موجودة في عالم خلق الأرواح «ولمّا يكن» البدن يومئذٍ مخلوقاً، ولم يكن له عين ولا أثر، فإنّها حسب المأثور كتاباً وسنةً خلقت قبل خلقه الدنيا، وقبل إيجاد عالم الأجسام بآلاف من السنين، ولعلّ إليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان﴾^(١).

وعليه، فلا غرو ولا وحشة في دعوى إمكان إعادة الجسد العنصري من كلّ شخص، مؤلفاً بنفسه القائمة ومادّته الأصليّة التي كانت باقية في البرزخ وإن فسّرنا الفناء العارض على جسده بالانعدام المحض، فضلاً عمّا لو فسّرناه بالمعنى المشهور على ما عرفت، من معنى الانتشار وتبدّل الصورة.

وبالجملة، فإمكان ذلك ممّا لا ينكر بكلا المعنيين وعلى كلا المذهبين، بضرورة حكم العقل؛ فضلاً عن النقل الثابت «والسمع» المتواتر كتاباً وسنةً، فإنّه «قد دلّ على» كلا «الأمرين» وهما الإمكان والوقوع، أو أنّهما بقاء النفس في البرزخ وعود الصورة يوم المعاد، مركّباً معها كما كانا كذلك في عالم الحياة الدنيوي.

وذلك مضافاً إلى إجماع المسلمين، بل وسائر الملل أيضاً على ذلك.

وعليه «فليس تبقى شبهة» ولا موضع خدشة في ذلك، ولا يبقى «في البين»

ففي المعاد عاد منها العُلقة للبدن المحشور بعد الفُرقة
وحشره بجمع ما تشبَّه مؤلفاً كما به الذِكرُ أتى

شكّ أصلاً بعد قيام الأدلّة الأربعة بأجمعها عليه؛ ضرورة أنّه بعد ثبوت إمكانه وقيام تلك البراهين القطعية على ذلك لا محيص عن الإذعان بصحّته وثبوتّه، وإلّا فلا يثبت شيء من الأحكام والأُمور المغيبة بشيء من الأدلّة أبداً.

وعليه «ففي المعاد عاد» قطعياً من النفس ما كان «منها» من «العُلقة» الكاملة «للبدن المحشور» المجتمع أجزاؤه «بعد» طول «الفرقة» بينهما في عالم البرزخ. «و» قد عرفت أنّ «حشره» إنّما يكون «بجمع ما تشبَّه» من أجزائه العنصرية، حال كونه «مؤلفاً» مع النفس «كما» نطق «به الذكر» الحكيم، وقد «أتى» ذلك في آيات عديدة وسُور شتّى منه، على ما سنشير إلى بعضها إن شاء الله تعالى.

وبها تُعرف أنّ الموت ليس إلّا عبارة عمّا دُكر، من الفُرقة بين البدن والنفس، كما أنّ الإحياء بعده ليس إلّا عبارة عن إعادة الائتلاف بينهما بعد جمع المنتشرات من أجزاء البدن البالي، وهكذا الفناء والهلاك المفسّرين بالموت في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَأَنَّ﴾^(١) و ﴿كُلٌّ شَيْءٌ هَالِكٌ﴾^(٢).

والظاهر اتّفاق أهل اللغة أيضاً على كون الحشر بمعنى: الجمع^(٣) ويشهد لذلك بكلّ وضوح ما تراه في كثير من الآيات القرآنيّة من إطلاق الإحياء وإعادة الموتى على جمع ما بلى وانتشر من أجزائها العنصريّة، وإرادة ذلك منها من غير شبهة كما في قصّة الخليل عليه السلام وسؤاله ربّه تعالى أن يُريه إحياء الموتى، فأجابه الله تعالى إلى ذلك، وأمره بذبح الطيور الأربعة ودقّ أبدانها بما فيها من الريش والعظم واللحم مختلطاً بعضها ببعض مفرّقة أجزاؤها بحيث لم يبق ميز لشيء منها، ثمّ أمره بتوزيع تلك الأجزاء الممتزجة على الجبال العشرة، وجعل رؤوسها المقطوعة

(٢) القصص: ٨٩.

(١) الرحمن: ٢٦.

(٣) أقرب الموارد ١: ١٩٤، المصباح المنير ١: ١٣٦ (حشر).

فالتطير أحياءها بوجهٍ بين إذ قال إبراهيم ربّ أرني
فالبطن المعاد بالضرورة . ما كان فانياً بخلع الصورة

بمحضره، وأن ينادي كلاً منها، ولما ناداها رأى أن تلك الأجزاء تطير ذراتها المتفرقة وتهبط في الجو من على رؤوس الجبال، ويلتئم بعضها ببعض حتى صار كلّ منها جسداً تاماً، التصق برأسه الملقى على الأرض، وعاد حياً كما كان قبل الذبح عيناً.

وعليه «فالتطير» الأربعة المشار إليها في قوله تعالى: ﴿قال فخذ أربعة من الطير فصرهنّ إليك ثم اجعل على كلّ جبل منهنّ جزءاً ثم ادعهنّ يأتينك سعيّاً﴾^(١). «أحياءها» الله تعالى بما عرفت له من المعنى، من جمع متفرقاتها وحشر ممزقاتها وإعادة الائتلاف بين أرواحها وأجسادها بعد فناء صورها وتغيّر هيئاتها، وذلك هو الإحياء المسؤول قطعاً «بوجهٍ بين» وإلا لزم عدم إجابته تعالى لدعاء خليله المقرب لديه: ﴿وإذ قال إبراهيم ربّ أرني﴾ كيف تحيي الموتى^(٢). وذلك واضح الفساد، مضافاً إلى لزوم لغوية العمل وقبح الأمر به على تقدير كونه أجنبياً عن الإحياء المطلوب له عليه السلام المسؤول منه تعالى، وتعالى ربنا عن ذلك علواً كبيراً.

وبذلك كلّ يتّضح لك أنّ الفناء في لسان الشرع والثرف واللغة ليس إلا بمعنى تفرّق الأجزاء العنصرية وتبدّل صورها بعد افتراقها عن نفوسها وأرواحها الجوهرية، وليس معناه الانعدام المحض والفقدان البحت.

وعليه «فالبدن المعاد بالضرورة» من العقل والنقل كتاباً وسنة إنما هو نفس «ما كان فانياً» في اصطلاح العرف واللغة، وهو المفسّر لديهم «بخلع الصورة» على سبيل تفسيرهم الإحياء بما عرفت، من جمع شتات الأجزاء، ثم لبسها الصورة

وهو الَّذي أنكره الناس على من بعثوا للاهتداء رسلا
فأنكروا نشر العظام الباليه مكسوة بلحمها كما هيّه
والله قد كرّر في الكتاب قيلهم المقرون بالجواب
فتارةً فيه الجواب وقعا أحسب الإنسان أن لن نجعما

الأوليّة عيناً.

«و» هذا «هو الَّذي أنكره الناس» واستغروه وردّوا «على» سفراء الخالق تعالى، وهم «من بعثوا للاهتداء رسلاً» إلى الخلائق «فأنكروا نشر العظام البالية» وإعادة صورها الأولى عليها، حال كونها «مكسوة بلحمها» وعصبتها وعروقها «كما» كانت في النشأة الدنيويّة بعينها «هي» هي، وذلك لوضوح أنّه لو كان إخبار أولئك السفرة الكرام عليهم السلام ومن حدّا حذوهم عن إعادة النفوس المجردة - على ما زعمه أولئك الغواة من الفلاسفة - لم يكن حينئذٍ وجهٌ لاستعظام الكفّار واستغرابهم ذلك، وإنكار إمكان إعادتها بعد معلوميّة كونها خفيفة غير مرئيّة، وكونها قابلة للبقاء على سبيل سائر المجرّدات الباقية.

«و» يشهد لذلك ما ترى: أنّ «الله» سبحانه «قد كرّر في الكتاب» ذكر ذلك تصريحاً وتلويحاً، وأخبر عن «قيلهم» الفساد «المقرون بالجواب» المفحم مشتملاً على الإشارة إلى ما ذكر، من كون الإحياء بمعنى جمع الأجزاء «فتارةً فيه الجواب وقعا» عن اعتراضهم وإنكارهم بقوله تعالى: ﴿أحسب الإنسان أن لن نجع» عظامه * بلى قادرين على أن نسوي بنانه﴾^(١) بعد إنكارهم ذلك وقولهم: ﴿أنذا كنّا عظاماً ورفاتاً أتّنا لمبعوثون﴾^(٢) وقولهم: ﴿من يحيي العظام وهي رميم﴾^(٣) وقولهم: ﴿من يعيدنا﴾^(٤) وأمثال ذلك.

فردّ عليهم الرّبّ سبحانه ببيان قدرته تعالى على الإحياء وإعادة صورهم

وتارةً مضمون يُحييها كما أنشأها قبل وكانت عدما
فما جرى على لسان الأمم ما هو من عظمٍ ولحمٍ ودم

وتسوية بنانهم، فتراه كيف عبّر عن إحيائهم بجمع عظامهم بعد تفرّقها «و» كذا «تارةً» أخرى ردّ عليهم بما هو «مضمونٌ يحييها كما» فطرها أوّل مرّة، و «أنشأها قبل» وجودها الأوّلي «وكانت عدماً» محضاً، وذلك قوله تعالى: ﴿قل يحييها الذي أنشأها أوّل مرّة﴾^(١) ﴿قل الذي فطركم أوّل مرّة﴾^(٢) ﴿وإليه ترجعون﴾^(٣).

وترى في كلّ تلك الآيات ونظائرها قياسه الحياة الأخرى على الحياة الدنيويّة، وتثبيت تلك الحياة الباقية بتنظيرها بهذه الحياة الفانية، كما في قوله سبحانه: ﴿أفرأيتم ما تمنون أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون﴾^(٤) ﴿فلينظر الإنسان ممّ خلق * خلق من ماء دافق﴾^(٥).

ومن الواضح المعلوم أنّ الحياة الحاضرة لم تكن إلّا بائتلاف النفس المجرد مع الأجزاء المجتمعة بالقدرة الكاملة، فلا محيص عن كون تلك الحياة الثانية أيضاً كذلك؛ تثبيتاً لصحّة التشبيه والتنظير؛ وتحقيقاً لتعاميّة القياس.

ثمّ بعد ذلك راجع كثيراً من آيات أخرى المعبر فيها عن جمع شتات الأجزاء بالحياة والبعث، كقوله تعالى في قصّة عزيز النبي ﷺ: ﴿أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنّني يحيى هذه الله بعد موتها فأماته الله مائة عام ثمّ بعثه﴾^(٦).

وقوله سبحانه في طائفة أخرى: ﴿فقال لهم الله موتوا ثمّ أحياهم﴾^(٧). وعليه «فما جرى على لسان الأمم» الكافرة: من الإنكار والاستغراب، لم يكن إلّا جمع «ما هو» مركّب «من عظمٍ ولحمٍ ودم» من أجزائه المنتشرة، وإعادته

(١) يس: ٧٩. (٢) الإسراء: ٥١. (٣) البقرة: ٢٤٥ ويونس: ٥٦.
(٤) الواقعة: ٥٩. (٥) الطارق: ٥ - ٦. (٦) البقرة: ٢٥٩ و٢٤٣.
(٧) البقرة: ٢٤٥.

وهو الَّذي نادى به خيرُ البشر وأسمع الأصمَّ أنثى وذكر
حتّى غدا يعرفه الجميعُ يعرفه الشريفُ والوضيغُ

حيّاً مؤلّفاً بنفسه المجرّدة، لا إعادة نفسه المجرّدة وحدها كما عرفت.

«و» هذا «هو الَّذي نادى به خير البشر» إجماعاً من الأمة، بل ضرورةً من الدين «وأسمع» الأمم به حتّى «الأصم» منهم، و «أنثى وذكر» والمؤمن منهم والجاحد «حتّى غدا» وأصبح الأمر واضحاً «يعرفه الجميع» من القبائل والفرق «يعرفه الشريف والوضيغ» من الأمم، وأصحاب الكتّيب والشرائع وغيرهم، من عبدة الأوثان، بحيث لم يبق لأحدٍ منهم موقع للشك أو التأويل في قصده ومرامه ﷺ من ذلك، وقد بلغ ذلك أقصى مراتب التواتر.

وعليه، فما أبشع وما أفسد! تأويل بعض الغواة نداه ذلك، بأن مراده ﷺ عن عود الأجسام إنّما هو عود أجسام خفيفةٍ مندكةٍ في هذه الأجسام العنصرية، مغايرة لها، مستورة في بواطنها، غير مرئية بالأبصار الظاهرة، وهي شبيهة بأجسام الجنّ والملائكة، وليس فيها شيء من لوازم الأجسام: كاللون والثقّل والطول والعرض والحجم، والحاجة إلى الحيّز زماناً ومكاناً وأمثالها، وليس لها فناء ولا تغيير، ولا يصيبها شيء من الآفات العنصرية والعوارض الجسميّة، كالسمن والهزال والمرض والموت ونظائرها.

وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل الضلال من الفلاسفة والنصارى وأصحاب التناسخ^(١) ثمّ تبعهم في ذلك جمع من الصوفيّة والشيخيّة والغزالي وأتباعه من الأشاعرة^(٢) وابن هيثم وأذنا به من الكراميّة^(٣) وحملوا نداء الشرع كتاباً وسنةً في ذلك على عود تلك الأجسام الخفيفة المستورة دون الأجسام العنصريّة التي تُبلى بعد الموت.

فويلٌ مَنْ لمثله لا يهتدي فيبتغي جسماً خلال الجسد
جسماً لطيفاً لا فنا له ولا فيه تُرى كمّاً وكيفاً خَلاً
يبقى على ما كان بعد ما انعدم أساس ما رُكّب من لحمٍ ودم

«فويل من» يتّبع ذلك المذهب الفاسد، أو يعتقد بصدق تلك الخرافات الواهية البعيدة عن التصرّو، فضلاً عن التصديق.

ويا ويل من يعرض عمّا عرفت من المذهب الحقّ العدل، و «لمثله لا يهتدي» ولا يتبسّر «فيبتغي جسماً» بتلك الأوصاف «خلال الجسد» العُنصري، وينزعمه «جسماً لطيفاً لا فنا له ولا» زوال، ولا «فيه تُرى كمّاً وكيفاً» ولا «خَلاً» بعروض شيء من العوارض عليه، فهو على ما زعموا «يبقى على ما كان» عليه في الدنيا من الحياة والحواسّ والشعور «بعدما انعدم» جسمه الذي هو «أساس ما رُكّب» فيه الجسم اللطيف، وهو البدن العُنصري المؤلّف «من لحمٍ ودم» وغيرهما، المندكّ فيه ذاك الجسم اللطيف بزعمه.

وأنت خبير بفساد تلك الخرافات وبشاعتها في الغاية، حيث إنّه لا يخلو أمر ذاك الجسد المُدعى من كونه: إمّا مركّباً ذا أجزاء وعضلات على سبيل الجسد المشاهد العُنصري. وإمّا مجرداً بسيطاً مندكّاً في مثله، وهو النفس المجرد، فعلى الأوّل لابدّ من القول بكون كلّ عضوٍ منه مندكّاً فيما يطابقه من عضو الجسد المرثي. وعندئذٍ لا يخلو أمره من كونه: إمّا تابعاً للعضو المرثي فيما يصيبه مثلاً، من الشلّ والزمانة والقطع على تقديرها. وإمّا لا، بحيث لا يتوقّف بقاؤه على بقائه، بل يبقى على ما هو عليه وإن زال العضو المرثي، فعلى الأوّل يلزم الخُلف، بمعنى نقض ما ادّعي، من بقائه أبديّاً، وهو كما ترى. وعلى الثاني يلزم ما هو أبشع وأوضح فساداً وأبين خُلفاً لدعوى الاندكاك، حيث إنّه لا يُعقل اندكاك الشيء وبقاؤه في طيّ الشيء البالي المُنعدم بالموت أو القطع.

فلو قطعت يد زيد أسدلاً ما كان منبئاً بها بلا بلي

«فلو» فرض أنك «قطعت يد زيد» مثلاً في حياته، صارت يده العنصري المريئة باليةً فانيةً، وبقيت يده اللطيفة المندكة فيها سالمة، ومعنى ذلك أنه قد «أسدلاً» أي: بقي مرسلًا متديلاً «ما كان منبئاً بها» أي: مندكاً فيها، فيكون حينئذٍ حالاً بلا محل، ومظروفاً بلا ظرف، وثابتاً بنفسه «بلا بلي» ولا فناء بعد انعدام المندك فيه. وكذا الأمر في سائر الأعضاء وتقدير قطعها مثلاً، ومعنى ذلك إمكان بقاءه حينئذٍ إما مستقلاً منحازاً عن النفس المجردة البسيطة، وإما مندكاً فيها، وكلّ منهما واضح الفساد.

أما الأول: فمضافاً إلى كونه دعوى فارغة عن الدليل والبرهان؛ ومضافاً أيضاً إلى بشاعته بضرورة الفطرة العقلية: إنما هو منافٍ لدعوى الاندك في العضلات المريئة، فإن معنى القول بذلك حاجته في وجوده إلى وجود محالها الظاهرة المريئة، واستلزام فنائها فناءه، وذلك خلف واضح.

وأما الثاني: فلأن معنى الاندك هو الحلول، ومن الواضح بالضرورة استحالة حلول المجرد في مجرد آخر مثله، على تقدير دعوى التجرد والبساطة في المندك. وأوضح من ذلك استحالة وفساداً دعوى اندكاه فيها على تقدير القول بتركيبه. وعليه، فلا يتصور معنى معقول لتلك الدعوى الظاهرة في القول بالمغايرة بين المندك والمندك فيه، فلا محيص حينئذٍ من القول بالعينية بينهما، وعندئذٍ فلا وجه لتسميته بالجسم اللطيف، ولا موقع لتغيير العبارة، والتعبير عن النفس بالجسم.

هذا، مع أن دعوى عوده لا تخلو أيضاً من أن المراد منها إن كان عوده منفرداً عن البدن العنصري منفصلاً عن الجسد المشاهد المرنّي مؤلفاً مع النفس المجردة البسيطة، رجع ذلك إلى مذهب أولئك الملاحدة من الفلاسفة، وقولهم باختصاص الإعادة يوم المعاد بالنفس المجردة فقط، دون الجسد العنصري على ما عرفته مقروناً ببيان فساده. وإن كان المراد عوده مؤلفاً بهذا الجسد الثقيل المرنّي،

ولست أدري ما الذي دعاه لما تمجّ النفس من دعواه

رجع ذلك إلى المذهب الحقّ الصحيح، وثبت المطلوب، والحمد لله حينئذٍ على حسن الوفاق، ولولا ذلك، فلا تصوّر لتلك الدعوى ولا لشيء من وجوها ومحتملاتها - كما عرفت - معنًى معقولاً، ولا وجهاً صحيحاً.

«ولست أدري ما الذي» ساق ذلك المدّعي الغبيّ إلى تلك الدعوى المستبشعة الواهية، و «دعاه» إلى اختياره «لما تمجّ النفس» وتشمئزّ «من» سماعه و «دعواه» فضلاً عن قبوله والتصديق به، أو الإذعان بصحّته؟

نعم إنّ الظاهر أنّ الذي أوقعه في تلك الهوّة^(١) العميقة المهلكة وأضله عن الطريق القويم والصراط المستقيم بعد ابتناء إنكاره المعاد الجسماني على مجرد الاستبعاد فقط: إنّما هو شبهة الآكل والمأكول.

وتقريرها بأحد وجهين:

أولهما: أنّه لو فرض صيرورة بدنين بدنّاً واحداً، بأن يأكل إنسانُ إنساناً مثلاً، وامتزج لحماهما امتزاجاً تامّاً، وصار الاثنان واحداً، بحيث لم يبق لأحدٍ منهما جزء مختصّ به كي يعاد مؤلفاً بنفسه خاصّة، فحينئذٍ لا محيص عن إنكار إعادة الجسد العنصري رأساً، وذلك لكون الجزء الواحد المركّب فيهما عندئذٍ مشتركاً بينهما، ولو أُعيد مع بدن أيّ واحدٍ من الآكل أو المأكول، بقي الآخر منهما فاقداً لذاك الجزء. وكذا الكلام في سائر أجزائه العنصريّة.

وحينئذٍ يدور أمر الفاقد لها بين أن لا يعاد أصلاً ورأساً، وبين أن يعاد منه نفسه المجردة فقط، وحيث لا سبيل إلى الأوّل بعد كونه مساوqاً لإنكار المعاد من أصله، فلا محيص عن الالتزام بالثاني، وهو القول باختصاص المعاد بالنفوس المجردة فقط، من دون أجسادها العنصريّة، فإنّه إذا تمّ المطلوب في مثالٍ واحد - كما

(١) وقع في هُوّةٍ، أي: في بئرٍ مغطّاة. أقرب الموارد ٣: ٢٧ (هوه).

عرفت - تمّ في غيره أيضاً، بعدم القول بالفصل، أو لا أقلّ من القول بعود النفوس مركّبة مع ما ذكر من الأجساد الخفيفة المستورة في الأبدان المريّة العنصريّة؛ تثبيتاً لما صحّ كتاباً وسنّة من إعادة الأجسام، وحينئذٍ فالماثور الثابت فيهما من ذلك لا بدّ من حمله على ما ذكر؛ جمعاً بين حكمي العقل والنقل.

وثانيهما: أنّه لو قيل بإعادة البدن العنصري، فلا بدّ حينئذٍ من القول بأحد الأمرين على سبيل منع الخلو: إمّا إعادة كلّ ما صار جزءاً له، من مبدأ حياته إلى نهاية أجله، حتّى الأجزاء التي انفصلت عنه طيلة أيّامه، بالوسخ، والعرق، والقذارات الخارجة منه، وما انهمض من طعامه وشرابه، واستخلفه الأجزاء المتجدّدة المتبادلة بتجدّدهما، وإمّا إعادة أجزائه الأخيرة المقارنة لموته خاصّةً، دون ما سبقها وانفصل عنه، ومن الواضح أنّه لا يمكن المصير إلى شيء منهما.

أما الأولى: فمضافاً إلى استلزامها عظم الجئة المعادة عظماً مهولاً قبيحاً لا يظنّ الالتزام به مستلزماً محالاً غير قابل للتصوّر والإمكان، فإنّه لو فرض صيرورة الجزء المنفصل من زيد - مثلاً - بعد انقلابه تراباً ونباتاً جزءاً لعمره - ولا شبهة في إمكان ذلك - لا يعقل حينئذٍ إعادته جزءاً لكليهما؛ لوضوح استحالتة، ولا لأحدهما خاصّةً دون الآخر؛ لأنّ ذلك مضافاً إلى كونه ترجيحاً بلا مرجّح خُلفٌ واضح بعد تقدير إعادة كلّ منهما بجميع أجزائه، حيث إنّ الفاقد لذلك الجزء على تقدير إعادته لم يحشر كذلك.

وأما الثانية: فلاستحالتها أيضاً ولو من جهة كونها قبيحاً يمتنع صدور مثله عن الرّبّ تعالى، وذلك لأنّه لا شبهة في إمكان انقلاب العبد مدّة حياته من الطاعة إلى المعصية وبالعكس، بل لا شكّ في وقوع ذلك كثيراً، فكمن عبدٌ كان في أوائل أيّامه صالحاً تقياً مؤمناً مطيعاً ولم يختم له بذلك، وانقلب عمّا كان عليه عند انتهاء أجله، ولم يخرج من الدنيا إلّا شقيّاً عاصياً أو كافراً مرتدّاً، نظير كثير من صحابة النبي ﷺ وغيرهم على ما أخبر عنهم في الكتاب بقوله تعالى: ﴿أفإن مات﴾

مُحَمَّدٌ ﷺ ﴿أَوْ قَتَلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾^(١). وتواترت به السنّة، ونعوذ بالله من ذلك. وكم من عبيدٍ بعكس ذلك، فعاشوا دهرًا طويلاً في الكفر والشقاء وأنواع المعاصي، ثم غيروا وبدّلوا وتابوا عن كلّ ذلك، ولم يخرجوا من الدنيا إلّا صلحاء أتقياء، بل أخياراً أبراراً.

وعندئذٍ يقال: إنّ الأجزاء العنصريّة الأخيرة المقارنة للموت على التقدير الأوّل - وهو تقدير كونها عاصية بعد دعوى اختصاص الإعادة بها، دون الأجزاء السابقة المطيعة - لا يخلو أمرها من استحقاقها: إمّا الإثابة على طاعة غيرها في سابق الأيّام، وهي الأجزاء القديمة الفانية على الفرض. وإمّا العقوبة على ما باشرته هي بأنفسها من المعاصي والكفر.

ومن الواضح أنّ كلّاً منهما قبيح يمتنع صدوره منه تعالى.

أمّا الأوّل: فلاستلزامها إيصال الحقّ لغير أهله، وإثابة العاصي وتكريمه على عصيانه، وحرمان المستحقّ لذلك عنه، ولا شبهة في قبحه ومنافاته للعدل والحكمة، مضافاً إلى منافاته لنصوص الكتاب والسنّة المستفيضة، نظير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أزدادوا كفرًا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً﴾^(٢).

وأمثاله من الآيات الكثيرة والأحاديث المأثورة الدالّة على حبط أعمال المرتدّين بعد الإيمان، وذهاب طاعاتهم القديمة وحسناتهم السابقة سدىً بعد اختيارهم الكفر، وانقلابهم إلى الشقاوة بعد السعادة.

وأما الثانية - وهي عقوبة الأجزاء والعضلات المتأخّرة العاصية وإدخالها نار جهنّم - فلاستلزامها بطلان أجر الأجزاء المتقدّمة المطيعة، وذهاب أتعابها السابقة في سبيل الطاعة ضائعاً بسبب عصيان العضلات الأخيرة، وذلك أيضاً قبيحٌ منافٍ للعدل والحكمة، وتعالى ربّنا عن كلّ ذلك.

وشبهة الأكل والمأكل يدفعها تخلف الفضول

وحينئذٍ فلا محيص عن القول بامتناع إعادة الأجزاء العنصرية، ولا بد من القول بوجود جسدٍ خفيفٍ منك في البدن العنصريّ المشاهد المرئي؛ تصحيحاً لما ثبت من إعادة الأجسام.

هذا، ولكن لا يذهب عليك فساد كل ذلك من أصله وأساسه «و» أن «شبهة الأكل والمأكل» إنما نشأت من الخلط المفرط بين الأجزاء الأصلية المعبر عنها بالمادة، وبين العضلات الظاهرية العنصرية.

بيان ذلك: أنه لا شبهة في أن الجسد العنصري المشاهد بالعيان له مادة أصلية، هي منشأ نموه وكبر جثته شيئاً فشيئاً في جميع صورته وهيئاته المختلفة والمصورة، يوماً بصورة المني، ثم بصورة العلقة والمُضغة، وهكذا إلى أن يصير جسداً مرئياً، وذلك نظير الحبة من القمح وغيره المزروعة تحت التراب التي تصير منشأً لأغصان طويلة، وأشجار عظيمة، ولا ريب في أن تلك المادة موجودة منتقلة في جميع تلك الصور بشهادة العقل والعقلاء. ألا ترى أنه لو جنى زيد أيام شبوبيته جنايةً موجبةً للقصاص، ولم يُقتَصَ منه إلا بعد شيخوخته، حكم الكل بأن القصاص المذكور لم يكن إلا عدلاً وقع في محله، ولا يتفوه أحدٌ بكون المقتص منه بعد تلك المدّة الطويلة غير الجاني باعتبار تغيير صورته أو تبدل هيئته، بل لو تفوه بذلك أحدٌ لحكموا عليه بالجنون والخط، وذلك يكشف عن اتفاق العقلاء على بقاء مادته الأصلية الموجبة لتشخصه ووجوده الخارجي وإن تبادلت صورةً. وعليه، فلا شبهة في أن تلك المادة باقية ثابتة، وإلا لزم استحالة القصاص من الجاني، واستحال أيضاً إيصال الثواب إلى مستحقه بعد انقضاء مدّةٍ تغيرت فيها أجزاء بدنه، وهو كما ترى خلاف ما تشهد به الفطرة، كما لا شبهة أيضاً في أنها غير النفس المجردة المشار إليها بالضمائر على ما تقدّم بيانه، وذلك من أوضح

الواضحات.

وعندئذٍ نقول: إنَّه صحَّ فيه أن يقال: إنَّه هو هو بعينه باعتبار بقاء مادَّته الأصليَّة فيه، كما صحَّ فيه أنَّه غيره باعتبار تغيُّر صورته المرئيَّة، وتبدُّل أجزائه العنصريَّة، وذلك نظير ما لو انكسر الكوز من الخزف مثلاً، ثمَّ أُعيد بهيئةٍ أخرى غير هيئته الأوَّليَّة، فإنَّه صحَّ أن يقال فيه: إنَّه نفس ما كان أولاً حسب الحقيقة والمادَّة، كما صحَّ أن يقال: إنَّه غيره حسب الهيئة والصورة.

كلُّ ذلك بشهادة العرف، وتصديق العقلاء، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿كَلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾^(١).

ثمَّ لا يتوهم أنَّ ما ذُكر مساقٍ لما عرفت فساده، من القول بوجود جسدٍ خفيفٍ خلال الجسد العنصري المرئيِّ، وذلك لأنَّه كم فرق واضح بين القولين بعد ما عرفت، من كون المدَّعى في المقام هو بقاء الشيء المادِّي ذي الأجزاء والذرات القابلة للنموِّ، دون ما ادَّعاه الخصم من الجسم الجوهرى الذي لا يمكن فيه النموُّ ولا المشاهدة.

وإذ قد عرفت كلَّ ذلك انقدح لك أنَّ ما زاد على تلك المادَّة الأصليَّة الباقية - وهي عوارض الجسد العنصري الظاهري وأجزاؤه المرئيَّة من اللحم والعظم والأعصاب والعروق - وكذا ما يتحلَّل منها بمرور الأيام، ويسقط عنه مدَّة حياته من الفضلات - كالعرق والبول والغائط وأمثاله - ليس كلُّ ذلك إلَّا فضولاً وزوائد على مادَّته الأصليَّة الباقية، وأنَّ زوالها بانفصالها عن الجسد، وكذا تبدُّل صورها بصورة التراب والحجر وأمثالهما، أو تحلُّلها بصيرورتها جزءاً لبدن آكله: لا يوجب زوال تلك الأجزاء الأصليَّة، ولا تحليل تلك المادَّة السارية في جميع تلك الصور. وبذلك كلُّه يتَّضح لك أنَّ تلك الشبهة الفاسدة المعبَّر عنها بشبهة الآكل والمأكول ليست إلَّا مغالطة محضة، وأنَّه «يدفعها» بحذافيرها ما عرفت، من أنَّ

فإنَّ كلَّ بدنٍ يعودُ بجزئه، وجزؤه محدود

الزائل أو المتحلّل ليس إلّا فواضل تلك المادّة وزوائدها، وأنّه لا يغيّرها «تخلّف الفضول» عنها، ولا يؤثّر ذلك فيها شيء أصلاً، فهي باقية على ما هي عليه بلا تغيير أصلاً وإن فرض دخولها في جوف شخصٍ آخر، فإنّها لا تصير جزءاً منه أبداً، بل تكون مباتناً للأجزاء الأصليّة من الآكل وإن اختلطاً، ثمّ إذا كان ميعاد المعاد رجعت الصورة الأصليّة بهيأتها الأولى بعد تغيّراتها الكثيرة، واثلتفت مع مادّتها المكنوزة في علمه تعالى المحفوظة في محلّها حتّى يصير شخصاً مرئياً مؤلفاً مع نفسه البسيطة، مثل ما كان في الدنيا عيناً «فإنَّ كلَّ بدنٍ» عنصريّ «يعود» مؤلفاً «بجزئه» الأصلي الذي هو مادّته «وجزؤه» ذلك «محدود» معيّن في علمه تعالى أينما انتقل من زمانٍ أو مكانٍ عارياً عن الزيادة والنقصان.

وبذلك كلّ يتّضح لك أيضاً نقض الشبهة الثانية، وهي محذور عود جميع الفضلات الموجب لعظم الجثّة أو عود بعضها الموجب أحياناً لإثابة العاصي أو تعذيب المطيع أو إضاعة حقّه، فإنّ ذلك كلّ إنّما يلزم لو كانت الطاعة أو المعصية صادرة من تلك الفضلات المتحلّلة أو المستقيمة عند الموت، وقد تبين لك ممّا ذكرنا أنّها بأجمعها أجنبيّة عن ذلك أصلاً ورأساً، وأنّ المكلف بالأوامر والنواهي ليس إلّا المادّة الأصليّة بعد ائتلافها مع النفس المجرّدة، وأنّها هي التي تُعاد يوم المعاد بما كانت عليه في الدنيا، من الهيئة والصورة للحميّة والعظميّة وأمثالهما، من غير أن تكون الهيئة بنفسها متعلّقة للأوامر والنواهي الشرعيّة، أو أنّه ينسب إليها الطاعة أو المعصية.

وعليه، فلم تكن الهيئات المتبادلة في الحياة الدنيويّة وكذا ما تحلّل من الجسم وانفصل عنه بصورة الأوساخ وأمثالها إلّا فضولاً وزوائد تفتن شيئاً فشيئاً، ولا إعادة لها أصلاً، ولا موقع لشيء من تلك الاعتراضات أبداً.

وهل ترى يُعاد ما تحلّلاً أو ما استقام في الممات بدلاً؟
أو الجميع، والدليل لا يفي بما تناله يد المنحرف
هذا، وللمانع أن يضرب عن صيرورة الغذاء جزءاً للبدن

«وهل ترى» بعقلك القاصر أن «يُعاد» يوم المعاد «ما تحلّلاً» بالهضم في الجوف، حتّى صار جزءاً من البدن ثمّ انفصل عنه بالأوساخ والقذارات؟ «أو» أنّه يُعاد «ما استقام» وبقي له «في» حال «الممات بدلاً» عمّا انفصل عنه؟ «أو» أنّه يعاد «الجميع» من المتحلّل الفاني السابق والمتأخّر اللاحق حتّى يعترض عليه بتلك الأوهام الخرافية؟

«و» قد اتّضح - والله الحمد - بكلّ ما عرفت أنّ ما زعمه المعترض من «الدليل لا يفي» بما هو مطلوبه، من إنكار إعادة الأجسام، ولا «بما» أي: بإثبات شيء «تناله يد المنحرف» أي: يتشبّه به الضالّ(*) القائل بالمعاد الروحاني، والبعيد عن طريق الحقّ الشرعي.

«هذا» كلّ بعد المماشاة معه، وتسليم صيرورة الأغذية أجزاءً تحليليّة. وأمّا مع إنكار ذلك فواضح أنّه لا موقع ولا وجه أصلاً للتوهم المذكور، ولا مانع من الإنكار والمنع «و» يجوز «للمانع أن يضرب» صفحاً «عن» تسليم «صيرورة

* إنّ من الزنادقة المنكرين للمعاد الجسماني هو الحكيم المعروف ناصر خسرو، الذي كان في عصر الغيبة الصغرى على ما قيل. وقد خرج من الناحية المباركة تكفيره، فهرب وتوارى في بعض بلاد الفرس خوفاً من القتل وهجوم الناس عليه، وله في إنكار المعاد خرافات، منها: قوله في بيتين أنشدتهما بالفارسيّة. وهو هذا:

مردكي را بدشت گرك دريد زوبخوردند كركس وزاغان
اين چنين كس بحشر زنده شود تيز برريش مردم نادان
فرّد عليه الفيلسوف العظيم المولى خواجه نصير الدين الطوسي بقوله ﷺ:
کردگارش بحشر زنده كند گرچه اعضا او شود جوجو
زاؤلین بار نیست مشكل تر تيز بر ريش ناصر خسرو

بجعله مثل تنفّس الهوا من المؤثرات في حفظ القوى

الغذاء جزءاً للبدن» وينكر ذلك من أصله «بجعله مثل تنفّس الهوا» فيدّعي كون الغذاء «من» جملة «المؤثرات في حفظ القوى» البدنيّة من غير أن يصير جزءاً منه. وعليه، فلا يكون إلّا شاغلاً للمعدة، ممداً للحياة على سبيل التنفّس. فيقال حينئذٍ: إن سائر ما يؤكل أو يُشرب ينفصل عن البدن في أوانه على سبيل سائر أو ساخه المنفصلة عنه، وأنّه ليس دخوله في الجوف وخروجه منه إلّا على سبيل دخول الهواء فيه وخروجه منه، هكذا قيل.

ولكن لا يذهب عليك أنّه لا يمكن المصير إلى ذلك، فإنّه لو لم يصير الغذاء جزءاً للبدن فمن أين تكونت الجثة العظيمة؟ ألا ترى حكم الشرع بتحديد نشر الحرمة في الرضاع بإنبات اللحم واشتداد العظم، فتأمل جيّداً.

وما أتى به النبي صدق	ما جاء في الدين القويم حق
ودع سبيل الغي، والرشد اتبع	فاتبع الظاهر ما لم يمتنع
فإنه من شرك الشيطان	ولا تؤوله بالاستحسان

الركن الثاني

في بيان عالم البرزخ، وصحة «ما جاء» منه «في الدين القويم» المعتدل، وبيان صحة ما ورد عن أهل بيت العصمة والطهارة بالطرق المعتمدة من أحواله وكيفياته. ولا شبهة عندنا أن جميعه «حق» لا ريب فيه «و» أن كل «ما أتى به النبي ﷺ في ذلك وفي غيره «صدق» صحيح لا يجحده إلا كافر أو منافق، ونعوذ بالله تعالى من ذلك.

«فاتبع الظاهر» من الأحاديث المأثورة عنه ﷺ بالطرق الوثيقة «ما لم يمتنع» فيه الصحة بظاهره عقلاً، وإلا لزم فيه التأويل المقبول «ودع سبيل الغي» والضلال وآراء أهل المذاهب الفاسدة «و» لكن سبيل «الرشد اتبع». وليس الرشد إلا في متابعتة ﷺ ومتابعة أهل بيته المعصومين عليهم السلام، فخذ ما ثبت عنهم «ولا تؤوله بالاستحسان» والقياس الباطل «فإنه من شرك الشيطان» ومصادمه،

ونصّه ولو بزعمك امتنع متّبِع، والرأي للشرع تبع
وليس ما نصّ عليه إلّا وحياً من الله، فلا تزلّ
ولا تحكّم عقلك القاصر في ما جاء في الدين القويم الحنفي

وهو أوّل من قاس حسب ما ورد عنهم^(١).

«و» إذا ورد عنه عليه السلام ما هو نصّ صريح في خبرٍ ماضٍ أو أمرٍ مستقبلٍ أو غير ذلك، فلا شبهة في أنّ «نصّه» عليه السلام حجة شرعية للاعتقاد به، أو العمل على طبقه «ولو» كان ذلك «بزعمك» الفاسد وفهمك القاصر ممّا «امتنع» فيه الصحة أو الوقوع، فإنّه «متّبِع» مطلقاً، «والرأي للشرع تبع» خلافاً لأهل الرأي المخترع فإنّه عليه السلام لم يُخبر عن شيءٍ ولم يأت بحكم أصلاً من عند نفسه المقدّسة، ولم ينطق بشيءٍ أبداً عن شهوة النفس البشرية وتّبَاع الهوى «وليس ما نصّ عليه إلّا» أمراً و «وحياً» أوحى إليه عليه السلام «من الله» تعالى، كما قد صرّح بذلك في قوله عزّ وجل: ﴿وما ينطق عن الهوى * إن هو إلّا وحى يوحى * علّمه شديد القوى﴾^(٢). وعليه «فلا تزلّ» عن نصوصه الثابتة برأيك السخيف «ولا تحكّم عقلك القاصر» أي: لا تجعله حكماً «في» تبعيض «ما جاء في الدين القويم» المستقيم «الحنفي» الذي لا عوج فيه ولا ضيق ولا حرج، بأن تأخذ ما وافق عقلك وتتبّعه، وتنكر ما لم يدركه فهمك وتتركه، بعد تسالم الكلّ وتصادق عقلاء الملل أجمع فضلاً عن إجماع المسلمين خاصّة على أنّه لم يكن في شيءٍ من أحكامه الشريفة وأخباره الكثيرة عن الوقائع الماضية والمستقبلية ما يستقبّحه العقل السليم، أو ما يحكم باستحالته.

ولا شبهة في أنّ دينه المقدّس أشرف الأديان وأسمحها كما قال عليه السلام:

(١) المحاسن ١: ٢١١/٨٠، الكافي ١: ٥٨/٢٠ و٤: ١١٣/٥، دعائم الإسلام ١: ٩١ و٢:

٥٣٥/١٩٠١ و١٩٠٣، علل الشرائع ١: ٨٦/١ باب ٨١، بحار الأنوار ١٠: ٢٢١ و١١: ١٠٢.

فقد أتى في الميت حين تقبره يسأله نكيره ومنكره
في سعة من بركات عمله أو ضغطة من دركات زلّه

«بعث بالحنيفيّة السمحة السهلة»^(١) وقال الله تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾^(٢).

وبالجملة، أنّ من المفروض الواجب على كلّ من آمن بالله تعالى وكتبه ورسله أن يخضع لجميع ما ثبت في الشريعة المقدّسة الإسلاميّة، ويدعن بصحة ذلك في قلبه، ويعترف به بلسانه وإن قصر فهمه عن إدراكه، واستبعد ذلك قاصر عقله، وليس له الاعتراض على شيء منه بقول: لَمْ يَمْ، كما أنّه ليس له إنكار ذلك أبداً، وأنّ من المعلوم الثابت من ذلك ما ورد عنه وعن أهل بيته الطاهرين عليهم السلام من وقائع عالم البرزخ، وما يكون يوم الحشر والمعاد.

«فقد أتى في» أمر «الميت» وأحواله «حين تقبره» أحاديث كثيرة دلّت على أنّه يُسأل عندئذٍ عن ربّه وعن نبيّه وأئمّته ودينه وكتابه^(٣) «يسأله» عن كلّ ذلك «نكيره ومنكره» وأنّهما ملكان موكلان بذلك، وفي بعض الأحاديث المأثورة: أنّ اسمهما: مبشّر وبشير^(٤) وإن قيل باختلاف الصنفين، فالأولان منهما ينزلان على القصة والكفّار، والأخيران للمؤمنين الاتقياء، يبشّرانهم بالنعيم المقيم، والأجر العظيم^(٥). ثمّ المقبور إمّا أن يكون «في سعة» وراحة في قبره «من بركات عمله» وحسناته التي أتى بها في دار الدنيا بحسن اختياره «أو» أنّه يكون في «ضغطة» ناشئة «من دركات زلّه» وتبعات سيئاته التي ارتكبها بسوء اختياره.

(١) الوسائل ٨: ١١٦ أبواب بقیة الصلوات المندوبة باب ١٤ ح ١، بحار الأنوار ٦٤: ١٣٦ و ٦٦:

٤٢، مسند أحمد ٥: ٢٦٦.

(٢) الحج: ٧٨.

(٣) الكافي ٣: ٢٣١/١، دلائل الإمامة (محمّد بن جرير الطبري): ٣٦٦، تصحيح الاعتقاد

(مصنّفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٩.

(٤ و ٥) تصحيح الاعتقاد (مصنّفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٩.

يراه روضةً من الجنان أو حفرةً من حُفَر النيران

وعليه، فالقبر يختلف مرآه باختلاف المقبور، فهو «يراه» إمّا «روضةً من» رياض «الجنان» الواسعة بحسن عمله «أو» يراه «حفرةً من حُفَر النيران» بقُبْح صنيعه، وأنّ المأثور في ذلك أكثر من أن يُحصى في المقام.

ومن أرادها فليراجع كتب الأخلاق والأحاديث والتفاسير^(١) وإمّا المهمّ في المقام بيان وجوب الإذعان بذلك كلّ ولو بنحو الإجمال، من غير معرفة تلك الأمور المُخبر عنها بكنهها وحقائقها؛ ضرورة أنّه بعد تقدير كونها ممكنة الوقوع وغير منافي لحكم العقل - والمفروض أنّه قد أخبر الصادق المصدّق عنه - فلا محيص عن الخضوع له والتصديق به عقلاً وعرفاً، ولا ينبغي لمؤمنٍ ولا مؤمنةٍ بالله ورسوله ﷺ والشكّ فيها، ولا يجوز لهما الإصغاء لهفوات الجاهلين وخرافات الملحدين المنكرين لبعض تلك المأثورات الصحيحة، والمعترضين عليها، بسبب قصورهم عن إدراكها، من غير أن يستندوا في إنكارهم أو اعتراضهم إلى حجةٍ أو برهانٍ سوى الاستغراب، وعدم الوجدان لنظائرها في هذه النشأة الدنيوية.

ولا بأس بالإشارة إلى بعضها متعقّبةً بأجوبتها ليتّضح لك فسادها:

أحدها: اعتراضهم على المأثور من حضور النبي ﷺ وخلفائه الطاهرين عليهم السلام عند الميّت وتلقينهم له الشهادتين، وتبشيرهم بإيّه بالخير إن كان من الصلحاء، أو بعكس ذلك إن كان من الطُّلُحَاء^(٢) فاستغرب ذلك بعض الجهلة الحمقاء، وقالوا: كيف يمكن ذلك مع كثرة أموات البرّ والبحر في كلّ يوم، بل في كلّ ساعةٍ في شرق الأرض وغربها وسائر نواحيها، مع مصادفة القتل أو الموت لألوف من النفوس بزمانٍ واحدٍ حقيقي على اختلاف أماكُنهم؟ ثمّ ما معنى توصيتهم ملك الموت بالرفق بالمؤمن الصالح والعنف بغيره، على

(١) انظر الكافي ٣: ٢٤٢، الخصال: ١٠٨/١٢٠، تفسير الصافي ٣: ٤١٠.

(٢) انظر بحار الأنوار ٦: ١٧٣ باب ٧.

ما ورد عنهم عليه السلام؟^(١)

ثم كيف يكون حضورهم؟ هل هو بأجسادهم العنصرية؟ وليست إلا مقبورة في مراقدهم، ولا تخلو تلك المراقد المباركة من تلك الأجساد الشريفة قطعاً أصلاً ولا ساعة واحدة، وإلا لزم لغوية حضور الزائرين فيها، ولا يقول بذلك مؤمن أبداً. أو أنه بأرواحهم ونفوسهم المقدسة، وهي على ما تقدّم بيانه ليست إلا جواهر مجردة، ليس لها أعضاء ولا جوارح، ولا حركة ولا سكون، ولا هيئة ولا كلام، ولا ذهاب ولا مجيء، فكيف يكون ذلك؟

ثانيها: ما نهقوا به، من الاعتراض على ما ورد أيضاً من تجسّم أعمال الميت في قبره حتّى يراها بهيئة حسنة أو قبيحة^(٢) مع ضرورة كونها أعراضاً فانية، ولا يتصوّر لها وجودات منحاظة عن جواهرها.

ثالثها: ما نبخوا به أيضاً من الاعتراض على لحوق أرواح المؤمنين بوادي السلام، على ما ورد في الأحاديث المأثورة^(٣) من أنّهم بعد دفن أجسادهم في مقابرهم بأكناف الأرض تلحق أرواحهم بأرواح سائر المؤمنين المجتمعين في ظهر الكوفة بأرض النجف، فيجتمعون كلّهم هناك، ويتشاركون في المحادثة والاستئناس، والأكل والشرب، والتلذّذ بأنواع النعم.

وكذا ما ورد من لحوق الكفّار وأصحاب الكبائر من المسلمين بوادي برهوت^(٤) وتعذيبهم هناك إلى يوم يُنفخ في الصور، مع أنّ الأرواح من الصنفين ليست إلا أشباحاً، وليس لها جوارح ولا جوانح، فكيف يكون تلذّذهم بالطعام والشراب وسائر أنواع النعم؟

(١) انظر بحار الأنوار ٦: ١٧٣ باب ٧. (٢) انظر الأربعون حديثاً (الشيخ البهائي): ٤٧٤.

(٣) انظر الكافي ٣: ٢٤٣، التهذيب ١: ٤٦٦/١٧١، الفصول المهمة (الحرّ العاملي) ١: ١/٣٢٩، بحار الأنوار ٩٧: ٢٣٣.

(٤) الكافي ٣: ٢٤٦، الفصول المهمة (الحرّ العاملي) ١: ٦/٣٣٧، بحار الأنوار ١٠: ١٣٠ و ٢٥: ٣٨٢ و ٨٦: ٢٨٥.

وكذا التعذيب بصنوف العذاب، وليس كلّ ذلك إلّا من خواصّ الأجسام الكثيفة، وكيف يتصوّر عروضها للأرواح المجردة؟

رابعها: ما اعترضوا به أيضاً على ما ورد في الرّضع الموتى من أطفال المؤمنين، من أنّهم يتغذّون بعد الموت من أشجار الجنّة، ويسقون الحليب من أغصان متديّة فيها، تشبه مراضع أمّهاتهم، ويتولّى تربيتهم إبراهيم الخليل عليه السلام وزوجته سارة، أو الصديقة فاطمة الزهراء عليها السلام، فكيف يكون ذلك مع ما ذكر، من أنّها أرواح مجردة مستغنية عن الطعام والشراب؟

ثمّ ما معنى تغذيتهم وتربيتهم مع ضرورة أنّ تلك النشأة ليس فيها نموّ ولا تربية؟ ثمّ كيف اختصّ ذلك بالثلاثة الأطهار المذكورين، دون غيرهم من الأوّلين والآخرين؟

خامسها: ما استغربه من ضغطة القبر ونهش العقارب والحيات وسائر صنوف العذاب للأموات، هل هي للأجساد البالية، أو الأرواح المجردة؟ وكلّ من الأمرين لا يخلو من البعد أو المحذور كما عرفت، فكيف يمكن الخضوع لما ورد في الأحاديث من ذلك وأمثاله؟

إلى غير ذلك من هفواتهم الواهية، وتقولاتهم الفاسدة.

وأنّ الجواب عنها بأسرها من وجهين: إجمالي، وتفصيلي.

أمّا الإجمالي: فهو ما أشرنا إليه، من أنّ الخبر الصادر عنّ علم صدقه قطعياً، ولا سيّما بعد الإذعان بنبوّته وعدم سهوه ونسيانه في شيء ممّا يحكم به أو يُخبر عنه، والقطع أيضاً بأنّه لا ينطق عن الهوى، ولا عن شهوة نفسه، وإنّ كلّ ما يأتي به إنشاءً أو خبراً فليس إلّا وحياً يُوحى إليه ﷺ، مع كون كافّة ما أخبر به أمراً معقولاً غير منافٍ للضرورة من حكم العقل.

فمثل ذلك الخبر يجب تصديقه والخضوع له بضرورة السيرة المستمرة على ذلك من عقلاء الملل كلّها، الكاشفة عن إجماعهم عليه بحكم العقل الباتّ،

ولا يجوز لديهم التسرع إلى تكذيب ما ورد عنه، ولا سيما إذا كانت الوسائط الناقلة عنه ثقات مأمونين من الكذب والافتراء، وخصوصاً إذا تعددت الإخبارات عنه بطرق شتى، ووسائط مختلفة، حتى بلغ حد الاستفاضة أو التواتر. فلا شبهة في أنه لا يشك عاقل حينئذ في صدق الخبر وصدوره من المخبر الصادق، ولا ريب في حصول اليقين والقطع بصحته، ولا أقل من طمأنينة النفس، وكل ذلك مما هو حجة عندهم، ويعول عليه لديهم، من غير خلاف ولا نكير، وإن كان الأولان منهما يُسمّى عندهم بالعلم الوجداني، وتسمّى الطمأنينة بالعلم العادي، فيخضعون له، ويحكمون بصحته، وربما يحكمون على الشاك فيه فضلاً عن المنكر له بالجنون وسخافة الرأي ولياقة الاستهزاء، ويتلقّون الخبر عندئذ بأحسن قبول وإن عجزوا عن إدراك حقيقته ومعناه، ولم تنل أفهامهم كنه المقصد منه ومغزاه، فيصدّقونه على نحو الإجمال من غير فحصٍ عن مرام المخبر بوقوعه في المستقبل، ولا سؤال عن حاقّه وكيفيّته فيما لم يوجب ذلك عملاً ولا تكليفاً في الوقت الحاضر على العبد الموجه إليه الخطاب، ولم يكلفه المخبر بمعرفة الشيء المخبر عنه بحقيقته، بل لم يكلفه إلا بالاعتقاد بذلك بجنانه وضميره، دون العمل الخارجي بجوارحه، واكتفى في ذلك بالمعرفة الإجمالية كما فيما نحن فيه، من إخبارات ذلك المخبر الصادق المعصوم بوقائع البرزخ والقيامة التي اكتفى فيها بذلك.

فإنّ المستفاد من أدلتها ليس إلا وجوب الاعتقاد الجزمي بصحتها، بل الظاهر من كثير من الأحاديث المشيرة إليها وإلى نظائرها: المنع عن الفحص والسؤال عن حقائقها، نحو قولهم عليه السلام: «إِنَّ مِنْ حَقِّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَقُولُوا مَا يَعْلَمُونَ، وَيَكْفُوا عَمَّا لَا يَعْلَمُونَ»^(١) «أُسْكُتُوا عَمَّا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ»^(٢) «وَلَا يَسْعَمُكُمْ فِيمَا يَنْزِلُ بِكُمْ مِمَّا لَا تَعْلَمُونَ إِلَّا الْكَفَّ عَنْهُ وَالتَّثَبُّتَ وَالرَّدَّ إِلَى أَمَّةِ الْهَدَى»^(٣) ونظائر ذلك.

(١) الكافي ١: ١٢/٥٠، الوسائل ٢٧: ٢٤ أبواب صفات القاضي باب ٤ ح ١٠.

(٢) عوالي اللآلي ٣: ٦١/١٦٥.

(٣) المحاسن ١: ٢٦٦/١٠٤، الكافي ١: ١٠/٥٠، الوسائل ٢٧: ٢٥ أبواب صفات القاضي باب

وأما التفصيلي: فملخص القول في بيانه: أن الإنسان على ما عرفت مركّب في نشأته الدنيويّة من جسمٍ عنصريٍّ مادّيٍّ، وروحٍ لطيفٍ مجردٍ جوهرى سارٍ في جميع أجزائه الظاهريّة والباطنيّة، مكنون في كافّة جوارحه المرئيّة وجوانحه المستورة، متحدّ معها اتحاد الصور النوعيّة مع موادّها، وأنّه بعد انفصاله عن الجسد بالموت يتعلّق بقالبٍ آخر برزخيٍّ مجردٍ خفيف، نظير قوالب الجنّ والمَلَك، وعندئذٍ يليق لمشاهدة تلك القوالب المجرّدة وسائر المجرّدات نظائرها، كقوالب سائر الأموات التي لم يمكن رؤيتها بالبصر المادّي، لما بينه وبينها من المغايرة التامّة، ولكن بعد خروجه عن المادّي وصيرورته مجرداً على نحو خلقته قبل خلقه المادّة المركّبة معه - على ما ورد في أحاديث أهل بيت العصمة عليهم السلام - يشاهد حينئذٍ تلك المجرّدات من أمثاله، كما كان يشاهد الماديّات ببصره المادّي في نشأته الدنيويّة.

وقد جعل الله تعالى النوم في الحياة الدنيويّة مثلاً ومسطرةً عن تلك النشأة البرزخيّة، فترى النائم يرى في منامه من المجرّدات ما لا يراه في يقظته، وينال حينئذٍ من الخفّة وسُرعة السير وإدراك بعض الأمور الغيبيّة ما لا يناله حال إفاقته، وربما يصيبه عندئذٍ ما يوجب ألمه وحزنه أو فرحه وسروره مع عدم ظهور شيءٍ من آثار تلك الأمور في جسده المادّي، وعدم معرفة أحدٍ من أصحابه المحتفين به، المجتمعين حول بدنه العنصريّ بشيءٍ من كلّ ما رآه أو ناله أو أصابه في منامه، ولا سماعهم لما تكلم به، ولا إحساسهم بشيءٍ ممّا أتى به أو ما نزل به أصلاً.

هذا، مع أنّ خروج نفسه عن بدنه حين نومه وغفلته لم يكن خروجاً كاملاً، ولا انقطاعاً عنه انقطاعاً باتّاً أبديّاً، ولكنّه بالموت يحصل لنفسه التجرّد التامّ والانقطاع الكامل عن الماديّات، وبذلك يكون أقوى رؤيةً وأشدّ إدراكاً لتلك المخفيّات عن الأبصار الماديّة، ويكون أخفّ حركةً وأسرع سيراً ممّا كان منه في حال نومه وغفلته، وليس النوم إلّا مثلاً منه، ومشابهاً له في الجملة على ما عرفت، كما ورد ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إنكم تموتون كما تنامون، وتبعثون كما

تفيقون»^(١).

وبالجملة، أنَّ عالم الأرواح في النشأة البرزخيَّة محيط بالعالم المادِّي، وواقع في طول النشأة الدنيويَّة، ومغائر لها، وليس في عرضها كي يستحيل فيه ما يستحيل فيها، نظير مشاهدة الأشياء البعيدة في الغاية ولو مع وجود الحواجب الكثيرة، وتعدّد الموانع العظيمة عن الرؤية، وتكثّر الفواصل بين الرائي والمرئي، كالجبال الراسية، والعمارات الشاهقة، والظلم الشديدة، فترى النائم لا يمتنع عليه شيء من ذلك، كما لا يصيبه تعبٌ ولا نصبٌ بطيِّ المسافات البعيدة، ولا يحتاج في سيره فيها إلى زمانٍ طويل، بل إنَّه ربما يحيط بأشياء متباعدة في أقلّ من لمحة بصر، وطرفة عين، مع وضوح امتناع كلّ ذلك وأمثالها في العالم المادِّي العنصري.

وعليه، فلا وحشة في القول بحضور أولئك المعصومين عليهم السلام على ألوف الأموات في ساعةٍ واحدة بقوا بهم البرزخيَّة، وذواتهم المقدّسة التي لها أعضاء وجوارح مناسبة لها، ولها أيضاً حركة وسكون، وهيئة وكلام، وذهاب وإياب، موافقة لها على سبيل ما يكون لسائر الناس في مناهم.

هذا، مع كونهم مظاهر قدرته تعالى ومحطّ إرادته، كما لا وحشة في القول بتجسّم الأعمال بعد إمكان كون المراد من ذلك تجسّمها بتلك القوالب المثاليَّة، والأجسام البرزخيَّة التي لا تشاهد بالأبصار الماديَّة، بل المتيقّن ذلك، ولا مانع عقليّ منه أصلاً.

وبذلك كلّه يتّضح لك فساد الاعتراض على كلّ من تلك الوقائع المُخبر عنها على ألسنة المعصومين الصادقين المصدّقين عليهم السلام، وكذا الاعتراض على تلذّد الأموات بالنِّعم البرزخيَّة أو تعذيبهم في ذاك العالم بصنوف العذاب، من ضغطة القبر، وعذاب النيران، ونهش العقارب، ولسع الحيات والأفاعي، وكذا ارتضاع الرضيع من أغصان أشجار الجنان، وسائر ما ورد في الشريعة المقدّسة.

وفي النشور ما هو المأثور صدقُ فلا يريبك القصور

فقد انقذ لك بما عرفت أنّ تلك الاعتراضات الفاسدة على ذلك كلّ وتلك الأوهام الواهية لم تنشأ إلا من قصور الفهم، وتوغل المعترض بها في عالم المادّيات، ثمّ توهّمه عود الأرواح في عالم البرزخ إلى الأحساد العنصريّة المادّية. ولكنّه زعم باطل، وتوهّم فاسد، فإنّا لا نقول بذلك، بل إنّما نقول: إنّ الأرواح لا تعود إلى الأجسام العنصريّة إلاّ بعد انتهاء عالم البرزخ، وحلول ميعاد القيامة العظمى، وحشر جميع الخلائق في العالم الأبدى والطامة الكبرى، فيومئذٍ يعود الروح من كلّ أحدٍ إلى جسده المادّي بأمر الله تعالى، ونفوذ قدرته الكاملة، وترجع النفوس المجردة مركّبة بموادّها العنصريّة بعين ما كانوا في النشأة الدنيويّة، وأنّ ذلك العالم الأخرويّ الأبدى مبائن للعالمين المتقدّمين عليه، وربما يعدّ العالمين الدنيويّة والبرزخيّة عالماً واحداً باعتبار احتمال كون سطح الأرض وجوفها سيّان في كونهما جزءين لعالم واحد، فتأمل جيّداً تعرف أنّ عالم الوجود لا يختصّ بعالم المادّة.

«و» عليه، فلا تشكّ في صحّة ما ورد عن المعصومين عليهم السلام «في» بيان وقائع «النشور» واعلم قطعياً أنّ «ما هو المأثور» عنهم عليهم السلام من وقائع البرزخ والقيامة كلّ «صدق» صحيح «فلا يريبك القصور» في الفهم، وإيّاك أن تشكّ في شيء منها، اغتراراً بتلك التشكيكات الواهية، والخرافات الفاسدة، وإنّ أهمّ ما أنكره أولئك الملاحدة بمجرّد الاستغراب من غير إقامة دليل ولا برهان إنّما هو حديث تجسّم الأعمال، وقد عرفت نقض ما اعترضوا عليه، وبيان فساد إجمالاً وتفصيلاً. ومن الممكن أن نبيّن فساده في المقام أيضاً بوجه آخر، بأن نقول: إنّ ذلك بنفسه أمرٌ ممكنٌ معقول، لا وحشة في الالتزام به.

وذلك لأنّه ربما تكون الماهيّة الواحدة على وحدتها مختلفة في أنحاء وجودها، من حيث الاستقلال بنفسها وعدمه، فتراها أحياناً مضطّرة في الوجود

وبالكتاب نطق الكتابُ وأهله، ومثله الحساب.

إلى القيام بغيرها، بحيث لا يمكنها الاستقلال في وجودها، ولا الاستغناء عما قامت به. وأخرى بخلاف ذلك، بحيث لا توجد إلا مستقلة بنفسها، مستغنية في وجودها عن غيرها.

ألا ترى مثلاً ماهية الإنسان أنها في عالم التصور لا توجد في الذهن إلا قائمة بالنفس، ولا يمكن استغناؤها عنها حينئذٍ، ولا يعقل استقلالها بالوجود فيه، ولكنها في ظرف الوجود خارجاً لا تكون إلا مستقلة في الوجود، مستغنية في تحققها عن تصوّرها في الذهن، وعن قيامها بالنفس، فهي على وحدتها الحقيقية تراها مختلفة في ظرف الوجود.

وعليه، فلا مانع بحكم العقل من تجسّم نفس طاعة العباد ومعاصيهم، مع كونها أعراضاً لا يمكن استقلالها في الوجود الخارجي، ولا يعقل استغناؤها عن تقويمها في هذه النشأة الدنيوية، ولا وحشة في دعوى استقلالها في نشأتها البرزخ والقيامة، ولا استحالة في اختلافها في ذلك باختلاف محال وجودها وتعدّد أنحاء تحققها، بحيث يكون الوجود في هذه النشأة بالإضافة إلى الوجود في النشأة الآتية على سبيل نسبة وجود الجوهر في الذهن إلى وجوده في الخارج، وأن إمكان ذلك واحتماله كافٍ في المقام للإذعان به، والخضوع للمُخبر الصادق عنه. وقد عرفت أن الاعتراض على تلك المأثورات الصحيحة لم ينشأ إلا من قصور الفهم، ومجرّد الاستغراب، ودعوى الاستحالة بلا دليل قاطع، ولا برهانٍ ساطع، وأنه بعد ثبوت الإمكان لا موقع للإنكار، ولا مجال للتكذيب، فافهم واغتنم. وبذلك كلّ يتّضح لك فساد سائر ما اعترض على كثير ممّا ورد في الشريعة المطهرة الإسلامية من حوادث عالم البرزخ، ووقائع يوم القيامة الكبرى.

«و» منها التصريح «بالكتاب» ووجود صحيفة الأعمال لكل فردٍ من العباد، وأن لكلّ منهم صحيفة على يمينه تكتب فيها حسناته، وصحيفة على شماله تكتب

فآتني بفضلك المبين كتابي المنشور باليمين
وصدّق الميزان، فالذكر نطق بوضعه، فهو بكفّتيه حقّ

فيها سيّاته، وقد «نطق الكتاب» الكريم بذلك في آيات كثيرة، مع بيان أنّ كتاب الحسانات يُعطى يومئذٍ لليد اليمنى، وكتاب السيّئات لليد اليسرى بعد ثقب الصدر، وإخراج اليسرى منه إلى الخلف.

ومنها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ يَمِينَهُ * فَسَوْفَ يَحْسَبُ حِسَابًا * يَسِيرًا * وَيُنْقَلَبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا * وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ * فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا * وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾^(١).

﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ يَمِينَهُ فيقول هاؤُم اقرؤا كتابيه﴾^(٢) ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فيقول ياليتني لم أُوْتِ كتابيه﴾^(٣).

﴿ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين ممّا فيه ويقولون يا ويلتنا ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلّا أحصاها﴾^(٤).

إلى غير ذلك ممّا صرّح به من ذلك في ذلك الوحي الإلهي، فضلاً عمّا تواتر في ذلك من أحاديث أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام، وهم أعدال الكتاب «وأهله» المنزهون عن كلّ خسيّة، والمبرأون عن كلّ كذب ودنس ونقيصة، كلّ ذلك بعد إجماع المسلمين عليه أيضاً.

«ومثله الحساب» في الثبوت القطعي كتاباً وسنةً وإجماعاً.

«فآتني» يا ربّ «بفضلك المبين» المظهر للحسانات «كتابي المنشور» في ذلك اليوم المهول «باليمين» منّي مع الصّلحاء السعداء، ولا تعطينه بشمالي مع المجرمين الأشقياء.

ثمّ لا يريبك أيضاً أيّها المسلم ما نهق به الخصم الألدّ من التشكيك في مسألة وزن الأعمال في يوم القيامة «وصدّق الميزان» المُخير عنه «فالذكر» الحكيم قد

صحائف الأعمال أو نفس العمل تُوزن، فالسمعُ على التجسيم دلّ

«نطق بوضعه» أيضاً صريحاً في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿والوزن يومئذ الحق فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم﴾^(١).

﴿فأما من ثقلت موازينه * فهو في عيشة راضية * وأما من خفت موازينه * فأما هاهوية﴾^(٢) ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾^(٣) إلى غير ذلك من نظائرها. «فهو بكفتيه حق» لا ريب فيه، ولا شبهة تعتريه، وإن وقع الخلاف في أن الموزون هل هو «صحائف الأعمال» والأوراق المكتوب فيها تلك الأعراض؟ «أو» أنه «نفس العمل» الواقع من المكلف؟

فذهب بعضهم إلى الأول؛ زعماً منه أن العمل عرض لا يمكن استقلاله ووزنه، على ما أشير إليه، وقد عرفت الجواب عنه: بإمكان تجسّمه، فلا وحشة في القول بأن الأعمال «توزن» بأنفسها، ولا استحالة في ذلك.

«فالسمع» كتاباً وسنة «على التجسيم دلّ» نصّاً وظاهراً، كما في قوله تعالى: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره * ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾^(٤). وبمضمونه ورد كثيراً من السنة المستفيضة^(٥).

وعليه، فلا يعاب في ذلك بتأويلات بعض علماء الفريقين^(٦) ودعواهم أن المراد من الميزان هو التعديل والمقايسة بين الصنفين من العمل، ثم الجزء بما يقتضي وصول الحق إلى مستحقّه. وأن المراد من الثقل والخفة العارضتين للعمل هو الكثرة والقلة الموجبتين لعظيم الثواب والعقاب.

إلى غير ذلك من التأويلات الباردة الفارغة عن الدليل والبرهان، سوى ما

(١) الأعراف: ٩. (٢) القارعة: ٦-٩. (٣) الأنبياء: ٤٧. (٤) الزلزال: ٧-٨.

(٥) انظر تفسير البرهان ٤: ٤٩٥.

(٦) منهم المفيد من الشيعة في تصحيح الاعتقاد (مصنّفات الشيخ المفيد) ٥: ١١٤.

استند إليه بعضهم من ظواهر بعض الأحاديث الشاذة المعرض عنها لدى الجُلّ أو الكلّ من فقهاء المتقدّمين والمتأخّرين عليهم السلام.

منها: ما في الاحتجاج من خبر هشام بن الحكم عليه السلام، أنّ الزنديق سأل الصادق عليه السلام، فقال في جملة كلامه: أوليس توزن الأعمال؟ قال عليه السلام: «لا، إنّ الأعمال ليست بأجسام، وإنّما هي صفة ما عملوا» إلى أن قال: فما معنى الميزان؟ قال عليه السلام: «العدل» قال فما معناه في كتابه: ﴿فمن ثقلت موازينه﴾^(١)؟ قال: «فمن رجع عمله»^(٢).

وما في الكافي ومعاني الأخبار عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة﴾ أنّهم الأنبياء والأوصياء عليهم السلام^(٣).

وبمضمونهما بعض أحاديث ضعيفة أخرى، ولكنّها بعد شدوذها وإعراض الأصحاب عنها وعدم مقاومتها لمعارضة النصوص الكثيرة في الكتاب والسنة يحتمل كون الأجوبة فيها رعاية لفهم السائل، وقصوره عن إدراك التجسيم وإمكانه، وعن إدراك حقائق تلك الأمور. أو رعاية لجحوده وإنكاره ذلك.

ومن العجب ميل شيخنا المفيد عليه السلام إلى بعض تلك التأويلات على ما نسب إليه^(٤) وأعجب منه - على تقدير صحّة النسبة - أنّه لم يستند كغيره في ذلك إلى تلك الأحاديث الضعيفة، بل استند فيها إلى بعض كلمات العرب، وإرادتهم العدل أحياناً من الميزان عند استعماله.

ولذلك اعترض عليه كثير من العلماء، ومنهم البهائي والمجلسي قدّس سرّهم^(٥) بأنّ كلّ ذلك تأويلات أو تأييدات لا تُفيد ولا تُسمن ولا تُغني عن شيء، وأنّها كأصل الشبهة كلام عامّي يشبه السفسطة.

(١) الأعراف: ٨. (٢) الاحتجاج ٢: ٣٥١.

(٣) الكافي ١: ٤١٩/٣٦، معاني الأخبار: ١/٣١.

(٤) تصحيح الاعتقاد (مصنّفات الشيخ المفيد) ٥: ١١٤.

(٥) لم نعر على كلام الشيخ البهائي، والمجلسي في بحار الأنوار ٧: ٢٥٢.

وَصَدَّقَ الصَّرَاطُ، فَالْسَمْعُ وَرَدَ فِيهِ، وَأَنَّهُ مِنَ السَّيْفِ أَحَدٌ

هذا، مع اقتضاها حمل تلك الألفاظ على المعاني المجازية بعد انسلاخها عن معانيها الحقيقية من غير موجب ولا سبب، بعد ما عرفت من إمكان تجسّم الأعراض في النشأة الأخروية، وانقذ لك فساد دعوى استحالته ولا أقلّ من عدم قيام دليل عليها، وقد عرفت أيضاً أنّ احتمال إمكان ذلك كافٍ في مثل المقام، وأنّ معه لا سبيل إلى الإنكار أو التأويل.

وبالجملة، أنّ الواجب على كلّ مكلفٍ في كلّ تلك المأثورات الشرعية إنّما هو ما عرفت، من وجوب الانقياد والتسليم لما ثبت منه إجمالاً، والاعتقاد الجزمي بصدقه وصحته، دون البحث عن حقيقته وكيفيته، وأنّ الأولى بل اللازم هو السكوت عن كلّ ما لم يكلفنا الشارع المقدّس بمعرفة كنهه وشؤونه.

وإنّ من ذلك معرفة أنّه هل ينصب لكلّ فردٍ من أفراد الخلاق ميزان خاصّ؟ أو موازين عديدة مختصة بكلّ منهم مختلفة باختلاف حسناته وسيئاته في أفعاله وأقواله، وإصابته وخطائه في عقائده وضمائره؟ كما يشير إليه ظواهر بعض الأدلّة، نظير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقَلَتْ مَوَازِينُهُ﴾^(١) ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾^(٢) ونضع الموازين القسط﴾^(٣).

أو أنّه يُنصب للجميع ميزانٌ واحدٌ مشتركٌ بين الكلّ، كما ربما يستظهر ذلك من بعض آخر منها، نظير قوله تعالى: ﴿وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾^(٤).

فليس علينا في كلّ ذلك إلّا الإذعان بعدم العلم، وإيكال معرفة حقائقها إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ وخلفائه عليهم السلام.

«وَصَدَّقَ الصَّرَاطُ» أيضاً على نحو الإجمال «فالسمع» كتاباً وسنةً قد «ورد» بذلك متواتراً، فلا ريب في ثبوته وصحته، ولذلك اتّفقت على ذلك كلمة المسلمين،

يخطفُ كالبرق إلى الجنان أو دونه عليه غير الجاني

وإن اختلفوا - كظواهر بعض الأحاديث - في بعض خصوصياته وكيفية ما لا يهمنّا التعرّض لها في المقام.

نعم ورد «فيه» وفي بعض شؤونه في بعض الأحاديث أنّه جسرٌ ممدودٌ على شفير جهنّم^(١) لا محيص لجميع الخلائق من مرورهم عليه، كما أُشير إليه في قوله تعالى: ﴿وإن منكم إلاّ واردها﴾^(٢).

«وأنّه» أمضى «من السيف» و «أخذ» منه، وأدقّ من الشعر، وأنّ العلم بحقيقة كلّ ذلك وكنهه مختصّ به تعالى وبخلفائه عليهم السلام، كما ورد أنّ طوله مسافة ألف سنة^(٣) وأنّ الناس في سيرهم ذلك ومرورهم عليه على أصناف: فمنهم: من يقطع تلك المسافة البعيدة في أقلّ من لمحة العين، فهو «يخطف كالبرق» اللامع منه «إلى الجنان» الرفيعة المعدة له، وهم الأنبياء وخلفاؤهم المعصومون عليهم السلام.

ومنهم: من يقطعها كالريح العاصف.

ومنهم: من يجوزها كعدو الفرس السريع.

ومنهم: من يمشي عليه مشياً سريعاً أو بطيئاً «أو» أقلّ من ذلك و «دونه» بأن يمرّ «عليه» حبواً على يديه وركبتيه، أو على صدره وبطنه مع إصابته بشيء من لهب النار، فهم مختلفون في السير بطناً وسرعةً وكيفيةً على اختلاف حسناتهم وسيئاتهم كثرةً وقلةً وثقلاً وخفّةً. هذا، مع حمل كلّ منهم أثقال سيئاتهم المتجسّمة على ظهورهم.

وربما يحمل كثيرٌ منهم أثقال غيرهم أيضاً، مضافاً إلى حملهم سيئات أنفسهم، وذلك لمكان ظلمهم للغير في نفسه، أو في ماله، أو في عرضه، بالقتل أو الضرب أو بالسرقة

(١) انظر تفسير الصافي ١: ٨٥، وتفسير نور الثقلين ١: ٩١/٩٢. (٢) مريم: ٧١.

(٣) انظر مجمع الزوائد ١٠: ٣٥٩، فتح الباري ١١: ٣٧٦، تفسير نور الثقلين ١: ٩٢/٢١.

فهو على الجاني عقوبةٌ إذا سيق إلى النار بضجرٍ وأذى
وللقدير الصون في العبور من الأذى من أيسر الأمور

والنهب أوبالاً غتياب والسبِّ وأمثال ذلك من التعديّات على المؤمنين من العباد، إن لم يكفّروا عن تلك المظالم بما أمرهم الله تعالى به، ولم يتوبوا عنها قبل الموت على ما ورد في الشريعة المطهرة، فيعوّض الحَكَم العدل تعالى على أولئك المظلومين، بأن يحمل أُنْقَالَ ذُنُوبِهِمْ ظهور الظالمين لهم، أو يَهَبَهُمْ حسنات الظالمين، ويعذّب ظالمهم بدلاً عنهم، وذلك قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْمِلْنَ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾^(١). هذا كلّهُ في «غير الجاني» على نفسه بالكفر والارتداد، والعياذ بالله. وأمّا مثلهما فلا يمكنهما التتابع في السير على الصراط، ولا قطع المسافة أصلاً، وإنّما يهويان منه إلى ما تحته من العذاب الأليم، ويتردّيان إلى نارٍ قعرها بعيد، وشرابها صديد، وصنوف العقوبة فيها شديد، وأنواع التعذيب الأبدي فيها في كلّ ساعةٍ جديد، ولسع العقارب والحيات والأفاعي وضرب المقامع فيها - مضافاً إلى تلك النيران المحرقة - لمزيد، أعادنا الله تعالى من جميعها.

وبذلك يُعلم أنّ نصب الصراط يومئذٍ رحمةٌ للمؤمنين، وبشارةٌ معجّلةٌ لهم بجَنّات النعيم، وتعجيل همٍّ وكرٍ للعصاة والمنافقين، وبه يعرف كلٌّ منهم مآل أمره، ومقدار حسناته وسيئاته.

«فهو على الجاني عقوبةٌ» معجّلةٌ «إذا» مرّوا به عليه، و «سيق إلى النار بضجرٍ» شديد «وأذى» وعنف كثير، وذلك قوله تعالى: ﴿وسيق الذين اتّقوا ربّهم إلى الجَنّةِ زمراً﴾^(٢) ﴿وسيق الذين كفّروا إلى جهنّم﴾^(٣) ﴿يوم نحشر المتّقين إلى الرحمن وفداً﴾* ونسوق المجرمين إلى جهنّم وردداً^(٤).

«و» لا يتوهّم صعوبة السير عليه للمتّقين، لمكان دقّته وحدّته، فإنّه يمكن

فربّ ثبتّ قدمي من الزلل عند العبور صافحاً عن الخطل
وكوثرأ أعطاه ربك العليّ حبيبه طاهها وساقيه عليّ

«للقدير» على كلّ شيءٍ حفظهم و «الصون» لهم «في» حين «العبور» عليه «من» كلّ «الأذى» وأنّ ذلك «من أسير الأمور» عليه سبحانه.

«فربّ ثبتّ قدمي من الزلل» على الصراط «عند العبور» عليه، حال كونك «صافحاً» بالعفو «عن الخطل» والذنوب التي أحصيتها عليّ، وأنّ ذلك مأخوذ من كلام أمير المؤمنين عليه السلام في دعائه عند مسحه على قدميه في الوضوء بقوله: «اللهم ثبتّ قدمي على الصراط يوم تزلّ فيه الأقدام»^(١).

فإنّ أقدام العصاة تزلّ وتضطرب عليه على قدر معاصيهم وعظم سيئاتهم، وأمّا المتّقون فثبتت أقدامهم عليه، ويمرّون عليه بكلّ سكينَةٍ وطمأنينة، من غير فزع من لهب النيران التي تحت أقدامهم، ولا خوف سقوطهم فيها، فكأنّهم يمشون على البسيط هوناً آمناً إلى أن ينتهوا إلى نهرٍ عظيم هناك أمام الجنة، يُسمّى بالكوثر، طوله من المشرق إلى المغرب، وهو أبرد من الثلج، وأبيض من اللبن، وأعذب من كلّ شهدٍ، وأحلى من السكر، وهو الذي ذكره الله تعالى في فرقانه الكريم، ووهبه لنبيه العظيم صلى الله عليه وآله وسلم، ومنّ عليه بذلك حيث يقول عزّ من قائل: ﴿إنا أعطيناك الكوثر * فصلّ لربّك﴾^(٢) أي: شكرأ له على ذلك.

فاعتقد أيّها المسلم اعتقاداً قطعياً بذلك كلّهُ على نحو الإجمال «و» صدّق «كوثرأ» من غير شكٍّ فيه، ولا بحث ولا جدال في حقيقته وكيفيته، فإنّ الثابت المتيقّن من الشرع المقدّس هو أصل وجوده في النشأة الآخرة، وأنّه «أعطاه ربك العليّ» الأعلى «حبيبه طاهها، و» أنّ «ساقيه» للمؤمنين «عليّ» بن أبي طالب عليه السلام، وصيّ وخليفته المنصوص عليه من الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد تضافرت بذلك

(١) فقه الرضا عليه السلام: ٧٠، أمالي الصدوق: ١١/٤٤٥ المجلس الثاني والثمانون، بحار الأنوار ٧٧:

٣٢٠، كنز العمال ٩: ٢٦٨/٤٦٨ (٢) الكوثر: ١ - ٢.

وتشهد الأملاك كتاب العمل بين يدي ربهم عز وجل
جلد لسان بصر سمع يد رجل بأمر الله كل يشهد

أحاديث الفريقين.

فراجع في ذلك تفسيري الطبرسي والقمي^(١) ومجالس المفيد^(٢) وأمالى الشيخ^(٣) وبشارة المصطفى^(٤) وعيون أخبار الرضا^(٥) والبحار^(٦) وغاية المرام^(٧) وغيرها من كتب العامة والخاصة، حتى ترى تواتر مضمون ما روي عن النبي ﷺ في ذلك، نظير قوله ﷺ: «وإن وليي ووصيي وخليفتي من بعدي علي بن أبي طالب، وهو صاحب حوضي وخليفتي، عليه يزود عنه أعداءه كما يزود الرجل البعير الأجرب عن إبله، ويسقي أوليائه المسلمين له من بعدي».

وقد اعترف بذلك كثير من علماء الجمهور بالرغم منهم، ودونوه في صحاحهم، نظير أبي نعيم وابن حنبل وأضرابهما^(٨) فراجع.

«و» أن من الثابت القطعي كتاباً وسنة وإجماعاً أيضاً على نحو الإجمال هو أنه «تشهد الأملاك» الذين هم «كتاب العمل» الواقع من العبيد «بين يدي ربهم عز وجل» أي: برأى ومسمع منه تعالى.

وكذا سائر ما جعله الله تعالى رقيباً على العبد، وحافظاً له أو عليه^(٩) أعماله، ومنها جوارحه، وهي «جلد» و «لسان» و «بصر» و «سمع» و «يد» و «رجل» وسائر أعضائه، فإنها «بأمر الله» تعالى وقدرته الكاملة تنطق يوم القيامة و «كل»

(١) مجمع البيان ٤: ٢٠٦، تفسير القمي ١: ٢٩٣.

(٢) أمالي الشيخ الطوسي: ٢٣٢ المجلس الثامن.

(٣) عيون أخبار الرضا ٢: ٥٣/٢٦٧.

(٤) بشارة المصطفى: ٩٧.

(٥) بحار الأنوار ٣٨: ٩٠.

(٦) غاية المرام ١: ٣١ فما بعد.

(٧) انظر حلية الأولياء ١: ٦١ - ٨٧ وفضائل الصحابة لابن حنبل ٢: ١٠٨٥/٦٣٨.

(٨) كذا ولعل الصحيح: على.

والليل والنهار يشهدان وكلّها في بقعة الإمكان
وصدّق الصادق فيها أجمعا وللشكوك لا تكن متّبعاً
وإن أتتكَ شبهةٌ من حلّها عجزتَ فاطلب حلّها من أهلّها

منها «يشهد» بما صدر منه من الطاعة أو المعصية أو غيرهما، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(١) ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٢). وقد تظافرت أيضاً أحاديث أهل البيت عليهم السلام بذلك وبأمر آخر من وقائع يوم القيامة.

«و» منها أنّ «الليل والنهار» أيضاً «يشهدان» بذلك، وكذا البقاع والأمكنة «و» أنّ «كلّها في بقعة الإمكان» كما عرفت، فلا تشكّ في شيء منها، ولا يجوز لك التردّد في صحتها، فضلاً عن إنكارها وتكذيب الصادقين المصدّقين المخبرين عنها، ونعوذ بالله من ذلك.

«وصدّق» النبيّ «الصادق» صلى الله عليه وآله وخلفاءه عليهم السلام «فيها» وفي نظائرها ممّا ثبت عنهم بطريق وثيقة، واخضع لأحاديثهم وأقوالهم «أجمعا» من غير تأمل فيها ولا تأويل لها «وللشكوك لا تكن متّبعاً» فتكون ممّن قال فيهم أمير المؤمنين عليه السلام: «أتباع كلّ ناعق يميلون مع كلّ ريح»^(٣) الحديث.

أو تصير ضالّاً جاحداً وتحسب نفسك حينئذٍ عاقلاً راشداً وهادياً مهديّاً، وبذلك تكون أخسر الناس أعمالاً كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾ الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعا^(٤). «وإن أتتكَ شبهةٌ» من جاحدٍ قال، أو منافق ضالّ، أو شاكّ مرتاب، ولم تتمكّن «من حلّها» و «عجزت» عن نقضها: «فاطلب حلّها» أو نقضها «من»

(٢) يس: ٦٥.

(١) فصلت: ٢٠.

(٣) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٦ ومن حكمه عليه السلام ١٤٧. (٤) الكهف: ١٠٣ - ١٠٤.

وإن وقفت قِف وثبَّت القدم ولا تقل: لا، إن عجزت من نعم
والنار والزقوم والجنان والحرور والقصور والغلمان

مصادر العلوم و «أهلها» أهل الذكر الخبيرين بها، كما قال تعالى: ﴿فاسئلوا أهل
الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾^(١).

وهم أهل بيت الوحي والرسالة ﷺ ومن بعدهم ممن نصبوه نواباً عنهم في
غيبتهم، وهم العلماء الأبرار، والفقهاء الأخيار، المستبوعون أحاديثهم، والمقتفون آثارهم
قدس الله تعالى أسرار الماضين منهم، وحيّا الله الموجودين، وأيد الباقيين منهم.
«وإن» عجزت أحياناً عن الوصول إلى أحدٍ منهم و «وقفت» حائراً عن حلّ
الشبهة، أو عن فهم بعض الأحاديث المثبتة الصحيحة، فإياك أيضاً أن تبادر إلى
الإنكار لقصر فهمك، أو أن تتسرع إلى تأويلها برأيك القاصر، وهوى نفسك
الأمّارة، بل «قف» عن كلّ ذلك «وثبّت القدم» الراسخ على الإيمان والتصديق
الإجمالي إلى أن ينور الله تعالى قلبك لمعرفة الحقائق، أو تجد من يبينها لك: «وأنّ
العلم نورٌ يقذفه الله في قلب من يشاء من عباده»^(٢).

«ولا تقل: لا» إنكاراً لصحّة تلك المأثورات الصحيحة «إن عجزت من» قول:
«نعم» الدالّ على التصديق الوجداني بما بلغك، وتوقّف عن الحكم بشيء أصلاً
«و» لا تشكّ أيضاً في أنّ «النار» المتواتر ذكرها في الكتاب والسنة، وما ورد من
أصناف العذاب فيها، ولسع حيّاتها وعقاربها، ونهش أفاعيها، وضرب المقامع
الحديدية فيها لأهلها «و» أكل «الزقوم» وهي شجرة مُرة كريهة الطعم والرائحة،
يطعم منها أهل النار كرهاً وإجبّاراً.

وكذا شرب الحميم، وهو الماء البالغ في الحرارة إلى النهاية، بحيث لو سقطت
منه نقطة على جبال الدنيا لأذابتها بأجمعها، يُسقى منه أهل النار على ما روي عن

(١) النحل: ٤٣.

(٢) مشكاة الأنوار ٢: ٣٢١/١٩٠٥، منية المريد (الشهيد الثاني): ١٦٧، بحار الأنوار ١: ٢٢٥.

حَقُّ حَقِيقَةٍ بِلا مَجَازٍ رَبِّ الْجِزَاءِ بِهِمَا مَجَازِي

ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(١) كُلُّهَا حَقٌّ صَحِيحٌ، فَذَلِكَ طَعَامُهُمْ، وَهَذَا شَرَابُهُم الَّذِي يَشْوِي وَجُوهَهُمْ بِشُرْبِهِ، أَوْ بِمَجَرَّدِ رُؤْيَيْهِ، لَشِدَّةِ حَرَارَتِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سَرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ﴾ وَهُوَ النَّحَاسُ وَالصَّفَرُ الْمَذَابُ ﴿يَشْوِي الْوُجُوهَ بِشِّ الشَّرَابِ﴾ ^(٢).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الْأَثِيمِ * كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ * كَغَلِيِّ الْحَمِيمِ﴾ ^(٣) وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ.

«و» كَذَا مَا وَرَدَ مُتَوَاتِرًا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْقَطْعِيَّةِ، وَقَامَ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ مِنْ نَعَمِ «الْجَنَانِ» الَّتِي لَمْ تَرِ عَيْنٌ مِثْلَهَا، وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ مَا أُعِدَّ فِيهَا، مِنَ الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ «وَالْحُورِ وَالْقُصُورِ وَالْغُلَامِ» الْمَعْدَّةُ لِأَهْلِهَا مِنَ الصُّلَحَاءِ السُّعْدَاءِ.

فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ أَيْضًا «حَقٌّ حَقِيقَةٌ بِلا» شَكٍّ وَلَا تَأْوِيلَ، وَلَا «مَجَاز» بِنَحْوِ مَا ارْتَكَبَهُ بَعْضُ الْجُهَّالِ الْمُدَّعِينَ لِأَنْفُسِهِمُ الْفَلَسَفَةَ وَالْحِكْمَةَ وَالْمَعْرِفَةَ، مَعَ غَايَةِ قُصُورِهِمْ عَنْهَا جَمِيعًا، فَأَوَّلُوا تِلْكَ الْمَحْكَمَاتِ الْمُثَبَّتَةَ نَقْلًا وَإِجْمَاعًا بِأُمُورٍ وَاهِيَةٍ حَسَبَ أَهْوَائِهِمُ الْكَاسِدَةِ، وَآرَائِهِمُ الْفَاسِدَةِ، وَعُقُولُهُمُ الْقَاصِرَةِ، بِلا دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَلَا بَرَهَانٍ قَطْعِيٍّ، وَعَدَلُوا فِيهَا عَنِ الْحَقَائِقِ إِلَى الْمَجَازِ بِمَجَرَّدِ الْاسْتِغْرَابِ، وَقُصُورِ أَفْهَامِهِمْ عَنِ إدْرَاكِ الْمَغَازِي فِيهَا، فَأَوَّلُوا الْجَنَّةَ بِحُصُولِ السُّرُورِ بِسَبَبِ نِيلِهَا بِلَذَائِهَا الْحَيَوَانِيَّةِ، مِنْ حَيْثُ الْمَأْكَلُ وَالْمَشْرَبُ وَالْمَنْكَحُ وَالْمَسْكَنُ وَالْمَلْبَسُ وَأَمْثَالُهَا، أَوْ بِلَذَائِهَا الْإِنْسَانِيَّةِ مِنْ حَيْثُ اكْتِسَابُهَا الْعُلُومَ الرَّاقِيَّةَ وَالْأَخْلَاقَ الْعَرْضِيَّةَ الْفَاضِلَةَ.

وَكَذَا أَوَّلُوا جَهَنَّمَ وَنِيرَانَهَا بِكَدُورَةِ النَّفْسِ وَظُلْمَتِهَا بِالْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ الدَّنِيَّةِ، وَعَقَبَاتِ الْجَهْلِ الْمُظْلَمَةِ.

وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ تِلْكَ الْخَرَافَاتِ أَشْبَهَ شَيْءٍ بِالْهَذْيَانِ وَالسُّفْسُطَةِ، بَلْ مَسَاوَقٌ

(١) حَكَاهُ عَنْهُ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي الْكَشَّافِ ٣: ١٥٠ وَجَوَامِعُ الْجَامِعِ ٢: ٥٥٣.

(٢) الدَّخَانُ: ٤٣ - ٤٦.

(٣) الْكَهْفُ: ٢٩.

ومن هبوط آدم أبي البشر من الجنان خلقها الآن ظهر

لإنكار الكتاب والسنة، فلا تصغ إليها ولا تعأ بشيء منها، واعتقد جزمياً بصحة الجنة والنار الحقيقيتين على نحو الإجمال، واعلم قطعياً أنّ «ربّ الجزاء» ووليه «بهما مجازي» الفريقين ﴿فريق في الجنة وفريق في السعير﴾^(١) وإن وقع الخلاف في كونهما اليوم مخلوقتين قبل نفخ الصور الثاني؟ أو أنّهما يُخلقان بعد قيام القيامة، وعند البعث والشور؟

وأنّ الحقّ الصحيح هو الأوّل؛ وفقاً لجمهور المسلمين، عدا الشاذّ القليل منهم، كأبي هاشم، والقاضي عبد الجبار، وأتباعهما من المعتزلة^(٢) فإنّ متواترات الكتاب والسنة بظواهرها تدلّ على الأوّل، نحو قوله تعالى في مسألة الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٣) ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٤) وفي أمر جهنّم ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾^(٥) وأمثالها.

وكذا الأحاديث الكثيرة الدالة على ذلك، وفي بعضها عنهم عليهم السلام: «ليس منّا من أنكر خلق الجنة والنار، ولا نحن منهم، وأنّ من أنكر ذلك فقد كذّب النبيّ صلى الله عليه وآله وكذّبنا، وليس من ولا يتنا على شيء، وهو مخلد في نار جهنّم»^(٦).

هذا، مع أنّ الكتاب الكريم قد صرّح بدخول آدم عليه السلام وزوجته الجنة، وأوحى إليهما بذلك بقوله تعالى: ﴿ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة﴾^(٧).

ولا شكّ في وجودها يومئذٍ ودخولهما فيها، ولم يتفوّه أحد بانعدامهما بعد ذلك. «و» بذلك يُعلم أنّ «من هبوط آدم أبي البشر» وخروجه «من الجنان» يثبت وجودها و«خلقها الآن» وبه «ظهر» لك فساد قول المخالف، حتّى في خلق النار

(١) الشورى: ٧ (٢) حكاها عنهم في شرح المقاصد ٥: ١٠٨ ومناهج اليقين: ٣٤٠.

(٣) الحديد: ٢١. (٤) آل عمران: ١٣٣. (٥) البقرة: ٢٤ وآل عمران: ١٣١.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٠٦/٣، أمالي الصدوق: ٧/٣٧٣ المجلس السبعون، التوحيد (الصدوق): ١١٨.

(٧) الأعراف: ١٩.

ووجودها اليوم؛ لعدم القول بالفصل بين خلقها وخلق الجنة، وإن ورد في بعض الأحاديث الضعيفة: «أنَّ الجنة التي دخل فيها آدم إنما هي جنة دنيوية، تطلع الشمس فيها وتغيب، ولم تكن جنة الخلد، وإلا لم يخرج منها أبداً»^(١).

ولكنها مخالفة لسائر الأحاديث المتظافرة أو المتواترة الدالة على وجودها، ولذلك تصافقت المتكلمون والمفسرون وسائر العلماء على حجيتها، وترك الشواذ المخالفة لها، القاصرة عن معارضتها من وجوه، وقد قيل للإمام الرضا عليه السلام - على ما في رجال الكشي -: إن فلاناً يزعم أن الجنة لم تُخلق؟ فقال عليه السلام: «ماله لعنه الله، كذب، فأين جنة آدم»^(٢).

وورد أيضاً في أحاديث كثيرة أنه لا يخرج أحد من الدنيا حتى يرى مكانه في الجنة أو في النار^(٣) إلى غير ذلك من المأثورات المثبتة الدالة على وجودهما والمزيلة للشك في ذلك.

(١) الكافي ٣: ٢٤٧/٢، بحار الأنوار ٦: ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٨: ٢٠١ بتفاوت يسير.

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٨٥/٩٤٠.

(٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٣٧٨/٨٤، الوسائل ٨: ٩٣ أبواب بقیة الصلوات المندوبة باب ٥ ح ١.

الركن الثالث

في جواز عفوه تعالى عن عصاة المؤمنين إن لم يرتدّوا عن الدين، ولم ينكروا شيئاً من ضروريّات المذهب وأحكام الشرع المبين.

أمّا النادم التائب منهم، فلا شبهة لدى العقلاء، كما لا خلاف بين فِرَق المسلمين بأجمعهم في حُسن العفو منه عقلاً، وثبوته نقلاً كتاباً وسنّةً.

بل المستفاد من المأثورات المتواترة فيهما أنّ العبد الجاني على نفسه بعد توبته يثبت له حقّ على ربّه تعالى لقبولها، بحيث يجب عليه سبحانه القبول، ويقبح عليه العدم بعد مواعيده الكثيرة في الآيات العديدة بقبولها، ووضوح خُلف الوعد منه لشيءٍ منها، فقد قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ أي: حقّ ثابت عليه قبولها ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾^(١). وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات^(٢) ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾^(٣). إلى غير ذلك من نظائرها.

نعم، إنّ ذلك مخصوص بالمؤمن المعتقد بشرائع الدين، والموحد لله ربّ العالمين، وأمّا الكافر والمشرِك والمنكر لشيءٍ من ضروريّاتها، فهو خارج عن عموم تلك الآيات إن ماتوا على غيِّهم وضلالهم، ولم يتوبوا عن كفرهم

وارتدادهم، وذلك لصريح آيات أخر كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾^(١) ﴿مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾^(٢) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(٣) ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يُلَاجِ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾^(٤) إلى غير ذلك من أمثالها، مضافاً إلى السَّنة المتظافرة المأثورة بمضامينها.

بل يمكن أن يقال: إنَّ مغفرتهم والعفو عنهم على ما هم عليه من الإصرار على الكفر والإلحاد إلى آخر الحياة مستقبح لدى العقل، ومنافٍ للعدل على ما تقدّمت إليه الإشارة في باب العدل، فراجع.

والظاهر أنّه لا شبهة في كلّ ذلك، وإنّما الكلام في العفو عن المؤمن الجاني المتوقّي من غير توبة، فذهب شُرذمة من معتزلة بغداد إلى قُبْحهِ عقلاً^(٥) وذلك مستلزم لثبوت عدمه شرعاً بمقتضى قولهم: كلّما حكم به العقل حكم به الشرع^(٦) ووضوح تنزّهه تعالى وبراءة ساحة قدسه جلّ وعلا عن كلّ عِبْثٍ وقبيح، مضافاً إلى صراحة آيات كثيرة في ترتّب العقاب على المعصية واستلزامها له، نظير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٧) ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾^(٨) ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٩) إلى غير ذلك ممّا ورد بمضامينها من متواترات الكتاب والسَّنة.

نعم، خرج منها النادم التائب الحقيقي بالكتاب والسَّنة والإجماع، بل والعقل أيضاً، وبقي غيره مشمولاً لتلك العقوبات، مستوجباً لها شرعاً، غير جائز سقوطها

(١) النساء: ٤٨ و ١١٦. (٢) المائدة: ٧٢. (٣) محمّد: ٣٤. (٤) الأعراف: ٤٠.

(٥) حكاها عنهم في كشف المراد: ٤١٥.

(٦) هي قاعدة عقلية مطردة، استخدمها الأصوليون كثيراً في كلماتهم، انظر هداية المسترشدين: ٤٣٣.

(٧) الجن: ٢٣. (٨) النساء: ٩٣. (٩) الطلاق: ١.

قد ندب الله عباده إلى أن يصفحوا عمن جنى تفضلاً

عنه عقلاً، وذلك لأن التهديد والوعيد بالعذاب الشديد في تلك الآيات على المعصية إنما هو على سبيل وعده تعالى بالثواب على الطاعة، وكلاهما من وادٍ واحد، من حيث كون الخلف لكلّ منهما مساوفاً للكذب القبيح الذي لا يجوز نسبته إليه تعالى. هذا ولكن الحقّ الحقيق إنّما هو ما ذهب إليه سائر فِرَق المسلمين، وتصادفت عليه جماهيرهم عدا أولئك الشرذمة القليلة، وهو جوازُه بل حسنه عقلاً وثبوتَه شرعاً. أما الأول: فلما علّم قطعياً، من أنّه «قد ندب الله عباده» ودعاهم «إلى» العفو عن المسيء، وحرّضهم كثيراً في كتابه وسنة نبيه ﷺ على «أن يصفحوا عمن جنى» عليهم في النفس أو في المال «تفضلاً» منهم عليه، ووعدهم على ذلك غفرانه لذنوبهم، وعفوه عن سيئاتهم، بل ما هو أعظم من ذلك، وهو حبّه لهم، وأقربيّة ذلك للتقوى الموجب لدخول الجنّة والخلود فيها، كما قال تعالى: ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(١) ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾^(٢) ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾^(٤).

بل مدحهم بما يستفاد منه رضاه تعالى عنهم، وذلك أيضاً أعظم من العفو والمغفرة، فقال عزّ وعلا: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾^(٥) من الجنّة ونعمه. فضلاً عن غفران الذنوب والعفو عنها، فقال عزّ من قائل في صفات المؤمنين المرضيين ﴿وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾^(٦).

بل ربما يستفاد وجوبه من ظواهر الأوامر به، نظير قوله سبحانه: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا﴾^(٧) وأمثاله من متواترات الكتاب والسنة^(٨).

(١) النور: ٢٢. (٢) البقرة: ٢٣٧. (٣) المائدة: ١٣. (٤) الحج: ٦٠.

(٥) التوبة: ٧٢. (٦) آل عمران: ١٣٤. (٧) البقرة: ١٠٩.

(٨) انظر أصول الكافي (للكليني) ٢: ١٠٧ باب العفو، الأدب المفرد (بخاري): ٦١ باب العفو والصفح عن الناس.

فهو بعفوه عن العبد أحقّ وهل ترى العفو سوى إسقاط حقّ؟
إذ العقاب ليس إلّا حقّه ولا ينافي العفو عنه صدقه

ولا شبهة في شيء من ذلك، كما لا شبهة في أنّه جلّ وعلا أولى بما ندب إليه العباد، وأحقّ منهم بالعمل به، كما لا شبهة أيضاً في أنّ العفو عن الجاني إحسانٌ إليه كما سمعت في قوله تعالى: ﴿والله يحبّ المحسنين﴾^(١) بعد أمره بالعفو والصفح، قارناً بينهما وبينه، وهو أيضاً أولى بالإحسان والتفضل.

«فهو بعفوه عن العبد» الجاني الموحد المعتقد به وبشرائعه «أحقّ» وأولى، فإنّه دائم الفضل، وقديم الإحسان، ذو الفضل العظيم، والمنّ الجسيم، وهل يُعقل أن يأمر العبيد بشيء حسنٍ إلى الغاية وهو يتركه، وإن لم نقل بقبح تركه؟ كلاً ثمّ كلا، وتعالى ربّنا عن ذلك علوّاً كبيراً، فإنّه لا تفوته صفةٌ حسنة، ولا يشذّ عنه وصف كمال أبداً.

«و» أيضاً «هل ترى العفو» لدى العرف والعقلاء «سوى إسقاط حقّ» ثابت؟ وقد تصافقت العقلاء أجمع على حسنه، ومدح فاعله، والثناء عليه، إذا وقع العفو في محلّه ولأهله، وهو ما سوى المعاند اللئيم، والجاحد الزنيم كما عرفت. وهل يتوقّف عاقلٌ عن الحكم بحسن ذلك ورجحانه؟ هيهات، ثمّ هيهات، فضلاً عن الحكم بقبحه.

كيف؟ وقد اشتهر بينهم حتّى صار كالمثل السائر قولهم: العفو عند المقدرة من مكرّمات الخصال «إذ العقاب» من المنتقم «ليس إلّا حقّه» المختصّ به، وأنّ تركه مع القدرة لا يكون إلّا تكرّماً ولطفاً وفضلاً وإحساناً.

«و» من هنا ينقذ فساد ما توهمه الخصم، من كون تركه مساوفاً للكذب القبيح في وعيده، على سبيل خلف الوعد بالثواب على الطاعة.

فإنَّ ما أخبر من وعيده يتبع حقّه على عبيده
فتركه بعد سقوط الحقّ غير منافٍ لحديث الصدق

وجه الفساد: أنّه «لا ينافي» ترك الانتقام من الجاني و «العفو عنه» لما هو المتسالم عليه، من «صدقه» في وعيده الدالّ على استحقاق الجاني «فإنَّ ما أخبر» به «من وعيده» إنّما «يتبع حقّه» الواجب «على عبيده» باعتبار أنّ عصيانهم له يوجب له حقّاً في عذابهم على ذلك «فتركه» العذاب «بعد» العفو الموجب «سقوط الحقّ» الثابت له ليس إلّا هبةً منه سبحانه، وفضلاً وكرماً وإغماضاً عمّاً له عليه، وذلك «غير منافٍ لحديث الصدق» وهو الإخبار عن الاستحقاق.

وبعبارة أخرى: كما أنّ حسن الوعيد من المولى لعبده لا يدور إلّا مدار استحقاق العبد وجوداً وعدمًا للانتقام؛ بشهادة العُرف، حيث إنّ مجرد الاستحقاق فقط علّة وحيدة لصحة الوعيد وحُسنه، وإنّ عدمه علّة منحصرة لعدمه، بضرورة حكم العقل، وأما وقوع المتوعّد به، وهو الانتقام المتأخّر، فلا دخل له في ذلك قطعاً.

فكذلك إخبار المولى بأنّه سينتقم من العبد على عصيانه لا يدور صدقه على إيقاع النكال به، وعلى تنجيز الوعيد بالانتقام منه، بل إنّ ذلك إخبارٌ عن ثبوت حقّ الانتقام له على العبد العاصي، ولا يدور صدق إخباره بذلك وكذبه إلّا مدار ثبوت الحقّ وعدمه، من غير مدخليّة إيقاع الانتقام المتوعّد به في ذلك أصلاً كما هو واضح، فإنّ صدق القضية الشرطيّة الحملية لا ينافي إلّا بصدق التعليق وصحة الاشتراط، وأما وقوع طرفيها وعدمه فهو أجنبيّ محض عن ذلك؛ بواضح الضرورة؛ واتّفاق أهل الفنّ، كما في قولك مثلاً: إن جاء زيد فعمرو قائم، فإنّ صدق ذلك منوط فقط بصحة الحمل والاشتراط، من دون مدخليّة تحقّق المجيء والقيام الخارجي في ذلك أصلاً بوجهٍ من الوجوه.

وعليه فإخبار الربّ تعالى بتعذيب المؤمن العاصي يوم القيامة ليس إلّا إخباراً بثبوت الحقّ له بذلك على العاصي، وأمّا العفو، فمعناه إسقاط الحقّ،

وإذهاب موضوع قضية الاستحقاق، فهو واقع في طول الوعيد، ونافٍ لموضوعه، وهو ثبوت الحق، فهو حاكمٌ عليه، وليس في عرضه كي يلزم التكاذب بينهما، فتأمل جيداً.

وقد اتضح لك بذلك أنّ الوعد والوعيد ليسا من وادٍ واحدٍ، بل هما متعاكسان، حيث إنّ الوعد بالثواب سببٌ لثبوت الحق للعبد على ربّه تعالى، ويجوز له مطالبة المولى بذلك حسب وعده الوفيّ الذي لا خُلف فيه، ولا شبهة لدى العقل والعرف في قبح التخلف عنه كما لا شبهة في نزاهته تعالى عن ذلك. وأمّا الوعيد بالعقاب، فهو مسببٌ عن ثبوت الحق له سبحانه على عبده العاصي له، وقد تبين لك أنّ إسقاطه كرمٌ وفضلٌ، وهو في غاية الحُسن.

ثم إنّ الخصم قد لَفَّق لإثبات القبح العقلي في إسقاط الوعيد وجهين آخرين^(١): أحدهما: أنّ العفو مع عدم التوبة يوجب اجترأ العاصي، وعدم مبالاته بشيءٍ من المعاصي، وأنّ تطميع المولى لعبده في ذلك مساوقٌ لإغرائه، وهو قبيح جداً، ومنافٍ لواجب لطفه تعالى، فإنّ اللطف يقتضي توقيفه عن المعصية، وأمّا التطميع في العفو محرض له عليها، ومساوقٌ لإعاقته على ارتكابها، وهل هو إلاّ قبيح لا يجوز نسبته إليه تعالى؟

وثانيهما: أنّ ذلك منافٍ أيضاً لعدله، فإنّ المساواة بين المطيع والعاصي في دخول الجنة يستلزم إضاعة حقّ المطيع في احتماله مكاره الطاعة ومشاقّ العبادة، وصبره عن لذائذ المعاصي وشهواته النفسيّة، وقبح ذلك أوضح واضح، خصوصاً مع وعده تعالى صريحاً بعدم إضاعته أجر المطيع منهم في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢).

كما صرّح أيضاً بعدم إمكان المساواة بين المطيع والعاصي في قوله عزّ من قائل: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

(٢) التوبة: ١٢٠.

(١) انظر تفصيل الكلام في مناهج اليقين (للعلامة الحلي): ٣٤٦.

ويكفي الاحتمال رادعاً بلا ريب ولو قيل: العقاب جعلاً

الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون»^(١).

بل إن ذلك يستلزم كون المجرم المرتكب للفحشاء وأنواع المعاصي أعزّ شأناً وأحسن حظاً من المطيع المتجنّب عنها المحتمل للمكاره والمشاقّ إطاعةً لمولاه في أوامره ونواهيه، ومن الواضح أيضاً أنّ ذلك ممّا يباه العقل السليم. والجواب: أمّا عن حديث الاجترأ واستلزام التطميع للتحريض، فهو أنّ ذلك إنّما يلزم إذا كان الوعد بالعفو وعداً تنجيزياً لعموم العصاة عن جميع معاصيهم، بحيث يحصل الأمن لكافّتهم عن العقاب، ويوجد فيهم العلم القطعي بعدم المجازات، ونفي العذاب عنهم مهما ارتكبوا من كبائر المحرّمات. وأمّا إذا كان ذلك أمراً محتملاً يُرجى وقوعه ويحتمل عدمه بحصول الانتقام وإجراء العدل، وعدم حصول العفو - كما هو المدّعى المطلوب في المقام - فلا استلزام لذلك.

وقد عرفت أنّ محطّ البحث ليس إلّا عن جواز العفو وإمكانه، وليس في ذلك تطميعٌ جزميٌّ يوجب الاجترأ، أو ما يكون مساوفاً للإغراء، أو محرّضاً على ارتكاب المنكرات والفحشاء، ولا هو منافعٍ لواجب اللطف بعد تقدير وجود الاحتمال في نفس المرتكب، وتجويزه وقوع الضرر عليه بالعذاب وعدم العفو عنه. فإنّ العاقل لا يهاجم على ما يحتمل فيه الضرر «ويكفي الاحتمال» العقلاني «رادعاً» له عن الاقتحام والتجرّي «بلا» شبهةٍ ولا «ريب» في ذلك لدى العقلاء أصلاً، فإنّ دفع الضرر المحتمل ولو لم يكن قطعياً أولى لديهم من استجلاب المنفعة ولو كانت قطعياً معلومة، بل يمكن أن يقال: إنّ ذلك أمر مغرور في أذهان العموم حتّى المجانين والبلهَاء منهم، بل مختر حتّى في طبيعة البهائم الصامتة فضلاً عن البشر ذوي العقول الكاملة.

أما ترى فرارها حذراً من الضرب المؤلم، أو القبض عليه بمجرد تجويزها ذلك في أذهانها، واحتمال وقوعه عليها، فتراها كيف تمتنع عن السرقة والخطف وأمثالهما، وتكف نفوسها عن شهواتها للأكل والشرب بانقداح مجرد الإمكان في أفكارها. وبالجملة، بعد تقدير إمكان عدم العفو، واحتمال استيفاء المولى حقّه من المجرم العاصي بالانتقام منه. لا يتجرأ العاقل على معصيته اغتراراً بالعفو المحتمل مع عدم قطعته «ولو قيل»: إنّ «العقاب» إنّما «جعلاً» بوضع من الشرع، ولم نقل بكفاية العقل وحكمه بقبح المعصية في ردع العبد عنها.

توضيح ذلك: أنّ علماء الفن بعد اتّفاقهم على موافقة العقل للشرع في الحكم باستحقاق العاصي للعقاب، اختلفوا بينهم في أنّ حكم العقل بذلك هل هو يكفي بياناً لترتب الثواب والعقاب على الإطاعة والعصيان؟ فتسمّ به الحجّة على العبيد، وبه يُكتفى في ردعهم عن المعاصي وتحريضهم على الطاعات، وعليه، فيكون بيان الشرع للترتب المذكور بياناً تبعيئاً وفضلاً زائداً على واجب اللطف، غير داخل فيه، وهو الحقّ الصحيح.

أو أنّه لا يكفي ذلك؟ بمعنى أنّ حكمه بقبح عصيان أوامر المُنعم ونواهيهِ لا يثبت عقاباً على العاصي، كما لا يُثبت حكمه بحُسن الطاعة ثواباً للمطيع، وعليه، فيكون بيان الشارع للثواب والعقاب وترتيبها على الطاعة والعصيان إنشاءً مستقلاًّ دخيلاً في اللطف الواجب عليه، مجعولاً منه بجعل ابتدائي.

ومعنى ذلك: أنّ لطفه كما كان يقتضي تشريع الأوامر والنواهي، فكذلك يقتضي جعله الثواب والعقاب، باعتبار أنّ ثبوت حُسن الفعل أو قُبْحه لدى المولى بحكم العقل - مع تقدير عدم استلزامهما لترتب الجزاء ثواباً أو عقاباً، على ما هو المتسالم عليه - لا يُحدث في نفوس العامّة حرصاً على الطاعة، ولا حذراً عن المعصية، ولا هو يُثبت عليهم حجّة ينقطع بها عذرهم في المخالفة، وعليه، فيلزم على الشارع المقدّس تنميماً للطفه الواجب وتكميلاً لدعوته وبعثه وزجره وتثبيتاً

إِذْ يَحْصِلُ اللَّطْفُ بِأَنْ يَجْعَلَهُ جَعَلَهُ بِهِ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ
بَلْ جَعَلَهُ بِحَيْثُ لَا بَدَّ وَأَنْ يُوْقَعُهُ خِلَافَ لُطْفِهِ الْحَسَنِ

لِحُجَّتِهِ الْبَالِغَةِ عَلَى عَامَّةِ الْمَكْلُوفِينَ مِنْ عِبِيدِهِ وَإِمَائِهِ جَعَلَ الْمَثُوبَةَ عَلَى أَثَرِ الطَّاعَةِ،
وَجَعَلَ الْعُقُوبَةَ عَلَى أَثَرِ الْمَعْصِيَةِ.

وكيف كان، فبعد ما عرفت الفرق بين القولين إجمالاً على الخلاف المذكور
في محله مع ما لكل منهما من الأدلة والبراهين، نقول في المقام: إنَّ ما ذكرنا من
عدم التنافي بين العفو وبين صدق الوعيد صحيحٌ على كلا القولين.

أما على الأول؛ فواضح، حيث إنَّ العقاب قد ثبت ترتبه على المعصية بحكم
العقل قبل بيان الشرع، ولم يكن من الشرع إلا بيان إمكان العفو، فلا تكاذب بينهما
ولا تنافي أصلاً.

وأما على الثاني؛ فربما يتوهم التنافي بين صدق الوعيد بالعقاب المجعول
لطفاً وبين عدم تنجيزه بسبب العفو، ولكنَّه واضح الفساد؛ «إذ» قد عرفت أنَّه
لا ينحصر اللطف في جعل العقاب منجزاً حتَّى يرتدع العبد عن المعصية، بل إنَّه
«يُحْصِلُ اللَّطْفُ» أيضاً بجعله متوقَّعاً، «بأن يجعله» غير منجزٍ «جعلاً به يجوز أن
يفعله» بعدله، كما يجوز أن لا يفعله بصفحه وعفوه، فإنَّ إمكان الوقوع في الضرر
- كما عرفت - بنفسه كافٍ للتحرُّز عمَّا يُخَافُ منه في سائر الخلائق حتَّى في
الأنعام، فضلاً عن البشر، ولا سيَّما في العقلاء منهم.

وعليه، فجعل العقاب المحتمل كافٍ في ثبوت اللطف من المولى لو لم يكن
عينه، «بل» الأمر بالعكس، فإنَّ «جعل» العقاب منجزاً «بحيث لا بدَّ وأن» ينزله
بالمجرم العاصي و «يوقعه» به «خلاف لُطفه الحَسَنِ» فإنَّ التنجيز يوجب يأْسَ
العبد عن المغفرة، ويمنعه عن التوبة، مع كون اليأس معصيةً عظيمةً وخسارةً كبيرةً،
بل كفراً صريحاً فوق سائر المعاصي بمقتضى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ

من بعدِ حكمِ العقلِ حكماً استقل فيه بدفعك العقاب المُحتَمَل

إِلَّا القومُ الكافرون ﴿١﴾ ﴿إِلَّا القومُ الخاسرون﴾ (٢).

وكيف يسدّ المولى على العبد باب عفوه ورحمته ويقنطه عنهما، مع نهيه الصريح عن القنوط بقوله جلّ وعلا: ﴿لَا تَقْنُطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ (٣)؟

وكيف يجوز له أن يؤيِّس عبده المذنب عن قبول التوبة المأمور بها وجوباً بقوله سبحانه: ﴿تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً﴾ (٤) وأمثاله؟

أفليس تنجيز الوعيد موجباً لذلك، ومقتضياً للاجترأ على العصيان والكفر؟ أليس ذلك منافياً لنصوص الكتاب ومتواترات السنّة الدالّة - بعد إجماع الأمة - على أنّه تعالى لا يسدّ على عبده باب رحمته، ولا يصدّهم عن الرجوع إليه، وإن بلغوا النهاية في الكفر وارتكاب السيئات، وفعل الفواحش والمنكرات؟

وعليه، فلا لُطف إلّا في جعل العقاب مترقّباً محتملاً من غير تنجيزٍ ولا إتمام، حتّى يحدث بذلك في قلب العبد نورَي الخوف والرجاء كليهما، وبذلك فقط يحصل التحريض على الطاعة والردع عن المعصية، وهذا هو حقيقة اللُطف الواجب، وهو عينه، وهو المأثور كتاباً وسنّةً، وهو المقبول لدى العقل، بل هو المجمعُ عليه لدى المتشرّعة وسائر العقلاء، بل ربما يقال بلغوّة التنجيز في العقاب «من بعد حكم العقل حكماً» باتّاء «استقلّ فيه» قطعياً «بدفعك العقاب المحتمل» ولزوم التجنّب عن كلّ ما يجوز فيه الضرر على ما عرفت.

وعليه، فيكون جعل العقاب من الشرع على نحو الإنشاء مستدركاً من أصله فضلاً عن تنجيزه، نعم، لا مانع من ذلك إذا كان إرشاداً إلى حكم العقل بنحو

(١) يوسف: ٨٧.

(٢) الأعراف: ٩٩ وتام الآية: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يُأْمِنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

(٤) التحريم: ٨.

(٣) الزمر: ٥٣.

ولا ينالُ العفو منه إلا مَنْ حاز ما به يكون أهلاً

الإخبار عن ترتبه على المعصية، فيكون ذلك تأييداً لحكم العقل كما عرفت. ثم لا يذهب عليك: أنَّ ما دُكر من شمول العفو لغير التائب من المؤمنين المجرمين ليس قطعياً كما أشرنا إليه، بل ولا هو عامٌ لجميعهم، فإنَّه بمقتضى قوله تعالى: ﴿ويعفو ما دون ذلك لمن يشاء﴾^(١) مختصٌّ بمن تتعلّق المشيئة القاهرة منه تعالى بمغفرته والصفح عنه، فله سبحانه في ذلك الإرادة الكاملة والخيرة التامة ﴿يعفو لمن يشاء﴾^(٢) بكرمه وجوده، ﴿ويعذب من يشاء﴾^(٣) بعدله وقسطه.

«و» عليه، فليعلم أنّه «لا ينال العفو منه» تعالى على ما له من عظيم العفو وسعة الرحمة «إلا» من كان طاهر الأصل، شريف الذات، وهو «مَنْ حاز» من ذلك بمكارم صفاته وحسن آدابه «ما به يكون أهلاً» للعفو والرحمة، ولائقاً للصفح والمغفرة، فإنّ الطهارة الذاتية في المحلّ ونقاء الأرض من القذارات والأوساخ المانعة شرطٌ قطعّي في تأثير مطر الرحمة فيهما بالتطهير والإنبات، ولذلك لا تؤثر الأمطار الغزيرة المتدافقة على كثرتها وتعدّدها في تطهير الكلاب والخنازير، ولا في إنبات الزرع في منبع القاذورات، بل ترى أنّ تلك المياه العذبة الصافية الطاهرة المطهّرة النازلة من معدن الخير، ومنبع الرحمة على ما هي عليه من الحُسن والطيب، وما لها من الآثار الجيدة المطلوبة، لا تؤثر بتدقّقها في تلك النجاسات الذاتية إلاّ ازدياد عفونةٍ وقذارةٍ، واشتداد خبائثةٍ ونجاسةٍ تسبّب سراية النجاسة عندئذٍ منها إلى غيرها أكثر من وقت جفافها وقبل نزول رحمة الأمطار عليها، وذلك قوله تعالى: ﴿ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلاّ خساراً﴾^(٤) ﴿وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيماناً فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون * وأما الذين في قلوبهم

وويل من أحرم نفسه وسدّ عليه باب عفو ربّه الأحد
وخصّه بمن جنى وتابا وأوّل النصوص والكتابا
كيف تجزّى ونفى الإحسانا من ربّ الإحسان تعالى شأنًا؟

مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون ﴿١﴾ ﴿ولو جعلناه قرآناً أَعْجَمِيّاً لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيّ وَعَرَبِيّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ﴿٢﴾ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ بِمُضَامِنِهَا مِنَ الْآيَاتِ الْمَحْكَمَةِ وَالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ.

وقد تحصّل من كلّ ما ذكر أن باب رحمته تعالى مفتوح لجميع بريّته، ولطفه عامٌ لكافة خليقته، بل وعفوه أيضاً شامل لعموم رعيّته حاشا من لم يكن قابلاً له أو لا تقابله. «و» عليه، فويلٌ، ثمّ «ويلٌ» لمن أنكر ذلك، وهو «من» بعد عن رحمة سيّده، و «أحرم نفسه» عنها «وسدّ عليه» بإنكاره العفو عن غير التائب من المؤمنين «باب عفو ربّه الأحد» وقد خسر خسراناً عظيماً، بأن حَقَّرَ العفو العظيم «وخصّه بمن جنى وتابا» عن جنائيته.

وليت شعري ما الذي ألجأ الضالّ إلى القول بذلك، وكيف لم يرتدع عن زعمه وضلاله بمحكمات الكتاب القطعيّة، والسنة المستفيضة أو المتواترة المصّرة بعدم خلود المؤمن في النار وإن أتى بعظائم السيّئات، وكبائر الذنوب، ومات على غير توبة ما لم يكن جاحداً أو كافراً منافقاً؟ فكيف لم يقنع بتلك القطعيّات المخالفة لدعواه «وأوّل النصوص والكتابا» وحرّفها عن ظواهرها بعد اعتراف الفريقين بها، على ما ذكروه في أحاديثهم وتفاسيرهم، فراجع.

و «كيف تجزّى» على الله تعالى بالحكم باستحالة العفو عن كلّ مجرم يموت على غير توبة ولو لم يكن مصراً على عصيانه، وكان عازماً على التوبة، ولكنّه لطول أمله في الحياة سوّف ذلك حتّى فاجأه الموت؟

وليت شعري ما يُجيب الخصم عن آية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ﴾

«و» كيف «نفى الإحسانا» الدائم «من ربّ الإحسان» وخالقه «تعالى شأنًا» وهو الذي ندب عباده إلى ذلك، وأمر المحسن بالعمو عن المسيء والصفي عن الانتقام منه وإن لم يرجع إلى التوبة ولم يظهر الندامة، ومن الواضح أنّ العفو إحسانٌ، وهو جلّ وعلا معدنه ومنبعه، وأنّ الانتقام إضرارٌ وخسارة، وهو تقدّست أسماؤه غير منتفع بذلك، ولا هو متضرّر بالعمو، ولا تتطرق إليه حوادث النفع والضرر، وهو الغنيّ المطلق.

وعليه، فالعمو منه إحسانٌ محض، غير مزاحم بضررٍ أو نقص، وهو لطفٌ صرفٌ وجب ثبوته في الذات المقدّسة عند لياقة المحلّ، وذلك لاستحالة خلوه تعالى من شيء من صفات الحسن والكمال، وبذلك يُعلم وجوب ثبوته فيه تعالى في الجملة، فضلاً عن إمكانه، وأنّ ذلك برهانٌ لميّ قد استقلّ به العقل. فتأمل فيه جيّداً، واغتنمه جيّداً.

ثمّ بعد النضّ عن كلّ ذلك، نقول: لو كان عفوه تعالى مخصوصاً بالتائب من عِصاة عباده فما معنى تخصيصه ذلك بمن يشاء منهم في بعض آيات فرقانه الكريم بعد ما عرفت، من أنّ التائب له حقّ ثابت على ربّه تعالى للمغفرة يمكنه المطالبة منه سبحانه بها بمقتضى مواعيده الصريحة التي لا خُلف فيها، ولا بدّ من قبول توبته وشمول العفو له، ولا موقع في مثله للتعليق على شيء أصلاً.

«و» عليه فيا «ليت شعري ما يجيب الخصم عن» صريح قوله تعالى في «آية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ﴾ يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء»^(١) كما أشرنا إليه آنفاً، مع أنّه بمقتضى مفهومه الواضح يدلّ على خروج من لم تتعلّق به المشيئة منهم من عموم المغفرة ومن شمول العفو له، وذلك مخالفٌ صريحٌ لما أشرنا إليه من آيات التوبة العامّة بظهورها، بل صراحتها لجميع التائبين منهم.

فَاللّٰهُ فِي عَقُوبَةِ الْفُجَّارِ عَقْلًا وَسَمْعًا كَانَ بِالْخِيَارِ
فَإِنْ يُعَاقَبُ فَقَضَاءُ عَدْلِهِ وَإِنْ عَفَا، فَهُوَ اقْتِضَاءُ فَضْلِهِ

وَأَيْضاً أَنَّ عَدَمَ الْمَغْفِرَةِ لِلْمُشْرِكِ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ مُشْرُوطٌ بِعَدَمِ تَوْبَتِهِ؛
ضُرُورَةً وَإِجْمَاعاً وَكِتَاباً وَسُنَّةً، وَالْخَصْمُ مُعْتَرِفٌ بِذَلِكَ قِطْعاً. فَلَا مَحِيصَ حِينَئِذٍ
بِمَقْتَضَى وَحْدَةِ السِّيَاقِ بَيْنَ الْحَكَمَيْنِ صَدْرًا وَذِيلاً فِيهَا، مِنْ كَوْنِ الْمَغْفِرَةِ الْمَوْعُودِ
بِهَا لغيره مَخْصُوصاً أَيْضاً بِغَيْرِ التَّائِبِ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ اخْتِصَاصٍ عَدَمَ الْمَغْفِرَةِ بِغَيْرِ
التَّائِبِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

وَعَلَيْهِ، فَيَكُونُ مَفَادُ الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ مَفَادَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ
لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾^(١).

فَإِنَّ كَلِمَةَ ﴿عَلَى﴾ فِي ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ إِirَادَةُ الْغَرَضِ مِنْهَا، وَلَا يَجُوزُ قِطْعاً كَوْنُهَا
عِلَّةً لِلْمَغْفِرَةِ عَلَى سَبِيلِ قَوْلِ الْقَائِلِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا عَلَى عَصِيَانِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ فَاسِدٌ
جُزْأً، وَلَا يَقُولُ بِهِ الْخَصْمُ أَيْضاً، وَإِلَّا لَزِمَ مِنْهُ نَقْضُ الْغَرَضِ، وَهُوَ قَبِيحٌ عَقْلًا وَنَقْلًا
وَإِجْمَاعاً، فَلَا مَحِيصَ حِينَئِذٍ مِنْ كَوْنِهَا بِمَعْنَى الْحَالِ، أَيْ: حَالِ كَوْنِهِمْ ظَالِمِينَ.

وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنََّّهُمْ بَعْدَ التَّوْبَةِ لَيْسُوا بِظَالِمِينَ، فَلَا بَدَّ مِنْ كَوْنِ الْمَغْفِرَةِ الْمَوْعُودَةِ
بِهَا فِيهَا مَخْصُوصَةً بِغَيْرِ التَّائِبِ مِنْهُمْ، فَبِذَلِكَ أَيْضاً تَصَحُّ دَعْوَى ثُبُوتِ الْعَفْوِ عَنْهُ،
فَضْلاً عَنْ إِمْكَانِهِ. «فَاللّٰهُ فِي عَقُوبَةِ الْفُجَّارِ» وَأَهْلُ الْكِبَايَرِ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ الْأَشْرَارِ مَعَ
سَلَامَةِ إِيْمَانِهِمْ وَعَدَمِ حَصُولِ التَّوْبَةِ مِنْهُمْ «عَقْلًا وَسَمْعًا كَانَ بِالْخِيَارِ» وَلَهُ الْحُكْمُ،
وإِلَيْهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ فِي الْإِنْتِقَامِ أَوِ الْعَفْوِ.

«فَإِنْ يُعَاقَبُ، فَقَضَاءُ عَدْلِهِ» وَذَلِكَ مُقْتَضَى قِسْطِهِ وَوَعِيدِهِ مِنْ غَيْرِ ظُلْمٍ أَصْلًا
«وَإِنْ عَفَا» مِنْ غَيْرِ التَّائِبِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ «فَهُوَ اقْتِضَاءُ فَضْلِهِ» وَجُودِهِ وَكَرَمِهِ، مِنْ
غَيْرِ وَجُوبِ شَيْءٍ مِنْهُمَا عَلَيْهِ قِطْعاً، بَلْ رُبَّمَا يُقَالُ: إِنَّ الْعَفْوَ عَنْ غَيْرِ التَّائِبِ أَعْظَمُ
مَنْةً مِنْهُ مِنَ التَّائِبِ، فَتَأْمَلْ جَيِّدًا، وَنَحْنُ نَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلِهِ الْعَفْوِ وَالْمَغْفِرَةِ وَحَسَنِ
الْخِتَامِ بِالتَّوْبَةِ الْمَقْبُولَةِ.

إنَّ النبيَّ شافعٌ مشفّع أمرٌ عليه المسلمون أجمعوا
شفاعةٌ كان بها موعودا حاز بها مقامه المحمودا
فهي لنفسه علوُّ الشأن وللعباد غاية الإحسان

الركن الرابع

في ثبوت الشفاعة

فاعلم أنّه لا ريب في «أنَّ النبيَّ» الخاتم ﷺ «شافعٌ» في المؤمنين من أمته، بل ومن سائر الأمم السالفة وأنّه «مشفّعٌ» بقبول شفاعته، وأنَّ ذلك «أمرٌ عليه المسلمون أجمعوا» لم يخالف في ذلك أحدٌ منهم^(١) وقد ثبت ذلك أيضاً بالسنة المتواترة لدى الفريقين، وأنها «شفاعةٌ كان بها موعوداً» من ربّه تعالى، وقد «حاز بها مقامه المحمودا» كما وعده خالقه بقوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾^(٢). فإنَّ كلمة ﴿عسى﴾ منه تعالى وعد حتم، وإنَّ في جعل الشفاعة له ﷺ كما فسّرت به الآية الشريفة^(٣) - إيذاء عظميّة وتكريمٍ للنبيّ ﷺ، وإثبات لُطفٍ منه سبحانه للمشفّع فيهم «فهي لنفسه» الشريفة «علوُّ الشأن» وغاية الفخر والشرف «وللعباد غاية الإحسان» والفضل.

(١) على سبيل المثال انظر الاعتقادات (للشيخ الصدوق) المطبوعة مع مصنّفات الشيخ المفيد ٥: ٦٦، ومناهج اليقين (العلامة الحلي): ٣٦٥، وشرح المقاصد (التفتازاني ٥: ١٥٧).

(٢) الإسراء: ٧٩. (٣) انظر مجمع البيان ٣: ٤٣٥، تفسير البرهان ٢: ٤٣٨.

وفيهما أيضاً عرفان الناس بعدم استغنائهم عنه ﷺ وعن شفاعته يوم القيامة، كما أنهم لم يستغفوا عنه ﷺ في الدنيا؛ لمكان حاجتهم إلى دعائه وبركات وجوده في حياتهم، وإلى شريعته وأحكامه في نظام مدنيّتهم، وفي كلّ ذلك تحريضٌ على الطاعة له، والتقرب إليه.

وهكذا الحكمة في جعل الشفاعة لمن بعده، ومن هو دونه من خلفائه الطاهرين، وسائر الأنبياء والمرسلين ﷺ، والشهداء والصديقين، والملائكة المقربين، والعلماء العاملين، والسادة الميامين من ذراري آل طه وإياسين ﷺ، وسائر الصلحاء من المؤمنين المتّقين، بل وكثير من الأزمنة والأمكنة المتبرّكة المعدة لطاعة العابدين، كشهر الصيام والمساجد وأمثالها ممّا ثبت له ذلك في الدين، واستفاضت به أحاديث الفريقين وإن كان كلّ أولئك الأطهار ﷺ لا يتجرّأون لشيءٍ من الشفاعة من غير إذنٍ من ربّهم تعالى فهم: ﴿لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون﴾^(١) ﴿ولا يشفعون إلّا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون﴾^(٢) ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلّا بإذنه﴾^(٣).

ولا شبهة، بل ولا خلاف بين أهل المعرفة في شيءٍ من ذلك، وإنّما الخلاف في أنّ شفاعته ﷺ هل هي مختصّة بالصلحاء من أهل الجنّة لرفع درجاتهم فيها؟ أو أنّها تعمّ الفسقة من المؤمنين من أهل النار لعتقهم منها؟

فذهبت الخوارج والوعيدية^(٤) من المعتزلة إلى الأوّل، بدعوى أنّ الشفاعة للفسقة الفجرة من المؤمنين منافٍ لصدق الوعيد فيهم، على ما تقدّم بيانه في الركن المتقدّم، وقد عرفت فساد الدعوى، واتّضح لك الجواب عنها.

فالحقّ الصحيح هو القول الثاني الذي أجمع عليه الفرقة المحقّة الإماميّة عليهم السلام.

(١) (٢) والأنبياء: ٢٧ و ٢٨.

(٤) الوعيدية: هم الذين لا يجوزون العفو عن الكبيرة. شرح المقاصد ٥: ١٥١، مجمع البحرين

٤: ٢٤١ (حبط)، وحكى قولهم في كشف المراد: ٤١٦.

ينجي بها العبد من الوعيد ويجلب الخير إلى السعيد
وشطّ من يخصّها بالثاني من بركات الملك المتّان
وكيف منها يحرم الجاني وقد عمّ وخصّ لطفه كلّ أحد

وسائر فرق المسلمين، ومنهم المشتهرين بالنفصليّة^(١).

وعليه، فلا ريب بمقتضى الكتاب والسنة والإجماع في أنّه ﷺ يجوز له الشفاعة لكلا الفريقين، فهو ﷺ «ينجي بها العبد» المستوجب للنار من مجرمي المؤمنين، ويخلصه «من» تنجز «الوعد» فيه «يجلب» بها «الخير إلى السعيد» من أهل الجنّة بعلوّ مقامه، ورفع درجاته فيها.

«وشطّ» أي: بُعد عن الحقّ «من يخصّها بالثاني» ويزعم ضيق دائرة العفو «من بركات الملك المتّان».

ولا يذهب عليك ما في المصراع الأخير من التلميح اللطيف للردّ على الخصم، باعتبار أنّه كما لا شبهة في كونه سبحانه ملكاً على الفريقين ومالكاً لهما كليهما بالضرورة، فكذلك لا شبهة في كونه جلّ وعلا ذا مئةٍ عليهما أيضاً.

وعليه، كيف يمكن التفكيك بين الوصفين بتخصيص الثاني منهما بالصلحاء خاصّة دون الأوّل منهما؟ مع كون كليهما من صفات الذات المقدّسة نفسها، والكلّ متّحدة معها وحدة عينيّة كما عرفت فيما تقدّم، ومعنى ذلك هو العينيّة بينهما، ويلزمها استحالة التفكيك بينهما، فتأمل جيّداً.

ثمّ بعد الغضّ عن كلّ ذلك، كيف يمكن تخصيص شفاعته ﷺ بالسعداء فقط؟ «وكيف منها يحرم الجاني» مع سلامة إيمانه؟ «وقد» ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أنّه ﷺ «عمّ» لطفه جميع الخلائق، كما قال فيه ربّه تعالى: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾^(٢).

(١) حكاه عنهم في كشف المراد: ٤١٦.

(٢) التوبة: ١٢٨.

وقال سبحانه مخاطباً له: ﴿وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين﴾^(١).

ولا شبهة أن الآيتين باعتبار ما فيهما من الجمع المحلّي باللام تفيدان شمول رأفته ورحمته لكافة العالمين جمعاء، على سبيل عموم الرأفة من ربّه تعالى بهم أجمع، كما قال جلّ وعلا: ﴿وإن الله بكم لرؤوف رحيم﴾^(٢) في آيات عديدة. وقوله عزّ من قائل: ﴿الله لطيف بعباده﴾^(٣).

ولا شك في إرادة العموم في جميعها.

وقد ورد في السنّة المستفيضة عنه قوله ﷺ: «قد أدّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي»^(٤).

وما هو بمضمونه في صفح الفريقين^(٥) ولكنّه حسب اختلاف الخلاق من حيث السعادة والشقاوة ومراتبهما المختلفة كثرةً وقلةً يأخذ كلّ من المؤمنين من أمّته أو سائر الأمم أيضاً نصيبه الأوفى من شفاعته: إمّا بخلاصه من النار. وإمّا بتنقيص مدّة إقامته فيها. وإمّا بتقليل صنوف العذاب المعدة له فيها إن كانوا من الأشقياء المستوجبين النار. وإمّا برفع درجاتهم وارتقاء مراتبهم إن كانوا من السعداء وأصحاب الجنان.

«و» بهذا الاعتبار يقال: إنه ﷺ على عموم رأفته ورحمته وشمول لطفه وشفاعته لكافة المؤمنين، قد «خصّ لطفه» بكلّ فردٍ و«كلّ أحدٍ» منهم، على حسب قابليتهم واختلافاتهم في استعداداتهم وحسناتهم وسيئاتهم، فيختصّ كلّ منهم بنحوٍ خاصّ وكيفيةٍ مخصوصة من أنحاء لطفه الكثيرة، وكيفيات رحمته العديدة. وعليه، فاللطف منه ﷺ له إطلاقان: عامٌّ وخاصّ، والمراد من الأوّل منهما: هو الشفقة المطلقة العامّة ذات الأنحاء والكيفية، والمراد من الثاني: هو الكيفية

(١) الأنبياء: ١٠٧. (٢) الحديد: ٩. الشورى: ١٩.

(٤) انظر تفسير التبيان ١: ٢١٤، مجمع البيان ١: ١٠٤، بحار الأنوار ٨: ٣٠، مجمع الزوائد ١٠: ٣٧٨، المعجم الأوسط (الطبراني) ٦: ١٠٦.

(٥) انظر تفسير القرطبي ٥: ١٦١، بحار الأنوار ٨: ٦٢.

المخصوصة منه المختلفة باختلاف المشفّع لهم.

وحينئذٍ فدعوى حرمان الجاني من شفاعته ﷺ معناها إنكار لطفه العام، وفي ذلك تكذيب للأدلة القويّة المشار إليها كتاباً وسنةً وإجماعاً.

ثم لا يذهب عليك أنّ الشفاعة معناها السؤال بنحو الخضوع والطلب متذلاًّ للمسؤول منه أن يعطف على المشفّع له، ولا يفرّق في ذلك بين أن يكون قريباً للشافع في الوجاهة لدى المسؤول منه، أو دونه في ذلك، أو يكون أوجه منه.

وحينئذٍ فلا يتوهم لغويّة تحيّة الأئمة الإسلامية لنبيّهم الأعظم ﷺ بالصلاة عليه والدعاء وطلب الرحمة له من ربّه تعالى بارتفاع مقامه وعلوّ درجته، مع كونه ﷺ أوجه لديه تعالى من جميعهم، ونظير ذلك شفاعة التلامذة الصغار لدى المدير العامّ حين فحصه عن دروسهم، فتراهم يتوسّلون به لإبقاء معلّمهم، بل لإكرامه له بشيءٍ من الهدايا. وغير خفيّ ما في ذلك من وجوه الحُسن، فإنّ ذلك كاشفٌ عن حسن تربيتهم بتقدير نعمة العلم، ورغبتهم في تحصيله. ثمّ إنّ تقديم شكرٍ للمدير على حُسن انتخابه لمعلّمهم. ثمّ تقديم الشكر للمعلّم أيضاً على حُسن تربيته لهم. ولذلك ترى في الغالب ظهور أثر السرور في المدير والمعلّم كليهما بتلك الشفاعة. هذا، مع كون المعلّم المشفّع له أوجه لدى المدير، وأعزّ عليه غالباً من كلّ أولئك الشفّعاء الصغار بالضرورة. فتأمل جيّداً.

ثمّ إنّ بعد ما عرفت فساد دعوى الخصم في إنكاره الشفاعة العامّة: اعلم أنّه لم يتشبّه في ذلك إلّا بظواهر آيات لا تنافي المطلوب، كقوله تعالى: ﴿ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع﴾^(١) ﴿فما تنفعهم شفاعّة الشافعين﴾^(٢) ﴿ولا تنفعها شفاعة﴾^(٣) ﴿وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً إلّا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى﴾^(٤) ﴿ولا يشفعون إلّا لمن ارتضى﴾^(٥).

(٣) البقرة: ١٢٣.

(٢) المدّثر: ٤٨.

(١) غافر: ١٨.

(٥) الأنبياء: ٢٨.

(٤) النجم: ٢٦.

ونفي من يُطاع في شفاعته لا يمنع المجاب من عنايته

بدعوى أنها تدلّ بصراحتها على نفي الشفيع للعصاة، أو عدم تأثير الشفاعة لهم. وحيث إنه خرج منها التائب بأدلة التوبة بقي الباقي تحت تلك العمومات. هذا، مضافاً إلى ما في بعضها - كما عرفت - من اشتراط الشفاعة بكون المشفّع له مرضياً عند ربّه تعالى، ولا شبهة أنّ غير التائب من المجرمين ليس كذلك، فلا تشمله الشفاعة، أو أنها لا تغنيه ولا تؤثر له شيئاً أصلاً. وأيضاً قد تبين ممّا تقدّم أنّ التائب من الذنب ليس بظالم، وقد ثبت في المأثور من السنّة أنّه كمن لا ذنب له^(١) ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾^(٢) و ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾^(٣).

وبذلك يُعلم أنّ الظالمين المذكورين في الآية السابقة ليس المراد منهم إلّا من لم يكن تائباً من ذنبه. وعليه، فتلك ونظائرها من الآيات النافية للشفاعة في الظالمين ليست عامّة تحتاج إلى مخصّص من أدلة التوبة ونحوها، بل إنّها بظهورها بل صراحتها تختصّ بغير التائب.

والجواب: أمّا عن الآية الأولى: فهو أنّ المنفيّ فيها - كما ترى - ليس إلّا الشفيع المطاع، بمعنى الأمر المتعالي الذي تجب إطاعته، وأنّ ذلك أمرٌ لم يختلف فيه اثنان؛ لوضوح أنّ الربّ تعالى يجلّ عن أن يكون فوقه - والعياذ بالله - أمرٌ واجب الإطاعة يحكم عليه بقبول الشفاعة، ولكنّه غير المجاب في دعوته وسؤاله كما هو واضح في عرف العرب، فإنّ الأوّل منهما مأخوذ فيه التعالي والرفعة بخلاف الثاني المأخوذ فيه التذلّل والخضوع كما أشرنا إليه، وكمن بينهما من فرق واضح ومغايرة تامّة؟

«و» بذلك يتّضح لك أنّ «نفي من يُطاع في شفاعته» على ما صرّح به في الآية

(١) انظر الكافي ٢: ٤٣٥/١٠، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٧٣/٣٤٧، وسائل الشيعة ١٦: ٨/٧٤

أبواب جهاد النفس باب ٨٦، بحار الأنوار ٩٠: ٢٨١، سنن ابن ماجه ٢: ١٤١٩/٤٢٥٠.

(٣) الشورى: ٤٠.

(٢) البقرة: ٢٢٢.

وما أتى بنفيها في الذكر لابدّ من تخصيصه بالكفر

المباركة وإنكار وجود المطاع: «لا يمنع» ولا ينافي وجود «المجاب» الذي يستجاب له الدعاء، ويُعطى له سؤاله «من» ربّه تعالى بفضله و«عنايته».

وأما الجواب عن آيات إنكار أصل الشفاعة مطلقاً «وما أتى بنفيها» وعدم تأثيرها في خلاص بعض العصاة كالأية الثانية والثالثة وأمثالهما ممّا ورد «في الذكر» الحكيم، فهو أنّه «لابدّ من تخصيصه بالكفر» بمعنى الكافر، وهو الذي يموت على كفره مكذباً بالمعاد يوم القيامة، الذي هو ركنٌ قويمٌ من أصول الدين. ويشهد للاختصاص المذكور: ما صرّح به قبل تلك الآية حكايةً عن أولئك المجرمين، بقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ﴾ حتى أتانا اليقين * فما تنفعهم ﴿^(١)﴾.

هذا، مع تعيّن التخصيص وإن لم يكن هناك شاهد ولا دليل عليه؛ جمعاً بينها وبين غيرها من الآيات والأدلة، أليس قد وعد الله تعالى المرتكبين للسيئات بالعفو عنهم مطلقاً من غير اشتراط ذلك بالتوبة، مع سلامة إيمانهم عن الكفر والإرتداد بقوله سبحانه الذين: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ فأولئك ﴿عسى الله أن يتوب عليهم﴾ ^(٢).

وقد تقدّم أنّ كلمة ﴿عسى﴾ منه تعالى يفيد الوقوع حتماً، وأن مقتضى ذلك تحتمّ العفو عنهم ولو بعد تصفيتهم بمشاقّ الأمور، ومكآره الدهر، وأحوال البرزخ، وتعذيبهم في جهنّم مدّةً متعاديةً منقطعةً، على ماورد في المأثور المستفيض، من أنّ ذنوب الفسقة من المؤمنين منها ما يُكفّر بالبلايا المعجّلة والمصائب الدنيويّة، كال فقر والمرض والذلّ وفقد الأعرّة وأمثالها. ومنها ما لا يكفّر بكلّ ذلك لعظمه، ولا بدّ في تكفيره من تشديد سكرات الموت عليه، أو بضغطة القبر وعذاب البرزخ ^(٣) أو بما هو أعظم من كلّ ذلك كشدائد يوم القيامة، ودخول جهنّم إلى أمدٍ محدود.

(٣) انظر علل الشرائع ١: ٢٩٨/٢.

(٢) التوبة: ١٠٢.

(١) المدثر: ٤٦ - ٤٨.

فیشفع النبی سید البشر بلطفه من شاء إلا من كفر
وكانی أهل بیت العصمة أكرم بهم من شفاء الأمه

وبذلك يمكن أن يُجاب أيضاً عن الآيتين الأخيرتين وأمثالهما الدالة على اختصاص الشفاعة بالمرضى إن سلّمنا إرادة الصلحاء منهم أو التائبين، فيقال: إنّ العصاة من المؤمنين الذين ماتوا من غير توبة إنّما يصيرون بمقتضى تلك الأحاديث الشريفة المروية بعد تصفيتهم بصفوف البلاء والعذاب: مرضيين عند ربهم، وصالحين لشفاعة نبيهم ﷺ.

هذا، مع إمكان منع ذلك باحتمال إرادة المرضي في دينه وإيمانه وإن لم يكن مرضياً في عمله، وبذلك يُمكن دعوى كون المرضي عموم العصاة من المؤمنين حتّى الذين خرجوا من الدنيا بغير توبة، ويكون غير المرضي منهم هو خصوص الكافر الخارج عن الدين، بل إنّ دعوى ظهور الآيتين وأمثالهما في ذلك بمكانٍ واسع من الإمكان، كما يظهر ذلك بالتأمل الدقيق.

وبذلك كلّه يثبت إمكان التعميم في الشفاعة لكلّ من مات مؤمناً سواء وقعت منه التوبة قبل الموت أم لم تقع، وكلّ ذلك بعد تعلّق المشيئة القاهرة منه تعالى بذلك. وعليه «فیشفع النبی سید البشر» البتّة حسب ما عرفت من الأدلة الثلاثة «بلطفه» لكلّ «من شاء» الله تعالى «إلا من كفر» من أمته بالارتداد أو بجحود شيءٍ من ضروريّات الدين أو المذهب، فإنّهم مخلّدون مع سائر الكفار في جهنّم أبداً الآباد من غير انقطاع ولا نفاذ، ولا أمد لتعذيبهم أصلاً، أعاذنا الله تعالى وجميع المؤمنين من ذلك كلّه.

ثمّ «وكانی» ﷺ في عموم الشفاعة خلفاؤه الطاهرون، وهم «أهل بيت العصمة» ومعدن الوحي والتزيل، وأعدال الكتاب الذين خصّهم الله تعالى بالذكر في آية التطهير على ما تقدّم بيانه في بابهِ^(١) وهم: الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء،

وبعلها، وبنوها المعصومون الأحد عشر - صلوات الله عليهم أجمعين -
و«أكرم بهم» فإنهم «من شُفَّعوا الأُمَّة» بل هم أسبق من غيرهم في الشفاعة، وأفضل
أصناف الشُفَّعاء يوم القيامة بعد أبيهم سيّد الأنبياء ﷺ.
ولا ريب ولا شبهة عندنا في شيء من ذلك، فنسأل الله تعالى من فضله أن
يحشرنا معهم، ويرزقنا شفاعتهم، إنّه ذو الفضل العظيم، وهو أرحم الراحمين.

السمع كالعقل قضى بالتوبه فوراً فإنّها تجبّ الحوبه

الركن الخامس

في التوبة، وبيان حقيقتها، ثمّ إثبات وجوبها ولزوم فوريّتها فنقول: أمّا حقيقتها: فهي الرجوع الأكيد والندم الشديد عن المعصية إلى الطاعة، بترك المحرّمات وفعل الواجبات، ويتبعها العزم الأكيد على عدم العود إلى ما تاب عنه.

وأما وجوبها وفوريّتها: فقد قامت عليهما الأدلّة الأربعة، كلّها باعتبار القرائن الحاقّة بالمنقول منها كتاباً وسنّةً، فقد استفاضت الأوامر المكرّرة الأكيدة بذلك فيهما بعد التسالم على ظهورها في الوجوب والفوريّة على سبيل ظهور سائر الألفاظ في معانيها الحقيقيّة وإن لم يكن الظهور معتضداً بالقرائن الخارجيّة، فكيف فيما إذا كان معتضداً بالإجماع المحقّق والحكم الباتّ من العقل كما فيما نحن فيه، فإنّ حكمه بوجوب دفع الضرر المحتمل وفوريّة ذلك - بعد وضوح كون المعصية من غير توبة كما عرفت مقتضياً بل موجباً للضرر فضلاً عن احتماله - واضح جدّاً.

وعليه، فلا شبهة أنّ «السمع» كتاباً وسنّةً وكذا الإجماع بقسميه من المسلمين عامّةً بأصنافهم، كلٌّ منها «كالعقل قضى» حكماً وجوبياً «بالتوبة» كما قضى بكون وجوبها «فوراً» ففوراً، وأنّ التسامح فيها بالإهمال أو التأجيل من وقتٍ إلى وقتٍ

استخفاف به، وذلك أيضاً معصيةً أخرى توجب اشتداد العذاب. وعليه، فلا يجوز تأخير التوبة فضلاً عن تركها، «فإنها تجب الحوبة» أي: تقطع السيئة الموبقة، وتمحو المعصية المهلكة، ولا خلاف في شيء من ذلك بعد نصوص الكتاب المتكررة بقوله تعالى: ﴿توبوا إلى الله توبة نصوحاً﴾^(١) ﴿وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون﴾^(٢) ونظائرهما الكثيرة، فضلاً عن متواترات السنة لدى الفريقين الدالة على وجوبها وفوريّتها، وكون الاستخفاف بها من أشدّ الذنوب وأنها لا تُغفر، فراجع كتب الأحاديث والتفاسير^(٣).

إنما الكلام في أنها هل تجب عن جميع الذنوب كلّها صغائرها وكبائرها - كما عليه جمهور المسلمين وهو الحقّ الصحيح بمقتضى إطلاق الأدلة المشار إليها - أو أنّه يختصّ الوجوب بالتوبة عن الكبائر فقط؟ وأمّا الصغائر من الذنوب فلا تجب التوبة عنها كما ذهب إليه شذمة من المعتزلة^(٤) بمقتضى وعده تعالى صريحاً بالغفو عنها مع الاجتناب عن الكبائر بقوله تعالى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم﴾^(٥).

وقوله تعالى في مدح الصالحاء: ﴿الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلاّ اللّم﴾^(٦) وهو الصغائر.

والظاهر كون النزاع في ذلك لفظياً، وذلك لما ثبت في السنة المأثورة عن المعصومين من قولهم عليه السلام: «لا صغيرة مع الإصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار»^(٧). فإنّ المستغفر القائم بوظيفة التوبة بمقتضى ذلك لا يبقى عليه شيء من الذنوب لا صغيرة ولا كبيرة كما ورد عنهم عليهم السلام أيضاً: «إنّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له»^(٨).

(١) التحريم: ٨. (٢) النور: ٣١.

(٣) انظر الكافي (للكليني) ٢: ٤٣٠ باب التوبة، بحار الأنوار ٦: ٣٠.

(٤) حكاة عن أبي هاشم في أنوار الملوك: ١٧٧.

(٥) النساء: ٣١. (٦) النجم: ٣٢.

(٧) الكافي ٢: ٢٨٨/١، الوسائل ١٥: ٣٣٨ أبواب جهاد النفس باب ٤٨ ح ٣، كشف الخفاء ٢:

(٨) تقدّم تخريج مصادره في ص ٢٨٨. فراجع ٣٠٧١/٣٦٤.

تمحو ذنوب نفسك الأمّاره فهي لها ما بلغت كفّاره
يعود من تاب كمن لا ذنب له يحبه الله وينسى زلله
فتب إلى الله، وحدّها الندم عن القبيح عازماً على العدم

فإنّها «تمحو ذنوب نفسك الأمّارة» بالسوء «فهي لها» وإن بلغت في الكثرة والعظمة «ما بلغت» تكون «كفّارة» ماحية على ما بيّنه الله تعالى في كثير من آياته الكريمة، نظير قوله سبحانه: ﴿يَكْفُرْ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾^(١) ﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾^(٢) ﴿لِيَكْفُرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾^(٣) وأمثالها.

وقد تواترت السنّة مضموناً أيضاً بأنّه «يعود من تاب» توبةً صحيحةً إلى النظافة السابقة قبل ارتكابه شيئاً من المعاصي، فيصير «كمن لا ذنب له» أصلاً. بل ورد كتاباً وسنّة أنّه «يحبه الله» تعالى كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾^(٤) «وينسى زلله» وعصيانه نسياناً عملياً تكوينياً، بمعنى عدم ترتيب الأثر على ما صدر منه من المعاصي والسيئات، وإلّا فهو تعالى يجلّ عن الذهول والغفلة التي هي النسيان القلبى الحقيقى، فليست نسبة النسيان إليه سبحانه إلّا من باب الاستعارة بالكنية، على سبيل قوله تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾^(٥) ﴿نَسَاكُمْ كَمَا نَسَيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾^(٦).

فإنّ المراد منه في أمثال ذلك هو غضّ الطرف عنهم، وعدم الاعتناء بشأنهم، وعدم إغاثتهم. هذا.

وأما المصّرّ على الصغائر من دون توبة، فهو في عداد مرتكبي الكبائر، ويجب عليه أيضاً التوبة عنها على القولين، ولا خلاف حقيقى بينهما «فتب إلى الله» تعالى توبةً صحيحةً.

«وحدها الندم» الجزمى «عن القبيح» صغيراً كان أو كبيراً حال كونك «عازماً

(٣) الزمر: ٣٥.

(٢) محمّد: ٢.

(١) الفتح: ٥.

(٦) البجائية: ٣٤.

(٥) التوبة: ٦٧.

(٤) الشورى: ٤٠.

فعلاً وتركاً، وفي الاغتياب لا بدّ من ترضية المغتاب
معتذراً عما اعتراه من كدر بعد اطلاعه على ما قد صدر

على العدم» وترك العود إليه، سواء كان القبيح «فعلاً» وجودياً، أو كان عديمياً «وتركاً». ولا يشترط في تحقّقها أكثر من ذلك وإن ورد في بعض المأثورات عن المعصومين عليهم السلام اشتراط أمور آخر فيها، ومنها: إذابة لحم الجسد بالجهد في البكاء والعبادة ليلاً ونهاراً، وأمثال ذلك ^(١) فإنّها محمولة على اشتراطها في حصول الكمال التام للتوبة، لا في صحتّها وتحقّقها.

ويشهد لذلك قول الإمام السجّاد عليه السلام في بعض أدعيته: «إلهي إن كان الندم من الذنب توبةً فإنّي وعزّتك من النادمين» ^(٢).

والمراد من أداة الشرط فيه هو المتحقّق قطعاً على سبيل الاستفهام التقريري، نظير قول الرجل لابنه: إن كنت ابني فلا تفعل كذا، وليس معناه الشرط الواقعي الناشئ من التريديد وعدم العلم، كما هو واضح.

هذا كلّه في غير ما يرجع إلى حقوق الناس، ومظالم العباد، كغيبية الغائب بذكر السوء، أو بالافتراء عليه، أو الاستهزاء به، أو سبّ الحاضر وإهاتته وضربه، أو غير ذلك، من أنواع الظلم، قتل مؤمن، أو حبسه، أو طرده وتبعيده، أو التعرّض لماله، وكذلك ما يوجب تداركاً في الدنيا، كالقضاء، والكفّارة، والحدّ، وأمثالها، فإن كلّ ما يترتّب على تلك المعاصي بحكم الشرع يشترط تحقّقها في تحقّق التوبة، ولا يكفي حينئذٍ في تحقّقها بما ذكر، من الندم والعزم على الترك.

«و» لذلك ثبت «في الاغتياب» ونظائره من المظالم اللساني أنّه «لا بدّ من ترضية المغتاب» وجبر خواطره وتدارك أذاه «معتذراً» لديه «عما اعتراه من كدر» وأذية، ولكن لا يكن ذلك إلّا «بعد اطلاعه على ما قد صدر» من الجاني عليه من

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٤٩، الحكم ١٧٤، وانظر تفصيل الكلام في جامع السعادات ٣: ٧٨.

(٢) الصحيفة السجّادية (تحقيق الأبّطحي): ٤٠٢ الدعاء ١٨٢، بحار الأنوار ٩١: ١٤٢.

وما على المغتاب ذكر ما جرى مفضلاً فقد يجرّ كدرا

ظلم الاغتياب ونظائره، فإنّه إن لم يبلغه ذلك كان الاعتذار منه موجباً لعلمه به، وربما يوجب ذلك فيه الكدر والإيذاء، وذلك معصية أخرى تضاف إلى معصية الاغتياب، فضلاً عن كونه جبراً لخواطره، أو تداركاً للمعصية الأولى.

«و» لذلك اتفق ظاهراً وأولو العلم والبصيرة على أنّه لا يكون إعلام الجاهل بذكر سوء كفارة عن اغتيابه ولا تداركاً لما احتمله فاعل السوء من وزره وآثامه، وليس ذلك توبةً عن معصيته.

وقد تصافق الكل^(١) على أنّه «ما على المغتاب» الفاعلي «ذكر ما جرى» منه على المغتاب المفعولي «مفضلاً» بحكايته الاغتياب أو الاستهزاء أو أمثالهما الواقعة منه «فقد يجرّ» ذلك «كدراً» في نفس المغتاب المظلوم، وربما تكون العاقبة غير محمودة، مضافاً إلى استلزامه الإيذاء المحرّم، وحينئذٍ فالتدارك عن مثل ذلك وكفّارته لا يكون إلّا بالدعاء والاستغفار له بظهر الغيب، أو بالصدقات والأعمال الخيرية المندوبة، وإهداء ثوابها إليه حيّاً كان أو ميتاً من غير إعلامه بشيء منها.

ثم لا شبهة في حرمة الاغتياب، بل كونه من الكبائر العظام من المعاصي، بمقتضى الأدلة الثلاثة، بل الأربعة كلّها، ويكفي في ذلك النهي الصريح منه تعالى عنه مقروناً بتمثيله بأكل الجيفة المنتنة بقوله تعالى: ﴿ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحّب أهدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه﴾^(٢).

ثم تعقيب ذلك بالأمر المؤكّد بالتقوى والحذر منه بقوله سبحانه: ﴿واتقوا الله﴾. مضافاً إلى حكم العقل بقبحه؛ لاستلزامه في الغالب التنافر والتباعد المذموم،

(١) انظر تفصيل الكلام في كتاب المكاسب (للشيخ الأنصاري) تراث الشيخ الأعظم ٣٣٦:١٤.

(٢) الحجرات: ١٢.

وليقض من عليه حقّ فرضاً من مالٍ أو جنائياً بما اقتضى
ومن أضلّ فعلية السعي في إرشاده بما به السعي يفي

وربما يستعقب ذلك الجدال والقتال وإهراق الدماء والاختلافات الكثيرة. ومضافاً أيضاً إلى إجماع المسلمين، ومتواترات أحاديثهم الدالة على حرمة^(١).

هذا كله إذا كانت الصفة المذمومة المذكورة للمغتتاب المفعولي موجودة فيه. وأما إذا لم يكن فيه ذلك ونسب إليه كذباً، فذلك افتراء محض، وهو أشدّ من الغيبة، وأعظم وزراً منه، وربما يوجب ذلك خروج المفتري من الإيمان رأساً؛ بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) ونعوذ بالله من كلّ ذلك.

وبالجملة، ففي مثل ذلك لا يكفي الندم والاستغفار وحده، إلّا بعد تأدية حقّ العباد وأداء كلّ ما ثبت عليه لهم بسرقة أو غصب أو اقتراض، أو حقوقٍ إلهيةٍ مجعولة لهم في الدين، كالأخماس، والزكوات، والنفقات، أو بسبب جرح أو قصاصٍ أو قذفٍ أو حبسٍ أو تسبیب شيء منها، أو من أمثالها.

وكذا ما ثبت وجوب قضائه بعد الفوات، من العبادات البدنية، كالصوم، والصلاة، والحجّ، وأمثالها «وليقض» وجوباً «من عليه حقّ فرضاً» شرعاً «من مالٍ» فوّته على غيره «أو جنائياً» لسانية، كالتهمة بالزنا، واللواط، وأمثالهما أو جراحة آية، كالضرب والقتل ونظائرها، سواء كانت منه بالمباشرة أو بالتسبیب، فيجب عليه التدارك في كلّ منها قبل الاستغفار «بما اقتضى» الحال في حصول التوبة.

«و» هكذا كلّ «من أضلّ» غيره بدعوى باطلة لنفسه أو لغيره، أو ببذعة محرّمة، أو بفتوى فاسدة غير صحيحة في مسألة شرعية بغير حجة معتبرة، ولا عُذر له عند ربّه في ارتكاب ذلك بتقيّة أو سهوٍ أو نسيان مثلاً «فعليه السعي» البالغ وجوباً «في» هداية الضالّ و «إرشاده» للحقّ «بما به السعي يفي» ببذل الجهد في ذلك.

(١) انظر الوسائل ١٢: أبواب أحكام العشرة، الباب ١٢٢ و ١٥٢ و ١٥٨.

(٢) النحل: ١٠٥.

وليأت بالواجب مع بقاءه أو ما به كُلف من قضاائه

نعم، لو فرضنا عدم تأثير السعي بسبب عناد الضالّ أو موته أو غيبته بحيث لا يمكن الوصول إليه ولا الاعتراف لديه بما صدر من الكذب السابق والإضرار لا كتباً ولا شفاهاً فعندئذٍ لا مانع ظاهراً من القول بكون الندامة والاستغفار فقط كفارة عمّا ارتكبه المظلّم من الإغواء والإضرار.

«وليأت بالواجب» المفروض - من الصلوات اليومية وغيرها - في الوقت «مع بقاءه» بقدر الأداء «أو» يأتي «ما به كُلف» من قضاائه «مع فوات الوقت، حتّى تتحقّق منه التوبة، وتُقبل منه، وقد صحّ عن مولى العوالي أمير المؤمنين عليه السلام أن: «الاستغفار اسمٌ واقعٌ على معانٍ ستّةٍ أولها: الندم عمّا مضى. ثمّ العزم على عدم العود. ثمّ أداء حقوق الناس. ثمّ أداء كلّ فريضة فائتة. ثمّ إذابة اللحم الذي نبت على السُّحت بطول الهمّ والحزن. ثمّ إذابة الجسم ألم الطاعة بعدما أذاقه حلاوة المعصية»^(١).

وقد عرفت أنّ ما عدا الأربعة الأول - من الشروط المذكورة في هذا الحديث الشريف وأمثاله - محمولٌ على شروط الكمال لا الصحّة والقبول؛ جمعاً بينها وبين غيرها.

ثمّ إنهم اختلفوا في أنّه هل تجوز التوبة عن بعض المعاصي دون بعض، أو لا؟ فمال إلى الثاني أبو هاشم وأتباعه من مشايخ المعتزلة^(٢) وتشبّهوا لذلك بأنّه بعد وضوح اشتراك المعاصي كلّها في القبح، ووضوح سبب القبح للندم: لا يمكن حصول الندم عن بعضها الخاصّ؛ للزوم تخلف السبب عن مسببه، وعليه، فلو فرض عدوله عن بعضها مع دوام ارتكابه للبعض الآخر كشف ذلك من أنّ تركه ذلك لم يكن خوفاً من الله تعالى، ولا مسبباً عن القبح المكنون في المتروك، بل

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٤٩ الحكم ٤١٧ مع اختلاف.

(٢) حكاة عن أبي هاشم في شرح المقاصد (التفتازاني) ٥: ١٦٩، وأنوار الملكوت: ١٧٨.

وإن يتب عن بعض ما قد ارتكب كان كَمَن أتى ببعض ما وجب

إِنَّمَا كان لغايةٍ أُخرى، فليس ذلك منه توبة شرعية، ولا هي مقبولة، وذلك معنى عدم جواز تبعضها.

ولكن الحق المنصور وفاقاً للمشهور حتّى لدى المشايخ الآخر من المعتزلة -كأبي عليّ وأتباعه^(١)- هو الأوّل، كما اختاره السيّد العلامة بقوله **قِيْلَ**: «وإن يتب عن بعض ما قد ارتكب» من المعاصي دون بعضٍ آخر منها صحّت توبته عنه، و«كان كمن أتى ببعض ما وجب» عليه من الفرائض. فإنّه لا شبهة في أنّه لو تاب مَنْ عليه أنواع الفرائض من الصلاة والصوم والحجّ وأمثالها وأتى ببعضها أداءً أو قضاءً ولم يقض الآخر منها سقط عنه ما قضا، وبقي الباقي عليه، فلو أتى بقضاء الصلوات الفائتة مثلاً صحّ ما أتى به قطعاً وإن لم يندم عن تفويت الصيام، ولم يتب عن ذلك، ولم يقض ما فاتته منه، ولا خلاف في قبول توبته وتحقّق ندامته عمّا أتى به، ولا يُظنّ إنكار الخصم لذلك.

وإنّ ما تشبّث به للعدم، من سببيّة مطلق القبح للندم، لا موقع له بعد وضوح اختلاف مراتب القبح، وجواز علم العاصي بذلك، فإنّه بعد معلوميّة أنّ الزنا بالأجنبيّة - مثلاً - أعظم وزراً وأشدّ قبحاً من قبليتها أو من النظر إليها، فهو بعلمه بذلك ربما يتجنّب عن الأوّل تائباً ويتركه نادماً عمّا فعله، دون الثانيين، حيث لا يراها بتلك العظمة في الوزر، ولا بتلك الشدّة من القبح.

وعليه، فربما يكون السبب لندامة المرتكب وتوبته هو عظمة الوزر عنده، وشدّة قبحه في نظره، لا أصل ذلك المشترك بين جميعها. وبذلك يتّضح جواز التفكيك بين أصناف الندامة والتوبة باعتبار اختلاف أنواع المعصية ولو في نفس مرتكبها، كما يظهر لك فساد دعوى التلازم بين جميعها، وينقدح إمكان التبعض بينها.

(١) حكاه عنه في مناهج اليقين: ٣٦٢، وانظر شرح المقاصد (التفتازاني) ٥: ١٦٩.

وما اقتضى المنع من السمع فلا يُردّ، بل على الكمال حملاً
وهذه التوبة للفجّار وتوبة تخصّ بالأبرار

«و» أمّا «ما اقتضى المنع» عن ذلك «من» ظواهر بعض الأحاديث المأثورة الدالة على ارتباط بعضها ببعض، نظير ما ذكرناه عن مولى العوالي عليه السلام وسائر أدلة «السمع، فلا» يُثبت تلك الدعوى، من استحالة التبعض في مقام الصحة والقبول، ولا «يردّ» إنكاراً على قائله، والعياذ بالله «بل على» شروط «الكمال حملاً» كما عرفت. وعليه، فلا نمنع من دعوى ارتباط بعضها ببعض فيما إذا أريد التوبة الكاملة عن جميع المعاصي مع قضاء ما عليه من الفرائض ولا ننكر كون ذلك سبباً لسقوط العقاب عنه أصلاً ورأساً، وذلك غير دعوى الخصم كما ترى، اللهم إلا أن يرجع كلامه إليه، ويحمل عليه.

ثم لا يذهب عليك «و» اعلم أنّ «هذه التوبة» عن الكبائر إنّما هي «للفجّار» المرتكبين لها فعلاً وتركاً.

«و» لكن هناك «توبة» أخرى «تخصّ بالأبرار» المنزّهين عن كلّ دنس، والمعصومين عن كلّ زلل، وهم الأنبياء المطهّرون والأئمة المنتجبون صلوات الله عليهم أجمعين، فإنّهم على عصمتهم وطهارتهم عن كلّ صغيرة وكبيرة - على ما تقدّم بيانه في باب النبوة، ومع كونهم مغمورين في ليلهم ونهارهم في الطاعة والعبادة مدة أعمارهم - تراهم مستغرقين في إظهار الندامة وطلب العفو والرحمة، مرتعدةً فرائضهم، مصفرةً ألوانهم، معترفين على أنفسهم بالذنوب العظام، وارتكاب الآثام.

فلا يتوهم كون ذلك منهم عليهم السلام لصدور معصية من أحدهم - والعياذ بالله - أو من جهة تعليم كيفية العبادة لغيرهم كما يتوهمه بعض الجهال^(١) فإنّ ذلك أشبه شيء

(١) انظر تفصيل الكلام في «الأربعون حديثاً» (الشيخ البهائي): ٢٥١ فما بعد.

وهي الرجوع نادماً للمولى من كَبُوةٍ منهم بترك الأولى

بعمل المرائي، وحاشاهم عن كلِّ ذلك. بل كانت توبتهم «وهي الرجوع» منهم «نادماً للمولى» المتعال «من كَبُوةٍ» كانت تصدر أحياناً «منهم، بترك» ما كان فعله «الأولى» أو بارتكاب ما هو أقلُّ من ذلك، كفعل مباح لا رجحان فيه، أو خطرةً قلبيةً ورغبةً نفسانيةً التي هي من لوازم الطبيعة البشرية، ومقتضيات نظام التكوين والقوى العنصرية.

فإنَّهم ﷺ باعتبار كثرة معرفتهم بعِظَم الربِّ تعالى وحقارتهم بالقياس إليه يرون كلَّ تلك الأمور من أنفسهم معصيةً كبيرةً موجبةً للتوبة الحقيقية، فإنَّ العبد كلما ازداد معرفةً بعلوِّ شأن مولاه ازداد خشيةً منه وخضوعاً له، وعندئذٍ يرى أدنى عثرةٍ من نفسه كبيرةً عظيمةً، ولا شكَّ أنَّ الجواد قد يَكبو، وتحصل منه العثرة ولو كانت طفيفة في الغاية بما هي هي، ولكنها بالقياس إلى من صدرت منه، وهو في غاية العلم والمعرفة، لكبيرةٌ قبيحة، وهي من مثله معصيةٌ بليغة.

وهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾^(١) وأمثاله من الآيات التي نسبت فيها المعصية إلى أولئك الأبرار الكرام، والأنبياء العظام ﷺ على ما ورد في تفاسير أهل البيت ﷺ^(٢).

بل يمكن أن يقال: إنَّ من هو أرفع شأنًا وأعظم جاهاً عند الربِّ تعالى من أولئك الأبرار، وهم المقرَّبون المخلصون - بالفتح - من عباده - كالنبيِّ الأعظم الخاتم ﷺ وخلفائه المعصومين ﷺ باعتبار نزاهتهم الكاملة حتَّى عن تلك الخطرات القلبية فضلاً عن ارتكاب المباحات الفعلية - لم يكن استغفارهم وسؤالهم العفو من سيِّدهم إلَّا عن أمرٍ هو أدقُّ من كلِّ ذلك، وهو انتباههم لقصورهم الذاتي وعجزهم الإمكانى عن أداء حقِّ المولى الواجب بما يستحقُّ ويستوجب،

(٢) انظر تفسير التبيان ٧: ٢١٨ وتفسير مجمع البيان ٤: ٣٤.

(١) طه: ١٢١.

فهو من المقرّبين حوبه لا بدّ من تكفيرها بالتوبه
فكم وكم ممّا تعدّ حسنه تعدّ منهم سيّئات بيّنه

فهم باعتبار غاية قربهم منه تعالى وشدة اتصالهم به كانوا يرون ذلك من أنفسهم مقتضياً لحياتهم منه، وموجباً لاستغفارهم لديه وإن لم يكن كذلك بالإضافة إلى غيرهم من الأبرار، بل وإن فرض كون العمل الكذائي من غيرهم حسنة مقربة، ولكنهم يرون مثل ذلك من أنفسهم سيئة موبقة، كما ورد عنهم عليه السلام: «حسنات الأبرار سيّئات المقرّبين»^(١).

«فهو من المقرّبين حوبة» ومعصية «لا بدّ من تكفيرها» وتداركها «بالتوبة» وتوجب لهم البكاء والخشية «فكم وكم ممّا تعدّ حسنة» إذا صدرت من غيرهم، ولكنّه «تعدّ منهم سيّئات بيّنة» توجب لهم الاستغفار منها على تقدير صدورهم منها. وإلى ذلك يشير كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطاباً لربه تعالى: «ما عرفناك حقّ معرفتك، ولا عبدناك حقّ عبادتك»^(٢) وإنّ العجز عن إتيان العمل وإن كان عذراً يبتأ عن فعله، ومانعاً عقلياً عن التكليف به، ولكنّه غير منافي لحياء العبد العارف بشأن سيّده، ولا هو دافع لحسرتة على الحرمان عن القيام بوظائف عبوديته كما هو واضح، فافهم واغتنم.

(١) قال العجلوني ١: ١١٣٧/٣٥٧: هو من كلام أبي سعيد الخراز ... وعده بعضهم حديثاً وليس كذلك وقال الجزائري في قصص الأنبياء: ٥٦ قوله عليه السلام حسنات الأبرار ...
(٢) بحار الأنوار ٦٨: ٢٣، كتاب الزهد (الكوفي): ٧٤.

تصديقك النبي بالجنان حقيقة حقيقة الإيمان
يلزمه الإقرار باللسان ونحوه من طرق البيان
ولم يكن كتمانهُ لمانعٍ يمنع عن إيمانه بالواقع

الركن السادس

في بيان حقيقة الإيمان وقَسَمِيهِ، وهما: الكفر، والنفاق

فاعلم أنّ ما يتحقّق به الإيمان الصحيح إنّما هو: «تصديقك النبي»
الخاتم ﷺ في شريعته وأحكامه وسائر إخباراته عن الوقائع الماضية،
والحوادث المستقبلّة في نشأتي الدنيا والآخرة، ولا بدّ في ذلك من الاعتقاد
بصحتها جميعاً «بالجنان» والقلب «حقيقةً» وجزماً، فإنّ ذلك «حقيقة الإيمان»
لكن و «يلزمه» مع ذلك «الإقرار» أيضاً بصحة جميعها «باللسان» على تقدير
القدرة على النطق، وعدم المانع، لعروض الخوف والتقيّة.

نعم، إذا عجز عن البيان لجهة الخرس مثلاً لزمه الإقرار بذلك بما يقوم مقام
اللسان، كالإيماء بالرأس «ونحوه، من طرق البيان» على ما هو مقدور له، وجرت
عليه عادته في إظهار مضمراته، من الكتابة، والإشارة بالجوارح، وأمثالها.
وأما إذا لم يعترف بذلك بلسانه، وكنتم اعتقاده في ضميره «ولم يكن كتمانهُ
لمانعٍ» شرعي من تقيّة ونحوها، فهو لا يحكم عليه بالإيمان ظاهراً في مقام

ومن يقرّ وهو غير صادق منافق، والويل للمنافق

الإثبات، وإن فرض كونه مؤمناً في مقام الثبوت والواقع بينه وبين ربّه تعالى، مع عدم الجحود والإنكار الصريح.

نعم، إن منعه عن ذلك مانعٌ كالتيقّة والخوف وتبيّن ذلك، فهو لا «يمنع عن» ثبوت «إيمانه بالواقع» بل إنّهُ مؤمنٌ جزماً ظاهراً وواقعاً كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مِنْ أَكْرَهٍ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(١) حيث إنّهُ تعالى قد استثناء من الكفّار والمنافقين، وليس غيرهما إلّا المؤمن.

وكذا قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾^(٢) حيث جعل التقيّة عذراً مقبولاً لكتمان الإيمان، وعدم الإقرار باللسان.

ولكنّه لو جحد ذلك بلسانه، وأنكر الإيمان والدين أو شيئاً من ضروريّات المسلمين، فهو كافر بلا ريب وإن اعتقد كلّ ذلك في ضميره، وذلك قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً﴾^(٣).

فإنّه سبحانه قد ذمّ مثلهم ولعنهم بعد أن عدّهم في الكافرين. وكذا قوله عزّ من قائل: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٤).

وكذلك لو انعكس الأمر، بأن اعترف بذلك بلسانه، ولكنّه كان جاحداً له في قلبه، فإنّ ذلك نفاق، وهو تواءمٌ للكفر، بل هو ألّعن منه، و﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾^(٥).

وقد سمّاه الله تعالى أخاً للكافر في قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٦).

«و» عليه، فكلّ «من يقرّ» بالشهادتين «وهو غير صادق» باطناً، فهو «منافق»

(٣) النمل: ١٤.

(٢) آل عمران: ٢٨.

(١) النحل: ١٠٦.

(٦) الحشر: ١١.

(٥) النساء: ١٤٥.

(٤) البقرة: ٨٩.

يُعلن بالدين ويُخفي ما بطن ينعى على الباطن حُسن ما علن
فماله حظٌ ولا نصيب يبغضه المحبوب والحبيب

والويل للمناقق» ولا شبهة في خلوده في جهنم مع الكفار وإن جرى عليه بحكم الشرع أحكام المسلمين في هذه النشأة الدنيوية، حيث إنه «يُعلن بالدين» بلسانه وعمله، وبذلك صحّ إطلاق اسم المسلم عليه، وبه يُحقن دمه وماله وعرضه، وبه طهر في ظاهر الشرع بدنه، وجاز معه المؤاكلة، وجاز تغسيل جثته بعد موته ودفنه في مقابر المسلمين، كل ذلك إكراماً لما يلفظه من كلمتي الشهادتين المباركتين.

«و» لكّنه حيث «يُخفي ما بطن» في ضميره من أنواع الكفر الحقيقي، سواء كان بجحود ما هو من أركان الدين أصولاً أو فروعاً - كإنكار الربوبية، أو النبوة، أو المعاد - أو إنكار شيء من ضروريّاته - كالصلاة والصوم وأمثالهما من الفرائض المجمع عليها بين المسلمين - أو بجحود ما هو من أركان المذهب المتفق عليه بين الفرقة المحقة الاثني عشرية خاصة عليه السلام - كالعدل والإمامة وأمثالهما من ضروريّاتهم - صار بذلك مشاركاً مع المخلّدين في النار يوم القيامة، وأعادنا الله تعالى من كلّ ذلك. فإنّه «ينعى على الباطن» القبيح منه «حُسن ما علن» وظهر منه «فماله حظٌ» في الجنة «ولا نصيب» من الأجر والثواب على ما أقرّ به بلسانه، أو أتى به من عمله، كما قال جلّ وعلا: ﴿وقدّمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً﴾^(١).

ولذلك كلّ «يُبغضه» الله «المحبوب» والنبي «الحبيب» صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد تلخّص ممّا ذكر أنّ الإيمان الصحيح الذي ينجي واجده من الخلود الأبدي في نار جهنم إنّما هو التصديق القلبي والاعتقاد الجزمي بالتوحيد والنبوة، وصحة شريعته المقدّسة، وبصدقهِ صلى الله عليه وآله وسلم في جميع ما أخبر به، مع الإيمان كذلك بالمعصومين من خلفائه عليهم السلام، كلّ ذلك مع الإقرار بجميعها بلسانه عند عدم المانع من ذلك.

وكان من شكّ ولكن التزم مرتباً آثاره محقون دم

وقد تبين من ذلك أنّ ترك العمل خارجاً بالفروع الشرعيّة والفروض الدينيّة - كالصلاة، والصوم، وأمثالهما، على ما هي عليه من العظمة والشأن مع عدم الجحود - لا يوجب الخلود في العذاب وإن أوجب التعذيب مدّة متمادية، ولكنها منقطعة مع الاعتقاد والإقرار المذكورين، وهكذا ارتكاب سائر الفواحش والمعاصي. وأتضح أنّ الخلود الدائم مختصّ بالفريقين الآخرين، وهما: الكافر، والمنافق، هذا.

«و» أمّا من «كان» متوسّطاً بين المؤمن المعتقد المعترف، وبين قَسِيْمِيه الكافر والمنافق، وهو «من شكّ» في الدين بضميره، غير جازم به، ولا جاحدٍ له «ولكن التزم» بلوازم الإيمان في العمل «مرتباً آثاره» من الإقرار باللسان مع إخفائه شكّ باطنه، فهو لا شكّ أنّه في الدنيا «محقون دم» وعرضٍ ومال، كسائر المسلمين الظاهريّة والواقعيّة، ولكنه بالنسبة إلى أمر آخرته، فالظاهر إمكان دعوى أبدية عذابه وخلوده في النار مع الكفّار، وذلك لما عرفت، من كون الاعتقاد الجزمي ركناً في الإيمان، وأنّه بانتفائه ينتفي الإيمان.

وربما يستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَوْنُوا﴾^(١). فإنّه بظاهره يعمّ الجاحد والشاكّ، ويفيد انتفاء الإيمان عن كلا الفريقين مع دعواهم ذلك وإقرارهم به باللسان، حيث إنّ تعالى علم خلوّ ضمائرهم عنه. وبذلك يتّضح كون حقيقة الإيمان هو الاعتقاد القلبي الجزمي به، ولا سيّما بعد تأكيد ذلك بعده بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٢).

وكذا قوله جلّ وعلا: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾^(٣). فتراه سبحانه كيف كذبهم في دعواهم ذلك وإقرارهم به صريحاً، فقال عزّ من

ومن على تكذيبه بنى وقد بان له الحق فالحق جحد

قائل: ﴿والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾^(١).

وقد انقذ بكل ما ذكر أن أصناف المخلدين في النار ثلاثة: الكافر، والمنافق، والشاك. ولكن لا يذهب عليك أن كل ذلك إنما يكون مع تقصيرهم في طلب الحق ومعرفته، ومع تمكنهم من ذلك، وإعراضهم عنه، وذلك لوضوح تمامية الحجة منه تعالى على عباده كافة، بموهبته لهم العقل والقدرة في تحصيل الصحيح عن السقيم، وتمييز الحق عن الباطل، ثم إرساله تعالى لهم الرسل، وإنزاله عليهم الكتب، ونشره الدعوة بينهم وإسماعه ذلك لهم، فلم يبق لأحد منهم حجة عليه، ولا عذر في إعراضهم عنه وعن أحكامه وآياته، كما قال جلّ وعلا: ﴿فلله الحجة البالغة﴾^(٢) ﴿لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾^(٣) ﴿وإن يستعجبوا فما هم من المعتبين﴾^(٤) أي: وإن يعتذروا فما هم بمعذورين يوم القيامة، فلا تسمع لهم يومئذ دعوة، ولا تقبل منهم حجة وإن اعتذروا عن كفرهم ونفاقهم وشكهم في الدين بالجهل به وعدم وضوحه لديهم، وذلك لما عرفت، من كون عدم معرفتهم مسبباً عن تقصيرهم لا عن خفاء الحق.

«و» بذلك يتضح لك أن «من» كذب بالشرع والنبى ﷺ وأصر «على تكذيبه» و «بنى» بنيانه على شفا جرفٍ هارٍ بعد ما اتضح له ذلك «وقد» ظهر و«بان له الحق» واستيقنته نفسه «فللحق» الثابت لديه «جحد» وأنكر ظلماً وعدواناً وحسداً وبغياً، فهو كافر بلا ريب ولا شبهة كفر الجحود، وهو ظالم عنود، ولربّه كنود، بل إنه أظلم وأكفر من أقرانه الثلاثة المذكورين، كما قال تعالى في مثله: ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً﴾^(٥).

(٣) النساء: ١٦٥.

(٢) الأنعام: ١٤٩.

(١) المنافقون: ١.

(٥) النمل: ١٤.

(٤) فصلت: ٢٤.

وبذلك كله اتضح لك أيضاً أنّ القاصر من الثلاثة المذكورة - وهم البلهاء والمجانين والصغار والمستضعفين منهم، الذين لم يميّزوا الحقّ من الباطل لعدم الإدراك وقلة الشعور، أو لعدم القدرة على الهجرة إلى بلاد الإسلام، وعدم التمكن من تعلّم الأحكام - ليسوا بمخلّدين في العذاب، بل ويُرجى لهم العفو والثواب، حيث إنّ تعالى استثناهم من الكفّار ومن استحقاق ما أعدّ لهم من العقاب بقوله سبحانه: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ * فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم ﴿^(١)﴾.

وقد مرّ أنّ كلمة ﴿عسى﴾ منه تعالى محقّق الوقوع.

ثمّ إذ قد عرفت معنى الإيمان وحقيقته، وعلمت أنّ العمل بالأركان إنّما هو من آثاره الخارجي، وغير داخل في ماهيّته وواقعه وإن ورد في بعض الأحاديث المأثورة أنّه كقسيّته، وهما الاعتقاد بالجنان، والإقرار باللسان ^(٢) وأنّ كلّ ذلك داخل في أجزائه، ومقوّم لحقيقته، ولكنه كما ذكرنا محمول على إرادة الكمال منه. فاعلم أنّ هناك أقوالاً أخرى:

منها: ما نسب إلى الشيخ المفيد رحمته وجملة من علماء الجمهور، من دخول العمل أيضاً في ماهيّته، وكونه دخيلاً في تحقّقه ^(٣) ولعلّهم استندوا في ذلك إلى ما أشرنا إليه، من ظواهر بعض الأحاديث الدالّة على اشتراطه فيه والنافية إيمان المرتكب لبعض الكبائر ^(٤) فضلاً عن تارك الفرائض بعضاً أو كلّاً، وكذا ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ حيث إنّ فسر الإيمان فيه بالصلاة والعمل خارجاً.

(١) النساء: ٩٨ - ٩٩.

(٢) انظر دعائم الإسلام ١: ١٣، مسند الإمام الرضا عليه السلام (عطاردي) ١: ٢٦٣/٢٥ نقلًا عن أخبار إصبهان، سنن ابن ماجه ١: ٢٥/٦٤.

(٣) نسبه في مناهج اليقين: ٣٦٧ إلى المفيد رحمته وجماعة السلف.

(٤) انظر المحاسن ١: ٢٥٧/٣٠٠، الكافي ٢: ١٠٦/٥، مستدرک الوسائل ١١: ٢٠١ أبواب

وقد عرفت الجواب عنه.

ومنها: قول جمع من المعتزلة والخوارج، من تفسيره بإتيان جميع الطاعات فرضاً ونفلاً، واجتناب جميع المنهيات المحرمة والمكروهة فعلاً وتركاً^(١). وإن فساد هذا المذهب لواضح؛ لاستلزامه خروج الجُلّ لولا الكلّ عنه، وأفسد منه مذهب الكراميّة من الجمهور حيث ذهبوا إلى ما يعاكس ذلك، واكتفوا في تحقّق الإيمان بمجرد التلقّظ بالشهادتين وإن تحقّق تكذيبه بهما وإنكاره الباطني لهما^(٢) وذلك لظاهر قوله تعالى: ﴿فمنكم كافر ومنكم مؤمن﴾^(٣) حيث إنّه بظاهره يفيد حصر كافّة العباد فيهما من غير صنفٍ ثالث لهما، وبعد وضوح انتفاء الكفر عن المتلقّظ بالشهادتين لا محيص عن القول بكونه مؤمناً.

والجواب منع الحصر، ومنع دلالة الآية على ذلك، مضافاً إلى ما عرفت، من نصوص الآيات القرآنيّة فضلاً عن السنّة القطعيّة الدالّة على كون المناق صنفاً ثالثاً قسيمياً لهما، بل وكذا الشاكّ والمستضعف، فإنّهما أيضاً غير داخلين في شيءٍ من الصنفين كما ذكرنا.

وبالجملة، فغير خفيّ عليك أنّ المذهبين بين إفراط وتفریط، وفساد كلّ منهما بمكان من الوضوح، وأنّ الحقيق بالاتباع في ذلك هو المذهب المشهور، وهو الحقّ المنصور، فتأمّل جيّداً.

(١) حكاه عنهم التفتازاني في شرح المقاصد ٥: ١٧٩.

(٢) راجع المصدر السابق.

(٣) التغابن: ٢.

الركن السابع في الإحباط والتكفير

والمراد بالأوّل هو بطلان الإيمان السابق بالكفر اللاحق.
والمراد بالثاني هو عكس ذلك، بمعنى بطلان الكفر السابق بالإيمان اللاحق،
كما ثبت في الشرع المقدّس أنّ الإسلام يَجِبُ ما قبله^(١) وأنّ المراد بهما بطلان
مطلق الحسنّة السابقة بمطلق السيّئة اللاحقة وبالعكس، لا خصوص الكفر والإيمان.
واختلفوا في ذلك على أقوال:

فقالَت المعتزلة بشبوتهما؛ استناداً إلى ظواهر قوله تعالى: ﴿حبطت
أعمالهم﴾^(٢) ﴿نكفّر عنكم سيّئاتكم﴾^(٣) وأمثالهما^(٤).

وقال جمعٌ آخر بعدمهما، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿فمن يعمل مثقال ذرّة
خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرّة شراً يره﴾^(٥).

ثمّ القائلون بالثبوت اختلفوا بينهم، فقال بعضهم: إنّ العمل أو الإيمان اللاحق
يبطل السابق منهما من أصله وأساسه، بحيث لا يبقى منه شيء أصلاً، لا ثواباً عليه
ولا عقاباً، ولا استحقاقاً لشيء منهما.

(١) انظر المجازات النبويّة (الرضي): ٣٢/٥٤.

(٢) البقرة: ٢١٧ وآل عمران: ٢٢ والمائدة: ٥٣ والأعراف: ١٤٧ والتوبة: ١٧ و٦٩.

(٣) النساء: ٣١. (٤) كما في الآية: ٢٧١ من سورة البقرة. (٥) الزلزلة: ٨.

وقال الآخرون منهم بالموازنة، بمعنى أنه يوازن بينهما، فيسقط من الزائد ما قابل الناقص منهما ويبقى الباقي.

والقولان للوعيدية من المعتزلة، الذين لا يجوزون العفو عن الكبيرة^(١) والأول منهما لأبي علي وأتباعه^(٢) والثاني منهما لأبي هاشم وأذنابه^(٣) وقد أبطلهما المحققون من المتكلمين^(٤) وذهبوا إلى فساد المذهبين، وبطلان الإحباط والتكفير أصلاً ورأساً. وهو الحق الصحيح، فإنه لا شبهة في أن المعصية تُوجب استحقاق العقاب بحكم العقل، بل وكذا الطاعة توجب استحقاق الثواب، ولكن بحكم الشرع ووعده الوفيّ بذلك، لا بحكم العقل، حيث إنه لا يحكم بثبوت حقٍّ أو أجرٍ وأجرة للعبد المملوك، ولا استحقاق مثوبة له بطاعته لسيّده، بعد وضوح كون ذلك من وظائفه الواجبة عليه على ما تقدّم بيانه.

وحينئذٍ فبعد ثبوت الاستحقاق بمعنى الأهلية واللياقة لكلٍّ منهما بعمله، سواء كان ذلك بحكم العقل أو بحكم الشرع بمقتضى وعده بالتفضل والعفو، وبعد وضوح استحالة انقلاب الشيء عما هو عليه عقلاً على ما حُقّق في محله، وثبوت سببية الطاعة لاستحقاق المثوبة، وسببية العصيان لاستحقاق العقوبة، ومؤثرية كلٍّ منهما في تحقّق أثره يثبت استحالة زوال السببية عن كلٍّ منهما، وبطلان سقوط المؤثرية عنهما، ويتفرّع على ذلك بقاء الاستحقاق على العمل السابق، وبطلان الإحباط والتكفير الحقيقيين.

وعليه، فلا بدّ من تأويل ما ورد منهما في الكتاب والسنة بما لا ينافي حكم العقل بسببيتها لاستحقاق المثوبة والعقوبة، وذلك بحمل التكفير المأثور على ما يساوقه، وهو إرادة ما يشاركه في النتيجة منه، وهو العفو عن سيئاته السابقة بما

(١) راجع ص ٢٧٠.

(٢) (٣) حكاه عنهم في كشف المراد: ٤١٣ وشرح المقاصد ٥: ١٤١ وشرح المواقف ٨: ٣١٠ ومجمع البحرين ٤: ٢٤١ (حبط).

(٤) كما في كشف المراد: ٤١٣ وأنوار الملوك: ١٧٢.

الكفر للأعمال محبطٌ فلا يتبعه الأجر ولو تفضّلاً
إلا بتخفيفٍ من العقوبة ينال منه بدل المثوبة

فعله من الطاعة اللاحقة.

ومن الواضح المعلوم أنّ العفو لا ينافي الاستحقاق الثابت له بحكم العقل، وكذا في الإحباط، بأن يقال: إنّ المراد منه هو كاشفية المعصية المتأخرة أو الكفر اللاحق عن عدم ثبوت الاستحقاق للمثوبة على الطاعة المتقدمة أو الإسلام السابق، فيكون عدم العصيان وعدم الكفر المتأخرين شرطين لثبوت الاستحقاق السابق، ومعنى ذلك كون سببية الطاعة المتقدمة للاستحقاق مراعى بعدم لحوق المعصية أو الكفر المتأخر على سبيل سائر الشرائط المتأخرة.

وبهذا الاعتبار جاز أن يقال: إنّ «الكفر» المتأخر وهو الارتداد بعد الإيمان هادئٌ «للأعمال» الحسنة السابقة، و «محبطٌ» للإيمان المتقدم «فلا» يستوجب المرتد على إسلامه السابق شيئاً من المثوبة، ولا «يتبعه الأجر» على ما تقدّم منه من الطاعة.

«ولو» قلنا بكون الأجر «تفضلاً» منه تعالى على ما اخترناه، فإنّه مشروطٌ بلياقة المحلّ، وقابلية المتفضّل عليه لذلك، وأنّ الكافر غير لائقٍ له بعد حكمه تعالى بحرمة دخوله الجنة، ولا هو قابل للأجر على حسناته السابقة «إلا بتخفيف» شيءٍ «من العقوبة» اللازمة له، فهو «ينال» من التخفيف، ويفوز «منه» ما يكون له «بدل المثوبة» المحرّمة عليه، وبذلك يكون تميّزه عن سائر الكفّار المخلّدين في أشدّ العذاب، وبه يعوّض عليه لقاء أتعابه في سبيل الإسلام، أو قيامه بواجبات الدين قبل كفره وارتداده.

وذلك على مسلك التفضّل واضح، وكذا على مسلك الاستحقاق، فإنّه لا مانع من القول بكونه أيضاً مشروطاً بعدم الكفر اللاحق على نحو الشرط المتأخر كما عرفت.

والكافرون زمراً سيقوا إلى نار لظى بما أسأؤوا عملاً
مخلّدين مالهم من شافع كلاً ولا من ناصرٍ مدافع

هذا، ولكن لا يذهب عليك أنّ ما ذكرنا من استحالة الإحباط والتكفير بمعنييهما الحقيقيّين إنّما هو على القول بكون الثواب والعقاب مسبّين عن العمل الخارجي وتبعيتهما له بنفسه، سواء كان ذلك بحكم العقل أو بحكم الشرع على القولين ولكن هناك مسلك آخر، وهو القول بأنّهما من توابع كمال النفس ونقصها الحاصلين بالطاعة والمعصية.

وعليه، فلا مانع من القول بالإحباط والتكفير الحقيقيّين، بل لا بدّ من ذلك، حيث إنّ القول المذكور مبتنٍ على القول برقي النفس بالطاعة، ونزولها بالمعصية، بمعنى أنّها بالطاعة ترقى بقوس الصعود إلى درجةٍ ما من الكمال، ثمّ إذا ارتكبت شيئاً من العصيان نزلت عنها، وإذا عادت إلى الطاعة تبدّل قوس نزولها ثانياً إلى قوس الصعود، وإذا ارتكبت المعصية أيضاً بعد الطاعة نزلت ثانياً إلى قوس النزول، وأهبط رقيّها، وبطل قوس صعودها.

وهكذا إلى نهاية أيتام حياته، فيختم له إمّا نازلاً إلى مراتب النقصان، وإمّا صاعداً إلى درجات الكمال.

نعم، يكون للشفاعة والعتو حينئذٍ شأنهما من الأثر، ولتحقيق ذلك محلّ آخر. وكيف كان فالجاحدون لشيءٍ من ضروريّات الدين والمذهب والشاكّ في ذلك مع التقصير «و» هم «الكافرون» حقّاً - كما عرفت - لا شبهة أنّهم «زمراً» وطوائف متعاقبة «سيقوا» أي: يساقون يوم القيامة «إلى» دركات جهنّم و «نارٍ لظى» وهي اسمٌ من أسماء جهنّم، فيدخلونها «بما أسأؤوا عملاً» كما قال تعالى: ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنّم زمراً﴾^(١) «مخلّدين» فيها أبداً ﴿كلّما أرادوا أن

واستثن من أضله القصور فإنه بلطفه معذور
وليس يجري الشك في كبراه والشك إن كان في صغراه

يخرجوا منها أعيدها فيها^(١).

و«مالهم من شافع» يشفع لهم أبدأ، كما قال تعالى حكاية عنهم: ﴿فمالنا من شافعين﴾ ولا صديق حميم^(٢) «كلاً، ولا من ناصر» ينصرهم، ولا «مدافع» يدافع عنهم العذاب «و» لكن على ما عرفت آنفاً «استثن» منهم «من أضله القصور» وكان مستضعفاً كما ذكرنا «فإنه بلطفه» تعالى «معذور» في جهله مع عدم قدرته على معرفة الحق واتباعه.

ولا شبهة في شيء من ذلك «وليس يجري الشك في» أصل الحكم و«كبراه» وذلك لو ضوح قبح عقاب العاجز عقلاً، وعدم جوازه شرعاً، ولكن التأمل «والشك إن كان» حاصلاً «ففي» وجود «صغراه» وهو أنه هل يكون في شرق الأرض وغربها من لم يبلغه خبر دين الإسلام، أو من لم يتمكن من الهجرة لمعرفة واتباعه؟ فإن كثيراً من الجهال يدعون القصور والعجز كذباً وزوراً حتى القاطنين منهم في بلاد الكفر، وبذلك يتوجه إليهم يوم القيامة العتاب بقوله تعالى: ﴿ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾^(٣) وبذلك يستوجبون العقاب، ونعوذ بالله تعالى منه.

(١) السجدة: ٢٠.

(٢) الشعراء: ١٠٠ - ١٠١.

(٣) النساء: ٩٧.

يَحْظَى بِهِ الْمُؤْمِنُ فِي الْجَنَانِ	إِنَّ الثَّوَابَ ثَمَرُ الْإِيمَانِ
فَلَا يَمْسَهُ لَغُوبٌ وَنَصَبٌ	دَارُ نَعِيمٍ وَسُرُورٍ وَطَرَبٌ
مُسْتَعْدِمًا غُلَمَانَهَا وَحُورَهَا	يَدْخُلُ فِيهَا مَالِكًا قُصُورَهَا

الركن الثامن

في بيان ثمرة الإيمان

ولا شبهة «أَنَّ الثَّوَابَ» وَالْأَجُورَ الْآخِرِيَّةَ «ثَمَرُ الْإِيمَانِ» الْحَاصِلُ فِي النِّشَاطِ الدُّنْيَوِيِّ، وَأَنَّهُ «يَحْظَى بِهِ الْمُؤْمِنُ» وَيُنَالُهُ «فِي الْجَنَانِ» الرَّفِيعَةِ الْوَاسِعَةِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ بَيَانُ حَقَائِقِهَا، وَتَوْصِيفُ جَمِيعِ مَا فِيهَا، مِنَ النِّعَمِ الَّتِي لَا تَعَدُّ وَلَا تَحْصَى، وَلَا تَخْطُرُ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، فَإِنَّهَا «دَارُ نَعِيمٍ وَسُرُورٍ وَطَرَبٍ» وَلَيْسَ فِيهَا هَمٌّ وَلَا مَلَلٌ وَلَا مَوْتُ وَلَا مَرَضٌ «فَلَا» يَصِيبُ سَاكِنَهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَكْدَارِ، وَلَا «يَمْسَهُ لَغُوبٌ» أَيُّ: الْعَجْزُ وَالْإِعْيَاءُ «وَو» لَا يَنَالُهُ «نَصَبٌ» بِمَعْنَى: التَّعَبِ، مَا خُوِذَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾^(١).

وهو «يَدْخُلُ فِيهَا مَالِكًا قُصُورَهَا» الْمَزْخَرَةُ الرَّفِيعَةُ الْمَزِيَّةُ بِأَنْوَاعِ الْجَوَاهِرِ وَالْدَّرِّ وَاللُّؤْلُؤِ «مُسْتَعْدِمًا غُلَمَانَهَا وَحُورَهَا» الْمَوْصُوفَةُ فِي الْكِتَابِ الْكَرِيمِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غُلَمَانٌ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَكْنُونٌ﴾^(٢) وَ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ

مقترحاً ما يشتهي ففيها ما تبتغي النفس وتشتهيها
متكناً فيها على الأرائك مستقبلاً سلام خير مالك

ولدان مخلدون * بأكواب وأباريق وكأس من معين * لا يصدعون عنها ولا ينزفون * وفاكهة مما يتخيرون * ولحم طير مما يشتهون * وحور عين * كأمثال اللؤلؤ المكنون^(١) * و ﴿فيهن قاصرات الطرف لم يطمثهن إنس قبلهم ولا جان﴾^(٢) * ﴿كأنهن الياقوت والمرجان﴾^(٣) * ﴿حور مقصورات في الخيام﴾^(٤) .

إلى غير ذلك مما تكرر فيه من ذكر نعيمها ومحاسن خيراتها، ويكون المؤمن فيها آمراً على الجميع غير مأمور، وحاكماً غير محكوم «مقترحاً ما يشتهي» من صنوف النعم «ففيها» يوجد كل «ما تبتغي النفس وتشتهيها» من أنواع المأكول والمشرب والمسكن والملبس والمنكح وغيرها، وهو يجلس على سرير ملكه، أعز من كل سلطان متكبر، وأرفع شأنًا من كل ملكٍ مقتدر «متكناً فيها على الأرائك» وهي السرر المنجدة المزيّنة الواقعة في قبابٍ عالية، أو بيوت مرفوعة، كما قال تعالى: ﴿في جنّة عالية * لا تسمع فيها لاغية * فيها عين جارية * فيها سرر مرفوعة * وأكواب موضوعة * ونمارق مصفوفة * وزرابي مبثوثة﴾^(٥) .

ثمّ يضاف له إلى كلّ تلك النعم ما هو أعظم منها وألذّ لديه من جميعها، وهو هبوط أفواج الملائكة المقربين عليه حيناً بعد حين، يهتئونه بنعم الله عليه، ويبشرونه برضاه تعالى منه كما قال تعالى: ﴿ورضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم﴾^(٦) .

ثمّ يبلغونه تسليم ربهم عليه، فتطير نفسه فرحاً وسروراً وطرباً وشوقاً، فيقوم على قدميه مترجّباً بهم، و «مستقبلاً» تحية ربّه تعالى، ومستبشراً بما نزلوا به عليه، وهو «سلام خير مالك» له.

(٢ و ٤) الرحمن: ٥٦ و ٥٨ و ٧٢.

(٩) التوبة: ٧٢.

(١) الواقعة: ١٧ - ٢٣.

(٥) الغاشية: ١٠ - ١٦.

كُلُّ بَعِينَةٍ مَقَامُهُ حَلَا وَلَيْسَ يَسْتَفِي سِوَاهُ بَدَلَا

وهكذا حال جميع سكنتها وإن كانوا مختلفين في الدرجات علوًّا وزينةً وسعةً وخدمًا وحشماً وعزًّا ورفعةً، ولكن «كُلُّ» منهم قد حَسُنَ «بعينه مقامه» و «حلا» في نفسه مسكنه وما هو فيه من النِّعمِ العظيمة، بحيث لا يتمنى غيره «وليس يستفي سواه بدلًا» كما قال تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾^(١).

فإنَّه بعد وضوح اختلافهم في الاستعدادات الذاتية، ومشترياتهم النفسية رغبةً وزُهدًا وذكاءً وغباوةً وانتباهاً وغفلةً على سبيل اختلافهم فيها في النشأة الدنيوية إنما ينعم على كُلِّ منهم بما يليق به، على طبق استعداده بآتم وجهٍ وأكمل فردٍ، فيرى كُلُّ منهم نفسه في غاية الكمال من المواهب المرغوبة فيه، فلا يرغب بل ولا ينتبه ولا يتفكر فيما هو أرقى وأكمل من مواهب الله تعالى لمن هو فوقه، وذلك لقصور استعداده الذاتي، وعدم لياقته الأصلي لأكثر ممَّا وهب له.

ونظير ذلك ما كان له في العيش الدنيوي، فإنَّه في حال طفوليَّته لم يكن يرى لنفسه كمالاً إلا باللعب وآلاته، ولم ير شيئاً ألدَّ منه، وبعد رُقِيَّته إلى الصبا ونموَّ استعداده إلى مرتبةٍ من الكمال تنقلب رغبته عن ذلك إلى الرغبة في التزيّن - مثلاً - بالملابس والجمال، ويرى ذلك أكمل كمال، ولا تميل نفسه ولا يتفكر في التزيّن بمحامد الخصال، ولا فيما يتمناه الرجال، من لذائذ النساء وجمع الأموال والجاه والرئاسة والعزِّ في الأنظار.

وهكذا كلُّما تبدَّل من حالٍ إلى حالٍ وازدادت لياقته واستعداده تبدَّلت رغبته، فإذا حصلت له مشترياته على حسب استعداده ورغبته رأى نفسه في غاية الكمال، ولا يتمنى ما فوقه، ولا يتحسّر على الحرمان منه، وبذلك يكون كاملاً في درجته، لم يشدَّ منه شيء ممَّا يليق به، فإنَّ الكمال وصفٌ إضافي يتبع موصوفه، وليس متبوعاً ولا شيئاً شخصياً تنسب إليه الأشياء أو الأفراد.

زَفَّ إِلَيْهَا الصَّالِحُونَ الْخُلُصُ وَالخَابِطُونَ بَعْدَ مَا قَدْ مَحَّصُوا
مَخْلَدِينَ فِي وَجْهِ نَاضِرَةٍ لِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى نَاطِرَةٍ

ولا شبهة في كون الموجودات مختلفة في القوى المودعة فيها، وإنَّ كمال كلِّ منها إنّما هو بحصول الفعلية لما هو مختمر في طينته الأصلية من القوة والقابلية الذاتية، فلا جرم يكون كمال كلِّ شيء بحسبه، وبذلك تختلف الكمالات، وتختلف أيضاً موجباتها، فربما تكون الصفة الكدائية كمالاً للشيء الكدائي ونقصاً لغيره، نظير الحلاوة مثلاً، فإنَّها كمال في السُّكَّر ونقص في الملح، وكذا الحموضة مثلاً حيث إنّها كمال في الخلّ ونقص في البطيخ، وهكذا.

وعليه، فكلٌّ من أصحاب الدرجات في الجنان يكون كاملاً في مقامه، وينعم عليه بكلِّ ما يشتهي به تمامه، ولا ينقص منه شيء من مقتضيات كماله، ولا يتمنى شيئاً ممّا أنعم به على غيره، وإنَّ مجموعهم أصنافٌ ثلاثة:

فمنهم من «زَفَّ» إلى الجنة، أي: أهدى به «إليها» بسرعة، كما تزفُّ العروس المزيّنة إلى بعلها ومساكنها المزخرفة، وهم «الصالحون الخُلُص» من دَسَّ المحرّمات الدينيّة والمنزّهون عن ارتكاب المناهي الشرعيّة.

«و» منهم «الخابطون» الذين: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخِرَ سَيِّئًا﴾^(١) ولكنهم يفوزون بها «بعد ما قد محَّصوا» وبعد ما يصفوا بأهوال البرزخ وشدائد يوم القيامة، وإذاعة شيء من نار جهنّم إن لم يصفوا في الدنيا بالبلايا والمصائب، ولكن الجميع من الصنفين ليسوا إلّا «مخلّدين» بها بعد دخولهم فيها، وهم «في» أحسن حال، ولهم «وجوه ناضرة» نيرة كما قال تعالى: ﴿تعرف في وجوههم نضرة النعيم﴾^(٢) ولهم أعين «لرحمة الله تعالى ناطرة» ممدودة.

وبذلك فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾^(٣) فإنَّ ذاته المقدّسة تجلّ من

(٢) المطففين: ٢٤.

(١) التوبة: ١٠٢.

(٤) القيامة: ٢٣.

(٣) انظر مجمع البيان ٥: ٣٩٨، تفسير الصافي ٥: ٢٥٦.

والمخلصون لهم الرضوان منه فما الحور وما الغلمان
إن أذنب المؤمن عقلاً استحق منه العقاب وبه الشرع نطق

أن تشاهد بالأبصار، أو تحسّ أو تمسّ بالجوارح كما عرفت في باب التوحيد. ثم إنَّ هناك صنفاً ثالثاً، وهم أرفع شأنًا وأعلى وأعظم درجةً من جميع أهل الجنان «و» هم «المخلصون» بالفتح، والمراد بهم المعصومون المكرّمون من الأنبياء والمرسلين، وخلفائهم الطاهرين عليهم السلام، فإنَّ أولئك الأطهار «لهم الرضوان» والتحيّة الخاصّة «منه» تعالى، الموجبة لهم اللذائذ الروحانيّة، مضافاً إلى ما لهم فيها من النعم الظاهريّة وإنَّ تلك اللذائذ النفسيّة الواقعيّة أعظم لديهم من جميع نعم الجنان «فما» لذة «الحور، وما» نعمة «الغلمان» عندهم؟ فليس جميعها بالإضافة إلى تلك اللذائذ الروحيّة إلّا كنسبة الجدول إلى النهر، بل كنسبة القطر إلى البحر. ونسأله تعالى أن يُمنَّ علينا بجميعها بفضله وكرمه، فإنّه لا ينال أحد من الخلائق شيئاً منها بعمله حتّى المعصومين عليهم السلام المبرّئين عن كلّ دنسٍ وشين، فضلاً عن المؤمنين المخابطين على ما تقدّمت الإشارة إليه.

ثمّ اعلم أنّه لا شبهة ولا خلاف في أنَّ عصيان العبد علّة لاستحقاق العقوبة، وإنّه «إن أذنب المؤمن» بشيءٍ من الصغائر أو الكبائر استوجب الانتقام منه «عقلاً». و «استحقّ منه» تعالى سوء «العقاب» بعد تماميّة الحجّة عليه، وإنّه لا يستحقّ شيئاً من العفو والنجاة، فضلاً عن الجنّة والثواب؛ وذلك لوضوح حكم العقل بأنَّ العبد المملوك بعد وفور النعم العظيمة عليه من سيّده، وتماميّة الحجّة لديه، إن خرج عامداً متعمّداً من ربة الطاعة، متجرّئاً على قبيح المعصية استوجب البعد الأبدي، والحرمان السرمدي من فواضل نعم مولاه، وذمه العقل والعقلاء، واستحقّ المقاطعة من الأولياء.

وقد تصافق على ذلك أهل المعرفة الأجلاء «وبه الشرع» أيضاً «نطق» مستفيضاً، أو متواتراً في الكتاب والسنة، حيث قال سبحانه: ﴿إنّه من يأت ربه

أُوعِد والوعيد منه لطفٌ بل عدم الوعيد ظلمٌ صرف
كيف! ولو لم يسبق الوعيد منه لما أطاعه العبيد

مجرماً فإنَّ له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى ﴿١﴾ ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم ولا تظفوا فيه فيحلّ عليكم غضبي﴾ ﴿٢﴾.

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على ذلك، فضلاً عن المأثور في ذلك من أحاديث الفريقين ^(٣) فالاستحقاق المذكور ثابتٌ بالأدلة الأربعة كلها، عقلاً ونقلاً، لم يخالف فيه إلا شذمة من المعتزلة ^(٤) حيث أنكروا حكم العقل باستحقاقه الذمّ والعقاب على المخالفة والعصيان، بدعوى أنّه لو كانت المخالفة علّة للاستحقاق لزم الحكم بذلك أيضاً فيما إذا صدرت منه بحال الغفلة أو الكره أو النوم وأمثالها، وهو باطل قطعاً، وبذلك يُعلم عدم العلّية بينهما، وإلا لزم تخلف المعلول عن علّته في مثل تلك الموارد، واستحالة ذلك واضح.

والجواب: أنّ المدّعى المطلوب إنّما هو سببية العصيان فقط، لا مطلق المخالفة، وذلك لا يكون إلا مع العمد والاختيار؛ بضرورة حكم العقل والعرف، وعليه، فمثل تلك الموارد خارجٌ عن موضوع البحث أصلاً ورأساً كما لا يخفى.

وقد انقدح بذلك حسن ما «أُوعِد» الشارع المقدّس في الكتاب والسنة، من ترتّب العقاب على العصيان «و» اتّضح لك أنّ «الوعيد منه لطف» محض، حيث إنّهُ يحذّر العبد عن المعصية، ويبعّده عن المهلكة، وذلك حقيقة اللطف وغاية الإحسان. «بل» من الواضح أنّ «عدم الوعيد» منه وإرخاء عنان العبد موجبٌ لاقتحامه في الهلكة، وذلك «ظلمٌ صرفٌ» ينزّه عنه البارئ تعالى.

«كيف» لا! «و» قد عرفت أنّه «لو لم يسبق الوعيد» والتحذير «منه لما أطاعه العبيد» ولتجرّؤوا على عصيانه آمنين من عقابه.

(١) (٢) طه: ٧٤ و٨١. (٣) على سبيل المثال انظر الكافي (للكليني) ٨: ٧٣.

(٤) حكاه عنهم في شرح المقاصد ٥: ١٢٦.

وما أتى العبد بسوء عمله	من العذاب جاءه من قبَلِه
فهو بما قد كسبت يده	ينال ما أوعده الإله
لكنّه منقطع عقابه	ويستهي وإن يطل عذابه
إذ يستحقّ العبد بالإيمان	من وعده الخلود بالجنان

هذا، ولكن لا يذهب عليك أنّ ذلك إنّما يتمّ بالإضافة إلى نفوس العامة، حيث إنّ حكم العقل بلزوم إطاعة العبد لمولاه وقُبْح عصيانه له، لا يكفيهم باعثاً ورادعاً، بل لابدّ للشرع من تتيمم ذلك بجعل العقوبة وإيداء الوعيد على المعصية، وحينئذٍ يكون ترك ذلك ظلماً كما عرفت.

وأما بالنسبة إلى الخواصّ من أهل الدين المتجنّبين عن كلّ قبيح عقلي، مع انتباههم للتلازم بين حكمه وحكم الشرع، وسببيّة حكمه بالقبح لاستحقاق العقوبة من الشرع، فلا، ولا نسلم كون ترك الوعيد منه ظلماً بالنسبة إليهم، فإنّهم في الغالب يكفيهم للتجنّب عن كلّ قبيح نفس حكم العقل بتماميّة الحجّة، واحتمال وقوعهم في المهلكة بارتكاب المعصية.

ثمّ إنّك قد عرفت فيما تقدّم بطلان الجبر في الأعمال «و» أنّ «ما أتى» وأصاب «العبد» إنّما هو «بسوء عمله» الاختياري، وأنّ ما أعدّه «من العذاب» الأخرى ما «جاءه» شيء منه إلّا «من قبَلِه» ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ فلا يلومنّ إلّا نفسه، ولا يخدشنّ إلّا وجهه «فهو بما قد كسبت يده» واقتحمت نفسه في موبقات الذنوب «ينال ما أوعده الإله» من الانتقام الأخرى، و «لكنّه» أنّ المؤمن - كما عرفت - «منقطع عقابه» من غير خلود أبدي وإن مات من غير توبة «و» أنّه «ينتهي» عنه العذاب برحمته تعالى وشفاعة خلفائه عليهم السلام «وإن يطلّ عذابه» على قدر ذنوبه، وذلك «إذ» قد عرفت أنّه «يستحقّ العبد بالإيمان» الثابت العفو والمغفرة، بمقتضى ما ثبت كتاباً وسنّةً «من وعده» سبحانه بذلك بقوله تعالى: ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إنّ الله يغفر

وما على خلود عاصٍ مؤمن دلّ مؤوّل بطول الزمن

الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم ﴿١﴾.

وبذلك صحّ للعبد الجاني أن يطالبه بالوعد، ويسأله «الخلود بالجنان» ولو بعد تمحيصه وتصفيته من الذنوب بشيء من أنواع العذاب، خلافاً^(٢) وقد خالف في ذلك طائفة من المعتزلة المتسمّين بالوعيدية، فإنهم قالوا بخلود أصحاب الكبائر^(٣) لظاهر قوله تعالى: ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعدّد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها﴾^(٤). ووضوح استمرار الذمّ من العقل على سبيل استمرار مدحه على الطاعة، ووضوح التلازم بين حكمه وحكم الشرع، ويكون المتحصّل من الأمرين استمرار العذاب لهم، وخلودهم فيه، وفاقاً لحكم العقل بدوام القبح واستمرار الذمّ.

والجواب: أمّا عن الأوّل؛ فبأنّ كلامه تعالى في الآية الشريفة «و» سائر «ما» دلّ بظاهره «على خلود عاصٍ مؤمن» فهو وإن «دلّ» على ذلك بمقتضى الظاهر أو الإطلاق، ولكنه «مؤوّل بطول الزمن» جمعاً بينه وبين غيره من الأدلّة القطعية، وأنّ إطلاق الخلود أو الأبد على طول الزمان رائج لدى العرف، كما في قولهم مثلاً: إنّ فلاناً قد حكم عليه بالحبس المؤبّد، أو بالنفي الأبدي، ولا شبهة في كون ذلك محدوداً بمدة عمره، ومنتهياً بانتهاء أجله، ومع ذلك صحّ إطلاق المؤبّد على تلك المدة؛ لطولها إطلاقاً صحيحاً شائعاً، أو أنّه مؤوّل باختصاص ذلك بغير المؤمن المذكور، فيكون المراد من العصيان هو العصيان بالكفر أو النفاق.

وأما عن الثاني؛ فبالنقض أولاً بالصغائر، حيث إنّ ملاك الذمّ والعقاب عقلاً وشرعاً - وهو العصيان - مشتركٌ بينها وبين الكبائر، مع أنّه لا خلود مع الصغيرة قطعاً وإجماعاً وتساوماً من الخصم، ومن ذلك يُعلم عدم سببية العصيان للخلود مطلقاً في جميع الموارد.

(٢) كذا، ويمكن أن يكون زائدة.

(١) الزمر: ٥٣.

(٤) النساء: ١٤.

(٣) حكاه عنهم الفتازاني في شرح المقاصد ٥: ١٣٥.

مشقة التكليف لابد وأن يجبرها من هو بالتكليف من
فمن لطفاً بثواب لازب يناله صفواً من الشوائب

وثانياً بالحلّ، بأنّ ذلك بعد تسليمه لا يقتضي وجوب الخلود، وإنّما غاية ذلك جوازه، واقتضاء العحيان لذلك، ومن الواضح أنّ ذلك غير منافٍ للعفو وأدلته، فلا بدّ من الجمع بينهما بالتأويل كما ذكرنا، ولا سيّما بعد عدم إمكان طرح أدلة العفو؛ لتظاferها بل تواترها وعدم جواز الغضّ عن نصوصها بظاهر ما تمسك به الخصم، مع كون القول به شاذّاً لم يعبأ به إجماع المسلمين؛ لكونه في غاية الشذوذ، وموجباً لطرح تلك الأدلة الكثيرة كتاباً وسنةً، بل وإجماعاً وعقلاً، بناءً على بعض الوجوه، وقد تقدّم في الركن الثالث والرابع ما يفيدك في المقام فراجع.

ثمّ إنهم بعد اتّفاقهم على كون العقاب للعاصي على نحو الاستحقاق اختلفوا بينهم في مسألة الثواب للمطيع؛ هل هو أيضاً على نحو الاستحقاق؟ أو أنّه تفضّل محض من غير استحقاق؟

ف قيل بالأوّل^(١) احتجاجاً بأنّ «مشقة التكليف» من المولى بالعبادة «لابدّ وأنّ» تكافؤاً بتعويض أجرٍ على العبد، وأنّ تركه قبيحٌ عقلاً، ولا سيّما مع وعيد العقاب على ترك الطاعة، فلا محيص بحكم العقل واقتضاء العدل من أن يتدارك تلك المشقة الدائمة مدّة العمر، و«يجبرها من هو بالتكليف من» عليه لطفاً.

وعليه، فيجب على البارّي تعالى تعويض الثواب على متحمّل مشقة العبادات وترك لذائذ المنهيات. نعم، إنّ القدر الواجب منه إنّما هو ما يُجبر به تلك المشقة، وأمّا الزائد من ذلك بموهبة تلك النعم الأخرى الدائمة الخارجة عن حدّي الإحصاء والانتهاء، فهو لطفٌ محضٌ، وعنايةٌ زائدة منه سبحانه «فمنّ لطفاً بثواب لازب» أي: ثابت أبدي «يناله» العبد «صفواً» خالصاً «من الشوائب» والأكدار،

وكونه المنعم لا يحسن إيجاب ما يشقّ وهو بين
فمن أتى بواجبٍ أو مستحبٍّ أو عن حرامٍ كفّ نفسه يشب
يُثيبه ربّ المجازاة بما يسره مجللاً معظماً

بعيداً عن الهموم والزوال.

ولا يُتوهم تدارك تلك المشقّة بالنعم الدنيويّة، فإنّ إنعامه تعالى على العبيد «وكونه المنعم» بها عليهم لا يكافئ تلك المشقّات الكثيرة، و «لا يحسن» لدى العقل والعقلاء «إيجاب ما يشقّ» عليهم من الصبر على تعب الطاعة واجتناب المعصية واحتمال المكاره في سبيل ذلك من غير أجور أخرويّة «وهو» أمر «بين» لديهم، أما ترى قُبْح تكليف الضيوف بأمر شاقّة مع جعل أجرتهم عليها نفس تلك الضيافة المدعوّين إليها.

هذا، مع ما يشاهد وجداناً من تعميم تلك النعم الدنيويّة بين المطيع والعاصي، والمؤمن والكافر، بل المشاهد أيضاً أكثريتها للأخيرين من الصنفين، ومعه كيف يمكن كونها أجوراً للصنفين الأوّلين، مع اشتراك غيرهما لهما فيها؟

وعليه «فمن أتى بواجبٍ أو مستحبٍّ» شرعي إطاعةً لأمره تعالى، وتقرباً إليه «أو عن حرامٍ كفّ نفسه» اختياراً خوفاً منه سبحانه «يُثب» بمثوبات أخرويّة، على نحو الأجر والاستحقاق «يُثيبه» غداً «ربّ المجازاة بما» يكون جزاءً له، و «يسره» بذلك، ويصيّره «مجللاً معظماً» في جنّته ودار كرامته.

هذا، ولكنّ الأقوى في النظر هو القول الآخر، فإنّ ما ذكر الأوّلون من الاحتجاج، واختاره السيّد العلامة رحمته إنّما يتمّ لو كان جعل التكليف لمصلحة الأمر به، وتكون الفائدة منه راجعةً إليه، وأمّا لو كان ذلك لمصلحة العبد المأمور، بلا حصول شيءٍ من فوائده للمولى أصلاً، مع استغنائه عنها جمعاء. فلا نسلم القبح في جعل الأجر عليه نفس النعم الحاضرة.

بل يمكن أن يقال: أن لا قُبْح في التكليف من غير أجرٍ أصلاً ورأساً لا معجّلةً

قد سبق الوعد به لكن لِمَن قد ابتغى في فعله الوجهَ الحَسَنَ
وللعقاب يستحقّ مَنْ فَعَلَ عمداً حراماً أو بواجبٍ أُخِلَّ
قضى به الشرع، وَمَنْ لم يَعَفْ عاقِبُهُ، وَالْكُلُّ مِنْهُ لُطْفٌ

ولا مؤجّلةً بعد رجوع فوائد العمل بأجمعها إلى العامل نفسه، وبراءة ساحة الأمر عن الانتفاع به أصلاً ورأساً، وغناه الكامل عن العمل والعامل، كما فيما نحن فيه. نعم، إن ما اختاره السيّد قزوينيّ جذاً بالنظر إلى جوده سبحانه وكرمه العميم ومَنه الجسيم، حيث إنّ العبد بعد احتمال مشقّة التكليف وخضوعه لسيّد به تحصيل مرضيه واجتناب مساخطه يصير لائقاً لأنّ تشمله المِنَّة والكرم، ويكون حرمانه من ذلك ومنعه عنه بُخلاً يجلّ الجواد المطلق تعالى عنه. فتأمل جيّداً.

وكيف كان، فقد عرفت أنّه «قد سبق الوعد» الصريح منه تعالى كتاباً وسنةً «به» أي: بالثواب الأخروي «لكن» لا يذهب عليك أنّ ذلك ليس لكلّ من قام بفعل الواجب وترك الحرام، بل إنّ «لِمَن» صفا قصده في عمله، و «قد ابتغى في فعله» وتركه «الوجه الحسن» أي: الذات المقدّسة الربوبية، خالصاً مخلصاً له تعالى، طالباً بذلك مرضاته فقط، ولم يخلط عمله برياءٍ أو عُجبٍ مثلاً، كما قال سبحانه: ﴿فادعوا الله مخلصين له الدين﴾^(١) ﴿فويل للمصلّين﴾^(٢) ﴿الذين هم يراءون﴾^(٣).

«و» قد عرفت أيضاً أنّه «للعقاب يستحقّ مَنْ فَعَلَ» قبيحاً يُوجب غضب الربّ تعالى عليه من غير قصورٍ في عقله، ولا عذرٍ مقبولٍ شرعيّ في مخالفته، نظير الكُره والتقيّة، وأنّ مَنْ أتى «عمداً حراماً» شرعيّاً «أو» أنّه «بواجبٍ أُخِلَّ» من غير سهوٍ ولا نسيانٍ وأمثالهما ممّا يعذر فيه: استوجب الانتقام، وقد تقدّم أيضاً أنّ كلّاً من المثوبة والعقوبة قد «قضى به الشرع» المقدّس، مع فرقٍ بين وعده ووعيده، بتجنّز الأوّل منهما قطعاً، وإمكان التخلّف في الثاني بالعمفو والتفضل، وأنّه سبحانه

ويستحقّ تارك الفعلين بالاعتبارين كلاً الأمرين

في ذلك بالخيار: ﴿يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾^(١).
«و» أنّ «من لم يعف» عنه بفضله «عاقبته» بعدله «والكلّ منه لطف» محض،
سواء الوعد منه والوعيد، والعفو منه والتعذيب، على ما تقدّم بيانه.
«و» قد انقذ بكلّ ما ذكر أنّه «يستحقّ تارك الفعلين» الواجب والحرام كلّاً
من المثوبة والعقوبة «بالاعتبارين» فإنّه باعتبار إطاعته في كفّ النفس عن الحرام
يستوجب المثوبة، وباعتبار تركه الواجب يستوجب العقوبة.

ولا استيحاش ولا استحالة في استحقاقه «كلّ الأمرين» كما توهمه بعض من
لا خبرة له^(٢) ولذلك أنكر في مثل المقام سبب الإخلال بالواجب للذمّ والعقاب
عند اجتنابه عن الحرام، وقد خالف في ذلك علماء الفنّ أجمع، مع تسليمه العكس،
وموافقته لهم في القول بسبب فعل الحرام لكلّ من الذمّ والعقاب، بل وسبب ترك
القيح كفاً بقصد الطاعة للمدح عقلاً والأجر شرعاً.

هذا، مع أنّه لم يستند في إنكاره ذلك إلى سندٍ متين، ولا برهانٍ مُبين، سوى استبعاد
اجتماع الاستحقاقين، وإنكار إمكانه بمجرد دعوى فارغة من غير دليل ولا حجة.
وأنت خبير بإمكان ذلك، وربما يقع مثله في عُرف العقلاء، فيحكمون في
نظائره بالاستحقاق لكلّ الأمرين بالاعتبارين. فتأمل جيّداً.

هذا تمام الكلام في الأصول الخمسة، وقد جرت عادة المصنّفين لهذا العلم
بذكر خاتمتين بعد انتهاء البحث في تلك الأصول:
أولاهما في البحث عن الآجال.
وثانيتهما في البحث عن الأرزاق.

(١) آل عمران: ١٢٩ والمائدة: ١٨ والفتح: ١٤.

(٢) ذكره مع ردّه في كشف المراد: ٤٠٩.

أما البحث عن الآجال

فلم يتعرض له السيد العلامة عليه السلام في المقام، ولعله لعدم وقوع الاختلاف فيه أصلاً من المعترفين بها، وعدم الحاجة في إثبات تقديرها بالمشيئة القاهرة الإلهية إلى بحث وجدالٍ ونقضٍ وإيرام، مضافاً إلى عدم الإلزام الشرعي بمعرفتها، ولا وجوب الاعتقاد بانقسامها، ولا الفحص عن أسبابها.

ونحن قد استوفينا الكلام فيها بمَنِّه تعالى في المقصد الثالث من مقاصد الإمامة، عند ذكر إمامة الإمام السابع عليه السلام عند بيان معنى البدء^(١). وذكرنا هناك أنَّ الأجل أجلان: محتوم، وموقوف، على ما ثبت كتاباً وسنةً، وقد أُشير إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ قُضِيَ أَجْلاً وَأَجْلاً مَسْمُومًا﴾^(٢). وكذا في الأحاديث الكثيرة المأثورة.

منها: ما في تفسير القمي والعياشي عن الباقرين عليهما السلام من: «أنَّ الأجل المقضي هو المحتوم الذي قضاه الله وحَتَمَه، وليس فيه تقديرٌ ولا تأخير. والموقوف هو الذي فيه البدء، يقدِّم ما يشاء ويؤخِّر ما يشاء، تَبَدُّ أحدهما إلى الملائكة والرُّسل والأنبياء، وسَتَرَ الآخر منهما عن الخلائق»^(٣).

و «أنَّ المرء ليصل رحمه وما بقي من عمره إلَّا ثلاث سنين، فيمدّها الله تعالى إلى ثلاث وثلاثين سنة، وأنَّ المرء ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاث وثلاثون سنة، فيقصّرها الله تعالى إلى ثلاث سنين أو أدنى»^(٤).

و «إنَّ عند الله كُتُباً موقوفة، يقدِّم منها ما يشاء ويؤخِّر - إلى قوله -: وكتابٌ لا يؤخَّر»^(٥).

(١) راجع ص ٩٤. (٢) الأنعام: ٢.

(٣) تفسير القمي ١: ١٩٤، تفسير العياشي ١: ٥٣٧/٤ - ٩.

(٤) تفسير العياشي ٢: ٧٥/٢٢٠، الوسائل ٢١: ٥٣٧ أبواب النفقات باب ١٧ ح ١٥، بحار الأنوار ٤: ١٢١.

(٥) الفصول المهمة ١: ٢٦٧/٢٨١، بحار الأنوار ٥: ١٣٩ و ٩٤، تفسير الصافي ٥: ١٨١ بتفاوت يسير.

الرزق ما قدره تعالى ممّا ينال خلقه حلالاً

إلى غير ذلك من المأثورات المتقاربة مضامينها في ذلك، فراجع مظانها. وراجع ما تقدّم ممّا في ذلك.

وأما البحث عن الأرزاق

فمجمل القول فيه: أنّ «الرزق» - الذي هو اسمٌ للمرزوق، وهو ما يناله العبد من الخير - لا يكون إلّا «ما قدره» الله «تعالى» لخليقته؛ اتفاقاً من الكلّ، ولكنّه وقع الخلاف في أنّ المقسوم منه الذي عيّنه الله سبحانه لكلّ واحدٍ من عبّده وإمائه وأذن لهم في تناوله، هل هو عامٌّ لكلّ شيءٍ يرتزق به «ممّا ينال» ويحصله «خلقته» من أيّ ممّرٍّ، وبأيّ سببٍ حصل، سواء أكان «حلالاً» أم حراماً؟ أو أنّه خصوص الحلال؟

فذهبت الأشاعرة إلى الأوّل، وقالوا: إنّ عبارة عن كلّ ما ينتفع به مباحاً كان أو حراماً^(١) وقد تمسّكوا في ذلك بحديث عمر بن قرّة أنّه قال لرسول الله ﷺ: إنّ الله كتب عليّ الشقوة، فلا أرزق إلّا من دقّي بكفّي، أتأذن لي في الغناء؟ فقال له النبي ﷺ بعد كلام: «أيّ عدوّ الله! إنّ الله قدر ذلك طيباً، فاخترت ما حرّم الله عليك من رزقه، مكان ما أحلّ الله لك من حلاله»^(٢).

هذا، ولكنّ الفرقة المحقّقة الإماميّة^(٣)، وكذا من تبعهم من المعتزلة قالوا: إنّّه ليس حرام رزقاً مقدّراً منه تعالى لعبده، ولم يرخصه في تناوله، وأنّ اختيار العبد السيّئ وتناوله الحرام بدلاً عن الحلال المقدّر له وإن كان معلوماً لديه سبحانه، ولكنّه لم يأذن له في ذلك^(٤) ولم يرض به.

(١) انظر شرح المقاصد ٤: ٣١٨.

(٢) بحار الأنوار ٥: ١٥٠ و٦٧: ١٤٦، سنن ابن ماجه ٢: ٢٦١٣/٨٧١، كنز العمال ١٥:

(٣) كما في مناهج اليقين: ٢٦١ وشرح التجريد: ٣٤١.

٤٠٦٧١/٢٢٢.

وليس منه عندنا ما حرماً كيف! وهل يقدر المحرماً؟

وقد تصافق الكلّ على أنّ من تناول شيئاً من الحرام بسوء اختياره حسم عليه من الحلال بقدره، وهو معاقبٌ على تناوله ذلك، على ما تظافرت به أحاديث المعصومين عليهم السلام.

منها: قولهم: «لا تموت نفسٌ حتّى تستكمل رزقها - إلى قولهم -: فإن الله قسم الأرزاق بين خلقه حلالاً، ولم يقسمها حراماً، فمن اتقى الله وصبر أتاه رزقه من حلّه، ومن هتك حجاباً ستر الله وأخذه من غير حلّه، قصّ به من رزقه الحلال، وحوسب عليه»^(١).

ومنها: قولهم عليهم السلام: «وليس من نفسٍ إلّا وقد فرض الله لها رزقاً حلالاً، يأتيها في عافية، وعرض لها بالحرام من وجهٍ آخر، فإن هي تناولت من الحرام شيئاً قاصّها به من الحلال الذي فرض لها»^(٢).

وبمضمونها أحاديث كثيرة، فراجع كتب التفاسير والأحاديث في ذلك^(٣). وعليه، فليس الرزق المقسوم منه سبحانه لكلٍّ من بريّته - بناءً على مذهب الحقّ وأهله - إلّا الحلال الطيّب «وليس منه عندنا ما حرماً» من المأكّل والمشرب والملبس والسكن والمنكح وغيرها، كيف لا؟ وهو القائل عزّ وعلا: ﴿كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً﴾^(٤) ﴿كلوا ممّا في الأرض حلالاً طيباً﴾^(٥) ﴿ولا تيمّموا الخبيث﴾^(٦) وهو ضدّ الطيّب الحلال.

وقال عزّ من قائل: ﴿والرجز فاهجر﴾^(٧) وذلك أمرٌ بهجر الرجز، بمعنى: التوقّي من كلّ ما يوجب العذاب، ولا شبهة في أنّ تناول الحرام يوجب ذلك، ومعه كيف يقدر ربّ تعالى مثله رزقاً لعبده، ويأذن له في تناوله؟ أم «كيف» يعقل ذلك؟ «وهل» يجوز لدى العقل والقلّة أن «يقدر المحرماً» من المعيشة لعبده

(١) الكافي ٥: ٨٠/١، التهذيب ٦: ٣٢١/٨٨٠، الوسائل ١٧: ٤٤ أبواب مقدّماتها باب ١٢ ح ١.

(٢) مستدرک الوسائل ١٣: ٣٠ أبواب مقدّماتها باب ١٠ ح ١٢، بحار الأنوار ٥: ١٤٧.

(٣) انظر مستدرک الوسائل ١٣: ١٧ أبواب مقدّماتها باب ١٠.

(٤) المؤمنون: ٥١. (٥) البقرة: ١٦٨ و ٢٦٧. (٦) المدثر: ٥.

والرازق الله ولكن السبب إن قام بالعبد فللعبد انتسب

الفقير، ثم يعاقبه على تناوله؟ وهل هو إلا ظلم فاحش تنزه عما دونه ساحة الباري تعالى؟ وهل يرضى بنسبة ذلك إليه سبحانه إلا الجبري المنكر لعدله جل وعلا؟ ﴿إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلماً وزوراً﴾^(١) وتعالى ربنا عن ذلك علواً كبيراً.

وهل يجوز نقض حكم الكتاب والسنة والعقل والإجماع بمثل ذلك الحديث الشاذ، ولا سيما من ذلك الراوي المعترف على نفسه الشقاوة، والمصرح بأن النبي ﷺ وصفه بالعداوة لله؟

وكل ذلك بعد تقدير تسليم دلالته على دعوى الخصم، مع أن المنع منه أيضاً بمكان من الإمكان لو لم نقل بدلالته على خلاف مدعاه، بل على عكس مزعومه. فتأمل فيه جيداً.

ثم إنك بعد ما علمت إجماع أهل الحق على الحق المنصور، فاعلم أيضاً اتفاقهم على أن أمر الرزق وإنزاله منحصر فيه تعالى «و» أن «الرازق» لجميع الكائنات ليس إلا «الله» وحده سبحانه، ولم يشاركه في ذلك أحد من خليقته، لا ملك مقرب ولا نبي مرسل، خلافاً لبعض الملاحدة الذين قالوا بتفويض ذلك - والعياذ بالله - إلى النبي ﷺ أو الأئمة عليهم السلام على ما تقدم بيانه مقروناً ببيان فساد^(٢)ه وكون ذلك كفرًا وغلواً، بل شركاً وإلحاداً.

«ولكن» مع ذلك لا مانع من القول بأن «السبب» لنزول الرزق منه تعالى كثيراً ما يختلف، فربما يكون السبب له هو الدعاء، أو الشفاعة من نبي أو ولي. وأخرى يكون العمل والتجارة. وثالثة يكون من الحقوق الشرعية، أو المبررات الخيرية، وهكذا.

وبذلك ترى انتساب الرزق إلى السبب أحياناً لدى العرف مجازاً، من باب

(٢) راجع ص ١٦٣ وما بعدها.

وكلّ من عاش على ما حرّما خاب ومن رزق الحلال حرّما
وما عليه قَلَمُ التقدير جرى من البسط أو التقدير
لم يك إلاّ لصّاح العبد فهو بما جرى وليّ الحمد

تسمية السبب باسم ذي السبب واقع كثيراً، وذلك أمرٌ شائعٌ لديهم، كما في عكسه، وهو تسميته ذي السبب باسم السبب نفسه، وإن شئت قلت: تسمية المباشر باسم السبب وبالعكس، كما يقال مثلاً: إنّ السلطان قتل فلاناً وإن لم يباشر ذلك بنفسه. وعليه، فإن كان السبب للرزق هو الشغل - مثلاً - انتسب ذلك إليه عرفاً، فيقال: إنّ فلاناً يعيش بشغله وتجارته، و «إن قام» السبب «بالعبد» المباشر للعطاء «فللعبد» المُعْطِي «انتسبَ» فيقال مثلاً: لولا فلانٌ ما عاش زيدٌ، وذلك مع العلم القطعي بأنّ تلك الوسائط لم يكن مَثَلُهَا إلاّ مَثَلُ المنشار بكفّ النجار، أو القلم بيد الكاتب، وأمثال ذلك من الآلات، مع أنّ العمل في كلّ ذلك لم يكن إلاّ من الكفّ القابض على تلك الآلات الجمادية، لا منها بنفسها.

ثمّ «و» قد عرفت أيضاً فيما ذكرنا: أنّ «كلّ من عاش على ما حرّما» من ضروريّات المعيشة «خاب» سعيه، وخَسِرَ آخرته «ومن رزق الحلال» في دنياه قد «حرّما» و ﴿وذلك هو الخسران المبين﴾^(١).

ثمّ اعلم أنّ ما قدّر للعبد «وما» كتبه «عليه قَلَمُ التقدير» وما «جرى» في علم الربّ سبحانه «من البسط» بمعنى: السعة «أو التقدير» بمعنى: الضيق - وذلك مأخوذ من قوله تعالى: ﴿يسبط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾^(٢) ﴿ومن قدر عليه رزقه﴾^(٣) - كلّ ذلك «لم يك إلاّ لصّاح العبد» في دنياه وآخرته، ولم يكن ذلك لبُخل منه تعالى - والعياذ بالله - ولا عبث، ولا لأمر يرجع نفعه أو ضرره إليه سبحانه، فإنّه عزّ وجلّ قد تعالى عن كلّ ذلك علواً كبيراً.

فَرَبَّ عِبْدٍ لَوْ أَصَابَهُ الْغَنَى طغى، فكان الفقر فيه حَسَنًا
والسعي في اكتسابه الحلال أَسِيحَ إِنْ كَانَ لِزَيْدٍ الْمَالِ

«فهو» جَلَّ وعلا «بما جرى» في علمه، وقَدَّرَه لعبده، من جلب ما يصلحه
ودفع ما يفسده: «ولِيَّ الحمد» ومستحقَّه «فَرَبَّ عِبْدٍ» مؤمنٍ فقيرٍ «لو أَصَابَهُ
الغنى» والثروة خرج بذلك عن الإيمان و «طغى» على سَيِّدِهِ الْمُنْعِمِ عليه، وكفر به
كما قال سبحانه: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا غَافِلٌ﴾ (١).

وقال عزَّ من قائل: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يَنْزِلُ
بِقَدَرِ مَا يُشَاءُ﴾ (٢) و (٣) بما يعلم من صلاحهم.

وعليه «فكان» التفتير والضييق للبعض منهم لُطْفًا، وكان «الفقر فيه حسنًا»
محضًا، كما أَنَّ الْغَنَى لِلآخِرِينَ منهم كذلك أيضاً، وقد ورد ذلك عنه تعالى في
الحديث القدسي (٤) «وتواترت بمضمونه أحاديث أهل بيت العصمة
والطهارة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ» (٥) وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ في نهج البلاغة: «وقدَّرَ الْأَرْزَاقَ، فَكَثَّرَهَا، وَقَلَّلَهَا،
وَقَسَّمَهَا عَلَى الضِّيقِ وَالسَّعَةِ، فَعَدَّلَ فِيهَا، لِيَبْتَلِيَ مَنْ أَرَادَ بِمِيسُورِهَا وَمَعْسُورِهَا» (٦).
وعليه، فليَرْضَ كُلُّ مُؤْمِنٍ بما قَسَّمَهُ اللَّهُ تعالى وقَدَّرَهُ له، وليشكره على ما
يصله من النِّعَمِ؛ ليزيدها عليه بمقتضى قوله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾ (٧)
ويوسِّعَ عليه رزقه في الدنيا، ويؤجره في الآخرة، فشكراً له، ثم شكراً له.

ثم ليعلم أيضاً: أَنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ «والسعي في اكتسابه الحلال» «بالتجارة والعمل
المباح أمرٌ راجعٌ قد «أُبيح» شرعاً، بل ورد الأمر به في الكتاب والسنة مؤكداً

(١) العلق: ٦. (٢) الشورى: ٢٧.

(٣) عطف على قوله: كُلَّ ذَلِكَ لَمْ يَكْ إِلَّا لِصَلَحِ الْعَبْدِ وبما يعلم....

(٤) لم نعثر على حديث قدسي بهذا المعنى.

(٥) انظر المحجَّة البيضاء ٧: ٣٢٠ بيان فضيلة الفقر مطلقاً.

(٦) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ١٣٤، الخطب ٩١.

(٧) إبراهيم: ٧.

وهو إذا الحاجة مَسَّتْهُ يَجِبُ وما نوى لأهله البسط نُدِب

كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(١) ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾^(٢) ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مَرَاغِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾^(٣).

إلى غير ذلك من الآيات الآمرة بالسفر برّاً وبحراً في طلب المعيشة والرزق الحلال^(٤) فضلاً عما ورد من ذلك في السنّة المتواترة^(٥) بل ورد فيها الذمّ واللعن لمن ألقى كَلَّهُ على الناس ولم يسع في طلب رزقه الحلال مع القدرة على ذلك^(٦) وعدم اشتغاله بما هو أهمّ وأوجب منه، كتحصيل العلوم الدينيّة، وعدم إمكان الجمع بينهما.

بل قد استفاضت الأحاديث المأثورة عن المعصومين عليهم السلام بأنّ العبادة عشرة أجزاء، تسعة منها في طلب الحلال^(٧).

إلى غير ذلك ممّا ورد عنهم عليهم السلام من الحثّ على السعي فيه^(٨). ثمّ لا يذهب عليك أنّ السعي المباح في طلب الحلال ينقسم في الشرع إلى أربعة أقسام:

فمنها: ما هو مباحٌ متساوي الطرفين، من غير رجحانٍ فيه ولا حزايةٍ ولا استحبابٍ ولا كراهة، وذلك فيما «إن كان» السعي «لزيادة المال» وإكثاره، من غير حاجةٍ إليه، ولا قصد الفخر ولا المباهاة به على الأقران، ولا التعرّز والتكبر على من هو دونه من متوسّطي الحال أو الفقراء «وهو» فيما إذا قصد به شيئاً من

(١) الجمعة: ١٠. (٢) العنكبوت: ١٧. (٣) النساء: ١٠٠.

(٤) على سبيل المثال سورة الأعراف: ٣١ والنحل: ٧١. (٥) انظر مجمع الزوائد ١٠: ٢٩١.

(٦) الكافي ٤: ٩/١٢، من لا يحضره الفقيه ٢: ١٦٧/٣٨، الوسائل ١٧: ٣٢ أبواب مقدّماتها

باب ٦ ح ١٠.

(٧) مستدرک الوسائل ١٣: ١٢ أبواب مقدّماتها باب ٣ ح ٥، بحار الأنوار ٧٤: ٢٧ و ١٠٠: ٩.

(٨) انظر مستدرک الوسائل ١٣: ١١ أبواب مقدّماتها باب ٣ وبحار الأنوار ١٠٠: ٩.

تلك الآفات يكون مكروهاً، بل ربما يصير السعي بالقصد المذكور محرماً على حسب اختلاف الأشخاص والأزمان والأحوال.

وأما «إذا الحاجة مَسَّتُهُ» إلى السعي لنفقته ونفقة عياله، فهو «يجب» شرعاً، ويؤثم بتركه.

«و» أما «ما نوى» به الساعي فيه التوسعة «لأهله» و «البسط» عليهم زائداً على أقلّ مؤنتهم الحاصلة لهم بغير السعي، فذلك أمرٌ قد «ندب» شرعاً، فيثاب عليه، ويُحَبَّدُ^(١) عليه عقلاً وعرفاً.

فالأقسام المذكورة تختلف باختلاف النوايا، ولكلّ امرئٍ ما نوى^(٢) كما ورد في الشريعة المقدّسة الإسلاميّة على الصّادع بها ألف سلام وأزكى تحيّة.



وهذه نهاية ما رُمناه من شرح الأرجوزة المباركة: «مصباح الظلام في علم الكلام» ويتبعه الأرجوزة أيضاً من السيّد العلامة رحمته في بيان مكارم الأخلاق، وها نحن نتبرّك بذكرها وشرحها بعد الاستعانة بالله تعالى، ونقول:

(١) حبّذه تحبيداً: قال له: حَبَّذا. أقرب الموارد ١: ١٥٥ (حبذ).

(٢) دعائم الإسلام ١: ١٥٦، التهذيب ١: ٢١٨/٨٣ و ٤: ٥١٩/١٨٦، الوسائل ١: ٤٨ أبواب

مقدّمة العبادات باب ٥، بحار الأنوار ٦٧: ٢١٠، مسند أحمد ١: ٢٥، و ٤٣، صحيح البخاري

٢: ١ باب كيف كان بدء الوحي.

أرجوزة

في بيان مكارم الأخلاق

بُنِيَ هَاكَ دُرَّرَ الْكَلَامِ تعرّب عن عقائد الإسلام
فَحَبِّدَا انْتِظَامَهَا وَحَبِّدَا ما لو شرحتها فما أحبّ ذا
وَأَنْتَ حَيْثُ كُنْتَ مَنِّي أَجْدَرُ بشرحها وللعيوب أستر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله حقّ حمده، والصلاة والسلام على أفضل أنبيائه وخاتم رسله
وأشرف بريّته، وعلى أهل بيته وخاصّة عترته.

وبعد، فإنّ السيّد العلامة الناظم - طاب ثراه - بعد إكماله نظم أصول العقائد،
ختم ذلك بالنصائح الكافية، والمواعظ الشافية، مخاطباً فيها نجله الحجّة العالم
الجليل السيّد محمّد صادق طاب ثراهما، فقال:

«بُنِيَ هَاكَ دُرَّرَ الْكَلَامِ» وهي هذه الأرجوزة التي «تعرّب عن عقائد» أهل
الإيمان و «الإسلام» وتفصح عن مذاهبهم في أصول الدين، وتميّز الغثّ من
السمين «فَحَبِّدَا انْتِظَامَهَا» وقد حسن نظمها «وَحَبِّدَا» وما أحسن أيضاً «ما لو
شرحتها، فما أحبّ ذا» إلّٰي، وما أكثر رغبتني فيه «وَأَنْتَ حَيْثُ كُنْتَ» مخلوقاً «مَنِّي»
حتّى صرت كنفسي، أو عضواً من أعضائي.

فأنت «أجدر» وأليق من غيرك «بشرحها» لأنّك أعرف بمطالبي، وأخبر

نظمتها وكنت أجمع الغصص فقد جرى في عهدنا ما لا يقص
العلم قد ذلّ وقلّ أهله فاستملّه شوقاً ولا تملّه
واسع ولا تفوّت العمر ولم تجن ثمار العلم منه والحكم

بمقاصدي بعد طول ملازمتك لي وربيّك في حجري، مضافاً إلى مالي عليك من حقوق الأبوة والتربية والتعليم أكثر ممالي على غيرك «و» مع أنّك لمكان الرحمة، وحفظ حقوق الأبوة «للعيوب» الموجودة في أبيك «أستر» سائر من الخليقة؛ للعلم بأنّك لورأيت نقصاً فيه، أو في مطالبه، أو في نظمه؛ لتجد في إصلاحه وترميمه. واعلم أنّي «نظمتها وكنت أجمع الغصص» أي: أبتلع ما يغصّ به الحلق من الشجى والشوك، فلا يسوغ وأكظم الغيظ جرعةً بعد جرعة، فكأنّه حسك^(١) وقفّ في الحلق لم يكّد يُسيغه، وذلك لما حدث في عصرنا من ضعف الدين وقلة أهل العلم «فقد جرى في عهدنا» من الفتن والبلايا «ما لا يُقص» ولا يمكن بيانه بحقيقته، حيث ترى أنّ «العلم» الديني «قد ذلّ» عند أهل العصر «وقلّ أهله» الراغبون فيه.

«فاستملّه» أي: أطلب إملأه وكتابه، «شوقاً» إليه، ورغبةً فيه. «ولا تملّه» أي: ولا تسأم منه، ولا تأخذك الملل من تحصيله وكتابه «واشع» سعيّاً بليغاً ببذل الجهد في طلبه «ولا تفوّت العمر» العزيز، ولا تذهب به سدى حتّى يأتيك الموت «و» أنت «لم» تقطف ثمرةً من شجرة حياتك، ولم «تجن ثمار العلم منه» أي: من عمرك «و» تذق طعم فواكه «الحكم» والمعرفة من حديقة أيامك، فإنّ العمر كشجرة مغروسة، وثمرتها: العلم والمعرفة التي هي الغاية القصوى من الخلقة كما قال تعالى: ﴿وما خلقت الجنّ والإنس إلّا ليعبدون﴾^(٢) أي: ليعرفون. ومن الواضح أنّ الشجرة من غير ثمرة وقود النار.

(١) الحسك: نبات له ثمرة خشنة تعلق بأصواف الغنم. أقرب الموارد ١: ١٩٢ (حسك).

(٢) الذاريات: ٥٦.

وكلّ ساعٍ لا يعدّ أهله ما أكثر الساعي وما أقلّه

«و» لكن لا يذهب عليك أنّ «كلّ ساعٍ» في تحصيله «لا يعدّ» من «أهله» المفضّلين على سائر الخلائق في الكتاب والسنة بنحو قوله تعالى: ﴿يرفع الله الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^(١) ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٢) ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣) ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾^(٤).

إلى غير ذلك ممّا استفاضت به الآيات القرآنيّة، فضلاً عن متواترات السنّة النبويّة ﷺ، وتأكيدات عترته المرضيّة عليهم السلام، وأوامرهم المشدّدة في تحصيله، وبياناتهم في فضل أهله، كقولهم عليهم السلام: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم»^(٥) «أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد»^(٦) «نوم العالم عبادة»^(٧) «وأنفاسه عبادة»^(٨) «والنظر إليه عبادة»^(٩) «والجلوس بين يديه عبادة»^(١٠) «وعالم واحد مستعمل لعلمه أفضل عند الله تعالى من سبعين ألف عابد»^(١١).

إلى غير ذلك ممّا لا يُحصى في المقام. وإنّما أهله الحقيقيّ من أخلصّ نيتهم لله تعالى في تعلّمه وتعليمه وبحثه ودراسته. وعليه، فلا يغرنك كثرة المتظاهرين بتحصيله، فما أكثر المدّعين له، و«ما

(١) المجادلة: ١١. (٢) فاطر: ٢٨.

(٣) الزمر: ٩. (٤) آل عمران: ١٨.

(٥) المحاسن ١: ١٤٦/٢٢٥، بصائر الدرجات: ٣/٢٢، الكافي ١: ١/٣٠، بحار الأنوار ١٠٥: ١٥، سنن ابن ماجه ١: ٢٢٤/٨١.

(٦) كشف الظنون ١: ٧٨. (٧) بحار الأنوار ٦٨: ٣٠٨، كشف الخفاء (العجلوني) ٢: ٢٨٣٥/٣٢٥ و٢٨٦٥.

(٨) لم نعثر عليه بهذا النصّ.

(٩) عدّة الداعي: ٦٦، عوالي اللآلي ٤: ٥٢/٧٣، بحار الأنوار ١: ١٤/١٩٥، كشف الخفاء (العجلوني) ٢: ٢٨١١/٣١٨، الجامع الصغير (السيوطي) ١: ٣٦٢١/٥٦٠.

(١٠) كشف الخفاء ٢: ٢٨١١/٣١٨.

(١١) الدعوات (الراوندي) ٦٢: ١٥٤، الكافي ١: ٨/٣٣، ثواب الأعمال: ١٣١، بحار الأنوار ٢: ١٨/٤٥.

ومن سعى لله كان أهلاً	له، فمرحّباً به وأهلاً
فأخلص النية في تحصيله	واستعن الله على تكميله
واجهد وجدّ واجتهد في الدين	وكن من الدين على يقين
وعن هوى نفسك مل ولا تمِل	إلا لمن يهدي، ومل عمن يضلّ
ويعرف المرء بصّحه فلا	تصحب عدا من ارتقى ذرى العُلا

أكثر الساعي» في طلبه، وما أندر أهله الواقعي، «وما أقلّه» بين طلبه. «و» عليه، فكلّ «من سعى» جدّ في تحصيله خالصاً من آفات النوايا مخلصاً في عمله «لله» تعالى «كان أهلاً» لما أُشير إليه من الفضائل والفواضل، ومستوجباً «له، فمرحّباً به وأهلاً» يترحّب به الملائكة المقربون، ويجالسه الأنبياء والمرسلون. «فأخلص النية» لله تعالى «في تحصيله» والسعي فيه «واستعن الله على تكميله» وبلوغك إلى أرقى درجاته «واجهد» غاية الجُهد في ذلك بجميع حواسك، كما قيل في المثل: أعط العلم كلّك يعطك بعضه^(١).

«وجد» في التعليم، وتخليص النية «واجهد في» رفع لواء «الدين» بياناً وكتابةً «وكن من» أمر «الدين» وأحكامه «على يقين» وثبات لا يدخلك في ذلك شك ولا ريب بخرافات أهل الشبهات «وعن هوى نفسك مل» وأعرض، ولا تكن ممّن ﴿اتّخذ إلهه هواه﴾^(٢) ﴿ومن أضلّ ممّن اتّبع هواه﴾^(٣) «ولا تمِل» بالقلب حبّاً، ولا بالوجه إقبالاً «إلا لمن يهدي» إلى الحق، فإنّه أحقّ أن يُتبع «ومِل» معرضاً «عمن يضلّ» بنفسه، أو أنّه يضلّ غيره «و» أنّه «يعرف المرء بصّحه» كما في الحديث المأثور: «إنّما يعرف المرء بجليسه»^(٤).

«فلا» تجالس ولا «تصحب عدا من ارتقى ذرى العُلا» وصعد سنام مجد العلم

(١) في محاضرات الأدباء ١: ٥٠ قال الخليل: العلم لا يعطيك بعضه حتّى تعطيه كلّك.

(٢) الفرقان: ٤٣.

(٣) القصص: ٥٠.

(٤) صفات الشيعة: ٩/٦، الوسائل ١٦: ٢٦٥ أبواب الأمر والنهي باب ٣٨ ح ١٨ بتفاوت.

فاستصحب الكُمَّلَ حتَّى تكتسب منهم، ومن صحبة غَيَّانَ اجتنب
واحتفظ الصحبة أنَّ الصَّحبة جذابة للطبع أيَّ جذبه

والنقى، والذرى: سنام الجمل «فاستصحب الكُمَّل» عقلاً وديناً «حتَّى تكتسب»
شرف الدارين «منهم» بالعشرة التامة معهم، فكم وكَم أثر المعشر في كثير من
الناس خيراً وشرّاً؟

«ومن صحبة غَيَّان» وهو الضالَّ المعرض عن الدين وعن أهله «اجتنب» كما
قال تعالى: ﴿فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين﴾^(١).

ونهى عن موالاة الكافرين والضالِّين بقوله سبحانه: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا
لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ
مِنْهُمْ﴾^(٢) ﴿لا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم
الآخر يوادُّون من حادَّ الله ورسوله﴾^(٤).

«واحتفظ الصحبة» مع العلماء الأخيار، فإنَّه لا شبهة في أنَّ «الصحبة»
والمعاشرة «جذابة للطبع» سعادةً وشقاوةً «أيَّ جذبة» عجيبة: ومن جالس العطار
اكتسب العطر.

أما ترى الحديد كيف ينقلب بمجالسة النار ناراً؟ وكذا الماء البارد بمجالسته
معها يصير مثلها في الحرارة والإحراق، بل يكون أشدَّ وأسرع في ذلك منها،
ويصير بمجالسته مع الثلج مثله وأعذب منه.

ألم يضلَّ قاييل ابن آدم الصفيَّ أبي البشر وكنعان بن نوح شيخ الأنبياء ﷺ
وأمثالهما من ذراري الأولياء ﷺ بسوء المعشر؟ وكيف صاروا بذلك من أهل
الجحيم والسقر؟

ثمَّ كيف اهتدى كثير من ذراري الكفار والأشقياء بحُسن المعشر، وصاروا من
الأخيار.

وابذل قواك في رضاء الله	تحظى به، ولا تكن باللاهي
واغتنم الفرصة واعمل قبل أن	تعود قصّة وتأتيك المحن
ألا ترى الموت يسوق بالعصا	من سيق للدنيا أطاع أو عصى؟
فهي ممرٌ من بها حلّ ارتحل	فخفف الثقل ووقر الثقل
وازرع بها، فإنّها للآخرة	مزرعةٌ، فلا تدعها باثرة
وليكن زرعاً غدوة المعاد	يُجديك فهي موعد الحصاد

«وابذل قواك» الظاهرية والباطنية «في» تحصيل «رضى الله» عنك حتّى «تحظى به» وتنال «ولا تكن باللاهي» واللاعب المفتون بالدنيا وزخارفها «واغتنم الفرصة» من العمر، فإنّها تمرّ مرّ السحاب^(١).

«واعمل» لآخرتك «قبل أن» ينتهي أجلك و«تعود» عدماً كما كنت كذلك قبل خلقتك، ويصير وجودك «قصّة» تاريخية على سبيل قصص الماضين، وتواريخ الأولين «و» قبل أن «تأتيك المحن» وآفات الأمراض والكبر والعجز وأحوال البرزخ وشدائد يوم القيامة «ألا ترى الموت يسوق بالعصا؟» كلّ «من سيق» من كتم العدم «للدنيا» سواءً «أطاع» ربّه «أو عصى» وأنّ الدنيا ليست إلّا كجسرٍ يمرّ عليه «فهي ممرٌ» لكلّ «من بها حلّ» وقد «ارتحل» عنها كلّ من دخلها، وكفى بذلك عبرةً وبرهاناً. «فخفف الثقل» بكسر التاء المثلثة، وهو الذنوب التي تثقل الظهر «ووقر الثقل» بفتح التاء، وهو كلّ ما يتنافس فيه أولياء الله من الطاعة والعبادة «وازرع بها، فإنّها للآخرة» الباقية «مزرعة» يُزرع بها الخير أو الشرّ «فلا تدعها باثرة» متروكة من غير زرعٍ عملٍ صالحٍ فيها.

«وليكن» زرعك فيها «زرعاً» ينفك «غدوة المعاد» يوم حشر العباد، و«يُجديك» هناك «فهي موعد الحصاد» لما تزرعه اليوم.

(١) مأخوذ من قول أمير المؤمنين عليه السلام، انظر نهج البلاغة صبحي الصالح: الحكم ٢١.

واكسب من الممرّ راحة المقرّ ولا تغرّنك لذّة الممرّ
فحلوه الجالب للمنة مُر وإن حلا في ذوق من ليس بحرّ
فالحُرّ بالمنة يسترقّ وإن يكن منّ عليه الرقّ
وإن ملكت بالجميل حُرّاً فانسّ الجميل أو تناس ذكرًا

«واكسب من» هذا «الممرّ راحة المقرّ» في نعم دار الآخرة «ولا تغرّنك لذّة الممرّ» في هذه الحياة الفانية «فحلوه الجالب للمنة» من الخلق «مُرّ» في طعم الحرّ الغيور «وإن حلا» ذلك «في ذوق من ليس بحرّ» أبي النفس، فإنّه كالبهائم التي همّها بطونها، وإنّ قيمة مثله ما يُخرج من بطنه.

«فالحُرّ بالمنة يسترقّ» وأنّ الإنسان عبيد الإحسان «وإن يكن» من «مُرّ» عليه «هو «الرقّ» المملوك، فإنّك أن تكون مملوكاً لمخلوقٍ باحتمال المنّة منه، أو رفع حاجةٍ إليه، أو تذلل بين يديه طمعاً في ماله أو جاهه، فبذلك تصير كالأسير له كما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام «أحسن إلى من شئت تكن أميره، واحتج إلى من شئت تكن أسيره، واستغن عن من شئت تكن نظيره»^(١).

ثمّ «وإن ملكت بالجميل حُرّاً» بالإحسان إليه «فانسّ» ما أحسنت إليه من الفعل «الجميل» ولا تَمُنّ عليه بذلك، ولا تؤذ به بلسانك، فيبطل بذلك عملك، ويذهب أجرك سدى كما قال تعالى: ﴿لا تبطلوا صدقاتكم بالمنّ والأذى كالذي ينفق ماله رئاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر﴾^(٢).

وبذلك يُعلم أنّ إبداء الفعل الجميل وتحميل المنّة بذلك على من أحسنت إليه يوجب الإثم العظيم على حدّ الرياء، وهو على حدّ الشرك بالله، أو على حدّ عدم الإيمان به، والعياذ بالله.

بل ولا يجوز لك الإعجاب بذلك في نفسك وضميرك، فإنّ ذلك أيضاً يفسد

(١) الخصال: ١٤/٤٢٠، روضة الواعظين: ١٠٩، الإرشاد (للمفيد): ١: ٣٠٣، بحار الأنوار ٧٢: ١٠٧، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد): ٢٠: ٢٥٥. (٢) البقرة: ٢٦٤.

إحسانك، ويؤدي الملائكة الموكلين بك المطلعين على سريرتك، ويُوجب لك الإثم والعقوبة بدلاً عن الأجر والثوبة.

وأنَّ العُجب تسويلٌ من اللعين إبليس بتزيينه العمل في نظر العامل، ولا شبهة في أنَّه مفسد للعمل وإن كان صالحاً وفعلاً حسناً، وذلك لما فيه من رائحة تحميل المنة على الله تعالى، وفيه أيضاً إيذاء للمستحفظين من الملائكة على ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾^(١).

وقد أُشير إلى ما ذكر من كون التزيين من عمل اللعين في آيات عديدة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾^(٢) ومثله في النحل والنمل والعنكبوت. وقال تعالى حكاية عن إبليس: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٣).

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٤). «أو» إن لم تغفل عن إحسانك ولم يزل ذلك في خواطرك فيلزمك أن تتغافل، وأن «تناس» عنه «ذكرأ» بأن تصرف حواسك عن الفكرة فيه سرّاً في نفسك، فضلاً عن ذكره بلسانك للناس، فإنَّ المباهاة به مضافاً إلى استيجابه الإثم وذهاب الأجر الأخروي يوجب ذلك أيضاً سقوطك في الدنيا عن أعين السامعين له، حيث إنَّ ذلك يكشف عن غاية لؤمك وبخلك القبيح عقلًا، والمذمومين شرعاً كما في الحديث المأثور: «من عمل حسنة سرّاً كتبت له سبعين، فإذا ذكرها بلسانه محيت عنه وكتبت له حسنة واحدة»، وإذا ذكرها ثانية مُحيت عنه من أصلها وكتب عليه الرياء»^(٥).

(١) تفسير الإمام العسكري عليه السلام: ١٢٧، مستدرک الوسائل ٧: ٢٣٤ أبواب الصدقة باب ٣٤ ح ٧، بحار الأنوار ٦٥: ١٥٩.

(٢) الأنفال: ٤٨ والنحل: ٦٣ والنمل: ٢٤ والعنكبوت: ٣٨.

(٣) الحجر: ٣٩.

(٥) عدّة الداعي: ٢٢١، مستدرک الوسائل ١: ١١٤ أبواب مقدّمة العبادات باب ١٤ ح ١، بحار الأنوار ٦٩: ٣٢٤.

وأحسن البذل وَخُذَ بِالْفَضْلِ وَصَدَّقَ الْقَوْلَ بِحُسْنِ الْفِعْلِ
وَكُنْ صَبُوراً وَحَلِيماً فَإِذَا أُوذِيتَ فَاصْفَحْ وَتَحَمَّلِ الْأَذَى
وَاصْبِرْ فَإِنَّ الصَّبْرَ مِفْتَاحُ الْفَرَجِ وَلَا تَعَاتِبْ رُبَّ مَنْ عُوتِبَ لِحَجٍّ

ثُمَّ يَا بُنَيَّ «وَأَحْسِنِ الْبَذْلَ» وَ الْعَطَاءُ لِلنَّاسِ بِمَا يَسْعَكَ مِنَ الْمَالِ أَوْ اللَّسَانِ
«وَاخُذْ بِالْفَضْلِ» وَالْإِحْسَانَ، فَإِنَّ اللَّهَ الْمَفْضِلَ عَلَى الْعِبَادِ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ.
«وَصَدَّقَ الْقَوْلَ» الْحَسْنَ مِنْكَ وَعِظاً وَإِرْشَاداً «بِحُسْنِ الْفِعْلِ» بِأَنْ يَكُونَ عَمَلُكَ
فِي الطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ مُصَدِّقاً وَمُوَافِقاً لِقَوْلِكَ، فَإِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ مِمَّنْ لَا يَعْمَلُ بِهِ
مَنْ أَقْبَحَ الْقَبَائِحِ، مِضَافاً إِلَى عَدَمِ تَأْثِيرِهِ فِي الْمَخَاطِبِينَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَأْمُرُونَ
النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١).
«وَكُنْ صَبُوراً» فِيمَا يَنْزِلُ بِكَ مِنْ رَبِّكَ مِنَ الْفَقْرِ وَالْمَرَضِ وَأَمْثَلِهِمَا، فَإِنَّ ﴿اللَّهُ
يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾^(٢).

«و» كَذَلِكَ كُنْ «حَلِيماً» مَعَ الْجَهَّالِ «فَإِذَا» أَصَبْتَ مِنْهُمْ بِكَلَامٍ خَشَنَ، أَوْ مَسَبَّةٍ أَوْ
«أُوذِيتَ» مِنْهُمْ بِعَمَلٍ مَكْرُوهٍ «فَاصْفَحْ» وَأَعْرِضْ عَنْهُمْ كَمَا قَالَ: ﴿فَاصْفَحْ الصَّفْحَ
الْجَمِيلَ﴾^(٣).

أَي: وَلَوْ صَفْحَةً وَجْهَكَ مَعْرِضاً عَنْهُمْ إِعْرَاضاً جَمِلاً بِحُلْمٍ وَإِعْضَاءً «وَتَحَمَّلِ
الْأَذَى» مِنْهُمْ لِيَحْصَلَ لَكَ بِذَلِكَ الْأَجْرُ مِنْهُ تَعَالَى، وَالْعِظْمَةُ فِي نَفْسِ النَّاسِ.
«وَاصْبِرْ» فِي الشَّدَائِدِ «فَإِنَّ الصَّبْرَ مِفْتَاحُ الْفَرَجِ»^(٤) فِي كُلِّ مَلَمَّةٍ ﴿فَإِنَّ مَعَ
الْعُسْرِ يُسْراً﴾^(٥) وَإِذَا رَأَيْتَ مِنْ أَحَدٍ مَنكَراً فَلَا تَغْلُظْ عَلَيْهِ بِالْكَلَامِ الْخَشَنِ فِي ابْتِدَاءِ
الْأَمْرِ «وَلَا تَعَاتِبْ» عَلَيْهِ بِشِدَّةٍ؛ حِذْراً مِنْ أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ الْغَضَبُ وَيَزِيدَ فِي مَنكَرِهِ
لِجَاجَا، فَإِنَّهُ «رُبَّ مَنْ عُوتِبَ» كَذَلِكَ «لِحَجٍّ» فِي عَمَلِهِ، فَقُلْ: ﴿لَهُ قَوْلٌ لَّيِّنٌ لِّعَلَّهِ

(١) البقرة: ٤٤.

(٢) آل عمران: ١٤٦.

(٣) من الحكم المنسوبة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، انظر شرح نهج البلاغة لابن

(٤) الشرح: ٥.

أبي الحديد ٢٠: ٣٠٧/٥١٤.

وكن ذلولاً ودليلاً للتقيّ وصِرْ جَمُوحاً شَرِساً مع الشقيّ

يتذكّر أو يخشى ﴿^(١) ولا أقلّ من أن تعذّر بذلك عند ربّك تعالى، وتخلص نفسك من نعمته ولعنته بسبب غضّ الطرف عن المنكر، وعدم النهي عنه.

«وكن ذلولاً» أي: لئناً منقاداً «ودليلاً» هادياً «للتقيّ» المتحدّر من عذابه تعالى. والذلول معناه: المطيع المنقاد، وكون الشيء هيناً لئناً، ومنه قوله تعالى: ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً﴾ ^(٢) أي: لئنة يسهل السلوك فيها، وضده الصعوبة.

أو أنّ معناه: ذو الحنو والرحمة، وضده الشّرّة، بمعنى: الغلظة والشدّة كما في قوله سبحانه: ﴿أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين﴾ ^(٣).

والأوّل منهما يجمع على: ذلل، ومنه قوله جلّ وعلا: ﴿فاسلكي سبل ربّك ذللاً﴾ ^(٤) أي: منقادة، على وزن رُسُل جمع الرسول.

وأما الثاني فيجمع على: أذلة كما في الآية المشار إليها، وإنّه بكلا المعنيين مشتقّ من الذلّ بالكسر.

وأما الذلّ بالضمّ، فمعناه: الهوان والخفّة والاستخفاف، وأنّ الوصف المشتقّ منه هو الذليل، وجمعه الأذلاء، وهو مرادف للصاغر، كما يقال: أذلاء صاغرين، وهو المهان في القدر والجلالة، والحقير الذي لا عظمة له ولا مهابة.

«وصِرْ جَمُوحاً» أي: مائلاً معرضاً عن غير التقيّ، مولياً إليه الدبر بعزمٍ راسخ، بحيث لا يردّك إليه شيء أبداً، ومنه قوله جلّ وعزّ: ﴿لو يجدون ملجأً أو مغارات أو مدخلاً لولّوا إليه وهم يجمعون﴾ ^(٥).

وصِرْ أيضاً «شَرِساً» أي: غليظاً عبوساً سيّء الخلق «مع الشقيّ» المعاند للحقّ، والمبغض له المنكر للصواب.

(٣) المائدة: ٥٤.

(٢) الملك: ١٥.

(١) طه: ٤٤.

(٥) التوبة: ٥٧.

(٤) النحل: ٦٩.

واصدق إذا نظقت حتى تسلما فالكذب لا يعقب إلا ندما
فاعتق الصدق وأنت الصادق وأحسن الأسماء ما يطابق
وآثر البسط فإن الشحاً للوم جلاب فلا تشحاً

«واصدق إذا نظقت» في جميع حالاتك من الرضا والغضب والهزل والجدّ «حتى تسلما» من خزي الكذب في الدنيا، وعذابه في الآخرة «فالكذب لا يعقب إلا ندماً» في النسأتين كليهما، وإنّه مفتاح مخازن المعاصي، وأنّ الكاذب ولو عن مزح ملعون كتاباً^(١) وسنة^(٢) وإجماعاً^(٣) ومذموم مستقبح عقلاً، بل إنّ حين كذبه يسلب عنه الإيمان فقد قال تعالى: ﴿إنّما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون﴾^(٤).
«فاعتق الصدق» معانقة الحبيب لحبيبه، والعاشق لمعشوقه، ولا تفارقه أبداً «و» إنّك أولى بذلك حيث إنّك «أنت الصادق» اسماً. «وأحسن الأسماء» هو «ما يطابق» مسماه.

«وآثر البسط» وفضل الجود على البخل «فإن الشح» بمعنى: البخل مع الحرص يعقبه الندم، وأنّه «للموم» والعتاب من الخالق تعالى والمخلوقين «جلاب» في الدنيا والآخرة، وأنّه أشدّ قبحاً من البخل «فلا تشحّ».
فإنّ البخل معناه - كما في الحديث - أن يبخل بما في يده، والشحّ هو البخل بما في أيدي الناس، فلا يرى في أيديهم شيئاً إلّا تمنّى أن يكون ذلك لنفسه دون غيره، سواء كان من الحلال أو الحرام^(٥).
وفي الحديث: «لا يجتمع الشحّ والإيمان في قلب عبد أبداً»^(٦).

(١) آل عمران: ٦١.

(٢) انظر الفضائل (شاذان بن جبرئيل): ١٥٤، كنز العمال ٨٢٢٦/٦٢٣: ٣، بحار الأنوار ١٤٥: ٨.

(٣) انظر تفصيل الكلام في كتاب المكاسب (للشيخ الأنصاري) تراث الشيخ الأعظم ١٥: ١١.

(٤) النحل: ١٠٥.

فما بعد.

(٥) الكافي ٤: ٧/٤٥، من لا يحضره الفقيه ٢: ٣٤/١٤٢، معاني الأخبار: ١/٢٤٥.

(٦) مشكاة الأنوار ٢: ١١٥/١٣٦٦، والخصال: ١١٨/٧٥، الوسائل ٩: ٤٠ أبواب ما تجب

وغيضَ عينيك ولا تظنّا بالمؤمن السوء وأحسن ظنّا
وكُنْ له مصدّقاً ومؤمناً فإنّ خير الخلق كان أذنّا
واستر مساويه إذا ما سترّا وكذب السمع له والبصرا

وفيه أيضاً: «إنّ البخيل بعيدٌ عن الله، بعيدٌ عن الناس، بعيدٌ عن الجنة، قريب من النار، والسخيّ بعكسه»^(١).

«وغيضَ عينيك» عن عيوب الناس، واشتغل بإصلاح نفسك وإزالة عيوبك «ولا تظنّا» أبداً «بالمؤمن» ظنّ «السوء» فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾^(٢). «وأحسن» به «ظنّاً» إن وجدت في ضميرك ما يُريبك فيه، واحمل قوله وفعله على الصحيح «وكُنْ له مصدّقاً» بلسانك «ومؤمناً» له بقلبك، متأسياً بنبئك الأعظم ﷺ «فإنّ خير الخلق» وهو ذلك المعلم الأكبر «كان أذنّاً» يصدّق كلّ من حدّثه، حتّى أُصيب بأذايا المنافقين، ورميهم له بأنّه أذن، ونزل فيهم قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أذنٌ قُلْ أذنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يَوْمَنَ بِاللّهِ وَيَوْمَنَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) أي: يصدّقهم.

«واستر مساويه» وقبائح أفعاله «إذا ما سترّا» وكان متكتماً بها، فإنّه لا يجوز إشاعة الفاحشة والإجهار بالمنكرات المتستّر بها، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَحْبُونُ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٤) وفي الحديث: «من فضح أخاه المؤمن فضحه الله تعالى»^(٥).

«وكذب السمع له» إذا بلغك عنه ما يزري به، والمراد تكذيب المسموع «و»

➤ فيه الزكاة باب ٥ ح ١٥، بحار الأنوار ١٠/٣٠٢: ٧٠، مسند أحمد ٢: ٣٤٠، سنن النسائي ٦: ١٣.

(١) بحار الأنوار ٦٨: ٣٥٦ وج ٧٠: ٣٠٨، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٥/٢٧، سنن الترمذي ٣:

٢٣١/٢٠٢٧، مجمع الزوائد ٣: ١٢٧.

(٢) الحجرات: ١٢.

(٣) التوبة: ٦١.

(٤) النور: ١٩.

(٥) انظر مستدرک الوسائل ٩: ١٠٩/٦ بتفاوت.

وانصحه إن أحسست فسقاً بيناً وقل له في النصح قولاً لئناً
واجتنب الإفراط في الملامه فربما تعقبه الندامه
وكن وأنت الحرّ مأوى السرّ فإنّ قبر السرّ صدر الحرّ
ولا تدع وإن أذاع سرّك من أودع السرّ وإن أضرك

كذا «البصر» فكذب ما تشاهده فيه بعينك من المنكرات المتستّر بها، كما في الحديث أيضاً: «كذب سمعك وبصرك عن أخيك المؤمن»^(١).

فإذا أمكن حملُ عمَلِه المشاهد فيه على وجهٍ صحيح، فاحمله عليه، وإلاّ فاستر ذلك عليه، ولا تفضح «وانصحه» سرّاً بينك وبينه «إن أحسست» منه «فسقاً بيتاً» لا محمل له من الصّحّة بشيءٍ أصلاً، فإنّ النصيحة جهراً ليست إلاّ فضيحة كما ورد في الحديث المرويّ في ثواب الأعمال للصدوق^(٢).

«وقل له في» موقع «النصح قولاً لئناً» من غير شدّةٍ ولا غلظة «واجتنب الإفراط» والإكثار «في الملامه» له عند نُصحه «فرمياً» يظنّ فيك الشماتة و «تعقبه الندامة» بحمله الحقد عليك وعزمه على أذاك.

«وكن وأنت الحرّ» الحاكم على النفس «مأوى السرّ» المستودع عندك، فلا تفشّه بين الناس إن أحبّ المودع كتمان «فإنّ قبر السرّ» ومدفنه الأبدي «صدر الحرّ» الذي لا يكون مملوكاً لنفسه، ولا أسيراً لشهواتها «ولا تدع» ما يسره إليك «وإن» فرض أنّه تعدّى حدّه و «أذاع سرّك».

ولا تكافئ عمَلَه القبيح بالمثل، ولا تضرّ «من أودع السرّ» عندك «وإن» فرض أنّه «أضرك» بإفشاء سرّك، فإنّ احتمال الجاهل صدقةً كما ورد في

(١) الكافي ٨: ١٤٧/١٢٥، ثواب الأعمال: ٢٤٧، الوسائل ١٢: ٢٩٥ أبواب أحكام العشرة باب ١٥٧ ع ٤.

(٢) لم نثر على هذا النصّ في ثواب الأعمال، لكن انظر أمالي الصدوق: ٨/٢٥٠ المجلس الخمسون.

وامش على البسيط هوناً واستقم
لا سيّما امرؤ بعلمه علا
أو امرؤ كان عريقاً في النسب
أو كان ممّن اكتسى ثوب الورع

واجتنب الكبر وقلّ من سلّم
فآفة العلم بُنيّ الخيلا
حاز فخاره بأمّ وبأب
وليع من جميعها فيه اجتمع

الحديث (١).

«وامش على البسيط» أي: الأرض «هوناً» خاضعاً غير متجبر ولا متبخر كما قال تعالى: ﴿وعباد الرحمن الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً﴾ (٢). «واستقم» في المشي معتدلاً بوقارٍ وسكينة، متوسطاً بين السرعة والبطء «واجتنب الكبر» والترفع على الخلق كما قال تعالى: ﴿ولا تمش في الأرض مرحاً﴾ (٣) أي: بطراً وتكبراً «و» إن «قلّ من سلم» من آفة الترفع وحبّ الجاه والعزّ، و «لا سيّما» إذا كان «امرؤ» اشتهر «بعلمه» وفاق و «علا» على أقرانه بعصره «فآفة» أجر «العلم» وعزّه يا «بُنيّ الخيلا» والكبر، فإنّ العالم وإن بلغ ما بلغ في العلم والمعرفة إذا أصابه الكبر والترفع هان على ربّه تعالى، وذهب أجره في تحصيله سُدى، ونفر عنه الناس، واحتقر بينهم.

وأنّ المتكبر يحشر يوم القيامة على صورة الذرّ أو النمل تحت أقدام الخلائق، وأنّ أسبابه المقضية له هي التفوّق على الأقران: إمّا بالعلم كما عرفت. «أو» بكثرة العروق، بمعنى: الأرحام من الأولاد والإخوة والعشيرة. أو بالانتساب إلى آباء وأمهات ذوي العزّ والجاه. أو بالاشتهار بين الناس بالرّهد والتقى والورع، والنّهى، وأمثال ذلك. فلو كان هناك «امرؤ كان عريقاً في النسب» بكثرة الأقوام والعشيرة، أو أنّه «حاز فخاره» بانتسابه «بأمّ وبأب» ذوي عزّ وجاه «أو كان ممّن اكتسى» عند

(١) نوادر المعجزات (محمّد بن جرير الطبري): ٤٥، عيون المعجزات (عبد الوهّاب): ٢٩.

بحار الأنوار ٥٤: ٣٤٥، مدينة المعاجز ١: ٥٤٧.

(٣) الإسراء: ٣٧.

(٢) الفرقان: ٦٣.

فإن رأى في نفسه جلالاً هوى وعاد فخره وبِالاً
فانزع رداء الكبرياء من أوله من قذرٍ ولا يزال يحمله
ويكتسي بالموت ثوب القذر أنصف، فهل بالكبر مثله حري؟
فأنت بين القذرين طاهر وإِنما الطاهر منك الظاهر

الناس «ثوب الورع» واشتهر بالتقى والزُّهد. فليَتَّقِ الله تعالى، وليراقب نفسه إذا حصل له شيء منها، وليتَحَذَّر من صفة الكبر المشومة، وعواقبها الوخيمة في الدنيا وفي الآخرة.

«وليع» ولينتبه لحاله «من» جمع له كل تلك المفاخر الظاهرية، وحاز «جميعها» و «فيه اجتمع» مقتضيات الكبر بأجمعها، وعليه بجهد النفس الأُمارة بالسوء، ودفع وساوس اللعين إبليس عنه بكل سعي وجد.

«فإن رأى في نفسه جلالاً» وعظمةً، وأحسَّ فيها تكبراً ورفعةً، فليتدارك ذلك بإكثار الخضوع لله تعالى، وحسن العشرة مع الفقراء والملاطفة بهم، وإلا فقد «هوى» ساقطاً في خزي الدنيا وعذاب الآخرة «وعاد فخره وبِالاً» عليه وعذاباً -والوبال: الوخامة وسوء العاقبة - وقال تعالى: ﴿فبئس مثوى المتكبرين﴾^(١).

«فانزع رداء الكبر» عن عاتقك «يا من أوله» في بدء خلقته قد تكون: «من» منِّي «قذر، و» هو «لا يزال» أيام حياته في الدنيا مملوء من النجس «يحمله» في جوفه، ثم عند انقضاء أجله يعود جيفة مُنْتَبَته «ويكتسي بالموت ثوب القذر» والكثافة^(٢).
فيامن يدعي العقل والإنصاف «أنصف فهل» يليق الفخر بمثل من يكون كذلك؟ وهل «بالكبر مثله حري»؟

هيهات! ثم هيهات! «فأنت» أيها المتعزّز المتعظّم في نفسك الواقع «بين

(١) غافر: ٧٦.

(٢) مأخوذ من قول عليّ عليه السلام: «عجبتُ لابن آدم أوله نُطفة، وآخره جيفة، وهو قائم بينهما وعاء للغائط، ثم يتكبر» انظر علل الشرائع ١: ٢٧٥/٢ باب ١٨٣.

فَطَهَّرَ الْبَاطِنَ بِالتَّفَكُّرِ فِي خَلْقِكَ الْمُحْتَقِرِ الْمُفْتَقِرِ
وَأَعْمَلَ الْفِكْرَةَ حَتَّى تَعْلَمَا مِمَّ وَفِيمَ وَإِلَى مَ وَلِمَا؟
وَطَهَّرَ الْقَلْبَ مِنَ الْوَسَاوِسِ وَابْذُلْ لَهُ الْقُوَى وَلَا تَمَاسِكْ

القذرين طاهر» جسداً «و» لكن «إنما الطاهر منك الظاهر» من بدنك عن النجاسات الظاهرية، وإن ذلك وإن كان مهماً لازماً، ولكن الأهم منه تطهير القلب والنفس عن النجاسات الباطنية، ورذائل الصفات الواقعية «فطهر الباطن بالتفكير» العميق «في خلقك المحتقر» ووجودك الحقير الصغير الذليل «المفتقر» المحتاج أيام حياته في جميع أمور معيشته إلى غيره أكثر من حاجة غيره من أصناف البهائم ودواب البر والبحر.

«وأعمل الفكرة» الدقيقة «حتى تعلما» عن بصيرة «مم» «خلقت» «وفيم» أنت ساكن في هذه الحياة العارية، والدار الفانية «وإلى م» يكون مصيرك بعدها؟ «ولما» ذا خلقت كما قال تعالى: ﴿فليُنْظَرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾^(١) ﴿وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون﴾^(٢) ﴿أيحسب الإنسان أن يترك سدى﴾^(٣) ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً﴾^(٤).

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على مبدئك ومنتهاك، وعلة إيجادك وفناء مسكنك.

«وطهر القلب» بالتأمل التام في تلك الأمور «من الوسواس» الشيطانية والرذائل النفسانية، ومن حب الجاه والرفعة الدنيوية.

«وابذل له» أي: في سبيل التطهير عنها، كل ما عندك من «القوى» العقلية «ولا تماكس» ولا تبخل في بذل النفس والنفيس ثمناً لحصول تلك الطهارة الثمينة،

ويشرف العبد على الجنان إن ينح من وساوس الجنان
وَكُنْ بمن قد ولدتك برًا كما تبرّ بي، وأدّ شكرًا
بذاك قد وصّى وليّ الشكر عبيده في مُحكمات الذكر

فإنّها الموجبة للرحمة الواسعة «و» بها «يشرف العبد» ويعلو «على الجنان»
الرفيعة العالية «إن ينح» بجهاده ذلك بعد الاستعانة برّبّه تعالى «من وساوس
الجنان» بفتح الجيم بمعنى القلب.

«وَكُنْ» يا بُنَيَّ «بمن قد ولدتك» من بطنها «برًا» محسنًا «كما تبرّ بي»
وتحسن إليّ بطاعتك لي في تحصيل العلم والعمل «وأدّ شكرًا» لربّك أن وفّقك للبرّ
بالوالدين، وأنّه «بذاك قد وصّى وليّ الشكر» وهو الرّبّ الأعلى الذي هو أولى
بالشكر، وأحقّ به من كلّ منعم، فإنّه جلّ وعلا أمر «عبيده» بالبرّ بالأبوين «في»
كثير من آيات القرآن، و «مُحكّمات الذكر» وأوجب عليهم الشكر لهما على سبيل
الشكر له تعالى، كقوله سبحانه في سورة لقمان: ﴿اشكر لي ولوالديك﴾^(١)
﴿وصاحبهما في الدنيا معروفاً﴾^(٢).

وفي سورة بني إسرائيل: ﴿وقضى ربّك أن لا تعبدوا إلّا إياه وبالوالدين
إحساناً إمّا يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفّ ولا تنهرهما وقل
لهما قولاً كريماً﴾ * واخض لهما جناح الذلّ من الرحمة وقل ربّ ارحمهما كما
رَبَّياني صغيراً﴾^(٣).

وفي البقرة: ﴿وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلّا الله وبالوالدين
إحساناً﴾^(٤).

وفي الأنعام: ﴿قل تعالوا أتّل ما حرّم ربّكم عليكم إلّا تشركوا به شيئاً
وبالوالدين إحساناً﴾^(٥).

(٣) الإسراء: ٢٣ - ٢٤.

(٢) لقمان: ١٥.

(١) لقمان: ١٤.

(٥) الأنعام: ١٥١.

(٤) البقرة: ٨٣.

وامحض أخاك النصح، فانصحته وإن غشك نصحاً، وإن اشتدّ فلن
وصل وإن صدّ وصل وإن قطع وادنّ وإن نأى وجد وإن منع

إلى غير ذلك من الآيات الظاهرة في وجوب ذلك على سبيل وجوب سائر الفرائض، بل على سبيل وجوب التوحيد الذي هو أصلها وأساسها وأوجب من جميعها. وذلك مضافاً إلى ما تواتر من ذلك في السنّة القطعية بين الفريقين، فراجع كتب التفاسير والأحاديث الشارحة لمثوبة البارّ بهما وعقوبة العاقّ لهما^(١).

ثمّ بعد ذلك «وامحض أخاك النصح» الخالص من الغشّ والشماتة والفضيحة، سواء كان أخاً لك في النسب من أهلك وأهلك، أو في الحسب والإيمان «فانصح» نصيحة ذي ودٍّ ورأفةٍ وخلوصٍ ورحمة «وإن» فُرض أنّه «غشك نصحاً» في معاملته معك، فإنّه لا يجوز غشّ المؤمن، والغشوش ظلوّمٌ، والظالم ملعون، وفي الحديث عن أهل البيت عليه السلام: «من غشنا فليس منا»^(٢).

فلا تغشّ المؤمن «وإن» فُرض أنّه «اشتدّ» في الخصومة معك «فلن» أنت له، ولا تكن خشناً فظاً، فإنّ النار لا تخدم بمثلها، وفي الحديث: «من لَانَ عَوْدُهُ كَفَّتْ أَغْصَانُهُ»^(٣) أي: مَنْ كَانَ هَيئَةً بِشَوْشاً أَلْفَتَهُ النَّاسَ، وَكَثُرَتْ أَحْبَابُهُ، وَتَقَوَّى بِهِمْ.

«وصل» إليه بما أمكنك من البرّ والإحسان بالمال أو باللسان والسلام، والمطابقة معه بالكلام «وإن» فُرض أنّه «صدّ» نفسه ومنعها عن مواصلتك «وصل» وتتابع برّك بالبرّ، ولا تقطع عنه إحسانك «وإن» فُرض أنّه «قطع» صلته عنك. «وادنّ» منه «وإن» فُرض أنّه «نأى» وبُعد عنك، فإنّ الله تعالى يُحبّ

(١) انظر قرب الاسناد: ٢٦٧/٨٢، الكافي ٢: ٢٨٥ و٣/٣٤٨، وسائل الشيعة ٩: ٤٥٤ أبواب الصدقة باب ٣٨ ح ١٠، بحار الأنوار ٧: ٢٢٤، مسند أحمد ٢: ١٣٤.

(٢) الكافي ٥: ١٦٠، دعائم الإسلام ٢: ٥٣/٢٨، التهذيب ٧: ١٢/٤٨، مسند أحمد ٣: ٤٦٦، سنن ابن ماجه ٢: ٧٤٩/٢٢٢٥.

(٣) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٠٧ الحكم ٢١٤، بحار الأنوار ٧: ١٦٧، المناقب (للخوارزمي): ٣٩٥/٣٧٦.

واكتفٍ في الدنيا بما تأتي بلا ذُلٌّ، وما أذلَّ من قد سألا
وبالقليل اقنع، فما أعزَّ من يقنع في الدنيا بقوتٍ وكفن

الاتلاف والتحاب، ويبغض التباعد والتخاصم، وإنَّ الشيطان يُحِبُّ العداوة والبغضاء بين المؤمنين، فقد قال سبحانه: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾^(١) ﴿إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء﴾^(٣).

ثمَّ يا بُنَيَّ كن سخيًّا وكريمًا «وَجُدْ» على أخيك في النسب والقرابة، أو في الحسب والإيمان بما يسعك من المال «وإن» هو «مَنَعَ» عنك ذلك.

«واكتف» في ضروريات معيشتك «في الدنيا بما يأتي» إليك من ربِّك بتوسُّط سعيك القليل «بلا» تحمِّل مِنَّةً أو «ذُلٌّ» من العبيد، فما أوطى من رضي بذلك لنفسه! «وما أذلَّ من قد سألا» الناس واستعطى برَّهم، وفي المثل الرائج: إنَّ السَّوَالِ ذُلٌّ ولو: أين الطريق.

فهما أمكنك لا تسأل حاجةً من غير الله عزَّ وجلَّ «وبالقليل» من العيش «اقنع» «فقد عزَّ من قَنَعَ وذُلَّ من طمع» كما في الحديث^(٤).

«فما أعزَّ» وما أشرف «مَنَ» هو «يقنع في الدنيا بقوتٍ» يسدُّ به رمقه أيَّام حياته «وكفن» يوارى به جسده عند موته، وقد نُسب إلى مولانا أمير المؤمنين قوله عليه السلام:

لنقل الصخر من قُلَلِ الجبال أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَنَنِ الرِّجال
يقول الناس لي: في الكسب عارٌ وإنَّ العار في ذُلِّ السَّوَالِ^(٥)

(١) الأنفال: ٤٦. (٢) الحجرات: ١٠. (٣) المائدة: ٩١.

(٤) النهاية (لابن الأثير) ٤: ١١٤، لسان العرب ٨: ٢٩٨، عيون الحكم والمواعظ (الواسطي): ٣٠٥ و ٣٦٥.

(٥) انظر المبسوط (للسرخسي) ٣٠: ٢٧٢، شرح كلمات أمير المؤمنين عليه السلام (عبد الوهاب): ١٦، ديوان أمير المؤمنين عليه السلام.

والقوتُ ما قدّره الله يَصِلُ عفواً، ولا تخطِ محرمًا بِجِلٍّ
 وارض بما قَسَمه الله فَمَنْ قَسَمه هو الرؤوف ذو المِنَّنِ
 لم يَزَعْ إن أفقر عبداً إلّا صلاحه ولا يكون بُخلا

«و» إنّ «القوت» هو «ما قدّره الله» تعالى لك، وأنت «يَصِل» إليك «عفواً» أي: وسطاً بين الزيادة المطغية والنقيصة المردية، مأخوذاً من قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(١) بمعنى: الوسط.

فلا تمدّن عيناً ولا يداً ولا رجلاً إلى الحرام أبداً «ولا تخطِ محرمًا بِجِلٍّ» قد قَسَمه الله تعالى لك، كما قال عزّ من قائل: ﴿نحن قسمنا بينهم معيشتهم﴾^(٢) وإنّ المقدّر المقسوم واصلٌ إليك لا محالة، سواء قنعت أو حرصت وقد قال تعالى: ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾^(٣).

وقد تقدّم الكلام في ذلك في الخاتمة الثانية، فراجع.

ثمّ يا بُنَيَّ إن أصابك الفقر يوماً فاصبر «وارض بما قَسَمه الله» تعالى لك «فَمَنْ» قدّره و «قَسَمه» إنّما «هو» الربّ «الرؤوف» بعباده، و «ذو المِنَّنِ» العظيمة عليهم، وإنّه جلّ وعزّ «لم يَزَعْ» أي: لم يقصد «إن أفقر عبداً إلّا» مصلحة ذلك العبد و «صلاحه» في دنياه وعُقباه.

«ولا يكون» ذلك منه سبحانه «بُخلاً» على عبده الفقير المحتاج إليه، فرُبّ عبدٍ فقيرٍ لو أغناه الله تعالى لَطَغَى على ربّه وتعذّى حدوده: إمّا بظلمٍ للناس في أنفسهم وأموالهم. وإمّا بحبس الحقوق الشرعيّة والتهاون في الفرائض الدينيّة، فهو لا يصلحه إلّا الفقر، ورُبّ عبدٍ لا يصلحه إلّا الغنى والثروة، ولو افتقر لكفّر برّبّه وارتنّد عن دينه.

فالمولى الخبير العليم بما يصلحهم وما يفسدهم لا يختار لهم إلّا ما هو أنفع

وَكِلْ إِلَى اللَّهِ الْأُمُورَ وَاتَّكِلْ وَاحْمَدْهُ وَاشْكُرْ نَلَّتْهَا أَوْ لَمْ تَنْلِ
وَإِنْ تَحَيَّرْتَ فَعِنْدَ الْحَيِّرَةِ اسْتَشِرْ اللَّهَ وَخُذْ بِالْخَيْرَةِ
وَاحْذَرْ بُنْيَّ عَنْ قَطِيعَةِ الرَّحِمِ وَصِلْ وَإِنْ أَنْفَكَ بِالْوَصْلِ رَغِمَ

لهم في النشاطين، من غير مصلحةٍ لنفسه المقدَّسة في شيءٍ ممَّا يختار لهم أصلاً. وعليه، فلا يحزنك ما يُصيبك في مالك أو في بدنك أو في مَنْ يعزُّ عليك «وَكِلْ إِلَى اللَّهِ الْأُمُورَ» كُلِّهَا «وَاتَّكِلْ» عليه سبحانه في جميعها «وَاحْمَدْ» على هدايته إِيَّاكَ للتسليم والخضوع له «وَاشْكُرْ» نعماءه، سواء بلغت آمالك الدنيويَّة و «نَلَّتْهَا» أَوْ لَمْ تَنْلِ «مِنْهَا شَيْئاً».

«وَإِنْ تَحَيَّرْتَ» في أمرٍ «فَعِنْدَ الْحَيِّرَةِ» بين أمرين ولم تدرِ أَيُّهُمَا أَصْلَحُ لَكَ دينك ودنياك «اسْتَشِرْ اللَّهَ» بما ورد في الشريعة المقدَّسة من أنحاء الاستشارة، ومنها: طُرُقُ الاستخارة بالمصحف الشريف أو بالمسبحة أو بغيرهما، على ما روي عن أهل بيت العصمة عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١).

«وَخُذْ» بعد ذلك «بِالْخَيْرَةِ» الَّتِي اخْتَارَهَا اللَّهُ تَعَالَى لَكَ وَإِنْ لَمْ يوافقْ هَؤُلَاءِ. ثُمَّ «وَاحْذَرْ» أَي «بُنْيَّ عَنْ قَطِيعَةِ الرَّحِمِ» وعليك بصلته، فقد ورد في الشرع الْأَطْهَرُ مِنَ الْحَتِّ عَلَى ذَلِكَ وَالْأَمْرُ بِهِ، وبيان فوائده في النشاطين، ثُمَّ التحذير عن قطعه وبيان مضارِّ ذلك دنيأً وَآخِرَةً ما يدهش العاقل اللبيب، ويحار فيه الأديب الأريب.

ومجمل ما ورد^(٢) في ذلك عن النَّبِيِّ ﷺ وخلفائه المعصومين عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ:

(١) انظر المحاسن ٢: ٥٩٨ باب الاستخارة، فتح الأبواب (ابن طاووس): ٢٨٩، سنن البيهقي ٥: ٢٤٩ باب الاستخارة.

(٢) الروايات انظر قرب الاسناد: ١٢٧٢/٣٥٥، الكافي ٢: ١٥٠/٦ و٩، من لا يحضره الفقيه ٤: ١/٩، أمالي الطوسي: ٤٩٣ الجزء السابع عشر، الوسائل ٢١: ٥٣٤ أبواب النفقات ح ٥ و٤ و١٥، تحف العقول: ١٤٩، دعائم الإسلام ٢: ٣٣١، بحار الأنوار ٧١: ٨٨، المعجم الأوسط (الطبراني) ٨: ١٤، فيض القدير (المناوي) ٤: ٢٥٩.

صلته منسأة في الأجل، ومثراة في المال، ومحبة في الأهل، وتزيد في العمر، وتنفي الفقر، وتعمر الديار، وإن كان أهلها غير أخيار، وتهون الحساب، وتقي مية السوء، وتركي الأعمال، وتنمي الأموال، وتدفع البلوى.

وأن الرجل ليصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاث سنين فيصيره الله عز وجل ثلاثين سنة، وهي تحسن الخلق، وتسمح الكف، وتطيّب النفس، وتعصم من الذنوب، وتوجب دخول الجنة.

وأن في كلّ خطوة في المشي إلى عند الرحم لصلته أربعين ألف حسنة، ومحو أربعين ألف سيئة، ورفع أربعين ألف درجة، وأن في صلة الرحم أجر مائة شهيد، وعبادة الله تعالى مائة سنة صابراً محتسباً.

وأن قطعه يعجل الفناء، ويذر الديار بلاق من أهلها، ويجعل الأموال في أيدي الأشرار، ويقطع النسل، وأنه أبغض الأعمال إلى الله عز وجل بعد الشرك به تعالى، ويوجب الحذر عن مصاحبة القاطع لها، ومرافقته ومحادثته.

وأن الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فيصيرها الله ثلاث سنين وذلك قوله تعالى: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾^(١).

وأنه يميت الرجال، وأن قاطع الرحم لا يجد ريح الجنة كالعاق لوالديه، وهو ملعون في كتاب الله عز وجل في ثلاثة مواضع: أحدها:

قوله تعالى: ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم﴾ أولئك الذين لعنهم الله^(٢).

وثانيها: قوله جلّ وعلا: ﴿والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار﴾^(٣).

وثالثها: قوله عز من قائل: ﴿ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون﴾^(٤).

وأن الرحم معلّقة بالعرش تقول: «اللهم صل من وصلني واقطع من قطعني»

وَأَنَّ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِسَانَ ذَلِكِ يَنَادِي بِذَلِكَ أَيْضاً^(١).

وعليه، فصل بما يسعك رحمك ولو بالسلام عليه، وكفّ الأذى عنه، وبرّ وأحسن إليه بما يمكنك من المال أو اللسان أو الخدمة وأمثالها بما تدخل به عليه السرور ولو بالدعاء له في ظهر الغيب، أو دفع الغيبة عنه، أو الثناء عليه بمحضه بشرط أن يكون مؤمناً.

وقد اختلف العلماء في الرحم التي تلزم صلتها، فأجمل بعضهم في تعريفه وقال: إنها نسبة بين المنتسبين يجمعهما رحم واحدة.

وقال بعض آخر: إنها القرابة من جهة العمودين، أي: الأبوين وإن علوا، ومن جهة الأولاد وإن سفلوا، أو من جهة الحواشي وهم المتصلون بسبب العمودين كالإخوة والأخوات وأولادهم، والأعمام والعَمَّات، والأخوال والخالات، وذرائعهم. وقيل: إنها الأرحام المعروفين بالنسب محرّمات أو غير محرّمات بشرط أن يكونوا في الثُرف من الأقارب وإن بُعدوا^(٢).

وللشيخ الشهيد رحمته في قواعده في ذلك كلام طويل - فإنه بعد الحكم بلزوم صلة الرحم بالكتاب^(٣) والسنة^(٤) والإجماع - قال طاب ثراه: والكلام فيها في مواضع: الأول: ما الرحم؟ والظاهر أنه المعروف بنسبه وإن بُعد، وإن كان بعضه أكد من بعض، ذكراً كان أو أنثى. وقصره بعض العامة على المحارم الذين يحرم التناكح بينهم إن كانوا ذكوراً وإناثاً وإذا كانوا من قبيل واحد يقدر أحدهما ذكراً والآخر أنثى فإن حرم التناكح، فهم الرحم^(٥).

ثم رده الشيخ رحمته إلى أن قال: الثاني ما الصلة التي يخرج بها عن القطيعة؟

(١) الكافي ٢: ١٥١/٧، بحار الأنوار ٧: ١٢١.

(٢) انظر جامع السعادات ٢: ٢٦٩، والأربعون حديثاً (الشيخ البهاني): ١٨٧.

(٣) الرعد: ١٩ - ٢١.

(٤) انظر المحجّة البيضاء ٣: ٤٢٧ باب حقوق الأقارب والرحم، الكافي ٢: ١٥٠/١.

(٥) حكاة في الفروق (للغرافي) ١: ١٤٧ عن بعض العلماء.

والجواب: أن المرجع في ذلك إلى العرف؛ لأنه ليس لها حقيقة شرعية، ولا لغوية، وهي تختلف باختلاف العادات، وبعد المنازل وقربها - إلى أن قال -: ولا ريب أنه مع فقر بعض الأرحام، وهم العمودان، تجب الصلة بالمال. وتستحب لباقي الأقارب، وتتأكد في الوارث، وهي قدر النفقة، ومع الغني فبالهدية - إلى قوله طاب ثراه: ثم بدفع الضرر عنها، ثم بجلب النفع إليها، ثم بصلة من تجب نفقته وإن لم يكن رحماً للواصل، كزوجة الأب والأخ ومولاه.

إلى أن قال أعلى الله مقامه:

الرابع: هل الصلة واجبة أو مستحبة؟

والجواب: أنها تنقسم إلى الواجب، وهو ما يخرج به عن القطيعة، فإن قطيعة الرحم معصية، بل هي من الكبائر، والمستحب ما زاد على ذلك^(١) انتهى.

وبالجملة، فرحمك من ينتسب إليك من طرف أبويك وإن علوا إلى الطبقة الرابعة بتصديق العرف، وأما الأعلى منها - أي: المنتسب إليك المشارك لك في الجد الخامس وما زاد - فلم يعلم قطعاً احتسابهم لدى العرف من الأرحام، نظير عم الجد الرابع وأولاده مثلاً، أو عم الجد الخامسة وما زاد عليها وأولادهم.

وكل ذلك من الموضوعات العرفية المشتبهة التي يلزم فيها الاحتياط عند الشك فيها.

نعم، لا شبهة ظاهراً في كون العمودين مهما علوا والأولاد مهما نزلوا من الأرحام بأنفسهم.

وكيف كان فير إلى كل منهم «وصل» من أمكنك بما أمكنك، من ذكورهم وإناثهم، بما تسر به خواطرهم، وتفرج به بعض همومهم «وإن» ذلت بذلك نفسك الأمانة بالسوء، و «أنفك بالوصل رغم» فلا تتحاش عن ذلك، وكُن حريصاً عليه، خضوعاً لربك تعالى، وطلباً لرحمته وعفوه.

واسمح وجدواصفح وصل وهن ولن
وصية مني إليك ملزمة
أخشى عليك قصر العمر فلا
وإن سئلت حاجة فاقض ولا
وقل له: لا، فهو أولى من: نعم
وإن جفا وما عفا ولم يلن
فلا تكن ممن يهين رحمه
تأخذك فيمن هو منك الخيلا
تعد بما لم تستطع أن تفعل
وربما تعد: لا، من النعم

«واسمح» وتساهل معه في المعاملات والمكاسب «وجد» عليه أكثر مما تجود على غيره «واصفح» عن عثراته وتقصيراته في القيام بواجب حقك «وصل» حبلك بحبله، أي: كن ظهيراً له في الأمور، وناصرأ له في الشدائد. «وهن» له: أي إرفق به، وكن حليماً معه «ولن» جانبك وكلامك له من غير غلظة ولا فظاظة «وإن» هو «جفا وما عفا» عنك «ولم يلن» لك.

ولله درّ السيّد زينب في أوامره الستّة في شطرٍ واحدٍ من هذا البيت، مع احتواء كلٍّ منها معنىً رقيقاً لطيفاً من غير تكرارٍ ولا زيادة شيءٍ لمرعاة السجع والنظم، مع ما فيه من الإيجاز، بل الإعجاز بإشاراته وقوة قريحته.

ثم قال هذه «وصية مني إليك» مؤكدة عليك «ملزمة» لك، فالترزم بقبولها والعمل بها «فلا تكن ممن يهين رحمه» ويستخفه، فإنني «أخشى عليك» بذلك «قصر العمر» كما ورد في الأحاديث التي أشرنا إليها.

وعليه، «فلا» تكن متكبراً على أحدٍ منهم، ولا مستحقراً لهم، ولا «تأخذك فيمن هو» معدود «منك» ومن لحمتك الترفع و «الخيلاء» مهما كان فقيراً في المال، أو خاملاً في الذكر. «وإن سئلت حاجة» له «فاقض» له حاجته مهما أمكنك «ولا» تتهاون في ذلك.

وإن وجدت نفسك عاجزاً عن ذلك، فلا «تعد» وعداً فارغاً «بما لم تستطع أن تفعل» ولا تجعله في مشقة الترفع والانتظار «وقل له» صريحاً: إنني «لا» أستطيع ذلك «فهو أولى من» قول: «نعم» مع عدم الصدق فيه وعدم الوفاء به.

والْيَأْسُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ إِلَّا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْأَعْلَى
مَا أَقْبَحَ الْعَبِيدِينَ مِنْ يَبَاسٍ مِنْ رَحْمَتِهِ وَمَنْ مِنَ الْمَكْرِ أَمِنْ
وَلَيْكَ فَيْكَ الْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ مَنْ مَلِكٍ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ
مِنْ فَضْلِهِ الْوَاسِعِ تَرْجُو فَضْلًا وَلْتَخَشْ مِنْهُ إِذْ تَرَاهُ عَدَلًا

«وربما تُعَدُّ» كلمة: «لا» في جوابه «من النعم» المشكورة، حيث إنها توجب الراحة عن الانتظار كما ورد في الحديث: أَنَّ الْإِنْقِطَاعَ «وَالْيَأْسَ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ إِلَّا» إِذَا كَانَ «مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْأَعْلَى» وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ ﴿إِنَّهُ لَا يَبَاسَ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْكَافِرُونَ﴾^(١). وَإِنَّهُ عَلَى حَدِّ الشَّرْكِ بِهِ تَعَالَى، بَلْ هَكَذَا الْأَمِنْ مِنْ مَكْرِهِ ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٢).

و «مَا أَقْبَحَ» ذِيكَ «الْعَبِيدِينَ» أَحَدُهُمَا: «مَنْ يَبَاسُ مِنْ» وَاسِعَ «رَحْمَتِهِ» فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَى حَدِّ الشَّرْكِ بِهِ سَبْحَانَهُ تَعَالَى. «و» ثَانِيَهُمَا: «مَنْ» لَا يَخَافُ عَظِيمَ عَقُوبَتِهِ، وَ «مَنْ الْمَكْرِ» مِنْهُ سَبْحَانَهُ «أَمِنْ» وَتَعَدَّى حُدُودَهُ وَتَجَرَّأَ عَلَى عَصْيَانِهِ، وَهُوَ عَلَى حَدِّ الْكُفْرِ بِهِ جَلٌّ وَعَلَا.

«وَلَيْكَ فَيْكَ» دَائِمًا أَبَدًا نُورَ «الْخَوْفِ» مِنْ عَدْلِهِ «و» نُورَ «الرَّجَاءِ» لِعَظِيمِ عَفْوِهِ وَسَعَةِ رَحْمَتِهِ مَهْمَا بَالِغَتْ فِي طَاعَتِهِ أَوْ مَعْصِيَتِهِ. وَأَعْظَمُ بِهِ «مَنْ مَلِكٍ» حَاكِمٍ مُقْتَدِرٍ «يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ» فِي مَعَامَلَتِهِ بَعْدَهُ الرِّقَ: فَإِمَّا أَنْ يَعْذِبَهُ بِمُقْتَضَى الْقِسْطِ وَالْعَدْلِ. وَإِمَّا أَنْ يَعْفُو عَنْهُ وَيَغْفِرَ لَهُ بِمُقْتَضَى الْإِحْسَانِ وَالْفَضْلِ.

وَلَا تَزَلْ «مِنْ فَضْلِهِ الْوَاسِعِ تَرْجُو فَضْلًا» وَكِرْمًا «وَلْتَخَشْ مِنْهُ» خَشْيَةً صَادِقَةً «إِذْ تَرَاهُ» وَتَعْلَمُهُ «عَدَلًا» وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ: «لَوْ كَشَفَ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ لَوَجَدَ فِيهِ نُورَانِ، لَا يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ: نُورُ الْخَوْفِ، وَنُورُ الرَّجَاءِ»^(٣).

(١) يوسف: ٨٧. (٢) الأعراف: ٩٩.

(٣) تفسير القمّي ٢: ١٦٤ ذيل تفسير الآية ١٢ من سورة لقمان، تفسير الصافي ٤: ١٤٧، تفسير نور الثقلين ٣: ٢٦٩/١٧٨، بحار الأنوار ١٣: ٤١٢.

ولا ترجح طرفاً على طرف وكلّ ما رجوت أمّنه فخف
بنيّ لا تخضع لغير الباري فإنّه مثلك في افتقار
وإن دعتك حاجة مهمّة فاسأل قضاها من وليّ النعمة
مستشفعاً بمن له أن يشفعا بإذنه ولم يخب إن شفعا

فلا تفرط في أحدهما «ولا ترجح طرفاً» منهما «على طرف» آخر، فإنّهما كفتي ميزان، مهما رجحت إحداها خفت الأخرى، وهلك صاحبها. إمّا باليأس، وهو الشرك، أو أعظم منه. وإمّا بالاقتحام في مهلكات الذنوب والاجترأ على كبائر المعاصي، وإنّ منها ما تستصغره من ذنوبك «وكلّ ما» تراه مأموناً من العقاب عليه و «رجوت أمّنه» بدعوى يقين العفو عنه احتقاراً به «فخف» من ذلك مخافةً عظيمةً، فإنّ الصغيرة من الذنوب تنقلب باستصغارها كبيرةً موبقةً كما في الحديث^(١). ثمّ أي «بنيّ لا تخضع» متذللاً «لغير الباري» تعالى، ولا تُحِطْ قدرَك بالتوسّل إلى مخلوق طمعاً في تحصيل جاهٍ أو مال، «فإنّه مثلك في افتقار» إلى ربّه سبحانه «وإن دعتك حاجة مهمّة» إلى السؤل «فاسأل قضاها من وليّ النعمة» الذي بيده أزمة الأمور، وإليه تحنّ القلوب، وعنده مفاتيح الكنوز والغيوب، وإنّ التذلّل بين يديه عزّ وشرف، وأمّا الخضوع للمخلوقين والسؤل منهم فذلٌّ وسرفٌ وجهلٌ وحُقمٌ. وكنّ «مستشفعاً» في حوائجك إلى مولاك وسؤالك إيّاه «بمن له» الرخصة في «أن يشفعا» لديه «بإذنه» وهو الذي تُقبل شفاعته «ولم يخب إن شفعا» وهم المشار إليهم في قوله تعالى: ﴿ولا يشفعون إلّا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون﴾^(٢) وفي طلعتهم سيّد الأنبياء وخاتمهم ﷺ ثمّ أهل بيته وعترته المعصومون عليهم السلام، ثمّ الأمثل فالأمثل، والأقرب إليهم فالأقرب.

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٣٥ الحكم ٣٤٨، الكافي ٢: ٢٨٨/١، الوسائل ١٥: ٣٣٧
أبواب جهاد النفس باب ٤٨ ح ٣ بتفاوت.

(٢) الأنبياء: ٢٨.

فَلُذُّ بَطَاهَا والهداة البرره من آلِه المُشَفِّعِينَ الخِيَرَه
فإِنَّهُمْ وسائط العباد إليه في المبدأ والمعاد

وعليه «فَلُذُّ» عند الاستشفاع «بطاها والهداة البررة» الثلاثة عشر «من آلِه المُشَفِّعِينَ الخيرة» وهم المعصومون: ابنته الزهراء وبعلمها وبنوها الأحد عشر، الأئمة الطاهرون، واحداً بعد واحد على ما تقدّم ذكرهم وأسماءهم الشريفة - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - ومجموعهم أربعة عشر على عدد «طاها» وكلمتي: «وجه» و«يد» المضافين إلى الله في قوله تعالى: ﴿يد الله فوق أيديهم﴾^(١) ﴿فأينما تولّوا فثمّ وجه الله﴾^(٢).

فإنّ كلّاً منها بحساب الجمل: أربعة عشر «فإنّهم» من النّبِيِّ ﷺ كنفسه المقدّسة في العِزّة والطهارة، وهم روحه التي بين جنبيه، بل هم يد الله عزّ وجلّ، ومظاهر قدرته، وهم وجه الله سبحانه، وآثار رحمته، وهم «وسائط العباد» في وصولهم «إليه» تعالى، وإنعامه عليهم بنعمة الوجود من أوّل الأمر «في المبدأ» الأصلي عند خلقه سبحانه أشباحهم وأرواحهم في عالم الذرّ قبل خلق أجسامهم في الأرض بألوف من السنين.

فهم العلل الغائية لخلق الخلائق العلويّين والسفليّين أجمعين، على ما ورد في الحديث القدسي من خطابه تعالى لنبيّه الخاتم ﷺ: «لولاك لما خلقت الأفلاك»^(٣) بعد معلوميّة وحدته ﷻ مع عترته المذكورين طينةً ونوراً وروحاً على ما أصفقت عليه الأئمة جمعاء من قوله ﷻ في ابنته فاطمة عليها السلام: «هي روحي التي بين جنبي»^(٤).

(١) الفتح: ١٠. (٢) البقرة: ١١٥.

(٣) تفسير كنز الدقائق ٢: ٣٥٠، المناقب (ابن شهر آشوب) ١: ٢١٧ في اللطائف، بحار الأنوار ١٦: ٤٠٦.

(٤) أمالي الصدوق: ١٠٠/٢ المجلس الرابع والعشرون، الفضائل (شاذان بن جبرئيل): ٩، بحار الأنوار ٢٧: ٦٣، بشارة المصطفى (الطبري): ٣٠٦.

لا يسبقون الله في القول، ولا
فمن عناهم لا يروم إلا وسيلةً إلى العليّ الأعلّٰ

وفي عليّ عليه السلام: «أنا وعليّ من شجرة واحدة، وسائر الناس من شجرٍ شتى»^(١).
وفي سبطه الحسين عليه السلام: «حسين منّي وأنا من حسين»^(٢).
وكذا سائر أسباطه المعصومين عليهم السلام الذين هم أفلاذ كبدِه.

«و» هم أعدال الكتاب^(٣) وهم شُفّعاء الأولين والآخرين يوم «المعاد» وهم
«لا يسبقون الله في القول، ولا» في العمل، بل ولا «يصدُر» من «دون الأمر» من
خالقهم تعالى حركةً «منهم» ولا سكون، ولا يعملون «عملاً» من غير إذن منه سبحانه
كما قال جلّ وعلا: ﴿عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما
بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون﴾^(٤).
وأن الآية الشريفة وإن كانت بظاهرها في شأن الملائكة -وهي في سورة الأنبياء،
ومكية- ولكن معناها عامٌ لسائر عباد الله المخلصين، وفي طليعتهم النبي ﷺ
وأهل بيته الطاهرون عليهم السلام، فهي مشيرة إليهم وإلى من يحذو حذوهم على ما ذكرنا آنفاً.
ثم لا يذهب عليك أنّه حيث كان فاعل «يصدُر» في الشطر الأخير من البيت
محذوفاً، أتى السيّد العلامة - طاب ثراه - بكلمة «عملاً» في آخره مميّزاً ومفسّراً
له، فلا يُتوهّم الغلط في العبارة على حسب القواعد النحويّة، وحاصله: أنّه لا
يصدُر منهم عمل دون الأمر.

«فَمَن عناهم» وقصدهم في حوائجه «لا يروم» عبادتهم - والعياذ بالله -

(١) كشف اليقين (العلامة الحلي): ٣٦٩، إحقاق الحقّ ٣٠: ٣٦٠.

(٢) العمدة (لابن البطريق): ٨٣٩/٣٠٦، ذخائر العقبى: ١٣٣، مدينة المعاجز ٤: ١٥٤، بحار
الأنوار ٣٧: ٧٤.

(٣) حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة، انظر خلاصة عقبات الأنوار ١: ٢٥، وملحقات
إحقاق الحقّ ٤: ٤٣٦ - ٤٤٣.

(٤) الأنبياء: ٢٨.

وضلّ من راعى الهوى وقاس من يسأل منهم بعباد الوثن
بزعم أنّ سؤاله عباده لهم، وكان عابداً عباده
وذره بعد جهله بالمبنى أو جهله باللفظ أو بالمعنى

ولا ينوي «إلا» جعلهم «وسيلةً إلى العليّ الأعلا» ولا يزعمهم خالقين أو رازقين أو مستغنيين عن الخالق تعالى في إنجاح المطالب وقضاء الحوائج، على سبيل عبادة أهل الأوثان لأوثانهم.

«وضلّ» عن الحقّ والحقيقة «من راعى الهوى» وهم بعض المخالفين المتسمّين بالمسلمين الذي نسب الشرك إلى الفرقة المحقّة الإماميّة ^(١) «وقاس من» يتوسّل بالنبيّ صلى الله عليه وآله وآله الحجج المعصومين عليهم السلام و «يسأل منهم» حاجةً على المشركين، وأحقّهم «بعباد الوثن» وبهتّم بذلك كذباً وزوراً وظلماً وعدواناً «بزعم أنّ سؤاله» وتوسّله بأئمّته عليهم السلام «عبادة» منه «لهم، وكان عابداً» لغير ربّه تعالى حتّى أشرك معه «عبادة» على سبيل بعض المسيحيّين الذين اتّخذوا المسيح وأمه عليهما السلام شريكين لربّهم، وسّمّوهم أقانيم ثلاثة.

فقاتل الله الكذب والافتراء وأهله، ونعوذ بالله من صدق تلك النسبة، وصحّة ذلك القياس الباطل، مع وضوح الفرق الفارق بين الفريقين، ولا شبهة في كون عبادة غيره تعالى كفراً وزندقةً وشركاً وإلحاداً ينزّه عنه أدنى فِرَقِ المسلمين، فضلاً عن تلك الفرقة المحقّة أهل الحقّ والحقيقة.

فيا بُنيّ أعرض عن الخصم الجاهل أو المعاند المتجاهل الذي خلط خضوع الشفاعة بخضوع العبادة، ولم يميّز بينهما «وذره» في ضلاله يرتع، أو في طغيانه يعمّه «بعد جهله بالمبنى» الفارق بين العبادة والاستشفاع «أو جهله باللفظ أو بالمعنى» وكلّ منها فيه ممكن، بل الكلّ فيه ممكنٌ إن لم يكن بجاحد معاند، وهو

في الكلّ مخطئ، وفي قبيله آثم.

أما خطاؤه وجهله بالمبنى؛ فلزعمه أنّ مطلق السؤال لإنجاح المطلب عبادةٌ من السائل للمسؤول. أو لزعمه أنّ القول بوجوب الطاعة لزيد مثلاً مستلزمٌ للقول بلزوم عبادته، وأنّ من أطاع أحداً فقد عبده، بدعوى أنّ الإطاعة نحوٌ من العبادة؛ احتجاجاً بقوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾^(١) أي: لا تطيعوه.

وأنت خير بآنّ كلّاً من الأمرين وهمٌ فاسد، وخطأ واضح. أمّا الأوّل؛ فلأنّ العرف أقوى شاهدٍ على الفرق بين التوسّل استشفاعاً وبينه عبادةً، فكم ترى توسّل الضعفاء بالأقوياء في إنجاح مآربهم؟ وكم ترى سؤال الفقراء للأغنياء لتحصيل معاشهم؟ وكم ترى لواذ كثير من مقصّري الرعايا بالوجهاء لدى الحاكم استشفاعاً بهم لعفوه عنهم؟ أفترى كلّ أولئك كفّاراً مشركين، وأنّ توسّلاتهم عبادةٌ منهم لمن فوقهم من المسؤولين؟

أو هل يرضى أحدٌ منهم بتسمية سؤاله عبادة؟ أو ليس يتحاشى كلٌّ منهم عن ذلك؟ أو ليس ينسب الجهل أو الجنون إلى من يسمّي أسئلتهم عبادة، أو يسمّي الشفع معبوداً، فانظر ماذا ترى، وأنصف ماذا تحكم في ذلك كلّ، وأنّ الفرق بينها وبين التوسّلات العباديّة وأسئلة المخلوقين للخالق تعالى في حوائجهم لغنيّ عن البيان، وعن إقامة البرهان، بعد وضوحه لدى عرف الخواصّ والعوامّ.

بل يمكن أن يقال: إنّ توسّلات الناس بعضهم ببعض لقضاء الحاجة أو للشفاعة مختمّرٌ في جيّلة البشر، وجرّت عليها سيرة العقلاء من بدء الخلقة والخلقة كما يشاهد ذلك في توسّلات الأطفال بأوليائهم في حوائجهم، ولمحصول مقاصدهم، ولم يتفوّه أحدٌ أنّ شيئاً من ذلك عبادةٌ أو شرك، بل لم يخطر ذلك في وهم عاقلٍ أصلاً كما هو واضح.

والسرّ في ذلك كلّ: أنّ التوحيد مرتكز في الأذهان، ومختمر في النفوس،

ولا تكنُ بحاسدٍ فمن حَسَدٍ أو هن دِينَه وأنحلَّ الجسد

وهو ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾^(١) ولعمر الحقّ ما أجهل المخلط بين الأمرين وما أعماه! أو ما أجحده وأغواه!

وهكذا في زعمه أنّ التزام الفرقة المحقّة بوجوب طاعتهم لساداتهم وأنتمهم المعصومين عليهم السلام يستلزم التزامهم بلزوم عبادتهم؛ فإنّ ذلك أيضاً واضح الفساد، حيث إنّ الإطاعة المفروضة الملتزم بها إذا كانت بأمرٍ من الله تعالى - كما في المقام على ما نطق به قوله تعالى: ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾^(٢) ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾^(٣) ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾^(٤) وسائر ما تواتر من ذلك في الكتاب والسنة على ما تقدّم بيانه في بابي النبوة والإمامة - فلا شبهة أنّها طاعة لله تعالى وعبادة له على سبيل الإطاعة المفروضة على العبد لسيّده.

وأما خطاؤه في اللفظ؛ فلزعمه أنّ لفظ العبادة لا يستعمل إلّا في معنى واحد، وهو: غاية الخضوع العبادي المختصّ بالباري تعالى، نظير جعل الجبهة على الأرض تجاه المعبود مع قصد العبادة له، ولم يتفطن الغبيّ أنّه قد يُستعمل ويراد منه مطلق الطاعة التي لا تختصّ به تعالى، ولم يرد النهي في الشرع عنها لغبره سبحانه، بل أمر بها فرضاً وجوباً، كإطاعة المملوك لسيّده، والولد لوالديه، والزوجة لزوجها. أو ندباً لغير ذلك ممّا ورد في الشرع المقدّس.

وأما خطاؤه في المعنى؛ فلزعمه أنّ العبادة بمعناها المنهيّ عنه لغيره تعالى شاملة للاستشفاع، وبذلك قد أكثر من التنديد على المؤمنين في توسّلاتهم بالنبيّ صلى الله عليه وآله وأهل بيته الطاهرين، وبالع في ذمّهم وتكفيرهم، ونسب إليهم ما هو أولى به، وافترى عليهم في ذلك وغيره بما تصكّ به الأسماع، وتدهش به الأفكار، فعامله الله تعالى بعدله من جاهلٍ حسوٍ أو جاحدٍ عنود.

ثمّ يا بُنيّ إياك والحسد! «ولا تكن بحاسدٍ» لذي نعمةٍ أبداً، فإنّ ذلك لا ينشأ

فإنّه في ألم وفي كمد وعرضة لمقت ربّه الأحد
وإن شمت حسداً فسارع في نقض مقتضاه بالتواضع

إلا من الغيظ على الله تعالى، وعدم الرضا بأفعاله، وعدم تصديق حكمته في قضائه، وذلك على حدّ الكفر بالله تعالى، وقد تكرر في الكتاب الكريم ذمّ الحسد كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١) ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾^(٢) ﴿وَمَنْ شَرَّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾^(٣).

فضلاً عما تواتر في السنّة الشريفة في ذلك من أن: «الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب»^(٤) وأنّه «لا يجتمع مع الإيمان»^(٥) وأنّه «لا يزداد الحسود مهموماً مغموماً، والمحسود في راحة»^(٦).

إلى غير ذلك من مذاآمه المفصلة في كتب الأحاديث، وبذلك قيل: «لله درّ الحسد، ما أعدله! بدأ بصاحبه فقتله»^(٧) «فمن حسد» أحداً على نعمةٍ فقد «أوهن دينه» وخسره «وأنحلَّ» منه «الجسد» وخسر أيضاً راحته في الدنيا، وذلك هو الخسران المبين «فإنّه» لم يزل «في ألم وفي كمد وغيظ، فلا يرى لنفسه سروراً ولا نشاطاً، مضافاً إلى ما يعقبه من وقوعه في «عرضة لمقت ربّه الأحد» وغضبه وعذابه.

«وإن شمت» في نفسك «حسداً فسارع» في دفعه بالتفكر في أن ما أنعم الله به على المحسود لم يكن إلا من فضله تعالى وإرادته، كما أشير إليه في الآية المذكورة، وأن كراهة ذلك على حدّ المعارضة لفضله تعالى وإرادته، وذلك إن لم يكن في حدّ الكفر بالله تعالى فلا أقلّ من كونه موجباً لسخطه.

(١) النساء: ٥٤. (٢) والفرق: ١ و ٥.

(٤) الكافي ٨: ٤٥، المجازات النبوية (الرضي): ١٧٩/٢٢١، مشكاة الأنوار ٢: ٢٨٢/١٧٩٣.

(٥) قرب الاسناد: ٩٤/٢٩، الكافي ٢: ٢/٣٠٦، روضة الواعظين: ٤٢٤، بتفاوت.

(٦) شرح كلمات أمير المؤمنين عليه السلام (عبد الوهاب): ١٧، ينابيع المودة ٢: ٤١٣/١٠٥.

(٧) من كلام أمير المؤمنين عليه السلام انظر شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١: ٣١٦، بحار الأنوار

وإن حُسِدْتَ فدَحِ الَّذِي حَسَدَ مَبْتَلِيًّا بِمَا بِهِ مِنَ الْكَمَدِ
وَلَا تَخُنْ خَائِنَكَ الَّذِي ائْتَمَنَ وَقَابِلِ الْقَبِيحِ مِنْهُ بِالْحَسَنِ
وإن تَقَارَفَ سَيِّئًا فَعَجِّلْ فِي مَحْوِهِ وَتُبْ إِلَى اللَّهِ الْعَلِيِّ
وَلَا تَشَاوِرْ غَيْرَ مَنْ قَدْ هَذَبَهُ عِلْمَ، وَنَصَحَ، وَتَقَى، وَتَجَرَّبَهُ

وعليه، فعَجِّلْ وبادر «في» إزالة ما في قلبك من ذلك، و «نقض مقتضاه» ودفع ما يُرتَّب عليه، من ذمِّ المحسود وغيبته وإهانتة وأمثالهـا «بالتواضع» له، وتعظيمه وإكرامه وحُسن ذكره. «وإن حُسِدْتَ» بالبناء للمفعول، أي: صرْتَ محسوداً «فدَحِ الَّذِي حَسَدَ» نعمة الله عليك، واتركه بغيظه وكمده، وخاطبه في نفسك بقوله تعالى: ﴿مُوتُوا بَغِيظَكُمْ﴾^(١) وَلَا تَتَعَرَّضْ لَهُ بِسَوْءٍ فِي الْقَوْلِ أَوِ الْفِعْلِ، وَذَرُهُ «مَبْتَلِيًّا بِمَا بِهِ مِنَ الْكَمَدِ» في جوفه.

ثمَّ إِيَّاكَ يَا بُنَيَّ! من الخيانة في ودائع الناس «وَلَا تَخُنْ» في شيءٍ منها أصلاً وإن كان من أودعها عندك «خائِنَكَ» قبل ذلك فيما أودعت عنده، فلا تعمل عمله، وَلَا تَكُنْ خَائِئناً فِي «الَّذِي ائْتَمَنَ» وأودعه عندك «وَقَابِلِ» العمل «القَبِيحِ مِنْهُ بِالْحَسَنِ» على سبيل من وصفهم الله بذلك وأثنى عليهم، ووعدهم على ذلك جَنَّاتٍ عَدْنٍ بقوله تعالى: ﴿وَيُدْرِعُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَقِبَى الدَّارِ * جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾^(٢).

ثمَّ عليك يَا بُنَيَّ بِاجْتِنَابِ السَّيِّئَاتِ، وعدم اقتراف شيءٍ من الذنوب أبداً «وإن تَقَارَفَ» عملاً «سَيِّئًا» أحياناً «فَعَجِّلْ» مسارعاً «فِي مَحْوِهِ» بالاستغفار والتوبة «وَتُبْ» مِنْهُ «إِلَى اللَّهِ الْعَلِيِّ» كما قال تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٣). وفي الحديث المأثور: «إِنَّ التَّائِبَ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»^(٤).

«وَلَا تَشَاوِرْ» عند الحيرة في أمورك «غَيْرِ مَنْ» يكون فيه خصال أربع جَمْعَاء،

ولا تقابل السفية واعتزل أهل الهوى ولا تخاطب من جهل
وإن يُخاطبك فقل: سلاما واخفِض وليّن معه الكلاما
وسائس السفية بالإعراض عن فعله وترك الاعتراض

وهو من «قد هذبّه» في أخلاقه «علم، ونصح، وتقى، وتجربة» فإنّه إذا شدّ عنه العلم ربما أشار عليك بما فيه فساد دينك وإن فُرض اجتماع الخصال الثلاثة الأخر فيه. وإذا شدّ عنه النصّح عن شفقةٍ لم يعبأ بشأنك كثيراً، ولم يهتمّ بنصح دقيق، وربما أشار عليك بما لا ينفعك شيئاً. وإذا شدّ عنه التقى لا يؤمن غشه لك. وإذا شدّ عنه التجربة في الأمور وكان بليداً فيها وغيباً عنها، لم ينفعك اجتماع الصفات الثلاثة الأخر فيه؛ وذلك لإمكان وقوعك برأيه في مفاصد كثيرة لم يختبرها ولم يعرفها. ثمّ احذر أي بُنيي أيضاً عن مقابلة الأحمق الوقيح الذي هو بذّي اللسان، ولم يبال بما قال أو قيل فيه «ولا تقابل» خرافاته بالمثل، فإنّه «السفيه» الذي لا ينبغي لمقابلته إلّا من كان مثله، وإذا قابلك بكلامٍ خشنٍ أو مقالٍ سفاهةٍ فأعرض عنه «واعتزل» عن أمثاله من «أهل الهوى» والجهل.

«ولا تخاطب من جهل» بمثل ما يخاطبك به وقاحةً «وإن» واجهك بمسبةٍ وفُحشٍ مثلاً بأن «يخاطبك» بما يغيظك «فقل» في جوابه: «سلاماً» كما قال تعالى في الفرقان في مدح المؤمنين: ﴿وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً﴾^(١). والمراد منه - على ما ورد في التفسير^(٢) - هو الجواب بكلامٍ لا يكون فيه إثم ولا تعدّي. «واخفِض» له جناحك، وذلك كنايةً عن عدم إظهار المعاداة له «ولّيّن معه الكلاما» من غير خشونةٍ ولا غلظةٍ.

«وسائس السفية» بسياسة حسنة؛ دفعاً لشرّه «بالإعراض» عنه و «عن فعله»

ولا يغرّك أبناء الهوى ومن لدنياه تمطى وغوى
فليست الدنيا بدار نجعة بل هي دار فُرقة وقرعة
دار عياءٍ ولغوبٍ ونصب وبیت ذلٍّ وافتقارٍ وتعَب

وبالصفح عنه «وترك الاعتراض» عليه، رجاء أن يغلب عليه الحياء ويتدارك قبيح عمله، ولا أقلّ من عدم عوده إليه.

«ولا يغرّك» يا بُنَيَّ «أبناء الهوى» وعبدة الدنيا، والمفتونين بالجاه والغنى «و» لا يخدعُكَ «من لدنياه تمطى» وتبخر «وغوى» أي: ضلّ عن رشده وعن التزوّد لآخرته والتهى، فإنّ العشرة معهم تنسي الآخرة «فليست الدنيا بدار نجعة» وراحة «بل هي دار فُرقة وقرعة» بفتح القاف، بمعنى: البلاء الشديد الذي يقرع القلب. ويمكن أن تكون العبارة: وقُلعة بضمّ القاف، بمعنى: التحوّل والارتحال، بدل: القرعة، فيكون مأخوذاً من كلام أمير المؤمنين عليه السلام وقوله: «أحذركم الدنيا فإنّها - دار بلغةٍ و - منزل قُلعة»^(١).

وهي «دار عياء» بمعنى: العجز، ومنه قوله: ﴿أفَعِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾^(٢). «و» دار «لغوب» بمعنى: التعب، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾^(٣). «و» دار «نصب» بمعنى: البلاء والشرّ، ومنه قوله عزّ من قائل حكايةً عن النبي أيوب عليه السلام: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ نَصَبٌ وَعَذَابٌ﴾^(٤). «وبيت ذلّ» بين أيدي شياطين الجنّ والإنس، ومحلّ انقيادٍ وإسارةٍ لشهوات النفس.

«و» دار «افتقار» لحوائج المعيشة. «و» بيت «تعِب» للوصول إليها، والتمكّن منها.

فإنّ هذه الدار الفانية باعتبار ما فيها من أنواع البلاء سُيّت بدار قرعة.

(١) نهج البلاغة (صبحي الصالح) ١٦٧، الخطبة ١١٣ وص: ٤٤٠ من وصيّته عليه السلام ٣١.

(٢) ص: ٤١.

(٣ و ٢) ق: ١٥ و ٣٨.

لم يك للراحة فيها من أثر كيف؟ وصفوها مشوبً بالكدر
قد اقتفى إدبارها إقبالها وإن أتت عفواً فلا جدوى لها
بنيّ إن العيش في الدنيا نكد وإن طلبت الصفو منه لم تجد

وباعتبار ارتحال أهاليها عنها تسمى دار قُلة. وباعتبار عجزهم عن بلوغهم أقصى آمالهم فيها تسمى دار عياء. وباعتبار ما يعرضهم فيها من تعب السعي لتحصيل الدنيا أو الآخرة تسمى دار لغوب. وباعتبار ما يصيبهم من الفقر والفقد والأمراض في أنفسهم أو في نفوس من يعزّ عليهم من الأهل والأولاد وأمثالهم سميت دار نصب. وباعتبار عدم خلوّهم من العدوّ والحسود جُلاً أو كلاً، وعدم ارتياحهم من الهموم سميت دار ذلّ. وباعتبار عدم استغنائهم عن حوائج المعيشة سميت دار افتقار. وباعتبار بذل جهودهم مدّة حياتهم في تحصيل شهواتهم سميت بيت تعب. فأفّ لها من دار فانية لا تدوم أحوالها، ولا تسلم فيها نزلها، العيش فيها مذموم، والأمان منها معدوم.

ويا للعجب! ممّن يغترّ بها، أو يحرص على تحصيلها، وأعجب منه من يطلب الراحة فيها من كافّة الحوادث والهموم، مع وضوح أنّه «لم يك للراحة فيها» لأحدٍ من الأوّلين والآخرين «من» عين ولا «أثر» في شيء من تواريخ السابقين. «كيف» لا؟ وقد علّم الكلّ أنّ عزّها مهدّد بالذلّ «وصفوها مشوبً بالكدر» والهمّ، وحياتها عرضة للموت، وصحّتها مخطّرة بالسقم، وغناها بالفقر، وزخارفها بالزوال، ونعمها بالفناء، وجمعها بالتفرّق، وحلوها ممزوج بالمرّ، وشهدها بالسمّ، وسرورها بالحزن.

«قد اقتفى إدبارها» تابعاً «إقبالها» فتراها بعد القليل من الإقبال الموقّت مدبرةً عنك «وإن أتت» إليك «عفواً» أي: بغير كلفةٍ على الفرض البعيد «فلا جدوى لها» ولا فائدة، حيث إنّها تزول عنك بسرعةٍ وتبقى عليك تبعاتها. «بنيّ إنّ العيش» وهو السرور والحياة الطيّبة وما يعاش به من أنواع الرزق

وإن وجدته فلا أهلاً ولا
وذلك الأعلَى المرتضى
فاتبع بُنيَّ جدك الأعلَى، ودَع
وليس ما ليس من المحال
سهلاً به إن صدَّ عن نيل العُلا
طلَّق دنياه ثلاثاً معرضاً
زُخرفها واكتس جلابِبَ الورع
تَقصَّرُ عنه هِمَمُ الرجال

وأصناف الخير ووجوه النعم والمنافع «في الدنيا نكد» أي: عسرٌ قليل «وإن طلبت الصفو» الخالص «منه لم تجد» أبداً، فإنَّ ذلك لا يوجد إلَّا في الجنَّة «وإن وجدته» على الفرض البعيد أو المحال «فلا» تفرح به، ولا تقل له: «أهلاً، ولا» مرحباً ولا «سهلاً» من جهة الاغترار «به إن صدَّ» ذلك «عن نيل العلاء» وألهاك عن البلوغ إلى درجات الكمال الموصلة إلى الجنان العليا، فإنَّ الراحة القليلة الزائلة لا تعادل الراحة الكثيرة الدائمة.

«و» إنَّ «جدَّك الأعلَى علي المرتضى» عليه السلام على ما أثبتته تواريخ الفريقين: «طلَّق دنياه ثلاثاً معرضاً» عنها، وكان هو المخاطب لها بقوله عليه السلام: «هيهات يا دنيا أبي تعرَّضت؟ أم إليَّ تشوّقت؟ لا حان حينك، هيهات غُرِّي غيري، فقد طلَّقتك ثلاثاً، لا رجعة لي فيك»^(١).

«فاتبع بُنيَّ جدك الأعلَى، ودع» زينتها و«زخرفها، واكتس جلابِبَ الورع» والجلابِب على وزن سرداب: القميص، أو الملحفة، وكلُّما يُستتر به ويُغطَّى به الوجه والكتف. مأخوذ من قوله تعالى: ﴿يدين عليهنَّ من جلابيبهنَّ﴾.

وفيه استعارةٌ لطيفةٌ بتشبيه الورع وتنزيله منزلة القميص باعتبار اشتراكهما في الستر والتغطية، فكما أنَّ القميص يستر البدن وعيوبه، فكذا الورع يستر قبائح النفس الأثارة وصفاتها المذمومة «وليس» تحصيله متعذراً ولا متعسراً، فإنَّ «ما ليس» حصوله «من» الأمر «المحال» الممتنع لا يصعب تحصيله على الحرِّ المالك

ألم تكن إلى نبيّ ووليّ منتسباً بالعلماء الكُمل
ألم تكن قد ولدتك فاطمه بأُمّهات من هَنَاتٍ سالمه
جدّك طاها وأبو تراب والحسنان سيّدا الشباب
فطبت أصلاً وطهرت أُمّاً وفُزْتَ فخراً وورثت علما

زمام نفسه، ولا «تَقْصُرُ عنه هِمَمُ الرجال» الأحرار، وقد قيل في المثل: هِمَمُ الرجال تقلع الجبال.

وعن السبط الشهيد عليه السلام:

سبقت العالمين إلى المعالي بحُسن خَلِيقَةٍ وعلوّ هِمَّةٍ ^(١)
ألست أنت من أحفاده؟ و «ألم تكن» متّصلاً في النسب «إلى نبيّ ووليّ»؟
أولست «منتسباً» إليهم «بالعلماء الكُمل» العظام من ذراريهم؟
ثمّ «ألم تكن قد ولدتك فاطمة» سيّدة نساء العالمين، وقد انتسبت إليها
«بأُمّهات» ذوات أرحامٍ مطهّرة «من هَنَاتٍ» ^(٢) «ومن الخيانة» «سالمه» ومن
السفاح مصونة.

وإنّ «جدّك» الأعلى هو سيّد المرسلين «طاها و» بعده سيّد الأوصياء «أبو
تراب» عليّ أمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ «و» بعده «الحسنان» السبطان «سيّدا الشباب»
في الجنّة على ما تصافق عليه الفريقان.
«فطبت» من حيث أصلاّب الآباء «أصلاً، وطهرت أُمّاً» من جهة أرحامهنّ «وفُزْتَ»
بذلك «فخراً» بالآباء والأُمّهات «وورثت» منهم «علماً» بفضل ربّك ومِنِّه عليك.

(١) بعده:

ليال في الضلالة مدلهته

ولاح بحكمتي نور الهدى في

انظر المناقب (ابن شهر آشوب) ٤: ٧٢، العوالم (للبحراني) ٦٩: ٦٩، بحار الأنوار ٤٤: ١٩٤ وفيه سقط.

(٢) جمع هن في فلانٍ هَنَاتٌ: أي خصلات شرّ. انظر معجم مقاييس اللغة ٦: ٦٨، مجمل اللغة

فاشكر وزد وأردفنّ النسبا	بالحسب المنيع فضلاً وإيا
كُن رجلاً تحوي المعاني العاليه	فقد حوتها في النساء آسيه
امرأة تقصُرُ عنك في النسب	فلا تكن تقصُرُ عنها في الحسب
وكن إذا رمت النجاة ورعا	في الأجوفين: الفم والفرج معا
فقيّد اللسان بالصمت ولا	تنطق إذا لم تُكثِر التأملا

«فاشكر» نعمه عليك «وزد» في ذلك، وإيّاك أن تكون عاقاً لهم بعدم اتّباع سيرتهم، فاتبعهم «وأردفنّ النسبا» الكريم المذكور «بالحسب المنيع» أي: القويّ ذي العزّة، وتشبّه بهم «فضلاً» من حيث العلم بالدين وأحكامه «وإياً» في النفس وتركيتها بالأخلاق الجميلة وتحليتها بالصفات العالية الحسنة.

و«كن رجلاً تحوي المعاني العاليه» وتجمع المكارم الفاضلة «فقد حوتها في النساء آسيه» زوجة فرعون، وهي «امرأة» كانت تحت قيد الكفر، فخالفت زوجها اللعين، وكان يدّعي لنفسه الربوبية^(١) فنالت المرأة على ما كانت عليه من القصور والضعف: الخصال الحميدة، ووحدت ربّها، وعبدت خالقها، ولم تعبأ بسطوة بعلها، ولم تغترّ بالدنيا وزخارفها، وبلغت في علوّ الهمة وخلوص النية والزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة إلى أن صارت إحدى سادات نساء الجنّة، وهي «تقصُرُ عنك في النسب» أباً وأماً بمراتب كثيرة.

«فلا تكن» يا بُنيّ «تقصُرُ عنها في الحسب» المنيع بعد كونك أشرف منها في النسب، وخيراً منها من حيث الرجوليّة، فإنّ الرجل خيرٌ من المرأة، وأولى منها بعلوّ الهمة، وتحصيل الصفات المرضيّة.

«وكن إذا رمت النجاة» في النشاطين «ورعاً» متجنباً عن كافّة المحرّمات والمشتبهات «في الأجوفين: الفم والفرج معاً» فإنّهما مصدرا كلّ داء، وأنّ من ملكهما ملك نفسه وسائر جوارحه وجوانحه «فقيّد اللسان بالصمت» وألزمه

(١) انظر قصّتها في بحار الأنوار ١٣: ١٥٧ فما بعد.

وَقُفُّهُ بِمَا فِيهِ رِضَاءُ الرَّبِّ فَغَيْرُهُ مَسْوُودٌ لِلْقَلْبِ
وَهَذَّبَ النَّفْسَ بِحُسْنِ الْخُلُقِ وَالصَّفْحَ وَالْحِلْمَ وَلَيْنَ الْمُنَظِقِ
فَإِنَّ حُسْنَ الْخُلُقِ فِي الْإِنْسَانِ أَثْقَلَ مَا يوزَنُ بِالْمِيزَانِ

بالسكوت إلّا عمّا يوجب رضاء الله تعالى «ولا تنطق» بكلمة «إذا لم تكثر التأملًا» في كلامك، فإنّه لو كان الكلام من الفضّة كان السكوت من الذهب.

وفي الحديث: «إنّ لسان العاقل وراء قلبه وقلب الجاهل وراء لسانه»^(١) ومن كثر كلامه قلّ عقله، وكثر غلظه وعثراته^(٢) وملّته النفوس، واشتمرت منه كُتّاب عمله، من الملائكة المراقبين عليه.

وإذا أردت الكلام فتكلّم «وقُفُّهُ بِمَا فِيهِ رِضَاءُ الرَّبِّ» تعالى من تعليم العلوم الدينيّة للجاهل، أو النصيحة والتذكير للغافل «فغيره» لغوّ وإن كان مباحاً، فضلاً عمّا يكون محرّماً موجباً للإثم. وإنّ كلّ ذلك «مسوّد للقلب» وموجب قساوته وبُعدّه عن الله تعالى - ويتعبّ ذلك جمود العين عن الدمعة، وعدم رغبة النفس في الطاعة وتحصيل العلم والمعرفة - كما في الحديث^(٣) وإنّ الله تعالى يُحبّ القلب المنكسر الرقيق، ويُبغض القلب القاسي.

ثمّ «وهذب النفس» أي بنيّ، ونقّها من الرذائل «بحسن الخلق» مع عامّة الخلق «والصفح» عمّن ظلمك «والحلم» عن المعتدي عليك.

«ولين المنطق» مع من يخاصمك «فإنّ حُسْنَ الْخُلُقِ فِي الْإِنْسَانِ» - على ما ورد في الحديث - إنّما هو «أثقل ما يوزن بالميزان» يوم القيامة^(٤).

(١) نهج البلاغة (صحي الصالح): ٤٧٦ الحكم ٤٠، الوسائل (الحرّ العاملي) ١٥: ٢٨١ أبواب جهاد النفس باب ٣٣ ح ٣.
(٢) انظر بحار الأنوار ٧٤: ٢٣٧ و ٢٨٨.

(٣) مشكاة الأنوار ١: ٢٧٢/١٢٣، مجمع البيان ١: ١٣٩، سنن الترمذي ٤: ٢٥٢٣/٢٢.

(٤) الجعفریات: ١٥٠، مستدرک الوسائل ٨: ٤٤٢ أبواب أحكام العشرة باب ٨٧ ح ٢، مسند أحمد ٦: ٤٤٢ و ٤٥١، صحيح ابن حبان ٢: ٢٣٠/٤٨٠.

وحلّها بالعلم ميراث النبيّ وزيّن العلم بحُسن الأدب
فحُلية الإنسان علمٌ في أدب لا دُرٌّ في فضةٍ أو في ذهب
واجهد ولكن لا تكن مؤملاً غير رضاء الله عنها بدلا
ونور القلب بنوره، وفٍ بحقه من نشره في الصحف
وبثّه فيمن تراه أهلا مَن إن تولّاه فلن يزلا

أما ترى أنّ النبيّ الأعظم ﷺ - على ما كان عليه من جامعيتّه لمحامد الصفات، ومحاسن الخصال بأجمعها - لم يثن ربّه تعالى على شيءٍ منها مثل ما أنثى على خلقه الحسن بقوله تعالى: ﴿وإنّك لعلی خلق عظیم﴾^(١). ثمّ بعد ذلك زيّن نفسك «وحلّها» أحسن تحلية «بالعلم» الذي هو «ميراث النبيّ» الأعظم ﷺ ومن قبله من الأنبياء، كما قال تعالى: ﴿وورث سليمان داود وقال يا أيّها الناس علّمنا منطق الطير﴾^(٢).

ثمّ «وزيّن العلم» بعد تحصيله «بحسن الأدب» والعمل الصالح «فحُلية الإنسان» وزينته إنّما هي «علمٌ في» ضمن «أدبٍ» وكمال «لا دُرّ» مصونة «في فضةٍ أو في ذهب».

ثمّ «واجهد» غاية الجهد في تخلص النية عند تحصيلهما من شوائب الرياء، وكدر الترفع بذلك على الناس، وعليك بالسعي «ولكن لا تكن مؤملاً» في مساعيك «غير رضاء الله» عنك، ولا تبغ «عنها بدلاً» ولا عوضاً، ولا تقصد في ذلك شيئاً من زخارف الدنيا - كالمال والجاه وأمثالهما - كي تذهب أتعابك في سبيل تحصيلهما سُدىً، ويصير أجرك بُوراً.

«ونور القلب» بالعلم و «بنوره» وضيائه.

«وفٍ» وفاء عارف «بحقه من» حيث «نشره» وتسطيره «في الصحف» فلعلّه ينتفع بها من بعدك. «و» من حيث «بثّه» ونشره لساناً «فيمن تراه أهلاً»

واطلب به الدين وصَفَ النِّيَّةِ من خطرات نفسك الدنيَّةِ
بُنيَّيْنِ إِنَّ الفقه بحرٌ زاهر ففُصِّ به فسهُمُك الجواهر

للعلم والتعلُّم، وهو «من إن تولَّاه» وحصل له شيء من ذلك حِفْظُهُ وَعَمَلُ به «فلن يَزِلَّ» قدمه بالوساوس والشبهات، فإنَّ تعليمه للجاهل صدقةٌ كما في الحديث^(١) وكنمانه عن أهله الراغبين فيه إثم ومعصية، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾^(٢).

وقال سبحانه معاتباً على عدم التعلُّم وعدم التعليم: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾^(٣). نعم، من يُظَنُّ فيه أَنَّهُ بالتعليم يزيد ترفعاً واستكباراً على الناس، ويماري به السفهاء، فهو ليس أهلاً للعلم ولا للتعليم.

«واطلب به الدين» ونصرته، لا المال وفتنته «وصَفَ النِّيَّةِ» في طلبه كما ذكرنا، واحذر الوقوع في خلاف ذلك «من خطرات نفسك الدنيَّةِ» وشهواتها الدنيويَّة. واعلم يا «بُنيَّيْنِ» العلم الديني ولا سيَّما علم «الفقه» الَّذِي عرَّفوه: بأنَّه العلم بالأحكام الشرعيَّة عن أدلَّتْها التفصيليَّة^(٤) «بحرٌ زاهرٌ» متدقٌّ «فُفُصِّ به» غوصاً عميقاً مستمداً من الله تعالى العناية والتسديد «فسهُمُك» بعونه سبحانه هو «الجواهر» الثمينه، وفي الحديث: «ليس العلم بكثرة التعليم والتعلُّم وإِنَّمَا هو نور يقذفه الله في قلب من يشاء»^(٥).

ولا يذهب عليك ما في البيت وتشبيه العلم بالبحر من وجوه الاستحسان

(١) أمالي الطوسي: ٥٨٠ مجلس يوم الجمعة السابع عشر من صفر، عدَّة الداعي: ٦٣، بحار الأنوار ١: ١٧١، تفسير الثعالبي ٢: ١٢. (٢) البقرة: ١٥٩. (٣) التوبة: ١٢٢.

(٤) انظر معارج الأصول: ٤٧، ومعالم الأصول: ٢٧.

(٥) تقدِّم تخريج مصادره في ص ٢٦٥، فراجع.

والاستعارات اللطيفة، فإنّ البحر حاوٍ لأُمور كثيرة: أحدها: سعة محيطه، وعدم إحاطة الأبصار بجوانبه وأطرافه. وثانيها: بُعد غوره وتعسّر الوصول إلى قعره. وثالثها: كثرة أمواجه وتعاقب حركاته. ورابعها: زُخره، بمعنى: مدّه وارتفاعه عند تكثر مائه. وخامسها: احتواؤه لعجائب الحيوانات وصنوف المخلوقات. سادسها: خطر دخوله والاقترحام به والغوص فيه إلّا بالآلات المعدة لذلك لمن كان ماهراً في ذلك، أو بالركوب في سفينة كبيرة قويّة مؤمّنة عن خطر الغرق والهلاك. سابعها: كثرة أجزائه وقطراته الخارجة عن حدّ الإحصاء. ثامنها: حسن نتائجها وما يُستخرج منه من اللؤلؤ والصدف وأمثالهما من الجواهر. تاسعها: حصول الخضوع والانكسار غالباً لراكبه وانقطاعه إلى ربّه تعالى، ولا سيّما عند اضطراب البحر وارتفاع أمواجه. عاشرها: حصول العبرة لراكبه في الغالب إن كان أهلاً لذلك، وكذا ازدياد معرفته بقدرة خالقه تعالى وعظمته عند مشاهدة صنائعه، من عظمة البحر وعجائب حيواناته كما في الدعاء المأثور عن أهل البيت عليهم السلام: «يا من في البحار عجائبه»^(١). إلى غير ذلك من خواصّ البحر وفوائده التي يعرفها المتأمل، وقد أُشير إلى كثيرٍ منها في آيات من الكتاب الكريم نحو قوله تعالى: ﴿فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾^(٢) ﴿وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كلّ تأكلون لحماً طريّاً وتستخرجون حلية تلبسونها﴾^(٣) ﴿مرج البحرين يلتقيان﴾ إلى قوله تعالى ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾^(٤) ﴿ربكم الذي يزجي لكم الفلك في البحر لبتغوا من فضله﴾^(٥) ﴿إنّ في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس﴾^(٦).

(١) البلد الأمين: ٤٠٧، بحار الأنوار ٩١: ٣٩١ في دعاء الجوشن الكبير.

(٢) الرحمن: ١٩ و ٢٢.

(٣) فاطر: ١٢.

(٤) العنكبوت: ٦٥.

(٦) البقرة: ١٦٤.

(٥) الإسراء: ٦٦.

إلى غير ذلك ممّا ورد في الكتاب والسنة والأدعية المأثورة من فوائده وخواصّه^(١) وأنّ العالم يشاركه في تلك الخواصّ والفوائد بأجمعها، بل يزيد عليه باعتبار اختصاصه أولاً بكونه عبادياً قُربياً دون البحر. وثانياً بحصول التعب في تحصيله واحتمال المشقة في سبيل نيله والأجر على قدر المشقة. وثالثاً بكونه منجياً من ظلمات الجهل والعمى.

وبالجملة، فهو يشارك سعة البحر أولاً بسعة أطرافه، وعدم إمكان الإحاطة بجهاته ومسائله وأصنافه. كما أنّه يشاركه ثانياً في بُعد الغور، فلا يكاد يدرك كنهه وحقيقته في كلّ باب إلّا من أيّده الله تعالى بحوله وقوّته، وقذف في قلبه نوره. ثمّ يشاركه ثالثاً في تجدد أمواجه المتعاقبة بانكشاف المطالب الغامضة المتجدّدة لدى المتعمّق فيه والمتأمل الفكور في جوانبه. ورابعاً في زُخره، بمعنى: الشرف والمدّ والارتفاع باعتبار علوّ شأنه وارتفاع مقامه، بحيث يدّعيه من هو فاقده وينسب نفسه إليه افتخاراً به من لم يكن واجده. وخامساً باعتبار احتوائه لأنواع الجواهر الثمينة، والإدراكات العجيبة على سبيل احتواء البحر لعجائب المخلوقات. وسادساً: في الخطر أيضاً، فإنّ في طلبه خطرات عظيمة حين الاشتغال بتحصيله، فقد هلك فيه عالم كثير، إمّا بفساد القصد بسبب الرياء والعجب والمماراة وأمثالها، وإمّا بسبب الانحراف عن الحقّ بشبهات واهية مضلّة، أو أنّه هلك به بعد تحصيله بسبب الفساد في العمل بالتكبر والترفع على الناس، أو بالفتوى بغير الحقّ، أو بالجدال بالباطل، أو بهضم الحقوق، وظلم العباد، وتناول الرُشا، وأكل أموال القصار والضعفاء كالأرامل والأيتام والمجانين وأمثالهم، أو بالخيانة في الدوائع والأوقاف ونظائرها، ونعوذ بالله منها جميعها، ولا ينجو من كلّ ذلك إلّا من تسلّح بالتوسّل بالله تعالى وخلفائه لإرغام النفس الأمّارة والأبالسة المكارّة وركب سفينة العمل والجهاد.

ثم يشاركه سابعاً في كثرة قطراته وأجزائه، بكثرة الفروع في العلم التي هي بأجمعها أجزاء له، وهي خارجة عن حدّ الإحصاء. وثامناً في استخراج جواهر المطالب، ومعرفة طرق الوصول إلى الله تعالى ومرضاته وجنانه على سبيل استخراج اللؤلؤ والمرجان، وسائر أنواع الجواهر من البحر. وتاسعاً في حصول الخضوع غالباً في قلب الحامل له، وحصول الانكسار المقرب له إلى سيّده على سبيل انقطاع راكب البحر وانكسار قلبه عند خطر الفرق. وعاشراً في ترتّب المعرفة الكاملة بالخالق تعالى وبراهين وجوده جلّ وعلا، والاعتبار بآياته ودلائله الموجب للخلوص في عبادته.

إلى غير ذلك من وجوه الشّبه بين البحرين: بحر العلم، وبحر الماء، كإزالة الأقدار والأوساخ والنجاسات، فكما أنّ الظاهرية منها تزول بماء البحر الصافي من الكدر، فكذلك الباطنية منها تزول بالعلم الصحيح الحاوي للعمل، وكحصول الطهارة والنشاط، فكما أنّ استعمال ماء البحر يوجب حصول الظاهرية منهما لظاهر البدن، فكذلك استعمال العلم الديني يوجب الباطنية منهما.

فبه يظهر القلب عن الأهواء المضلّة، وبه يحصل النشاط في النفس للرقى إلى مدارج المعارف المقربة.

وبه يندفع نعاس المطال والغفلة، وبه يعالج كلّ داء من الأدواء المهلكة، وبه تحصل الأخلاق المرضية، بل وبه تحصل للمرء حقيقة الإنسانيّة، وبه يستفيد من أيّامه الفانية، وبه يزرع العمل الصالح لأيّامه الباقية.

وأما المعرض عنه فليس إلّا همج رعا، قد خسر الدنيا والآخرة، كما في الحديث عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام: «الناس ثلاثة: عالم ربّاني، ومتعلّم على سبيل نجاة، وهمج رعا، أتباع كلّ ناعقٍ يميلون مع كلّ ريح»^(١).

وبالجملة، فلا يقاس بنعمة العلم شيء من النعم، ولا يداني لذته شيء من

واملك رياض العلم وافتح بابها واجتز من ثمارها لبابها

اللذائذ، وأنه رأس كل دواء وأن الجهل منبع كل داء، كما في الحديث عن النبي الأعظم ﷺ: لا داء أضر من الجهل، ولا دواء أنفع من العلم^(١).

وأنه غاية الخلقة كما قال تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾^(٢). وأن العبادة لا تكون إلا بعد حصول العلم والمعرفة، وقد بين منته جلّ وعلا على عبادته بذكر نعمة العلم قبل ذكر نعمة الخلقة بقوله عزّ من قائل: ﴿الرحمن * علّم القرآن * خلق الإنسان﴾^(٣).

ثم كرّر ذكره بعد ذكر الخلقة بقوله عزّ وجلّ: ﴿علّمه البيان﴾^(٤) تنويهاً بكونه العلة الغائية للخلقة في المبدأ والمنتهى.

وبالجملة، فعليك بالجدّ والاجتهاد في تحصيله، ثم العمل به، حتى تنقذ نفسك من الجهالة وحيرة الضلالة «واملك رياض العلم» وحدائقه من سائر الفنون «وافتح بابها» بالسعي البليغ في تحصيله بشروطه «واجتز» أي: اقتطف «من ثمارها» الطيبة «لبابها» النافع لك في دينك ودنياك، ودع الفضول التي لا تكاد تُسمن ولا تُغني من شيء.

فقد روي عن النبي ﷺ أنه دخل المسجد ورأى جماعة قد أطافوا برجل، فقال: «ما هذا؟» فقيل: إنه علامة، فقال: «وما العلامة؟» قالوا: إنه أعلم الناس بأنساب العرب، ووقائعها، وأيام الجاهلية والأشعار والعريّة، فقال: «ذاك علم لا يضر من جهله ولا ينفع من علمه» ثم قال ﷺ: «إنما العلم ثلاثة: آية محكمة، أو فريضة عادلة، أو سنة قائمة، وما خلاهنّ فهو فضل»^(٥).

(١) لم نعثر بهذا النصّ وقريب منه ما في تحف العقول: ٩٣ وبحار الأنوار ١: ١٨٣.

(٢) الذاريات: ٥٦. (٣) الرحمن: ١ - ٣ و٤.

(٥) الكافي ١: ٣٢٢، الوسائل ١٧: ٣٢٧ أبواب ما يكتسب به باب ١٠٥ ح ٦، سنن ابن ماجه

١: ٥٤/٢١، سنن أبي داود ٢: ٢٨٨٥/٣.

وَأَعْطَهُ كُلَّكَ تَمَلِّكَ بَعْضًا وَاسْمَحْ بِهَا تَرْجِعْ فِي مَخْزَنِهَا
منه، وبالبعض تؤدِّي الفرضاً

وعليه فلا تطلب العلم إلّا من أهل الدين «وخذ صفايا الفضل» والفضيلة «من معدنها» أهل بيت النبوة ﷺ، فإنّ من أخذ منهم وتأدّب بأدابهم فله النصيب الأوفى. ثمّ جد بما تعلّمت من ذلك «واسمح بها» لمن كان لا نقاً لها، فإنّ صفايا العلم -وهي خلّصه وخياره- لا تنقص بالبذل، بل «ترجع في مخزنها» وتنشط في الصدر الحاوي لها، بخلاف المال، وأنّ المال صاحبك إلى حين الموت، والعلم صاحبك إلى يوم القيامة، والمال يلزمه حارس، والعلم يحرس صاحبه^(١) والعلم ميراث الأنبياء والمال ميراث سائر الناس، وصاحب المال محسود، وصاحب العلم مغبوط، والمال يخاف عليه من اللصّ، والعلم مأمون من ذلك^(٢) وصاحب المال أعداؤه أكثر من أحبّائه، وصاحب العلم أحبّاؤه أكثر من أعاديّه، وصاحب المال يزداد غالباً بزيادة المال طغياناً على ربّه تعالى وعتوّاً، وصاحب العلم يزداد في الغالب بزيادة العلم خضوعاً له سبحانه، وزيادة المال توجب طول الموقف في الحساب وزيادة العلم توجب خفة الحساب، وصاحب المال عظيم في نفوس الجهّال من أهل الدنيا حقير في نفوس أهل المعرفة والدين، وصاحب العلم بعكسه. إلى غير ذلك ممّا ورد في فضل العلم وأهله، وحقارة المال وأهله، فعليك ثمّ عليك ببذل الجهد في تحصيل العلم الديني «وأعطه كلّك» بجميع حواسك ومشاعرك «تملك بعضاً» لازماً «منه» كما في المثل: أنّ العلم إن أعطيتَه كلّك أعطاك بعضه. «و» أنّك «بالبعض» الذي ملكته يمكنك أن «تؤدّي الفرض» المفروض

(١) مأخوذ من قول أمير المؤمنين عليه السلام انظر الخصال: ٢٥٧/١٨٦، كمال الدين وتمام النعمة ٢/٢٩٠، تحف العقول: ١٧٠، بحار الأنوار: ١/١٨٨.

(٢) مأخوذ من قول أمير المؤمنين عليه السلام لكميل بن زياد، انظر الخصال: ٢٥٧/١٨٦ نهج البلاغة (صبيحي الصالح): ٤٩٦ الحكم ١٤٧.

ولا أرى الفترة في تحصيلها منك ولا القصور في تكميلها
كيف! وقد أمرت في الشباب بالأخذ بالسنة والكتاب

عليك من الله تعالى، جامعاً للشرائط.

وفي الحديث المأثور: «رَكْمَتَانِ يَصْلِيَهُمَا مَتَفَقَّةٌ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سَنَةٍ مِنَ الْعَابِدِ الَّذِي لَمْ يَتَفَقَّه»^(١).

هذا، وربما يحتمل أن يكون مراد العلامة الناظم رحمته بكلمة: وبالبعض، هو بعض الطلب والاجتهاد، ويكون المراد من الفرض: هو المفروض من طلب العلم، حيث إنه ورد عن النبي ﷺ أن «طلب العلم فريضة على كل مسلم»^(٢). يكون المعنى: أنه إن أعطيته بعضك من حيث الطلب، ولم تتكلف بالطلب الشديد لجميع الأحكام، ولم تحصل منها إلا مقدار حاجتك لأداء الفرائض الإلهية. فقد أدت ما هو الفرض من طلب العلم، والله العالم.

«و» إني يا بُنَيَّ «لا أرى الفترة» والتهاون «في تحصيلها» وبذل الجهد «منك ولا القصور» فضلاً عن التقصير منك «في تكميلها».

ولا يذهب عليك ما في البيت من الشهادة البليغة منه - طاب ثراه - بفضل نجله المعظم وخليفته: السيد الصادق، وكفى به شاهداً وشهيداً، فصاحب الدار أدري بالذي فيها، وأبلغ من ذلك شهادته له - طاب ثراه - ببلوغه درجة الاجتهاد واستقلاله برأيه في استنباط الأحكام الشرعية من السنة والكتاب، وهو في عنفوان الشباب، حيث يقول في خطابه لخلفه الصالح - طاب ثراه - «كيف» يتوهم فيك الفترة أو القصور «وقد أمرت» شرعاً «في» أيام «الشباب» لأجل بلوغك درجة الاجتهاد «بالأخذ بالسنة والكتاب» مستقلاً ببضاعتك العلمية،

(١) مكارم الأخلاق ٢: ٢٣١/٢٦٥٦، بحار الأنوار ٧٤: ٥٧، فيض القدير (المنادي) ٤: ٤٤٧٦/٥١.

(٢) الكافي ١: ٣٠، دعائم الإسلام ١: ٨٣، الوسائل ٢٧: ٢٦ أبواب صفات القاضي باب ٤ ح ١٦.

محرراً عن رِبقة التقليد	مستنبطاً برأيك السديد
ما لم أجد له سواك أهلاً	لكن أروم فيك معنىً أعلا
فضّع قلادة التقي في جيدها	فإن صفت نفسك من تقليدها
وابتغ وجه الله ذي الجلال	وأخلص النية في الأعمال
تصفيةً لها من الشرك الخفي	وصفّها من الريا وإن خفي

وبراعتك الذاتية في فهم مغازيها، ودرك معانيهما «مستنبطاً» منهما أحكام الشرع المقدّس «برأيك السديد» وذوقك السليم، وأصبحت «محرراً عن رِبقة التقليد» وتبعيّة رأي الغير.

و«لكن» بُني بعد الإذعان لك بذلك لا أكتفي لك به، بل «أروم فيك» وأأمل من همّتك أن تحصل «معنىً أعلا» وأشرف منه، وهو «ما لم أجد له سواك أهلاً» يحقق أمني، مع كفائته لذلك، وما هو إلاّ التزيّن بالتقى «فإن صفت» وخلّصت «نفسك من تقليدها» ونزعت بيد الاجتهاد رِبقة رقيتها «فضّع قلادة التقي في جيدها» فإنّ تلك التحلية للحرّ عزّ وشرف في النشاطين، وفخرٌ في الدارين.

ولا يذهب عليك ما في البيت من الاستعارات اللطيفة في تنزيل التبعية في التقليد منزلة الرقية والعبودية، وتنزيل الاجتهاد منزلة الانعتاق والحرية، وتنزيل التقي منزلة القلادة الموجهة للحسن والزينة، فلله تعالى درّه، وعليه سبحانه أجره. ثمّ إنّه - طاب ثراه - بعد توصيته الأكيدة بتحسين العمل أخذ في الوصية بتخليص النية في كلّ ذلك مؤكداً لما سبق منه في ذلك، فقال: «وأخلص النية في» جميع «الأعمال» لله سبحانه «وابتغ» فيها «وجه الله ذي الجلال» دون غيره أصلاً، لا اشتراكاً معه تعالى، فتكون مشركاً، ولا استقلالاً، فتكون مرأياً كافراً. «وصفّها من الريا» تصفيةً خالصةً، لا يكون فيها شوبٌ منه «وإن خفي» في باطن القلب وأعماق الضمير، ولا شك في كون تلك التصفية «تصفيةً لها من الشرك الخفي» فإنّ شرك القلب أخفى ديباً من ديب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة

واجتنب العُجب بما تعمله من طاعةٍ فإنّه يُبطله
وقسّم الأوقات، فالشطر الأهمّ ضعه لتكميل العلوم والحِكم
بأخذها من أهلها وبثّها مميّزاً سمينها من غثّها
واخفض جناح الذلّ أن تقتبس ووسّع الخلق مع المُقتبس

الظلماء، كما في الحديث^(١).

ثمّ يا بُنيّ «واجتنب العُجب» بنفسك أو «بما تعمله» وتأتي به «من طاعةٍ» بدنيّة في تحصيل العلم والثّقى، أو اجتهد في تخلص النية من الرياء «فإنّه» أيضاً يفسد العمل و«يُبطّله» على حدّ الرياء.

ثمّ «وقسّم الأوقات» في ليلك ونهارك أثلاثاً على ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام^(٢) «فالشطر الأهمّ» منها، وهو الثلث الأوفر الذي يتوقّر فيه نشاطك: «ضعه» وعيّنه «لتكميل العلوم» الشرعيّة «والحِكم» الإلهيّة والعقليّة «بأخذها» وتعلّمها «من أهلها» ثمّ نشرها «وبثّها» في محلّها، على ما تقدّم بيانه، واجتهد أن تكون «مميّزاً سمينها» وصحيحها «من غثّها» وسقيمها.

«واخفض جناح الذلّ» تواضعاً لمن يعلمك رجاء «أن تقتبس» من أنوار علمه، فهو أحقّ الناس بالاحترام له والتعظيم منك، وأنت أحرى الناس بالخضوع لديه «ووسّع الخلق» وأكثر الحُلم «مع المقتبس» المستفيد منك.

ولا يخفى أنّه لو بدّل العلامة الناظم - طاب ثراه - البيت بهذا:

واخفض جناح الذلّ للمعلّم ووسّع الخلق مع المستعلم

لكان أحسن انسجاماً وأبين مراداً، والأمر هين.

والثلث الثاني - على ما في الحديث الشريف - اجعله لراحتك وأنسك مع

(١) عوالي اللآلي ٢: ٧٤/١٩٨، شرح الأسماء الحسنی (السبزواری) ٢: ٦١ وورد مثله في الرياء أيضاً، انظر تفسير نور الثقلين ٥: ١٣/٦٧٨.

(٢) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٥٤٥ الحكم ٣٩٠، تحف العقول: ٢٠٣.

وإن أتاك من سوى الله قصد	مناظراً فاتخذ الصمت وصد
وإن تكن وجدت في الأثناء	إراءة الفضل فلا ترائي
واقترف في الفقه خطي الفقيه	واستعن الله وصنّف فيه
وابدأ بما يعمّ نفعاً ويهمّ	واستوضح المعنى وأوجز الكلام
وآثر الفرض فإنّ من فرغ	يكفيه في الدب حديث من بلغ

أهل بيتك.

والثلث الثالث لتحصيل رزقك وكسب معيشتك، وتلك تمام ساعات ليلك ونهارك. ثمّ «وإن أتاك من سوى الله قصد» وكان الداعي له في بحثه وجدله الاستظهار والمفاخرة في المسائل العلميّة، وجاءك «مناظراً» لك «فاتخذ الصمت وصد» عنه، وغضّ الطرف عن مناظرته كي لا تكون نظيره «وإن تكن» دخلت بدءاً في المناظرة بنية خالصة ثمّ «وجدت» في نفسك أو في صاحبك «في الأثناء» اختلال النية و«إراءة الفضل فلا ترائي» بطول المناظرة، وقصد المغالبة، واقطع الكلام إن لم تتمكن من إصلاح النية.

«واقترف في» استنباط أحكام «الفقه» عن أدلتها التفصيليّة: العالم المتبصر، واتباع «خطي الفقيه» المتبحر في طريقة الاستنباط وكيفية الاستدلال «واستعن الله» تعالى في ذلك «وصنّف فيه» التصانيف النافعة ممّا تحصّل منه «وابدأ» في ذلك «بما يعمّ نفعاً» للعامة والخاصّة من أهل العلم «وهمّ» علمه وتحصيله كافة المكلفين، من العلوم الدينيّة والأخلاق الاجتماعيّة.

«واستوضح المعنى» بعبارات رائقة وبيانات واضحة «وأوجز الكلام» إيجازاً لا يخلّ بفهم المقصود، ولا تطل الكلام تطويلاً تملّ به النفوس. «وآثر» في تصنيفك «الفرض» الواجب من الأحكام، فاستوف بيان أدلّته ووجوهه، ولا تهتمّ كلّ الاهتمام في بيان أدلّة المندوبات والمكروهات «فإنّ من فرغ» عن العلم بأحكام الفرائض لا يضرّه التسامح بغيرها، وذلك لما هو المتفق عليه من جواز

وباب الانقياد فيه واسع بحُسنه العقل السليم قاطع
وَحُذُّ من الأخبار ما له استند أصحابنا ولا تفتش في السند

التسامح في أدلة السنن، وإنه «يكفيه في» إتيان «الندب حديث: من بلغ» المشهور المأثور عن أهل بيت العصمة والنبوة ﷺ: «إنَّ من بلغه ثوابٌ على عملٍ فعَمِلَهُ رجاء الثواب أوتيه وإن لم يكن الأمر كما بلغه»^(١).

هذا مضافاً إلى أنَّ باب الرجاء «وباب الانقياد فيه واسع» فإنَّ الاعتبار والعرف يساعدان على استحقاق الأجر على كلِّ عملٍ أتى به رجاء رضاء المولى، بل العقلاء أيضاً متصافقون على ذلك، و«بحُسنه العقل السليم قاطع» من غير شكٍّ ولا شبهةٍ، وذلك من جهة حُسن نيَّة العامل وظهور حرصه على كلِّ ما يرغب فيه سيَّده وإن لم يكن العمل بنفسه مطلوباً له.

نعم، إذا أراد الفقيه أن يفتي باستحباب شيءٍ أو كراهته لزمه الاهتمام في معرفة تمامية الدليل على ذلك، ولا يكفيه حديث: من بلغ؛ بناءً على أنَّ ذلك لا يفيد أكثر من بيان ترتب الثواب الانقيادي دون الاستحباب الشرعي، فليراجع في ذلك كتب الأحاديث والصحف الأصولية^(٢).

ثمَّ إذا راجعت كتب الأحاديث لاستنباط الأحكام الفقهية منها، فعليك بالكتب المعتمدة لدى علمائنا الأعلام والفقهاء الاثني عشرية العظام ﷺ.

«وخذ من الأخبار» المروية فيها كلُّ «ما» كان معمولاً به لديهم، وكان «له» جابر يجبر ضعف سنده وجهالة بعض رواته على تقدير ذلك، فخذ مثله مستنداً للفتوى إذا «استند» إليه «أصحابنا» الإمامية، فإنَّ استنادهم إليه في الفتوى والعمل يوجب حصول الوثوق به، واطمئنان النفس بصدوره من منبع العصمة والطهارة، فاعمل به

(١) المحاسن ١: ١/٢٥، ٢، ثواب الأعمال: ١/١٣٢، الكافي ٢: ١/٨٧، الوسائل ١: ٨٠ أبواب مقدِّمة العبادات باب ١٨ أحاديث الباب.

(٢) انظر فرائد الأصول (تراث الشيخ الأعظم) ٢٥: ١٥٤ فما بعد وكفاية الأصول: ٣٥٢.

إذ الوثوق بالصدور معتبر وهل ترى بأوثق ممّا انجبر
والجهد في دلالة اللفظ حري فاقتبس المعنى بخُسن النظر
وقف على الشهرة حتّى تردا على دليل اتّخذوه سنداً

«ولا تفتش» بدقّة كثيرة «في السند» من حيث الصّحة وعدمها، وذلك لأنّ المعيار في اعتباره إنّما هو ما ذكرنا من حصول الوثوق «إذ الوثوق بالصدور معتبر» وهو ممّا لا بدّ منه، كما أنّه كافٍ أيضاً للعمل به عند معظم علمائنا الكرام.

وذلك هو معنى انجبار ضعف السند الذي أشرنا إليه «وهل ترى» شيئاً يوجب اطمئنان النفس «بأوثق ممّا انجبر» ضعفه في السند بعمل الأصحاب؟

وعليه، فلا يلزم التعب الكثير في معرفة سند الحديث، وإحراز جميع روايته ووثاقتهم أو عدالتهم بعد روايته في الكتب المعتبرة، وبعد عمل الأصحاب به.

نعم، ينبغي بذل الوسع «والجهد في دلالة اللفظ» الوارد في كلّ من الكتاب والسنة، فإنّه «حريّ» بذلك، لمعرفة عامّه وخاصّه، ومطلقه ومقيّده، وناسخه ومنسوخه، وصريحه وظاهره، ومحكمه ومتشابهه، وأمثال ذلك.

«فاقتبس المعنى» المقصود لصاحب الشرع المقدّس، واستفد حقيقة مرامه «بحسن النظر» والدقّة الكاملة في كلّ منهما، حتّى تعرف نكاة اللفظ ودقّاته، وإشاراته وكنائياته، وتعلم أنّه هل هو صادرٌ من أحد المعصومين عليه السلام على نحو الحقيقة وبيان الحكم الجزمي، أو على وجه التقيّة؟ وأنّه هل له معارض معادل له، أو أقوى منه؟ كي يوجب وهنه أو سقوطه، أم لا، فإنّ ذلك كلّهُ هو المعيار في بلوغ درجة الاجتهاد، وهو المناط في حرمة التقليد على من بلغها.

ثمّ إذا ظفرت بحكم مشهور بين كثير من العلماء الأعلام من غير بلوغه لحدّ الإجماع، ولم تظفر له بدليل قويّ، فلا تستعجل فيه بشيء من القبول أو الإنكار «وقف على الشهرة» ولا تحكم ابتداءً بشيءٍ من الصّحة والبطالان فيما حكموا به «حتّى تردا» وتطلّع «على دليل اتّخذوه سنداً» في حكمهم ذلك، فإنّ تمّ في

فلا تقلدها ولا تردّها إلّا إذا اقتضى الدليل ردّها
ولا تقيس كما يقيس الناس فإنّ دين الله لا يقاس

نترك دليلهم وافقتهم على الحكم، وإلّا «فلا» يجوز لك أن تتبع الشهرة من غير معرفة الدليل، ولا أن «تقلدها» تقليد الأعمى «ولا» أن «تردّها» وتنكر حكمهم من غير معرفة فساد دليلهم، وذلك لأنّ الشهرة ليست من الأدلّة التي يجب اتّباعها مطلقاً، وليس سبيلها سبيل الأدلّة الأربعة.

كما أنّ القياس باطل في مذهبنا، فلا تتّبعه «ولا تقيس» في الدين برأيك «كما يقيس الناس» وهم العائمة العمياء^(١) وفي الحديث المأثور: «أول من قاس إبليس حيث قال: خلقتني من نار وخلقته من طين»^(٢).
وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك.

نعم، حجّية ما كان منه قياساً للأولويّة مشهور بين علمائنا الكرام، نظير تقبيل الأجنبية مثلاً، فإنّهم لا يتوقّفون عن الحكم بحرمة مع عدم ورود نصّ خاصّ على ذلك، ولكنّه لا شبهة في كونه أولى بالحرمة من المنصوص عليه بذلك، وهو النظر إليها، وذلك لحكم العقل الباتّ بكون التقبيل بشهوة أولى بالحرمة من النظر كذلك. وكذا حجّية القياس على منصوص العلة، كما لو ورد مثلاً: أنّ الخمر حرام لأنّه مسكر، فإنّه بعد تنصيب الشرع بأنّ علة الحرمة فيه ليست إلّا السكر، لا تبقى شبهة لدى العقل بوجود الحكم المذكور أينما وجدت علته المذكورة، ولا ريب حينئذٍ في حرمة كلّ مائع مسكرٍ مثل الخمر، وإلّا لزم تخلف المعلول عن علته، أو إنكار العلّة، وذلك خُلف واضح، وكلاهما مستحيلان.

وأما سائر الأقيسة، فبطلانها ضروري في مذهب الحقّ وأهله، حيث لم يُعلم قطعياً علة الحكم في المقيس عليه في الواقع ونفس الأمر، ولا يجوز اتّباع

(١) حيث قالوا بحجّية القياس، انظر الإحكام (للآمدي) ٤: ٢٧٢ والإيهاج في شرح المنهاج ٣: ٩، وشرح اللّمع (الشيرازي) ٢: ٧٥٧. (٢) تقدّم تخريج مصادره في ص ٢٤٦، فراجع.

وإن قطعت انقطع العذر ولا تُسأل بعد القطع ممّا حصل

المستنبط منها، وتفصيل ذلك موكول إلى محلّه في الكتب الأصوليّة. «و» لكن بعد ذلك كلّّه «إن قطعت» بحكم شرعي قطعاً جزئياً لا يزيله تشكيك مشكّك، وكان ذلك بعد الفحص التامّ والتفتيش الصحيح عن دليل ذلك الحكم، فحينئذٍ تَمَّت لك الحجّة الشرعيّة في اتّباع يقينك، و «انقطع» عنك التقصير الموجب للعقوبة، وثبت «العذر» لك بذلك عند ربّك للخلاص من عذابه وانتقامه على تقدير خطائك فيما قطعت به، بل لك الأجر على بذل الجهد في تحصيل الحكم الشرعي الواقعي.

ففي النبوي ﷺ المتصافق عليه بين الفريقين: «أنّ للمصيب من المجتهدين أجرين وللمخطئ منهم أجراً واحداً»^(١).

«ولا» حرج عليك شرعاً في اتّباع يقينك ولو كان ما اعتقدته غير مطابق لحكم الله الواقعي، فلا تؤاخذ ولا «تُسأل» يوم القيامة عن سببه «بعد» حصول «القطع» ولا يقال لك: «ممّا حصل» قطعك، فهو حجّة مطلقاً يعذر العامل بها ما دام كونه قاطعاً، غاية الأمر أنّه إن كان قطعه مطابقاً للواقع وكان مصيباً في يقينه سَمّي قطعه علماً؛ لأنّ العلم عبارة عن حضور صورة الشيء في الذهن حقيقةً، وقد حضر ذلك في الفرض، فسَمّي به.

وأما إذا لم يكن كذلك، سَمّي قطعه جهلاً مركّباً، حيث لم تحضر صورة الواقع لديه وإن كان هو قاطعاً بالمطابقة، ومعتقداً لإصابته، ولكن الواقع الحقيقي مستور عنه، ولذلك سَمّي قطعه جهلاً.

(١) قال في فرائد الأصول (الأنصاري) ١: ٤٠ وقد اشتهر: أنّ للمصيب ... وقال صاحب الفصول (على ما في هامش القواعد الفقهيّة للشيخ ناصر مكارم ١: ١٣) في باب التخطئة والتصويب: أنّ الأئمة قد تَلَقَّت هذه الرواية بالقبول، وانظر سنن الترمذي ٢: ٣٩٣/١٣٤١، وكنز العمال ٥: ٦٣٠/١٤١٠ وفيهما باختلاف يسير.

فالعالم منه كشف عين الواقع وجهله علمٌ بعين القاطع
وهل يرى القاطع إلّا واقعا؟ فلا ترى فيه سبيلاً رادعا

وعليه «فالعالم منه» أي: من قسمي القطع، وهو القطع المطابق للواقع، ليس إلّا «كشف عين الواقع» ونفسه، وإنّ حجّيته كفساد توهم عدم الحجّية فيه أوضح واضح، حيث إنّ الحكم بعدم حجّية هذا القطع مساوٍ للحكم بعدم لزوم العمل بالواقع بعد المفروغيّة عن لزوم العمل به، وهل هو إلّا التناقض الحقيقي؟ بل وكذا الأمر في مورد الجهل المركّب أيضاً، فإنّ الحكم بعدم حجّية قطعه وإن لم يستلزم التناقض بينه وبين لزوم العمل بالواقع، وليس بين الحكمين تمناع واقعي، ولكنّه من الواضح أنّه تناقض في نظر القاطع وفي اعتقاده، فهو ما دام قاطعاً لا يحتمل خطأه في اعتقاده، ولا يخضع للقول بلزوم الأخذ بخلافه بعد المفروغيّة عن لزوم الأخذ بالواقع كما ذكرنا، فهو لا يرى معتقده إلّا عين الواقع ونفس الحقيقة.

«و» بذلك يتّضح أنّ «جهله» بالواقع «علمٌ» به «بعين القاطع» وكشف للواقع في نظره، فلا يمكن رده عن ذلك «وهل يرى» مثل هذا «القاطع» في زعمه «إلّا واقعا» قد أصابه؟ «فلا ترى فيه» للردع «سبيلاً» وكيف يمكن أن يكون شيء «رادعا» له عن العمل بما اعتقده بعد ما يرى نفسه مصيباً في اعتقاده؟ ويرى أنّ الحكم الذي قطع به ثابتاً متنجّزاً في حقّه، ويؤكد أنّ كلّ ما ينافيه مناقض له، فلا يمكن رده بمعنى إحداث احتمال الخلاف في ضميره، وإلّا لزم خروجه عن موضوع القاطع، وعن محلّ الفرض، وذلك خلف واضح.

وعليه، فلا محيص عن الحكم بحجّية قطعه ومعذوريّته في اتّباع يقينه على سبيل عدله وقرينه، وهو العالم المصيب وإن افرقا في الإصابة والخطأ الحقيقيّين، ولكنّهما متساويان في المعذوريّة، بل وفي استحقاقهما الأجر والمثوبة أيضاً على تعبهما في الاستنباط وبذل الجُهد في إصابة الحقّ الواقع كما سمعت في

وكلّ قطع من قضاء العقل نشأ فسمّوه الدليل العقلي
وما أتى منه بالاجتماع رأياً فقد سُمّي بالاجماع

الحديث الشريف النبوي ﷺ، مع اختلافهما في قدر المثوبة. وبذلك كلّ يتّضح لك أنّ حجّية القطع مطلقاً من أيّ قاطع كان، ومن أيّ سبب حصل سواء كان علماً أو جهلاً مركّباً «و» لكن ليعلم أنّ «كلّ قطع» حصل «من قضاء العقل» وحكمه، و«نشأ» من دليله «فسمّوه: الدليل العقلي» الذي هو أقوى الأدلّة، ولا يعارضه شيء منها في أحكامه المستقلّة، حتّى أنّه لو عارضه الكتاب القطعي ببعض ظواهره فلا بدّ من تأويله ورفع اليد عن تلك الظواهر بما يوافق العقل كما في قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾^(١) ثمّ استوى على العرش^(٢) ﴿وجاء ربك والملك صفّاً صفّاً﴾^(٣) إلى ربّها ناظرة^(٤) ﴿يد الله فوق أيديهم﴾^(٥) فأينما تولّوا فثمّ وجه الله^(٦).

وأمثالها ممّا يدلّ بظاهره على جسميّة البارئ تعالى - والعياذ بالله - فلا محيص في جميعها من صرفها عن ظواهرها بعد الحكم القطعي من العقل باستحالة ذلك. وقد ورد في تأويلها عن أهل البيت معانٍ مقبولة، فراجع في ذلك كتب التفسير والأحاديث^(٧).

«و» أمّا «ما أتى» من القطع وحصل «منه بالاجتماع» من الفقهاء العظام «رأياً فقد سُمّي بالاجماع».

وأما الكتاب والسنة فلا يكاد يحصل منهما قطعٌ كي يسمّى الحاصل منهما باسم خاصّ، وذلك إمّا من جهة كونه ظنيّ الدلالة وإن كان سنده قطعياً، نظير الكتاب الكريم والسنة المتواترة. وإمّا من جهة كونه ظنيّ السند كما في السنة

(١) طه: ٥. (٢) الأعراف: ٥٤ ويونس: ٣ والرعد: ٢ والفرقان: ٥٩ والسجدة: ٤ والحديد: ٤.

(٣) الفجر: ٢٢. (٤) القيامة: ٢٣. (٥) الفتح: ١٠.

(٦) البقرة: ١١٥. (٧) انظر تفسير البرهان ٣: ٣٠.

المأثورة بطرق الآحاد، سواء كان قطعي الدلالة أو لا.

وبذلك ينقذ انحصار القطعي في الأولين منها، وهما العقل والإجماع المحصل فقط، وحيث إنّه من الواضح عدم كفايتهما لإثبات جميع الأحكام الشرعيّة في جميع أبواب الفقه؛ وذلك لمعلوميّة كثرة الفروع الجزئيّة التي يمكن دعوى خروجها عن حدّي الحصر والإحصاء، مع قصور العقل عن إدراكها ونيل أسرارها، فضلاً عن إثباتها والحكم الجزمي بها، ومع شذوذ ما انعقد عليه الإجماع المحصل الذي يوجب القطع بثبوت الحكم.

بل المنقول منه بطريق الآحاد - مع عدم حجّيته لدى المعظم - قاصرٌ أيضاً عن إثبات جميع الأحكام في جميع الفروع الجزئيّة، ومع أنّه أيضاً لا يفيد أكثر من الظنّ، ولا يوجب القطع أصلاً.

فلا محيص^(١) في مقام معرفة الأحكام الشرعيّة وإثباتها عن الرجوع إلى الظنّ، ولا بدّ من القول بحجّيته وجواز العمل به، كما هو مسلّم متفقٌ عليه لدى معظم الفقهاء وجلّ العلماء، بل كلّهم، وإلّا لزم الإهمال في سائر الأحكام، ولازمه المخالفة القطعيّة لها الموجبة لعذاب الأبد والعقاب السرمد.

فلا كلام في ذلك، ولا خلاف حينئذٍ في حجّية الظنّ في الجملة، ولا ريب في لزوم العمل به إجمالاً.

نعم، قد وقع الخلاف بينهم فيما هو الحجّة من درجاته بعد وضوح أنّ له مراتب: أوّلها: الرجحان اليسير الذي يزول بأدنى تشكيك. وآخرها: ما يقارب القطع في اطمئنان النفس به، وكان دونه بدرجة، ويسمّى مثله بالعلم العادي، وبينهما مراتب كثيرة، كما أنّ له أيضاً أصناف شتى: فمنها: ما اتّفتت الكلمة على حجّيته ولزوم الأخذ به. ومنها: ما هو بخلافه، واتّفتت الكلمة من أهل الحقّ أيضاً على عدم حجّيته. ومنها: ما هو مختلف فيه.

(١) عطف على قوله: وحيث إنّه من الواضح عدم

فالأوّل منها: هو المسمّى بالظنّ الخاصّ، وهو ما قام على حجّيته دليل خاصّ من الإجماع أو الكتاب أو السنّة القطعيّة، نظير ما هو حاصل من ظهور اللفظ مثلاً، حيث إنّّه قد استقرّ على حجّيته بناء العقلاء أجمع، فإنّ سيرتهم القطعيّة على العمل بظواهر الألفاظ من غير توقّف ولا نكير كاشف عن الحكم الباتّ من العقل بذلك، وهو ممّا يوجب القطع بحجّيته وإن كان نفس الدلالة ظنيّاً، باعتبار احتمال إرادة المتكلّم من لفظه غير ما هو ظاهر منه، ثمّ الشرع المقدّس أمضى سيرتهم وأيد حكمهم بالحجّة، وحكم بها في ظواهر الأقرير والشهادات وسائر أنواع المعاملات. وإنّ مثل هذا الظنّ يسمّى عندهم بالدليل العلمي، حيث إنّّه منزل منزلة القطع تعبداً بحكم الشرع باعتبار القطع بحجّيته، مع كون الطريق إلى العلم بتلك الحجّة - وهو تطابق ظاهر اللفظ لمراد المتكلّم - ظنيّاً غير قطعي. ولذلك قيل: إنّ ظنيّة الطريق لا تنافي قطعيّة الحكم^(١).

والثاني منها ما هو بعكسه، وهو ما لم يقم على حجّيته دليل من الشرع، ولا من العقل، كالظنّ الحاصل من الجفر والحساب والاستخارة وأمثالها، فإنّه لا خلاف في عدم حجّية مثله، فضلاً عمّا ورد النهي عن الأخذ به^(٢) وثبت الردع الشرعي عن القول بحجّيته، نظير الظنّ الحاصل من القياس المطلق^(٣) غير ما ذكر، من منصوص العلّة، والقياس بالأوّلويّة.

والثالث منها ما هو الظنّ المطلق، وهو الذي ادّعى بعضهم قيام الدليل العقلي أو الشرعي عليه، فذهب إلى حجّيته^(٤). وأنكروا الآخرون ذلك، فقالوا بعدم حجّيته^(٥). واستدلّ الأوّلون على ذلك بوجوه أربعة، أهمّها رابعها، وهو المعروف بينهم

(١) انظر هداية المسترشدين: ٩، كفاية الأصول: ٤٦٩.

(٢) على سبيل المثال انظر سورة الحجرات: ١٢.

(٣) انظر تفصيل الكلام في مفاتيح الأصول: ٤٥٢ وكفاية الأصول: ٣٠٨.

(٤) انظر مفاتيح الأصول: ٤٥٩.

(٥) كما في فراند الأصول (تراث الشيخ الأعظم) ٢٤: ٣٨٨ فما بعد.

ولا تكن متبعا للظن فإن ظن المرء ليس يغني
وإن فتحت باب الانسداد سددت باب الرشد والسداد
فسد باب الانسداد أليق بفتحه الدين الحنيف يحق

بدليل الانسداد، وهو مؤلف عندهم من مقدمات أربع، يترتب على مجموعها - على تقدير تماميتها - حكم العقل بحجية الظن، وجواز الاكتفاء به في مقام امتثال التكاليف المعلومة بالإجمال في الشريعة المقدسة، أو أنه يستكشف بها - على تقدير تماميتها - أن الشارع جعل الظن حجة.

وحيث إن الأساطين ولا سيما المتأخرين منهم لا يرون لدليل الانسداد شأنًا، ولا يرون تمامية تلك المقدمات: أعرضوا عنه، وأضربوا عن حجتيه صفحاً، وقصروا الحجية على الظنون الخاصة، ولذلك أعرضنا نحن عن ذكره في المقام، ومن أرادها فليراجع المطولات من كتب الأصوليين^(١).

ولما كان العلامة الناظم - طاب ثراه - أيضاً من المنكرين لحجتيه نهى عن اتباع مطلق الظن، ومراده الظن المطلق، فقال مخاطباً لابنه - طاب ثراه -: «ولا تكن متبعا للظن» الذي لم يقم على اعتباره دليل قطعي «فإن ظن المرء» ما لم يكن قطعي الاعتبار «ليس يغني» مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾^(٢).

«وإن فتحت» على نفسك «باب الانسداد» وزعمت تمامية مقدماته: فاعلم أنك «سددت» عليها «باب الرشد» بمعنى: الهداية «والسداد» بمعنى: الصواب، فإن مقتضاهما في كثير من موارد الشبهة هو الوقوف وعدم الاقتحام، فالأخذ فيها بالظن لكونه في معرض المخالفة مخالف لذلك.

«فسد باب الانسداد» والحكم عليه بالفساد «أليق» وأقرب إلى الحق، فإنه «بفتحه» بمعنى: القول باعتبار مطلق الظن بجميع أصنافه وجميع درجاته: يضعف

(١) انظر فرائد الأصول (تراث الشيخ الأعظم) ٢٤: ٣٨٤ وكفاية الأصول: ٣١١.

(٢) النجم: ٢٨.

والظن نوعاً غلطٌ في غلط به أمور العقلا لم تنط
ولا يكون الأخذ بالظواهر إلا من الأخذ بأصلٍ دائر
يدور في الصرف وفي أمثاله من الخطأ، والحكم وامثاله

أمر «الدين الحنيف» بل «يمحق» ويذهب «و» ذلك لأنَّ «الظنَّ نوعاً» أي: في نوعه أو في نوع الناس وفي كثير منهم «غلطٌ في غلط» أي: خطأ في خطأ، فتراهم كثيراً ما يغلطون في نوعه، أو في الأسباب ومسبباتها، أو الكليّات ومصاديقها، أو الأحكام وموضوعاتها، وأمثال ذلك.

وربما يتحصّل من ذلك كلّ في واقعة واحدة جهتان أو أكثر من الاشتباه والغلط، ولأجل كونه كذلك، ولا أقلّ من كونه في معرض منه: لم ترتبط «به» بنحو الاعتماد والاستناد «أمور العقلاء» في شؤونهم الانفراديّة والاجتماعيّة، و «لم تنط» به أحكامهم المتداولة بينهم.

نعم، قد عرفت استقرار سيرتهم على العمل بظواهر الألفاظ في المحاورات، فيعولون عليها، ويرتبون عليها الآثار، مع عدم إفادتها القطع، وغايتها أنّها ظنون يترجّح فيها أحد الاحتمالين «و» لكن لا يتوهّم النقض بذلك، فإنّه «لا يكون الأخذ» منهم «بالظواهر» ولا اعتمادهم عليها «إلا من» «أجل» «الأخذ بأصلٍ» معتبرٍ «دائرٍ» بينهم، لا يبقى معه مجالٌ للاعتداد باحتمال الخلاف الذي كان هو السبب لعدم إناطة الأمور بالظنّ.

وذلك الأصل تارةً «يدور» ويجري «في» مرحلة الاستعمال من جهة احتمال «الصرف» عن المعنى الحقيقي، كما إذا شكّ في وجود القرينة مع احتمال عدم وصولها، فبأصالة عدم القرينة الصارفة يؤخذ بما هو الظاهر فيه من المعنى الحقيقي. «و» أخرى يدور ويجري «في أمثاله» أي: أمثال الصرف، وذلك في الموارد التي يشتبه الحال فيها، ولا يحصل اليقين بها. فمنها: ما إذا حصلت الشبهة «من» جهة احتمال «الخطأ» أو السهو أو الغفلة، كما إذا علّم أنّ المتكلّم لم ينصب قرينة

للمجاز، ولكنه يحتمل أنه أخطأ واعتقد عدم الحاجة إليه، أو أنه سها عن نصيبها، أو أنه غفل عن ذلك، وكما إذا أخبر عن شيء أو حكم به واحتمل أنه أخطأ عن الواقع، أو عن كونه ذا مصلحة، إلى غير ذلك مما يحتمل فيه أحد هذه الأمور: فيجري فيها الأصل، ويحكم فيها بعدم الخطأ وعدم صاحبيه، ويؤخذ بما هو الظاهر منها.

«و» منها ما إذا حصلت الشبهة في ناحية «الحكم» ولم يعلم مثلاً أن الأمر الصادر من المولى هل كان بداعي البعث جداً، أو أنه كان بسائر الدواعي من التعجيز أو التهكم أو الاختبار أو الترخيص أو غير ذلك؟ فبأصالة عدم صدوره عن الدواعي الآخر يؤخذ بما هو ظاهره، من كونه بداعي البعث، ويقال فيه: إنه حكم حقيقي.

«و» منها ما إذا حصلت الشبهة فيما هو أثر الحكم، أعني مرحلة «امتناله» ولم يعلم أنه هل يكفي مطلق الامتنال في أي زمانٍ مثلاً، أم لا؟ أو أنه يكفي الامتنال مرة واحدة، أم لا بدّ فيه من التكرار؟ إلى غير ذلك، فبمقتضى أصالة عدم التقييد، أو أصالة الإطلاق، يؤخذ بالظهور الإطلاقي، ويحكم بكون الأفراد كلّها متساوية، ويحكم بالاكْتفاء بكلّ منها، وبفردٍ واحدٍ منها، ونحو ذلك.

هذا كلّه في الأمارات الكاشفة عن حكم الله الواقعي في كلّ قضية، وهي المسماة بأدلة الفقاهة، وأنّ الحجة منها - أي: المثبتة لذلك الحكم الأصلي تعبدًا بحكم العقل وإمضاء الشرع كما عرفت - هي القطع أو الظنّ الخاصّ الناشئ من ظاهر اللفظ، أو إطلاقه، أو من أصالة عدم القرينة الصارفة، وعدم الخطأ والنسيان والسهو والغفلة، وعدم إرادة غير البعث الجدّي، وأمثال ذلك مما استقرّ عليه بناء العقلاء الكاشف عن حكم العقل باتّاءً بذلك، أو الناشئ من خبر الثقة المحفوف بالقرائن.

وقد عرفت أيضاً عدم حجّية سائر الظنون المطلقة، سواء ورد النهي الشرعي عن اتّباعه - كالظنّ الحاصل من القياس المطلق، أو الحاصل من خبر الفاسق وأمثالهما - أو لم يرد فيه دليلٌ على حجّيته أصلاً، لا من الشرع ولا من العقل - كالظنّ الحاصل من الجفر والحساب والرؤيا والاستخارة وأمثالها - فإنّ عدم الدليل على حجّيتها كافٍ في عدم حجّيتها بعد التسالم من الكلّ على لزوم اتّباع

الشرع المقدس وحرمة مخالفته.

ثم إن هناك أصولاً عملية تسمى بالأدلة الاجتهادية، وهي أيضاً حجة يجوز العمل بها بحكم الشرع، ولكنه بعد إغواز أدلة الفقاهة وحصول اليأس منها بعد الفحص التام عنها، فهي متأخرة رتبة عن أدلة الفقاهة، وأنّ الثابت بها الموجب لثبوت العذر للمجتهد الفقيه ومقلّديه والمسقط لاحتمال العقوبة عنهم: إنّما هو الأحكام الظاهرية المجعولة بدلاً عن تلك الأحكام الواقعية الأصلية الواجب اتباعها عند الظفر بها.

وأما عند الانقطاع عنها أصلاً ورأساً، يجب اتباع تلك الأحكام الظاهرية المتلقاة عن المعصومين عليهم الصلاة والسلام، بمقتضى الأحاديث الصحيحة المأثورة عنهم، الدالة على حجية الصغريات المأخوذة من كبرياتهم، وعلى لزوم اتباع الفروع المتفرعة على ما أسسوه من أصولهم بنحو قولهم عليه السلام: «علينا أن نلقي الأصول وعليكم أن تفرّعوا»^(١).

ثم بمقتضى العلم القطعي بعدم الإهمال من الشرع المقدس في حكم ما لم يتم عليه أمانة كاشفة عن حكمه الواقعي. ثم أيضاً بمقتضى الحكم اليقيني من العقل أنّ الله تعالى في كلّ واقعة من الوقائع إلى آخر الدهر مع عدم تناهيا حكماً خائفاً واقعياً. يجب اتباعه، ولا يكون الجهل به عذراً في تركه بعد جعل البديل عنه.

وعليه، فبعد قيام تلك الأدلة القطعية من العقل والشرع على حجية تلك الأصول العملية المثبتة للأحكام الظاهرية: لا يبقى ريب ولا شبهة في لزوم اتباعها والعمل بها، ثم إنّها وإن كانت كثيرة مختلفة باختلاف مجاريها وتشتت مواقعها، ولكنها يجمعها ما صحّ عن المعصومين من قولهم عليه السلام: «أبق ما كان على ما كان»^(٢) «لا تنقض اليقين بالشك بل انقضه بيقين مثله»^(٣) وأمثال ذلك.

(١) المستطرفات (السرائر) ٣: ٥٧٥، الوسائل ٢٧: ٦١ أبواب صفات القاضي باب ٦ ح ٥١.

(٢) قاعدة مستفادة من روايات الاستصحاب.

(٣) التهذيب ١: ١١/٨، الوسائل ١: ٢٤٥ أبواب نواقض الوضوء باب ١ ح ١، بتفاوت يسير.

وما يشكّ في ارتفاعه فلا يصدّ الاحتمال عند العقلا
فهذه قاعدةٌ شريفة تدور في موارد الوظيفة
بما تشاء سمّتها فلم تُلم وإن تشأ فسّمها أصل العدم

«و» فكلّ «ما يشكّ في ارتفاعه» بعد العلم بثبوته سواء كان أمراً وجودياً أو عدمياً، أو كان حكماً تكليفاً مجعولاً - كالحليّة والحرمة والوجوب وأمثالها - أو وضعياً ذاتياً كشف عنه الشارع - كالطهارة والنجاسة وأمثالهما - أو كان موضوعاً علّم ثبوته ثم شكّ في بقائه - كوجود زيد مثلاً - إلى غير ذلك من مجاري الأصول. فإنّه يجب العمل في جميعها بتلك الأصول الظاهرية.

«فلا» يرفع اليد عمّا ثبت بمجرّد احتمال ارتفاعه في شيءٍ من تلك الموارد؛ إذ لا «يصدّ الاحتمال» المذكور «عند» تطرّقه نفوس «العُقلا» عن الجري على الحالة السابقة، والعمل بها، ولا شبهة في كون ذلك سيرتهم المستمرة من قديم الزمن، كما لا شبهة في إمضاء الشارع لها، وتحريضه في خطاياه على العمل بها. وعليه، «فهذه قاعدة» كليّة «شريفة» تنفع في مقامات كثيرة، وتجري و «تدور في موارد» الحيرة في «الوظيفة» العملية، ولا يهّمنا تسميتها بالاستصحاب أو بغيره، ولك الخيار في ذلك، و «بما تشاء سمّتها» ولو سمّيتها بغير ما هو المصطلح عليه «فلم تُلم» بالبناء للمفعول؛ إذ لا شأن للتسمية بعد عرفان المقصود، «وإن تشأ» أن تسمّي ذلك بما هو أبعد عن توهم الخلاف، وأجمع لموارد جريان القاعدة، «فسّمها: أصل العدم» حتّى يعمّ موارد استصحاب العدم الأزلي، واستصحاب العدم الطارئ، واستصحاب عدم الرفع، وأصل عدم الغفلة، وعدم الخطأ، وعدم القرينة، وعدم التقيّة، وعدم التخصيص، إلى غير ذلك من الأصول العدميّة التي اختصّ كلّ منها باسم خاصّ في الاصطلاح الأصولي، سواء كانت من الأصول اللفظيّة، أو العمليّة، فإنّها على كثرة مواردّها واختلاف آثارها يجمعها قاعدة أصل العدم.

قضت به الفطرة والجبله وإنها من أمتن الأدله
وليس للشرع سوى الردع ولا رادع، بل أمضاه فيما وصلا
ولا ينافي الجزم في الأقوال بناؤهم في باب الامثال

بل يمكن أن يقال: إنّ الجري على الأصل المذكور ممّا «قضت به الفطرة» العقلانيّة «والجبله» الإنسانيّة، بل الحيوانيّة أيضاً، فإنّ ذلك ممّا استقرّت عليها آراء العقلاء، واستمرّت من قديم الزمن عليها سيرتهم بجميع طبقاتهم اتّباعاً لها وعملاً على طبقها وقولاً بحجّيتها.

«و» كفى بذلك دليلاً على اعتبارها؛ ضرورة «أنتها» تكون بذلك «من أمتن الأدلة» وأقواها، «وليس للشرع» فيما كان كذلك يد التصرف إثباتاً، وإنّما له على تقدير عدم رضائه به أن يردع عنه.

وعليه، فلا يصدّنا عن الأخذ به والعمل على طبقه «سوى» صدور «الردع» منه، «و» حيث «لا رادع» من ناحيته عن الأخذ بأصل العدم، «بل» نراه أنّه «أمضاه» ونوّه به، وأمر بالعمل على طبقه «فيما وصلا» إلينا من السنّة القطعيّة، فلا محيص عن القول بكونه حجة قويّة، ودليلاً قوياً قد جرت عليه السيرة العقلانيّة، ورضي به الشرع وأمضاه قولاً وتقريراً.

لا يقال: كيف يدّعى استمرار سيرة العقلاء على ذلك؟ أم كيف يحكم بأنّ احتمال الارتفاع لا يصدّهم عن الأخذ والعمل به؟ وكيف يجامع ذلك ما ذكر آنفاً، من أنّ الظنّ لم تنط به أمور العقلاء؟ حيث إنّ مقتضى عدم الإناطة هو الوقوف على موارد الجزم واليقين، وأنّ أصل العدم غايته إفادة الظنّ، بل إنّ كثيراً ما لا يحصل منه الظنّ أيضاً، فكيف استمرّت عليه سيرتهم؟

فإنّه يقال: إنّ الإشكال إنّما نشأ من الخلط بين مقام الحكم بشيءٍ إنشاءً أو إخباراً، وبين مقام الامثال لما يصدر من الأحكام، ومقام ترتيب الأثر عليها، وإلاّ فعند التأمّل ينقدح أنّه لا تدافع بين الأمرين، «و» أنّه «لا ينافي» اعتبار «الجزم»

وضع من الأوقات شطراً تعمل فيه، وما علمك لولا العمل؟
واقف في الطاعة آثار الحُجَج ولجّ في الخير، فمن لجّ ولجّ

واليقين «في الأقوال» التي تصدر من العقلاء إخباراً وإنشاءً، بمعنى: أنهم لا يقولون إلا ما يعلمونه جزمياً ويقطعون به، ولا يمانعون به، ولا يمانعون «بناؤهم» العملي «في باب الامتثال» على الأخذ بما كان، وعدم الاعتناء باحتمال الارتفاع، ونحو ذلك من المواقع التي يجري فيها أصل العدم، فإن الاحتمالات المتطرّقة في هذا الباب لا يدفعها إلا الأصل المذكور، بل لو بني الأمر في باب الامتثال أيضاً على الجزم كما في باب الأقوال لاختلّ النظام من نواحي شتى كما لا يخفى على الخبير المتدرب.

ثم يا بُنيّ بعد ما تعلّمت علوم الدين فقهاً وأصولاً وأخلاقاً، فعليك بتفريغ بعض ساعاتك في ليلك ونهارك للعمل بما تعلّمت، «وضع من الأوقات شطراً» وعيّن منها وقتاً خاصاً «تعمل فيه» العبادات المأثورة في الشريعة المقدّسة من الطاعات البدنيّة، كالصلاة، والدعاء، وسائر القراءات المفروضة والمسنونة، فإنّ العلم بلا عمل كالشجر بلا ثمر^(١)، وهو لا يكون إلا وقود النار.

«وما» نتيجة «علمك» وما فائدته «لولا العمل» به؟ فإنّه هو نتيجة العلم.

«واقف في» كيفيّة «الطاعة» والعبادة «آثار الحُجَج» المعصومين أهل بيت النبوة ﷺ، وأعرض عمّا أبدعه الفرق الضالّة المضلّة من أهل القياس، والقلندريّة^(٢) والشيخية^(٣) والصوفيّة^(٤) والبهائية^(٥) وأمثالهم من الطوائف

(١) عيون الحكم والمواعظ (الواسطي): ٣٤٠، غرر الحكم: ٥/٤٦٣.

(٢) قلندر وقلاش: كلمتان يُوصف بهما بعض رجال الصوفيّة المجرّدين عن العلائق الدنيويّة، وعند الصوفيّة: الرجل الذي هو من أهل الترك والتجريد، انظر موسوعة كشّاف اصطلاحات

الفنون والعلوم ٢: ١٣٤٠. (٣) هم أتباع الشيخ أحمد الإحساني.

(٤) الصوفي عند أهل التصوّف هو الذي هو فاني بنفسه باقي بالله تعالى مستخلص من الطبائع متّصل بحقيقة الحقائق. انظر موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢: ١١٠٢.

(٥) الذين يقولون بألوهيّة البهاء ونسخه لدين الإسلام وإبطاله لجميع مذاهبه. الغدير ٣: ٣٦٦.

ونور القلب بذكره الحسن ودُم عليه فهو من خير السنن

المنتسبين إلى الإسلام كذباً وزوراً، وسمّوا خرافاتهم وبدّعهم عبادةً وذكرًا جلياً وخفياً «ولج» بالجدّ والجهد «في» تحصيل «الخير» وفي طلبه «فَمَنْ» كان كذلك نال الخير وأصاب الغرض المحبوب، وفي المثل المشهور (من قرع باباً و «لَجَّ وَلَجَ» ومن طلب شيئاً وجدّ وجد).

ثمّ «ونور القلب» بالفكرة في نعم الله تعالى وألطافه، و «بذكره الحسن» فاجعله نصب عينيك، ولا تغفل عنه طرفة عين، واستقم على ذلك «ودُم عليه» في آناء الليل وأطراف النهار «فهو» أي: الدوام على الخير «من خير السنن». وفي الحديث المأثور: «قليلٌ من عمل الخير تدوم عليه خيرٌ من كثير لا تدوم عليه»^(١).

وبمضمونه أحاديث كثيرة تحتّ على استدامة الخير^(٢) وقد ذكر علماء الفنّ والحديث لذلك خواصاً وآثاراً مجرّبة^(٣).

ثمّ اعلم أنّ الذكر، بكسر الدال، نقيض النسيان، وهو المقصود في المقام على سبيل قوله تعالى: ﴿واذكر ربك في نفسك تضرّعا وخيفة﴾^(٤).

ولا شك أنّ ذلك أشرف من الذكر باللسان كما في الحديث: «تفكّر ساعة خيرٌ من عبادة ستين سنة»^(٥).

وقد ذكر بعض الأعظم في توجيه ذلك: أنّ الفكر وهو ذكر القلب يوصلك إلى الله،

(١) بحار الأنوار ٦٨: ٣١٩، عيون الحكم والمواعظ (الواسطي): ٣٧٠ بتفاوت يسير.

(٢) انظر الكافي ٨: ٨. (٣) انظر بحار الأنوار ١: ١١٨ و ٥٨: ٢٩٠.

(٤) الأنعام: ٦٣، الأعراف: ٢٠٥.

(٥) الدر المنثور ٢: ١١١، الجامع الصغير ٢: ٥٨٩٧/٢١٩ باختلاف يسير فيهما، كشف الخفاء

(العجلوني) ١: ٣١٠/١٠٠٤، مجمع البحرين (الطريحي) ٣: ٤٤٤ (فكر). بحار الأنوار ٦٦:

٢٩٣، نور البراهين (الجزائري) ١: ٧٩.

وصلّ في أوقاتها، وواظب على الممتّات من الرواتب
واعرج إلى الله بها واستقبل بخالص النيّة وجهه العليّ

والعبادة توصلك إلى ثواب الله، وأنّ الأوّل خير من الثاني، وأيضاً الفكر عمل القلب، والطاعة عمل الجوارح، والقلب أشرف من جميعها، وعمله أشرف من أعمالها، وهو أبعد عن الرياء وأقرب إلى الخلوص^(١).

وقد تکرّر في الكتاب الكريم الأمر بذلك بالمعنيين، كقوله تعالى: ﴿اذكروا الله ذكراً كثيراً﴾^(٢) و﴿اذكروا نعمة الله عليكم﴾^(٣) و﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر﴾^(٤) و﴿فاذكروا الله كذكركم آبائكم﴾^(٥) و﴿أو يحدث لهم ذكراً﴾^(٦) و﴿أو يذكر فتنته الذكرى﴾^(٧).

إلى غير ذلك ممّا ورد في فضل الذكر كتاباً وسنّة، وإنّ من أهمّ أصنافه الفرائض اليومية فأقمها «وصلّ» كلّاً منها «في أوقاتها» من غير تأخير، ففي الأحاديث الكثيرة الأمر الأكيد بذلك، وإنّ «أوّل الوقت رضوان الله، وآخر الوقت غفران الله، والغفران لا يكون إلّا عن المعصية وأنّها دين مطلوب، فأدّها لوقتها، واسترح منها»^(٨).

«وواظب» مهما وسعك «على الممتّات» لها «من الرواتب» يعني النوافل اليومية، وهي الليلية منها والنهارية، وأنّ المداومة عليها من علائم الإيمان. «واعرج» صاعداً «إلى» محالّ كرامة «الله» بالإتيان «بها» ففي الحديث:

(١) حكاه عن الفخر الرازي في مجمع البحرين ٣: ٤٤٤ (فكر).

(٢) البقرة: ٢٣١ وآل عمران: ١٠٣ والمائدة: ٧.

(٤) القمر: ١٧ و٢٢ و٣٢ و٤٠.

(٥) البقرة: ٢٠٠. (٦) طه: ١١٣. (٧) عبس: ٤.

(٨) من لا يحضره الفقيه ١: ١٤٠/٦٥١، بحار الأنوار ٧٩: ٣٥١، سنن الترمذي ١: ١١١/١٧١،

وسنن البيهقي ١: ٤٣٥، سنن الدارقطني ١: ٢٥٩ بتفاوت يسير.

ممثلًا بين يدي جلاله	مثول من يخجل من فعاله
تركع في خلاله وتسجد	تقوم من هيئته وتقع
تلهج بالحمد وبالثناء	والذكر والتسبيح والدعاء
أكرم بها فإنها الصلاة	وروحها الخضوع والإخبات
تنهى عن الفحشا والمنكر من	بقلبه استقبل وجهه الحسن

«الصلاة معراج المؤمن»^(١) و «قربان كل تقي»^(٢) أي: يقرب بها إلى رحمة الله تعالى وعظيم الزلفى لديه.

«واستقبل» بقلبك «بخالص النية وجهه العلي» الأعلى، متجنباً فيها عن كدر العجب والرياء «ممثلًا بين يدي جلاله» وكبريائه تعالى «مثول من يخجل من فعاله» والمثول: هو القيام منتصباً متذلاً وخائفاً فزعاً «تركع» في أثناء عملك و «في خلاله» مرة «وتسجد» له أخرى، و «تقوم من هيئته» ثالثة «وتقع» رابعة، كالواله الحيران والغريق المتشبث بكل حشيش «تلهج» راجياً عفوه ولطفه «بالحمد» له «وبالثناء» عليه، ذلك في الركعتين الأوليين.

ثم بالتقديس «والذكر» في الركوع والسجود والتشهد، ثم بالتنزيه «والتسبيح» له في الركعتين الأخيرتين، ثم بالتوسل «الدعاء» في القنوت وسائر أحوال الصلاة، و «أكرم بها، فإنها الصلاة» والرحمة الواسعة، «و» لكن «روحها» الموجب لقبولها هو «الخضوع» فيها بالجوارح «والإخبات» بمعنى: الخضوع بالجوانح. وأنها «تنهى عن الفحشاء والمنكر» كل «من» توجه «بقلبه» فيها إلى ربه تعالى و «استقبل» بضميره «وجهه الحسن» وذاته المقدسة على سبيل استقبال ظاهر البدن لبيته الحرام، فإن مثل تلك الصلاة هي المخير عنها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ

(١) مستدرک سفینه البحار (النمازي) ٦: ٣٤٣، الاعتقادات (للمجلسي): ٣٩ على ما في تسديد الأصول ١: ٦٢.

(٢) نهج البلاغة (صحي الصالح): ٤٩٤ الحكم ١٣٦، الكافي ٣: ٦٢٦٥، دعائم الإسلام ١: ١٣٣، الجامع الصغير (السيوطي) ٢: ١٢٠/٥١٨٢، كنز العمال ٧: ١٨٩١٧/٢٨٨.

فيها يناجي العبد ربّه ومن
فأدّها عبادةً لا عادة
ولجّ في قبولها، فمن قبل
وأدّ فرضها على آدابها
ناجاه يصفو من شوائب الدّرن
وكُن كأن تراه في العبادة
قربانه يُقبل منه ما عَمِل
بدواً وختماً تكمل القُرب بها

الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر^(١) و «فيها يناجي العبد ربّه» تعالى، ويكلّمه بلا واسطة أحد، وبها يحوز فخر التخاطب مع ملك الملوك جلّ وعلا «و» إنّ «من» تشرّف بالتخاطب القلبي معه تعالى و «ناجاه» بخضوع الجوارح وخشوع الجوانح «يصفو من شوائب الدّرن» أي: يخلص من أدناس المعاصي وأقذار الخطايا وأوساخ السيئات.

«فأدّها» أي بنيّ لكونها «عبادة» مقربةً «لا» باعتبار كونها «عادة» كسائر الأمور العادية، وإلّا لم تكن مؤثّرة. «وكُن كأن» تشاهده تعالى و «تراه في» حين «العبادة» متذلّلاً بين يديه.

«ولجّ» وابذل الجُهد «في» تحصيل ما يوجب «قبولها» من الشرائط والأسباب، «فمن قبل» منه «قربانه» الموجب لقربه من ربّه «يُقبل منه» سائر «ما عَمِل» من الطاعات، ففي الحديث: «إنّها عمود الدين إن قيلت قبل ما سواها، وإن ردّت ردّت ما سواها»^(٢).

ولذلك قال السيّد بحر العلوم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في منظومته في شأنها:

إِنْ قُبِلَتْ فغَيرَها بِها قُبِلَ وَإِنْ تُرِدَّ رَدَّ كُلِّ ما عَمِلَ^(٣)

«وأدّ فرضها على آدابها» بمراعاة مسنوناتها وإتيان مستحبّاتها «بدواً» من الأذان والإقامة والتكبيرات المندوبة في أوّلها، مقرونةً بأدعيّتها «وختماً»

(١) العنكبوت: ٤٥.

(٢) من لا يحضره الفقيه ١: ١٣٤/٦٢٦، الوسائل ٤: ٣٤ أبواب أعداد الفرائض باب ٨ ح ١٠.

(٣) الدرّة النجفيّة: ٨١.

وما استطعت صُـم، وأدّ ما ندب منه، ولا تقنع بما منه يجب
فإنّه من الجحيم جُنّة وقائد إلى سبيل الجنّة
وفيه قال الله: «كلّ عمل لأهله إلّا الصيام، فهو لي
أجزى به» فإله من أجر فصُـم وإن وافى هجير الحر

=====

بتعقيباتها، وما ورد من الأدعية بعدها، حتّى «تكمل القُرب بها» إلى ربّك تعالى.
ثمّ أي بنيّ أوصيك بالصوم «و» بأنّك «ما استطعت صُـم» من غير توان «وَأدّ
ماندب» شرعاً «منه» في أيّام الشهور «ولا تقنع بما منه يجب» بالأصل كصوم شهر
رمضان، أو بالعارض كصوم النذر واليمين والكفّارة وأمثالها.

«فإنّه من» عذاب «الجحيم جُنّة» ووقاية «وقائد إلى سبيل الجنّة» الواسعة كما
في الحديث^(١). «وفيه قال الله» تعالى في الحديث القدسي أنّ: «كلّ عمل» خير
يكون «لأهله» وعامليّه «إلّا الصيام، فهو لي» وأنا بنفسى «أجزى به»^(٢).

وظاهره أنّه تعالى بنفسه المقدّسة يتولّى جزاء الصائم بما لا يقدر بِقَدَر
ولا تحدّ بِحدّ، وذلك زيادةً على الأجور العامّة لأهل الجنّة، من الحُور والعِلّمان
والأشجار والأنهار وسائر ما أعدّ فيها لهم من النعم.

هذا بناءً على كون كلمة: «أجزى» بصيغة الفاعل، وربما يحتمل كونها بصيغة
المفعول، ويكون المعنى حينئذٍ والله العالم: أنّه تعالى مجزٍ بالصوم، يعني: أنّ الصوم
جزاءٌ له تعالى على جميع نعمائه التي لا تعدّ وآلائه التي لا تُحصى، وذلك كناية
عن شدة قرب الصائم منه سبحانه وغاية رضائه تعالى منه كما هو واضح؛ ضرورة
كونه جلّ وعلا غنيّاً عن جزاء العبد له.

وكيف كان «فياله من أجر» عظيم ولطفٍ منه تعالى جسيم، ولا سيّما على

(١) فقه الرضا عليه السلام: ٢٠٤، المحاسن ١: ٢٨٩/٤٣٤، الكافي ٤: ١/٦٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٤/١٩٨، الخصال: ٤٥/٤٢، الوسائل ١٠: ٤٠٠ أبواب الصوم

المندوب باب ١ ح ١٥.

وَأَدِّ إنْ مَلَكَتْ مَالاً حَقَّهُ وَرَاعٍ فِي الْأَدَاءِ مُسْتَحِقَّهُ
وَانَهُ عَنِ النُّكْرِ وَبِالْمَعْرُوفِ مُرٌّ وَأُظْهِرِ الْحَقَّ وَإِنْ تَرَاهُ مُرًّا

المعنى الأخير «فصم» يا بُنَيَّ «وإن وافى» وصادف وقت «هجير الحر» وشدته، والأجر على قدر المشقة، وإذا عظم الأجر هان العمل.

ثم «وَأَدِّ» الحقوق المالية المفروضة «إن ملكت مالا» يتعلّق به الخمس أو الزكاة، وادفع لكلّ ذي حقّ «حقّه» منه كاملاً، من غير بخسٍ ولا نقص «وراعٍ في الأداء» من يكون «مستحقّه» قريباً كان منك في النسب أو بعيداً، ولا تراعى عصبيّة القرابة والصداقة، ولا يَكُنْ دفعك رياءً أو حياءً من المدفوع له مع عدم استحقاقه، ولا بإزاء أجرٍ أو خدمةٍ أو إحسانٍ، بحيث تكون تلك الدواعي في عرض داعي القربة، ومزاحماً للخلوص.

نعم، إذا كانت مؤكّدة لداعي القربة، فلا حرج، ولا محذور، ولكن الأمر دقيقٌ والميز قليل، فليراقب، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم.

ثم يا بُنَيَّ عليك بالصدّة عن المنكر «وانه عن النكر» وهو كلّ ما كان محرّماً في الشريعة الإسلاميّة «وبالْمَعْرُوفِ مُرٌّ» مهما أمكنك في الأمرين بعد اجتماع شرائطهما ومعرفة مواردتهما مع التدرّج في مراتبهما، من لين الكلام مع التسترّ فيه إلى الغلظة، إلى الإجهار، إلى الإهانة، إلى الضرب مع المكنة، وإلاّ فإلى الإعراض والتباعد، وما أشبه ذلك.

«وأظهر الحقّ» مع الأمن على الدم والعرض والمال المعتدّ به «وإن تراه» أنّه لا يلائم ذوق كثير من الناس وهو عندهم «مُرٌّ» وأنّ الأمر والنهي المذكورين من أهمّ فرائض الدين، وقد تکرّر الأمر بهما في الكتاب والسنة بعد قيام الإجماع على وجوبهما، فقد قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١) ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

واعزب عن الباطل واقتصر على ما حلّ من رزقٍ، فما حلّ حلاً
وابتغ في تزويجك النساء من طابت، وإيّاك وخضراء الدّمن

وينهون عن المنكر^(١).

وفي سورة التوبة: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾^(٢) ﴿التائبون العابدون... الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر﴾^(٣).

وفي سورة الحجّ: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَمْرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾﴾^(٤).

وفي السنّة المتواترة من ذلك ما يدهش العقول، فراجع مظانّها في كتب الأحاديث والتفاسير^(٥).

وأنّ المعروف: كلّما عرف من طاعة الله تعالى، والمنكر: كلّما حرّمه الشارع وقبحه. «واعزب» أي: أبعد «عن الباطل» وهو كلّما يبعدك عن ربّك شغلاً وأكلاً وأمثالهما، «واقتصر على» مقدار «ما حلّ من رزقٍ» واقنع به، «فما حلّ» منه «حلاً» وطاب، وفيه إشارة إلى النهي عمّا نهى الله تعالى عنه، من أكل المال بالباطل، بقوله سبحانه في سورة البقرة: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾^(٦).

وكذا فيه إشارة إلى لزوم عدم الطمع فيما زاد على ما رزقك، وعدم مدّ العينين إلى ثروة أهل الغنى كما قال تعالى في سورة طه: ﴿وَلَا تَمْدَنَّ عَيْنِكَ إِلَى مَا مَتَعْنَاهُ أَزْوَاجاً مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرَزَقَ رَبُّكَ خَيْرَ وَأَبْقَى﴾^(٧).

ثمّ إذا أحببت الزواج فاطلب «وابتغ في تزويجك النساء من» طهر أصلها عن الرذائل، و «طابت» نسباً في الأبوين، فإنّ العهر من أحدهما يؤثّر في سبعين بطناً

(١) آل عمران: ١٠٤. (٢) التوبة: ٧١ و١١٢. (٣) الحجّ: ٤١.

(٥) انظر الوسائل ١٦: ١١٧ أبواب الأمر والنهي، تفسير الصافي ١: ٣٣٨.

(٦) البقرة: ١٨٨. (٧) طه: ١٣١.

والأجنبيّة اجتنب عنها، وهل
 وغلّض عينيك قرب نظره
 يأمّن من خالطها من الزلل؟
 أورثت الحسرة يوم الحسره
 وإينها فيما عدا الكفين
 والوجه في وجه سفاح العين

من الذريّة كما في الحديث^(١) فراجع المظانّ من ذلك لتعرف الممدوحة منهم
 والمذمومة، وقد ورد عن النبي ﷺ النهي عن اختيار المرأة العاقر الحسنة في
 منبت السوء^(٢).

«و» أنّ المأثور عنه ﷺ مضمون قوله: «إياك وخضراء الدّمن»^(٣) والدّمن:
 المنزل الذي ينزل فيه العرب، ويحصل في أرضه تغيّز بسبب مواشيهم وأحداثهم،
 وإذا نزل عليها المطر أنبت نباتاً حسناً شديد الخضرة والطراوة، ولكنّه يتضرّر
 الإبل بتناوله، فظاهره حسنٌ لطيفٌ وباطنه مضرٌ قبيح.
 وأنّه ﷺ شبه المرأة الجميلة في ظاهرها والخبيثة في أصلها بذلك النسب
 السوء لكثرة ضررها وفسادها في عاقبة الأمر ومآله.

ثمّ وإياك عن النظر إلى غير المحارم من النساء! «والأجنبيّة اجتنب عنها»
 وعن الاختلاء معها، «وهل» يمكن أن «يأمّن من خالطها» وعاشرها «من الزلل»
 والوقوع في مهاوي السيئات، ومهالك المعاصي؟

«وغلّض عينيك» عنها، «قرب نظره» واحدة «أورثت الحسرة» الدائمة «يوم
 الحسرة» العظمى، «فإنّها فيما عدا» النظر إلى «الكفين» ما عدا «الوجه في وجه»
 قويّ عند البعض، وضعيف عند الآخرين: «سفاح العين» ولكلّ جارحة زناء
 بحسبها كما لا يخفى على أهل المعرفة.

(١) لم نعر عليه في المجاميع الحديثيّة الموجودة لدينا.

(٢) انظر الوسائل ٢٠: ٥٣ أبواب مقدّمات النكاح باب ١٥، وانظر الكافي ٥: ١/٣٣٣.

(٣) فقه الرضا عليه السلام: ٢٣٤، الكافي ٥: ٤/٣٣٢، معاني الأخبار: ١/٣١٦، بحار الأنوار: ١٠٠: ٢٣٢.

بُنِيَ إِنْ أَكْثَرْتُ فِي النَّصْحِ وَلَمْ
أَعْهَدْ بِكَ الْجَهْلَ فَإِنِّي لَمْ أَلَمْ
أَلَمْ يَكُنْ أَوْصَى أَبُو السَّبْطِينَ مَنْ
كَانَ هُوَ الْمَعْصُومَ جَدَّكَ الْحَسَنَ؟
وَأَحْمَدُ اللَّهِ وَلِيِّ النَّعْمَةِ
عَلَى انْتِظَامٍ مَا سَأَلْتَ نَظْمَهُ
فَقَدْ أَتَى بِدِيْعٍ نَظْمٍ مَنْسَجَمٍ
[و] فَصْلٍ عِقْدًا مِنْ جَوَاهِرِ الْكَلِمِ

«بُنِيَ إِنْ أَكْثَرْتُ فِي النَّصْحِ» لك «ولم» أجذك ذا حاجةٍ إليه، ولم «أعهد بك
الجهل» كي يلزمك التعليم أو التنبيه، «فإِنِّي لَمْ أَلَمْ» بصيغة المجهول، أي:
لا أستوجب الملامة بذلك، حيث إِنِّي تأسَّيت في ذلك بمولى الموالى أمير المؤمنين عليه السلام،
«أَلَمْ يَكُنْ أَوْصَى أَبُو السَّبْطِينَ» بمثل تلك الوصايا، وألقاها إلى «مَنْ» كان مأموناً
من السهو والخطأ؟ فضلاً عن العمد والعصيان كي يحتاج إلى النصح، و «كان هو
المعصوم» عن كلِّ شَيْنٍ وَدَرَن، وهو «جَدَّكَ الْحَسَنَ» المجتبى عليه السلام، فتراه على
عصمته وشرف منزلته وعُلُوِّ قدره قد كرَّر عليه أبوه عليه السلام النصائح والمواعظ، وبالع
في ذلك لمصالح شتَّى، ولعلَّ منها إسماع العباد بها، أو بيان شرف ابنه باختصاصه
بالخطاب، أو إظهاراً لشفقة الأبوة والحنو والرأفة، أو غير ذلك.

وإنَّ النصيحة لها جهات كثيرة، ومحاسن شتَّى، أما ترى أَنَّ الله سبحانه كثيراً
ما نَصَحَ أنبياءه ورُسُلَه عليهم السلام حَتَّى انتهى الأمر بذلك إلى النبي الأعظم والرسول
الخاتم صلَّى الله عليه وآله وسلَّم.

«و» بعد كلِّ ذلك إِنِّي «أحمد الله وليَّ النعمة» وواهبها «على» حُسْن توفيقه
لي لما أردت من «انتظام ما سَأَلْتَ نظمه» وأردت مِنِّي بيانه، «فقد أَتَى بِدِيْعٍ نَظْمٍ
منسجم» أي: منصب من قريحةٍ قويمَةٍ كالنهر السائل من بحرٍ عظيم ذي أمواج
قويّة، و «فصلٍ» أي: أَتَى به كلاماً فضلاً ليس فوقه كلام على سبيل قوله تعالى:
﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ * وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾ ^(١).

يزهو كزهو اللؤلؤ المنضد	على نحور الفتيات الخرد
وأسأل القبول من ربّ النعم	والعفو عن سبق اللسان والقلم
مستشفعاً بالمصطفى خير الرسل	وآله من بهم الدين كمل
مصلياً عليهم مسلماً	ومذعناً مفوضاً مسلماً
عليهم صلاة ذي الجلال	ما دامت الأيام والليالي

هذا مع كونه «عقدأ» بكسر العين أي: قلادة «من جواهر الكلم» وهو «يزهو» أي: يزهر ويشرف نوراً وتلألؤاً «كزهو اللؤلؤ المنضد» أي: المصفد المرتب بعضه مع بعض «على نحور» جمع: نحر، بمعنى الجيد، من «الفتيات الخرد» أي: البنات الجميلة، كثيرة الحياء والخرد، جمع الخريدة، وهي الجارية البكر.

«وأسأل القبول من ربّ النعم» لهذه الخدمة الدينية «و» أرجوه «العفو عن سبق اللسان والقلم» أي: عن خطائهما «مستشفعاً» إليه تعالى «بالمصطفى خير الرسل» صلى الله تعالى عليه وعليهم «و» على «آله» وهم «من بهم» وبولايتهم «الدين كمل» إشارة إلى قوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾^(١).

وفيه أيضاً تلميح إلى إكمال الكتاب وإتمام البراهين القويّة العقلية والنقلية على الأصول الخمسة بتمامية الأرجوزة الشريفة «مصلياً عليهم» و «مسلماً» بأزكى التسليمات، وأفضل الصلوات «ومذعناً» بخلافتهم عن الله ورسوله ﷺ «مفوضاً» أمري إليهم «مسلماً» لأمرهم ونهيهم «عليهم صلاة ذي الجلال» وبركاته وتحياته «ما دامت الأيام والليالي» دائرتين إلى يوم القيامة.

وهذا تمام الأرجوزتين الفخمتين المنصبتين من قريحة قويمية، وسليقة مستقيمة، ونظر صائب، وفكر ثاقب، وعلم باسق، وفضل خارق. ولا غرو، فإنهما نهران عذبان قد سالا من أبخر باقر العلوم ومنبعها، ورشحتان

من أمواج بيم الفضائل والفواضل ومعدنها، ألا وهو من قد سبق ذكره الشريف، وهو سيّدنا العلامة الهمام، ومفخر الجهابذة من علمائنا الأعلام، حجّة المسلمين والإسلام، وآية الله المليك العلام، مولانا السيّد الأجل السيّد محمّد باقر الموسوي الحائري مولداً ومسكناً ومدفناً، طيّب الله تعالى رmse وقدّس تربته، ورفع في الخلد مقامه، وأعلى في الجنان درجته.

ولعمر الحق! قد أبدع في نظمه، وأتعب من بعده بحسن قريحته، وأطال في العالمين جميل تذكّره على قلّة عمره وقصر إقامته في أمّته، حيث إنّّه - طاب ثراه - لم يبلغ السّتين من دهره وأيامه.

ونسأل الله تعالى من فضله أن يشاركنا في بعض أجوره الحسنة ومثوباته الكاملة، بعد أن منّ علينا بغاية لطفه وإحسانه، وتفضّل علينا بحُسن هدايته وتوفيقه لشرح تلك الأرجوزتين الكريمتين، وتوضيح غوامضهما، وتفصيل مجملاتهما، وتبيين إشارتهما على قدر ما ألهمنا بفضلته تعالى وجوده وكرمه، مع إضافات أضفنا إليهما في بعض المواضع حسب اقتضاء المقام، بعد الاعتراف بقصور الفهم، وكلاّلة البيان.

فنحمده تعالى غاية الحمد على نِعَمِهِ الكثيرة، ونشكره على آلائه المتتالية التي لا تُحصى ولا تُعدّ ولا تُحصّر ولا تُحدّ.

ثمّ نصليّ ونسلم مبلغ علمه وغاية رضاه على سيّد عبيده وخلّائقه، وأحبّ أنبيائه ورسله، أقربهم منزلةً لديه، وأكرمهم عليه، محمّد المبعوث إلى كافّة الوري، وأوجه الشفعاء يوم الجزاء، وعلى الغرّ الميامين من أهل بيته الطاهرين، وخلفائه الاثني عشر، الحجج المعصومين، عليه وعليهم أفضل صلوات المصلّين وأكمل تحيّات الأوّلين والآخريين.

وكان الختم من طبع الشرح - بعد التهذيب والإضافات - نهار الخميس، وهو اليوم الآخر من شهر شوّال، من سنة الألف وثلاثمائة وثلاث وسبعين من الهجرة

المباركة النبوية، على مهاجرها وآله الطاهرين ألف سلام وتحيّة.
 وكان ذلك في بلدة طهران عاصمة ايران المحروسة، بعد أن كان الفراغ من
 المسودة الأصلية التي صنّفت بسرعة كثيرة في أقلّ من سنة كاملة في قرية الغازية،
 من قرى جبل عامل لبنان، في اليوم الثاني والعشرين من شهر ربيع الثاني من سنة
 ١٣٦٢، ثمّ عاقتنا العوائق الكثيرة عن تهذيبها وتنقيحها إلى أن أعاننا الله تعالى
 بمنّه وكرمه على ذلك في هذه السنة وهي سنة ١٣٧٣.
 ونسأله تعالى من لطفه وإحسانه أن يوفّقنا بقيّة العمر أيضاً لما يحبّ ويرضى،
 وأن يختم لنا بخير، وأن يمنّ علينا وعلى الصلحاء من أهاليها وأرحامنا وأهل
 مودّتنا وكلّ من يذكرنا بخيرٍ حيّاً وميتاً بخير الدنيا والآخرة، إنّه قريب مجيب.
 وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

حرّره يميناه الدائرة الشريف الراجي:
 حسن الحسيني أباً، والموسوي أمّاً
 اللواساني نسبةً، والنجفي مولداً، واللبناني مهجراً، والطهراني مسكناً^(١)
 في ٢٩ شهر شوال المكرّم سنة ١٣٧٣ هجرية

(١) والحرم الرضوي مدفناً بحمد الله ربّ العالمين سنة ١٤٠٠ هجرية قمرية.

فهرس مراجع التحقيق

- أبهريرة، دارالزهراء، بيروت. الاستغاثة.
- الاحتجاج، سعيد، مشهد المقدسة. الاستيعاب، دار صادر، مطبعة السعادة.
- إحقاق الحق، ط الحجرية. أسنى المطالب، تحقيق المحمودي.
- الإحكام في أصول الأحكام، دارالكتب العلمية، بيروت. الإصابة، دارصادر، مطبعة السعادة.
- إحياء علوم الدين، دارالندوة الجديدة، بيروت. أصل الشيعة وأصولها، مؤسسة الإمام علي عليه السلام.
- الاختصاص، مؤسسة النشر الإسلامي، قم. الاعتقادات للبيهقي، دارالكتب العلمية.
- الأدب المفرد، عالم الكتب، بيروت. الاعتقادات للصدوق، المؤتمر العالمي لذكرى الشيخ المفيد، قم.
- الأربعون حديثاً للشهيد الأول، مكتبة إقبال الأعمال، مكتبة الأم الإسلامي. إقبال الأعمال، مكتبة الأم الإسلامي.
- الأربعون حديثاً للشيخ البهائي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم. أقرب الموارد، مكتبة المرعشي، قم.
- الإسلامي. أمالي المفيد، المؤتمر العالمي لذكرى الشيخ المفيد.
- أرج المطالب، حق برادر، لاهور. أمالي الصدوق، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
- الإرشاد للشيخ المفيد، مؤسسة آل البيت عليه السلام، قم. أمالي الطوسي، مؤسسة الوفاء، بيروت.
- الإرشاد للجويني، مؤسسة الكتب الإسلامية، بيروت. الإمامة والسياسة، منشورات الشريف الرضي.
- الأزريّة. الإمامة والتبصرة، مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام.
- أسباب نزول الآيات، مؤسسة الحلبي وشركائه، أنساب الأشراف، دارالفكر.
- القاهرة. أنساب، دارالكتب العلمية.

- الأنوار القدسيّة، مؤسّسة الوفاء. الهادي رحمته الله، قم.
- أنوار الملكوت، انتشارات الرضي. تصحيح الاعتقاد، المؤتمر العالمي لذكرى
- الأوائل، دارالكتب العلميّة. الشيخ المفيد.
- بحار الأنوار، مؤسّسة الوفاء. تطهير الجنان، المطبوع مع الصواعق المحرقة،
- البداية والنهاية، إحياء التراث العربي. مكتبة القاهرة.
- البدر الطالع، دارالمعرفة. التعجّب من أغلاط العامّة في مسألة الإمامة،
- بصائر الدرجات، مؤسّسة الأعلمي. تحقيق فارس حسّون.
- البرهان، دارالكتب العلميّة. تفسير الإمام العسكري رحمته الله، مدرسة الإمام
- البرهان في اصول الفقه، تحقيق صلاح بن المهدي رحمته الله.
- محمّد بن عويضة. تفسير ابن كثير، دارإحياء التراث العربي.
- بشارة المصطفى، مؤسّسة النشر الإسلامي. تفسير أبي حاتم، مكّة المكرّمة.
- بلاغات النساء. تفسير البرهان، مؤسّسة إسماعيليان.
- البلد الأمين. تفسير البغوي، دارالكتب العلميّة.
- تاريخ اليعقوبي، دارصادر بيروت. تفسير البيضاوي، مؤسّسة شعبان، بيروت.
- تاريخ مدينة دمشق، دارالفكر. تفسير التبيان، دارإحياء التراث العربي.
- تاريخ ابن أعمش، دارالكتب العلميّة. تفسير الثعلبي، دارإحياء التراث العربي.
- تاريخ الخلفاء، تحقيق محمّد محيي الدين تفسير جوامع الجامع، انتشارات دانشگاه
- عبد الحميد. طهران.
- تاريخ الطبري، مؤسّسة الأعلمي. تفسير الصافي، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.
- تاريخ بغداد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة. تفسير الطبري، دارالمعرفة للطباعة والنشر،
- التبصرة، دارالكفر. بيروت.
- تذكرة الحفاظ، دارإحياء التراث العربي. تذكرة الخواصّ، مؤسّسة أهل البيت، بيروت.
- تحفة الأحوذى، دارالكتب العلميّة. تحفة العقول، المكتبة الحيدريّة، النجف.
- تراث الشيخ الأعظم الأنصاري، مؤسّسة تفسير القرطبي، دارإحياء التراث العربي.
- تفسير القمّي، مؤسّسة دارالكتاب، قم. التنفسير الكبير، الطبعة الثالثة.

- تفسير مجمع البيان، منشورات مكتبة السيّد
المرعشي.
- تفسير المنار، محمّد رشيد رضا، دارالمعرفة،
بيروت.
- تفسير نورالثقلين، أفسّت علميّة، قم.
- تفسير النيسابوري، دارالكتب العلميّة.
- التلخيص مع شروحه، دارالإرشاد الإسلامي.
- التلخيص الحبير، دارالفكر.
- تهذيب الأسماء واللغات، دارالكتب العلميّة.
- تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، دارالكتب
الإسلاميّة، طهران.
- تهذيب اللغة، الدارالمصريّة للتأليف والترجمة.
- تهذيب الوصول إلى علم الأصول، تحقيق
محمّد حسين الكشميري.
- التوحيد، مؤسّسة النشر الإسلامي.
- تيسير التحرير، دارالفكر للطباعة والنشر.
- الثاقب في المناقب، دارالزهراء.
- جامع السعادات، مؤسّسة الأعلمي.
- جامع الأصول من أحاديث الرسول، دارإحياء
التراث العربي.
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دارالفكر.
- الجعفريّات مع قرب الإسناد، مكتبة نينوى
- الحديثة، طهران.
- الجمع بين الصحيحين، دار ابن حزم.
- الجمل، المؤتمر العالمي لذكرى الشيخ المفيد.
- الجمل، لضاير بن شدقم المدني، محقّق.
- الجمهرة، أفسّت بيروت.
- جواهر العقدين، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطاء.
- جواهر الكلام، المكتبة الإسلامية.
- حلية الأبرار، مؤسّسة المعارف الإسلامية.
- حلية الأولياء، دارالكتب العلميّة.
- حياة الحيوان الكبرى، الشريف الرضي.
- الخرائج والجرائح، مؤسّسة الإمام المهدي عليه السلام.
- خصائص الأئمّة، الآستانة المقدّسة الرضويّة.
- خصائص النسائي، مكتبة نينوى الحديثة.
- خصائص الوحي المبين، دارالقرآن الكريم، قم.
- الخصال، مؤسّسة النشر الإسلامي.
- خطبتان للإمام علي عليه السلام، مؤسّسة الأعلمي،
بيروت.
- خلاصة عبقات الأنوار، مؤسّسة البعثة.
- الخلاف، مؤسّسة النشر الإسلامي.
- الدرجات الرفيعة، مكتبة بصيرتي.
- الدرا المنثور، منشورات مكتبة السيّد المرعشي.
- دعائم الإسلام، دارالمعارف.
- دلائل الإمامة، منشورات الرضي.
- ديوان الإمام علي عليه السلام، تحقيق وترجمة
الدكتور أبو القاسم گرجي.
- ديوان دعل الخزاعي، منشورات الشريف
الرضي.
- ديوان الفرزدق، دارالكتب العلميّة بيروت.
- ديوان قيس بن سعد الأنصاري.
- ديوان المتنبي، المكتبة الثقافية، بيروت.

- ذخائر العقبي، تقديم جميل إبراهيم حبيب.
- ربيع الأبرار، الزمخشري.
- رسائل الشريف المرتضى، دارالقرآن.
- الرسائل العشر، مؤسسة النشر الإسلامي.
- الرواشح السماوية، منشورات مكتبة السيد المرعشي.
- روح المعاني، دارإحياء التراث العربي.
- روضة الأحباب، لكهنو، أمين آباد.
- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي مع الحاوي الكبير (المقدمة).
- زين الفتى، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.
- السقيفة وفدك، شركة الكتبي، بيروت.
- سنة الهداية، مؤسسة المجدد الوحيد البهبهاني.
- سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن أبي داود، دارالفكر.
- سنن البيهقي، دارالمعرفة، بيروت.
- سنن الترمذي، دارالفكر.
- سنن الدارمي، دارالفكر، القاهرة.
- سنن النسائي، دارالكتب العلمية.
- سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة.
- السيرة الحلبية، المكتبة الإسلامية، بيروت.
- السيرة النبوية، إحياء التراث العربي بيروت.
- الشافعي في الإمامة، مؤسسة إسماعيليان، قم.
- شجرة طوبى، المكتبة الحيدرية.
- شرح إحقاق الحق.
- شرح الأسنوي، دارالكتب العلمية.
- شرح أصول الكافي.
- شرح البدخشي، دارالكتب العلمية.
- شرح التجريد، منشورات رضي، بيدار، عزيزي.
- شرح الزيارة الجامعة، مؤسسة الوفاء.
- شرح الشافية، دارالكتب العلمية.
- شرح مسلم، دارالكتب العربي، بيروت.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن، جامعة قاريونس.
- الشرح الكبير على متن المقنع، دارالفكر.
- شرح المقاصد، تحقيق عبدالرحمان عميرة.
- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، دارإحياء التراث العربي.
- شرح نهج البلاغة للميرزا حبيب الله، دارالهجرة، قم.
- شعراء الغدير، الغدير، بيروت.
- شواهد التنزيل، مؤسسة الأعلمي.
- شيخ المغيرة أبوهريرة، منشورات الشريف الرضي.
- الصالح، دارالعلم للملايين، بيروت.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة.
- صحيح أبي يعلى، دارالكتب العلمية.
- صحيح البخاري، دارإحياء التراث العربي.
- صحيح مسلم، دارالفكر.
- الصحيح من سيرة النبي الأعظم، دارالهادي، بيروت.

- الصحيفة السجّادية، مؤسسة الإمام المهدي. فتح العزيز المطبوع مع المجموع، دارالفكر.
- الصراط المستقيم، المكتبة المرتضوية. فتوح البلدان، دارالكتب العلمية.
- صفات الشيعة، عابدي، طهران. فرائد السمطين، مؤسسة المحمودي، بيروت.
- الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المحرقة، تحقيق جلال الدين الحسيني. الفردوس بمأثور الخطاب، دارالكتب العلمية.
- الصواعق المحرقة، مكتبة القاهرة. فرق الشيعة، تحقيق السيّد محمّد آل بحر العلوم.
- الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت. الفروق اللغوية.
- الطرائف، الخيام، قم. الفروق، دارالمعرفة، بيروت.
- عجائب أحكام أمير المؤمنين عليه السلام. الفصول المختارة، المطبوع مع مصنّفات
- عدّة الداعي. الفضائل لابن شاذان، منشورات الرضي.
- العقد الفريد، دارالكتب العلمية. فضائل الصحابة للسنائي.
- علل الدارقطني، دار طيبة، الرياض. فضائل الصحابة لابن حنبل، تحقيق وصيّ الله
- علل الشرائع، المكتبة الحيدريّة. ابن محمّد عباس.
- العمدة، مؤسسة النشر الإسلامي. فيض القدير، دارالفكر.
- عون المعبود، دارالكتب العلمية. القاموس المحيط، دارالجيل.
- عين العبرة في غبن العترة، دارالشهاب. القصائد السبع العلوية، دفتر تبليغات
- العين، دارالهجرة. عيون أخبار الرضا عليه السلام، منشورات الأعلمي، طهران. مهدي عليه السلام، إصفهان.
- عيون الحكم والمواعظ، دارالحديث. القواعد والفوائد، منشورات مكتبة المفيد.
- الغارات، تحقيق ميرجلال الدين الحسيني. الكافي، دار الكتاب الإسلامية، طهران.
- غاية المرام، تحقيق السيّد عليّ عاشور. الكامل، دارالفكر.
- الغدير، دارالكتاب العربي. الكامل في التاريخ، دار صادر.
- غرر الحكم ودُرر الكلم، دارالكتب الإسلامية، قم. كتاب فضائل عليّ عليه السلام، انتشارات دليل.
- الغيبة للنعماني، مكتبة الصدوق، طهران. الكشّاف، دار الكتاب العربي.
- الغيبة للطوسي، مؤسسة المعارف الإسلامية. كشف الخفاء، دار الكتب العلميّة.
- فتح الباري، دارإحياء التراث العربي، بيروت. كشف الأستار، مكتبة نينوى الحديثة.

- كشف الغطاء، انتشارات مهدي.
- كشف الغمّة، مكتبة بني هاشم، تبريز.
- كشف المراد، مؤسّسة النشر الإسلامي.
- كفاية الطالب، دار إحياء تراث أهل البيت عليه السلام.
- كفاية الأثر، انتشارات بيدار.
- كفاية الأصول، مؤسّسة آل البيت عليه السلام.
- كنز العمال، مؤسّسة الرسالة.
- كنز الفوائد، منشورات دار الذخائر.
- لباب النقول في أسباب النزول، دار الكتب العلميّة.
- لسان العرب، نشر أدب الحوزة.
- اللهوف في قتلى الطفوف، منشورات الرضي.
- مائة منقبة من مناقب علي عليه السلام، الدار الإسلامية.
- مبادئ الوصول إلى علم الأصول، المطبعة العلميّة، طهران.
- المبسوط، دار المعرفة، بيروت.
- مثالب العرب، دار الهدى، بيروت، لندن.
- مثير الأحزان، الحيدرية، النجف الأشرف.
- المجازات النبوية، مكتبة بصيرتي.
- مجمع البحرين، تحقيق السيّد أحمد الحسيني.
- مجمع الزوائد، دار الكتب العلميّة.
- المجموع، دار الفكر.
- المحاسن، دار الكتب الإسلامية، قم.
- المحرّر، مخطوط.
- محاضرات الأدباء، دار مكتبة الحياة.
- المحجّة البيضاء، مؤسّسة الأعلمي، بيروت.
- مختصر بصائر الدرجات، المطبعة الحيدريّة.
- مختصر المنتهى، طبعة حسن حلمي الديزوي.
- المحصول في علم الأصول، المكتبة العصريّة، صيدا.
- المحلّي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- مدينة المعاجز، مؤسّسة المعارف الإسلامية.
- مرآة الجنان، مؤسّسة الأعلمي.
- مروج الذهب، دار الهجرة، قم.
- المزار الكبير، نشر القيوم.
- مستدرك الوسائل، مؤسّسة آل البيت عليه السلام.
- المستدرك على الصحيحين، دار الفكر.
- المسترشد في إمامة علي عليه السلام، مؤسّسة الثقافة الإسلامية (كوشانبور).
- المستصفى من علم الأصول، الأميريّة، مصر.
- مسكّن الفؤاد، مؤسّسة آل البيت عليه السلام.
- مسند الإمام الرضا عليه السلام، آستان قدس رضوي.
- مسند أبي يعلى، دار الكتب العلميّة.
- مسند أحمد بن حنبل، دار الفكر.
- مسند زيد بن علي عليه السلام، دار الحياة، بيروت.
- مشارك أنوار اليقين، الشريف الرضي.
- مشكاة الأنوار، مؤسّسة آل البيت عليه السلام.
- المصباح المنير، المكتبة العلميّة، بيروت.
- المطالب العاليية، الشريف الرضي.
- المعارف، الشريف الرضي.
- معارج الأصول، اعداد محمد حسين الرضوي.
- معارج الوصول، تحقيق عبدالرحيم مبارك، علي أشرف.

- معاني القرآن، أم القرى، المملكة السعودية.
المعتبر في شرح المختصر، مؤسسة سيّد الشهداء عليه السلام.
المعجم الأوسط، مكتبة المعارف، الرياض.
معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي.
المعجم الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت.
المعجم الكبير، دار إحياء التراث العربي.
المعيار والموازنة، تحقيق المحمودي.
مغيث الخلق المطبعة المصرية.
المفتاح (شروح التلخيص)، دار الإرشاد الإسلامية، بيروت
مفاتيح الأصول، أفتت مؤسسة آل البيت عليه السلام.
مكارم الأخلاق، مؤسسة آل البيت عليه السلام.
الملل والنحل للشهرستاني، دار السورور، بيروت.
الملل والنحل لابن حزم، دار الكتب العلمية.
منازل الآخرة، مؤسسة النشر الإسلامي.
المنابح للقاضي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.
المنابح للمغازلي، دار الأضواء، بيروت.
المنابح للخوارزمي، مؤسسة النشر الإسلامي.
المنابح للإصفهاني، جمعه: عبدالرزاق محمد.
المنابح لابن شهر آشوب، مؤسسة انتشارات علّامة قم.
مناهج اليقين، إيران.
منتهى المطلب، تحقيق قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية.
المنهاج، دار الكتب العلمية.
- منية المريد، مكتب الإعلام الإسلامي.
المواقف (شرح المواقف الجرجاني)، الشريف الرضي
الموطأ، دار إحياء التراث العربي.
موسوعة كشاف، تقديم: رفيق العجم.
النجوم الزاهرة، دار الكتب العلمية.
نزل الأبرار، بمبئي
النصائح الكافية، دار الثقافة، قم.
النهاية في غريب الحديث، مؤسسة إسماعيليان
نهج الحق والأثر وكشف الصدق، مؤسسة دار الهجرة.
نهج الإيمان، مجتمع الإمام الهادي عليه السلام، مشهد المقدسة.
نور البراهين في شرح التوحيد، مؤسسة النشر الإسلامي.
نور البراهين في أخبار السادة الطاهرين، مؤسسة النشر الإسلامي.
النور المشتعل، تحقيق المحمودي.
نيل الأوطار، دار الجيل.
الهداية (البنية في شرح الهداية)، دار الفكر.
هداية المسترشدين، دار الفكر.
الوافية في أصول الفقه، مجمع الفكر الإسلامي.
وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت عليه السلام.
ينابيع المودة، دار الأسوة.
اليواقيت والجواهر، دار المعرفة.

فهرس المحتوى

المقصد الثاني في انقسام صحابة النبي ﷺ إلى مؤمن ومنافق:

- ٣ ما استدلل به الجمهور على وجوب تعظيمهم جميعاً
- ٥ فساد دعواهم وكذب ملفقاتهم التي نسبوها إلى النبي ﷺ
- ٦ الإشارة إلى فظائع بعض الصحابة وما صدر عنهم من الفتن
- ١٤ شهادة الكتاب والأحاديث المعتمدة على أن فيهم مؤمناً ومناقفاً وصالحاً وطالحاً
- ١٦ كان فيهم من يتعمد الكذب على النبي ﷺ، منهم أبو هريرة
- ٢٧ الصحة بنفسها ليست عاصمة عن ارتكاب القبائح
- ٢٨ ذكر نماذج من فعالهم المنكرة
- ٣٤ الأحاديث العامية والخاصية في دوران الحق مدار علي عليه السلام
- ٣٧ وجوب تقديم الفاضل على المفضول
- ٣٨ سر إعراضهم عن علي عليه السلام مع ماله من الفضائل
- ٤١ حال الإجماع المدعى في السقيفة
- ٤٣ اغتصاب حق وصي الرسول وإبداء البتول عليه السلام
- ٤٩ إشارة إلى ما وقع في الأمم الماضية من مخالفة نبيهم
- ٥٣ حرب علي عليه السلام حرب الرسول ﷺ
- ٥٦ ما صدر عن عائشة غير قابل للاعتذار

المصدق الثالث في بيان سائر خلفاء النبي ﷺ بعد عليّ عليه السلام:

- ٦٥ إمامة السطين الحسن والحسين عليهما السلام
- ٦٩ بعض فضائل أهل البيت عليهم السلام
- ٨٢ إمامة زين العابدين عليّ بن الحسين عليه السلام
- ٨٧ إمامة محمد بن عليّ الباقر عليه السلام
- ٩٠ إمامة جعفر بن محمد الصادق عليه السلام
- ٩٤ إمامة موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام
- ٩٥ كلام في نسبة البداء إليه تعالى
- ١٠٧ إمامة عليّ بن موسى الرضا عليه السلام
- ١٠٩ إمامة محمد بن عليّ الجواد عليه السلام
- ١١٠ إمامة عليّ بن محمد النقي عليه السلام
- ١١١ إمامة الحسن بن عليّ العسكري عليه السلام
- ١١٣ إمامة خاتم الأئمة المعصومين المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه
- ١١٦ روايتهم عن النبي ﷺ: أن الخلفاء بعده اثنا عشر
- ١١٨ اضطرابهم في عدّه تلك العدّة
- ١٢٢ ردّ ما زعموه من اشتراط السيطرة
- ١٢٩ اعتراض بعض النصاب على أمر الغيبة، والجواب عنه
- ١٣١ مقتضى حديث الثقلين وجود الإمام المعصوم إلى قيام الساعة
- ١٣٤ لا تخلو الأرض عن قائم لله بحجّته
- ١٣٦ من مات ولم يعرف إمام زمانه
- ١٣٨ إزاحة الاستبعاد عن اختفاء الحجّة من العباد

المقصد الرابع في معتقدات الشيعة الإمامية في أئمتهم المعصومين:

- ١٥٩ فضلهم عليهم السلام فضل النبي ﷺ
- ١٦١ علومهم عليهم السلام تغاير علوم الناس
- ١٦٣ براءة الشيعة عن المذاهب الشيعية

- ١٧٢ تمايز خَلَقَ النبي وأوصيائه عليه السلام عن خَلَقَ سائر الناس
- ١٧٣ لهم الكرامات واستجابة الدعوات
- ١٨٠ بعض الأشعار في مناقب الأئمة الأطهار

المستدركات من أحايث الفريقين في مناقب علي عليه السلام:

- ١ - في أَنَّ علياً عليه السلام خير الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وخير العرب، وخير الأئمة، وخير البشر ١٩٦
- ٢ - ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله من قوله: «عليّ منّي مثل رأسي من بدني» وما يقرب منه ٢٠٠
- ٣ - ولادته عليه السلام في أشرف بقاع الأرض ٢٠٢
- ٤ - قلعه الأصنام عن الكعبة المكرّمة ٢٠٣
- ٥ - حديث خاصف النعل ٢٠٤
- ٦ - حديث التفّاحة ٢٠٥
- ٧ - حديث قميص هارون ٢٠٥

الباب الخامس في المعاد الجسماني

الركن الأول:

- ٢٠٨ إمكانه عقلاً وثبوته شرعاً
- ٢١٨ بيان المراد من فناء العالم
- ٢٢٠ حقيقة الإنسان
- ٢٢٤ قضاء الحكمة بلزوم مكافاة المحسنين ومجازاة المسيئين
- ٢٢٧ دفع شبهة إعادة المعدوم
- ٢٣٠ تحقيق في معنى الحشر والإحياء
- ٢٣٥ بعض التأويلات الباردة والآراء الكاسدة
- ٢٣٧ شبهة الأكل والمأكول
- ٢٤٢ شبهة عود جميع الفضلات

الركن الثاني:

- ٢٤٥ عالم البرزخ

- ٢٤٧ وجوب الإذعان لما ثبت وروده عن المعصومين عليه السلام من وقائع عالم البرزخ
- ٢٤٨ ذكر بعض الاعتراضات متعقبة بأجوبتها
- وجوب تصديق ما نطق به الكتاب وما ثبت وروده عنهم عليه السلام في وقائع عالم النشور: من صحيفة الأعمال، والميزان، والصراط، والكوثر، وشهادة الجوارح، والنار والجنة، والهور والقصور
- ٢٦٥ - ٢٥٤
- ٢٦٦ كل ذلك حق حقيقة، لا يجوز التأويل فيها وإن ارتكبه بعض المدعين للفلسفة والمعرفة

الركن الثالث:

- ٢٦٩ جواز عفوه تعالى عن عصاة المؤمنين
- ٢٧٤ لا قبح في إسقاط الوعيد، ولا ينافي صدقه تعالى
- ٢٧٩ لا ينال عفوه تعالى إلا من له الأهلية

الركن الرابع:

- ٢٨٢ ثبوت الشفاعة بالكتاب والإجماع والخبر المتواتر
- ٢٨٥ شمول الشفاعة للصالح والطالح من المؤمنين
- ٢٨٧ الآيات النافية للشفاعة
- ٢٩٠ من هم الشافعون؟

الركن الخامس:

- ٢٩٢ التوبة، بيان حقيقتها ووجوبها وفوريته
- ٢٩٥ التوبة فيما يرجع إلى حقوق الناس
- ٢٩٨ هل تجوز التوبة عن بعض المعاصي دون بعض؟
- ٣٠٠ توبة تخص بالإبرار

الركن السادس:

- ٣٠٣ حقيقة الإيمان والكفر والنفاق

الركن السابع:

الإحباط والتكفير

٣١٠ بيان المراد منهما، والاختلاف في ثبوتهما

الركن الثامن:

ثمرة الإيمان

٣١٥ الثواب والأجور الأخروية

٣١٩ المؤمن المذنب

٣٢٣ هل الثواب بالاستحقاق أو أنه تفضل؟

خاتمتان:

٣٢٧ ١ - البحث عن الآجال

٣٢٨ ٢ - البحث عن الأرزاق

أرجوزة في بيان مكارم الأخلاق

التمهيد

٣٣٩ من ينبغي مصاحبته

٣٤١ اغتنام الفرصة

٣٤٢ الإحسان بلا منة

٣٤٤ الصبر والحلم

٣٤٥ اللين والخشونة

٣٤٦ الصدق والسخاء

٣٧٤ حسن الظنّ بالمؤمنين ونصحهم وكتمان أسرارهم

٣٤٩ التواضع والتجَنُّب عن الكبر

٣٥١ تطهير القلب من الوسواس

٣٥٢ الإحسان بالوالدين

٣٥٤	القناعة والتحدّر من مَن الرجال
٣٥٦	التحدّر من قطيعة الرحم
٣٥٨	مَن الرحم؟ وما الصلة؟
٣٦١	الخوف والرجاء
٣٦٢	الاستشفاع في الحوائج إليه تعالى بأوليائه والتوسّل بهم ﷺ
٣٦٥	خضوع الشفاعة غير خضوع العبادة
٣٦٧	الحسد وتبعاته
٣٦٩	أهل المشورة
٣٧٠	مخاطبة الجهّال والسفهاء
٣٧١	التحدّر من الاغترار بالدنيا
٣٧٥	فضل الصمت وتقليل الكلام
٣٧٦	تهذيب النفس بحسن الخلق و... وتحليتها بالعلم والأدب
٣٧٨	مكانة الفقه، وقيمة العلم وتشبيهه بالبحر الزاخر
٣٨٥	نصائح بليغة في طريق التعلّم
٣٩٦	النهي عن اتّباع الظنّ
٣٩٩	دور الأدلّة الاجتهادية في الأحكام الدينية
٤٠٢	تفريغ ساعات للعبادات المأثورة
٤٠٤	الاهتمام بالفرائض اليومية
٤٠٧	فضل الصيام
٤٠٨	أداء الحقوق المالية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٤٠٩	الزواج والعفاف
٤١١	الختام